

تقديم الكتاب

الأخلاق

شرح مختصر خليل

للامامة المحقق الشيخ محمد الأمير ، الكبير
صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

صححه وعلق حواشيه
أبو الفضل عبد الله الصديقي الغماري
من علماء الأزهر الشريف
وخادم الحديث الشريف والإسناد

قدمه وترجم للمؤلف
الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف
الحائز للعالمية من درجة أستاذ
والمدرس بكاتبة الشريعة

جميع الحقوق محفوظة للناشر

مكتبة القاهرة
لصاحبها، علي يوسف سليمان
تدبر الصناديق، ببيت الزهر بمصر

تقديم لكتاب الاكليل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وأصحابه
وتابعيههم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد - فهذه كلمة وجيزة أتحدث فيها عن نشأة الفقه الإسلامي عموماً وعن
فقه الإمام مالك خصوصاً أبين فيها عمل العلماء المالكيين في فقه إمامهم في مختلف
العصور . وأوضح فيها منزلة كتاب المختصر الخليل وشرحه الإكليل لأمر العلماء
الشيخ الأمير ، مترجماً للإمامين صاحبَي المختصر والشرح حتى تتجلى منزلة هذا
الكتاب العلمية ليأخذ مكانه اللائق بين كتب المذهب فيحرص عليه المفتي والمستفتي
لأنه من الكتب التي يجب أن يتمسك بها طلاب العلم ويحرص الناس على اقتنائها
فأقول مستعيناً بالله تعالى :

الشريعة الإسلامية :

هي تلك النظم والأحكام التي شرعها الله لعباده وأنزلها على خير خلقه وخاتم
أنبيائه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم وجعلها خاتمة الشرائع محكمة الأحكام قوية
الأصول صالحة لكل زمان ومكان وافية بكل النظم العمرانية الاجتماعية والسياسية
والاقتصادية والأخلاقية لم تدع ناحية من نواحي الحياة إلا وقررت فيها حكماً هو
غاية الحكمة وكفيل لمن تمسك به بالسعادة الدنيوية والأخروية . لا يستقل العقل
البشري القاصر بالوقوف عليها فنزلت الأحكام من السماء آيات تنبئ على النبي صلى الله
عليه وسلم تارة تنزل الآية من القرآن وتارة تنزل الآيات وتارة تنزل السورة
كاملة والرسول عليه السلام يقرأ ما ينزل عليه على مكث ويبلغه للناس وهم يحفظونه
ويكتبونه ويتدبرون مقاصده وعلمه وحكمه وغاياته حتى تم القرآن وكل الدين وكان
النبي ﷺ يبين للناس ما نزل إليهم وقد تولاه ربه فلا يقره على خطأ وما كان

(ب)

ينطق عن الهوى والشهوة فكان يقبس ويجهل ويلحق الفرع بالأصل لوجود العلة وتحقق المصلحة والحكمة وقد درب أصحابه على الاستنباط من النصوص والاجتهاد في الأحكام وأمرهم بالبلاغ سنته ومتابعتها وبالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف وفتح لهم باب الاجتهاد والنظر فكانت خلفاؤه في التشريع ترجع اجتهاداتهم إلى ما قرره لهم الرسول صلى الله عليه وسلم من الأصول التي أرشده الله بها وسميت هذه الأحكام الاجتهادية بالفقه الإسلامي وكان الناس في عصر الصحابة رضوان الله عليهم يستفتون العلماء من الصحابة فيفتونهم بما علموه من نص الكتاب والسنة يفهمهم منه وما يشمره قياس الفرع على الأصل الثابت بالنص بعد إعمال النظر والاجتهاد في تأثير علمته وتحقيقها وبعد النظر في حكمة الحكم ومصلحته . وفي عصر التابعين قد اتسعت رقعة الإسلام في البلدان المفتوحة وجد كثير من الحوادث التي لم تكن وقعت قبل ذلك للعلماء المجتهدين فبذل العلماء جهدهم في النظر والاستنباط والبحث عن حكم هذه الحوادث مستعينين على ذلك بما لديهم من الأدلة الموروثة عن آبائهم أصحاب رسول الله ﷺ فأتسع بذلك نطاق دائرة الفقه والنظر .

وفي عصر أتباع التابعين حمل راية الاجتهاد جماعة كثيرون لتوفر آلات الاجتهاد عندهم وكانت النهضة العلمية قد ازدهرت في ذلك العصر ودونت العلوم ووضعت الاصطلاحات العلمية ونشط العلماء وتخصصوا في بعض العلوم حتى نضجت واحترقت واشتهرت في الأمصار الكبيرة جماعة أقر لهم العلماء بالزعامة الفقهية . ونشأ عن اختلافهم في النظر والاجتهاد تعدد المذاهب وأصبحت الشريعة الإسلامية كثر أرائع متعددة تتسع أحكامها لحاجات الناس وتيسر لهم العمل وتبعدهم عن الحرج والضيق فكل من عمل من الناس باجتهاد المجتهد الفقيه فقد أطاع ربه وبرئت ذمته وكان اختلاف الفقهاء رحمة للأمة ، وزعم العلماء المجتهدين في ذلك العصر هو إمام دار الهجرة النبوية الإمام مالك بن أنس الأصبحي . ومذهبه أسد المذاهب وأقواها . وأصوله أقوى الأصول وأتقناها .

مذهب الإمام مالك :

كانت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم في عصر أتباع التابعين أغنى الأمصار الإسلامية بالسنة النبوية ومعرفة القضاء النبوي وآثار الصحابة والتابعين وفتاواهم ومن هذه المدينة الطيبة أشرقت شمس العلم وظهر نجم السنن لإمامنا الإمام مالك بن أنس

(ج)

رضى الله عنه فقد درس وحصل وجمع وأفقى وشهد له العلماء وانتشر صيته في سائر الآفاق وضربت له أKeyboard الإبل لأخذ العلم عنه وروى عنه الأئمة من أقرانه منهم أبو حنيفة والليث بن سعد ومحمد بن الحسن وغيرهم وأجمع العلماء على إمامته وجلالته في الحديث والفقه وحسن الاستنباط مع الورع والتقوى والتحرى والفهم . فلقد أجتهد واختار له مذهباً بناء على أصول قوية وقواعد متينة انفرد بتأصيل بعضها كالعمل بالمصالح المرسلة التي اتسع بها الفقه ودار عليها كثير من مسائل الاستنباط . وكسد الذرائع ومراعاة الخلاف وغيرهما مما جعل مذهبه بين النص والرأى قوى الدليل سليم التعليل وأصبح قول مالك كالنص لا يسأل ساءعه من أين ولا لم حتى إن المتأخرين من علماء المالكية أخلوا كتبهم من ذكر أدلة الأحكام اعتماداً على تسليم العلماء بفقه مالك ولم يوجد لهم معارض في أحكامهم وأخذ الناس عن مالك مذهبه وانتشر في أكثر الأمصار الإسلامية في مصر والعراق والأندلس والمغربين الأقصى والأوسط وإفريقية كما انتشر في الشام وصقلية والسودان . انتشر في تلك الأمصار بواسطة تلامذة الإمام مالك وبواسطة الراحلين إلى الحجاز من هذه الأقطار . وصار لمذهب الإمام من العلماء في هذه الأمصار يقومون بحفظه وخدمته فكان منهم من يجتهد في المذهب بالتخريج والترجيح وحفظ الروايات ومنهم المفتى الحافظ لأقوال المذهب وكان من العلماء المالكيين في مصر . أمثال ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين وابن رشيق وابن شاس . وكان في العراق أمثال . القاضى إسماعيل وابن خويندنداد وابن اللبان والقاضى أبى بكر الأبهري (١) والقاضى أبى الحسن ابن القصار والقاضى عبد الوهاب بن نصر . وكان في الأندلس عبد الملك ابن حبيب وتلميذه العتبي وغيرهما . وكان في القيروان أسد بن الفرات وسخنون بن سعيد وغيرهما . وقد قام هؤلاء وأمثالهم بنشر المذهب ونصرتة وتدوينه وجمعه من موطأ الإمام ومما أملاه على أصحابه ومن تخريج العلماء على أصول الإمام التي تتسع لحوادث الأزمان المتجددة . واشتهر من الكتتب في مذهب مالك كتاب المدونة ويسمى بالآلام وبالختلطة وهو كتاب جمع ألوفاً من المسائل دونها سخنون بن سعيد في القرن الثالث الهجرى من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن الإمام مالك ، وابن القاسم هو تلميذ الإمام الذى لازمه أكثر من عشرين سنة ومن الأحكام التي بلغت ابن القاسم

(١) ينسب لأبهر ، بفتح الالف وسكون الاء ، بليدة بالقرب من زنجان .

مما لم يسمعه من إمامه وأضاف سخنون إلى ذلك ما قاسه ابن القاسم على أصول الإمام واحتج سخنون لمسائل المدونة بمردياته من موطأ ابن وهب وغيره وألحق بذلك ما اختاره من خلاف أصحابه غير أن ثمانية عاجلته قبل أن يتم ذلك في سائر أبوابها وعكف أهل القيروان عليها وتركوا الأندلسية التي كان دونها القاضي أسد بن الفرات عن ابن القاسم لأن ابن القاسم كان قد رجح عن كثير من أحكامها وكتب إلى أسد بأن يعتمد على مادونه عنه سخنون . فأصبحت مدونة سخنون إماما لسكتب المذهب لأنه قد تداولتها أفكار أربعة من المجتهدين الإمام مالك وابن القاسم وأسد بن الفرات وسخنون بن سعد ، قام العلماء بشرحها وتلخيصها فشرحها جماعة منهم اللخمي وابن محرز وابن بصير وابن يونس وشرح ابن يونس جامع لما في أمهات كتب المذهب واختصرها جماعة منهم ابن أبي زيد القيرواني وابن أبي زمين ثم أبو سعيد البرادعي في كتاب التهذيب وعليه اعتماد أهل إفريقية — وكذلك دون عبد الملك بن حبيب كتاب الرضاة وقد جمعه من رواياته عن ابن القاسم وأصحابه وانتشرت في الأندلس ومن شرحها ابن رشد وعلى الواضحة اعتمد أهل الأندلس وكذلك ألف العتيبي تليين ابن حبيب كتاب العتبية مما جمعه من سماع ابن القاسم وأشبه وابن نافع عن مالك وما سمعه من يحيى بن يحيى وأصبح وسخنون وغيرهم عن ابن القاسم فحازت القبول عند العامة فهجروا الواضحة واعتمدوا العتبية وقاموا بشرحها والسكتابة عليها — وجاء القرن الرابع الهجري ومالكة الصغير حينئذ العالم الكبير ابن أبي زيد القيرواني فقام بجمع ما في المدونة وما في الواضحة وما في العتبية وما كتب على هذه الأصول وضمه كتابه المسمى بالنواذر فجاء جامعا للأصول والفروع ؛ وبقيت الحال على دراسة هذه الكتب إلى منتصف القرن السابع وفيه حل محلها كتاب ابن الحاجب المسمى بجامع الأمهات وبالمختصر الفرعي وقد جمع فيه مؤلفه الطرق في المذهب من كتب الأمهات فراحم المؤلفات المنتشرة في ذلك الوقت واعتمده أهل بجاية وإفريقية وأكثر أهل الأمصار وشرحه ابن راشد القفصی وابن عبد السلام وشرحه العلامة خليل في شرحه المسمى بالتوضيح في ست مجلدات اعتمد فيه على اختيارات ابن عبد السلام وزاد عليه القول في كثير من الفروع وحل مشكلاته فكان أحسن الشروح وأكثرها فروعاً وفوائد كما قاله الحطاب وجاء الإمام الجليل أبو الضياء خليل في القرن الثامن واختصر مختصر

ابن الحاجب في مختصره المشهور ومن ذلك الحين أصبح مختصر خليل موضع العناية في التدريس والافتاء وأصبح حجة المالكيين إلى وقتنا هذا وما ذلك إلا لجمعه واستيعابه وتحريره واعتماده حتى إن الناصر اللقاني من شدة متابعة مؤلفه كان يقول إذا عورض كلام خليل بكلام غيره « نحن خليليون إن ضل ضللتنا » وفي هذا المختصر يقول أبو محمد الخطاب « هو كتاب صغر حجمه ، وكثر علمه ، وجمع فأوعى ، وفاق أضرابه جنسا ونوعا ، واختص بتيين ما به الفتوى . وما هو الأرجح والأقوى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله » اهـ جمعه مؤلفه في حياته إلى باب النكاح ثم أكمل تلاميذه باقيه من مسودة المؤلف بعد موته وباب المقاصة منه من تأليف تلميذه بهرام . وفي هذا المختصر كثير من التردد في النقول بغير بت في الحكم لم يكن عدم الترجيح في هذه الأقوال ولا عدم البت في ما تردد فيه من النقول قصورا من المصنف عن درجة الترجيح والاختيار وإنما كان ذلك منه استنباطا للمهم وإحالة على النظر والبحث حتى يتدرب طالب الفقه على القول والتحقيق به من غير التزام لترجيح المؤلف حتى تتولد في نفس الطلاب الفقهية والتميز بين الأقوال بالدراسة والنظر وما هو إلا أمين جمع وتورع ومرتبة في التخيير والترجيح أظهر في كتابه التوضيح فقد أجال النظر وأعمل الفكر واستنبط وخرج ورجح واختار وانتقد ، وجعل مختصره هذا واعية وراوية لأقوال العلماء في المذهب وإفيا بجميع أحكامه ولذا طار صيته في الآفاق وأقبل عليه الطلاب ونال حظوة لم ينلها كتاب غيره حتى إنه ترجم إلى اللغة الفرنسية حين غاب حكم الأفرنج على المغرب ولذا كان مذهب مالك مصدرا مهما من مصادر التمانون الفرنسي المحدث والجنائي ، ولم يخدم كتاب في المذهب كما خدم مختصر خليل حتى أن شروحه ، نيفت على الستين شرحا كما سترى تفصيله في تصدير فضيلة المحقق مصحح الكتاب ومن راجع شرح المواق عرف مقدار الكتاب ووقف على صحة نقوله واستخراج مسائله ، وألطف الشروح عليه وأكثرها تحريرا وأوجزها عبارة من غير تقصير العلامة الأمير المسمى بالاكلييل وهو هذا الشرح الذي نقدمه لطلاب العلم ، لصحته ويسر تحصيله وعلو منزلته — كما يتضح لك ذلك بالوقوف على منزلة مؤلفه العلمية وبإمعان النظر في الكتاب وفي أحكامه .

العلامة خليل صاحب المختصر

هو أبو المودة ضياء الدين خليل بن اسحاق بن موسى الجندى أحد شيوخ الاسلام

والأئمة الأعلام الفقيه التقي الورع . كان رضى الله عنه مجتهدا فى التحصيل والمذاكرة لا ينام من الليل إلا قليلا وفى بعض أوقاته كان لا ينام إلا زمنا يسيرا بعد طلوع الفجر ليريح نفسه من جهد المطالعة والتفكير . مقبلا على ما يعنيه من النظر والاطلاع بعيدا عن الترف والكسل حتى لقد روى أنه بقى بمصر أربعين سنة لم ير النيل فيها وكان يلبس زى أجناد الحلقة المنصورة لأنه كان منهم ، وتفقه ودرس على شيوخ أجلة ، وأعلام أئمة منهم عبد الله المنوفى وأبو عبد الله بن الحاج - صاحب المدخل - فى الفقه والبرهان الرشيدى فى الأصول والعربية وتفقه عليه تلامذة نجباء وطلاب نبلاء منهم جمال الدين الاقفهسى وبهرام ويوسف البساطى ، وجلس لتدريس الفقه والحديث والعربية بمصر بالشيخونية وكانت أكبر مدارس العلم فى مصر حينئذ فكان غاية فى العلوم الشرعية خصوصا فقه الإمام مالك وألف المؤلفات النافعة ، فشرح المدونة شرحا لم يكمله وشرح مختصرى ابن الحاجب الأصيل والفرعى وله منسك فى أحكام الحج وتأليف فى مناقب شيخه المنوفى وغير ذلك وكان رضى الله عنه من أهل المكاشفات فقد مر على طباخ يبيع لحم الميتة فكاشفه ونهاه وزجره فتاب على يده وتوفى سنة (٧٧٦) ست وسبعين وسبعماية كما ذكره تلميذه ناصر الدين الانصافى واعتمده ابن غازى وذكر ابن حجر أنه توفى سنة (٧٦٧) وصوبه الخطاب ، وغلط ابن فرحون فأرخ وفاته بتاريخ وفاة شيخه المنوفى سنة (٧٤٧) وما أرخ به تلميذه أشبه بالضواب .

العلامة الامير صاحب الاكليل

هو العلامة المحقق شيخ علماء وقته . العلم المتمن رجل المنقول والمعقول ، سليل العلم والمجد والإمارة الأستاذ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القار بن عبد العزيز بن محمد السنبأوى (١) المالكي الأزهرى المشهور بالأمير - أصل أجداده من المغرب . ونزلوا مصر . وكان لجده أحمد وجده عبد القادر إمرة بالصعيد بناحية (سنو) وبها ولد المترجم سنة أربع وخمسين ومائة وألف (١١٥٤) فى شهر ذى الحجة . من شهورها وختم القرآن بها ثم ارتحل إلى القاهرة مع والديه وكان ابن تسع سنين . وفى القاهرة ابتدأت حياته العلمية فدرس وتعلم على شيوخ أئمة . وعلماء محققين أجلة

(١) ينسب إلى سنو من أعمال مراكز منفلوط مديرية أسيوط وشهرتها الآن بالصاد (صنبو)

حتى نضج عقله وتمت ثقافته العقلية والعقلية وصار نابغة العصر وشيخ العلماء بسلا
مدافع رغم صغر سنه . فقد جود القرآن على طريقة الشافعية والرد على الشيخ
المنير (١) ثم درس النحو ، وعكف على دروس شيخه الفقيه شيخ المالكية الشيخ
على الصعدي ولأزمه نحو عشرين سنة حتى صار وارثه في معقوله ومنقوله وخصوصاً
الفقه المالكي . وسمع الموطأ من هلال المغرب وعالمه الشيخ محمد التاودي بن سودة
بالجامع الأزهر حينما نزل مصر عام حجة . وسمع صحيح البخاري وشفاء القاضي عياض
من الشيخ علي بن العربي السقاط . وحضر على الشيخ محمد الحفني بحال من الجامع
الصغير للسيوطي . وشيائل الترمذي ومولد النجم الفيضاني وسمع من الشيخ أحمد
الجوهري المسلسل بالأولية كما سمع منه شرح الجوهرة للشيخ عبد السلام . وسمع
من الشيخ البليدي الأربعين النووية وشرح السعد على العقائد السلفية وحضر دروس
علم آداب البحث للشيخ يوسف الحفني . وتلقى علم الهيئة والفلك والهندسة والحكمة
وعلم الأوقاف عن الشيخ حسن الجبرتي الملقب حينئذ ووالد الشيخ عبد الرحمن المؤرخ
صاحب عجائب الآثار في التراجم والأخبار وكتب له الجبرتي إجازة بمروياته وكتبه
كما أجاز له شيخه المملوك . ولعلو هيبته وتزايد رغبته في العلم درس أيضاً فقه الحنفية على
الشيخ الجبرتي كما درس فقه الشافعية على غيره أيضاً وتلقى طريقة الشاذلية من
سلسلة مولاي عبد الله النريفي . ومن بين هذه المدرسة الكبيرة والأساتذة
الاجلة تخرج الأستاذ الأمير . وظهر علمه وعبقريته ونصجه حتى تصدر للتدريس
والتأليف والتحرير والجمع والتحقيق في حياة شيوخه وصار إمام المذهب قبل أن
يتم من عمره عشرين سنة « والله يؤتي فضله من يشاء » .

وطار صيته في الشرق والغرب وصار الأمير أمير العلماء متوجاً بتاج القيادة ومكللاً
بإكليل المهابة . لأنه منح جودة الذهن وإجادة التأليف حتى إن شيخه الصعدي
كان يرجع إلى مجموع الأمير في الفقه ثقة منه بمواهب الأمير الفطرية واعترافاً بجلالته
العلمية وسعة اطلاعه على آراء الفقهاء وتحقيقه للأقوال المسندة وهكذا كانت
مؤلفات الأمير محسلاً للتحقيق وتمحيص عويص المسائل وأصبحت مرجعاً للباحثين
وبرنابجاً منتجاً للأعلام فقد ألف في فقه المالكية كتابه المشهور بالمجموع جمع فيه
أقوال علماء المذهب وحرر فيه النقول وشرحه بشرح تأليف فرغ من تبليص أصله

(ح)

عام ستة وسبعين ومائة وألف (١١٧٦) وفرغ من تبييض حاشيته عليه المسماة
بضوء الشموع سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف (١٢٢٣) وعلى كتاب المجموع
اجتمع العلماء لدرسه وتدريسه وشرحه وحل ألفاظه المحررة الجامعة نفثى عليه
تلميذه الشيخ حجازى العدوى سنة احدى ومائتين وألف وكتب عليه الشيخ
محمد عlish أيضاً حاشية جيدة وشرحه أيضاً الشيخ عبد الحافظ على الصعيدى فى
كتاب حافل يسمى بالتوضيح لمن رام المجموع بنظر صحيح ولخص هذا الشرح
فى شرح آخر صغير يسمى بالفجر المنير على مجموع الأمير تم تبييضه سنة ثلاث وثمانين
ومائتين وألف (١٢٨٣) . وألف الأمير حاشية على شرح عبد الباقي على خليل
وله حواشى فى الفقه على أكثر المؤلفات فيه كحاشيته على شرح الغزيرة وعلى شرح
ابن تركى وحاشية على الشنفرى على الرحبية فى الفرائض ومن مؤلفاته القيمة فى
الفقه شرحه على المختصر الخليل الذى تقدمه لطلاب العلم فإنه شرح وجيز لطيف
مفيد خال من الاستطراد والحشو بعيد عن ذكر الخلاف ويسمى بالإكليل على
مختصر خليل . وهو شرح يحق للعلماء ان يتوجوا به لإكليل علم ونفاز وهو
ذخيرة المفقى والمستفتى دعاه فضله إلى النصيح بنشره وإلى إخراجة من زوايا النسيان
وقد وفق الله له عالماً ذكياً فقيها قام بتصحيحه ومراجعته على نسخ متعددة نفع الله
بالكتاب . وأجزل لنا الثواب وللعلامة الأمير مؤلفات فى سائر الفنون . فله فى
النحو حاشية على مغنى ابن هشام وعلى الشذور وعلى الأزهرية وله من الرسائل
اتحاف الأئس فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ومطلع الثيرين فيما يتعلق
بالقدرتين وتفسير سورة القدر وغير ذلك من المؤلفات النافعة التى تدل على الذهن
الثاقب والقريحة الوقادة والفهم الدقيق — وللامير ثبت مشهور ذكر فيه سنده
للكتب الشرعية وشيوخه فى الرواية وختمه بذكر كتب التصوف وأحزابهم
وذكر أنه آخر ذلك عن كتب الشريعة لأن الشريعة علم والطريق عمل بعلم
الشريعة والحقيقة أسرار وأنوار يثمرها العمل واتقوا الله ويعلمكم الله غير أن هذا
الثبت طبع محرفاً ويحتاج إلى إعادة طبعه متقناً مضبوطاً حتى يتم النفع به .

هذا وقد تولى الأمير منصب مشيخة السادة المالكية بالأزهر بعد الشيخ الدردير وتولى
المشيخة بعده ابنه محمد الأمير الصغير فالشيخ إبراهيم المالوانى فالشيخ محمد عlish ولم
يرض الشيخ الأمير بتوليته مشيخة الأزهر مع أهليته واعتراف العلماء له بذلك تورعاً

(ط)

ففي سنة سبع وعشرين ومائتين وألف (١٢٢٧) توفي شيخ الأزهر الشيخ
الشرقاوى فتشاور العلماء فيمن يلي بعده مشيخة الأزهر فامتنع الأمير فتولاها
الشيخ الشنوائى وكان رضى الله عنه رقيق النفس لطيف المزاج له شعر حسن
الديباجة جميل الخيال . ومن ذلك قوله فى التشبيه :

تخيلت أن الشمس والبحر تحتها وقد بسطت منها عليه بوارق

مليح أتى المرأة ينظر وجهه ففى وجهها من وجهه الضوء دافق

بقى الأمير أمير العلماء ومرجع الفضلاء بحرا زخارا ومددا فياضا ينتفع به
القاصى والدانى ويتخرج عليه العلماء أمثال الشيخ الدسوقى والشيخ العقباوى
والشيخ الصاوى والشيخ حجازى حتى قبض إلى جوار ربه ، روح الله روحه ونور
ضريحه فى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة من السنة الثانية والثلاثين والمائتين والألف
(١٢٣٢) ودفن مبكيا عليه بالصحراء بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيفى
بالقرب من عمارة الساطان قايتباى بالقاهرة . وبما قيل فى رثائه تمثلا :

حلف الزمان ليأتين بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفر

كتبه

عبد الوهاب عبد اللطيف الديروطى

المدرس بسلكية الشريعة الاسلامية

بالأزهر

تصدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى فقه فى دينه من اختاره من العباد . ويسر من اجتباه منهم لسلوك
 سبيل الرشاد . والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من « يرد الله به خيرا يفقهه
 فى الدين » . وعلى آله وصحبه وسائر الأئمة المجتهدين المجددين . وبعد . فنجد جمع
 العلامة الضياء خليل بن اسحاق بن موسى بن شعيب الجندى مختصره الشهير فى مذهب
 الامام مالك بن أنس . عكف المالكية عليه . وأقبلوا على دراسته وتحصيله .
 وكتبوا عليه الثروح والحواشى والتقاريرات . ونسجوا على منواله فيما جمعه من
 المتون المختصرات وهذا - وإن دل على إخلاص المؤلف وحسن طويته - فإنه
 يدل مع ذلك على دروس الفقه وذهاب الرغبة فيه . إذ باقبال الناس على هذه
 المختصرات وإعراضهم عن كتب المتقدمين ذهب علم كثير . وضعفت ملكة الفهم
 والاستنباط . وصار قصارى همم الناس تلك العبارات اللفظية ، وأعربا وبيان ما فيها
 من تقديم وتأخير . فأنصرفوا عن الغاية إلى الوسيلة ، وتمسكوا بالقشور وتركوا اللباب
 وآل الأمر بالفقه إلى ماترى والأمر لله . ثم إن المالكية إنما اعتنوا بمختصر الشيخ
 خليل لما أوفيه من كثرة الجمع وحسن الترتيب ، كما قال ابن غازى يمدحه : لأنه من أفضل
 نفائس الأعلام . وأحق ما رمق بالاحداق . وصرفت له همم الحذاق عظيم الجدوى .
 لم يبلغ الفحوى . بين ما به الفتوى . وجمع مع الاختصار شدة الضبط والتهذيب . واقتدر
 على حسن المساق والترتيب . فأنسج على منواله . ولا سمح أحد بمثاله . ولذلك كثرت
 الشروح والحواشى عليه حتى زادت على مائة فشرح تلميذه بهرام بن عبد الله بن عبدالعزيز
 الدميرى بثلاثة شروح ، قال الخطاب : واشتهر الاوسط منها غاية فى جميع الاقطار مع أن
 الصغير أكثر تحقيقا هه والشرح الصغير رأيت فى مجلد . وشرحه تلميذه أيضا عبد الله
 بن مقداد بن اسماعيل الأقفهسى القاضى بشرح فى ثلاثة مجلدات ، وهو قريب من
 شرح بهرام فى التقرير ، وفيه فوائد ، وشرحه عبد الخالق بن على بن الحسين
 المعروف بابن الغرات بشرح حسن . وكان حنفيا ثم انتقل إلى مذهب مالك وتفقه على

(ك)

صاحب المختصر . ولما مات رآه ابن الفرات بعد ممرته فساء له فقال غفر الله لي ولجميع
من صلى علي ، وللشمس محمد بن أحمد بن عثمان البساطي قاضي القضاة كتاب شفاه
الجليل . في شرح مختصر خليل . في مجلدين كثير الأبحاث اللفظية . قليل الفوائد
الغنية علي نقص الفرائض منه . ومن باب السلم إلى الحوالة وقد اتم تليذه
أبو القاسم محمد بن محمد النويري النقص من السلم إلى الحوالة في كراريس ولابن عمه
الجمال يوسف بن خالد بن نعيم البساطي تليذه خليل كتاب الكفو الكفيل بشرح
مختصر خليل . في مجلدين . ولنور الدين علي بن عبد الله السهري شرح علي المختصر
عني فيه بالجواب عن اعتراضات البساطي إلا أنه لم يتمه . كتبه من الأول إلى الاعتكاف
ومن البيوع إلى الحبر قال تليذه أبو الحسن لو تم لم يكن له نظير اه وللشيخ سالم
ابن محمد السهري شرح تلم علي المختصر وهو المراد بالسهري عند الاطلاق .
وللشيخ إبراهيم بن فائد بن موسى الزواوي ثلاثة شروح أحدها تسميل السيد المقتطف
أزهار روض خليل . في ثمانية مجلدات استوفى فيه القول عن ابن عبد السلام
وابن عرفة والتوضيح وغيرهم وختمه بباب جامع الخص فيه فوائد من بيان ابن رشد
وغيره والثاني فيض النيل . وهو في مجلدين والثالث تحفة المشتاق في شرح مختصر
خليل بن ابيحق في ثلاثة مجلدات وللشيخ أحمد بن عبد الرحمن حطولو شرحان كبير في
ستة مجلدات وصغير في مجلدين وفي شرحه الكبير أبحاث رفيعة ممتن وللشيخ زروق
شرح علي المختصر مال فيه كعادته إلى الاختصار مع التحرير ولا يخلو عن فوائد
وللشيخ كريم الدين البرموني تليسه الناصر اللقاني حاشية علي المختصر في مجلدين
وللشيخ النجيب بن محمد شمس الدين التمسك اوى شرحان كبير في أربعة أجزاء وصغير
في جزأين وللشيخ بركات بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب كتاب المنهج الجليل في
شرح مختصر خليل في أربعة مجلدات ولأخيه حامل لواء المذهب الشيخ محمد بن محمد
ابن عبد الرحمن الخطاب شرح علي المختصر مطبوع في ستة مجلدات يدل على كثرة
اطلاعه وسعة حفظه لقواعد المذهب وفروعه أطال النفس في أوائله وفي كتاب الحج
بصفة خاصة حتى لم يكن له في الشروح نظير لكن أدركه اللال بعد ذلك ، فيما يظهر
ولهذا شرح أبو علي بن رجال المبدئي المختصر من كتاب النكاح إلى الآخر وجعله
تتمة لشرح الخطاب وقد كان أبو علي أعجوبة في الاطلاع والجمع والتحصيل . وللشيخ
داود بن علي بن محمد القلة اوى الأزهرى شرح في جزئين يميل فيه لحل الألفاظ

مع الاختصار وللشيخ أن الحسن الشاذلي المنوفى شرح لم يكمل كما أن له شفاء الغليل في شرح لغات خطيب . ولم يكمل أيضاً وللشيخ محمد بن علي بن محمد الأصبحي الغراني شرح صدره بمقدمة نفيسة . ينقل عنه صاحب المعيار وللشيخ محمد بن يوسف العبدري الغرناطي الشهير بالمواق كتاب التاج والا كليل في شرح مختصر خليل قابل فيه عبارات المؤلف بما يوافقها أو يخالفها من كلام أهل المذهب كابن رشد وابن شاس وابن الحاجب فان لم يجد بيض لعبارة المؤلف ولم يتكلم عليها بشئ وهو مطبوع بهامش الخطاب وعليه اعتمد ابن غازي في حاشيته على المختصر كما بينه الشيخ أحمد بابا السوداني ولقاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي شرحان كبير اسمه فتح الجليل وصغير اسمه جواهر الدرر وفي شرحه الكبير أو هام كثيرة نبيه عليها المحقق الشيخ مصطفى الرماصي الجزائري في حاشيته وهي في جزءين وللبدري محمد بن يحيى القرافي شرح واسع في أجزاء اسمه عطاء الله الجليل الجامع لما عليه من شرح جميل . وللشيخ يحيى بن عبد السلام القسنطيني العلمي بضم العين وفتح اللام شرح مال فيه إلى الاختصار ولا يخلو من فوائد وللفقيه الصالح خضر زين البحيري حاشية جمعها من شرح التتائي وغيره ، وله على نسخته من المختصر طرر أحسن من حاشيته لما فيها من الوجازة مع تحرير النقول وللمحقق الشيخ أحمد بابا التنبكي شرح جميل لخص فيه لباب ما وقف عليه من الشروح وهي أزيد من عشرة منها شرح الجمال البساطي بخط مؤلفه واعتنى بتحرير ألفاظ المتن منطوقاً ومفهوماً وتنزيلها على النقول ، وللشيخ المالكية الشيخ على الأجهوري ثلاثة شروح رأيت الصغير منها في أربعة مجلدات وفي شروحه خصوصاً الكبير فوائد وغرائب على أو هام تقع منه في النقل والتخريج وللشيخ إبراهيم بن مرعي — بفتح الميم وكسر العين بينهما راء ساكنة — ابن عطية الشبراخيتي — بضم الشين وسكون الباء — شرح واسع في ثمانية أجزاء وللشيخ عبد الباقي بن يوسف الزرقاني شرح واسع كثير الفوائد حسن الجمع والترتيب اعتنى به المتأخرون فكتبوا عليه حواشي بينوا فيها ما حصل له من وهم أو سهو . نذكر منها حاشية البناني وهي مطبوعة معه على الهامش ، وحاشية الشيخ التاودي بن سودة في مجلدين اسمها طالع الأمان لم تطبع . وحاشية الشيخ الأمازي في جزأين لم تطبع أيضاً وحاشية الشيخ الرهوني وهي أوسع الحواشي وأكبرها طبعت بالمغرب وبمصر في ثمانية أجزاء ، وللولى

الصالح الشيخ محمد الخرشى شرحان ، كبير فى ستة مجلدات ضخام ، وصغير وهو مطبوع مع حاشية الشيخ الصعدي عليه . وبه وبشرح الدردير الملتخص من شرح الزرقانى كنا نقرأ المختصر فى جامعة القرويين بفاس . وللشيخ أحمد الزرقانى الشير بأى فجلة حاشية على المختصر فى جزأين ، وللشيخ عيش شرح مطبوع فى أربعة مجلدات . هذا ما رأينا أن نذكره من شروح المختصر وحواشيه مع بيان قيمتها العلمية بإيجاز . ليحيط القارئ عليه بها فى أيسر وقت ، وأقرب مدة . أما هذا الشرح الذى نقدمه اليوم فهو شرح مختصر لطيف . يمتزج بالمتن امتزاج الروح بالجسد ، عنى مؤلفه ببيان الراجح من الخلاف ، والمعتمد من الأقوال ، والظاهر من التأويلات . فجاء مع اختصاره حسنا مفيداً . .

رأيت نسخة منه عند صديقنا فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف المدرس بكلية الشريعة . فرأيت من الخير نشره وتعميم النفع به ، وعرضت أمر طبعه على حضرة الفاضل المحترم الحاج على يوسف صاحب مكتبة القاهرة ، فرحب بالتمكرة وابدأ غاية الاستعداد ، ودلبنى أن أقوم بمراجعة الشرح ، والتعليق عليه ، فلبيت طلبه ، وكتبت تعليقات يسيرة . اختلستها فى سويكات قليلة ، كنت أترغ فيها للاستبجام من عناء التصحيح والتأليف . ولو كان عندى فى الوقت سعة لكتبت عليه حاشية تبرز دقايقه : وتبين حقائقه . وتغزو كل قول لقائه . وتلحق كل فرع بأصله لكن أنى يتيسر ذلك مع تبليط البال . وتراكم الأهوال . وتقلبات الأحوال . والهمم عن علوم الدين منصرفه . وشئون الوقت متنافرة غير مؤلفة . نسأل الله أن يتداركنا بلطفه وعافيته . .

هذا وقد راجعت ثلاث نسخ من هذا الشرح فوجدتها متفقة على إسقاط باب المغارسة وعدم التعرض له ، مع وجوده فى بعض نسخ متن المختصر المطبوعة ثم راجعت المجموع فوجدته ذكر هذا الباب وقص فى شرحه على أن الأصل — يعنى خليلاً — أهمله . وكذلك نسخ المتن المطبوعة بالمغرب ليس فيها هذا الباب . فيكون إثباته فى بعض النسخ المصرية من تصرفات بعض النسخين أو العناوين ، بأن أخذ هذا الباب من بعض المتن كالشامل وألحقه بالمختصر ويجوز أن يكون من عمل بعض تلامذة المؤلف كما فى باب المقاصد فانه من تأليف تلميذه بهرام . ولا يفوتنى أن أنهى على اصطلاح مسمى عليه الشارح كغيره من متأخري المالكية

(ن)

ذلك أنه رمز بالحروف الآتية : ح للحطاب ت للتتائي ر للرماسي محشيه عج للشيخ على الأجهوري عمق أو عب للشيخ عبد الباقي الزرقاني بن للشيخ بناني محشيه شب للشبراخيتي ، المص . للمصنف وقد يذكر اسم أحدهم كاملا . وإذا قال حش أو الحاشية فالمراد حاشية الخرشى لشيخه الشيخ على الصعیدی . وهو المراد بقوله شيخنا . وإذا أطلق لفظ الشرح فالمراد شرحه على مجموعهما ومطبوعان . . وكثيرا ما تتلاقى عبارته في شرح المختصر مع عبارته في شرح المجموع .

وأرجو أن أكون قد وفقت في خدمة هذا الشرح وإخراجه لإخراجا لا تقا بمسكاته ومكانة مؤلفه ، كما أرجو أن يوفق الله حضرة الفاضل الحاج على يوسف إلى طبع الكتب النفيسة المفيدة مثل كتاب مسالك الدلالة على مسائل الرسالة وهو شرح على رسالة ابن أبي زيد بالدليل يذكر عبارة المتن ويعقبها بدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس . لشقيقنا الحافظ أبي الفيض السيد أحمد بن الصديق وهو أول شرح من نوعه على هذا المنوال . لأن كتب المالكية خالية من ذكر الدليل ليس فيها إلا الفقه المحض ، والآراء المجردة ، وما كان هذا يليق بمذهب إمام اعترف له الجميع بالتمسك في السنة وسلموا له الإمامة في علم الحديث ، وكان الإمام الثمافعي يفاخر به . نعم . ما كان يليق بمذهب الإمام مالك أن تكون كتب الفقه فيه مجردة عن الدليل ، خالية من ذكر الاستنباط والتعليل . ولعل عند المالكية في ذلك اعتمادهم على أن متقدميهم تكفلوا بالتدليل كابن عبد البر والباحي وابن رشد وأضرابهم ، مع تسليم باقي المذاهب لمالك وعدم منازعتهم له ، بخلاف المذاهب الثلاثة الباقية فإنه حصل بين أهلها نزاع مذهبي ، تقوّر في كثير من الحالات إلى نزاع سياسي استعمل فيه السلاح ، وأزهقت فيه الأرواح . كما يعلم لمن تتبع كتب التاريخ وسير الحوادث .

هذه كلمة وجيزة جعلناها تصديرا لشرح الإكليل ونسأل الله أن يمنحنا الزلل ويرزقنا السداد في القول والعمل إنه سميع قريب مجيب .

« تنبيه » الأدلة التي بنى مالك مذهبه عليها سبعة عشر . وهي : نص الكتاب وظاهره ، أعني العموم ، ودليله ، أعني مفهوم المخالفة ، ومفهومه ، وهو المفهوم الأولوى ؛ وشبهه ، وهو التنبيه على الغلّة ، ومثل هذه الخمسة من السنة . أعني

(س)

نصها ، وظاهرها . ودليلها ، ومفهومها ، وشبهها . ثم الاجماع ، والقياس ، وعمل
أهل المدينة ، وقول الصحاح « والاستحسان ، وسد الذرائع ، والاستصحاب وأما
مراعاة الخلاف فلا يعتبرها دائماً بل تارة وتارة ، قاله العلامة ابن الحاج في حاشية
المرشد وغيره .

أبو الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق

الغماري الحسني عفي عنه

الأخلاق

شرح مختصر خليل

للامامة المحقق الشيخ محمد الأمير ، الكبير
صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

قدمه وترجم للؤلف
الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف
الحائز للعالمية من درجة أستاذ
والدروس بكلية الشريعة

صححه وعلق حواشيه
أبو الفضل عبد الله الصديق الفارسي
من علماء الأزهر الشريف
وخادم الحديث الشريف والإسناد

جميع الحقوق محفوظة للناشر

مكتبة القسامة
لصاحبها، على يوسف سليمان
مطبعة النهضة، بيروت، جميع الحقوق محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بَيَّنَّ الحلال والحرام ، ونصلى ونسلم على من أوتى جوامع
الحكم واختصر له الكلام ، محمد وآله : ومن على منواله .

أما بعد فيقول الفقير ، محمد الأمير : هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين
للمختصر من شارح ، مبين المراجع ، متميز به امتزاج الروح بالجسد ، حسن نافع
إن شاء الله تعالى لكل أحد . هذا وأنا من أهل التقصير فالى وللتطويل . قال
رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) تنذب في ذوات البال ولوشعراً وتجب بمعارض
النذر وفي الذكاة لكن يكفي مطلق ذكر كما يأتي وتكره في الفريضة كما سيذكر
وتحرم من النمل على الجنب وفي الحرمات ويبعد استواء الطرفين وقد وضعنا ذلك
في شرح مختصرنا (يقول الفقير المضطر) المحتاج على أن اسم فاعل أو للمجاورة
رَبِّهِ الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ (الدليلة نفسه) (لِقَلَّةِ الْعَمَلِ) للمأمورات (وَالْمَقْوَى) عن
المنهيات (خَلِيلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بن موسى بن شعيب من علماء القرن الثامن (الملايكي)
نعت خليل (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ) في الخطاب في فائدة قال سيدي محمد
السنوسي حكم الحمد الوجوب في الأمر مرة كالحج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم انتهى . (حمداً يُرَافِي) إجمالاً أو مبالغة وتخيلاً في حاشية
الرماض تفسير يوافي ببلاقها حتى يكون معها وهو أولى مما في الخرشى وغيره من
أن للمفارقة على غير بابها عبر بها مبالغة فإن الحمد هو الذي يفي بالنعم (مأزاية
من النعم) في الخطاب وغيره إن الحمد إلى الأنعام أولى من الحمد على الأثر قلنا
الأثر يرجع للتأثير فمعه حمدان أو جهمتان أو تنبيه بالأحروبة والأولى القيام بحق
الآثار . (تنبيه) الحق قول الباقلاني والرازي إن لله على الكافر نعماً يجب عليه

شكرها قال تعالى (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) كافي
 الشبرخيتي وحاشية شبرخنا وبؤيده خطابه بفروع الشريعة وما نقل عن الأشعري
 لا نعمة لله على كافر نظر للحقيقة والعاقبة لا الصورة الراهنة حتى قيل الخلاف
 لفظي بل مما لا يضر قول المعتزلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار أنه ما من عذاب
 إلا وفي قدرة الله تعالى أشد منه لكن لا يجوز هذا التعبير لمصادمة الوارد
 (والشُّكْرُ لَهُ عَلَى مَا أَوَّْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ لَا أُخْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ)
 مبتدأ خبره (كما أَثْنَيْتُ عَلَى نَفْسِي) أى على الصفة التي أثني لا يبالغها الوصفون
 ولا يعلم قدرها غيره وفي المصنف إطلاق النفس بلا مشاكلة ونحوه الحديث وقوله
 تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة) وتقدير المشاكلة في أمثال ذلك بعيد كافي
 الشبرخيتي والحاشية (وَنَسَأَلُهُ لِلطُّفِّ وَالْإِعَانَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَ) خصوصاً
 (حَالِ خُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ) قبره (وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ
 الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ) الإزدواج بالفتح (الْمَهْمُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
 آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأئمة أفضل الأمم) هذه أمم الاجابة
 والسابقة أمم الدعاء فلا تكرار (وَبَعْدُ فَقَدْ سَأَلْتِي جَمَاعَةً أَبَانَ) أظهر (الله لي
 ولهم معالم) أدلة (التَّحْقِيقِ وَسَلَّكَ بِنَاوِيهِمْ أَنْفَعَ طَرِيقٍ مُخْتَصِرًا عَلَى) الاستعلاء
 المجازي (مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مُبَيِّنًا لِمَا بِهِ الْفَنَؤَى) بحسب ما يعلم (فَأَجَبْتُ
 سَوْأَهُمْ بِعَدِّ الْإِسْتِخَارَةِ) لما صح كافي الشبرخيتي من رواية الحاكم « من سَمَّاهُ
 المرء استخارته الله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة ^(١) » ومن ثم واطب عليها
 بعضهم كل ليلة إجمالاً فيما يقابل فيه إلى مثلها وفي بقية عمره وإن رده ابن الحاج
 في المدخل بأن ظاهر الوارد إذا هم بأمر مخصوص وفي الشبرخيتي أيضاً فمالم لا يفر

(١) رواه الحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص صحيحه وهو متفق ورواه أحمد والترمذي
 وأبو يعنى والبراز وهو حديث ضيف وقول الشناوي حسن غير حسن .

من حديث الجامع الصغير « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعله »^(١) وقال الخطاب في شرح المناسك ورأيت بعض الأشياخ يفعله . وفي حاشية شيخنا عن الشيخ خضر الشافعي يزيد في أولى ركعتيها أي بعد الكافرون وربك يخاف ما يشاء الآية وفي الثانية وما كان لمؤمن الآية ولا يخفى التنكير والشبهة ذكرها على سبيل البدل قال وكل حسن (مُشيراً بفتحها) وكل غائب لم يعلم (المُدَوَّنَة) مسائل دونها قاضي التبروان أسد بن الفرات على محمد بن الحسن الحنفي ثم عرضت على ابن القاسم ونقحها سجعون وتسمى الاسدية والخططة اختصرها ابن أبي زيد وابن أبي زمنين وغيرهم ثم أبو سعيد البرادعي بالمهمل والمجمل في التهذيب واشتهر حتى أطلق عليه المدونة واختصره ابن عطاء الله انظار الخطاب (وَبِ) مَادَّة (أَوَّلَ إِلَى اخْتِلَافٍ شَارِحِيهَا) في ذلك الموضع ولما لم يشرحوا سائرها (فِي فَهْمِهَا) وقد يأتي بشبه التأويل من تفسير وحمل كما أنه قد يذكر الضمير باعتبار حكمها فيقول وقيد وحمل مثلاً (وَبِالاخْتِيَارِ لِلْخَمِي) نسبة للخمي حتى من اليمين هو أبو الحسن علي بن محمد الربي نسبة لربيعة وهو ابن بنت الخمي كان متفهما ذا حظ من الأدب تفقه بابن محرز وأبي الفضل بن بنت خلدون وأبي إسحاق التونسي والسيوري وغيرهم وعمر ورأس له كتاب التبصرة محاذي المدونة وتفقه عليه المازري والكلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام مات بصفة قس سنة ثمان وسبعين وأربع مائة وقدمه لأنه أجرأ من ذكر على الاختيار ولذا خصه به لَكِنْ إِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ) فان الفعل يناسب الاحداث (وَأِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الاسْمِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ مِنْ اخْتِلَافٍ وَالتَّرْجِيحِ لِابْنِ يُوسُفَ) لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه (كَذَلِكَ) في التفصيل بين الاسم

(١) رواه أحمد وأحمد ومسلم من حديث جابر .

والفعل وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس يعبر عنه ابن عرفة بالصنلى نسبة
لصقلية له اليد فى الفرائض أخذ عن أبى الحسن الطهائرى وغيره كان شجاعاً
ملازماً للجماعة مات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (وبالظهور لابن رشد
كذلك) لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات وما يؤخذ منها كفى الخطاب قال
وكانت الدراية أغلب عاينه من الرواية وهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد
قرطبى ولى قضاء الجماعة بها سنة إحدى عشرة وخمسمائة ثم استغنى عنه سنة خمس
عشرة ، وكان صاحب الصلاة فى المسجد الجامع له الرحلة . ومن أخذ عنه عياض
له كتب فى فنون مختلفة من أجلها المقدمات والبيان والتحصيل أنى عليهما
كثيرا كان يصوم يوم الجمعة فى الحضر والسفر ولد سنة خمس وأربعمائة ومات
سنة عشرين وخمسمائة (وبالقول المازرى كذلك) لأنه قويت عارضته فى
المعلوم فكان إماماً صاحب قول يعتمد عليه مع أنه اصطلاح للمصنف وهو أبو عبد الله
محمد بن على بن عمر التميمى أصله من مازرة بفتح الزاى وكسرها مدينة فى
جزيرة صقلية إمام أفریقیة وماوراءها له اليد فى الطب أيضاً أخذ عن النخعى وعبد
الحميد السبورى المعروف بابن الصائغ وغيرهما وأخذ عنه بالإجازة القاضي عياض
له تأليف منها شرح مسلم وشرح البرهان لأبى المعالى ونسرح التاتين للناسى عبد الوهاب
مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف على الثمانين (وحديث قلت خلاف)
بالرفع على الحكاية والنصب على إرادة لفظه (فذلك للخلاف فى التشهير)
فيكون القولان مشهورين يسوغ العمل بكل بحسب ما علم (وحديث ذكرت
قوانين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعى فى الفرع على أربعمائة) بنى ترجيح
(منصوصة وأعتبر من المقاهيم) الخالفة (مفهوم الشرط) وأول ما هو على
منه كالتأية فى المبتوتة حتى يرتفع بالغ والحضر فى إنما يجب القسم لازوجات فى
المبيت وأما الموافقة فمعتبرة خصوصاً الفحوى كما قال ولولى رد تصرف فأحرى

غير المميز فالحصر بقوله (فَقَطْ) نسي أي لا اللقب مثلاً وبعبارة المراد أنه يعتبر الشرط لزوماً وغيره جوازاً^(١) وقط مخففة الطاء ساكنة بمعنى حسب (وَأَشِيرُ بِصُحَّحَ أَوْ اسْتُخْسِنَ إِلَى أَنْ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ فَدَّمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا) من الخلاف (أَوْ اسْتَظْهَرَهُ) من نفسه وهذا يفهم بلا تنبيهه وكأنه خشي توهم اصطلاح بخصوص فيه (وَبِالْتَرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النَّقْلِ) مع اتحاد المنقول عنه لعدم قوله أو اختلاف الفهم عنه تعدد الناقل أو اتحاد واختلاف موضع نقله (أَوْ) في الحكم من أنفسهم (لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) وأما تردد المتقدمين في الحكم فهو قوله سابقاً قولين أو أقوالاً وفي نسخة غير الفاصر (وَبَلَوُ) للمبالغة زاد في نسخة ابن الفرات (غالباً) لأنه قد يأتي بها لجرد دفع التوهم (إلى) بدخلاف مَذْهَبِيَّ) واقع في مذهب مالك (وَاللَّهِ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ مِنْ كِتَابِهِ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ بِنَحْوِ شَرَاءٍ) (أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) ولو توسطاً للغير (وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ وَبُوفُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ثُمَّ أَعْتَذِرُ لِدَوَى الْأَلْبَابِ) العقول (مِنْ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ) ولم أشعر به (وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ) للمقام يقتضي البسط فلا ينظر فيه لتكرار (أَنْ يُنْظَرَ بِعَيْنِ الرِّضَا وَالصَّوَابِ) فما كانَ مِنْ تَقْصِيرٍ كَمَلَوْهُ وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحُوهُ) بالتنبيه أو تغيير البديهي كتنصص حرف أو زيادته (فَقُلْ مَا يَخْلُصُ مُصَنَّفٌ مِنَ الْمَقَوَّاتِ أَوْ يَنْجُو مُؤَافٍ مِنَ الْأَعْرَافِ * بَابُ رُفْعِ الْحَدَّثِ) أي الوصف المقدر بالشخص دواماً لا بهجتي إطلاقهم على المنع المفسر بحكم الله تعالى وكلامه حدثاً (وَحُكْمُ الْخَبَرِ بِأ) الماء (لِمُطْلَقِ) الأخص ففهم أن من مطلق ماء (وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) عرف وإن صدق بقيد أيضاً فيرادف الظهور وقيل المطلق أخص لا يشمل المتغير

(١) هنا هو الأقرب لغرض المصنف .

بما لا يضر وشمّل ماء زمزم وإن كره في الخُبثُ تسكريماً وبعيد ما في الخطاب عن
ابن عبد السلام لا يكفن الميت بثوب بل منه، وأما آبار نمود فتمنع كل ماء عذاب
وليست نجسة والصلاة بها باطلة كما في الشبرخيتي عن الرصاع في شرح الحدود،
واستظهر الأجهوري الصحة ويؤيده أنه قيل بالكراهة والقيم كل وضوء نص عليه
ابن فرحون وابن العربي وفي التتائي في باب التيمم صحته فكأنه رأى ضعف علوق
التراب (وإن جُمِعَ مِنْ نَدَى) وغيره الشجر والمفارق له حكمه (أو ذاب) ولو
بمعالج (بعد جُودِه) ولو أصالة كمالج (أو كان سُورَ بِهِمَةِ أو حَائِضٍ أو جُنُبٍ
أو فَضْلَةً طَهَّرَ سَمًا أو كَثِيراً) ويأتي القليل (خُاطِ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ) في الشبخ
عبد الباقي والرماسي وغيرهما فتح الجيم وكسرها لغتان فلعل تخصيص الأول بأصلي
النجاسة عرف (أو شكَّ فِي مُغَيَّرِهِ هَلْ يَضُرُّ) فيلغى الشك ويعتبر الظن (أو
تَغَيَّرَ بِمِجَاوِرِهِ وَإِنْ بَدُّهُنِ لَا مَقَّ) على خلاف (أو برائحةٍ قَطَرٍ أَنْ
وعاءٍ مُسَافِرٍ) لا مفهوم له بل ريحه لا يضر مطلقاً ويضر لون غير الدباغ وطعمه
(أو بِمُتَوَلِّدٍ مِنْهُ) كطحلب لم يطبخ أو سمك ولو تناسل وفي روثه نظار (أو بَرَارِهِ
كَمِلْجٍ) ولو طبخ (أو بِمَطْرُوحٍ وَلَوْ قَصْداً مِنْ تُرابٍ) وجبه ولوصنع
وكبريت ولو صار عفاقير (أو مِلْجٍ) عَلَى الْمُعْتَمِد (وَالْأَرَجُّ السَّلْبُ بِالْمِلْجِ)
ضعيف (وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ) والمفتي به لا يضر إلا
المصنوع من زرع (لا بِمُتَغَيَّرٍ كَوْنًا أو طَعْمًا أو رِيحًا بما يُفَارِقُ غَالِبًا مِنْ
ظَاهِرٍ أو نَجَسٍ كَدُّهُنِ خُاطِ) إلا بأواني أهل البادية التي لا تنفك عنه كما في
حاشية شيخنا ويؤيده الخطاب إلحاقاً له بالدباغ، وهذا مثال المغير إذا خالط الدهن
ولم يضر كما في حاشية شيخنا خلافاً لما في الشبرخيتي (أو بِخَارٍ مُصْطَلَكِي
وَحُكْمِهِ) طهارة ونجاسة (كَمُغَيَّرِهِ وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرٍ بِحَبَلٍ سَنِيزٍ) يثر
ومثل الحبل وعاء من غير أجزاء الأرض ومنها لا يضر (كَمَدِيرٍ بِرَوْتٍ حَاشِيَةٍ)

تشبيهه في الضرر لا بقيد كونه بيئاً (أَوْ بِئْرٍ بِوَرَقٍ شَجَرٍ أَوْ تَنْبٍ وَالْأَظْهَرُ فِي
بُئْرِ الْهَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ) هو المبول عليه عند العسر في بئر أو غدير خضر أو بدواً
(وَفِي جَعْلِ الْمُخَالِطِ الْمُوَافِقِ) للماء (كَالْمُخَالَفِ) فيضرح حيث ظن التغير على
تقدير المخالفة (نَظَرٌ) أصله لابن عطاء الله ولعل الأظهر ما قدمه المصنف وصرح
به (وَفِي التَّطَهِيرِ بِمَا جُمِلَ فِي الْقَمَرِ قَوْلَانِ) التحقيق كما في الخطاب
والرماض أن الخلاف لفظي فإن مازج الريق ضر وإلا فلا (وَكُرْهٌ دَمْعٌ وَجُودٌ
الْفَيْرِ) (مَاءٌ) يسير مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ (ولو غير الأولى أو حيض ذمية للوطء
(وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهر كراهة المستعمل في خبث لا أوضية مستحبة لقلة
أعضاء الوضوء ويبقى التردد في الاغتسالات غير الواجبة . وأما نحو الرابعة والتبرد
وغسل ثوب طاهر مما لا يتوقف على طهور فلا يكره المستعمل فيه قطعا والظرف
من قوله في حدث الخ راجع لمستعمل وأما كراهته ففي كل ما يتوقف على طهور
(يَسِيرُ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٍ وَغُسْلٍ) ولو بالنسبة للمتوضيء كما في الرماض وغيره
(بِتَجَسُّدٍ لَمْ يُغَيَّرْ) حرر الرماض أن يزيد على القطرة في إثناء الغسل (أَوْ وَاعٍ
فِيهِ كَذِبٌ) من تعلقات اليسير (وَرَأَى كَيْدٌ) يكره أنه (يُغْتَسَلُ فِيهِ) حيث لم
يكن مستبحراً ولا ذا مائة كثر وإن لم يكن به أو ساخ تعبداً عند الإمام ومنعه
ابن القاسم إن كان يسيراً وبالجسد أو ساخ وإلا جاز بلا كراهة عنده فإن علم التغير
منع اتفاقاً (وَسُؤْرُ شَارِبٍ خَيْرٌ) حيث أكثر منه ولم تعلم الطهارة (وَمَا أَدْخَلَ
يَدَهُ فِيهِ) قالوا مثل اليد غيرها ولعل المصنف رأى أنها هي التي تتكرر للزاولة (و)
سُورٌ (مَا) حيوان (لَا يَتَوَقَّى نَجِيساً مِنْ مَاءٍ) قيد السُور (لَا إِنْ عُسِرَ
الِاخْتِرَازُ مِنْهُ) كالحمر والفأر فلا كراهة (أَوْ كَانَ طَعَاماً) لشرفه محترز ماء
(كَمُشَمِّسٍ) الأقوى كما في عقب والحاشية تشبيهه بالمسكروه في نحاس وبلاد

حارة لأنه يبرص^(١) (وإن رُوِيَتْ) علمت النجاسة (كلّ فيه) أى فم الشارب أو غيره (وقت استعماله محلّ عليها) حكمها (وإذا مات برئى ذو نفس سائلة برأكيد ولم يتغيّر نذب نزح) ولا يملأ إلا ناء يأخذ ما على وجه الماء (يقدرها) بأن يغلب على الظن زوال ما خرج منه كما قال الجرجاني (لا إن وقع ميتاً) لأن انفتاح المسام حال خروج الروح وصرح بمفهوم الشرط وفقاً لتوهم الأخرى (وإن زال تغيّر النجس) وأما الطاهر فيستعمل بعد زوال تغيره وإن كان انقياس جعله من الخالط الموافق (لا بكثرة) أى مكثرة ومخالطة (طليق) أمابه وإن قل فطهور (فاستحسن الطهورية) ضعيف (وعدهم أرفع) هو المذهب لكن النسبة لابن يونس ليست فى محلها (وقيل خبر الواحد) عدل الرواية^(٢) والشرط فى الأكثر أيضاً (إن بين وجهها) أى النجاسة لقربها السياق وكذا الطهارة إن ظهر منافيتها ، وإلا فى الأصل كما فى الرماضى وغيره (أو انقفاً مذهبا) فى شأن النجاسات (ولاً فقال) للنازرى (بسنّ حسن) ندباً (رَكْهُ وورود الماء على النجاسة كعكسه) أى سبّان وجعل الشافعى ورود دون القلتين مطهراً ونجس عكسه وإن لم يتغير والثقلتان نحو أربع مائة وسبعة وأربعين رطلاً تقريباً بالمصرى وبالبغدادى خمسمائة ﴿فصل الطاهر﴾ الأعم من المباح من وجهه على ما فى الحاشية من ترجيح نجاسة الميتة المضطار (ميت ما لا دم له) ولو اغتذى بدم غيره النجس كالبرغوث خلافاً لابن القصار والبقى لا الوزغ والسحالى وشحمه^(٣) الأرض وحيات فنجسة كما فى شب وغيره وفيه أيضاً لا يحتاج المتولد من الطعام لذكاة وغلب الطعام على ميت غيره إن لم يتميز ولم يظن بلوغه النصف

خص الطاهر

(١) ورد ذلك فى حديث لا يصح . لكن إن ثبت فى الطب أن هذا المساء يورث البرص ثبتت الكراهة وإلا فلا (٢) فيقبل خبر المرأة والعبد فى هذا ومثله وهو كل ما ليس فيه إلزام بطريق الحاكم (٣) هى دوية إذا مسها الإنسان تجمعت وصارت مثل الخرزة ، وهى فيما أظن حمار قبان .

(وَالْبَحْرِيُّ وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ بَيْرٍ) ومات به وفي وطء آدمية^(١) التعزير ويفسل من بطن النجس إن أخرج قبل الفوص (وَمَا ذُكِيَ وَجُزْؤُهُ) يشمل وعاء الولد وفي حكمه الجنين التابع والفعل من كروث الجلالة شيء آخر (إِلَّا مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ وَصُوفٌ وَوَبَرٌّ وَزَغَبٌ رِيشٌ وَشَعْرٌ وَلَوْ مِنْ خَيْرِيزٍ إِنْ جُزَّتْ) وإلا فأصوبها كالجلد (وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ) ولو مائعا (غَيْرُ حَيٍّ) أي لم تله حياة (وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ) المغيب للعقل مع فرح وبدونه مفسد مخدر كالخشيشة على الأنفوي^(٢) طاهر يجوز قليله غير المغيب كما مرقد المغيب للعقل والحواس كالسكران ولا حد بهما (وَالْحَيُّ) ولودود عذرة وإن تنجس كالجنين برطوبة الفرج (وَدَمُهُ وَعَرَقُهُ وَلَعَابُهُ) من غير المعدة (وَمُخَاطُهُ وَبَيْضُهُ) ولو أكل نجسا (إِلَّا الْمَذِرَ) المقتن أو صار مضغ أو فرخا ميتا ولا بضرا اختلاطه ولا دم غير مسفوح به (وَالْخَارِجَ بِمَدِّ الْمَوْتِ) فتابع للميتة (وَلَبِنٌ أَدْحِيٌّ إِلَّا الْمَيْتَ) المتمد ولو الميت (وَلَبِنٌ غَيْرُهُ تَابِعٌ وَبَوْلٌ وَذَرَّةٌ مِنْ مُبَاحٍ) ولو حملا على أمه لا مكروه (إِلَّا الْمَغْتَذِيَّ وَفِيهِ إِلَّا الْمَغْتَذِيَّ عَنِ الطَّعَامِ) ظاهره كظاها ولو لم يشابه العذرة وشهره الجماعة وفي الرماصي أنهما تأويلان وجزم بأن القاس لا ينجسه إلا مشابهاها راد على الخطاب وغيره في تسويته بينهما وبين التيء (رَصْفَرَاءُ وَبَلْغَمٌ) من الرأس والصدر (وَمَرَارَةٌ مُبَاحٌ) إن أراد ماءها فيعاقص على الصفراء أو وعاءها فجزم مذكي ولذا حذفته من مختصرنا (وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ وَمِسْكٌ وَفَارَنُهُ) وعاءه من الحيوان (وَزَرْعٌ يَنْجَسُ) ومن نجس للاستحالة (وَحَمْرٌ تَحْتَجِرُ أَوْ خُلَّلٌ) نعم إن بل بعد التحجر وعادله الاسكار رجع للنجاسة (وَالنَّجَسُ) فيه لغات كتف وفتحتان وكسرتان وكضدت لغات

(١) مثل بنات البحر (٢) وقيل إن الخشيشة مسكرة وهو ضعيف وهي محرمة بالإجماع كما قال النووي وبحديث «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر» رواه أبو داود عن أم سلمة بإسناد حسن والخشيشة مفتر بلا نزاع.

(مَا اسْتَنْهَى) كقوله إلا المسكر وكمنهوم إن جزت (وَمَيِّتُ غَيْرِ مَا ذِكْرَ) أول الفصل (وَلَوْ قَمَلَةً) ويعنى عن ثلاث في الصلاة كالصبيان والطبوع إن عسر وإيسر لمة فإن أمكن التداوى اغتفر مدته وإن اضطر لقتل قلة في المسجد فنبيل بنوى ذكائها والمردود عليه بلوقول سحنون بطهارتها ولا يعول على ما في شب من نجاسة البرغوث بل طاهر كما في عب رح وقد مناه (وَأَذَمِيًّا وَالْأَظْهَرُ طَهَارَتُهُ) هو المعتمد^(١) ولو كافرا (وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ) نجس الميتة وفي حكم المبان ما تعلق بيسير جلد فلا تعمل فيه الذكاة (بَيْنَ قَرْنٍ وَعَظْمٍ) ومنه السن فيحوز ردها على المعتمد من طهارة الآدمي (وُظْلَفَ وَعَاجٍ وَظْفَرٍ) ولو طال لأنه كان حيا (وَقَصَبِيَّةٍ رِيَشٍ) وثوب ثعبان (وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبْعٍ وَرُخْصٍ فِيهِ مُطْلَقًا) من مباح وغيره (إِلَّا مِنْ خَبْزِ بَرٍّ) وآدمي لحرمته ووجوب دفنه (بَعْدَ دُبْعِهِ) ولا يشترط زوال الشعر وبكفي دبغ الكافر ووقوعه في المدبغة بنفسه (فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْعَاجِ) غير الذكي وهل تحريمها فيكون دليلا لما سبق أو تنزيها فهو اسندراك ورجحه شيخنا في الحاشية لا نقاء الاستئذار لكنه نقل عن محمى تت هنا ما ليس فيه وأسند تأويل المدونة لنفسها وقد نهيه على ذلك فسكت (وَالْتَوَقَّفُ فِي الْكَيْمَمَتِ) عياض جلد الفرس وشبهه لتعارض القائمة من صلاة الساف به في سيوفهم والراجح لا يبيد من صلى به ولا يعد التوقف قولاً (وَمَيِّتٌ وَمَذْيٌ وَوَدْعٌ) ولو من مباح (وَقَبِيحٌ وَصَدِيدٌ) ومنه ما يشرح من نطق الجسد (وَرُطُوبَةٌ فَرَجٍ) وهي طاهرة من المباح إلا لكفى (وَدَمٌ مَسْفُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ وَسَوْدَاءٍ) هي من الدم (وَرَمَادُ النَّجَسِ وَدُخَانُهُ) المعتمدان الفار تطهرهما وعليه طهارة ما خبز أو حوى من الفخار بنجس وأولى عرق حمام حتى به وأما المرتك المتخذ من الميتة كالمومية ففي

(١) وهو الذى تؤيده الأدلة المتعددة .

الخطاب فيه خلاف والحق أنه حرق حتى صار كالجر فكما قال ابن حبيب طاهر وإلا فعلى أعماله (وَبَوْلٌ) ولو على صفة الماء المكروض (وَعَذِرَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ) ولو صغيراً لا يأكل الطعام (وَمُحَرَّمٌ وَمَكْرُومٌ) ومنه الوطواط وفأر النجاسة (وَيَنْجُسُ كَثِيرٌ) وأولى قليل (طعام) ومثله المضاف قال ح في إتيانها الخامس بعد قوله وحكمه كمثله إذا حلت النجاسة في الماء ولم يغيره ثم أضافه نحو لبن فطاهر وإن تقدمت الإضافة فنجس ونظمه لغزاً .

قل للفقهاء إمام العصر قدس سره ثلاث إنياء واحد نسبوا لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم اليمض فاننجس ما السبب^(١) (مائسع بنجس) متحلل لا نحو عاج (قَلٌّ) وأولى كثير وشمل دون الدرهم والعقوى في الصلاة فقط كما في ح واقضى تنجيس القملة للابجين حيث لم يخصص بمحل خلافاً لمن قاسه على محرم جهل عيها ببادية فلا تحرم نساء ثلاث البادية كما في ح وفي مبحث الخشاش من الخاشية ما يوافق بسطناه في الشرح ، ابن القاسم بن فرغ عشر قلال سمن في زقاق ثم وجد في قلة فأرة ميتة لا يدرى في أيها فرغت فالجميع له حكم النجاسة وليس من الشك في الطعام لأن أصل النجاسة محقق وشاع ، ابن عبد الحكم لو أدخل يده في أواني زيت ثم وجد في الأولى فأرة تنجس الجميع ولو مائة وهو جيد وقال أصبغ بطهارة ما بعد الثلاث قال ح والظاهر الطهارة إن ظن زوال الفجس لقول المصنف وإن زال عين النجاسة الخ لكن إن أظهر كلامه على عدم النجاسة بمجرد الملاقاة ، المصنف عن المنوفى لوقيل بالعقوى عما يمسر لحسن كما أفتى به ابن عرفة في طعام طبخ وفيه روث فأرة وفي السؤال أنها كثيرة وروثها غالب وجسد غالب النجاسة محمول عليها ولو في الطعام خلافاً لح لأن هذا ظن

(١) أجاب عنه ولده الشيخ محمد الأمير الصغير بقوله :

هي الإنياء إذا ما شابهها نجس فلم يغير طهور الماء تنسب لها الطهارة لما حلها ابن وإن بدأت به فالكل يجنب

(كَبَائِدُ إِنْ أُمِّنَ السَّرْبَانُ) إمكانيًا وقوعيًا (وَلَا فِي حَسَبِهِ) يطرح ويبيع ما بقي مع البيان لسكن النفس تكرهه (وَلَا يَطْهَرُ زَيْتُ خُوطِ) خلافًا لقول ابن اللباد يخض بماء وينقب له الإناء من أسفل حتى يظن زوال النجاسة (وَأَجْمَ طَبِخَ) لاجء صلق فيفضل (وَزَيْتُونُ) ونحوه كالجبين (مُذِجَ) فإن كان قبل الغوص ظهر السكل فالمدار على الغوص وعدمه وأما نحو ماء المجبن المتغير فنجس مطلقًا (وَبَيْضُ صُلِقَ بِتَجِيسٍ) حيث رشح فيه ومن النجس الماء المضاف به ترشح فيه مذرة لا إن بقي الماء مطلقًا مطلقًا (وَفَخَّارُ) لا كهين أحمى تنجس (بِعَوَاصِي) مائع (وَبُنْتَفَعُ مِمَّنْجِيسٍ لَا تَجِيسٍ) استغنوا منه اطعامه نكلا به والصبيح بها وإصلاح الزرع وإيقاد النار وإطفاءها وفتح بالوعة والخمر لنفسه وإن جبر كسر بعظم مئة عفي عنه بعد الالتحام (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) ولا يضر ضوؤها وعين النجاسة خارجة وتقدم أن الدخان طاهر، وَرَخَّصُوا فِي النِّعَالِ لِقُصُورِهِ وَإِنْ بَنَى بِمَاءٍ مِمَّنْجِيسٍ جِصَصَ وَلَا يَهْدَمُ وَيَبْلُ مَصْصَفَ كَتَبَ بِهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ (وَأَكَلَ) آدَمِيٍّ) ولو غير مكلف فيحرم على وليه ويابس في غير رقة عرق وبأني حكم البيع (وَلَا يَهْتَلِي بِبِلْبَاسٍ كَافِرٍ) ولو هو بعد إسلامه حملًا على الغالب (بِخِلَافٍ نَسِجِهِ) وكل ما صنعه ولو بذية نفسه وشارب الخمر كالكافر إن لم تعلم الطهارة (وَلَا يَمَّا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخَرُ) حيث لم تتيقن سلامته (وَلَا بِثِيَابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ) راجع للفرعين (وَلَا بِمُحَاذِي فَرْجٍ غَيْرِ عَالِمٍ) بالاسهراء كنفوط حمام العامة (وَحَرْمُ اسْمِعْمَالُ ذَا كَرٍ) مكلف ويكره للولي لباس الذهب والحرير للصبي وتجوز الفضة (مُحَايَ وَلَوْ مِنْطَقَةً) حرماً (وَأَلَّةَ حَرْبٍ) كالرمح والسرّج (إِلَّا الْمُصْنَعُ) في جلده وكره الجزولي كتبه وأجازة عجب وأجازوا كتبه في الحرير وتحاية الدواة والمقلدة له، وليس العلم كذلك ولا الأجازة خلافًا للبرزلي وشيوخه (وَالسَّيْفُ) لاجهاد فقط (وَالْأَنْفُ وَرَبَطُ سِنِّ

مُطْلَقًا) بذهب أو فضة (وَحَاثَمَ الْفِضَّةَ) بل هو مندوب وآخر أمره صلى الله عليه وسلم ليدسه باليسرى وللتيامن في تناوله ولا يجوز تعدد ولو كان وزن الجميع درهمين ولا ما زاد (لَا مَا بَعْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قَلٌّ) رجع الأجهوري رواية ابن رشد كراهته (وَلِإِنَاءَهُ تَقْدِيرُ اقْتِنَاءِ وَهُوَ وَإِنْ لَا رَأْيَ فِي الْمُغَشَّى) المتمد منه نظر اللباطن (وَالْبُؤْسُ) والراجح جوازه حيث لم يتعطل منه شيء ومنه نش السقف وإن كره بالمسجد لإشغال المصلي (وَالْمُضَيَّبُ) المكسر (وَذِي الْحَلَقَةِ) والأقوى منهما (وَلِإِنَاءِ الْجَوْهَرِ) بناء على أن منع النعدين للسرف وهو أشد أو للتضييق في التعامل به فلا يمنع وهو الظاهر (قَوْلَانِ وَجَازٌ لِلْمَرْأَةِ الْمَكْتُبُوسُ مُطْلَقًا) بجميع أفرادها وألحقوا به الفرش والوسادة (وَلَوْ تَعَلَّى لَا كَسْرٍ بَرٍّ) ومكحلة وصراة وقفل صندوق ونحو ذلك (فَصَلِّ هَلْ إِذَا لَعُ النَّجَاسَةُ) وكذا تقليبها إن لم يؤد لشرها (عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ) لا يتحرك بحركته فإذا كان الوسط نجسًا وتعمًا^(١) بطرفين بطلنا على الظاهر أو سفينة حبلها بومط لا تحت قدمه كدابة مُطْلَقًا أو ثوب شخص حمله لا تعلق به أو ثوباً على غير حيوان يأتي عليه لا حيوان إلا أن يستقر المصلي عليه فكان (وَالِدَيْهِ) كداخل عينه وفيه ولا يكفى الريق والدمع ويجب تقابؤنجس إن قدر (وَمَكَائِهِ) ما يمسه ولو بمائل أو شعر أو زائد كما استظهرنا في الشرح لا موضع إيماء (لَا طَرَفٍ حَصِيرِهِ) عطف على مدخول من (سُنَّةٍ) وهو أشهر هنا مع كثرة التفريع على الوجوب وقول غيرنا به فهو أقوى خصوصاً وهو المال على قول الخطاب والرماسي أن الخلاف لفظي وإن بعد نعم لا يشدد على من يترك الصلاة لذلك (أَوْ وَاجِبَةٍ) وضماً ولو أصبى (إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ) قيد في الثاني وهل كذلك الأول إذ لا وجه لخطاب العاجز والناسي وإن أعاد تداركاً ولمراجعة الخلاف وهو الظاهر والسنية مطلقة كما

(١) أى المصليان .

في رء، إذ لا ينحط في المعجز والذسيان عن مقتضاها من نذب الإعادة وفيه أنه انحط
 بعلوم تأييد نذبها (ولاً) صرح بمفهوم الشرط ليعين حكمه (أَعَادَ الظُّهْرَيْنِ
 لِالصُّفْرَارِ) لشدة الكراهة فيه عنها قبله ألا ترى سجود التلاوة قبله والإعادة
 المندوبة كنفل على أن الكراهة قبله بعد صلا العصر وقد سرى الخلل لها
 كما حققنا في الشرح والجمعة كالظهر وتعاد جمعة مع الإمكان والمشايخ للفجر
 ويعيد الوتر تيمناً والصبح للشمس لخلة الإسفار عن الاصفرار بالقول بأنه اختياري
 وجواز الشفع والوتر ولا يعيد الفائتة ولا النفل كما في الشرح والعمد يعيد أبداً
 على القولين لكن وجوباً عند من جعل الخلاف نفظياً وندباً على السنية كالصلاة
 بموطن الإبل عند عَجَّ وَعَبَّ وَمَنْ وافقهما على أنه حقيقي (خِلَافٌ وَسُقُوطُهُمَا فِي
 صَلَاةٍ مُبْطِلٌ) تعقبه الرماضي بأن الذي في المدونة القطع واختلفوا هل على النذب
 أو الوجوب ولا يلزم منه البطلان وكذا ما بعده ثم هو مفيد بأن تعاقب به وهو
 وما بعده باتساع الوقت فلا يقطع ما ضاق وقته وفي حكمه الجنابة والاستسقاء
 والعيد مع الإمام وفي الجمعة تردد وإذا تمادى الضيق الاختياري يذبح إعادته في
 الضروري كالعاجز على الظاهر ووجود مزيل أو ثوب آخر (كَذِكْرِهَا فِيهَا)
 ورؤيتها بمكان فارقه أو عمة سقطت ويربها لإمامه فإن بعد كل واحد خلف فإن
 تيمم بها بطلت عليها (لَا قِيْلَ لَهَا) ونسي (أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلٍ فَخَلَعَهَا) للسجود لثلاث
 يحمل النجاسة أو أمائها وقيل كالفراس (وَعُفِيَ عَمَّا يَفْسُرُ كَذِبَاتٍ مُسْتَنْكِحٍ)
 كل يوم مرة (وَبَلَّ بِأَسُورٍ فِي يَدَيْهِ إِنْ كُنَّ الرُّدُ أَوْ ثَوْبٍ) وجسد مطلقاً
 (أَوْ ثَوْبٍ) أو جسد (مُرْضِعَةٍ) ولدها أو غيره مع الضرورة ونحو جزاء
 (تَجْتَنِدُ) من البول قيل والفائض (وَنَذِبَ كَلًّا) ونحوها (ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ)
 بخلاف ذي دمل وسلس لدم ضبطة (وَدُونِ دِرْهَمٍ) بل ودرهم بغلى مساحة
 (مِنْ قَدَمٍ مُطْلَقًا) عيناً وحكاً (وَقَيْحٍ وَصَدِيدٍ وَبَوْلٍ فَرَسٍ لِعَازٍ بِأَرْضٍ

حَرْبٍ) وكذا معانى الدواب مطلقاً إن اجتهد ولو من الروث (وَأَثَرُ ذُبَابٍ)
وبعوض ونمل (مِنْ عَذْرَئِيَّةٍ) وغيرها شيئاً ولو في الطعام للخرج (وَمَوْضِعِ
حِجَامَةٍ) الشرطات وما يذنها (مُسْحٍ فَإِذَا بَرِيَ غُسْلٌ وَإِلَّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ
وَأَوَّلَ بِالنَّسْيَانِ وَالْإِطْلَاقِ) لأن الحل عفو (وَكَطِينَ مَطَرٍ) وماء رش (وَأِنْ
اخْتَلَطَتِ الْعَذْرَةُ بِالْمُصِيبِ) فإن جف الطريق غسل نجسه (لَا إِنْ غَلَبَتْ)
كثرت (عَيْنُهَا) ولا إن عدل عن الطريق الملوث بلا عذر (وَوَظَّاهُهَا الْعَفْوُ)
ضعيف (وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنُهَا) بالأول (وَذَبِيلُ امْرَأَةٍ) ولو أمة لا ذات جورب
(مُطَالٍ لِلِسِتْرِ وَرَجُلٍ بُلَّتْ) رفعت فوراً أولاً (يَمْرَأَانِ يَنْجِسُ يَبْسَ يَطْهَرَانِ
بِمَاءٍ بَعْدَهُ وَخُفٍّ وَتَعْلٍ مِنْ رَوْثٍ دَوَابٍّ وَبَوْهٍ لَهَا إِنْ ذَلِكَا) بكتراب (لَا غَيْرِهِ)
الضمير لما ذكر من روث وبول (فَيَخْلَعُهُ) أى الملوث بغيرها (الْمَاسِحُ) أى من
يريد لأنه (لَا مَاءَ مَعَهُ) يسكنى غسل الرجلين (وَيَتَيَمَّمُ) لأن شرط الممسوح
الطهارة (وَاخْتَارَ) اللغوى (إِلْحَاقَ رَجُلٍ الْفَقِيرِ) بالخلف في العفو (وَفِي غَيْرِهِ
لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَأَقَعَ عَلَى مَائَةٍ) وجالس يعنى عن السؤال بقرينة قوله
(فَإِنْ سَأَلَ) كما هو الأفضل (صَدَقَ الْمُسْلِمُ) على ما سبق آخر المباحين من روث
السكافار على النجاسة وحيث ظن شيء فيسكه (وَكَسَيْفٍ صَقِيلٍ) ومراة
(لِلْفُسَادِ) خرج الزجاج (مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ) ولو مسكروها كالألب الباغى ولا
يشترط المسح (وَأَثَرُ دُمْلٍ لَمْ يَنْتَكِ) واضطرر لفسكه كل زاد على واحدة (وَأُذِبَ)
غسل الميعو (إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمَ بَرَاغِيثٍ) خربها (إِلَّا فِي صَلَاقَةٍ) فلا يقطعها
لهذا المندوب (وَيَطْهَرُ رُجُلُ النَّجِسِ بِلَانِيَةٍ يَغْسِلُهُ إِنْ عُرِفَ) ولو ظناً كافى
عب وغيره (وَالْأَفْجَعُ مِيعَ الْعَشْكَوْكَ فِيهِ كَكُمِّيهِ) فإن لم يكف الماء فخرى
حتى يجده (بِخِلَافِ تَوْبِيهِ) أو فصل كعبه (فَيَتَجَرَّى) إن اتسع الوقت
(يَطْهَرُ مِنْهُ فَصِلَ كَذَلِكَ) يعنى خالياً من أعراض النجاسة ولا يغمر غيرها (وَلَا

يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ (وَلَوْ عَسَرَ) (لَا لَوْنٍ وَرَبِحٍ عَصْرًا) وَلَا يَكْفٍ
بِالصَّبُونِ وَلَا تَسْخِينِ مَاءٍ كَمَا فِي عِبٍ وَغَيْرِهِ (وَالْغَسَّالَةُ الْمُتَغَيَّرَةُ نَجَسَةٌ) كَمَا
سَبَقَ وَحُكْمُهُ كَغَيْرِهِ (وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النِّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَتَنَجَّسْ مُلَاقِي
مَحَلِّهَا) كَالثُّوبِ مَعَ عَرَقٍ مَحَلِّ الْأَسْتِجَارِ (وَإِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا اثْتَوْبٍ وَجَبَ
تَضَعُّهُ) وَالشُّكُّ هُنَا بِشَمْلِ الظَّنِّ غَيْرِ الْقَوِيِّ كَافِي حُورٍ (وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ
كَالْمُسَلِّ) قَالَهُ ابْنُ حَبِيبٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَسُحْنُونَ وَعَيْسَى فِي
الْوَقْتِ مُطْلَقًا لِحُفَّةِ أَمْرِهِ وَقَالَ الْفَرِيفَانُ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ لَا إِعَادَةَ أَصْلًا كَذَا فِي رِ
وَنَحْوِهِ لِح (وَهُوَ رَشٌّ) وَلَوْ مَرَّةً كَافِي حٍ وَلَا يَلْزَمُ عُمُومُ السُّطْحِ (بِالْيَدِ) مِثْلًا
(بِلَا نِيَّةٍ لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ) فَلِأَصْلِ الطَّهَارَةِ (أَوْ فِيهِمَا) بِالْأُولَى
وَفِي بَقَائِهَا يَجِبُ الْغَسْلُ وَنُضْحُ الْمُلَاقِي قَبْلَهُ (وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثُّوبِ أَوْ يَجِبُ
غَسْلُهُ) وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ كَالْأَرْضِ (خِلَافٌ) وَلَا أَمْرٌ لِلشُّكِّ فِي الطَّعَامِ وَلَا مِنَ نَجَاسَةِ
الطَّرِيقِ (وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجِسٍ) كَقَوْلِ (صَلَّى بَعْدَ الدُّجَسِ
وَزِيَادَةُ إِيْنَاءٍ) كُلُّ صَلَاةٍ بَوْضُوءٍ فَإِنْ تَبَسَّ بِمُضَافِ جَمْعِ الْوُضُوءَاتِ لَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ
وَإِنْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ جَمَلُ الْأَكْثَرِ لَغَيْرِ الطَّهْوَرِ فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ تَحْرَى وَاحِدًا فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ تَيَمُّمٌ وَكَلَهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقٌ مُحَقَّقٌ (وَنَدَبَ غَسْلُ إِيْنَاءِ مَاءٍ) قِيْدَرِ
بِالْيَسِيرِ (وَبُرَاقُ لَا طَعَامٍ وَحَوْضٍ) لِكَثْرَتِهِ (تَعَبُّدًا) فَإِنَّهُ طَاهِرٌ وَلَا يُنْذَرُ
لَا يَخْصَمُ (سَبَبًا) بَوَلُوغِ كَلْبٍ مُطْلَقًا (وَلَوْ مَا ذُوْنَا) (لَا غَيْرِهِ) (وَلَوْ خَنَزِيرًا) (عِنْدَ
قَصْدِهِ) (الْإِسْتِمَالِ) بِلَا) شَرْطِ (نِيَّةٍ وَلَا تَثْرِيْبٍ ^(١)) وَلَا يَتَعَدَّدُ بَوَلُوغُ كَلْبٍ
أَوْ كَلَابٍ * فَفَصْلٌ فَرَايِضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ مَا بَيْنَ (وَتَدَى) (الْأُذُنَيْنِ) (وَإِنْ بِيَاضًا
تَحْتَهُمَا أَوْ مَسَامَتَهُمَا ، وَفَوْقَهُمَا مِنْ الرَّأْسِ كَالْمَدْغِينِ وَلَا يَجِبُ نَقْلُ الْمَاءِ فِي الْغَسْلِ
بِخِلَافِ الْمَسْحِ (وَ) بَيْنَ (مَقَابِيتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَاذِرِ) وَلَا عِبْرَةَ بِأَصْلِهِ وَلَا أَغْمَ
(وَالذَّقْنِ) لَمَقَى الْخُلْدِ (وَظَاهِرِ الْأَجْنِيَةِ) لِمَقَامِهَا الْغَيْرَةِ (فَيَغْسِلُ الْوَتْرَةَ وَأَسَارِيرَ

فصل في غرض
الوضوء

(١) بل التثريب وارد في الحديث الصحيح ، وعلم الطالب أن ثبت ذلك أيضاً .

جَبَهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَخْلِيلِ شَعَرِ تَظْهِرُ الْبَشِيرَةَ تَحْتَهُ لَا جُرْحًا بَرِيءًا
 أَوْ) محلاً (خُلِقَ غَائِرًا) فلا يجب الغسل بذلك ما لم يتسع جداً، وأما إيهال الماء
 فواجب حسب الإمكان ويزيل قذى الدين وما أمكن طوره فإياه ^(١) (وَدَبَّارُ
 بَرِّ فَقِيهِهِ وَبَقِيَّةِ مَعْصَمٍ) ولو المرفق (إِنْ قُطِعَ) لا جلداً كشطاً عن محل
 الفرض (كَتَفٍ يَمْسُكُ) لم يخاف غيرهما وإلغاله مرفق ككتف أو وصل
 الفرض (بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا إِجَالَةَ خَاتَمِهِ) لما ذون نعم هو لمة إن نزعه (وَتُقْضَى
 غَيْرُهُ) إن منع الماء وإلا كفى تحريكه ويغنى عن وسخ الأظفار غير المتفاحش
 والشوكة والمداد لصانعه كقذى العين (وَمَسْحُ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِطَمَّ صُغِيرَةٍ
 مَعَ الْمُسْتَرْخِي وَلَا يَنْقُضُ ضَفْرَهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ) إلا أن تشد خيوطه
 أو تسكر وينقض في الغسل لشدة بنفسه (وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ) وجوباً
 (فِي رَدِّ الْمَسْحِ) والسنة بعد كذا العج ومن تبعه وأقره الأشياخ لكن رده العلامة
 البناني ويغنى عن داخله (وَغَسَلُهُ مُجَزَّ) وبس ما فعل (وَغَسَلُ رِجْلَيْهِ بِكَعْبَيْهِ
 الثَّانِيَيْنِ بِمَفْصِلِ السَّاقَيْنِ وَنُدْبِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا) ووجب في الغسل ولا بد
 من إيهال الماء (وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظْفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ) أو كشط جلده
 (وَفِي إِحْيَايَتِهِ قَوْلَانِ) الراجح لا إعادة (وَالذَّالِكُ) لنفسه على المشهور (وَقَالَ
 الْمُؤَالَفُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَنَحَى بِنِيَّةٍ) يجدها للذهول عن الأولى
 (إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا) ولو طال (وَإِنْ عَجَزَ) بنوع تفرط كأن ظن كفاية الماء
 أو شك فتبين أنه لا يكفي أما المعجز الحقيق وهو الذي يصالح مفهوم قدر فينبى
 مُطْلَقًا كأن جزم بالكفاية فتخلف أو ذهب بلا اختيار أو أكره على التفريق
 ولا يحتاج غير الناسى لنية (مَا لَمْ يَطُلْ بِجَفَافٍ أَوْ ضَاكِرٍ مَنْ اعْتَدَلَ) وهذا في

(١) أى يحمل على أنه طارىء .

المعتمد أيضاً أما إن جزم بعدم كفاية الماء أو ظنه فنلعب (أو سُنَّةٌ خِلَافَ
وَنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثَ عِنْدَ وَجْهِهِ) فمحتاج السفن قبله لنية (أو أَمْرُضٍ) الوضعي
(أو اسْتِدْبَاحَةٍ مَعْنُوعٍ) وضعاً وإن لصبي (وإن مَعَ تَبَرُّدٍ أَوْ أَخْرَاجِ بَعْضِ
الْمُسْتَبَاحِ) ككغير الطواف (أو نَسِيَ حَدَّثًا) أو تذكره (لا أَخْرَجَهُ) كن
البول لا المس (أو نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَّارَةِ) ملاحظاً شيوخها في حدث وخبث،
أما الطهارة بلا ملاحظة أو هما معاً في عضو مجس فتصح (أو اسْتِدْبَاحَةً مَا نَدَبَتْ)
أى الطهارة بمعنى الوضوء لرفع الحدث (لَهُ أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَحْدَثْتُ فَلَهُ)
لتردد النية فإنه ربطها بالحدث المشكوك، وهذا لا ينافي المذهب من نقض الشك
لأننا نعتبر نيته كما وضعه ح (أو جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَّثُهُ) لعدم كفاية المندوب عن
الواجب ومنه قوله (أَوْ تَرَكَ لَمَعَةً فَأَنْفَسَتْ بِذِيَّةِ الْفَضْلِ) بأن خص نية
الفرض بالأولى فإن نوى أن الفرض ماعم صح (أو فَرَّقَ النِّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ)
بأن يخص كلا بذية ولا ينوى التتميم عند الأول وأما لو جرب ربع النية مثلاً فيجزى
لأنها لا تتجزى كما في الخرشى وغيره وإن بحث بالتلاعب (وَالْأَظْهَرُ) عند ابن
رشد وقد نازع البغافى في نسبة هذا لابن رشد (فِي الْأَخِيرِ الصَّحَّةُ) والصحيح
الأول (وَعَزُّوْهُمَا بَعْدَهُ) أى الوجه بحيث لو سئل أجاب لأنه نية حكيمية وإداهة
الإستحضار خرج (وَرَفَضُهَا) بعد الوضوء (مُغْتَفَرٌ) كل منهما والراجح يضر
الرفض في الإثناء كالغسل كالصلاة والصوم وقيل يرتفع هذان مطلقاً ولا يرتفع
حج وعمره مطلقاً، والظاهر أن الإعتكاف كالصوم، والتتميم كالوضوء (وَفِي تَقْدِيمِهَا
يَسِيرٌ خِلَافٌ) في الحاشية أصحية الأجزاء وضر الكثير كالتأخر مطلقاً (وَسُنَّةٌ
غَسْلُ يَدَيْهِ) لسكو عيه (أَوَّلًا) قبل الإدخال من تنمة السنة في قابل راكد وقبل
المضمضة الخ من ندب الترتيب (ثَلَاثًا) من تنمتها أو ندب (تَعَبُّدًا) وحدث^(١)

« فإنه لا يدرى أين باتت يده » لا يطرد علة (بُطْلَقَ وَنِيَّةٌ) حيث لم يقدم نية
الوضوء (وَلَوْ نَظِيفَتَيْنِ أَوْ أَحَدَتْ فِي أَثْنَايِهِ مُفْتَرِقَتَيْنِ فَيَبْدَأُ بِثَلَاثَةِ الِيمِينِ
وَرَوَى جَمِيعُهُمَا (وَمَضْمُضَةً) بتحرريك وميج (وَأَسْتَنْشَقُ) وبألف (نَدَاءً) (مُفْطِرُ
وَفِعْلُهُمَا يَسْتِ أَفْضَلُ وَجَازًا أَوْ إِحْدَاهُمَا بَغْرَفَةً وَأَسْتَنْشَرُ) بنفسه وإصبعيه
(وَمَسَحُ وَجْهِي كُلِّ أَذُنٍ) أدخل فيه الصماخ ونقل المواق أنه سنة سنة مستقلة
(وَتَجِدُ يَدَيْ مَآئِهِمَا وَرَدُّ مَسَحِ رَأْسِهِ حَيْثُ بَلَغَ يَدَهُ) وَتَرْتِيبُ فَرَأْيُهُ فَيَمَادُ
الْمُسْكَسُ) وهو المقدم على محله (وَحَدَهُ إِنْ بَعْدَ بَجَفَافٍ) وندب للامام والجاهل
ابتداء الوضوء (وَالْأَمْسَحَ تَابِعِهِ) حذف الفاء^(١) والإعادة مرة كما في ر (وَمَنْ
تَرَكَ فَرَضًا أَتَى بِهِ) كلفه أولاً على حكم التفريق والتفكيك (وَبِالْصَّلَاةِ
وَسُنَّةٍ) غير الترتيب (فَعَلِمَهَا) إِنْ لَمْ تَعْمُضْ وَلَمْ تَوْقِعْ فِي نَهْيِ كِتَابِهَا الْأَذْنَيْنِ
يُوقِعُ فِي تَسْكَرَارِهَا (لَمَّا يُسْتَقْبَلُ) مَنْ كُلُّ مَتَوَقَّفٍ عَلَى الطَّهَارَةِ وَكَذَا إِنْ قَرُبَ
وَلَوْ لَمْ يَرَهُ وَلَا يَرْجِعْ لَهَا مِنْ فَرَضٍ (وَفَضْلُهُ مَوْضِعُ طَاهِرٍ) فعلاً وشأننا (وَقِيلَةُ
مَاءٍ) فِي الْإِسْتِمَالِ وَلَا يَدْ مِنْ السَّيْلَانِ عَلَى الْغُسُولِ (بَلَا حَدِّ كَالْفُسْلِ وَتَيَمُّنُ
أَعْضَاءَ وَإِنَاءً إِنْ فُتِحَ) لغير أعسر (وَبَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ وَشَفْعِ غَسْلِهِ وَتَشْلِيئِهِ
وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ) هو المعتمد كافي الحاشية (أَوْ الْمَطْلُوبُ) مجرد (الْإِنْقَاءُ
(وَهَلِ تُسْكِرُهُ الرَّابِعَةُ) وهو الأوجه (أَوْ تَمْنَعُ خِلَافَ وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ
فَرَائِضِهِ وَسِوَاكَ وَإِنْ بِأَضْبَعٍ كَصَلَاةٍ بَعْدَتْ) مِنَ السَّوَالِ (وَأَسْمِيهِ وَتُشْرَعُ
فِي غُسْلٍ وَتَيَمُّمٍ وَأَكْلٍ عَيْنًا) وَتُرَبِّ وَذِكَاةٍ) كَمَا يَأْتِي (وَرُ كُوبٍ دَابَّةٍ
وَسَفِينَةٍ وَدُخُولٍ وَضِدِّهِ لِمَنْزِلٍ وَمَسْجِدٍ وَلُبْسٍ وَغَلَقِ بَابٍ وَإِطْفَاءِ مِصْبَاحٍ
وَوَطْءٍ) مباح وتسكره في المسكره ، وفي الحرام قال القرافي تمنع ورجح شب
السكر اهة رتبعه حش ونحوه في الخرشى وإنما يظهر في المعارض السكر بض لازنا

(وَصُمُودٍ خَطِيبٍ مِنْبَرًا وَتَعْمِيزٍ مَيْتٍ وَلَحْدِهِ وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةَ الْغُرَّةِ) بمعنى
 الزيادة على الحد بل تذكره وإن صح رفعها^(١) حملت على إدامة الطهارة (وَمَسْحُ
 الرَّقَبَةِ) بل مكروه (وَنَزْلُ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ) بل يجوز (وَأِنْ شَكَّ فِي ثَلَاثَةِ
 فَنِي كَرَاهَتِهَا) وهو الحق وندبها بناء على الأقل (قَوْلَانِ قَالَ) للمازري (كَشَّكَه
 فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْمَيْدُ) واختار الندب (فَصَلَّ نَدْبَ لِمَا ضَى الْحَاجَةِ
 جُلُوسٍ وَمُنِيعٍ) كراهة (بَرَخُو نَجِسٍ) فإن تحقق التنجس فحكه، واعتماد
 عَلَى رِجْلٍ وَاسْتِجْلَاءِ يَدَيْهِ سَرَّيْنِ وَبَلَّهَا قَبْلَ لُغْيِ الْأَذَى) لمغم هلقه (وَعَسَلَهَا)
 لَمْ يَبْلَاهَا (بَكْرَابٍ بَعْدَهُ وَسَرَّ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مُزِيلِهِ وَوَزْنُهُ) إِنْ
 كَانَ جَامِداً لَسَمِعَ ثُمَّ مَا أَنْقَى وَالْإِثْنَانِ خَيْرٌ مِنَ الْوَاحِدِ (وَتَقْدِيمُ قَبْلِهِ) لِأَمَنِ
 عَادَتِهِ الْفَقْطِ فِيؤَخِّرُهُ (وَنَقْرُ بَجٍ فَيَخْذِلُهُ وَاسْتِزْخَاؤُهُ) قليلاً (وَنَغْطِيَةُ رَأْسِهِ)
 لِأَنَّهُ أَعْيُنٌ وَأَحْفَظُ (وَعَدَمُ التَّعْفَانِهِ وَذِكْرُ وَرْدِ بَدَنِهِ وَقَبْلَهُ فَإِنْ فَاتَ فَبِمَا فِيهِ إِنْ
 لَمْ يَمْنَحْ) ولم ينكشف (وَسَكُوتُ إِلَّا لِمُهُمْ) فلا يرد السلام ولا بعد الفراغ
 (وَبِالْفَضَاءِ) أَوْ غَيْرِهِ مَعَ الْإِمْكَانِ (تَسْتَرْ وَبُؤْدُ وَلَقَاءُ حُجْرٍ) خوف ما يؤذي
 (وَرِيحٍ) لِمَا تَنْجِسُهُ (وَمَوْزِدٍ وَطَرِيقٍ وَظِلٍّ) اعتماد الجلوس على الملاعن^(٢)
 وَالْأَقْوَى الْحَرْمَةُ لِلْإِذَاءِ (وَصُنْبٍ) نجس مع إمكان الجلوس (وَبِكْنِيفٍ نَحَى
 ذِكْرُ اللَّهِ) وَوَجِبَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لَظَرُورَةٍ هَذَا حَكْمُ الْفِعْلِ وَأَمَّا الدُّخُولُ بِمَا ذَكَرَ
 فَمَكْرُوهٌ عَلَى الْأَظْهَرِ وَرَجَحَ عَجْ الْحَرْمَةِ فِي السَّكَامِلِ كَمَا فِي الْبَنَانِي (وَبُقْدَمُ
 يَسْرَاهُ دُخُولًا وَيُمْنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ وَالْمَنْزِلُ يَمْنَاهُ بِهِمَا وَجَازَ
 بَمَنْزِلٍ وَطَيٍّ وَبَوَلٍ) وَغَائِطُ (مُسْتَنْبِلٌ قَبْلَهُ وَبُسْتَدْبَرٌ) وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ
 وَأَوَّلُ) عِنْدَ عَدَمِ الْجَاءِ (بِالسَّائِرِ) ضَعِيفٌ (وَبِالْإِطْلَاقِ) هُوَ الرَّاجِحُ (لَا فِي

(١) حديث إطالة الغرة صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الشيخان وتأويله بما

ذكره الشارح بعيد ومخالف لما فهمه الراوى أبو هريرة من الحديث وهو أعلم به .

(٢) سميت كذلك في الحديث لأنها تستدعى لمن فاعلها .

(الْفَضَاءُ) فَيَمْنَعُ (وَيَسْتَرِي قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا) (وَالْمُخْتَارُ) عند اللخمي (التَّرْكُ لَا الْقَمَرُ بِنِ وَيَبَيْتِ الْمَقْدِسِ) نعم خلاف الأولى فيهم (وَوَجَبَ اسْتِبْرَاحُ اسْتِيفَرَاغِ أَخْبَثِيهِ مَعَ سَلْتِ ذَكَرٍ وَنَتْرٍ خَفًّا) ويعني عن الشك بعد فإن فتنش فوجد نقطة فحكمها ولا يجوز إدخال إصبع لرجل ولا امرأة وإنما تفسل ما تمسكت منه ظاهراً (وَنَدَبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ) فيابس (نَمٌّ مَاءٌ) ثم حجر (وَتَمَسَّيْنِ فِي مَنِيٍّ وَحَبْضٍ وَنِفَاسٍ) عند التيمم والسلس هفو (وَنَوَلِ امْرَأَةً) ومثلها خصى لأن الشأن انتشاره (وَمُنْتَشِرٍ عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرًا وَمَذَى يَفْسَلِ ذَكَرِهِ كُذِّهِ فِي النَّمِيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَاةٍ تَارِكِيهَا) والمعتمد الوجوب بعدم البطلان (أَوْ تَارِكِ كُذِّهِ) بأن اقتصر على محله بنية أولاً والخلاف فيها ما على حد سواء (قَوْلَانِ) والمرأة تفسل محله بلاء نية (وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ) بل بكره (وَجَازَ بِمَا يَسِي طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍ وَلَا مُحْتَرَمٍ وَلَا مُبْتَلٍ) فيحرم إن اقتصر عليه ولم ينفق وكذا الأملس (وَنَجَسٍ) لمنع استعماله (وَأُمْلَسَ وَمُحَدَّدٌ) وحرم إن اشتدت أذيقته (وَمُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ) ولو كتوراة مُبدلة وفي غير الحروف العربية تردد (وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِدَارٍ) وحرم في غير ملكه كملكه إن آذى (وَرَوْثٍ وَتَظْمٍ) للجن ودوابهم (فَإِنْ أَتَيْتَ أَجْزَاءَ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ) (فَصَلِّ) تنقض الوضوء يحدث وهو الخارج المعتاد) ومنه مني دخل فرجها بوطيء وكبول بأوصاف خلقتها (فِي الصُّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودٌ) مخاق والمبتلع ناقض (وَلَوْ بِمَاءٍ) وإن استنجى من كثيرها كما قلت :

قل للفقهاء ولا تخجلك دينه شيء من الخرج المعتاد قد عرضا
فأوجب القطع واستنجى المصلي له لكن به الطهر بامولاي ما انتفاهى
والمدة لا تنقض إلا بفضلة لمدام غابتها معها كذا لب وأفره الأشباخ وفي

بالبنائي التسوية بينهما وبين الدود نقلاً (وَبَسَّاسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ) لا ساوى
واستخذه المراقبون مطلقاً (كَسَّاسٍ مَذَى) لا مفهوم للمذى (قُدِّرُ عَلَى رَفْعِهِ)
فلا يغتفر إلا مدة التداوى وفصل بالكاف إشارة إلى أن محل التفصيل السابق
إذا لم يقدر على رفعه وليس من السلس مذى كلما نظر مثلاً أمذى بل هو المسترسل
بنفسه (وَنُدِبَ) الوضوء (إِنْ لَا زَمَ أَكْثَرَ) وأولى ساوى ويصله بالصلاة
مثلاً ينزل (لَا إِنْ شَقَّ) لك بعد ماء وبرد وإن غسل ذكره فحسن كما سبق في
المفوات (وَفِي اعْتِبَارِ الْمُلَازِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ) وهو الأرجح ويغنى غيرها
(أَوْ مُطْلَقاً تَرَدُّدٌ) وقيل تعتبر بالأيام فإن ضبط حال السلس قدم الصلاة أو
آخرها كأرباب الأعداء (مِنْ مَخْرَجَيْهِ) موزع لاريح قبل (أَوْ ثَقْبَةٍ تَحْتَ
الْمَدِينَةِ إِنْ انْسَدَّتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما عدم النقص والمراد بالسد عدم
الخروج فإن دام واعتاد الثقبه نقصت مطلقاً بالأولى من الفم (وَبَسْبَبِهِ وَهُوَ
زَوَالُ عَقْلِ) ولو بهم لا في حب الله (وَلَنْ يَنْوُمَ نَفْسٌ وَلَوْ قَصُرَ لَا خَفَّ وَنُدِبَ
إِنْ طَالَ) الخفيف (وَلَمْ يَسْ بَلْتَدُ صَاحِبُهُ بِهِ عَدَّةً) وإن امرأة لا أخرى أو
بزائد لا يحس على ما في عب وإن نازعه بن (وَلَوْ لِظْفَرٍ) أو به (أَوْ شَعَرٍ)
لا به على الظاهر (أَوْ حَائِلٍ وَأَوَّلٍ بِالْخَفِيفِ وَبِالْإِطْلَاقِ) فإن قبض نقض
اتفاقاً (إِنْ قَصِدَ لَذَّةً) ومنه الاختبار هل يلتذ (أَوْ وَجَدَهَا لَا انْتِفَاءً) ظاهره
عطف الجمل بلا (إِلَّا الْقُبْلَةُ بِزَمٍ) لأن الانتفاء فيها ظاهري بخلاف الفرج
فكالمس على الظاهر وبأنى في الحجر الأسود ما يفيد أن الصوت غير داخل في
حقيقة التقبيل (وَلَنْ يَكْرَهُ أَوْ اسْتَفْهَالَ) فنقض عليهما (لَا لَوَدَاعٍ أَوْ رَحْمَةٍ
وَلَا لَذَّةٍ بِنَظَرٍ) أو بعد انفصال لمس (كَمَا نَعَاظُ وَلَذَّةً بِمَحْرَمٍ عَلَى الْأَصَحِّ)
المذهب النقص إن وجد في الحرم أو قصد وكان شأنه ذلك وإن ظنها أجنبية
فالمبرة بظنه (وَمُطْلَقٌ مَسَّ ذَكَرِهِ) ولو تعدد لا بمائل كثيف (المتصل وَلَوْ

خُنْثَى مُشْكِلًا) ولا بد من البلوغ (بِبَطْنٍ أَوْ كَفٍّ لِيَجَنَّبَ أَوْ إِصْبَحَ) هذا مشهور المذهب (وإن زائداً أحسن) ولا بد من الإحساس في الأصل إنما المختص بالزائد التصرف (وَبِرْدَةٍ) وإن من صبي وتجبط الغسل على الأرجح كالخبيج وفي بن ترجيح عدم الغسل إلا الموجب لم يغتسل له قال والفرق أن الوضوء عاقب بالقيام للصلاة والإحباط العام في الثواب لا قضاء ما فعل فانظره وتوسط الزكاة والفوائت إن لم يرتد لذلك (وَبِشَكٍّ فِي حَدَثٍ) بمعنى مطابق ناقض إلا الردة (بَعْدَ طَهْرٍ عُلِمَ إِلَّا الْمُسْتَنْسَكِ) فيلحق المشقة (وَبِشَكٍّ فِي سَابِقِهِمَا) ولو مستنكحاً كمن جزم بالحدث وشك هل تو ضاويته بر الظن (لَا بَسَّ دُبُرًا أَوْ أَنْثَيَيْنِ أَوْ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ) ظاهره كما في ح مطلقاً وقال عيج ما لم يلبث (أَوْ قِيءَ وَأَكَلَ جَزُورٍ وَذَبَحَ وَحَبَّامَةً وَقَهْقَهَةً بِصَلَاةٍ وَمَسَّ امْرَأَةً فَرْجَهَا) ولو أظفقت على المتمدن (وَأَوَّلَتْ أَيْضًا بَعْدَ الْإِنطَافِ) ضعيف (وَنُدِبَ غَسْلُ قَمَرٍ) خارجه وداخله (مِنْ أَحْمَرٍ وَلَبَنٍ) وَنَحْوَهَا (وَتَجَدَّ يَدٌ وَضَوْئُهُ) لخصوص صلاة (إِنْ صَلَّى بِهِ) أو فعل ما يتوقف على طهارة (وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ) هل أحدث بعد الوضوء وعكسه يقطع ويستغاف (ثُمَّ بَانَ الطَّهَرُ أَمْ يُعِيدُ) وإزالم بن أعاد وصحت للماء ومه (وَمَنْعَ حَدَثٍ صَلَاةً) ولو جنازة وتلاوة (وَطَوَافًا وَسَّخَفَ) لا المكثوب بغير العربي ولا يغتفر للانساخ (وإن بقضيب) فأولى زائد (وَحَلَهُ وَإِنْ بِعِلَاقَةٍ أَوْ سَادَةٍ إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ) وحدها بالجل (وإن على كافرٍ لادرهم) فيه شيء من القرآن لأن حكم الكل إنما هو لجزء ذي بال عرفاً (وَتَفْسِيرٍ) ولو وجيزاً (وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ حَائِضًا وَجُزْءٌ لِمُعْتَلِّمٍ وَإِنْ بَلَغَ) للعول عليه يجوز ولو الكل لمعلم ومتعلم حسب الحاجة ولو لم ينهض نفسه (وَحِرَزٍ بِسَاتِرٍ) بفيه (وإن إحائض) وبهيمه لا كافر (فَصَلُّ بِجِبِّ غَسْلُ ظَاهِرِ الْجَدِّ بِمَنِيٍّ) انفصل من القصبة كما في بن خلافاً لعب في كفاية انفصاله لها

ولا يكفي إحساس المرأة بانكساره خلافاً لسند (وإن بنوم) أو بعد انتباهه وقد
التذ في النوم أو وجدته في ثوب نومه ولم يذكر احتلاماً (أو بعد ذهاب لذّة بلا
جماع ولم يغتسل) بل ولو اغتسل لم يصادف الأول محل حيث لم يغيب (لأبلا
لذّة أو غير مُعتادة) كمن الدابة إلا أن يستديم معه (وبتوضاً كمن جامع
فأغتسل ثم أمني ولا يُعيد الصلاة) إلا أن يكون في القصة حالها لما سبق في
الاستبراء (وبغيب حشفة بالنع) بلا حائل كثيف، ولو جنباً كما في شب أو
بهيماً أو خنثى لا في هوى الفرج ولا ميت ولا يمتنع النوم والجنون (لا مرأوق
أو قدرها) إن لم تسكن معتادة في (فرج) ولو خنثى أو دبر نفسه لا الخنثى في
فرج نفسه (وإن من بهيمة وميت) ولا يعاد غسلها (ونُدب مرأوق كصغير
وطئها بالنع) وإلا أعادت في يومها (لا بمنى وصل للفرج ولو التذت) إلا
أن تحمل بوطىء دون الفرج (وبمقيض ونفاس بدم واستحسن وبغيره)
عطف ناقينى ولو حذف الواو لصح (ولا باستحاضة ونُدب لا نقطاً) ويجب
غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر من الموجبات (وصح قبلها) (والحال أنه
قد أجمع) عزم (على الإسلام لا الإسلام) فلا تجرى عليه أحكامه الظاهرية قبل
الشهادة (إلا لعجز) عنها (وإن شك أمذى أم منى اغتسل) ومنه يجب
غسلهما إن ناما في ثوب وجد فيه منى لا إذا احتمل ثالث (وأعاد من آخر نومة
كتحققه) والمرأة تجد الحيض بثوبها تعيد الصلاة من يوم لبسه كالصوم إلا أن
تبيت كل ليلة فيحسبه وقد سوى بعضهم بين المنى والحيض كما في بن (وواجبه
نية وموالاتة كلوضوه وإن نوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية
للآخر) أو ذاكرة إنما المضر الإخراج وهذا يفرع على التشبيه بالوضوء (أو
نوى الجنابة والجمعة أو نيابة عن الجمعة) أى أنها تنفى عنها لا أن قصدتها
لذاتها منى وإلا لبطل (حصلاً وإن نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها انتقياً

وَتَحْلِيلُ شَعْرٍ وَضَعْتُ مَضْمُورِهِ لَا تَقْضُهُ (سبق ذلك والخاتم في الوضوء
 (وَدَلَّكَ وَلَوْ بِمَدِّ الْمَاءِ) بحيث لا يصير مسحاً (أَوْ بِخَرْقَةٍ) وتجزى مع قدرة
 العضو وقيل لا بذلك بخرقه لأنه لا يعرف عن الساف (أَوْ اسْتِنَابَةٍ) إن عجز
 (فَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ وَسُدْنُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا) كالوضوء (وَ) مسح (صِاخِرِ
 أَذُنَيْهِ وَمَضْمُومَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ) ويستنثر كالوضوء (وَنُدِبَ بَدَلًا) بعد اليدين
 (بِإِزَالَةِ الْأَذَى) وتصح نية الغسل به (ثُمَّ أَغْتَسَأَ وَضُوءُهُ كَامِلَةٌ) ظاهره ولو
 الرأس والرجلين وقد رجح تأخيرها (مَرَّةً) حتى ر التمثيل (وَأَعْلَاهُ وَمَيَاكِمُهُ)
 وهل يحتم الأيمن أو اللركبة وهل يدخل فيهما الظهر والبطن أو يؤخرهما فيبدأ بالظهر
 تردد (وَأَثْلَيْتُ رَأْسِي) يعم بكل (وَقِلَّةُ مَاءٍ بِإِلَّا حَدِّ كَغَسْلِ فَرْجٍ جُنُبٍ
 لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ وَوُضُوءُهُ لِنَوْمٍ لَا تَيْشُمُّهُ وَآلَمْ يَبْطُلْ) وضوء الجنب للنوم بحيث
 يطلب غيره (إِلَّا بِجَمَاعٍ) ووضوء غيره له بمطلق ناقض عياض إن لم يطهر
 (وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مَوَاسِعَ) يعنى ممنوعات (الْأَصْغَرُ وَالْقَرَاءَةُ) بحركة لسان
 (إِلَّا كِتَابَةً) بل قل أوصى (لِتَعُوذٍ وَتَحْوٍ وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا
 كَكَاثِرٍ وَإِنْ أُذِنَ مُسْلِمٍ) إلا لضرورة (وَلَمْ يَنْتَهِ تَدَثُّقٌ وَرَائِحَةٌ طَامِعٍ أَوْ
 عَجِينٍ وَبُجْزَى) الفصل (عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَمَافَتِهِ) لا تلاعب
 (وَغَسْلُ الْوُضُوءِ عَنِ غَسْلِ مَحَلِّهِ) وكذا المسح على الاظهر (وَلَوْ نَاسِيًا لِجَنَابَتِهِ)
 عند الوضوء قبل أو بعد (كَكُمُوعَةٍ مِنْهَا) أى الجنابة بمعنى الطهارة تشبهه في أجزاء
 الوضوء فيها (وَإِنْ عَنْ جَبِيرَةٍ) كان مسحها في الفصل ثم برئت فيجزى غصاها
 في الوضوء وبالغ لأنها مظنة شدة الطول والذهول اتمام (نَصْلٌ رُخْصٌ لِرَجُلٍ
 وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مَسَّتْ حَاضَةً بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسَحَ جَوْزِبٍ جُلْدَ ظَاهِرِهِ) جهة
 سما (وَبَاطِنِهِ) جهة الأرض (وَخُفَّ وَلَوْ عَلَى خُفٍّ) أو غيره (بِلَا حَائِلٍ)
 فوق الممسوح (كَطَلِينٍ) ولغائف فيعطى حكم ترك محله من أعلى وأسفل بالمسح

ويأتي (إِلَّا الْمَهْمَا ز) الصغير أو الباح المحتاج له (وَلَا حَدَّ) واجب (بِشَرْطِ
جِلْدٍ طَاهِرٍ) في ر ليس هذا من شروط المسح على التحقيق وإنما يجري على حكم
إزالة النجاسة (خُرَزَ) لا ملصوق (وَسَتَرَ تَحْلَ الْفَرْضِ) للكعبين ولو بزر
لا سراويل (وَأَمَّا كَنَ تَقَابُحُ الْمَشْيِ بِهِ) لذى المروءة كَيْسَهُ (بِطَهَارَةِ مَاءِ
كُمَلَتِ) ولو بمسح على آخر لا إن أحدث ونصف قدمه خارج مثلاً (بِلَا تَرْفُهُ
وِعِصْيَانٍ بِلُبْسِهِ) كعجب وقد يؤخذ هذا من الترفه بالأولى (أَوْ سَفَرِهِ)
المعتمد مسح الماصي بالسفر لأنها رخصة لا تختص بالسفر (فَلَا يُمَسِّحُ وَاسِعٌ)
مفهوم أمكن تقابح المشي والضيق مثله على الأظهر (وَمُخْرَقٌ) مفهوم ستر ولو
ماتقاً من مواضع كما يفيد التعميل وإلا لقال مخروق (فَدَرَ ثُلُثُ الْقَدَمِ وَإِنْ
بَشَكَ) تبغ ابن بشير وفي المدونة جل القدم وعبر عنه ابن الخاحب بالمنصوص
وحده العراقيون بما ينفذ معه مداومة المشي لذوى المروءات وحول ابن عسكراً في
عمدته ظلي الأخيرين كذا في شب (لَا دُونَهُ) فلا يضر (إِنْ التَّصَقَّ كَمَا مُنْفَتِحِ
صَغُرَ) بأن لم يصل منه البلال (أَوْ غَسَلَ) عطف على معنى واسع كأننا قال لا يمسح
إن لبس واسعاً أو غسل (رَجْلَيْهِ فَلْيَبْسُ مِمَّا) قبل كمال الطهارة (نَمَّ كَمَلٌ أَوْ رَجُلًا
فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ) ثم يابسهُ على كمال الطهارة
(وَلَا) رجل (مُحْرِمٌ أَمْ يَضْطَرُّ) لمصيانته باللبس (وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرَدُّدٌ)
والأظهر الإجزاء مع الحرمة (وَلَا لَا يَسُ إِجْرَاءُ الْمَسْحِ أَوْ لِيَنَامَ) أو لحفاء
غير دواء ولحر أو برد أو السنة أو عادة يمسح وخوف عقارب يمسح عند عرج وقال
السنهوري وقواه لا يمسح (وَفِيهَا يُسْكِرُهُ) وتقديم الأول يقتضي قوته (وَكُرَّةُ
غَسَلُهُ) ينجزي إلا أن يخصه بغير الوضوء كقذر وكذا المسح (وَتَكَرَّرُهُ وَتَشْبَعُ
غُضْوُوهُ وَبَطَلُ الْغُسْلِ وَجَبَ) بمجرد وجوبه فلا يمسح في وضوء النوم (وَيُخْرَقُهُ
كَثِيرًا) فينزعه وبمتهر ما تحته أو يخط ويمسح فوراً حيث لم يخرج منه الخرق من

اللبس عادة وعليه يحمل مافي عب (وَبَنَزِعَ أَكْثَرَ رَجُلٍ إِسَاقٍ خَفٍّ) تبع
الجلاب وفي المدونة نزع الكل وهل خلاف كالعج وشب أو بيان لمراعاة فان
الجل كالكل كافي ح (لَا الْعَقِب) فلا يضر نزع (وَلِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلَيْتَهُمَا
أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ لِلْأَسْفَلِ) غسل أو مسح (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَأُمُوءِ الْآلَةِ
وَأَنْ نَزَعَ رَجُلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ) الذي هو به (فَفِي تَيْمُمِهِ
أَوْ مَسْحِهِ عَلَيْهِ) ويفسل الأخرى (أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ) في ذاته عرفا على
الأظهر مسح عليه (وَالْأَمْرُ قَهْ أَفْوَالٍ وَنُدِبَ نَزْعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ) لطلب الفسل
ويحتمل كل أسبوع لمراعاة الإمام أحمد (وَوَضَعُ يُمْنَاهُ عَلَى طَرَفِ أَصَابِعِهِ
وَيُسْرَهُ تَحْتَهَا وَيَمُرُّهُمَا لِسَانَهُ بَيْنَهُمَا وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ) ضعيف (أَوْ الْيُسْرَى
فَوْقَهَا) معتمداً (تَأْوِيلَانِ وَمَسْحُ أَعْلَاهُ) ولا يجب تجديد البلل حيث جفت
إلا الرجل الأخرى لأنه لا يعطى قوة الرأس الممسوحة أصالة ومن ثم في عب
وحاشيته لا يشترط نقل الماء هنا (وَأَسْفَلُهُ وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ لِأَسْفَلِهِ) وإن
ضر الخرق به (فَفِي الْوَقْتِ) شيخنا والجواب ما قارب كلاله حكمه والمتوسط
كالأعلى اطا (فَصُلِّ يَتَيْمُهُ دُومَرَضٍ أَوْ سَفَرًا بِيح) الصحيح ولو لم يبح (فَفَرْضِ
وَنَفْلٍ وَحَاضِرٍ صَحَّ لِحَافَةٌ إِنْ تَمَيَّنَتْ وَفَرْضٍ غَيْرِ جُمُعَةٍ وَلَا يَعِيدُ لَأَسْفَلِهِ) هذا
إن كان التيمم لعدم الماء أما لخوف مرض فكالمريض بالفعل يتيمم له كل شيء
(إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا) مباحا ولا يلزم استمسحاه (أَوْ خَافُوا) على التوزيع (بِاسْتِقْمَالِهِ
مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخُّرَ بُرْءِهِ) مستفدين لأدلة عادية (أَوْ مَطَّشَ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ)
ومثل العطش ضرورات عجز ونحوه فان أمكنت بماء الوضوء وجب وظن شديد
الأذى يوجب التيمم ويسيره ببيحه والشك لغو حيث لم يعطش بالفعل ومستحق
القتل بلا حاكم محترم وعجل قتل الكتاب والخنزير (أَوْ بَطَلَتْ يَمَانِي) كثير
إلا أن يشك في الماء فلا تشترط كثرة (أَوْ خُرُوجَ وَقْتِ) هو به (كَمَدَمِ

مُتَأَوِّلٍ أَوْ آلَةٍ) عب ولا يستعمل آلة التمدد ونوقش بستر عورة المصلي بحربر
وقد يجاب بالبدل هنا (وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ) في مجرد الفرائض
(خِلَافٌ) والراجح التيمم (وَجَازَ جَزَاةً وَسُنَّةً وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَقِرَاءَةُ
وَطَوَافٍ) غير واجب (وَرَكْعَتَاهُ بِتَيَمُّمٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ) شرط
في صحة الفرض فيعيد تيمم الصبح إن صلى به الفجر ولا يشترط فيه الذكورات بل
اتصالها وعدم كثرتها جداً (لَا فَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قُصِدَا وَبَطَلَ النَّبَاطِيُّ وَلَوْ
مُسْتَرْكَةً لَا بِتَيَمُّمٍ لِمُسْتَحَبٍّ) حيث لم تشترط الطهارة كقراءة غيباً (وَازِمٌ
مُؤَالَاةً) في نفسه وفيما فعل له اتفاقاً ويبطل التفريق ولو نسياناً لضعفه عن الوضوء
(وَقَبُولُ هَبَةِ مَاءٍ) وطلبها إلا لمنة ظاهرة (لَا تَمْنَنُ) رقبته (أَوْ قَرَضِهِ) عطف
على هبة والضمير للماء أو على المنفى والضمير للتمن حيث لا يجد وفاء (وَأَخْذُهُ
بِثَمَنِ اعْتِمِدَ لَمْ يُحْتَجْ لَهُ وَإِنْ بِذِمَّتِهِ) لا إن زاد على المناد ولو قل كما في حش
وقيل يغتفر اليسير كالثلث (وَطَلَبُهُ إِسْكَالٌ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ) على خلاف
(لَا تَحَقُّقٌ عَدَمُهُ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ) دءن المباين (كَرُفْقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلِهِ مِنْ
كَثِيرَةٍ إِنْ جَهَلَ بِمُحْتَمِلِهِمْ بِهِ) فإن لم يطلب أعاد أبدأ إن ظن الإعطاء وفي الوقت
إن يشك فإن تبين عدم الماء فلا إعادة (وَنِيَّةُ اسْتِقْبَالِ الصَّلَاةِ) فإن لاحظ
شبهوعها في الفرض والنفل لم يحز به الفرض وإن عين فرضاً لا يحزى بفرض غيره (وَنِيَّةُ
أَكْبَرَ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ) طهارة التيمم لأنه ما زال جنساً ويجزى فرض
التيمم (وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثُ) بمعنى الصفة الحكمية وإن رفع المنع ترحيصاً وهذا
كاملة لما قبله (وَتَعَمُّمُهُمْ وَجْهُهُ) ولو ظاهر الاحية ولا يخلها ولا يعمق الأسارير
(وَكَعْمِيَّةُ إِسْكَوَعِيَّةٍ) وخلل أصابعه (وَنَزْعُ خَاتَمِهِ) مطلقاً (وَصَعِيدُ طَهَرٍ
كَثْرَابٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ نَقَلَ وَثَانِجٌ) لم يكن تسخينه (وَخَضُّ خَاضٍ)
لم يجد غيره (وَفِيهَا جَفَفَ يَدَيْهِ رُويَ بِحِمٍ وَخَا وَحِصَّ لَمْ يُطْبَخَ) فلا بضر

مجرد نشر كالرخام (وبمعدن غير نقد وجواهر) لعدم ذل التعبد فيهما (و) غير (منقول) كالمقابر (كشَبَّ وَمِلَحَ وَلِمَرِضَ) بِل (حَائِطُ ابْنِ) لم يحرق ولم يخلط بغالب كلبن ولا كثير نجس (أو حجر) ويضر حيولة الجير (لا يحصير) إلا أن يسترها التراب (وخَشَبَ) ورجح التيمم على زرع تعذر قلعه وضاق الوقت ولم يوجد غيره (وفِعَلَهُ فِي الْوَقْتِ) وهو التذكر في الغائبة وبعد غسل الجنابة (فَالْأَيْسُّ أَوَّلُ الْمُخْتَارِ) والضروري في أوله مطلقاً (والمتروك في لُحُوقِهِ أَوْ وُجُودِهِ وَسَطُهُ الرَّاجِي آخِرُهُ وَفِيهِمَا تَأْخِيرُهُ الْمَعْرَبُ لِلشَّقِّ) والأرجح الأول (وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَتَجْدِيدُ ضَرْبِهِ لِيَدَيْهِ وَتَدْبِ تَسْمِيَةٍ وَبَدَنُهُ بِظَاهِرٍ يُنَمَّاهُ بِسُرَّاهُ) الباء الأولى للمعدية والثانية للآلة (إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ يَمْسَحُ الْبَاطِنَ لِأَخْرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يُسْرَاهُ كَذَلِكَ وَبَطَلَ بِمُبْطَلِ الْوُضُوءِ) كبول فأولى الردة (وبوجود الماء) أو تيسره (قَبْلَ الصَّلَاةِ) بحيث يدرك الوقت (لَا فِيهَا إِلَّا نَاسِيَةٌ) نهى على الاستثناء من الوجود المذكور من حيث تسلطه على ما بعده والأصل إلا وجود ناسية والإضافة لأدنى ملازمة خلافاً لمن جهله مفرغاً (وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ) حيث وجده بعد الصلاة (وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ) معلوم (كَوَأَجِدِهِ بِقُرْبِهِ أَوْ رَحَلَهُ لِأَنْ ذَهَبَ رَحَلُهُ) ثم وجده بالماء فلا يعيد (وَخَائِفٌ إِصْرٌ أَوْ سَبْعٌ) تبين عدمهما والماء متيقن وإلا فلا إعادة كما إن زالا ولو شك في المانع أعاد أبداً (وَمَرِضٌ عَدِيمٌ مُنْأَوِلًا) ولم يتكرر عليه الداخل وإلا لم يعد لعدم تقصيره كيأن عدم الماء ثم أتى به (وَرَجَحَ قَدَّمَ وَمُتَرَدَّدٌ فِي لُحُوقِهِ) مع جزمه بوجوده ولو تيمم وسط الوقت وانتدب في الوجود لا يبعد لأن الأصل العدم (وَنَاسٍ وَذَكَرَهَا بَعْدَهَا) وفي حكمه أن يضعه من يخدمه برحله وهو لا يشعر حيث كانت العادة ذلك وإلا لم يعد (كَمُتَصِرٍ عَلَى كَوْنِهِ) مراعاة لمن أوجب للمرفقين (لَا هَلَى ضَرْبَهُ).

لضعف وجوب الثانية (وَكَمُتَيْمٍ) عطف على كمنصرف (على مُصَابٍ بَوَلٍ
وأول بالمشكوك) في ر ليس هذا تأويلا بل ذهب لا بن حبيب وأصبح مقابل
لها ونازعه بن (وبالمُحَقِّق) ولو حال التيمم (وَأَنْتَضَرَ عَلَى الْوُتِّ لِلنَّائِلِ
بَطْمَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَافِ وَمُنِيع) كراهة على المتمد (مَعَ عَدَمِ مَاءِ تَقْبِيلِ
مُتَوَضِّعٍ) وإن جاز السفر حيث لا ماء إذ ليس بإبطال طهارة حاملة (وَجَمَاعُ
مُقْتَسِلٍ إِلَّا لِطُولِ) كهن (وَأَنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخُتْمِ تَيْمَمَ خُتْمًا) لوجوب
كل (وَقَدْ دَمَ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ) فيفصل الميت (إِلَّا إِخْوَفَ عَوَاشٍ)
فيقدم الحي (كَذَكَوْنِهِ لَهَا وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ) بمحل أخذه للورثة (وَأَسْفُطُ صَلَاةٍ
وَقَضَاوُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) في جميع الوقت (فَصَلُّ إِنْ خِيفَ غَسْلُ جَرْحٍ
كَالتَّيْمَمِ) في خوف مرض الخ (مُسِيحٍ) ولا يثبت بل يعم (ثُمَّ جَوَّيْتُهُ ثُمَّ
عَمَّابَتُهُ) بقدر الضرورة (كَفَصْدٍ وَمَرَارَةٍ وَقِرْطَاسٍ صُدُغٍ وَعِمَامَةٍ خِيفَ
يَنْزِعِهَا) وإن أمكن بعض الرأس وجب التكميل على ما فوق كافي عب والحاشية
(وَأِنْ يَفْسُلُ) ولو زنى (أَوْ) حدثت (بِلَا طَهْرٍ) لأن الفرض أنه لا يمكن
الطهر إلا فوقها (وَأَنْتَشَرَتْ) الحاجة الشدة (إِنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ
يَضُرَّ غَسْلُهُ) قيد فيهما (وَالَا فَفَرَضُهُ التَّيْمَمُ كَانَ قُلًّا جَدًّا كَيَدٍ وَإِنْ غَسَلَ
أَجْزَأُ) لا غسل ومسح وفي بن الإجزاء (وَأِنْ تَعَذَّرَ مَسْحُهَا) بأى وجه (وَهِيَ
بِأَعْضَاءِ تَيْمَمِهِ) ح لمرقنين ورجحه حش على قول الشيخ سالم ومن تبعه
للكوعين (تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ) أو اغتسل (وَالَا) تسكن بأعضاء التيمم (وَقِيلَ
كَذَلِكَ وَقِيلَ يَتِيمٌ) (نَالِيهَا يَتِيمٌ إِنْ كَثُرَتْ) وإن قلت فسكالأول
(وَرَأَيْتُهَا يَتِيمَةً) لكل صلاة كما استظهره عيج حكما المجموع بجزأيه أعنى
التيمم وعلى ذلك قولى :

ألا يا فقيه العصر إني رافم إليك سؤالاً هار منى به الفكر

سمعت وضوءاً أبطلته صلاته فما القول في هذا فدينك يا حبر
وليس جواباً لي إذا كنت عارفاً وضوء صحيح في تجديد النذر

(وَأِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَإِنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ) أبطلانها (وَرَدَهَا
وَمَسَحَ كَالْمَوَالَةِ وَلَا يَضُرُّ دَوْرَانَهَا) (وَأِنْ صَحَّ غَسَلَ) أو مسح الأسفل
(وَمَسَحَ رَأْسَهُ، مُتَوَضِّئًا) (فَصَلَّ) الْحَيْضُ دَمٌ كَصَفْرِ أَوْ كُثْرَةٍ (على المشهور
(خَرَجَ بِنَفْسِهِ) فلا تحل ممتدة قدمته بعلاج (مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً) من
المراة ثنتين وستل النساء لسبعين ومن تسع المراهقة فإن اتفقت على عدمه فليس
حيضاً (وَأِنْ دَفَعَتْ) في العبادة وقال الحنفية أقله ثلاثة أيام والشافعية يوم وليلة
ويأتي له في العدد الرجوع للنساء في أنه يوم أو بعضه (وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأِ نِصْفِ
شَهْرٍ كَأَقْلِ الطُّهْرِ) فافصل (وَأَمَّا مُتَأَدَّةٌ ثَلَاثَةٌ اسْتَظْهَرَ أَعْلَى أَكْثَرِ) أي أطول
(عَادَتِهَا) ولو مرة أو باستظهار (مَا لَمْ يُجَاوِزْهُ) أي نصف الشهر (ثُمَّ هِيَ
طَاهِرَةٌ) مستحاضة (وَلِجَائِلٍ بَعْدَ) دخول (ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ النَّصْفُ وَخَوُّهُ
عَشْرُونَ) (وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرُ عَشْرُونَ يَوْمًا وَخَوُّهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ
كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَأَمَّا مُتَأَدَّةٌ) وتستظهر كما في ر (قَوْلَانِ) متكافئان كما في حش
(وَأِنْ انْقَطَعَ طُهْرٌ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَتَقَطَّ عَلَى تَقْصِيلِهِمَا) في أكثره (ثُمَّ هِيَ
مُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ) في أيام التلقيح إلا أن تلم عوده في وقت
الصلاة كذا في عب ورده بن بأنها لا تؤخر رجاء الحيض ويحرم إن خرج المختار
فانظره (وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتَوُطُّ وَالْمَمَّيْزُ) بغير كثرة لأنها تابعة للأكل
(بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْضٌ لَا اسْتَظْهَرَ) حيث رجع لصفة الاستحاضة (على الأصح
والطهر بمجفوف) من الدم (أو قصفة) ماء أبيض (وهي أبلغ الممتدات تنظرها)
أي ممتدة القصة ولو مع الجفوف استحباباً (لَا خَيْرَ الْمُخْتَارِ) وفي المبتدأة تردّد
والمعتمد اكتفاؤها بأبها حصل كممتدة الجفوف فقط (وَأَيْسَرُ عَابِهَا طُهْرُهَا قَبْلَ

الْفَجْرِ) بل يكره المشقة ومخالفة السلف (بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ) والأصل بقاء ما كان
 (وَالصُّبْحِ) وبقية الصلوات فإن شكت في طهرها قبل الفجر سقطت عنها صلاة
 ليلتها كما في ح (وَمَنْعَ صِحَّةِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ) وقضته دونها (وَوُجُوبَهَا وَطَلَاَقًا)
 ولو بعد انقطاعه في التلغيق (وَبَدْءَ عِدَّةٍ) لأن الاقراء الاطهار (وَوُطْءَ فَرْجٍ)
 ولا تقره (أَوْ) تمتما ولو بمائل كذا في عب تبعاً لمعج ونازعه بن (تَحْتَ إِزَارٍ)
 يعني بين السرة والركبة (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ) على المشهور إلا لاطول وبيح
 غسل المكروهة والكافرة والمجنونة بلا نية (وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً) فيفسد
 إخراجها بعد (وَدُخُولَ مَسْجِدٍ فَلَا تَمْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ وَمَسَّ مُصْحَفٍ
 لَا قِرَاءَةَ) ولو جنباً قبل انقطاعه وبمسه حرم على الجنب وفي غيرها طريقتان
 (وَالنَّفَاسُ دَمٌ حَرَجَ لِلْوِلَادَةِ) ولو سقطا معها وقبلها حبس على الأرجح وفي
 ح لأجلها نفاس عند الأكثر (وَلَوْ بَيْنَ تَوَاضُعَيْنِ) خلافاً لمن جعله حيضاً وها
 ولدان ليس بينهما أقل الحمل (وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا) ولا إعادة ولا استظهار
 (فَإِنْ تَخَلَّلَتْهُمَا فَنِفَاسَانِ) وإلا ضمما على ما لأبي محمد والبرادعي وفي رأيه المعتمد
 وقال أبو إسحاق نفاسان مطلقاً قال في التذبيحات وهو أظهر كذا في ح وفي الحاشية
 أنه أقوى (وَتَقَطُّعُهُ وَمَنْعُهُ كَالْحَيْضِ) فيمنع الطلاق لإقراء (وَوُجِبَ وَصُوءُ
 يَهَادٍ) وش وهو المعتمد (وَالْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (نَفْيُهُ بَابُ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ
 لِلظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى خَيْرِ الْقَامَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ) حال من القامة (وَهُوَ
 أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ الْاصْفِرَارِ) ظاهر في أن العصر هي الداخلة ابن أبي زيد يضم
 الأصابع ويضع الخنصر على الترقوة والذقن على الإبهام فإن نظر الشمس منخفضة
 فقد دخل العصر وإن كانت فوق الحاجب فلم يزل في وقت الظاهر وهو تقرب
 (وَاشْتَرَكْتَا) في الخنار (بِقَدَرٍ إِحْدَاهُمَا وَهَلْ فِي آخِرِ الْقَامَةِ الْأُولَى أَوَّلُ
 الثَّانِيَةِ خِلَافٌ وَلِلْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ بِقَدَرٍ بَعْدَ غُرُوبِهَا) كلها
 (٣ - إكليل)

متوسطة ويقبر الغسل لارضوء وتيمم ولا بد من الأذان والإقامة (وللعشاء من غروب مُحرّفة الشَّعَقِ للثُلُثِ الأوَّلِ وللصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلْإِسْفَارِ الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى) وفي الحديث العصر^(١) وقيل بها في كل صلاة (وإن مات وسط الوقت بلا أداء لم يعص إلا أن يظن الموت) لا غيره كحبض خلافاً لجمع كما في حبس (والأفضل لِقَدْ) ومثله جماعة لم تنتظر غيرها (تقدّمها مطلقاً) بعد النوافل على الأظهر (وَقَلَى جَمَاعَةٌ آخِرُهُ) ويعيد معهم وقيل هي في إسفار الصبح على أنها لا ضروري لها (و) الأفضل (لِلْجَمَاعَةِ) المنتظرة (تقدّم غير الظُّهرِ وَتَأْخِيرُهَا) أي الظُّهر (الرُّبْعِ الْقَامَةِ وَبَزَادُ شِدَّةِ الْحَرِّ) ليسهل السعي (وَفِيهَا نَذْبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلاً) وهو ضعيف (وإن شك في دخول الوقت) قبلها أو فيها (لم تجز ولو وقعت فيه) وإن شك بعدها أجزأت إن تبين وقوعها فيه وتسكن غلبة الظن على المتمد (والضروري بعد المختار لا يطولع في الصُّبْحِ والغروب في الظُّهرِ بِنِ وَالْفَجْرِ فِي الْعِشَاءِ بِنِ) ظاهره لا يختص الأخيرة عند الضيق وهي رواية والمشهور الاختصاص (وتدرك فيه) أي للضروري والمختار كذلك على المشهور (الصُّبْحُ) ويأتي غيرها (بركعة) بسجديتها (لا أقل) وتترك السنة لضيق الوقت (والكلُّ أداء) فلا يأثم به قاض بعد الوقت ويسقط الحيض في الباقي وخالف بعض فيهما نظراً إلى أن الأداء حكى وفي الحقيقة قضاء (و) تدرك (الظُّهرَ انِ وَالْعِشَاءَ انِ بِفَضْلِ رَكْعَةٍ) للثانية (عَنِ الْأَوَّلَى لَا الْآخِرَةَ) فلا يقدر بها على الأصح (كحاضِرٍ سَافِرٍ وَقَادِمٍ) لا ثمرة فيه أما في النهار يتبين فظاهر لا استواءهما وأما في الليالي يتبين فالسافر قبل البحر ولو بركة بقصر العشاء والقادم كذلك يتمها لأن الوقت الأخيرة فلا ثمرة للاختلاف في التقدير بالأولى أو الأخيرة فقبل المعنى كشخص حائض حاضر الخ وفيه أن المراد حائض طهرت ففي الحضر تدركها في اللياليين بأربع على المشهور

(١) الحديث بذلك صحيح فالراجح قول الشافعية والجمهور أنها العصر ، لصحة الدليل به

وإن قدر بالآخيرة فهي ولحس أدركتهما وثلاث سقطت الأولى اتفاقاً فيهما
وفي السفر لثلاث الآخيرة على المذهب ولأربع أو اثنين حصل الوفاق ولا معنى
لجعلها حاضرة ثم سافرت أو مسافرة ثم قدمت والظاهر أن أصل المصنف كحاضر
مسافر وقادم فحرف وفي بن أنه تشبيهه أي أن إدراك القصر والإتمام بفضل ركعة
وإلا فالثانية ونقل عن بعضهم ظهور ثمرة الخلاف في النهاريتين وإحداها جمعة
أوسفوية كمن نسيت الظهر وقدمت لأربع فإن الأولى سفوية فإن حاضرت سقطت
إن قدرت بالأولى وردده بأن التقدير بالحالة الرهنة فلا تسقط إلا الثانية لكن في
بن عن بعضهم بتسليمه (وَأَيْتَم) وإن كان مؤدياً على المشهور (إِلَّا إِعْذَرُ كُفْرٍ
وَأَنْ بَرْدَةٍ) ورافع الإثم لإسلامه بعد (وَصِيحِي) ولا بد منها حيث بلغ في الوقت
بنية الفرض ولو سبقت لأنها نفل (وَأَغْنَاءُ وَجُنُونَ وَنَوْمٍ) قبل الوقت أو بعده
ولم يظن الخروج وأوظ (وَعَفْلَةٍ كَحَيْضٍ) فصله بالكف لأنه خاص بالنساء
وما قبله عام (لَا سُكْرٍ) نعمده (وَالْإِعْذَرُ غَيْرُ كُفْرٍ يَقْدَرُ لَهُ الطَّهَرُ) والكافر
مقصر بترك الإسلام (وَأَنْ ظَنَّ إِذْ رَأَى كُفْرًا فَرَكَعَ) في الأولى (أَخْرَجَ الْوَقْتُ
قَضَى الْآخِرَةَ) وسقطت الأولى (وَأَنْ طَهَّرَ فَأَخَذَتْ أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهْوَرِيَّةِ
الْمَاءِ أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَبُ) أي يسير الفوائت (فَالْقَضَاءُ) المدرك لو لم يحصل
ما ذكر (وَأَسْقَطَ عَذْرٌ حَصَلَ غَيْرَ نَوْمٍ وَنِسْيَانِ الْمُدْرِكِ) وذكر عيج تقدير
الظهر في السقوط ورد (وَأَمْرَ صِيحِي بِهَا لَيْ) دخول (سَبْعٍ وَضَرْبٍ) بحسبه إن أفاد
ولا ضمان في مأذون (لِعَشْرِ)^(١) ويفرق في المضاجع ولو بثوب وكله ندب (وَمُنْذِرُ
نَقْلٍ) يعني غير الخمس (وَقَدْ طُلُوعِ شَمْسٍ وَغُرُوبِهَا وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ وَكُرَّةِ
بَعْدَ فَجْرِ وَفَرْضِ عَصْرِ) ولو مقدمة (إِلَى أَنْ رَفَعَ قَدَرٌ رُفْعًا وَتُصَلَّى
الْمَغْرِبُ) مرتب (إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْوَرْدِ قَبْلَ الْفَرْضِ لِنِائِمٍ عَنْهُ)
لافتوته الجماعة (وَجَمَازَةٍ وَسُجُودَ تِلَاوَةِ قَبْلِ إِسْفَارٍ وَاصْفَارٍ) وتعداد جنازة

بوقت منع بلا خوف تفسير ما لم تدفن (وَقَطَعَ مُحَرَّمٌ بَوَاقٍ نَهَى) ندباً في
المكروه ووجوباً في الممنوع إلا الداخل عند الخطبة غير عامد وظاهره أنها
منمقّدة ويحتمل فسادها واستظهار قياساً على يوم العيد ومن دخل عليه الوقت
أمرع (وَجَازَتْ بِمَرَبَضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لِمِ شَرِكٍ وَمَرْبَلَةٌ وَحَجَّةٌ)
طريق (إِنْ أَمِنَ مِنَ النِّجَاسَةِ) شرط في الجميع (وَإِلَّا فَلَا إِعَادَةَ) أبدية
بل في الوقت (عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهَتْ بِكُنْيَسَةٍ وَلَمْ تُعَدَّ) إلّا في
الوقت إن اختار الشاك بعاصرة (وَبِمُعْطَيْنِ إِيَّاهُ) بهرهما عند الماء (وَلَوْ أَمِنَ) تعدياً
(وَفِي) كون (الإِعَادَةِ) المندوبة أبدية لغير الناس أو في الوقت مطلقاً (قَوْلًا زَيْدٌ
وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا آخَرَ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ
حَدًّا وَلَوْ قَالَ) بعد الحكم (أَنَا أَفْعَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ وَلَا يُطَمَسُ قَبْرُهُ) بل
كغيره (لَا فَائِدَةَ) غفل عنها بوقتها (عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ) فَفَصْلٌ سُنَّ
الْأَذَانَ كفاية (لِجَمَاعَةٍ طَلَبَتْ غَيْرَهَا فِي فَرَضٍ وَقَفِي) عني وكرهه لا سكناً في وقت
وفائده ووجب كفاية في البلد فتقاتل على تركه (وَلَوْ جُمُعَةٌ) رد على قول ابن عبد الحكم
بوجوبه بين يدي الخطيب (وَهُوَ مُشْتَرِي) ولا يبطله إفراد الأقل (وَلَوْ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ
النَّوْمِ) وقال ابن وهب بإفرادها (مُرْجِعُ الشَّهَادَتَيْنِ) بالثنية أو لا وثانيتها (بَارْفَعِ
مِنْ صَوْنِهِ) بهما (أَوْ لَا تَجْزُؤْ) يعني سكون آخر جملة (بِإِلَّا فَصْلٍ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ
بِكَلَامٍ) أو حاجة لم تجب وإنما لم يؤذن له الرد بالإشارة كالمصلي لئلا يتطرق
للإسلام والحكمة تمنعه في الصلاة (وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطْلُ) الفصل (غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى
الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَيُسَدُّ مِنْ اللَّيْلِ) فالأذان سنة وتقدمه مستحب والآقوى
بؤذن لها ثانياً ندباً وقيل سنتان (وَصِحَّتُهُ بِإِسْلَامٍ) فإن أذن كافر ، فالأرجح
إسلامه بالشهادتين وإن رجع فمرتد إن وقف على الدعاء (وَعَقْلٌ وَذُكُورَةٌ
وَبُلُوغٌ) لا سكران وخفي وصبي إلا أن يتبع بالعلم عارفاً بالوقت على الأرجح

(وَنَذِبٌ مُّتَطَهَّرٌ) وكره محدث وفي الإقامة أشد (صَيِّتٌ مُّرْتَفِعٌ قَائِمٌ إِلَّا لِعِذْرِ
مُتَمَتِّلٍ إِلَّا لِإِسْمَاعِيلَ وَحِكَايَتُهُ إِسَامٌ مَعَهُ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ) (الراجح لآخره
فيبذل الحيلة حوقلة (مُتَنَبِّئٌ) فلا يحكي الترجيع (وَلَوْ مُتَمَتِّلًا لَا مُفْتَرِضًا)
والحيلة مبطله (وَأَذَانٌ فَذَرٍ إِنْ سَافَرَ) سفرًا لغويًا وذلك بالفلاة ومثله الجماعة
غير الطالبة (لَا جَمَاعَةٌ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا) بحضور (كَلَى الْمُخْتَارِ وَجَازَ أَعْمَى
وَتَعَدُّهُ) أي الأذان وكره من واحد بمكان واحد (وَتَرْتَبُّهُمْ إِلَّا الْمَغْرِبَ)
لضميق وقتها (وَجَمْعُهُمْ) أحدهم هشام بن عبد الملك (كُلُّهُ عَلَى أَذَانِهِ) وإلا كره
كالطريق وحرم تقطيع أسماء الله لأنه من قبيل التلاعب (وَالْقَامَةُ غَيْرُ مَنْ
أَذَنَ وَحِكَايَتُهُ قَبْلَهُ) بعد الشروع (وَأُجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ صَلَاتِهِ) كالإقامة
(وَكُرْهِ عَلَيْهِ) من المأمومين (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ) عطف على ضمير كره (كَمَلَبٍ)
ويردان بعد الفراغ بخلاف الجامع وقاضي الحاجة (وَالْقَامَةُ رَاكِبٍ) لشغله
بالنزول (أَوْ مُصِيدٍ لِصَلَاتِهِ) للجماعة (كَأَذَانِهِ وَسُنَّ إِقَامَةً مُفَرِّدَةً) وشفعها
كأفرادها (وَنُتِيَ تَكْبِيرُهَا لِفَرَضٍ) عيني (وَلِنْ قَضَاءٍ وَهَيَّجَتْ وَلَوْ تَرَكْتَ
عَمْدًا) خلافا لابن كفالة (وَلِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ) لنفسها (مِرَاءً فَحَسَنُ وَلِيَّتُهُمْ)
للصلاة (مَعَهُمْ أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ) (فَصَلِّ) مُرِطَ لِصَلَاةٍ طَاهِرَةٍ حَدَثٍ وَخَبَثٍ
وَلِنْ رُيُفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لآخر الاختياري (بحيث بدركه واعتبر بعضهم
الضروري انظر ح (وَصَلَّى) فإن لم يرج انقطاعه لم يؤخر ولا إعادة إن انقطع
على أقوى ما في ح وهل يترك العبد والجنابة أو يفعله كما كذلك قولان (أَوْ فِيهَا)
وَلِنْ عِيدًا وَجَمَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ) أي لآخر الحيتار كخوف الفوات في العيد
والجنابة (أَتَمَّهَا إِنْ لَمْ يَلْطَخْ فَرَشَ مَسْجِدٍ) ومثله البلاط قيمة طمع كما سيقول
ولو بدون درهم أو ضاق الوقت ولا يومى وما يشرب المترب والحصب عفو
(وَأَوْ مَأْخُوفٍ تَأَذُّبِهِ) لانعكاس الدم ولوشكا (أَوْ تَلَطَّخَ نَوْبَهُ) حيث أفسده

الفصل (لَا جَسَدِهِ) فيأتي بالأركان ولو تلوث فوق الدرهم خلافاً لعب (وإن لم يظن ورشح قتله بأنامل أسراه) وقيل بهما (فإن زاد) في الأتملة الوسطى (عن درهم قطع كأن لطحه) معلوم (أو خشي تلوث مسجد) كما سبق، (وإلا) رشح بأن سال أو دار ولم يكن قتله ولا لطحه (لله القطع) ولو بالرخص كما في ح واختاره ابن القاسم وهو أقيس وأسهل (وندرّب البناء) عند الجمهور للملح، وإن رغب في نفل بني إلا أن يدوم الوقت فيشق فيتمه بحاله كما استظهره ح (فيخرج منسك أنفيه) من أسلاه على الأولى (ليغسل إن لم يجاوز أقرب مكان ممكن قرب) في نفسه زيادة على كونه أقرب من غيره لا إن تفاخت مسافته (و) لم (يستدبر قبلة بلا عذر) ومن العذر الماء وقربه والنجاسة وشرط الاستقبال هنا يختلف فيه (و) لم (يطأ نجساً ويتكلم ولو سهر) لكثر المنافيات إلا لصلاحها والبناء بشروطه (إن كان بجماعة واستخفاف الإمام) فإن تكلم بطلت عليهم على ما في الحاشية عن القوضي وفي ح عند حكم البناء تصويب المسحة لجواز قطعه خلافاً لابن حبيب (وفي بناء الفدّ خلاف) وإذا بني لم يستد إلا بركة كملت (بمسجديها وشرع فيما بعدهما وإلا على الإحرام وأعاد القراءة) وأنتم مكانه إن ظن فراغ إمامه (قيل إدراكه) (وأمكن) بمكانه (وإلا فالأقرب إليه) فإن ظهر بقاءه لم يضر على الأرجح (وإلا) بأن رجع (بطلت) ولو أمابه (ورجع إن ظن بقاءه أو شك ولو يتشبه) فيدرك السلام ولا يضر خطؤه (و) رجع (في الجمعة مطلقاً) ظن بقاءه أولاً (لا وللجماعة) الذي كان به (وإلا) يرجع في الجمعة وماتباها (بطلت وإن لم يتم ركعة في الجمعة) ولا بقيت ولم يطمع في أخرى (ابتدأ ظهرراً بإحرام) فإن بناه على إحرام الجمعة بخلاف (وسأم وانصرف) رد لقول ابن حبيب يسلم ويذهب بفصل ويرجع بتشهد ويـلم (إن رغب بعد

سَلَامَ إِمَامِهِ لَا قَبْلَهُ) وَقَدْ جَاوَزَ الصَّفُوفَ الْيَسِيرَةَ فَيَسِيدُ التَّشَهُّدَ لِيَقْصِلَ بِالسَّلَامِ
وَالْفَذِّ وَالْإِمَامِ إِنْ رَعَى بَعْدَ سُنَّةِ التَّشَهُّدِ بِسَلَامَانِ (وَلَا يَدْنِي بغيرِهِ) كَنَجَاسَةٍ
وَسَبَقَ حَدَثٌ فَإِنْ تَكَرَّرَ الرَّعَافُ فَيُخْلَافُ وَالزَّحَامُ وَالنَّمَامُ يَبْنِي مَعَهُمُ الْأَنْهَامُ الْيَسَا
مَنَافِينَ (كَقَطَنَةٍ فَخَرَجَ فَظَهَرَ ذَنَبُهُ) تَشْبِيهُهُ فِي عَدَمِ الْبِنَاءِ وَتَبَطُّرِ عَلَى مَأْمُومِهِ عَلَى
الْمَشْهُورِ ثَائِلًا إِنْ لَمْ يَمُذَّرْ بِظِلَامِ لَيْلٍ (وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيْلَ) طَاهِرٌ (لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ) إِلَّا أَنْ
يَتَعَمَّدَ بِلَمَعَةٍ فَكَعَمَدَةٍ يُبْطُلُ فِيهِ إِزْدِرَادُهُ قَوْلَانِ وَسَمُوهُ الرَّاجِحَ السَّجُودَ وَلَوْ كَثُرَ
أَبْطُلَ (وَإِذَا اجْتَمَعَ بَنَاءٌ وَقَضَاءٌ) لِمَا قَبِلَ الدَّخُولَ (لِإِعَافٍ) وَنَحْوِهِ كَمَزْحُومٍ
وَنَاعَسٍ (أَدْرَكَ الْوُسْطَينِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ إِحَاضِرٍ أَدْرَكَ ثَانِيَةَ صَلَاةٍ
(مُسَافِرٍ أَوْ خَوْفٍ يَحْضُرُ قَدَّمَ) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ (الْبِنَاءُ) وَهُوَ آخِرُ الصَّلَاةِ
(وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ تَسْكُنْ ثَانِيَتُهُ) فَادْرَكَ الْوُسْطَينِ أَمْ
الْجُنَاحَيْنِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَجُوهَاءُ لَا قِرَاءَةَ فِي وَسْطِهَا وَمُخْلَلَةً عِنْدَ سَجُنُونَ رَكْعَةً
بِسُورَةٍ وَرَكْعَةً بِغَيْرِهَا وَإِدْرَكَ الثَّانِيَةَ أَمْ التَّشَهُّدَاتِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَإِدْرَكَ الثَّانِيَةَ
حَبْلِي عِنْدَ سَجُنُونَ وَهَذَا كَلَامٌ نَفِيسٌ فِي الشَّرْحِ (فَصْلٌ) (هَلْ سَتَرْتُ عَوْرَتِي
بِكَتِيفٍ) فَإِنْ أَيْدَاهَا بَلَا نَأْمَلَ أَعَادَ أَبْدَأُ وَبِهِ فِي الْوَقْتِ كَالْوَاصِفِ (وَإِنْ بَاعَارَةٍ
أَوْ طَلَبَ) كَالْمَاءِ (أَوْ نَجَسٍ وَخَدَمَهُ) لِأَنَّ السَّتْرَ أَوْلَى فِي الطَّيْنِ نَظَرٍ (كَحَرِيرٍ
وَهُوَ مُقَدَّمٌ) عَلَى النَّجَسِ لَعَدَمِ مِثَاقَتِهِ لِلصَّلَاةِ وَعَكْسُ أَصْبَغٍ لَمَعَ الْحَرِيرِ لِدَانَتِهِ
(تَسْرُطٌ) وَهُوَ الْمُسْتَعْدُّو الثَّانِي وَاجِبٌ غَيْرُ شَرْطٍ وَقِيلَ سُنَّةٌ أَوْ مُفْتَدٍ (إِنْ ذَكَرَ)
نَازِعٍ فِي اشْتِرَاطِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ بِنَ (وَقَدَّرَ) وَلَوْ سَقَطَ غَالِبَةٌ فَيُبْطَلُ عَلَى الْأَشْهُرِ وَلَوْ رَدَّهُ
فَوْرًا كَأَنَّهُ (وَإِنْ يَخْلُوتُ لِلصَّلَاةِ خِلَافٌ وَهِيَ مِنْ رَجُلٍ وَأَمَةٌ وَإِنْ بِشَائِبَةٍ
وَخُرَّةٍ مَعَ أَمْرَاقٍ) رَاجِعٌ لِلْحَرَّةِ وَهَذَا فِي النَّظَرِ لَا الصَّلَاةِ وَلَا تَسْكُفٍ شَيْئًا مِنْ
بَدَنِهَا عَلَى كَافَرَةٍ لِأَنَّهَا لَمْ تَزُوجْهَا إِلَّا كَافِرًا كَذَا نَصُّوهُ فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَافِرِينَ
كَالرَّجُلِ (بَيْنَ سُرَّتِي وَرُكْبَتِي) رَهْمَا خَارِجَانِ وَأَفَادَ حُرْمَةَ نَفْذِ الرَّجُلِ وَقِيلَ بَعْدَهُمَا

مطلقاً أو مم من لا يستحي منه (وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ) ظهراً وبطناً ومنهما الشافعية ويتفق عليه إن خشيت الفتنة كالجلس في الحاشية عن الشيخ سالم أن الحرمة في المتصل وعمم الشافعية (وَأَعَادَتْ) الحرمة وهذا رجوع للصلاة (لِصَدْرِهَا وَأَطْرَافِهَا) خلا باطن القدم (بِوَقْتٍ كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخِذًا لَا رَجُلٍ) والحرمة له أبداً كالبطن وما حاذاه (وَمَعَ مُحْرَمٍ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ) فيحرم صدرها وجعلها الشافعية كرجل مع مثله والجلس كالنظر وهي فسحة (وَتَوَرَّى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مُحْرَمِهِ) الوجه والأطراف فيحرم صدره (وَمِنْ الْمَحْرَمِ كَرَجُلٍ مَعَ يَمِينِهِ) بين السرة والركبة (وَلَا تُطَلَّبُ أَمَةٌ بِتَقْطِيعِ رَأْسٍ) إلا لفتنة فيغير شمار الخرائر (وَنُذِبَ سَتْرُهَا) السوءة وما قاربها (بِخُلُوةٍ) خارج الصلاة (وَلَا تُؤْمَرُ وَلَدٌ وَصَفِيرَةٌ) أمرت بالصلاة (سَتْرُ) عطف على مرفوع نذب (وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ وَأَعَادَتْ إِنْ رَاهَتْ) الذي ذكر الإعادة أشهب ولم يقيده بالمراهمة كذا في (ر) وفي بن عن الرجراجي ما يوافق المصنف (لِلْإِصْفَارِ كَكَبِيرَةٍ) أراد بها أم الولد السابقة مع الصغيرة وأما الحرة فقد قال وأعادتها لصدرها وأطرافها (إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ) ذكر الفعل باعتبار الشخصين (كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ وَإِنْ انْفَرَدَ) وذهب ولو خاتماً (أَوْ بِنَجَسٍ غَيْرِ^(١)) فلا يهيد من صلى بحريز بنجس ولا عكسه (أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ وَإِنْ خَانَ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِطَاهِرٍ) لعدم نية الجبرية (لَا عَاجِزٌ صَلَاتِي عُرْيَانًا) للمتمم لإعادته بوقت (كَفَاتِيَّةً) لأن وقتها يخرج بفراغها (وَكُفْرَةٍ مُحَدَّدَةٍ) لجزم العودة ولو خارج الصلاة (لَا يَرِيحُ) وماء فلا يمقب (وَأَنْتَقَابُ امْرَأَةٍ) وأولى رجل للبروز في الصلاة ولولم يكن لأجلها (كَكَفٍّ) لم (كُمَ وَشَعْرُ صَلَاةٍ) راجع لما بعد الكف كما حقق (ر) لا إن كان في شغل (وَتَلَكُّمٌ) على الفم فيها (كَكَشْفِ مُشْتَرٍ) أى مريد سرأ أمة (صَدْرًا أَوْ سَاقًا) لأن التقصد وظنة اللذة (وَصَمَاءُ) يخرج

(١) أى لوجود غير ، وفي نسخة بغير ، والمعنى واضح .

إحدى يديه من تحت الرداء (بِسْتَرٍ) تحته (وَالْأُتْرُقَاتُ كَأَحْتِيَاءَ لَا سَتَرَ مَعَهُ
وَعَصَى وَصَحَّتْ إِنْ لَبَسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا)
إلا تعد عورة إمامه كمنعه إن علم أنه في صلاة كذا لهج وفي بن عن أبي علي
ولو نسي كونه في صلاة (وَلَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّاهُ فَتَأَلَّاهَا
يُخَيَّرُ) والقبل أبدى وأكبر خصوصاً إن كان خلفه كعائط (وَمَنْ عَجَزَ
صَلَّى عُرْيَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظِلَامٍ) ووجب طي السراج إلا لضرر
(فَكَالِاسْتَوْرِينَ) يصلون قياماً بالاركان (وَالْأُتْرُقَاتُ) يكن ظلام تفرقوا (فَإِنْ لَمْ
يُمْكِنْ صَلُّوا قِيَامًا غَاضِبِينَ إِمَامُهُمْ وَسَطَهُمْ) صفاء واحداً (وَلَنْ عَلِمَتْ فِي
صَلَاةٍ بِعَيْتِ مَكْنُوتَةٍ رَأْسٍ أَوْ وَجَدَ عُرْيَانًا ثَوْبًا اسْتَتَرَا إِنْ قُرُبَ) الثوب
كالصفيين فإن بعد أعاد المريان على الراجح السابق (وَالْأُتْرُقَاتُ) يستترا مع القرب
(أَعَادَ يَوْفَى وَإِنْ كَانَ لِعُرَاءٍ ثَوْبٌ صَلُّوا أَفْذَاذًا) واقتربوا عند التشاح (أَوْ
لِأَحَدِهِمْ نَدَبٌ لَهُمْ إِمَارَتُهُمْ) وجبر على الفضل بلا إنلاف (تَصِلُ وَمَعَ الْأُتْرُقَاتِ)
والقدرة (اسْتَقْبَالَ عَيْنِ السَّكَنَةِ لِمَنْ يَمْكَنُ) وجوارها (فَإِنْ شَقَّ) العيان
(فَفِي الْاجْتِهَادِ) على المسامحة (نَظَرٌ) والمعتمد من الاجتهاد متى أمكن اليقين
ولو بمشقة ثم إن تندر جاز (وَالْأُتْرُقَاتُ) يكن بمكة (فَالْأُتْرُقَاتُ) خلافاً لقول ابن
القصار يجب تقدير المعاينة المبني عليه أبدية الإعادة بيسير الانحراف (جِهَتُهَا
اجْتِهَادًا كَانَ نُقِضَتْ) فالواجب جهتها فإن عرف من بمكة البقعة تعينت
(وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا) بحسب ظنه (وَلَنْ صَادَفَ وَهَوْبُ سَفَرٍ قَصْرٌ لِرَأْسِ كَبِ
دَابَّةٍ فَقَطُّ) على المادة (وَلَنْ بِمَحْمِلٍ بَدَلٍ فِي نَفْلِ وَإِنْ وَتَرًا وَإِنْ سَهْلَ
الْإِبْتِدَاءِ لَهَا) أي للقبلة (لَا سَفِينَةٌ فَيَدُورُ مَعَهَا إِنْ أُمْكِنَ وَهَلْ إِنْ أَوْمَأَ)
فإن أتى بالأر كان لم يجب الدوران (أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتمد (تَأْوِيلًا وَلَا يُقْلَدُ
مُجْتَهَدٌ غَيْرُهُ وَلَا يُخَرَّابًا إِلَّا بِمَصْرٍ) ومنه جامع عمرو والمدينة وأبطل فيها الانحراف

اليسير كمسكة وفي غيرها يجوز التقليد ولا يجب كما حققه بن عن المديار (وإن
أعنى وسأل عن الأداة) عدلا (وقلد غيره) أي غير المجتهد (مكتفا) عدل
رواية (عارفاً أو بخراً) ولو لقربة (فإن لم يجد أو تحير مجتهداً تخير
وأول صلى أربعاً أحسن واختير) حيث شك في الجهات وإلا فيحسبه (وإن
تبين خطأ بصلاة قطع غير أعنى ومنحرف يسيراً) وهو البصير المنحرف
كثيراً (فيستتبعها) أي الأعنى مطلقاً والبصير يسير (وبعداً أعاد) غيرها
(في الوقت المختار) بل كالتجاسة (وهل يُميد النامي) للحكم أو الفعل (أبدأ
خلاف) والمعتمد قول ابن رشد في الوقت وأما جاهل الحكم فابداً كالعامد
(وجازت سنة فيها وفي الحجر لأي جهة) ولو لبابها مفتوحاً وظاهر النقل كما
في رأيه راجع للحجر أيضاً قال ح لا بد من استقبالها في الحجر وأيده بن بأن المذهب
منع الصلاة له خارجه ففيه أولى (لا فرض قيعاد في الوقت وأول بالنسيان
وبالإطلاق) وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) ولو بدض بنائها بين
يديه وفي النقل خلاف وأما تحتها فتبطل مطلقاً (كالراكب) شيخنا وجماعة
المعتمد صحة الفرض على الدابة بالركوع والسجود مستقبلاً (إلا لا تجام أو
خوف من سبع وإن لغبرها) أي القبلة (وإن أمن) بتبين عدم السبع
واللص (أعاد التأني) كالحلم (بوقت وإلا يخضخاض لا يطبق النزول
به أو لمريض) يطبق النزول (و) لسكنه (يؤذيها علمها كالأرض) بأن
يكون فرضه الإيماء على كل حال (فأها) أي للقبلة على الدابة (وفيها كراهة
الأخير) وانظروا : لا يوجبى واختلفوا هل على التحريم أو التنزيه (فصل
فرائض الصلاة تكبيرة لإحرام وقيام لها) في الفرض بدليل الفصل الآتي
(إلا لمسبوق) لم ينو مجرد الركوع (فتأويلان) في الاعتداد بالركعة حيث
فعل بعضه فإن فعله كله غير قائم بطلت الركعة قطعاً وأما الفصل الكثير في

الكبير فيبطل الصلاة مطلقاً (وإنما يُجزئ الله أكبر) واغتفروا الواو في
 أكبر وأما زيادة واو عطف ففي من عدم اغتفارها خلافاً لعب (وإن عجز سقط)
 ويحرم بالنية وقيل يأتي بما بعد تكبيراً أو يدل على معنى صحيح (ونية الصلاة
 الموعنة) في الرغبة فأعلى وغيرها بصرفها وقتها (ولفظه واسع وإن تخافاً
 فالعقد) وأبطل الملاعب (والرفض مبطل) على ما سبق في الوضوء (كسلام
 قبل التمام) (أو ظن) تشبيه في البطلان بالشرط الآتي (فأنتم) أي فيتم حيث
 بطلت الأولى إن أحرم (ينقل إن طألت القراءة) كان فرغ من الفاتحة (أو
 ركع) بلا قراءة لعجز أو اقترانه وإنما يتم إذا اتسع الوقت أو عتد ركعة بسجدة
 وأما الفرض فيقطعه إلا إذا عتد ركعة واتسع الوقت فيدفع ثم يصلي الأولى (ولاً)
 بطل ولو ركع (فلاً) تبطل الأولى ويرجع لما فارقه منه ويسجد بعد (كأن
 لم يظنه) أي السلام بل اعتقد أنه في نافلة هكذا (أو عزبت أو لم ينو
 الركعات أو الأداء أو ضده ونية اقتداء المؤمن وجاز له دخول على
 ما أحرم به الإمام) إن شك هل جمعة أو ظهر أو لم يدر المسافر هل القوم
 مسافرون أو متعمدون وأشهر الأقوال إجزاء الجمعة عن الظهر لا عكسه (وبطلت
 بسبقها إن كثرت وإلا فخلافت) أرجحه الإجزاء (وفاتحة بحر كة لسان)
 وشفتين فلا تكفي بالقلب (على إمام وقدي) فيجوز استدعاء المأموم حاله لا قيامه
 الإحرام والركوع وجاوسه بينهما فإنه فعل كثير مبطل (وإن لم يسمع نفسه وقيام لها
 فيجب تعلمها إن أمكن وإلا انتقم) وجوباً غير الأخرى (فإن لم يمسكنا
 قاله مختار سقط طهما) وقيل يقوم بقدرها إذا كراً (ونذير فصل بين تكبير
 ورؤكوعه وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجمل خلاف وإن ترك
 آية منها سجد) بل متى سها عنها في بعض الصلاة سجد ثم أعاد وجوباً كما
 في رلاخلاف والعمد مبطل التمهيد الفرضية (رؤكوع تقرب راحة فيه من

رُكْبَتَيْهِ وَنُدِبَ تَمَكُّبُهُمَا وَنَضَبُهُمَا وَرَفَعَ مِنْهُ وَسُجُودٌ عَلَى جَبْهَتِهِ (على الأرض أو ثابت اتصل بها ولو ارتفع عن سطح ركبتيه قليلا) (وأعاد لتترك أنفه بوقت وسن على أطراف قدميه ورُكْبَتَيْهِ كِيدَيْهِ عَلَى الْأَصْحِ وَرَفَعَ مِنْهُ) استغنى به عن الجلوس بين السجدين وفي وجوب رفع اليدين خلاف (وجلوس إسلام وسلام عُرِفَ بِالْأَلِ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافُ) (الراجح النذب) (وأجزأ في تسليمة الرد) عَلَى الْإِمَامِ أَوِ النَّحْبَةِ (سلام عليكم وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَطَمَأْنِينَةً وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ) فِي الْأَرْكَانِ (واعْتِدَالٌ عَلَى الْأَصْحِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ) وَأَنَّهُ سُنَّةٌ (وسُئِلَتْهَا سُورَةٌ) بِهِ زَائِدَةٌ بِالْوَلَوِّ آيَاتُ صِدْقَةٍ (بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ) حَيْثُ اتَّسَمَ الْوَقْتُ (وَقِيَامُهَا) فَإِنْ اسْتَدْرَجَتْ لَا جَالِسٌ ثُمَّ قَامَ لِلْفِعْلِ الْكَثِيرِ (وَجَهْرٌ أَقْلُهُ) لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ تَسْمَعُ نَفْسَهَا فَقَطْ (أَنْ يُسْمَعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلْمِيهِ) وَلَا حِلَّ لَكَثْرِهِ وَلَا يَتَفَاحَشُ (وَسِرٌّ) إِلَى سَمَاعِ النَّفْسِ (بِمَحَلِّهَا وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِي كُلِّ (لِلْإِمَامِ وَقَدْ كَلَّ تَشَهُدٌ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ يَنْفِي مَا عُدَا الْآخِرِ) وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَبِالْجُمْلَةِ انْظُرْ الْقَابِعَ لِلْمُظْهِرِ (وعلى العلمانية ورد مقتدر على إمامه ثم يسأرو) خلافا لمن عكس (وبعد أحد) مأموم ولو مع سبق (وجهرٌ بتسليمية التحليل فقط) (ونذب بالإحرام (وإن سلم على اليسار) قاصد التحليل (ثم تكلم لم تبطل) كان قدم الرد وأتى بالتحليل قبل مفاف بالقرب (وسُئِلَتْهَا) يقبل نذب (لِلْإِمَامِ وَقَدْ كَلَّ) حَشِيْمًا مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغَلٍ فِي غِلْظٍ رُمُحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ) مع الإمكان (لَا دَابَّةً) محتز طاهر أو ثابت إلا مربوطة مأكولة (وحجر واحد) لشبه الأوثان (وَحَظِيَّةٌ) وماء ونهر محتز المقدار (وَأَجْنَبِيَّةٌ) أي غير محرم للشغل (وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ) المعتمد الجواز بظهورها كسمل لا يشغل

(وَأَنِّم مَارًّا) في حريم المصلي وهو موضع أفعاله (لَهُ مَنَدُوحَةٌ وَمُصَلٍّ تَعَرَّضَ) وخفف في سرور المصلين والطائفين فان وكزه ضمن ماله والدية على العاقلة في الأرجح (وَأَنصَاتُ مُقْتَدِرٍ) في الجهرية ويراعى الخلاف (وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَتَدَبَّتْ) القراءة (إِنْ أَسَرَ كَرَفَعَهُ بَدَا بِهِ مَعَ إِحْرَامِهِ حِينَ تُسْرُوعِهِ وَتَطَوُّيلِ قِرَاءَةِ صُبْحٍ) لفد أو إمام طالبيه^(١) فقط (وَالظُّهْرُ تَلْبِيهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ) وهل سيان ثلاثة أقوال (كَتَبْتُ وَسَطِي بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةً حَتَّى أُولَى) في الزمن (وَجُلُوسِ أَوَّلِ وَقْتِ مُقْتَدِرٍ وَفَذَرَبًا وَلَكَ الْحَمْدُ وَتَسْبِيحِ بَرُكُوعِ وَسُجُودِ وَتَأْمِينِ نَذِيرٍ مُطْلَقًا وَإِمَامٍ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ) على قراءة نفسه (أَوْ جَهْرٍ) على قراءة إمامه (إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الظُّهْرِ) رقيق يتعزى إن لم يسمع (وَأَسْرَارُهُمْ بِهِ وَقُنُوتٍ سِرًّا بِصُبْحٍ فَفَطُّ وَقَبْلِ الزُّكُوعِ وَلَفْظُهُ وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ الْخ) والأظهر قنوت المسبوق القاضى (وَتَكْبِيرُهُ فِي الشُّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَلَا سِتْقَالَ لَهُ ، وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءِ الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ) وساق (الْيَمْنَى عَيْنَاهَا وَإِمَامُهَا) أى اليمين لِلْأَرْضِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ وَوَضَعَهُمَا حَذْوِ أذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ وَمَجَافَاةُ رَجُلٍ فِيهِ) أى السجود (بَطْنُهُ فَيَخْذُ بِهِ وَدَرَفَقَيْهِ رُكْبَتَيْهِ) والمرأة تنضم (وَالرَّادَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقُبْضُ فِي النَّفْلِ) رهو للتعبد (أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْقَرَضِ الْإِعْيَانِ) فيجوز للسنن وهو الأقرى^(٢) (أَوْ خِيفَةَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ^(٣) أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ تَأْوِيلَاتٍ وَتَقْدِيمِ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ وَتَأْخِيرِ مُمَّا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يُمْنَاهُ فِي تَشَهُُّدِهِ الثَّلَاثِ)

(١) أى قوم طالبن الإمام راعبين في الصلاة خلفه (٢) والراجح أيضا لأن القبض ثبت سنناته بالحديث المتواتر . ولم يرد حديث واحد في السدل أصلا كما في المتن . والبتار لشقيقتنا الحافظ أبى الفيض السيد أحمد بن الصديق (٣) ما أبعد هذا التعليل !! ولم لم يخف من هذا الاعتقاد في المنذوبات الأخرى ؟ !

على لجة الإبهام (مأذا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامَ وَتَحَرَّيْكُمْهَا دَائِمًا) حتى يسلم (وَتَيَأْنُ
بِالسَّلَامِ) عند الكاف والميم (وَدُعَاءًا بِتَشَهُدٍ ثَانٍ وَهَلْ أَنْفُظُ التَّشَهُدِ) ظاهره
الخلافاً في خصوص لفظه وأصله سنة قطعاً وبه صرح البساطي وح وعليه ما اشتهر
من إبطال ترك سجود سهوه على أحدهما وشرح بهرام على أن الخلاف في أصله
ولفظه مندوب قطعاً وقواه (ر) وتمتبه بن بأنه يتوقف على تشهير القول بالفضيلة
(وَالصَّلَاةُ) عطف على لفظ (هَلِ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَدَلَى آلِهِ) سُنَّةُ
أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَلَا بِسْمَلَةٍ (مطلوبة) فِيهَا وَجَازَتْ كَتَعَوَّذٍ بِنَفْلِ وَكُرْهَا
بِفَرْضٍ (إلا مراعاة خلاف^(١) يرشوه في مطلق الكراهة) كدُعَاءٍ قَبْلَ قِرَاءَةِ
وَبَدَأَ فَاتِحَةٍ وَأَنْتَاءَهَا وَأَنْتَاءَ سُورَةٍ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ
إِمَامٍ وَتَشَهُدٍ أَوَّلَ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ (بل يندب (وَدُعَاءًا بِمَا أَحَبَّ) مما يجوز
(وَأَنْ لِدُنْيَا وَسَمَى مَنْ أَحَبَّ وَلَوْ تَنَافَلَا فَلَا نَ فَمَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ تَبْطُلْ) إلا قصد
خطاب (وَكُرْهُ سُجُودٌ عَلَى ثَوْبٍ لَا حَصِيرَ وَتَرَكَهُ أَحْسَنُ وَرَفَعَ مُومٍ مَا يَسْجُدُ
عَلَيْهِ وَسُجُودٌ عَلَى كَوْرٍ عَمَامَتِهِ) الخفيف (أَوْ طَرَفِ كُمٍ وَقَلُ صَبَاءٍ مِنْ
ظِلِّ لَهْ بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَدُعَاءٍ خَاصٍّ أَوْ بِعَجَمِيَّةٍ لِقَادِرِ
وَالْتِفَاتٍ بِلَا حَاجَةٍ وَتَشْدِيدُ أَصَابِ يَسْمَعِ وَفَرَقَتْهَا وَإِفْعَالًا) على صدور قلده
أَلْيَتَاهُ عَلَى عَقْبِيهِ وَالْحَبْوَةُ مَمْنُوعَةٌ (تَخَشُّرٌ) بيده في جنبه (وَأَغْمِضْ بَهْمِرِهِ
وَرَفَعُهُ رِجْلًا وَوَضَعُهُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى وَلِإِقْرَأَهُمَا وَتَفَكَّرَهُ بِدُنْيَا) (وَحَلَّ
شَيْءٍ بِكُمْ أَوْ فَمٍ وَتَزَوَّقَ قِبَلَهُ وَتَعَمَّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ وَعَبَثٌ بِإِحْيَايَةِ

(١) والدليل يقتضى السنية مطلقاً كما في بغية المراد للسنوبى ، وعلى فرض عدم الدليل
فلامعنى لسكراهتهما أصلاً إذا لم يخرجها عن كونهما ذكراً .

أَوْ غَيْرَهَا كِبَاءَ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَبَّعٍ لَا تَسْتَوِي بِهِ الصُّلُوفُ (وَفِي كُرِّهِ الصَّلَاةِ
 بِهِ قَوْلَانِ (فَصْلٌ) يَجِبُ بِفَرْضِ قِيَامٍ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ أَوْ خِلَافٍ فِيهَا (أَيِ
 الصَّلَاةِ) أَوْ قَبْلُ ضَرَرٍ كَالْتَقِيَتُمْ كَخُرُوجِ رِيحٍ ثُمَّ اسْتِنَادٌ (وَالترتيب بينهما
 واجب نعم بين الاستناد والجلوس مستقلاً مندوب (إِلَّا الْجُنُبَ وَحَائِضٍ) غير
 محرم (وَلَهُمَا أَعَادَ يَوْفَتْ) كَالْجِاسَةِ يَعِيدُ حَيْثُ وَجَدَ غَيْرَهَا (ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ)
 فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِغْلَالِ فِيهِ (وَتَرْتِيبٌ) كَالْمُتَنَفِّسِ وَغَيْرِ جِلْسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ
 سَقَطَ فَأَدْرَكَ بِزَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ وَإِلَّا كُرِّهُ ثُمَّ نُدِبَ عَلَى أَيْمَنِ النَّدْبِ بِاعتبار
 ما بعده (وَالْإِسْتِغْلَالُ) بِتقسيمه على الاضطجاع واجب (ثُمَّ أَيْسَرُ ثُمَّ ظَمُرٌ)
 رَجُلَاهُ لِلْقَبْلَةِ وَتَقْدِيمُ الظُّهْرِ عَلَى الْبَطْنِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَمُطَّ صَرِيحُهُ (وَأَوَّلُ أَعَاذٍ
 إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ) فَيَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَ) إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ (مَعَ الْجُلُوسِ أَوْ مَأً
 لِلِسُجُودٍ مِنْهُ) أَيْ الْجُلُوسِ (وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ) أَيْ الْإِيمَاءُ (الْوُسْعُ) فَيَسْتَوِي
 فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَحَذْفُ الْمَقَابِلِ وَعَالِيَا فَالسُّجُودُ أَخْفَضُ (وَ) هَلْ (يُجْزِيهِ
 إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ) أَوْ لَا وَالظَّاهِرُ الْوَقَاقُ وَأَنَّ الْأَجْزَاءَ إِنْ نَوَى مَعَهُ الْإِيمَاءَ بِالْجَمْعِ
 (تَأْوِيلَانِ) رَاجِعِ الْمَسَائِلَيْنِ (وَهَلْ يُؤْمَرُ بِتَدْيِيرٍ) فِي الْقِيَامِ (أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى
 الْأَرْضِ) إِنْ كَانَ جَالِسًا (وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسَنٍ عَمَامَتِهِ بِسُجُودٍ) شَبَهَ تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ
 (تَأْوِيلَانِ) فِيمَا قَبْلَ الْكَافِ فَالثَّانِي يَقُولُ لَا يَطْلُبُ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ (وَإِنْ قَدَرَ
 عَلَى الْكُلِّ) مِنَ الْأَرْكَانِ (وَ) لَكِنْ (إِنْ سَجَدَ لَا يَقْتَضِي) الْقِيَامَ (أَتَمَّ
 رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ) الْبَاقِي (وَإِنْ خَفَّ مَمْدُورًا انْتَقَلَ إِلَى الْعُلَى) كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ
 عَجَزَ عَنْ فَايَحَةَ قَائِمًا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفِ
 عَيْنِ (نَقَلَ) لِلْمَازِي (وَعِزُّهُ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ وَجَازَ
 قَدْحُ عَيْنٍ) بِدَوَاءِ (أَدَّى لِجُلُوسٍ لَا اسْتِغْلَاءً فَيُعِيدُ أَبَدًا) ضَعِيفٌ (وَصَحَّحَ
 عُدْرُهُ أَيْضًا) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لَوْ جَمَعَ أَوْضُوءَهُ (وَلَمْ يَرِ بِضِ سِتْرٍ نَجَسٍ بِطَاهِرٍ لِيُطْلَى

لَهُ كَالصَّاحِبِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلِئْتَنَزَّلَ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أَنْفُسِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ (بصريح النذر ولا يمتد بر مجرد النية (عَلَى الْإِنْمَامِ) بالقيام (لَا اضْطِجَاعٌ وَإِنْ) دخل عليه (أَوْ لَا) (فَضْلٌ) وَجَبَ قَضَاهُ قَائِتَةً مُطْلَقًا) عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ولو حديث عهد والمساكن في غير وقت النهي (وَمَعَ ذِكْرٍ) وعدم إكراه (رَنْبٍ) حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا) فذكر إحداهما بفسد الأخرى (وَالْفَوَائِثُ فِي أَنْفُسِهَا وَيَسِيرِهَا مَعَ حَاضِرِهَا وَإِنْ خَرَجَ وَنَتَّهَا) بتأخيرها وأما الكثير فتقدم الحاضرة ندبًا ووجوبًا إن ضاق (وَهَلْ) منتهى اليسير (أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ خِلَافٌ فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا) دل على أن الوجوب في المعطوف غير شرطى (أَعَادَ بِوَقْتِ الصَّرُورَةِ) ولو مغربًا وعشاء بعد وتر ويعيده تبعًا والفوائت يخرج وقتها بالفراغ (وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ خِلَافٌ) الراجح عدمه كما في شب وحش خلافا لمب وانظر شى (وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَذٌّ وَشَفَعَ إِنْ رَكَعَ) ظاهره ولو في المغرب وقيل يقطع وقيل يتمها (وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مَوْتَمَّ قِيْعِيدٌ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً وَفَذٌّ كَمَلْ بَعْدَ شَفَعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا) وركعة من صبح على ما استظهر انظر عب (وَلَإِنْ جَهَلَ عَيْنَ مَذْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا) بحزم نية الوجوب في كل لتوقف البراءة عليه أما جهل مقيم بالنهار فالنهاريات كالليل (وَلَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ بَرْمِهَا صَلَاةً نَاوِيًا لَهُ) عند الله ندبًا (وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَتَأَنَّى نَيْتَهَا صَلَّى سِتًّا) فيتم بما بدا به (وَتَدْبَ تَقْدِيمُ ظُهُرٍ) مع الامكان لأنها أول ما ظهر من الصلوات (وَفِي تَأَلُّفِهَا أَوْ رَأْيِهَا أَوْ خَاسِيَّتِهَا كَذَلِكَ) بِصَلَّى سَمَا (يُدْنَى بِالْمَنْسِي) أى يوقع جزؤه الثانى فى المرتبة الثمانية بالنسبة لما انفصل عنه فى الثالثة يصلى الظهر ويثنى بها النهارى المغرب ويثنى بالنسبة للمغرب بها أيضًا وهى الصبح وهكذا حتى تم فتمس متأملاً (وَصَلَّى الْخَمْسَ عَرَبَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَعَادِيَّةٍ عَشْرَتِهَا) وكل مماثل لها وضابطه أن يفضل من قسمة

تتبعها
الخطوات

عدده على الخمس واحد ومماثل الثمانية إلى الخامسة كما ماثله على ما قاله ح وهو
 الصواب والضابط أن ما انقسم على خمس خامس وفضل ما فوق الواحد مماثل
 سميه (وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُتَعَيِّنَتَيْنِ) صفة الصلاتين (لَا يَذْرَى السَّابِقَةَ
 صَلَاتُهُمَا وَأَعَادَ الْمُتَعَدَّاةَ) وجمع الفروع على الاعادة لتسكيس الفوائت من مشهور
 على ضعيف (وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ) ندبا
 ولو صلاها أولا سفرية وجبت حضرية (وَمَثَلًا كَذَلِكَ) معينات من ثلاثة
 أيام لا يذرى السابقة (سَبَّحًا) يعيد الثلاثة ثم أولها هكذا أصبح ظهر عصر أصبح
 ظهر عصر صبح لأنك إن قدمت واحدة في ترتيب ما بعدها وجهاً وكذا إن
 أخرتها أو وسطها ولا يستوفى الاحتمالات إلا بذلك الوضع فتدبر (وَأَرْبَعًا ثَلَاثَ
 عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ) والضابط ضرب العدة في أقل منها بواحد ثم
 تزيد على الحاصل واحداً (وَصَلَّى فِي ثَلَاثِ مُرْتَبِعَةٍ مِنْ يَوْمٍ) بليلة (لَا يَعْلَمُ
 الْأَوَّلَى سَبَّحًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا) لأن الجهولة بخمس وما زاد يضم
 ﴿فَصَلِّ سُنَّاسَهُمْ وَإِنْ تَكَرَّرَ بِنَقْصِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ
 سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبِالْجَامِعِ﴾ الأول أو رحابه وطرقه ويكفي في البعدى ^{أكثر}
 أى جامع (فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَتَرَكِ جَهْرٍ وَسُورَةَ بَقَرَةَ وَتَشَهُدَيْنِ) ^{السرور}
 غير الأخير كمسائل اجتماع البناء والقضاء إذ الموضوع قبل السلام فلم يفت الأخير
 (وَلَا) بأن تمحضت الزيادة (فَبَعْدَهُ كَمُعْتَمِرٍ إِشْكٍ وَتَقْصِيرٍ حَتَّى شَفَعَ شَكَّ
 أَهْوَى بِهِ أَوْ يَوْنَرِي أَوْ تَرَكَ سِرِّيَ بَقَرَةَ) لأن الجهر زيادة (أَوْ اسْتَنْكَحَهُ
 الشَّكُّ وَالْهَيْسَى عَنْهُ) فيبني على الأكثر ويسجد بعد ترغيا للشيطان (كَطُولِ
 بِمَحَلِّ لَمْ يُشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَطْهَرِ) كرفع يديه تثنى الجلوس الأول (وَمِنْ بَعْدِ
 شَهْرٍ بِإِحْرَامٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّحَ إِنْ قُدِّمَ) وإن حرم (أَوْ أُخِّرَ)
 وإن كره للخلاف (لَا إِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ وَبُصِيحَ) هل ما باتى (أَوْ شَكَّ

هَلْ سَهًا) ثم ظهر العدم (أَوْ) هَلْ (سَلَّمَ) ويسلم فان أحرف أو طال لاجدا
سجد بعد وجدا بطل (أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً لِشَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ)
ولوقبليا (أَوْ زَادَ سُورَةً فِي آخِرِ بَيْتِهِ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا أَوْ قَاءَ غَلَبَةً
أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ) إلا أن يزيد مع نقصها قبل (كَتَشَهَّدَ)
المشهور السجود والجلوس بدره عدم (وَبَسِيرٍ جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ) أى اقتصر على
أدناها وفي بن أنه أبدال أحدهما بخفيف الآخر بأن أسمع نفسه في الجهر ومن يليه
في السر (وَأِعْلَانٍ بِكَأَيِّهِ) بل لا يعتبر التغيير في ركعة غير الفاتحة (يَسْجُدُ
لَهَا كَالْتِكْرَارِ سَهْوًا وَإِعَادَةً سُورَةٍ فَقَطُّ أَمَّا) أى السر أو الجهر وأعاد الفاتحة
(يسجد لها كالتكرار سهوا أو تكبيرة) غير تكبير العيد (وَفِي إِبْدَائِهَا بِسَمْعِ
اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَكَسِهِ تَأْوِيلَانِ) فالسجود لزيادة التبدل وعدمه لأنه قولى
والوار بمعنى أو إذ لو أبدال في الموضعين سجد قطعاً (وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤْتَمَرٍ) بحمله
المشروع بل هو مندوب (وَأِصْلَاحِ رِذَاءٍ وَسُتْرَةٍ سَقَطَتْ) ركه إن انحط فان
تعدد أبطال كما في الحاشية ولا يغتفر انحطاط لمنكأب أو عمة إلا لضرورة كافي عب
(أَوْ كَمَشَى صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ قُرْجَةٍ أَوْ دَفْعِ مَارٍ أَوْ ذَهَابِ دَابَّتِهِ وَإِنْ جَنَّبَ
أَوْ قَهَرَةً) حقه الألف^(١) ويقطع المال كاللابة إن خشى شدة الأذى أو كسر
وانسع الوقت قيل ويغتفر الاستدبار (وَقَفَّ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ) وله حكم قرأته
(وَسَدَّ فِيهِ لِقَاؤُ ب) وليس التفل عنده مشروعا انظر ح (وَنَفَثَ بِشَوْبٍ) أى
بصق بصوت يسير (لِحَاجَةٍ كَتَمَتْ حُجُجَ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا)
إلا أن يكثر أو يتلاعب (وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لَصْرُورَةٍ) وإن نجرد لتفهيم
واغتره إبداله بحوالة أو تهليل (وَلَا يُصَفَّقُنِ) أى النساء (وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا
بَعْدَ سَلَامٍ) أو قبله حيث لم يفد التسبيح (وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطُّ لِعَدْلَيْنِ) من

(١) أى قهرى لأنه مقصور .

مأموميه أخبراه بالتمام (إِنْ لَمْ يَدَيِّقَنَّ) النقص فلا يرجع (إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جِدًّا) كالمستفيضة فيرجع لهم كل أحد ولا يشترط فيهم عدالة وأما الاخبار بالنقص فيعمول عليه مطلقاً حيث أثر شكاً بل لو شك من نفسه (وَلَا إِحْمَدُ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَتُدِبَ تَرْكُهُ وَلَا إِجَائِزٍ) غير مانقدهم (كَإِنْصَاتِ قَلِّ لِمُخْبِرٍ وَتَرْوِجِ رَجُلَيْهِ وَقَتْلِ عَقْرَبٍ تَرْبِدُهُ وَإِشَارَةِ إِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةِ) قبل ولو من آخرس وقيل مالم يقصد أنها كلامه (لَا) إشارة لرد (عَلَى مُشَمِّثٍ) مخرج من الجواز فهو مكروه (كَأَنَّيْنِ لَوْ جَعَلَ) تشبيهه في عدم السجود (وَبُكَاةٍ تَخْشَعُ وَإِلَّا) بأن كان الأثنين لفير وجمع والبكاء بصوت لغير خشوع (فَكُلُّهُ كَلَامٌ) يبطل عمده وكثير سهوه ويسجد ليسيره (كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرِضٍ) تشبيهه في الجواز وأولى متغفل (وَلَا لَتَبَسْتُمْ وَفَرَقَةَ أَصَابِعٍ وَالتَّفَاتِ بِلَا حَاجَةٍ وَتَعُمُّدِ بَلْعٍ مَا بَيْنَ أَشْنَانِدِ) أو يسير غيره بلام مضع (وَحَكَّ جَسَدِهِ) يسيراً وكثير جداً مبطل وبينهما يسجد لسهوه ويبطل عمده (وَذِكْرُ قَصْدِ التَّغْفِيمِ بِهِ بِمَحَلِّهِ) كأن وافق فراغ الفاتحة مستأذناً فقرأ ادخلوها بسلام (وَلَا) يكن بمحله بأن كان في سورة أخرى (بَطَلْتُ كَفْتَحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَحِّ) بل غير إمامه لأنه كالحادثة (وَبَطَلْتُ بِقَهْقَرَةٍ) ولو نسياناً فانها أشد من الكلام في منافاة الصلاة حتى قيل بإبطالها الوضوء^(١) (وَتَمَادَى الْمَاءُ وَمُ فَقَطُّ) لحق الإمام (إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرَكِّ) مدة الضحك مراعاة لمن يقول بالصحة وكالغلبة النسيان فإن لم يزد من تَمَادِيهِ ضحك بقیة المأمومين خرج وإن ضاق الوقت ابتداء إجماعاً صحيحاً كالجمعة وكذا في المسألة الآتية وقيل الإمام أيضاً يستخاف ويرجع مأموماً والعامة يبتدئ مطلقاً (كَتَبَ كَبِيرِهِ لِلرُّكُوعِ بِلَانِيَّةٍ إِخْرَامٍ) بتأدي في حال النسيان (وَذِكْرُ فَائِتَةٍ) لكن التماضي هنا على صحبه كما سبق في الفوائت

(١) في مذهب الحنفية .

وكذا كر الوتر الآتي نعم ذكر الحاضر مبطل (وَبِحَدَّثٍ وَيُسْجُودِهِ لِقَضِيَّةٍ أَوْ
تَنْكِيرَةٍ) وفي بن تقوية عدم البطلان فيهما (وَبِمُشْغِلٍ عَنْ فَرْضٍ) وللشغل
(عَنْ سُنَّةٍ) مؤكدة كافي بن نقلا عن ح (يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَزِيَادَةٍ أَوْ بَعْدَ
كَرَرٍ كَمَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ) الأصلية ونفل محدود (وَبِتَعَمُّدٍ كَسَجْدَةٍ) من كل
ركن فعلي لا تكرار فائحة وإن منع (أَوْ نَفَخٍ) عيج عن النوازل ويتماهى المتأوم لحق
الإمام ولا يشترط حرف ومن الأنف يبطل كثيره أو مع تلاعب (أَوْ أَكَلٍ أَوْ شُرْبٍ)
ولو من الأنف (أَوْ قِيءٍ أَوْ كَلَامٍ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجِبَ لَا يُقَاذُ أَعْمَى) أو إجابة والده
أعنى أم بنفل وخفف بغيره حيث لا ضرر وفي ح تقديم الزوجة إذا عارضتها الأم لأن
حتمها بموضع فإظهاره وإلجائه صلى الله عليه وسلم لا يبطل ولو بعد موته على المدول
عليه ^(١) كافي الخصائص (إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَبِكَثِيرِهِ) كأن يزيد الترداد على
قصة ذي اليمين ^(٢) جدا (وَسَلَامٍ وَأَكَلٍ وَشُرْبٍ) ورويت أو شرب (وَفِيهَا
إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْتَجَبَرَّ وَهَلِ اخْتِلَافٌ) المنافي فيهما بتطاع النظر عن
خصوصه وتبدده (أَوْ لَا لِلْسَّلَامِ فِي الْأَوَّلِ) فله خصوصية لأنه علم انطروج
(أَوْ لِلْجَمْعِ) بين الثلاثة على رواية الواو وشيئين على رواية أو فكثير المنافي
(تَأْوِيلَانِ وَبِإِنْصَرَفٍ لِحَدَّثٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ كَمُسْلَمٍ شَكَّ فِي الْإِتِمَامِ)
والشك على عقيقته كافي بن ردا على حج (ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ)
نص على المتوهم فيهما (وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ
يَلْحَقْ رَكْعَةً وَإِلَّا سَجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ مُوجِبُهُ) ظاهره ولو

(١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم حتى في قبره الشريف بدلالة القرآن والسنة المتواترة
وإجماع العلماء أنظر كتابنا الرد المحكم الماتين .
(٢) هذه القصة في الصحيحين وغيرهما بطرق . وأشار إليها صاحب السلم في المنطق بقوله
ككل ذاك ليس ذا وقوع .

آخر الإمام القبلي ثالثها إن كان عن ثلاث وإلا فتو له (وَأَخَّرَ الْبَعْدِيَّ) إِلَّا أَنْ
يَقْدِمَهُ الْإِمَامُ وَيَسْجُدُ الْمُسْتَخْلَفُ بِهِمُ الْقَبْلِيَّ قَبْلَ قِيَامِهِ (وَلَا سَهْوَ عَلَى مُؤْتَمَرٍ
حَالَةَ الْقُدُورِ وَبَتْرَكٍ قَبْلِيٍّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ) مراعاة لوجوب (لَا أَقُلَّ
فَلَا سَجُودَ) عند الطول (وَلِنْ ذِكْرَهُ) أي القبلي عن ثلاث (فِي صَلَاةٍ وَطَلَّتْ)
الأولى لطول الثانية (فَكَذَّاهَا) أي الأولى في الثانية السابق في انقوائت
(وَالَا) تبطل الأولى بأن قرب (فَكَبَعُضٍ) أي ركن ذكره (فَمِنْ فَرَضٍ
إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ) في الثانية بإتمام الفاتحة وفي بن بالزيادة على الفاتحة (أَوْ
رَكْعٍ) من لا قراءة عليه (بَطَلَتْ) الأولى كانت الثانية فلا أو فرضاً (وَأَنْتُمْ
النَّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرُهُ) ثم أتى بالأولى والصورة أنه سلم من الأولى وإلا رجع
لإصلاحها (وَنَدِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَّدَ رَكْعَةً) واتسع الوقت في للفرض (وَالَا)
بطل القراءة ولا ركع (رَجَعَ) للأولى (بِلَا سَلَامٍ) من الثانية (وَ) إن ذكره
(مِنْ نَفْلٍ فِي فَرَضٍ تَمَادَى كَفِي نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكْعٍ) والوضوح كما تقدم
أنه سلم من الأولى أو ظن السلام ولا يقضية لأنه لم يتعمد إفساده (وَهَلْ يَتَعَمَّدُ
تَرْكُ سُنَّةٍ) مؤكدة داخلية (أَوْ لَا) ولو تعددت على الأقوى ما لم تشهر فرضيتها
(وَلَا سَجُودَ خِلَافَ وَبَتْرَكٍ رُكْنٍ وَطَالَ) أو حصل مناف وإلما يحتاج لهذا
القييد في السهو (كَشَرَطَ) تشبيهه في البطلان لا بقصد الطول بل على ما في محله
من ذكر وغيره (وَنَدَّاهُ) عند اقتراب فيما يمكن لا لإحرام (إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ)
ولو سلم إمامه وإنما يمنع سلام معتقد النمام ولا يفتي الطول له بل يفعله ويسجد
بعد انقضاء الحاشية (وَلَمْ يَتَعَمَّدْ رُكْعَةً) أصلياً وغيره بلغى وبأى حكم الله يوم عند
قوله وإن زوحم النخ (وَهُوَ) أي العقد (رَفَعُ رَأْسٍ) عند ابن القاسم (إِلَّا
لِتَرْكِ رُكُوعٍ فَيُحَالُ أَنْجَاءً) كسر وجهه وترتيب السورة مع الفاتحة (وَتَكْبِيرِ
هَيْدٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَذِكْرٍ بَعْضٍ) ومنه القبلي كما سبق (وَلِإِقَامَةِ مَغْرِبِ عَلَيْهِ

وَهُوَ يَأْتِي فِيهِ فَوْتَ الْقَطْعِ بِأَحْمَاءِ الثَّالِثَةِ وَالْمَعْتَمِدِ بِسَجْدَتِي الثَّانِيَةِ (وَبَنَى إِنْ قُرْبَ) بعد السلام (وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ) هذا لأشهب وعول ابن القاسم على العرف وفي بن أن الأمرين طول عند ابن القاسم قالوا وفي المصنف على حالها (بِأَحْرَامٍ وَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ) بمعنى التكبير (وَجَاسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) لينهض بعده (وَأَعَادَ تَارِكُ السَّلَامِ التَّشَهُّدَ) حيث طال لا جدا (وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ) ولو بانقرب جدا (وَرَجَعَ تَارِكُ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَلَا فَلَا وَلَا تَبْطُلْ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ) أو فقرأ لعدم الاتفاق على فرضية الفاتحة بخلاف الراجح عن ركوع لغزوت الغير متابعة الامام (وَتَبَعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ) لأنه تدارك النقص (كَغَفْلٍ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَتَهُ إِلَّا كَمَلْ أَرْبَعًا) في غير الحدود (وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا) لنقص سلامه من ثنتين (وَتَارِكُ الرُّكُوعِ رَجَعَ قَائِمًا) لينحطه (وَنَدِبَ أَنْ يَقْرَأَ) قبله شيئاً على سنة الركوع وتارك الرفع يرجع محدوداً (وَسَجَدَ يَجْلِسُ) قال في توضيحه إلا أن يكون جالساً أولاً وفيه أن الحركة للركن مما قبله فهو ضعيف كما في بن (لَا سَجْدَتَيْنِ) بل ينحط لهما من قيام (وَلَا يُجَبِّرُ رُكُوعُ أَوَّلَاهُ) الذي نسي السجود بعده (بِسُجُودِ ثَانِيَتِهِ) ولو ترك الركوع قبله (وَبَطُلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتِ الْأَوَّلِ) وتدارك الأخيرة (وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوَّلِي بِطُلَانِهَا لِنَدْبِ الْإِمَامِ) ومأموده تبع وأما المأموم وحده فلا انقلاب عليه بل يأتي بما فات بعد سلام الإمام (وَأِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرْ مَحَلَّهَا سَجْدَةً) لاحتمال أنها من القرينة حيث لم يعقد مأمو فيه (وَفِي الْأَخِيرَةِ) تشهدا (بِأَنِّي بِرَكْعَةٍ) لاحتمال أن الترك بما فات ويسجد قبل (وَقِيَامِ ثَالِثَتِهِ بِثَلَاثٍ) أو لها بسورة فيسجد بعد (وَرَابِعَتِهِ بِرَكْعَتَيْنِ وَتَشَهُّدٍ) (وَأِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يَتَّبِعْ) بل يجلسون (وَسُبَّحَ بِهِ)

عدل عن اللام لأنها شعار الألوهية (فإذا خيف عقده قاموا فإذا جلس) في ألقى ظمها ثانية (قاموا) لأنها أولى (كتمودهم بثالثة) لظنه التمام فيقومون (فإذا سلم أتوا بركعة وأمامهم أحدكم وسجدوا قبله) هذا السجود وللمتأمل إن خيف العقد سجدوها وحدهم وصحت لهم (وإن زوحم مؤتم عن ركوع أو نعل أو) حصل (نحوه) كسهو وحل زر قيل لغير عذر كذلك مع الإمام واستظام عجز البطلان وتبعه بن (اتبه) وفي الإتيان بما فات (في غير الأولى) أما في أولى دخوله فيلغى ما فات مطلقاً ويوافق الإمام على ما هو فيه لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية بعد (مالم يرفع من سجودها) فحتى ظن إدراك سجود قبل رفعه من الثانية أتى بما فات وإلا ألغى وقضى ركعة (أو سجدة) عطف على ركوع (فإن لم يطمع فيها) ولو تمددت (قبل عقد الإمام) برفع رأسه من ركوع الثانية (تمادى) معه تاركاً لها (وقضى ركعة) بعد سلام الإمام (والأ) بأن طمع في الإدراك (سجدتها) ولا سجود عليه (إن تيقن) راجع لما قبل إلا فإن كان شك في ترك السجدة سجد بعد لاحتمال زيادة القضاء وإن لم يترك (وإن قام إمام لخامسة فمتيقن انتفاء موجبها يجلس وإلا إنبه) ولو ظن الانتفاء (فإن خالف عمداً بطلت فيهما) إلا أن يمين جواب مخالفته (لا سهواً فيأتي الجلوس بركعة ويعيدها المتبع) سهواً وكان حكم الجلوس هكذا قال المصنف تبعاً للجماعة وأنكر ابن عرفة إعادة الركعة انظر بن (وإن قال قمت لموجب) عجز الأولى تأخير الواو ليسكون الشرط في طلب الركعة ويستأنف ما ليس ضرورياً هكذا (وصحت إن زمه أتباعه وتبعه ولم تأبله) من إزمه الجلوس فجلس (إن سبح) ولم يتغير يقينه (كمتبع تأول وجوبه) أي الاتباع مع تيقن الانتفاء (على الاختار لا لمن زمه أتباعه في نفس الأمر ولم يتبع) ولو كان تيقن الانتفاء عملاً بما تبين (ولم تجز

مَسْبُوقًا عِلْمًا بِخَامِسِيَّتِهَا) ولم تبطل صلاته لكونه لم يزد عليها (وَهَلْ كَذَلِكَ
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزَى إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَا مَوْمُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ قَوْلَانِ)
 بل في بن تيماء أن الخلاف غير مقيد بعلم ولا غيره (وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كِبَالَةٍ
 لَا تُجْزَى بِهِ الْخَلِيسَةُ إِنْ تَمَّهَا) وفي ح خلاف في الصحة نظرًا لواقع والبطالان
 نظرًا للتلاعب ﴿فَصَلِّ سَجْدَةً بِشَرْطِ الصَّلَاةِ﴾ الذائقة فتفعل على الدابة مثلاً
 (بِلَا إِحْرَامٍ) أي تكبير على حذف الماعط (١) أو أحد الجارين لغو السجدة
 والثاني مستقر لحال أو يتكلف مغايرة معناها أو العامل بالاطلاق والتقيد على
 ما بسط في محله وأما النية فلا بد منها (وَسَلَامٍ) عب لإلزامه خلاف (قَارِ)
 ولو ماشياً فينحط ولا يؤمر بجلوس (وَمُسْتَمْعٌ قَطُّ) لا سامع من غير قصد
 لإلزامه خلاف (لَنْ جَاسَ لَيْتَعَلَّمَ) أو اعلم بدليل ما يأتي إلا العالم والمتعلم
 فأول مرة وهذا أظهر من قصره على معلم بقراءته (وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ إِنْ صَاحَ)
 الْقَارِئُ (لِيَوْمٍ) ولو في الجملة كما جاز وفاسق لا صبي وخشي رغيه متوضي
 على المتمدن بشرط على حذف الماعط ويحتمل كقول السنهوري أنه تركه لا خلاف
 المتعلق (وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسَمِّعْ) الناس لأن قراءته معدومة ثمرتها (٢) (فِي إِحْدَى
 عَشْرَةَ) آخر الأعراف والآصال في الرعد ويومرون في الجبل وخشوعاً في سبعين
 وبكياً في صرهم وما يشاء في الحج ونفوراً في الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون
 في السجدة وأناب في ص وتعبدون في فصلت (لَا ثَانِيَةَ الْحُجِّ) أركبوا
 واسجدوا (وَالنَّجْمِ) لعدم عمل أهل المدينة فقهائهم وقراءهم مع تكرار القراءة
 ليلاً ونهاراً فدل على نسخها وإن سجد صلى الله عليه وسلم (٣) إذ لا يجمعون على

(١) والتقدير : وبلا إحرام .

(٢) لأنه قصد بقراءته الرياء فهو كمن تعلق فسقه بالصلاة نفسها فتبطل إمامته .

(٣) سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المواضع ثابت في الصحيح وأخذ بها الشافعي .

وحكاية النسخ التي ذكرها الشارح فيها نظر .

ترك سنة (وَالْإِشْفَاقِ وَالْقَلَمِ) وَلَا كُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ فِي الْحَجَرِ (وَعَلَّ سُنَّةً) وهو المعتمد وتندب للصبي (أَوْ فَضِيلَةً خِلَافٌ وَكَثَرٌ اخْتِصَافٌ وَرَفْعٌ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ) خلافاً لمن جعلها عند مأب (وَفُضِّلَتْ تَعْبُدُونَ) وقبل لا يسأمون (وَكُرِّهَ سُجُودٍ شُكْرٍ أَوْ زَاوَلَةٍ) لعدم العمل وأنكر مالك سجود الصديق لما بشر بقتل مسيلمة^(١) (وَجَهْرُهَا بِمَسْجِدٍ) إما الكراهة في الفريضة مطلقاً وسيقول وتعمدها بفريضة فالأولى حذف هذا وأما رفع الصوت في السجود فسيأتي (وَقِرَاءَةُ يَتْلُجِينَ) وأجازها بعضهم (كَجَمَاعَةٍ) فإن أخرج القرآن عن حده حرم (وَجُلُوسٌ لَهَا لَا يَتَعَلَّمُ) ولا يسجد (وَأَفِيحٌ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ) لأن الغالب قصد الدنيا وأولى الطريق إلا للشرط واقف (يَوْمَ خَدِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ) وفي كُرِّهِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رَوَاتَانِ (الكراهة لأنه لا يفتبه للجميع والتخفيف للضرورة) (وَأَجْمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمٍ عَرَفَةٍ) إن اعتد أن ذلك لا بد منه (وَجُأَوَزُهَا) بلا سجود (لِمُتَطَهَّرٍ وَقْتَ جَوَازٍ وَإِلَّا فَهَلْ يُجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ تَأْوِيلًا وَافْتِصَارًا عَلَيْهَا) ولا يسجد إن فعل (وَأَوَّلُ بِالْكَلِمَةِ وَالْآيَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْهُبُ وَتَعَمَّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا) ولو متأكداً (وَمَنْ قَرَأَهَا فِي فَرَضٍ سَجَدَ لَا خُطْبَةَ) ولا تبطل إن فعل (وَجَهْرًا إِمَامٌ السُّرِّيَّةُ وَإِلَّا اتَّبَعَ) وإلا لم تبطل بخلاف العكس (وَمُجَاوِزُهَا بِبَسِيرٍ يَسْجُدُ وَكَثِيرٍ يُعِيدُهَا بِالْفَرَضِ مَا لَمْ يَنْحَنَ وَبِالنَّفْلِ فِي ثَانِيَتِهِ فَنِي فَعَلِمَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ) وتأخيرها (قَوْلَانِ وَمَنْ قَصَدَهَا فَرَغَ سَمَوًا اعْتَدَّ بِهِ وَلَا سُجُودَ) عند مالك كما في آخر الباب (بِخِلَافٍ تَسْكُرِيهَا) فيسجد بعد (أَوْ سُجُودَ قَبْلَهَا سَمَوًا) وعد ذلك مبطل (قَالَ) للزري (وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَسْكُرِيهَا إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا إِلَّا الْمُكَلِّمَ وَالْمُعْتَمِلَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَدِبَ إِسَاجِدَ الْأَعْرَافِ) وأولى غيرها (قِرَاءَةُ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا) أي السجدة (رُكُوعٌ)

حكيم بن حمر
الشمس

(١) سجود الصديق روى سعيد بن منصور في سننه .

وهذا بديهي ولذا جملة (ت) كالترجمة لما بعده ثم أخبرني بعض الحنفية أن الركوع
يكفي عندهم عنها فكان المصنف العلامة نبيه على مخالفتهم (وإن ترككم أَوْ قَصَدَهُ مَحْجُورٌ
وَكُرْهٌ) معلوم من كراهة مجاوزتها (و) إن قصدها فركع (سَمَّوْا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ
مَالِكٍ) وهو المَعْتَمِدُ (لَا ابْنَ الْقَاسِمِ فَيَسْجُدُ) بعد السلام عنده (إِنْ اطمأنَّ بِهِ)
أى بالركوع ويأبى الركعة ويفتح للسجدة وكأنه كرره لإفادة الخلاف ولا يحمل
هذا على أنه انحط للركوع ساهياً عنها من أول الأصر فإنهما يتفقان كما قاله الطائفة
على الاعتداد بالركوع في هذه * (فَصَلُّ نَدِبٌ نَفْلٌ وَتَأْكُذٌ بَعْدَ مَغْرِبِ
كَظْهَرٍ وَقَبْلَهَا) ولولغير منتظر جماعة على الأظهر كما سبق (كَهَضْبٍ بِالْأَحَدِ) في أصل
الفرض والأفضل الوارد (وَالضَّحَى) في عب وعبج كراهة ما زاد على ثمان فيها
وفي بن عن الباجى عدم الكراهة وإنما أراد أهل المذهب أكثر الوارد (وَسِرٌّ
بِهِ نَهَارًا وَجَهْرٌ لَيْلًا وَتَأْكُذٌ بَوْتَرٍ وَتَحِيَّةٌ مُسْجِدٍ وَجَازَ تَرْكُ مَارٍ وَتَأَذَّتْ
بِفَرْضٍ) غير جنازة في الأظهر لكرهاتها به^(١) (وَبَدَلُهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ
قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) فأولى غيره ما لم يؤد لتنافر القلوب (وَالِيفَاعُ
نَفْلٌ بِهِ بِمُصَلَّاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) إن أمكن تحريره (وَالْفَرْضُ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ
وَتَحِيَّةٌ مُسْجِدٍ مَسَكَةً الطَّوَافُ) إن أرادته وهو الأقوى أفضل وفي بن أن
تَحِيَّةَ رَكَعَتَاهُ وَلَكِنْ يُوَدُّ الْمَصَّ الْمُبَادَرَةَ بِهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى طَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ
وَالرَّكَعَتَانِ تَبَعٌ مَكْنِيٌّ مَا فِي بَنٍ وَعَلَيْهِ إِنْ رَكَعْتُمَا خَارِجَهُ لَمْ يَأْتِ بِالتَّحِيَّةِ (وَتَرَاوَجُ
وَأَنْفِرَادٌ فِيهَا) بمعنى فملها في البيوت ولو جماعة (إِنْ لَمْ تُعْطَلِ الْمَسَاجِدُ) ونشط
ولم يكن أطقاً بالحرهين (وَالْخُتْمُ فِيهَا وَسُورَةٌ تُجْزَى) في أصل النذب (ثَلَاثٌ
وَعِشْرُونَ) بالشفع والوتر (ثُمَّ جُعِلَتْ أَسْمَاءُ وَثَلَاثِينَ) ثم عادت الأول (وَحَقْفٌ
مَسْبُوقٌ ثَانِيَةٌ وَآحِقٌ وَقِرَاءَةٌ شَفْعٌ بِسَبْعٍ وَالْكَافِرُونَ وَوَتَرٌ بِالْإِخْلَاصِ
وَمَعْمُودَتَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حَزْبٌ فَمِنْهُ فِيهِمَا) المَعْتَمِدُ وَلَوْ لَمْ يَلْزَمْ لَهُ حَزْبٌ (وَفِعْلَةٌ

(١) أى لكرامة صلاة الجنازة بالمسجد .

لَمُنْتَبِهٍ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُدِهِ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازًا (مَا ذَكَرَ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَهُ)
 (وَعَقِيبَ شَفْعٍ) عَطَفَ عَلَى الْمُنْدُوبِ فَهُوَ شَرْطُ كُلِّ (مُنْفَصِلٍ بِسَلَامٍ إِلَّا
 لَا قِتْدَاءَ بِوَاصِلٍ وَكُرْهَ وَصْلِهِ وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةُ) إِمَامٍ (ثَانٍ مِنْ غَيْرِ
 انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ) فِي خِصْمِ التَّرَاوُجِ (وَنَظَرٌ بِمُضْجَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ انْتِهَاءِ نَفْلِ لَا أَوَّلَ
 وَجَمْعٌ كَثِيرٌ لِنَفْلِ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَبِهٍ وَإِلَّا فَلَا وَكَلَامٌ) دُنْيَوِي (بَعْدَ صُبْحٍ
 لِقُرْبِ الطَّلُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ) قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا بِسُكْرِهِ (وَضَجَعَةٌ بَيْنَ صُبْحٍ
 وَرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ) تَسْنَأُ ^(١) لِلْإِرَاحَةِ (وَالْوَتَرُ سُنَّةٌ أَكْثَرُ عِيدٍ) وَهِيَ سَبْعَانِ
 (ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ) وَيَأْتِي أَنْ خَسُوفَ الْقَمَرِ مُنْدُوبٌ (وَوَقْتُهِ بَعْدَ
 عِشَاءٍ صَحْبَحَةٍ وَشَفَقَى) فَيُؤْخِرُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ (لِلْفَجْرِ وَضَرْوَرِيَهُ لِلصُّبْحِ) وَيَكْرَهُ
 فِيهِ (وَنُدْبٌ قَطْعُهَا لَهُ لِفَدٍّ لِأَمْرٍ ثُمَّ) فَيُخَيِّرُ عَلَى الْمَرْجُوعِ لَهُ وَالْأَوَّلُ نَدْبُ الْقَطْعِ
 (وَفِي الْإِمَامِ رِوَايَتَانِ) رُبْلٌ ثَلَاثُ نَدْبٍ أَحَدُهُمَا وَالتَّخْيِيرُ (وَإِنْ لَمْ يَتَسَبَّحْ عِ الْوَقْتُ
 إِلَّا أَرْكَعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشُّنْعَ وَلَوْ قَدَّمَ) لِنَدْبٍ وَصَلَهُ
 بِالْوَتَرِ وَالْفَجْرِ بَعْدَ حُلِّ الْغَافِلَةِ فِي السَّكَلِ (وَلَيْسَ بِمَعْرِ زَادَ الْفَجْرِ) وَيَضِيعُ فِي الْأَرْبَعِ
 وَلَمْ تَسْتَقْدِرْ رَكْعَةً كَثَلَاثٌ وَلَا وَتَرٌ عَلَيْهِ وَكُلُّهُ فِي خَوْفِ الشَّمْسِ وَخَوْفِ الْأَسْفَارِ
 لِقَوٍ (وَهِيَ رَغَائِبَةٌ) فَوْقَ الْمُنْدُوبِ وَدُونَ السَّنَةِ (تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُصُهَا) كَالسَّنَنِ
 وَالْمُنْدُورِ (وَلَا تَجْزِيْ إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ أَحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ) أَوْ أَحْرَمَ شَاكَا (وَلَوْ
 بِفَجْرٍ) مَا قَبِلَ الْمُهَالِفَةُ جُزْمَ التَّمْلِيكِ مَثَلًا (وَنُدْبٌ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْغَائِثَةِ وَإِقْفَاعُهَا
 بِمَسْجِدٍ وَنَاوَيْتَ عَنِ التَّحِيَّةِ) بِمَعْنَى حَصُولِ ثَوَابِهَا لِمَنْ لَاحَظَهَا (وَإِنْ فَعَلَهَا بِبَيْتِهِ
 لَمْ يَرْكَعْ) إِذَا لَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهَا وَالْوَقْتُ وَقْتُ النِّهْيِ (وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرَضٍ
 إِلَّا هِيَ فَلَزَّ وَالْإِنْ أُلِيْمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا) لِحُلِّ الْغَافِلَةِ
 (وَخَارِجُهُ رَكْعَتَاهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتِ رَكْعَةٍ وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ
 السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ) وَهُوَ الْأَقْوَى (قَوْلَانِ) عِنْدَ تَسَاوِيِ الزَّمَنِ (فَصْلٌ

(١) كيف هذا؟ وهى واردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال الظاهرية بوجوبها

الجماعة بفرض غير جمعة سنة ولا تتفاضل) بحيث تباد (ولأنما يحصل
فضاء) الخصوص بحيث لا تعادله فلا ينافي الفضل بجزء ما كافي بن (بركعة
وتدب لعن أن يحصل له كحصول بصري لا امرأة أن يعيد مفوضاً مأموماً
ولو مع واحد) المعتمد لا يعيد مع واحد حيث لم يكن راتياً (غير مغرب
كيشاء بعد وتر وإن أعاد) أحدهما (ولم يعقد قطع وإلا) بأن عقد ركعة
شفع وإن أتم المغرب (ولو سلم) بمالفة (أتى) جواب إن (براعة إن قرب
وأعاد مؤتم بمعيد أبداً) ظرف لأعاد (أنذا) حال من مؤتم لأن المراد
الجنس فيصدق بالكثير والمعتمد أن لهم أن يعيدوا جماعة أيضاً (وإن تبين
عدم الأولى أو فسادها أجزأت) الثانية وهذا من ثمرات الفرض بالتفويض
(ولا يطال) زيادة على المشروع (ركوع) ولا غيره كما في عب ورده بن
(لداخل) مع الجماعة أو قارىء فاتحة إلا أن يخاف ضرره أو إفساد صلاته (والإمام
الرائب) إذا لم يأنه أحد يحصل وحده (كجماعة) ويكره ذهابه لإمام آخر
ويجمع ليلة الطار ويحصل له فضل الجماعة فلا يعيد لها ويؤيد ربنا ولك الحمد على
الأظهر (ولا تبتدأ صلاة بعد الإنامة وإن أقيمت وهو في صلاة) بالمسجد
أو رحابه (قطع إن خشي فوات ركعة وإلا أتم الثالثة أو فريضة غيرها
وإلا) بأن كانت هي (انصرف في الثالثة عن شفع كالأولى إن عدها)
وأنم إن أكمل الثالثة بسجديها كشفع المغرب ولا يشفع في المغرب لئلا يفتن عن
الغفل زاد عب والصبح ورده بن (والقطع بسلام أو مناف) ومنه الرفض
(وإلا) بأن دخل في الثانية من غير قطع الأولى (أعاد) لبطانها شيئاً ولم
يجعلوا إحرامه بالثانية رفضاً الأولى (وإن أقيمت بمسجد على محصل الفضل وهو
به خرج ولم يصلها ولا غيرها وإلا) بأن صلاها منفرداً (أزقه كمن لم
يصلها وببنيته بتمها وبطلت بإفشاء بمن بأن كافراً) بهرام عن ابن يونس

وهو كجنب رفي كبير (ث) تردد إذا طالت إمامة الزنديق (أو امرأة) ولولئها
 (أو خنتي مُشكلاً) والأظهر صحته: تلك وجنى انظرت (أو تَجَنُّوناً) لإحلال
 إفاقة كما حققه ر (أو قاسقاً بجارية) المعتمد الصحة ما لم يتعلق بالصلاة^(١)
 (أو ماءً موماً أو مُحَرِّثاً إن تَمَدَّ أو عَلِمَ مُؤْتَمُهُ) ونابيه بعد ولو قبل الصلاة
 ثم نسي (وَبِعَازٍ عَنْ رُكْنٍ أَوْ عِلْمٍ) بالكيفية الواجبة (إلا كالتأخير عن غير
 تَجَنُّوناً) لا الوحي ومَقْوَسُ الظاهر عاجز^(٢) انظرت (أو بَأْيٍ إن وجد قارىء
 أو قار) عطف على أعي (بِكُفْرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ) وحاصل ر أن الشاذ طاقاً حرام
 ولا يبطل إلا إذا خالف الرسم (أو عَبْدٌ فِي جُمُعَةٍ أَوْ صَبًى فِي فَرَضٍ وَبَغَيْرِهِ
 تَصَحَّحَ وَإِنْ لَمْ تَجْزُ) وجاز لئله (وَهَلْ بِإِلْحَنِ مُطْلَقاً أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ)
 المعتمد الصحة مطلقاً حيث لم يعتمد (أو بَغَيْرِ مُمَيِّزٍ بَيْنَ ضَاكٍ وَظَاهٍ) هو لاحق
 (خِلَافٌ وَأَعَادَ يَوْفَتْ فِي كِتَابِ وَرِي) مما اختلف في كفره نسبة الحرم ورأى قرية
 بالكوفة (وَكُرَّةً أَقْطَعُ وَأَشْلُ) لنقص سجودها قاله ابن وهب والمعتمد عدم
 كراهتهما (وَأَعْرَأَيْ لَغَيْرِهِ) راجع للثلاثة قبله (وَأِنْ أَقْرَأَ وَذُو سَلَسٍ وَفَرَحَ
 إِصْحَابُ وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ) إلا أن يكفره الأكثر أو أهل الفضل فيحرم
 (وَتَرْتَبَّ خَصِيٌّ وَأَبْنٌ وَأَعْلَفَ وَقَلَدَ زَنَى وَتَجْمُولُ حَالٍ) إلا أن يقبمه
 الإمام العدل (وَعَبْدٌ فِي فَرَضٍ وَصَلَاةٍ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ أَوْ أَمَامَ الْإِمَامِ بِإِلَا
 ضَرْمِهِ) وهو مبطل عند بعضهم (وَأَقْرَأَ مَنْ بِأَسْفَلِ السَّفِينَةِ يَمْنُ بِأَعْلَاهَا
 كَلَّحَ قُبَيْسٍ) بمن في الحرم (وَصَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبِالنَّكْسِ وَإِمَامَةٌ
 يَسْجُدُ بِإِلَادَةٍ وَتَنَزَّلُهُ بِمَجْرَابِهِ) والوقوف فيه كيف اتفق وقبل يظلم عنه

(١) كأن يقصد بصلاته العجب والتعجب مثلاً أما إذا كان فسقه لا يتعلق بالصلاة فإمامته
 صحيحة مع الكراهة ولو حد كما في المجموع.

(٢) وفاقاً لأبيدوسي . وقال القوري شيخ ابن غازي : غير عاجز .

انظر وإعادته جماعة بعد الرأب ظاهره ولوراتباً ثانياً كما في الحرم فتحرم المعية
وأجازه بهضهم لتقرير ولي الأمر وإلحاق الكل بقعة بمسجد كما بسطه ح (وإن أذن
وله الجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيراً) ولم ياذن (وخرجوا)
ليجمعوا (إلا بالمساجد الثلاثة فيصنون بها أذاً إن دخلوها وقتل
كبر غوث بمسجد) وحرم إن قدره أو عفش بنجس (وفيها يجوز طرهما) أي
الذملة (خارجة واستشكك) بأنه تمذيب لها وإيذاء للناس (وجاز اقتداء
بأعمى) وبصير أحفظ من النجاسة وقيل الأعمى أخشع وقيل سيان (وتخالف في
الرؤوس) والمبرة في الصلاة بمذهبه وفي شروط الاقتداء بمذهب المأموم
(وأنكن وتحدود وعين وتحدوم إلا أن يشهد فليتح وصي بمثل وعلم
إلصاق من على يمين الإمام أو يساره بمن حدوه) وخالف الأفضل كقوله
(وصلاة منفرد خلف صف ولا يجزئ أحداً وهو خطأ منهما) الجاذب
والمطاوع (وإسراع لها) أي الصلاة (بلا خيب) ولو خاف فواتها لعدم
الخشوع (وقتل عقرب أو فأر بمسجد) مع حفظه ما أمكن (وإحضار
صبي لا يعبت ويكف) الواو بمعنى أو على الأظهر مما في بن (إذا نهي
وبهق إن حصب أو تحت حصيرة به ثم قدمه) لا معنى لثم لأن هذا تفصيل
للحصباء بلا حصيرة تحت قدمه اليسرى أولاً (ثم يمينه ثم أمامة وخرج
متجالة ليمد واستسقاء وشابة لمسجد ولا يقضى على زوجه به) ولو شرط
فإن برعت منعت (واقتراده ذوى سنن) ولو سائرة (بإمام) فإن اجتمعوا بعد
تفرق رجعوا له حيث لم يستخلفوا ولم يعملوا عملاً غير القراءة وعمله هو كما أراده
السابقة (وفصل مأموم بغير صفير أو طريق وعلم مأموم ولو بسطح
لأعكسه) إن اختار له غير تعليم (وبطلت بقصد إمام ومأموم به) أو بمجرد التقدم
(الكبير إلا يكشبه) مخرج ما قبل البطلان (وهو يجوز إن كان مع الإمام

ظائفة كغيرهم) لا من خصوص الاشراف (تَرَدُّدٌ وَتَسَمُّعٌ وَاقْتِدَاءٌ بِهِ أَوْ
 بِرَأْيِهِ) ولو للمأموم فلا يشترط معرفة الامام (وإن يدار) واكتفى بعضهم
 بمسمع من غير المأمومين حيث جزم بأنه لا يخالف وانظر ح (وشرط الاقتداء
 نيتية) من أول الصلاة (بخلاف) إمامة (الإمام ولو بمنكازة إلا الجمعة وجمعا)
 ليلة المطر لأنه المختص بالجماعة (وخوفاً ومستخلفاً كفضل الجماعة) فلا يحصل
 للإمام عند الأكثر إلا إن نوى الإمامة (واختار) الاخفى في الأخير (خلاف
 الأكثر) وأنه يحصل ولا يعيد في جماعة ولو لم ينو (ومساواة في الصلاة)
 فتبطل المخالفة (وبأداء وقضائه أو بظهورين من يومين إلا فلا خاف فرض
 ولا ينقل مفرد لجماعة كالمسكين وفي مريض اقتدى بمثله فصح
 قولان) بوجوب التماذي لأنه دخل بوجه جائز ووجوب الانتقال (ومتابعة في
 إخراج وسلام) فالشرط أن يبتدى بعده ولو بحرف ويختم بعده (فالمساواة وإن
 يشك في المأمومية مبطل) ولو في البدء فقط أو الختم فقط (لا المساواة)
 وهي المتابعة فوراً فلا تبطل (كغيرها) أي الاحرام والسلام ولو سبق إلا أن
 يعتمد السبق بالركن فتبطل لأنه لم يأخذ فرضه مع الامام (ليكن سبقه ممنوع
 وإلا) بأن ساوى (كرة وأمر الرفع يعود إن علم إدراكه قبل الرفع
 لا إن خفض) المعتمد ولو خفض (ونُدب تقديم سلطان ثم رب منزل
 والمستأجر) ونحوه لتعلق العورات به وخبرته بالطهارة في المكان مقدم
 (على المسالك وإن عبداً كأمراً واستخلفت ثم زائد فقه ثم حديث ثم
 قراءة ثم عبادة ثم ريس إسلام) ولا عبرة بغير زمن الإسلام (ثم ينسب
 ثم مخلوق ثم مخلوق) الموافق لما في التوضيح وهو الأظهر تقديم مضموم اللام
 (ثم بلباس) المشهور أن جملها البياض (إن عديم نقص منع أو كره)
 شرط في زائد الفقه وما بعده وإلا سقط حقه أصلاً فلا يستنيب (واستنابة

النَّاقِصِ) عطف على المندوبات والمعتمد قصره على السلطان ورب المنزل بغير كفر وجنون (كَوْفُوفٍ ذَكَرٍ عَنْ يَمِينِهِ) تشبيهاً في المذهب (وَأَمْنَيْنِ خَافَهُ وَصَبَّ عَقْلَ الْقُرْبَةِ كَالْبَاغِ وَنَسَا خَلْفَ الْجَمِيعِ) والخفي بينهما (وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمُقَدَّمِهَا) من مكترها (وَالْأَوْزَعُ وَالْعَذْلُ) الزائد أو الخفي (وَالْخُرُّ وَالْأَبُ وَالْعَمُّ) ولو كان الابن أفضل وهذا عند المشاحة (عَلَى غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَ مُتَسَاوُونَ لَا يَكْبِرُ) فإنه مبطل بل لنيل الثواب (اِفْتَرَّعُوا وَكَبَّرَ السَّبُوقُ إِسْجُودٍ أَوْ رُكُوعٍ بِلَا تَأْخِيرٍ) العرف توهم التأخير في السجود (لَا لِجُلُوسٍ) بل يقتصر على تسكير الإحرام (وَقَامَ بِتَسْكِينِهِ إِنْ جَاسَ فِي ثَابِتِهِ^(١)) ولو في المغرب (إِلَّا مُدْرِكَ الشَّهَدِ) استثناء من المفهوم (وَقَضَى الْقَوْلُ) القراءة والقنوت مختلف فيه والأرجح عدمه كما في روين (وَبَنَى الْفِعْلَ وَرَكَعَ مَنْ خَشِيَ قَوَاتَ رَكْعَةٍ دُونَ الصَّافِ إِنْ ظَنَّ إِذْ رَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ) الضمير للصف وإلا قدمه في غير الأخيرة (يَدْبُ) ولو حسب (٢) وكأهم اغتفروه على الخب قبلها الغلبة للشروع فيها (كَالَصَفَّيْنِ) الكاف استة صائبة كما في الحاشية والمبرة بالمتاد في كجمة غير ما دخل فيه وخرج منه (لَاخِرٍ فُرْجَةٍ فَأَتَمَّا أَوْ رَاكَمَا لَا سَاحِدًا) لقبج الهية (أَوْ جَالِسًا) أو رافعا من ركوع قصره (وَأِنْ شَكَّ فِي الْإِذْرَاكِ) أي تردد (أَلْعَاهَا) ولا يرفع بل يحز ولا تبطل إن رفع على الأظهر كما في ح وغيره (وَأِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ) أي عنده (وَنَوَى بِهِ الْقَدَّ) أي الإحرام (أَوْ نَوَاهَا أَوْ لَمْ يَنْوِهَا) فينصرف لا مقد (أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ) ونوى مجرد الركوع (نَاسِيًا لَهُ) فالعائد لا ابتداء (تَمَادَى اللَّامُومُ فَقَطُّ) هَلَّى

(١) قال زروق : قاله عبد الملك بكر مطلقاً . وشيخنا القورى يفتى به العامة لا يخطوا قلت فتوى القورى هي الصواب بالنسبة للخاصة والعامة إذ انشأه يؤيدها .
(٢) تقدم قريباً قول المصنف : واسراع لها بلا خب وما هنا يناقضه . إلا أن يجاب بما ذكر الشارح على ما فيه . والصواب كما قال العدوى أن يدب بلا خب .

باطلة لحق الإمام لقول سند وابن شعبان باغفار النسيان كذا في عب وفي بن
الذي في المدونة سعيد بن المسيب وابن شهاب ويتصور في غير المأموم بأن عجز ولم
يفصل بين الإحرام والركوع (وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ) المعتمد كالركوع
في التماذي حيث عقد ركعة بعدد (وَلَا يُكَبِّرُ) ودخل بمجرد النية (اسْتَأْنَفَ)
بتكبير (فَصَلَ . نُدِبَ لِإِمَامٍ خَشِيَ) ولو شكاً (تَلَفَ مَالٍ) ولو غيره إن ترتب
شدة أذى أو كثروا نسم الوقت (أَوْ نَفْسٍ) معصومة (أَوْ مَنَعَ) الإمامة أعجز
أو الصلاة برُعافٍ (جملة مانع الصلاة نظراً لما قبل النسيان ورُعافٍ القطع مبطل
عليه وعليهم كذا لعب وعيج ورده بن بأنه لا يزيد على غيره من النجاسات فيستخلف
(أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ اسْتِخْلَافٌ) ولا يتركهم هملاً وأصل الخروج واجب
والاستخلاف بلا سبب مبطل^(١) (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَوْ سُجُودٍ) ولا يستخلف
الشخص على نفسه نعم إن عجز عن الإمامة تأخر مؤتمراً به (وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بَرْفَعِهِ
قَبْلَهُ) وبطلان العود (وَلَهُمْ) قبل أن يعملوا عملاً (إِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفُوا وَلَوْ أَسَارَ
لَهُمْ بِالْأَنْظَارِ) ويأتي حكم انتظاره وعوده (وَأَسْتَخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامٍ)
واستدبار تستراً بالرُعافِ (فِي كَحَدَثٍ وَتَأَخَّرَ مُؤْتَمَرًا فِي الْعَجْزِ وَمَسَكَ أَنْفَهُ
فِي خُرُوجِهِ) من نتمة قوله ترك كلام (وَتَقَدَّمُ إِنْ قُرْبَ وَإِنْ بَعُودِهِ) لأنه أهم
من الفرجة (وَلَا تَقْدَمُ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَنَّ اسْتَخْلَافَ مَجْنُونٍ وَلَمْ يَقْدُ وَاوَبِهِ
أَوْ أُنْمُوا وَخَدَانَا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِإِمَامَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةُ) فإنما تصح الجماعة سبقت حيث
استوفيت الشروط (وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسِرِّيَّةٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ
وَصِحَّتْهُ بِإِذْرَاكَ مَا قَبِلَ) عقد (الرُّكُوعِ) بالرفع (وَلَا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ

(١) أي عليه وعليهم. قال في المجموع : وبطلان إن استخلف عبثاً .

أَوْ بَنَى بِالْأُولَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا) أهل المذهب يذكرون هذا التفصيل فيمن جاء بعد العذر فحقه التأخير بعده قال تـ وكان المص رأى أن من لم يدرك ركعة مثل من جاء بعد العذر ورده محشيه بأن حكمه منصوص بخلافه وهو أن صلاته صحيحة وصلاة القوم فيها خلاف والمشهور البطلان ثم صحَّت فيما تقدم لجلوسه في محله خش ولا يضر عدم ابتداء الفاتحة كما لا يضر انقلاب الصلاة في السورة (كَعَوْدِ الْإِمَامِ لِإِتْمَامِهَا) إلا في رعايا البناء حيث لم يستخلفوا ولا عمِلوا عملاً كما يفيدُه تعليل ابن رشد الذي في بن بأنه يحدث الإمام بطلان صلاته ولذا جعل ابنُ عرفة قصرَ ابن عبد السلام الخلاف على رعايا البناء وهما وقصوراً فالوهم المأطوفُ في حكم رعايا البناء والقصور عن النقل المصحَّح بالحدث فابس كلام ابن عرفة رداً على عجب وعجب كما في بن بلى يؤيدهما فتأمل (وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُذْرِ فَكَأَجَنَّبِيَّ) لكاف زائدة فتبطل صلاتهم إن اقتدوا به (وَجَلَسَ إِسْلَامِيهِ الْمَسْبُوقُ) وإلا بطلت (كَانَ سَبِقَ هُوَ لَا الْمُقِيمُ) عطف على المعنى ^(١) أي ينتظرُ المسبوق لا المقيم (يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ لِمَعْدَرٍ مُسَافِرٍ أَوْ جَهْلِيٍّ) مثلاً (فَيُسَلِّمُ الْمُسَافِرُ) من المؤمنين بعد ركعتين (وَبَعْدَ غَيْرِهِ لِلْقَضَاءِ) والمعتمد انتظار المسافر كالمسبوق (وَإِنْ جَهَلَ مَا صَلَّى) الأول (أَشَارَ فَأَشَارُوا وَإِلَّا سُبِّحَ بِهِ) على قاعدة الإصلاح (وَإِنْ قَالَ الْمَسْبُوقُ) أو غيره أَسَقَطْتُ رُكُوعًا) مثلاً (عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ وَسَجَدَ قَبْلَهُ) إِنْ لَمْ نَتَمَحَّضْ زِيَادَةً بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامٍ) وقبل إتمام ما عليه (فَصَلَّ)

(١) فاللفظ المقيم على هذا مرفوع ، وليس مجروراً بالعطف على الضمير المضاف إليه في قوله : سلامه من غير إعادة الجار كما قيل .

سُنَّ) أ كيدا (إِسَافِرٍ^(١) غَيْرِ عَاصٍ بِهِ وَلَا هِ) والمتمدد لا إعادة إن قصرَ
 وإن حرم على الأول وكره للثاني (أَزِمَّةٌ بُرْدٌ وَلَوْ بِيَحْرٍ) خلافا لمن اعتبر
 فيه يوما وليلة ولم يعتبر المسافة ويضم للبر إلا أن يسافر بالريح فقط فلا قصر في
 البر السابق حيث كان دون المسافة عندان المواز، هو الراجح (هَاجِبًا) والأياب سفر
 مستعمل (قُصِدَتْ دَفْعَةً) لا إن الله بإقامة قطع حكم السفر (إِنْ عَدَى الْبَدَىُّ
 الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ) بالأهل ولو في بعض الأحيان والبناء ولو خربا خارج
 السور (وَتَوَوَّاتٌ أَيْضًا عَلَى مُجَاوِزَةٍ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرَبَةِ الْجُمُعَةِ) وهو ضعيف
 (وَالْعَمُودِيُّ) نسبة للعمود لأنه مبنى خيمته (جَانَهُ) التي يرتفع بها ولو
 اختلفت أنسابهم (وَأَنْفَصَلَ غَيْرُهُمَا) والمسافة من محل القصر (قَصْرٌ رُبَاعِيَّةٌ
 وَقَتِيَّةٌ) ولو بادرلك ركعة من الضروري (أَوْ فَائِتَةٌ فِيهِ) ولو تضاها في الحضر
 (وَأِنْ نَوْتِيًا بِأَهْلِهِ) في السفينة (إِلَى مَحَلِّ الْبَدْءِ) مما هو ذاهب له أما في رجوعه
 ففي المدونة والرسالة حتى يدخل البيوت أو قريبها وأمل المص أراد به بقوله الآتي
 وقطعه دخول بلده (لَا أَقْلٌ) فيمنع وتبطل فيما دون ستة وثلاثين ميلا وإلا فلا
 إعادة أصلا على المتمدد (إِلَّا كَمَكَّسٍ فِي خُرُوجِهِ لِمَرَّةٍ وَرُجُوعِهِ) والسنة
 قصر من ليس في وطنه كالذاهب لوطنه إن كان عامه نسك في غيره بل في من
 ولو لم يكن كما في ح (وَلَا رَاجِعٌ لِدُونِهَا وَلَوْ لِيَشَى نَسِيَهُ) بوطنه (وَلَا عَادِلٌ
 عَنْ قَصِيرٍ بِلَا مُذَرٍّ) كوحل^(٢) ومكس لأنه لاه (وَلَا عَائِمٌ وَطَائِبٌ رَعَى إِلَّا
 أَنْ يَمْلَأَ قَطْعَ الْمَسَافَةِ قَبْلَهُ وَلَا مُنْفَصِلٌ) عن بلده لاسكن (يَنْتَظِرُ رُفْقَةً
 إِلَّا أَنْ يَجْزَمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا) أو بمجيئها قبل أربعة أيام (وَقَطْعُهُ دُخُولُ بَلَدِهِ

(١) ولو بطيران أو خطوة . فالسافر بالطائرة اليوم يسن له جميع ما يسن للمسافر من قصر
 وجمع وفطر .

(٢) مثال للمذرم المبيح للقصر .

وإن برّج (أردابة جمّحت وليس عنده غيرها ولا يضر رد الغاصب لإمكان
التخاض منه ولو بمال (إلاّ مُتَوَطَّنَ كَمَكَّة) من كل بلد غير وطنه الأصلي كذا
حمله جماعة فيرد عليه قول (ر) أنه لا يشترط فيه الرّفص فلذا حمله بن علي الوطن
الأصلي (رَفَضَ سُكُكَاها وَرَجَعَ نَاوِيَا السَّفَرِ) بأن لم يندو إقامة تقطعه (وَقَطَعَهُ
دُخُولُ وَطَنِهِ) ولا يضر مجرد سروره به على الأظهر (أَوْ مَكَانِ زَوْجَةٍ دَخَلَ
بِهَا فَقَطُّ وَإِنْ بَرِّج غَالِبَةٍ) ولو لم يتوطنه لا إن سكنته بلا إذنه ومثل
الزوجة السرية، (وَنِيَّةُ دُخُولِهِ) أي ما ذكر من الوطن وما بعده (وَلَيْسَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحَّاحٍ يَدْخُلُ قَبْلَ فَجْرِ أَوَّلِهَا وَيُرْتَحِلُ
بَعْدَ عِشَاءِ آخِرِهَا) وَلَوْ بِخِلَالِهِ إِلَّا الْعَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ) أو الإسلام بعد
الخوف (أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً) هذا يستلزم النية الحكيمة (لا الإنامة) بلانية
(وَإِنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ وَإِنْ نَوَاهَا بِصَلَاةٍ) سفريّة (شَفَعَ) إن ركن (وَلَمْ تُجْزِ
حَضْرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ وَبَعْدَهَا أُعَادَ فِي الْوَقْتِ) الخنار لأنه مظنة سبق التروى
(وَإِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَكُلُّهُ عَلَى سُنَّتِهِ) طريقته (وَكُرَّة) لخلاة النيتين
(كَمَكَسِيهِ وَتَنَا كَدَّ) لخالفة القصر وهي أكد من الجماعة على الأرجح
والسكراهة ولو كان المقيم ذا سن أو أفضل أو رب منزل على الممول عليه كافي ر
وإن نازعه بن (وَتَبِعَهُ) إن أدرك ركعة وإلا قصر (وَلَمْ يُعِدْ وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ
نَوَى إِتِمَامًا) الجواب محذوف ويوجد في بعض النسخ أعاد بوقت (وَإِنْ سَمَّوْا
سَجَدًا) ضعيف (وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ كَمَا مُوَمِّهِ بِوَقْتٍ وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ)
ثم قيد المأموم بقوله (إِنْ تَبِعَهُ وَإِلَّا بَطَلَتْ) والإعادة ولو حضريّة إن انقطع السفر
(كَأَنَّ قَصَرَ عَمْدًا) وقد نوى الإتمام تشبيهه في البطلان (وَالسَّاهِي كَأَخْكَامِ
السَّهْوِ) فإن قرب جبر وإلا بطل والجاهل والمتأول كالمامد (وَكَأَنَّ أَتَمَّ
وَمَا مُوَمِّهُ بَعْدَ نِيَّةِ قَصَرٍ عَمْدًا وَ) أما لو أتم (سَمَّوْا أَوْ جَهْلًا فَبَيَّ الْوَقْتِ)

يَعِيدُ (وَسَبَّحَ مَا مُؤَمُّهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ) كَقِيَامِهِ لَزَائِدَةٍ (وَسَلَّمَ الْمُسَافِرُ سَلَامًا مِمَّنْ أَوْتَمَّ
غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذًا وَأَعَادَ) الْإِمَامُ (فَقَطُّ بِوَقْتِهِ) كَأَفَادِ قَبْلَ (وَلَمَّا ظَنَّهُمْ
سَفَرًا) كَرَكِبَ وَصَحْبَ أَيْ مَسَافِرِينَ (فَظَهَرَ حِلَالُهُ أَعَادَ أَبَدًا وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا
كَتَمَّ كَسِيرًا) وَهُوَ أَنْ يَظْهَرَهُمْ مُقِيمِينَ وَلِلْوَضُوحِ أَنَّهُ مَسَافِرٌ وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَ غَايَتِهِ
مَتَى خَلْفَ قَاصِرٍ وَاسْتَرْوَحَ بِتَخَافٍ مُرْطَ النِّيَّةِ (وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ
تَرَدُّدًا) فِي حُجَّةِ الصَّلَاةِ أَمْ أَوْقَصَرَ كَمَا حَقَّقَهُ رِخَالِفًا لِمَجْزِ وَغَيْرِهِ (وَلَدَبَ تَعَجُّبًا
الْأَوْبَةَ) مِنَ السَّفَرِ (وَالدُّخُولُ ضُحَى) يَعْنِي قَبْلَ الْإِصْفَارِ لِلتَّاهِبِ (وَرُخْصَ
لَهُ) أَيْ لِمَسَافِرٍ غَيْرِ لَاهِ (جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بَيِّنَةٌ وَإِنْ قَصَرَ) السَّفَرُ (وَأَمَّ يَجِدُ بِلَا
كُرْمٍ وَفِيهَا كُرْمٌ أَنْجِدٌ لِإِدْرَاكِ أَمْرٍ) وَهُوَ ضَعِيفٌ (بِمَنْهَلٍ) مَحَلُّ الْمَاءِ يَنْزِلُ
بِهِ لِمَسَافِرٍ (زَالَتْ بِهِ وَنَوَى) أَيْ هَدَى الرِّحِيلَ (الزُّوْلَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَ) إِنْ
نَوَاهُ (فَبَلَ الْإِصْفَارَ أَوْ أَخَرَ الْعَصْرَ) فَإِنْ قَدِمَهَا لَمْ تَبْطُلْ (وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا)
وَالضَّرُورِيُّ الْمُوْخَرُ أَوَّلِي (وَإِنْ زَالَتْ رَأَى كَيْبًا أَخْرَجَهَا إِنْ نَوَى الْإِصْفَارَ أَوْ
قَبْلَهُ وَلَا) بَأَنَ نَوَى الْغُرُوبِ (فَفِي وَقْتَيْهِمَا) وَهُوَ الْجَمْعُ الضَّرُورِيُّ (كَدَنَ
لَا يَضْطَرُّ زُؤْلُهُ وَكَأَنَّهُ يَطُونُ وَلِلصَّحِيحِ فَعَلُهُ) وَتَقْوَتُهُ فَضِيلَةُ الْوَقْتِ
بِخِلَافِ الْمَعْدُورِ (وَهَلِ الْعِشَاءُ كَذَلِكَ) وَهُوَ لَمَّا تَمَدَّ فَالْغُرُوبُ بِمَنْزِلَةِ الزُّوَالِ
وَالثَّلَاثَانِ كَالْإِصْفَارِ وَالْفَجْرِ كَالْغُرُوبِ (تَأْوِيلَانِ وَقَدَّمَ) نَدْبًا عَلَى مَا ارْتَضَاهُ
حَشَ (خَانِفُ الْإِعْمَاءِ وَالْمَأْفِضِ وَالْمَعِيدِ) الدُّوْحَةُ (وَإِنْ سَلَّمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ)
لِلْعَمْدِ عَدَمُ الْإِعَادَةِ حَيْثُ كَانَ عِنْدَ التَّقْدِيمِ نَاوِي الْإِرْتِحَالِ (أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ
الزُّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ جَمْعٌ) غَيْرُ نَاوِي الْإِرْتِحَالِ (أَعَادَ النَّأْيَةَ بِوَقْتِ) رَاجِعٍ
لِلثَّلَاثِ وَلَمْ تَبْطُلْ لِمُظَنَّةِ الْعَذْرِ فِي الْجُمْلَةِ (وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءِ فَقَطُّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ)
وَإِنَّمَا يَجْمَعُ الرَّائِبُ أَوْ خَلِيفَتُهُ (لِمَطَارٍ أَوْ طِينٍ) كَثِيرِينَ (مَعَ خُلَاطَةٍ)
أَصِيلَةٍ لَا غَيْرَ رَاجِعٍ لِلثَّلَاثِ (لَا لَطِينٍ أَوْ خُلَاطَةٍ) وَلَوْ مَعَ رَجَحٍ رَأَيْتُ قَعُ كَالْوَقْتِ

(أُذِّنَ لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ وَأُخِّرَ قَلِيلًا) قدر ثلاث ركعات (نَمَّ صَلَاتًا وَلَا إِلاَّ) قدر أذان مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدٍ وَإِقَامَةٌ وَلَا تَمُفَّلَ بَيْنَهُمَا (أَي يَكْرَهُ) (وَلَمْ يَنْمَمْهُ) أي النفل لا يمنع الجمع (وَلَا بَعْدُهَا وَجَازَ) الجمع (لِلْمُفْرَدِ بِالْمَغْرِبِ بِجَدُّهُمْ) ولو بركعة (بِالْعِشَاءِ وَلَمْ يُتَسَكَّفِ بِالْمَسْجِدِ) بالتبع فيستخاف الإمام (كَأَنِ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ) في الأولى تشبيهه في جواز الجمع (لَا إِنْ فَرَعُوا) محترز قوله يجزئهم بالعشاء (فَيُؤَخَّرُ حُرٌّ لِلشَّقَقِ إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ) فيجمع فيها المنفرد (وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأَوَّلَى) لفوات النية عندها وصح إن فعلوا (وَلَا الْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ بِبَيْتِهِمَا) تبعًا للمسجد (وَلَا مُفْرَدٌ بِمَسْجِدٍ) غير راتبه (كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ) لإقامتهم به (فَضْلٌ تَمَرُّطُ الْجُمُعَةِ وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَتَ الظُّهْرِ لِلْمَغْرُوبِ) فإن أدركوا ركعة أموها جمعة (وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَضَرِّ وَصَحَّ) لكنه ضعيف (أَوَّلًا) وهو المعتمد (رُوِيَ عَنْهُمْ بِاسْتِطَاعَتِهِمْ أَوْ أَحْصَاءِ لَاحِظِهِمْ وَبِجَارِهِمْ) داخل البلد كما في ح تم نقل عن ابن عمر وغيره أن الذي يقرأ بها كذلك فحده بعضهم بأن ينعكس عليه دُحَانُ الْبَلَدِ وَبِهِمْ بَارِبِينَ ذِرَاعًا أَوْ بَاعًا (مَبْنِيٌّ مُتَّحِدٌ وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ) في غير الجمعة الأولى (إِنْ هَجَرَ الْعَتِيقُ فَالْجُمُعَةُ لِلْجَدِيدِ وَإِنْ اقْتَضَتْ الْفَرُودَةُ التَّعَدُّدَ أَوْ حَكَمَ بِهِ مَنْ يَرَاهُ لَتَعَابِقِ عَتَقٍ مِثْلًا عَلَى صَحَّتِهَا فِي الْجَدِيدِ صَحَّتْ فِيهَا^(١)) (لَا ذِي بَفَاءٍ خَفَّ) عن المتبادر (وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفٍ وَتَصْدِيقٍ نَائِبٍ بِهَا) وَإِقَامَةُ الْخُشِيِّ تَرَدُّدُ (لِلْمَعْدَمِ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ فِي الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي حَشٍ وَغَيْرِهِ) وَصَحَّتْ بِرَحِيَّتِهِ وَطُرُقٍ مُتَّصِلَةٍ بِهِ

(١) الصواب جواز تعدد الجمعة مطلقا وعليه العمل عندنا بالمغرب . وليس في القرآن أو السنة ما يمنع من تعددها بل أغلب الشروط التي اشترطها الفقهاء في الجمعة من حيث العدد والمسجد وغير ذلك ، لا دلائل عليها من كتاب ولا سنة .

الاية صلها غير جداره (إن ضايفاً وانصَلَّتِ الصُّفُوفُ لَا انْتِفَافاً) المعتمد ما نقله
المواق من الصلحة إذا انتفيا لكنه أساء أي ارتكب كراهة شديدة (كَبَيْتِ
الْفَنَادِيلَ وَسَطَحِيهِ وَدَارٍ وَحَانُوتٍ) حجر عليهما (وَبِحِمَامَةٍ تَتَقَرَّرُ
بِهِمْ قَرْيَةٌ أُولَى) أي في ابتداء الأمر عند توطنهم وخطابهم بالجمعة
(بِلَا حَذَرٍ) ولو كان فيهم أرقاء كالجماعة المستفيضة متى أمكن جماعة فعلها
المشار إليها بقوله (وَلَا) يكن النظر لأول الخطاب، بل لفعلها (فَتَجُوزُ)
في الجمعة الأولى وغيرها (بِائْتِي عَشَرَ) تلزمهم إصالة (بِائْتِي) من أول
الخطبة (إِسْلَامِيًّا) هذا حاصل ما ارتضاه ح وهو الماعول عليه (بِإِمَامٍ مُقِيمٍ)
ولو نوى أربعة أيام لغير الخطبة ولا يضر سفره بعدد ومسافر القصر لا يصح إماماً
ومن على كفر سبخ يصح وفيما بينهما خلاف وانظر عجب فإنه المحط كلامه على
الصلحة^(١) وقيل حيث كان من بلدة جمعة واعتبارهم الشخص دون المسكن في
الفرسخ يؤيد إطلاق الصلحة وإن كان بعضهم اعتبر المسكن (إِلَّا الْخَلِيفَةَ)
ومثله نأثبه في الحكم الصلاة (يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ مُجَمَّعَةٍ) في ولايته (وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ
وَبِغَيْرِهَا تَفْسُدُ عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ وَيَكُونُ الْخَطَابُ إِلَّا لِعُذْرٍ) فيستخاف (وَوَجِبَ
اِنْتِظَارُهُ لِعُذْرِ رَبِّ) قدر أواخر رابعة مع المتوسط (كُلُّ الْأَصْحِ وَخُطْبَتَيْنِ
قَبْلَ الصَّلَاةِ) وشرط الخطبة أن تكون في المسجد كصلاة الإمام بما تسميه
الْعَرَبُ خُطْبَةً) ولو كان كل الجماعة أعاجم (تَحْضُرُهَا الْجَمَاعَةُ) السابقة
(وَأَسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ) المعتمد سنية استقبال ذاته للصف الأول وغيره
(وَفِي وَجُوبٍ قِيَامِهِ لَهَا) شرطاً وسنيته (تَرَدُّدُ وَلَزِمَتْهُ الْمُكَائِفُ الْحُرَّةُ
الذَّكَرُ بِلَا عُذْرٍ) وإن سقط بها الظاهر عن غيره وليس من الواجب المخير فإن
الأميرين فيه سيمان وهنا الواجب الأول الظاهر (الْمُتَوَطَّنَ وَإِنْ بَقَرِيَّةً فَائْتِيَةً

يَكْفَرُ سَخٍ (ثلاثة أميال وثلاث وظهره أن العبدة بالمسكن وظاهر فرع المسافرين
الآتي اعتبار الشخص وهو الأقوى (مِنْ الْمَنَارِ) والظاهر اعتبار الأقرب إن تعدد
(كَأَنَّ أَدْرَكَ الْمَسَافِرُ) من وطنه وإلا لم تلزمه (النِّدَاءُ قَبْلَهُ أَوْ ضَلَّى الْغَامِرُ)
لا الجملة (ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عُذْرُهُ لَا بِالْإِقَامَةِ إِلَّا تَبَعًا) للمتوطنين
فلا تنعقد به (وَنَدِبَ) أى تأكد ^(١) (تَحْسِينُ هَيْئَةٍ) كإزالة ظفر وعانة
(وَجَعِلُ ثِيَابٍ) ، وهو هنا البياض (وَطَاطَيْبُ وَمَتْنِي وَتَهَجِيرُ) أى رواح في
الهجرة لا تكبر (وَإِقَامَةُ أَهْلِ السُّوقِ مُطْلَقًا) ولو لم تلزمهم (لِوَأْتَمَّ وَسَلَامُ
خَطِيبٍ لِيُخْرِجَهُ لَأَصْمُودِهِ وَجُلُوسُهُ) بالرفع (أَوْ لَا وَيَكْفُمُهَا) ولأنه بعد السنية
(وَتَقْصِيرُهَا وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفَعُ صَوْتِهِ) وأصل الجهر واجب حتى إن
إسرارها كالعدم (وَاسْتِخْلَافُهُ لِمُنْذِرٍ حَاضِرَهَا وَقِرَاءَةُ ذِيْمِمَا وَخَتْمُ الثَّانِيَةِ
بِغَيْرِ اللَّهِ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ أَذْكُرُوا اللَّهَ بِذِكْرِكُمْ وَتَوَكَّؤُكُمْ عَلَى كَقَوْسٍ)
عَرَبِي ^(٢) وهو طويل يسير الاوجاج (وَقِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ) في الركعة الأولى (وَإِنْ
لِمَسْبُوقٍ) بضمها (وَهَلْ أَتَاكَ) في الثانية (وَأَجَارَ) الإمام (فِي الثَّانِيَةِ)
أَيْضًا (سَبَّحَ وَالْمُنَافِقُونَ ^(٣) وَحُضُورُ مُكَاتِبٍ وَمَعْبَدٍ وَمُدَبِّرٍ أَذِنَ
سَيِّدُهَا) والإذن مندوب ولمج :

مَنْ يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ مِنْ ذِي الْعَذْرِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ فَأَذِرَ
وَمَا عَلَى أَثْنَى وَلَا أَهْلَ السَّفَرِ وَالْعَبْدُ فِعْلُهَا وَإِنْ لَهَا حَضَرَ
وقد نازع (ر) و بن في عدم الوجوب على ذى الرق بعد الحضور وإن

(١) أول النذب بالتأكد لأن تحسين الهيئة مطلوب دائما وإنما يتأكد يوم الجمعة .

(٢) أو سيف حقيقى أما ما يقوله خطباء مصر من التوكؤ على سيف من الخشب فهو عبث
لا يليق إلا بالأطفال .

(٣) لورودها في الحديث .

كان هو مقتضى بحث القرافي المشهور في إجزائها على الظهر (وَأَخَرُ الظُّهْرِ)
استحباً (رَاجِ زَوَالَ عُدْرِهِ وَإِلَّا أَلَهُ التَّعْجِيلُ وَخَيْرُ الْمَعْدُورِ إِنْ صَلَّى
الظُّهْرُ مُدْرِكاً لِرَكْعَةٍ لَمْ تُجْزِهِ وَلَا يَجْمَعُ الظُّهْرُ إِلَّا ذُو عُدْرٍ) لا يمكن
الحضور منه كسفر ومثله الرق لا خوف من ظالم وسمو (وَأَسْتَوْذِنَ إِمَامُ)
نَدْبًا (وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأُمِنُوا وَإِلَّا لَمْ تُجْزِ) بضم القاد على النقل (وَسُنُّ
غَسْلٍ مُتَّصِلٍ بِالرَّوَّاحِ وَوَ أَم تَكْزَمُهُ) ولا غرابة لأن الوضوء لها واجب
وفيها سنن وإن نذبت هي يني إن أراد هذا المندوب سن له كذا ووجب
عليه كذا فادفع ما للبدر القرافي (وَأَعَادَ إِنْ تَعَدَّى أَوْ نَامَ اخْتِيَاراً) يدير
المسجد (لَا لِأَكْلِ خَفٍّ) وإصلاح ثياب ولا يضر نقض الوضوء وفي
طول المكث بمسجد لا يريد الصلاة به نظر^(١) (وَجَازَ تَحْطُّ قَبْلَ جُلُوسِ
الْخُطْبَةِ) ويكره لغير فرجة وحرم بعده وجاز بعد الخطبة مطلقاً (وَاخْتِيَاراً
فِيهَا) أي حال الخطبة (وَكَلَامٌ بَعْدَهَا) حال الترضي (لِلصَّلَاةِ) وكره بالإقامة
وَحَرَمَ بِالْإِحْرَامِ وفي بن تبعاً للعواق وح آخر الأذان جواز الكلام بعد الإقامة
وكرهته بعد الإحرام (وَخُرُوجُ كَمُحْدِثٍ بِإِلَازِنٍ) من الإمام هذا محط
الجواز وأصل الخروج واجب (وَأَقْبَالَ عَلَى ذِكْرِ قَلِّ سِرًّا) والأولى تركه
ويمنع الكثير والجمهور (كَتَمًا مَيْنٍ وَتَعَوُّذٍ عِنْدَ السَّبَبِ) فيندب (كَتَمًا مَعَاطِسٍ
سِرًّا) وقيل هذا سنة (وَنَهَى خُطْبَ وَأَمْرُهُ وَإِجَابَتُهُ) (مِنْ مُخَاطَبَةِ كُلِّ ذَلِكَ
جَائِزٌ) (وَكُرْهَ تَرْكُ طُهُرٍ فِيهِمَا) من حيث الخطبة وإن حرم على الجنب المسجد
(وَتَرْكُ الْأَمَلِ يَوْمَهَا) تعظيماً له أما راحة فخائز ولوظائفها مطلوب (وَيَمْنَعُ
كَتَمُهُ بِسُوقٍ وَقَتَهَا) (لِلْمَسْبِقِ فِي إِقَامَتِهِ) (وَنَقْلُ إِمَامٍ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٍ عِنْدَ الْأَذَانِ)

(١) استظهر العدوى عدم البطلان قال : لأن له أن يصلي فيه .

إِنْ اقْتَدَى بِهِ أَوْ رَأَى أَمْرًا أَكِيدًا وَكَذَا أَذَانَ غَيْرَهَا (وَلَوْ شَاءَ) عَلَى
 مَا سَبَقَ فِي الْجَمَاعَةِ (وَسَقَرَهُ بِمَعْنَى الْفَجْرِ) لِمَنْ لَا يَدْرِكُ جَمْعَةَ أَمَامَهُ (وَجَازَ قَبْلَهُ
 وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ) إِلَّا اضْطُرَّ (كَتْلَامٍ فِي خُطْبَتِهِ بِقِيَامِهِ وَبَيْنَهُمَا وَلَوْ لَغَيْرِ
 سَائِمٍ) وَفِي الرَّحَابِ وَالطَّرِيقِ تَرَدَّدَ (إِلَّا أَنْ يَلْفُو^(١) عَلَى الْمُخْتَارِ) كَانَ مَدَحٌ
 مِنْ لَا يُمدَحُ أَوْ ذَمٌّ مِنْ لَا يُذَمُّ (وَكَسَالَمٌ وَرَدَّهُ وَنَهَى لِأَخِيهِ وَحَصِيدٍ أَوْ إِشَارَةٍ
 لَهُ وَابْتِدَاءَ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ) أَيْ الْإِمَامُ مُتَعَدِّيًا (وَلِنْ لَدَاخِلِ^(٢)) (وَالْمُرَادُ
 النَّفْلُ كَمَا سَبَقَ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ) (وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ) (لِلسَّجْدِ وَأَحْرَمَ غَيْرُ عَامِدٍ
 (وَيُسَيِّخُ بَيْعَهُ وَإِجَارَةً وَتَوَلِيَةً وَشُرْكَهَ وَإِنَاءَةً وَشُفْعَةً بِأَذَانٍ ثَانٍ) وَالْخَطِيبُ
 عَلَى الْمَنْبَرِ (فَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ حِينَ انْقِبَاضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) الْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ وَإِنْ
 كَانَ هَذَا مُخْتَلَفًا فِيهِ (لَا نِكَاحٌ وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ^(٣)) (وَإِنْ حَرَمَتْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ
 (وَعُذْرُ تَرَكِّهَا وَالْجَمَاعَةُ شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جُدَامٌ أَوْ مَرَضٌ أَوْ تَمَرُّ بَضٍّ
 وَإِشْرَافُ قَرِيبٍ وَنَحْوُهُ) كَصَدِيقٍ وَلَوْ لَمْ يُخَشِ خَمِيصَهُ (وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ أَوْ
 حَبْسٌ) بِالرَّفْعِ يَعْنِي خَوْفَهُ (أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ يُتَسَيَّرُ)
 لِيُثْبِتَ عَسْرَهُ (وَعُرْيٌ) الْأَلِيقُ بِالْحَافِظَةِ عَلَى الْعَرَضِ أَنْ لَا يَجِدَ لِبَاسَ مِثْلِهِ أَنْظَرَ
 حَشٍ (وَرَجَاءُ عَفْوٍ قَوْدٍ وَأَكْلُ ثَوْبٍ كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بِأَيْلٍ) فِي الْجَمَاعَةِ
 (لَا عُرْسٌ) وَلَيْمَةٌ أَوْ مَكْتٌ عِنْدَ زَوْجَةٍ (أَوْ عَمَى) يُمْكِنُ مَعَهُ الْخُضُورُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ
 قَائِدٌ (أَوْ شُهُودٌ عَيْنِدٌ) فَلَا يَكْفِي عَنْهُمَا (وَإِنْ أُذِنَ الْإِمَامُ) فِي التَّخَافُفِ * (فَصَلَّ
 رُخْصَ) اسْتِغْنَاءًا^(٤) (لِقِتَالِ جَائِزٍ أَمْكَنَ تَرْكُهُ إِبْغَاضَ قَسَمِهِمْ) فِي الْوَقْتِ

(١) وَمِنْ اللَّغَرِ مَا اسْتَحْدَثَ مِنَ الدَّعَاءِ لِلْإِمَامِ وَالْأَمْرَاءِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ .
 (٢) لَكِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ لِلدَّخَالِ بِصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ وَمَا أَجَابَ بِهِ أَهْلُ الْمَذْهَبِ هَذَا
 الْأَمْرَ لَيْسَ بِسَلِيمٍ فَهَذَا الشَّافِعِيُّ هُنَا أَرْجَحُ .
 (٣) أَعْدَمَ الْمَوْضُوعِ أَوْ لِأَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْعِبَادَاتِ قُلْ فِي شَرْحِ الْجُمُوعِ : وَالْظَّاهِرُ لِلْحَاقِّ الْحَاقِ
 بِالنِّكَاحِ وَالسَّكَّانَةِ بِالصَّدَقَةِ وَهَبَةِ الثَّوَابِ كَالْبَيْعِ هـ .
 (٤) هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ فِي الْمَذْهَبِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ يُونُسَ . وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَنْدُوبَةٌ

كانت عليهم (وإن وجاهة القبلة) ولا يقال لا قسم والبدن أما هم (أو على دوابهم
قسمين وعلمهم) خشية التخليط (وصلى بأذان وإقامة) الأولى في الثنائية
ركعة ولأول ركعتين منهم قام سأكنا أو داعياً أو قارئاً في الثنائية وفي
قيامه بغيرها تردد (المعتمد يقوم غير قارئ) وأتمت الأولى وانصرفت منهم
صلى بالثانية ما بقي وسلم فأنتموا لأنفسهم (ولو قدمت إحداها إماماً بطلت عليهم
لأعليه قيل: ولا ترد الأولى السلام على الإمام (ولو صلوا) في غير الجمعة ولا بد
فيها مع كل من اتى عشر سمعت الخطبة (إماماً من أو بعض) فذا جاز وإن لم
يمكن أخرها لآخر الاختياري (أصل النص لآخر الوقت من غير قيد
الاختياري انظر حش (وصلوا إماماً) حسب الإمكان (كان دهمهم عدو
بها وحل للصرور مثنى وركض وطعن وعدم توجع وكلام وإمسك
مطبخ وإن أمنوا بها أتمت صلاة آمن وبعدها لا إعادة كسواء ظن عدواً
فظهر نفيها وإن سمى مع الأولى سجدة بعد إكمالها وإلا) بأن كان
المخاطب بالسجود الثانية ولو حصل مع الأولى (سجدت القنلى معاً والبعدي
بعد الفصاء وإن صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى)
مطلقاً (والثالثة في الرباعية) المفارقة في غير محلها (كغيرها على الأرجح)
ضعيف كما قال (وصحح خلافه) * فصل سن^(١) لعبد ركعتان إماماً مور
الجمعة (إيجاباً) (من حل النافلة لازوال) ولا يفعله الحاج بل وظيفته
الوقوف بالمشعر الحرام ولا يجتمع لها أهل منى ثلثا يكون ذريعة لفعل
الحاج (ولا يفادى الصلاة جامعة) (٢) بل تذكره على أنها من سنة اليوم

(١) عينا مع الإمام على المشهور وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية
(٢) في الجمع وشرحه: وجاز لإعلام بكأصلاة جامعة فان اعتقه طلب خصوصها كرم
وهو محل النهي في الأصل اهـ يعني هنا.

(وَأَفْتَتَحَ بِسَبْعِ تَسْكِينَاتٍ بِالْإِحْرَامِ ثُمَّ بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ) وَلَا يَتَّبِعُ إِمَامًا خَالَفَ ذَلِكَ (مُؤَالَى إِلَّا بِتَسْكِينِ الْمُؤْتَمِّ) فَيُلْتَفِظُ (بِإِلَّا قَوْلٍ) مِنْ تَسْبِيحِ أَوْ نَحْوِهِ (وَنَجَرَاهُ مُؤْتَمٌّ لَمْ يَسْمَعْ وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ) يَنْجُسُ (وَوَجَدَ بِمَدَّةٍ) لِأَنَّهُ يَعِيدُ الْقِرَاءَةَ فَتَسْكُونُ الَّتِي قَبْلَ التَّكْبِيرِ زَائِدَةٌ (وَالْإِلَّا) بَأَنْ رَكَعَ (تَمَادَى وَسَجَدَ غَيْرُ الْمُؤْتَمِّ قَبْلَهُ) إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدَةٍ سَنَةً وَوَاحِدَةً (وَمُدْرِكُ الْقِرَاءَةِ يُسَكِّرُ) وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ (فَمُدْرِكُ الثَّانِيَةِ يُكَبِّرُ خَسَفًا) غَيْرَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ قَضَى (سَبْعًا بِالْقِيَامِ) نَظَرُوا هُنَا لِأَنَّ سَنَةَ الْعِيدِ اجْتِمَاعُ سَبْعٍ فِي وَاحِدَةٍ رَكَعَتَيْهِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ تَسْكِينِ وَالْعَلَاةُ مَحَلُّ لَزِيَاةِ التَّكْبِيرِ وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ رَكَعَةٍ يَقُومُ بِإِلَّا تَسْكِينِ (وَإِنْ فَاتَتْ) الثَّانِيَةَ (قَضَى الْأَوَّلَى بِسِتْرٍ وَهَلْ) بِتَضْمِينِهِ (بِغَيْرِ) تَسْكِينِ (الْقِيَامِ) وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ دُونَ الرُّكْعَةِ يَقُومُ بِتَسْكِينِ قَالَ فِي تَوْضِيحِهِ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ كَبِيرٌ لِلْعِيدِ فَلَمْ تَفْتَحْ صَلَاةَ بِإِلَّا تَسْكِينِ أَوْ بِهِ عَلَى الْقَاعِدَةِ فَيَكْبُرُ سَبْعًا (تَأْوِيلَانِ) وَالثَّانِيَةُ ظَاهِرٌ أَنَّهَا بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ وَسَكَتَ عَلَى مُدْرِكِ الْأَوَّلَى لِوَضُوحِهِ سَمًّا غَيْرَ الْإِحْرَامِ إِنْ لَمْ يَدْرِ فِي أَيِّهَا هُوَ كَبِيرٌ سَبْعًا إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ قَضَى سَبْعًا وَلَا تَضُرُّ الزِّيَادَةُ (وَالدَّبَّاحُ إِحْيَاءَ أَيْمَانِهِ وَغُسْلُ وَبَعْدُ الصُّبْحِ) وَأَوَّلُهُ مِنَ السَّادِسِ الْآخِرِ (وَأَطْيَبُ) لَغَيْرِ النِّسَاءِ (وَتَزَابُنُ وَإِنْ أَقْبَرَ مُصَلًى) لِأَنَّهُ يَوْمُ سُرُورٍ عَنْ الطَّرَازِ وَلَا يَنْكُرُ فِيهِ لَعِبُ الصِّبْيَانِ وَالضَّرْبُ بِالْأَفُوفِ وَنَحْوُهُ (وَمَشَى فِي ذَهَابِهِ وَفِطْرُهُ قَبْلَهُ فِي النِّطْرِ وَتَأْخِيرُهُ فِي النَّحْرِ وَخُرُوجُهُ بَدَا الشَّمْسِ) لِمَنْ يَدْرِكُ (وَتَكْبِيرُهُ فِيهِ حِينَئِذٍ لَا قَبْلَهُ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وَأَنَّهُ يَكْبُرُ إِذَا خَرَجَ وَلَوْ قَبْلَ الشَّمْسِ (وَجَهْرًا يَدُ) أَيُّ التَّكْبِيرِ (وَهَلْ) مِنْتَهَى التَّكْبِيرُ (إِمَجِيءُ الْإِمَامِ أَوْ إِقْيَامُهُ لِلْعَلَاةِ تَأْوِيلَانِ وَنَحْوُهُ) أَيُّ الْإِمَامِ وَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ فَصَوَابٌ (أَضْحَيْتَهُ بِالْمُهَلِّ وَإِبَاقَتُهَا) أَيُّ صَلَاةِ الْعِيدِ (بِهِ) بِمُصَلَّى الصَّحْرَاءِ (إِلَّا بِمَكَّةَ) لِمَشَاهِدَةِ الْبَيْتِ (وَرَفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِهِ نَاطِقٌ)

كسائر الصلوات (وقراءتها بكسبفتح والشمس وخطبتان كالجُمعة وسماعهما)
مندوب لكن الكلام بعد أن وقع وحضر ارتضى ر أنه حرام وقيل مكروه
(واسنة باله وبعده بتهمما وأعيدنا إن قدّمنا) إن قرب (واسنة فتاح بتكبير
ونخللهم ما بدر بلا حدة وإقامة من لم يؤخر بها) أى الجمعة (أو فاتته) العيد
فالسنة مع الإمام (وتكبيره إثر خمس عشرة فريضة) وزاد ابن يثير ظهر
الرابع في جش (وسجودها) أى الفريضة عطف على مدخول إثر (البعدي
من ظهر يوم النحر لأننا فله ومقضية فيها) أى أيام التشريق (مطلقاً) ولو كان
أصلها من أيام التشريق (وكبر ناسيد إن قرب والمؤمن إن تركه إمامه وأفظه)
مندوب زائد (وهو الله أكبر ثلاثاً وإن قال بعد تكبير تين لا إله إلا الله
ثم تكبير تين والله الحمد فحسن) والأول أحسن (وكبره تنهّل بمصلى
قبلها وبعدها لا يسجد فيهما) (فصل سن) للمأمور الصلاة (وإن لم يودى
ومسافر لم يجز سيرة) لهم (لكسوف الشمس ركعتان مبراً بآخرة قيامين
وركعتين) فى المجموع^(١) استئنافاً (وركعتان ركعتان) مبتدأ (لخسوف
تقريباً كالنواقل) صفة وحكما فإن الراجح الندب ويحصل أصله بركعتين ثم لاحد
حتى تنجلي أو يغيب لا قبل مغرب وبعد فجر (جهرراً بلا جمع وندب بالمسجد)
راجع لفعل الكسوف ثلثا تنجلي قبل وصول المصلى^(٢) (وقراءة البقرة ثم
مواياتها فى القيامات) ندباً إن لم يضر بالمأمومين ويسرع فى النساء حتى تقصر
عن آل عمران أو ينظر لمجموع الركعة (ووعظ بمذها وركع كإقراء وسجد
كالركوع) التشبيه للقرب (ورقتهما كالعيد وتذكر الركعة بالركوع)
الثانى (ولا تنكرز) فى يوم إلا أن تنجلي ثم تكسف قبل الزوال (وإن تجلّت

(١) وأما بالنظر إلى كل على حدته فالسنة هو القيام الأول والركوع الأول من كل ركعة

لإذ هما الزمان أما الركوع والقيام الأخيران من كل ركعة فهما أصليان واجبان .

(٢) اذ المفروض أن المصلى خارج البلد بخلاف المسجد .

فِي أَثْنَائِهَا قَوْنِي إِتْمَامِهَا كَالنَّوَافِلِ (أَوْ عَلَى هَيْئَتِهَا) (قَوْلَانِ) بِعَدِّ رَكْعَةٍ وَقَبْلِهَا
نُتِمَ كَالنَّوَافِلِ وَقَطْعًا (وَقَدْ تَمَّ فَرَضٌ خِفَ قَوَاتُهُ) هَذَا بِدِيهِ (ثُمَّ كُسُوفٌ
بِهِمْ عِيدٌ) وَإِنْ كَانَ الْعِيدَ آكَدَ خَوْفَ الْغَوَاتِ بِالْأَنْجِلَاءِ (وَأُخِّرَ الْأَسْتِسْقَاءُ
لَيَوْمٍ آخَرَ) عَنِ الْعِيدِ وَيَفْعَلُ بَعْدَ الْكُسُوفِ (فِي فَصْلٍ) سُنَّ الْأَسْتِسْقَاءُ
إِزْرَعٍ أَوْ شُرْبٍ بِنَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ بَسَفَيْنَةِ رَكْعَتَانِ (بَيَانٌ لِلْأَسْتِسْقَاءِ
(جَهْرًا وَكُرَّرَ إِنْ تَأَخَّرَ وَخَرَجُوا ضَجَى مُشَاءَةً بِبَذَلَةٍ وَتَخَشَعُ مَشَارِخُ
وَمُتَجَالَةً وَصِبْيَةٌ لَا مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنْهُمْ وَبِهِمَةِ وَحَائِضٌ وَلَا يُنْتَعَزُ ذَرْعِي) وَلَا
مِنْ أُمُورٍ دِينِهِ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرِ عَلَيْنَا (وَانْفَرَدَ) مَكَانًا (لَا يَوْمٌ) بِمَعْنَى مُطَاقِ
الزَّمَنِ خَوْفُ فِتْنَةٍ ضَعِيفِ الْإِسْلَامِ لِمُوَافَقَةِ قَدَرٍ (ثُمَّ خُطِبَ كَالْعِيدِ) فِي الْحُكْمِ
وَكُونِهَا ثَلَاثَتَيْنِ (وَبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالْأَسْتِسْقَاءِ وَبِأَنْغٍ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّلَاثَةِ
مُسْتَقْبَلًا ثُمَّ حَوْلَ رِدَائِهِ بِمِيمِنِهِ يَسَارُهُ بِلَا تَنْكِيسٍ وَكَذَا الرَّجَالُ
فَقَطُّ قُمُودًا وَتُدْبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ) تَوَاضَعًا (وَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَهُ
وَصَدَقَةٌ وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الْإِمَامُ) الْمُتَعَمِّدُ بِأَمْرٍ بِالصَّدَقَةِ (بَلْ بِقُوَّةٍ وَرَدُّ نَبِيَّةٍ
وَجَارَ تَنْفُلُ قَبْلُهَا وَبَعْدَهَا وَاخْتَارَ) الْأَخْيَ (إِنَاءَةً غَيْرَ الْمُحْتَاجِ إِنْ جُنَّاجِ)
لَأَنَّهُ تَعَاوَنَ عَلَى الْبِرِّ (قَالَ) الْمَازَرِيُّ (وَفِيهِ نَظَرٌ) إِذْ لَمْ يَنْفَلِ عَنِ
السَّلَفِ وَإِنَّمَا يَدْعُو لَهُ (فِي فَصْلٍ) فِي وُجُوبِ غَسَلِ الْمَيِّتِ بِطَهْرٍ
وَلَوْ بِزَمْزَمٍ فَإِنَّ الرَّاجِحَ طَهْرُهُ مِيقَتَهُ (١) (وَالصَّلَاةُ عَائِدٌ) فَيُجِبُ
الْقِيَامَ (كَدَفْنِهِ وَكَفْنِهِ وَسُنِّيَّتُهَا خِلَافٌ) أَرْجَحُهُ الْوَجْهَ (٢)
(وَتَلَاوَزًا) أَى الصَّلَاةِ مَعَ الْغَسْلِ أَوْ بَدَلَهُ مِنَ الْقِيَامِ (وَغُسْلٌ كَالْجُنَابَةِ)
إِلَّا أَنَّهُ يَكْرُرُ كَمَا بَأَى (تَعْبُدًا بِلَا نِيَّةٍ) لِأَنَّهُ فِي الْغَيْرِ وَلَذَا صَحَّ مِنَ السَّكَنَابَةِ

(١) وهو الذي يقتضيه الدليل العقلي والنقلي .

(٢) كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

كما بآنى (وَقَدَّمَ الزَّوْجَانِ) وفى (١) لحدوها وتربة عصبتهما مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى تَرْبَتِهِمَا
 فى ح وعج (إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ فَاسِدُهُ) استثناء من المأموم
 (بِالْقَضَاءِ) متعلق بقدّم (وَلَاِنْ رَقِيقًا أَذِنَ سَيِّدُهُ) فى التغميل (أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ
 أَوْ بِأَحَدِهِمَا غَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ) أى الأفضل (لِنَفْسِهِ إِنْ
 تَزَوَّجَ أُخْتَهَا) ونحوها (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعَةَ وَكَذَا بَيْعَةُ إِلَّا بِحَضْرَةِ
 مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوُطْئِ لِلْمَوْتِ رِقِّ يُبَيِّحُ الْغُسْلَ مِنَ الْجَائِدَيْنِ) فَمَنْعُ
 هَذَا الظَّهْرَ وَالْإِبْلَاءَ لَفَى زَوْجَةً وَلَا كَحَيْضٍ (مَنْ أَقْرَبُ أَوْلِيَاءِهِ مَنْ أَجْنَبِيٍّ
 مَرَأَةٌ مُحْرَمٌ وَهَلْ تَسْتُرُهُ أَوْ هَوْرَتُهُ نَأْوِيَانِ مَنْ يَمُتْ لِمَرْفَقَيْهِ كَقَدَمِ
 الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَزَاوِيهِ وَصُبُّ عَلَى تَجْرُوحٍ أَمْسَكَنَ مَاءً كَمَجْدُورٍ
 إِنْ لَمْ يُخَفْ نَزْلُهُ) وهذا مأخوذ مما قبله (وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ مَرَأَتِهِ مَنْ أَجْنَبِيَّةٌ
 وَأَنْتَ شَعْرُهَا وَلَا يُضَرُّ) لعل أراد أنه ليس حتماً وإلا فقد ورد (مَنْ مُحْرَمٌ
 فَوْقَ ثَوْبٍ مَنْ يَمُتْ لِكُوعِيَّهَا وَسُتْرٍ مَنْ سُرِّيَ لِرُكْبَتَيْهِ وَإِنْ زَوْجًا)
 مبالغة فى الطلب وإن كان ما قبلها واجباً وما بعدها مندوباً (وَرُكْبَتَاهَا النَّيَّةُ
 وَأَرْبَعُ تَسْكِينِيَّاتٍ وَإِنْ زَادَ لَمْ يُنْتَظَرْ) بل يسلم المأموم ورجح بعض انتظار
 السامع (وَالدَّعَاءُ وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِنْ وَالَاهُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ
 أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ فَعَلَى الْقَبْرِ) ورجح ر عدم الاعادة كما فى حش (وَتَسْلِيمَةُ
 خَفِيفَةٍ وَتَسْمَعُ الْإِمَامُ مَنْ يَلِيهِ وَصَبْرُ الْمَسْبُوقِ لِلتَّسْكِينِ) حيث فرغ منه
 المأمومون لأن كل تسكينة كرامة فلا تقضى فى صلب الإمام فإن كبر ألقاها
 (وَدَعَا إِنْ تَرَكْتَ إِلَّا وَالِي) هذا وجهه وإن قرر شيخنا الموالاة مطلقاً تبعاً
 لراكن وجهه مالمص فانظره (وَكُنْ بِمَكْبُوسٍ رَجُوعَةٍ) ومشاهد الخبير

(١) أى فى غسلها وفى لحدوها . فهو معطوف على محذوف دل عليه السياق . وقوله :
 وتربة مبتدأ ومقدمة خبر ، وعمل تقديم تربة عصبتهما إذا دعوا لذلك .

وقضى به عند تمازج الورثة (وَقَدَّمَ كَمَوْنَةَ الدِّينِ عَلَى دَيْنٍ) وهو الملتاق بالذمة
أما الملتاق بالعين فقدم فيها كالعبد الجاني والزكاة على ما يأتي آخر الكتاب
(غَيْرِ الْمَرْتَيْنِ وَلَوْ مُرِقَ) فيجدد غيره (نَمَّ إِنْ وَجِدَ) الأول (وَ) قد
(مَوْضَ وَرِثَ إِنْ قُدَّ الدِّينُ كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيْتِ وَهُوَ عَلَى الْمُتَّقِ
يَقْرَابَةً أَوْ رِقَ لَا زَوْجِيَّةَ وَالْعَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَقْلَى الْمُسْلِمِينَ
وَنُدِبَ تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْيِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنٍ ثُمَّ ظَهَرَ)
وترك اليسار تفاؤلاً بأنه من أهل اليمن (وَنَجَنَّبُ حَائِضَ وَجُنُبَ لَهُ) وكل
ما تكرهه الملائكة (وَنَلَقَيْنَهُ^(١) الشَّهَادَةَ وَتَعْمِيضُهُ وَشَدُّ لَحْيَيْهِ إِذَا قُضِيَ
وَتَلْيِينِ مَقَاصِلِهِ بِرِفْقٍ وَرَفْعُهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتْرُهُ بِثَوْبٍ وَوَضْعُ تَيْلٍ عَلَى
بَطْنِهِ) لئلا ينفخ (وَأَمْرَاعَ تَجْهِيزِهِ إِلَّا الْغَرِقَ) ونحوه خوف الحياة
(وَ) ندب (لِلْغُسْلِ سِدْرَ) ونحوه (وَنَجَرِ يَدَهُ) وتغيبه صلى الله عليه وسلم
في ثوبه زيادة احترام^(٢) (وَوَضَعُهُ عَلَى مُرْتَفَعٍ وَلَمْ يَتَّكِرْهُ كَالْكُفَّينِ إِسْبَعِ)
راجع للغسل (وَلَمْ يُعَدَّ كَالْوَضُوءِ لِنَجَاسَةٍ) أو وطئ (وَعُشَيَاتٍ وَعَصْرُ بَطْنِهِ
بِرِفْقٍ وَصَبُّ الْمَاءِ فِي غَسَلِ مَخْرَجَيْهِ بِخِرْقَةٍ وَلَهُ الْإِنْضَاءُ) مباشرة العورة
(إِنْ اضْطَرَّ) وفي ابن استحصان عدم المباشرة (وَتَوَضُّعِيَّتُهُ وَتَعْمِيدُ أَسْفَانِهِ وَأَنْفِهِ
بِخِرْقَةٍ وَإِمَالَةُ رَأْسِهِ) صدره (بِرِفْقٍ إِمَضْمَضَةٍ وَعَدَمُ حُضُورِ غَيْرِ مُعِينٍ وَكَافُورٌ
فِي الْأَخِيرَةِ وَاشْتَفَ وَاغْتَسَالَ غَائِلِهِ) للظفافة ولأنه إذا دخل على ذلك لم يتباعد
عنه (وَبَيَاضُ الْكُفَّينِ وَتَجْمِيرُهُ) بالخور (وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغُسْلِ

...لَا، فَيَسَاءَ الظَّنُّ... (١) ولا يقال له قل لأنه قد يقول للفتانات مثلاً : لا فناء به الظن . قاله في المجموع وشرحه

(٢) وذلك لأنهم قالوا لا ندري هل نجرد رسول الله كأنه فعل بموتانا أم نفسله وعليه ثيابه .
فألقى الله عليهم النوم وكلهم مكلم من جانب البيت لا يدرون من هو . اغسلوا النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وعليه ثيابه ، فغسلوا ، وتولى غسله على والعباس وابناه الفضل وقثم ومولياه
أسامة وشقران .

وَالزَّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُقْضَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصَى فِي
 ثَلَاثٍ وَهَلِ الْوَاحِدُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ وَرَجَحَ وَيَقْنَقَ عَلَيْهِ فِي الْمَرَاةِ (أَوْ سَتْرُهُ
 حَوْرَتِهِ وَالْهَائِي سُنَّةٌ خِلَافٌ وَوَتَرُهُ وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمَثَلَاثَةُ عَلَى
 الْأَرْبَعَةِ وَتَقْمِيصُهُ وَتَعْمِيمُهُ وَعَذَابُهُ فِيهَا مَا أَلْفُ عَذْوَلَةٍ عَنْ التَّعْمِيلِ مِنَ
 الْعَذَابِ (وَأَزْرَهُ وَإِفْكَتَسَيْنِ وَالسَّبْعُ لِلْمَرْأَةِ) بِزِيَادَةِ لَهَا ثَلَاثِينَ وَطَحَارُ بَدَلِ الْهَامَةِ
 (وَحُمُوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَافَةٍ وَعَلَى قُطْنٍ يُلْصَقُ بِمَخَافَتِهِ وَالْكَافُورُ فَيْدٌ) بِبَنَى
 أَنَّهُ أَفْضَلُ الْخَنُوطِ بِحِفْظِ الْحَسَدِ (وَفِي مَسَاجِدِهِ) مَوَاضِعُ السُّجُودِ عَظْفٌ عَلَى
 بِمَنَافِذِهِ (وَحَوَاسِيهِ وَمَرَاقِيهِ) كِبَابُهُ (وَأِنْ) كَانَ الْمَيِّتُ (مُحْرَبًا وَمُعَذَّبًا)
 لَا تَنْتَظِعُ التَّكْلِيفُ (وَلَا يَتَوَلَّيَاءُ) إِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا إِلَّا فِي بَحَائِلِ (وَمَنْ نَحْنُ مُشَيِّعٌ
 وَإِسْرَاعُهُ) مَعَ السَّكِينَةِ (وَتَقْدُمُهُ وَتَأَخُّرُ رَاكِبٍ وَسَتْرُهَا بِقُبَّةٍ) خِيَمَةٌ
 مَمْلَأَةٌ (وَرَفَعُ الْيَدَيْنِ بِأَرْكَى النَّسْكِيبِ وَابْتِدَاءُ بِحَمْدٍ وَصَلَاةٍ عَلَى نَدِيٍّ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ وَإِسْرَارُ دُعَاءٍ وَرَفَعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ
 وَمَنْسَكَبِي الْمَرْأَةِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ يَمِينِهِ (إِلَّا بِالْحَرَمِ الْمَدِينِيِّ) (وَرَفَعُ قَبْرِ
 كَثِيرٍ مُسَمًّا وَتَوَلَّوَاتٍ أَبْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيُسَطِّحُ) ضَعِيفٌ (وَحُمُوطٌ قَرِيبٌ
 فِيهِ ثَلَاثَا وَتَهْيِئَةُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ) (وَمَنْزِلَةُ وَعَدَمُ عَمَقِهِ وَاللَّحْدُ وَضَجْعُ فَيْدٍ
 عَلَى أَيْمَنٍ مُقْبِلًا وَنُدُورُكَ إِنْ خُوفَ بِالْخَضْرَاءِ) قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ
 (كَتْفِيكَسٍ رَجَائِدٍ وَكَتْرُكَ الْفُسْلِ وَدَفْنٍ مِنْ أَسْلَمَ بِتَقْبَرَةِ السَّكَمَارِ إِنْ
 لَمْ يُنْخَبِ التَّنْصِيرُ وَسَدُّهُ بِبَابَيْنِ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ) مِنْ طِينٍ كَوْجُوهٍ الْخَبْلِ
 (ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَهْسَبٌ وَسَنُّ التُّرَابِ أَوَّلُ) مِنَ الثَّابُوتِ يَدْفَنُ بِهِ (وَجَازَ غُسْلُ

(١) فَيَكُونُ عَنْ يَسَارِهِ جِهَةُ الْغَبْرِ الشَّرِيفِ .

(٢) وَهُوَ الْمَمُولُ بِهِ عِنْدَنَا فِي الْمَغْرِبِ لَوُرُودِهِ فِي السَّنَةِ أَمَّا مَا اعْتَادَهُ أَهْلُ مِصْرَ مِنْ
 تَقَامَةِ الْمَاءِ فَبِدْعَةٌ مَنْكَرَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مَفَاسِدَ مِنْهَا تَحْمِيلُ أَهْلِ الْمَيِّتِ مَعَ الْوَرَفِ الْمَأْتَمِ وَقَدْ يَكُونُ
 فِي الْوَرَفَةِ يَتَامَى فَيُظْلَمُ الْمَفْسَدَةُ .

امرأة ابن كسبم) وثمان (ورجل كريضعة) سنتين وكالشهرين (والماء
المسخن وعدم ذلك) أو الفصل (لكثرة الموتى) وبصلى عليهم
(وتسكنين بملبوس أو مزعفر أو مورس وسمل غير أربعة وبدء باي
ناحية والمعين مبتدع وخروج متجالة أو إن لم ينحس منها الفتنة
في كآب) وأم (وزوج وابن) وبنت وابن ابن (وأخ) وعم (وسبقتها)
للغير ولا ينبغي للصلاة (وجلوس قبل وضعها ونقل) لا يؤذيها
(وإن من بدو) لمل وجه المبالغة مظنة البعد (وبكلاء عند موته وبهذه
بلا رفع صوت وقول قبيح وجمع أموات بقبر ضرورة) وإن أجنب
وكره لغيرها وإن محارم (وولي القبلة الأفضل أو بصلاة) عطف على بقبر بل هو
أرجى للبركة (بلى الإمام رجل فطفل فعبد فخصي فحنى كذلك) معناه
في العبد رجل فطفل وفيما بعد كبير الحر فصغيره فسمى^(١) الرقيق والمحبوب
أربع قبل الخنثى والأنثى أربع فتلك عشرون (وفي الأصناف) الواحد (أيضاً
الصف) يقرب فضله للإمام كما يفعل بالأصناف لجهة القبلة أو من بلى الأول
عن اليمين ومن يليه عن اليسار وهكذا أو يكمل الكل عن اليسار فإن استورا
فالقرعة مالم يتراض الأولياء (وزيارة القبور بلا حدة) والأحسن ليلة الجمعة
وبومها (وكره) ولو للمريض لموت كذلك (حاشى شعره وقلم ظفره وهو
بدعة وضم ممة إن فعل ولا تذكاً فرؤحه ويؤخذ) يزال (عقوها) الخارج
منها (وقراءة عند موته) واستحب ابن حبيب وبعضهم يسوفى بن وصول
القراءة للميت وأنها عند القبر أحسن مزية وأن العز بن عبد السلام رضى بعد
الموت فقل له ما تقول فيما كنت تفكر من وصول ما يهدى من قراءة القرآن

(١) حقه فقسما الرقيق بالرفع ولعله مفعول لفعل محذوف أى فاعتبر قسمى الرقيق اهـ

مؤلفه. كذا بهامش الأصل .

الموتى؟ فقال ميهبات وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن^(١) (كَتَجْمِيرِ الدَّارِ) من ربح الموت (وَبَعْدَهُ وَعَلَى قَبْرِهِ وَصِيَّاحٌ خَلْفَهَا) لا مفهوم للظرف وقيل بالحرمة (وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا) وانصيراف عنها بِلاَ صَلَاةٍ أَوْ بِلاَ إِذْنٍ قبل الدفن (إِنْ لَمْ يُطَوَّلُوا وَحَمَلُهَا بِلاَ وَضُوءٍ) بل مطلق التشييع لعدم الصلاة (وَأَدْخَالُهُ الْمَسْجِدَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيُفِيهِ) لاحتمال القدر والقول بالنجاسة (وَتَكَرَّارُهَا) إِلَّا جُمَاعَةً بَعْدَ فِذٍ (وَتَغْسِيلُ جَنْبٍ) مضاف للفاعل (كَسَنَاطِرٍ) تشبيهه من حيث مطلق الإضافة فإنه مفعول (وَتَحْنِيظُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَيْنًا بِخِلَافِ الْكَبِيرِ) فعيب ويجوز وقبور المساكين أنضل (لَا حَائِضٍ) عطف على جنب لعدم قدرتها على رفعه (وَصَلَاةٌ فَاضِلٍ عَلَى بَذِيْعٍ أَوْ مُظْهِرٍ كَبِيرَةٍ وَالْإِمَامِ عَلَى مَنْ حَدَّهُ الْقَتْلُ بِقَوْدٍ أَوْ حَدِّ) لا إزاعات بجلد (وَلِنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدُّدٌ) لعدم شهرته والراجع كالأول (وَتَكْفِينٌ بِحَرِيرٍ وَنَجِيشٍ وَكَأَخْضَرٍ) من المصبوغ بغير طيب ومُصَفَّرٍ أَمْكَنَ غَيْرُهُ وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسٍ وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِبُسَاءٍ وَإِنْ سِرًّا وَتَكْبِيرُ نَعَشٍ) اصغير (وَقَرَشُهُ بِحَرِيرٍ وَاتِّبَاعُهُ بِنَارٍ) وإن يبخور (وَيَدَاؤُهُ بِدَمِ مَسْجِدٍ أَوْ بِأَبِيهِ لَا بِكَحَاقٍ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ وَفِيَامَ لَهَا وَتَطْيِينُ قَبْرِ أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبَنَاءُ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزُهُ وَإِنْ بُوْهِىَ بِهِ) أو آوى أهل الفساد أو ضيق الحديث (حَرْمٌ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ لَا نَقْشَ وَلَا يُفَسَّلُ شَهِيدٌ مُعْتَرَكٌ فَقَطْ) وتفصل بقية الشهداء (وَلَوْ بِبَلَدٍ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يُفَاوَزْ) أو رجع عليه سيفه أو تردى (وَلِنْ أَجْنَبٍ عَلَى الْأَحْسَنِ) لا انقطاع التكليف

(١) ثبت وصول ثواب الحج والصيام والصدقة والاستغفار الى الميت فقراءة القرآن كذلك بلا فرق لأن الجميع عبادة . وفي كتاب الروح لابن القيم بحث جيد في وصول القراءة للميت . وكذا في كتابي الرد المحكم للتين على كتاب القول المبين .

(لَا إِنْ رُفِعَ حَيًّا وَلَوْ أَنْفَذَتْ مَقَاتِلُهُ) ضعيف والمعتمد أن منفوذ المقاتل لا يفصل
 كذا في عب وفي بن ترجيح ما المصنف (إِلَّا الْمَعْمُورَ وَدُفِنَ بِدْيَابِهِ إِنْ سَتَرَتْهُ
 وَإِلَّا زَيْدٌ يُخْفَى وَقَلْدَسُوءٍ وَمِنْطَقَةٍ قَلَّ تَمْنُهَا وَخَاتَمٌ) مباح (قَلَّ فَضْهُ
 لَا دِرْعَ وَسِلَاحَ وَلَا دُونَ الْجُلِّ) الثلثان بالغاء الرأس (وَلَا تَحْكُومُ بِكُفْرِهِ
 وَإِنْ صَغِيرًا أَرْنَدَهُ أَوْ نَوَى بِهِ سَابِقَ الْإِسْلَامِ) حيث كان كتابيا لا يجبر عليه
 على ما يأتي (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) بالفعل (كَأَنَّ أَسْلَمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ) ليس
 شرطا (وَأِنْ اخْتَلَطُوا غَسَّلُوا وَكُفِّنُوا وَمُزِنَ الْمُسْلِمُ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ
 وَلَا سِفْطَ لَمْ يَسْتَهْلِكْ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ رَضَعَ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ
 الْحَيَاةُ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَلَوْ بِخُرْفَةٍ وَوُورِيَّ وَلَا يُعَلَّى عَلَى تَبْرِ إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ
 بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٍ وَلَا تُكْرَرُ) مكرر (١) (وَالْأُولَى بِالصَّلَاةِ وَصِي رُحِي
 خَيْرُهُ ثُمَّ الْخُلَيْفَةُ لَا قَرْمَهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْمَصْبُورِ) ولا دخل
 للزوجة هنا والسيد بالعتق (وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ) من أولياء الجنازات (وَلَوْ وَلِيَ
 الْمَرْأَةُ وَصَلَّى الذَّكَاءَ دَفْعَةً وَصَحَّحَ أَرْتَبُهُنَّ) ضعيف (وَأَقْبَرُ حُبْسٍ
 لَا يُمَشَى عَلَيْهِ) حيث مُسَّمٌ ولطريق دونه والجلوس المنهى للحاجة (وَلَا يُنْبَشُ
 مَا دَامَ بِهِ) وإلا نبش للدفن لا غيره إلا لضرورة منها قوله (إِلَّا أَنْ يَشِجَّ
 رَبُّ كَفَنٍ غُصْبُهُ) ولم يتلف فقيمه (أَوْ قَبْرِ يَمْلِكُهُ أَوْ تُرْبِي مَعَهُ مَالٌ وَإِنْ
 كَانَ بِمَا يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنُ) محترز بما لكه (بُقِيَ وَعَالِيَهُمْ قِيمَتُهُ وَأُفْلَهُ مَا مَتَعَ
 رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَبُقِرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ) في بطنه (وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ لَا عَنْ
 جَنَيْنٍ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى الْبَقْرِ إِنْ رُحِيَ) والمذهب الأول لا يخطأ وعدم تحقق
 السلامة بل تؤخر حتى يموت (وَأِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ حِلِّهِ فُيْلَ) وهو بهيد

(١) لأنه تقدم قريبا قوله في المكروهات وتكرارها.

لا نفاء القوة الدافعة (والنص عدم جواز كليه المضطر وصحح أكله) ضابط
 (ودفعت مشركه حملت من مسلم بمقبرتهم ولا يستقبل به قبلتنا ولا
 قبلتهم) محله بعد قوله إلا أن يضع فليؤاره (ورمى ميت البحر به مكنتاً) ولا ينقل
 (إن لم يرج البر قبل تغيره) وعلى من أمكن دفنه^(١) (ولا يعذب ببيكاه لم
 يوص به) ولا تنفذ وصيته بتركه^(٢) (ولا يترك مسلم لولايته السكران
 معلوم) (ولا يُمسّل مسلم أباً كافراً ولا يُذحله فبزه إلا أن يضيّع
 فليؤاره) ولا خصوصية الأب بذلك (والصلاة أحب من النفل إذا قام بها
 الغير إن كان كجاري) وصدق قريب (أو صاحباً)^(٣) باب تحب زكاة
 نصاب النعم عندك وحولك كمالاً (نلا زكاة في مال العبد ندم كمال ملكه ولا
 قبل مجيء الساعي لندم كمال الحول (وإن معلومة وعاملة) وقيد السوم في
 الحديث نظر للنائب فقط (ونعاجاً) على حول أصله (لا) مقولدا (منها) أي
 النعم (ومن الوحشي) ولو بوسائط (وضمت الفائدة له) أي النصاب (وإن
 قبل حول يوم) أو لحظة (لا لأقل) من نصاب بل يستقبل بالجموع
 الإبل في كل خمس ضائفة (ذات سنة) (إن لم يكن جل غنم البلد
 الموزو وإن خالفته) غنم الزكي (والأصح إجزاله بعير) عن الواحدة (إلى
 خمس وعشرين قبذت مخاض فإن لم تكن له سائمة فابن لبون وفي
 ست وثلاثين بذت لبون وست وأربعين حقة وإحدى وستين جذعة وست
 وسبعين بذتاً لبون وإحدى وتسعين حقتان ومائة وإحدى وعشرين إلى

(١) قوله وعلى من أمكنه خبر مقدم ودفنه مبتدأ مؤخر أي ودفنه واجب على من أمكنه
 اه مؤلفه. كذا بهامش الأصل.

(٢) في المجموع: ولا يعذب ببكى لا ينفذ إصاء بتركه اه وهو البكاء الذي لا صياح معه
 ولا لعلم.

(٣) يعني أن صلاة الشخص على الجار الميت أو الصالح الميت أحب من صلاة النفل ولو قام
 بالصلاة على الميت غيره.

تَسْعَ وَعِشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ لِلسَّاعِي وَتَمِينَ أَحَدُهَا
مُنْفَرِدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ
خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَبِنْتُ الْمَخَاضِ الْمُؤَفِّيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ (تفاوت ما بعد هامن
الأسنان سنة سنة بين كل سفين (البقر في ثلاثين تببيع ذو سنتين) بأن دخل
في الثانية وفي أربعين مُسِنَّةً ذات ثلاث (ومائة وعشرون) بخير بين أربعة أتبعة وثلاث
مسنات (كما تقي الإبل) في أربع حقائق أو خمس بنات لبون (الغنم في أربعين
شاة جذع أو جذعة ذو سنة ولو معزاً وفي مائة وإحدى وعشرين شاة) وفي
مائتين وشاة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة وأزيم الوسط
ولو انفردا لخيبار أو الشرار إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة لا الصغيرة وضم
يُخْتِ إعراب وجاموس لبقر وضأن لمعز وخير الساعي إن وجبت واحدة
وتساوياً وإلا فسين الأكثر وتنتان من كل إن تساوياً أو الأقل نصاب
غير وقص) الوقص ما لم يوجب الثانية وهو بفتح القاف وسكونها وبالصاد
والسين (وإلا فالأكثر وثلاث وتساوياً فمنهما وخير في الثالثة وإلا
فكذلك) الثنتان من الأكثر والواحدة من الأقل بالشرطين (واعتر في أربعة
فأكثر كل مائة) على حدة على ما سبق (وفي أربعين جاءوساً وعشرين
بارة منهم) لأنه يفضل عشرة مع العشرين (ومن هرب بإبدال ماشية أخذ
بزكاتها) هذا إذا أبدلها بعد الحول بل (ولو قبل الحول) بقر ب ك شهر
(على الإرجح وبى في راجعة بعيب أو فلس) وأولى فساد (لمبدل ماشية
تجارة وإن دون نصاب بعين) فيزكها الحول لأن لم يرك الماشية فهو (أو
نوعها) فحولها (ولو لاستعملها) فأخذ عنها بدلاً إلا أن تشهد به بيعة فيستقبل
(نصاب قنينة) مفهوم تجارة فبني أيضاً على حول الأصل إذا أدله بعين أو
نوعها (لا يخالف لها) كما يدل عن بقر فيستقبل (أو راجعة بإقالة أو) أبدل

(عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ) فَيَسْتَقْبَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَعْمَ إِنْ أَبْدَلَ الْمَاشِيَةَ بِعَيْنٍ اعْتَبَرَ الثَّمَنَ عَلَى
مَاسِيقٍ (وَالْخَلْطَاءُ الْمَاشِيَةُ) لَا غَيْرَهَا فَالْمَعْبَرَةُ بِمَلِكٍ كُلِّ (كَمَالِكٍ فِيْمَا وَجَبَ
مِنْ قَدَرٍ وَسَيِّئٍ وَصِنْفٍ إِنْ نُوتِ) وَتَكْفِي السَّكِيَّةِ (وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ)
هَذَا شَرْطٌ فِي مَطَاقِ الزَّكَاةِ فَكَأَنَّهُ خَشِيَ تَغْلِيْبَ أَحَدِهِمَا حَيْثُ كَانَ كَمَالِكٍ (مَلِكٌ
نِصَابًا) وَلَوْ خَالَطَ بِيَعْضِهِ فَقَطْ عَلَى الرَّاجِحِ كَمَا يَأْتِي فِي ذِي الثَّمَانِينَ (بِحَوْلٍ) أَيْ
لَا بَدَّ مِنْ حَوْلِ الْمَلِكِ وَلَوْ كَانَتْ الْخَلْطَاءُ أَثْنَاءَهُ حَيْثُ اتَّفَقَ حَوْلُهَا (وَاجْتَمَعَا بِمَلِكٍ
أَوْ مَنْفَعَةٍ) كَالْجَارَةِ (فِي الْأَكْثَرِ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ (مِنْ مَرَّاحٍ) مَوْضِعُ اجْتِمَاعِهَا
نَهَارًا (وَمَاءٌ وَمَبِيتٌ وَرَاعٍ بِإِذْنِهَا) دَعَتْ حَاجَةً لِلتَّعَاوُنِ أَوَّلًا مَتَى حَصَلَ
(وَفُجِّلَ) وَإِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اتَّحَدَ الصَّنْفُ وَالشَّرْطُ اتِّحَادُ النُّوعِ لِيَقْبَلَ الضَّمُّ
(بِرَفْقٍ) بَأَنَ يَكُونُ هُوَ الْحَامِلُ عَلَى الشَّرْكَاءِ لَا الْفَرَارِ (وَرَاجَعَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ
شَرِيكَهُ بِنِسْبَةٍ عَدَدَ يَهْمَا وَلَوْ انْفَرَدَ وَقَصَّ لِأَحَدِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ) مَتَمَاقٍ بِرَاجِعِ
كَمَا أَوَّلِ السَّاعِي الْأَخْذَ مِنْ نِصَابٍ لَهُمَا) تَشْبِيهِهُ فِي التَّرَاجُعِ كَالْوَكْلِ كَانَ لِكُلِّ عَشْرِينَ
لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا (أَوْ لِأَحَدٍ هَاوَزَ أَدَا لِيَخْطِطَ) كَأَنَّهُ لَوَاحِدٌ وَلِلثَّانِي أَحَدٌ وَعَشْرُونَ فَأَخْذَ
مِنْ أَحَدِهِمَا شَاتِينَ تَأْوِلًا فَيُثْبِتُ التَّرَاجُعَ (لَا غَضَبًا) أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهُمَا نِصَابٌ
فَهَصْبَتُهُ مِمَّنْ أَخَذَ مِنْهُ (وَذُو ثَمَانِينَ خَالَطَ بِنِصْفَيْهِمَا ذَوِي ثَمَانِينَ) لِكُلِّ أَرْبَعُونَ
(أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْخَلِيطِ الْوَاحِدِ^(١)) عَلَيْهِ شَاةٌ وَكَلَى غَيْرُهُ نِصْفُ
بِالْقِيَمَةِ) كَمَا قَالَ أَوَّلًا وَلَا حَظَّ نَعْدَدُهُ بِالْإِعْتِبَارِ وَحَذَفَ جَوَابَ الثَّانِيَةِ لِقِيَاسِهِ عَلَيْهِ
ثَلَاثَانِ وَعَلَى غَيْرِهِ ثَلَاثُ (وَوَخَّرَجَ السَّاعِي وَلَوْ بِجَدِّبٍ) خِلَافًا لِشَهْبِ (طُلُوعِ الثَّرْيَا

(١) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ : لَكِنِ الْمَثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ
لَا يَنْظَرُ فِيهِ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ فَالْأَوَّلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَنَصُّهُ : وَخَلِيطُ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ فَذُو خَمْسَةِ عَشْرٍ
بِمِثْرٍ خَالَطَ بِيَعْضِهَا صَاحِبَ خَمْسَةٍ وَبِيَعْضِهَا صَاحِبَ عَشْرَةٍ عَلَى الْكُلِّ بِنْتِ مَخَاضٍ أَوْ عَلَى مَقَابِلِ
الْمَشْهُورِ يَجِبُ خَمْسُ شِيَاهُ إِذْ يَرَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ لَيْسَ بِخَلِيطٍ .

بِالْفَجْرِ) لأنه أول الصبغ فتجتمع للماشية للماء (وهو) أى مجيء الساعى
(شَرْطٌ وَجُوبٌ إِنْ كَانَ وَبَلَّغَ) أى أمكن بلوغه والصواب عدم زيادة وعد
وأخذ إذ الوجوب لا يقف عليهما وإلا لاستقبل الوارث بعد الحياء قبلهما
(وَقَبْلَهُ يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثُ وَلَا تُبَدَأُ إِنْ أَوْصَى بِهَا) قبله بل فى رتبة مطلق
الوصية بمال كما يأتى آخر الكتاب (وَلَا تُجْزَى) قبله (كَدُرُورِهِ بِهَا نَاقِصَةٌ
ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ كَمُلَتْ) تشبيهه فى الاستقبال فَإِنْ تَخَلَّفَ وَأَخْرَجْتَ أَجْزَأَ
عَلَى الْمُخْتَارِ) والخلاف حيث تخلف لمذر (وَلَا) تخرج كما هو المطالب (عَمَلٌ
عَلَى الزَّائِدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي) أى يعمل فيه على ما وجدته الآن زاد عما تخلف
عنه أو نقص (بِتَبْدِيَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ الْأَخْذُ النَّصَابَ
أَوِ الْهِنَةَ) للمأخوذ (فِيهِمْ تَبَرُّ) المناسب إبدال الاستثناء بالتفريع فإن هذا ثمرة
تبديية الأول فكأنه استثنى من محذوف أى وما بعد الأول مثله إلا أن ينقص
(كَتَخَلَّفَهُ عَنْ أَقَلِّ فَكَمُلَ تَشْبِيهِه فِي تَبْدِيَةِ الْأَوَّلِ مِنْ وَقْتِ الْكَمَالِ وَصَدَّقَ)
فى تعيين وقت الكمال لكن يعمل منه على ما وجد (لَا إِنْ نَقَصَتْ هَارِبًا) فلا
يصدق بل يعامل على ما فر به ولو جاء تائباً إلا لبينة وأما عام القدرة فعلى ما وجد
كذا فى عب وفى بن اعتبار تبديية العام الأول حتى فى عام الاطلاع (وَأِنْ زَادَتْ
لَهُ) أى الهارب (فَلَا كِلَا مَا فِيهِ بِتَبْدِيَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَهَلْ يُصَدَّقُ) فى تعيين
وقت الزيادة وهو المتمد (قَوْلَانِ وَإِنْ سُئِلَ فَنَقَصَتْ عما أخبر به) (أَوْ زَادَتْ
فَالْمَوْجُودُ إِنْ لَمْ يُصَدَّقْ أَوْ صَدَّقَ وَنَقَصَتْ وَفِي الزَّيْدِ تَرَدُّدٌ) والمتمتع اعتبار
ما وجد مطلقاً وبحسب ما ذبح (وَأَخَذَ انْتَوَارِجُ بِالْمَاضِي إِلَّا أَنْ يَرْغُبُوا
الْأَدَاءَ) فيصدقون (إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِمَنْعِمٍ) وفى خمسة أوسق فأكثر وإن
بَارِضٍ خَرَجِيَّةٍ) وأسقط أبو حنيفة زكاتها (أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ رَطْلٌ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ

وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا) بيان للراطل (كُلُّ خَمْصُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً مِنْ مُطَلَقِ الشَّعِيرِ) بمعنى وسطه وتقريبها بمصر أربعة أراذب وويبة (مِنْ حَبِّ) القَطَانِي السبعة المحص والبقول واللوبياء والقدس والقرمس والجلبان والبسيلة وذوات الزيوت الأربع الزيتون والسوسم والقرطم والفجل الأحمر^(١) والقمح والشعير والسلت والعلس والأرز والذرة والدخن (وَتَمْرٍ) وزبيب (فَقَطٌ) ولا زكاة في غير العشرين (مُنْتَقًى) مما يخزن به (مُعَدُّ الْجَفَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفَّ) بالفعل (نِصْفُ عَشْرِهِ كَزَيْتِ مَالِهِ زَيْتٌ) إن أمكن معرفته (وَتَمْنٍ غَيْرِ ذِي الزَّيْتِ) كزيتون مصر ويجرى في بقية الزيتية والقيمة إن أكل كل ثمن (وَمَا لَا يَجِفُّ) كعنب مصر ورطبها يخرج من ثمنه أيضاً والمبرة في النصاب بالحب ، أما الذي يجف فمن حبه (وَقَوْلٍ أَخْضَرَ) أفاد (ر) والحاشية التخيير فيه والحبس بين الثمن والحب ولو كان شأنه الجفاف على المتقدم وقوى بن تين الحب (إِنْ سُقِيَ بِآلَةٍ) شرط في (نِصْفُ عَشْرِهِ وَإِلَّا فَالْعُشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيْخُ لَهُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسُقِ بِهِمَا فَعَلَى حُسْمَيْهِمَا) يقسم بنسبة السقين ويركى كل قسم بحكمة (وَعَلَّ بُغْلَبُ الْأَكْثَرُ) مدة^(٢) على الأرجح وهو الثلثان (خِلَافٌ) أظهره التفليب (وَتُضْمُ الْقَطَانِي كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ وَسُلْتٍ) تشبيهه فتضم الثلاثة لبعضها (وَأَنْ يَبْلُغَا أَنْ يَزْرَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (فَيُضْمُ الْوَسْطُ أَكْثَرُ) بأن زرع الثالث بعد حصاد الأول فقط وكان في الوسط مع الأول نصاب (لَا أَوَّلُ الثَّالِثِ) بأن كان النصاب في الوسط مع الثالث فقط فلا زكاة في الأول بضم شيء مما سبق (لَا لِعَلْسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ

(١) ولا زكاة في الأبيض كما في شرح المجموع .

(٢) وهو قول ابن عرفة . وقال الباجي : الأكثر سقيا واستغلاظه في الشرح الكبير لأن الشارع ناط العشر ونصفه بالسقي بالآلة وغيرها . قال لا أن بعضهم رجح الأول ؟ يعني قول ابن عرفة ، ولا وجه له . اهـ

وَأَرْزِي وَيَهِي أَجْنَسٌ) مع بعضها (وَالسَّمْسِمُ وَيَزُرُّ الْفِجْلُ وَالْقَرْطُمُ) الأحسن
أن هنا حذف خبر دل عليه ما قبله أى أجناس وقوله (كالزيتون) تشبيهه في
انفراد الجذبية فلا تضم ذوات الزيوت (لا السكتان) مخرج من مقام الزكاة
أصلاً أو أن كالزيتون خبر عن السمسمة وما بعده أى مثله في وجوب الزكاة
والسكتان مخرج من ذلك (وَحُسِبَ قِشْرُ الْأَرْزِ وَالْمَلَسِ) الذي يخزن به (وَمَا
تَصَدَّقَ بِهِ) فإن دفع الزرع كله للفقراء فلا شيء عليه (أَوْ اسْتَأْجَرَ) به (قَتْنًا)
حال لا مفهوم له (لَا أَكُلُ دَابَّةً فِي دَرَسِمَا) تسترقه ولا ما يترك للموم اللاقط^(١)
نعم ما يلقطه الحصاد (وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ) وإن لم يبيس (وَطَيْبِ التَّمْرِ
فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نِصَابٌ) وبمدهما تركى على ملك الميت
كأن كان عليه دين (وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِسِ بَعْدُهَا) ويتجرى القدر إن اتهم
المشتري (إِلَّا أَنْ يُعَدِمَ فَعَلَى الْمَشْتَرِي) ويرجع على البائع بنفقتها وحصلتها من
الثمن (وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَيَّنِ بِجُزْءٍ لَا الْمَسَاكِينِ أَوْ بِكَفِيلٍ فَعَلَى
الْمَيِّتِ) فيهما ، الباب للزكاة وهى على الميت بعد العايب كقبوله بكيل وإلا ففى
الوصية إن بلغت نصاباً (وَإِنَّمَا يُخَرِّصُ التَّمْرُ وَالْعِنَبُ) فقط (إِذَا حُلَّ بِيَعُهُمَا)
ولا يكفى هنا بعض الحائظ (وَاخْتَلَفَتْ جَمَاعَةُ أَهْلِهَا) المدار على الحاجة لا كلهما
رطبين (نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ) لأنه أضبط (بِاسْقَاطِ نَقْصِيمَا) بالجفاف (لَا سَقَطِيمَا)
لهواء أو طير وإن اعتبر بعد كما يأتى فى الجائحة (وَكَفَى الْوَاحِدُ) المدل العارف
(وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا عَرَفُ وَإِلَّا) بأن تساوا فى المعرفة (فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ)
نسبة للمجموع فالثلاثة من كل الثالث (وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ) فى
الأسقاط فإن لم تحط عن المشتري لم تسقط زكاتها عن البائع (وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

(١) وهو حلال للاقطه ، كما قاله أبو الحسن . أما ما يلقطه الحصاد فيحسب .

تَخْرِيسِ عَارِفٍ) جَذَهَا (فَالَا حَبُّ الْإِخْرَاجِ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ) من النَّدْبِ أَوْ
 (الْوُجُوبِ) وهو الأَرْجَحُ (تَأْوِيلَانِ وَأَخِذْ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ) ومن كل نوع
 بحسبه (كَالْتَمَرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهِمَا) والزَّيْبِ كَالْتَمَرِ (وَفِي مَا تَتَى
 دِرْهَمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ أَوْ مُجْمَعٌ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ) الدِّينَارُ
 بِمِشْرٍ وَسَبَقَ لَهُ الدِّرْهَمُ فِي الْحَرْثِ وَالْدِّينَارُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مِنْ وَسْطِ الشَّعِيرِ (رُبْعُ
 الْعُشْرِ وَإِنْ لِطِفْلٍ أَوْ مَجْنُونٍ) وَالْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ (أَوْ نَقَصَتْ أَوْ
 بِرَدِّ أَمَةٍ أَوْ إِضَافَةٍ وَرَاجَتْ) فِي الثَّلَاثِ (كَكَامِلَةٍ وَإِلَّا حُسِبَ الْخَالِصُ)
 فِي الْأَخِيرَةِ وَالْوِزْنُ فِي الْأُولَى وَالرَّدِيَّةُ كَمَا لِعَرُوضٍ (إِنْ تَمَّ الْإِمَّاكُ) كَمَا
 سَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ (وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَعْدِنِ) لَا تَنِي (وَتَعَدَّدَتْ تَعَدُّدِهِ فِي مُوَدَّعَةٍ)
 بَعْدَ قَبْضِهَا وَيُعْتَبَرُ النِّقْصُ بِتَقْدِيرِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَفِي بَنِ اسْتَظْهَرَ ابْنَ عَامِرٍ أَنْ يَزْكِيهَا
 لِكُلِّ عَامٍ وَقَدْ وَجِبَ الْوُجُوبُ مِنْ عِنْدِهِ (وَمُتَّجِرٍ فِيهَا بِأَجَرٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ بَلِ الْمَدَارُ
 عَلَى أَنْ جَمِيعُ الرِّبْحِ لِرَبِّهَا (لَا مَفْصُولَةٌ) بَلِ لِعَامٍ وَاحِدٍ مَتَى قَبْضُهَا وَيَزْكِي
 الْغَاصِبُ كُلَّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ بِهَا وَأَمَّا الْحَرْثُ وَالْمَاشِيَةُ فَزَكَتَهُمَا مِنْهُمَا
 كَمَا وَجِبَتْ (وَمَدْفُوعَةٌ) بِمَوْضِعٍ لَا يَحَاطُ بِهِ تَاهُ عَنْ مَحَلِّهَا (وَضَائِعَةٌ) بِالادْفَنِ
 كُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لِعَامٍ وَاحِدٍ (وَمَدْفُوعَةٌ عَلَى أَنْ الرَّبْحُ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ)
 لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ عَلَى ضَمَانِهِ زَكَى هُوَ كُلُّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ (وَلَا
 زَكَاهُ فِي عَيْنِ فَتَقَطُّ) وَسَبَقَ لِحَرْثِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ (وَرِثَتْ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا
 لَمْ تُؤَقَّفْ) لَا مَفْهُومَ لَهَا (إِلَّا بِمَدَّ حَوْلَ بَمَدَّ قَسَمَهَا أَوْ قَبْضُهَا) الْمَدَارُ عَلَى
 الْقَبْضِ كَمَا فِي ر (وَلَا مُوَصَّى بِتَقْرِيقَتِهَا^(١)) وَسَبَقَ وَصِيَّةُ الْحَرْثِ وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ

(١) فِي شَرْحِ الْجُمُوعِ : وَمِنْهُ لَا زَكَاهُ فِيهَا تَجَمُّدٌ عِنْدَ النَّظَرِ الْمُسْتَحْقِقِينَ وَلِحُجْرَةِ مَصَالِحِ
 الْوَقْفِ يَزْكِي كَمَا ذَكَرَهُ حَشٍ وَذَكَرَ أَيْضًا الْخِلَافَ فِي نَحْوِ مَا بِالْكَعْبَةِ هَلْ يَزْكِيهِ الْإِمَامُ
 قَوْفٌ أَوْ لَا لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَمْ لَا.

فيزكيها من صار له نصاب من المعينين (ولا مال رقيق) وإن بشائبة لعدم تمام الملك وإن لم ينزع ماله ولا على السيد إلا أن ينزعه ويحول (ومدين) إلا أن يكون عنده ما يوفي (وسكة وصباغة وجودة) فلا تهرق قيمة ذلك (وحي) وإن تسكّر إن لم يهشم فإن تهشم زكاه ولو نوى إصلاحه (وأم ينو عدم إصلاحه) ظاهره إذا لم ينو شيئاً لا زكاة والمعمد لزكاة كنفية لعدم (أو كان لرجل) يستعمله حيث أبيع أو لأهله (أو كراء) وإن حرم عليه استعماله فيكره لئساء كاهي روفي بن عن ابن عرفة تقييد سقوطها بالمباح لحابسه وقواه فانظره (إلا محرمًا أو معداً لبيع أو صدق) فيزكي كل ذلك (أو منوباً به التجارة) وإن رُصّع بجواهر وزكى الزينة (بعد نزعه) (إن نزع بلا ضرر ولا تحرر) والجواهر على حكم العرض (وضم الربح لأصله^(١)) ولو قبل الحول بيوم أو ربح فائدة ولا يمول على ما في الخريشي (كذلك مسكترى للتجارة) حول ما يقبض من كرائه حول ما دفع فيه (وأن ربح دين لا عرض له عهده) فيزكيه ليوم الساف (ولمنفق) عطف على لأهله (بعد حوله مع أصله) أي أصل الربح (وقت الشراء) ظرف لمنفق أي رقت تقررره والأرضح بعد الشراء وصورتها حال الحول على عشرة فاشترى بخمسة سبعة ثم أنفق خمسة فإذا باع السبعة بخمسة عشر كلها بالخمسة وزكى على الحول الأصلي (واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية أو) تجددت عن (غير موزكي كمتن عرض (مفتني وتضم ناقصته وإن) طراً الفحص لها (بعد تمام الشاينة أو ثالثة) وهكذا (إلا) أن تنقص (بعد حوله كاملة فتلى حوله) ويزكى كل على حوله نظراً لتماه بالآخر ولو قبل حول الآخر فإن حال حول بعد النص

(١) هذا شروع في الكلام على نماء العين وهو ثلاثة : ربح وفائدة وغلة . أشار إلى الأول بقوله كغلة مكثرى وإلى الثانى بقوله : واستقبل بفائدة ، وإلى الثالث بقوله : وبالمستجد ومن سلع التجارة .

انتسخ الحول الأول وجاء الضم (كأن كماله أو لا) المستمر كلها (وإن تقصنا
 فربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله فربح
 على حوليهما وفُض ربحهما) على عددهما وتخص صاحبة الربح به (وبعد
 شهر) من حول الأولى (فمنه) الأولى (والثانية) على حوليهما وعند حول
 الثانية أو شك فيه لا يثبت (فمنه) أي فالجميع من حول الثانية كما أنه إذا شك
 في أصل الربح أضيف للثانية (كعمدة) أي بعد حول الثانية فينتقل الجميع لذلك
 البعد (وإن حال حولهما) وزا كلها لتمامها بالثانية كما سبق (فأنفقها ثم حال
 حول الثانية فاقصة فلا زكاة) لعدم الممتنع (ويألمتجدد) عطف على بقية
 وهذه غلة (من سلع التجارة بلا بيع) للسلع (كغلة عبدة) للتجارة (وكسابة
 وثمرة مشتري إلا المؤجرة) للمعمد ولو مؤجرة كافي ربح لم تكن تبعاً
 للأصل (والصوف التمام) وإن اكتري وزرع للتجارة زكي (نمن الزرع
 لحول الأصل) وهل يشترط كون البذر لها (فيستقبل وإن كان من قوته
 تردد لا إن لم يسكن أحدهما) الكراء أو الزرع (للتجارة) فيستقبل (وإن
 وجبت زكاة في عينها) أي الزرعة لكونها نصيباً مما يزكي (زكي ثم
 زكي الثمن لحول التزكية) وإنما يزكي دين إن كان أصله عيناً يده
 أو عرض تجارة (احتكاكاً بدليل قوله لسنة ويذو كيله كيدته) وقبض عيناً وإن
 بهيمة (وقبضه الموهوب له) والزكاة منه إن نوى الواهب ذلك والمدين إبراء لازكاة
 به (أو إحالة) فيزكيه الحبل بمجرد ما من عنده كما يزكيه الحال إذا قبضه
 والمدين كل عام إذا كان عنده ما يوفي فيلغز بال يزكيه ثلاثة (كامل بنفسه
 ولو تكلف الممتنع) بفتح التاء وكسرها أوها كما سمي قول (أو) فأنثرت جمعهما
 ملك (مع لوم) (وحوز) (أو) سمي مثل (أو) ممدن على القول (١)

(١) يعني أن قوله جمعها ملك معلوم لا حاجة لذكره ولذا حذفه في المجموع وقال في ثمرته:

لأن الفائدة لا تتحقق بدون ملك . اهـ

للمازرى (لِسَنَةٍ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ) مبالغة على المعتمد (إِنْ كَانَ عَنْ كَيْهَةٍ أَوْ أَرْضٍ) استقبل بعد القبض ولو فر وهذا مستأنف وأذخات الكاف الخلع والمهر . وهذا مفهوم أصله عين (لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقَنِيَةِ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ فَلِكُلِّ) حيث فر ، وهذا ضعيف والمعتمد الاستقبال أيضاً (وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ) المعتمد الإِسْتِقْبَالُ أَيْضاً (وَحَوْلُ الْمُتَمِّ) بالفتح (مِنْ التَّامِّ إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ) فيبقى كل على حوله كالفوائد (ثُمَّ زَكَى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اقْتَضَى دِينَاراً فَاخْرَ فَاشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بَاعَهَا بِعَشْرِينَ فَإِنْ بَاعَهَا مَعاً) أَوْ إِحْدَاهَا بَعْدَ شِرَاءِ الْآخَرَى زَكَى الْأَرْبَعِينَ (المعتمد كما في (ر) وغيره أنه لا يزكى أربعين إلا إذا اشتراها معا (وَلَا) زَكَى (أَحَدًا وَعَشْرِينَ) العشرون الأولى والدنيار الثانى (وَهُمْ لَا خِتْلَاطَ أَحْوَالِهِ آخِرُ الْأَوَّلِ) فاشك في وقته قدمه الأول (عَكْسُ الْفَوَائِدِ وَالْإِقْتِضَاءُ لِمِثْلِهِ مُطْلَقًا) بقيت أولاً كما سبق وَالْفَائِدَةُ لِمُتَأَخِّرٍ مِنْهُ فَإِنْ اقْتَضَى خَمْسَةَ بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةَ) بعد أن أنفق الخمسة (وَأَنْفَقَهَا) أَى العشرة (بَعْدَ حَوْلٍ لَهَا ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةَ زَكَى الْعَشْرَتَيْنِ) والخمسة (الْأُولَى إِذَا اقْتَضَى خَمْسَةً) إِذَا لَا يَكْمُلُ الْمُتَقَدِّمُ إِلَّا بِاقْتِضَاءِ (وَلَا يَزَكَّى عَرْضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ) أَمَا نَصَابُ الْمَاشِئَةِ وَالْحَرْثُ فَعَلَى حَكْمِهِمَا السَّابِقُ (مُلْكٌ بِمَعَاوِضَةٍ) مالية وإلا استقبل بثمنه ككروث ومن أَرْضِ (بِذِيَّةٍ تَجَرٍّ) الباء للملاسة وما قبلها للسببية (أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنِيَةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرْجَحِ لَا بِلَا نِيَّةٍ أَوْ نِيَّةٍ قَنِيَةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ هُمَا وَكَانَ كَأَصْلِهِ) فيه قلب والمعنى وكان أصله كموفي ملكه بمعاوضة (أَوْ) كَانَ أَصْلُهُ (عَيْنًا وَإِنْ قَلَّ وَبِيعَ بَعَيْنٍ وَإِنْ لَا سِتْهُ سَلَكَ كَالْدَيْنِ) فيزكيه لستة حيث باع بنصاب ولو في مَرَاتٍ وَأَنْفَقَ الْأَوَّلُ ثُمَّ زَكَى مَا بَاعَ بِهِ وَإِنْ قَلَّ (إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ

وَالْأَيُّ) بَأَن كَانَ مَدِيرًا (زَكَى عَيْنُهُ وَدَيْنُهُ) بِالْعَدَدِ (وَالْفَقْدَ الْحَالَ التَّعَرُّجُ
وَالْأَيُّ) بَأَن كَانَ عَرْضًا أَوْ مُؤْجَلًا (قَوِّمَهُ) فَيَقُومُ الْعَيْنُ الْمُؤْجَلُ بِعَرَضٍ ثُمَّ هُوَ
بَعَيْنٌ حَالٌ (وَلَوْ طَعَامٌ سَلَّمَ) إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنَ تَقْوِيمِهِ بِيَمِّهِ قَبْلَ قَبْضِهِ (كَسَلْعَةٍ) كُلِّ
عَامٍ وَإِنَّمَا يَقُومُ مَا دَفَعَ ثَمَنَهُ أَوْ حَالَ حَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ كُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ
مَالٌ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَحِلَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُ ثَمَنِهِ
زَكَاةً غَيْرَهُ كَمَا فِي الْمَقْدَمَاتِ أَهْ بِنِ (وَلَوْ بَارَتْ) مَتَى بَاعَ فِي الْحَوْلِ بِدَرَاهِمٍ شَرَعِي
(لَا لِمَنْ كَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا) فَإِنَّمَا يَزَكِيهِمَا بَعْدَ الْقَبْضِ لِسَنَةِ (وَتَوَلَّى وَلَتْ
أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ) وَهُوَ ضَعِيفٌ (وَهَلْ حَوَّلَهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطِهِ مِنْهُ
وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَنَاوِيلَانِ) فِي الْمَدِيرِ بَعْدَ وَقْتِ الْمَلِكِ أَرْجَحُهُمَا الْأَوَّلُ كَمَا يَفِيدُهُ ر
وَبِنِ (ثُمَّ زَبَادَتْهُ) عَلَى مَا قُومَ بِهِ صَوَابًا فِي وَقْتِهِ (مُلْفَعَةً بِخِلَافِ حَالِ التَّجَرُّيِّ)
لَتَعْيِنَ الْخَطَأَ فِيهِ (وَالْقَمَحُ) وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ (وَالْمُرْتَجِعُ مِنْ مُقَاسٍ) بَعْدَ
بَيْعِهِ لَهُ (وَالْمُكَاتِبُ يَمْجِزُ كَغَيْرِهِ) فِي التَّقْوِيمِ خَبَرَ عَنِ الْقَمَحِ وَمَا بَعْدَهُ (وَانْتَقَلَ
الْمُدَارُ لِلِاحْتِكَارِ وَهُمَا لِلْقَنِيَةِ بِالنَّيَةِ) رَاجِعٌ لِلْفِرْعَيْنِ (لَا الْعَكْسُ) فِيهِمَا
لَأَنَّ الْقَنِيَةَ أَصْلُ الْعُرُوضِ وَالِاحْتِكَارُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ وَالنَّيَةُ تَنْقَلُ لِلْأَصْلِ لِأَنَّهُ لَا
بِعَمَلٍ (وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا) قَبْلَ الْقَنِيَةِ (لِلتَّجَارَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ إِدَارَةُ وَاحْتِكَارُ
وَتَسَاوَيَا أَوْ احْتِكَارُ الْأَكْثَرُ فَكُلُّهُ عَلَى حُكْمِهِ وَالْأَيُّ) بَأَن أَدَارَ الْأَكْثَرُ
(فَالْجَمِيعُ لِلْإِدَارَةِ وَلَا تُقَوَّمُ إِلَّا وَابْنِ) وَبَقِيَ الْحَرْثُ وَعَيْنُهَا عَلَى حُكْمِهَا (وَفِي
تَقْوِيمِ الْكَافِرِ) التَّقْوِيمُ لِلْمَدِيرِ أَمَّا الْحَتَكُ فَيَسْتَقْبَلُ (إِحْوَالٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ
اسْتِقْبَالِهِ بِالثَّمَنِ قَوْلَانِ وَالْقِرَاضُ الْخَاضِرُ بِزَكَاةٍ رَبُّهُ) لَا الْعَامِلُ فَإِنْ أَخَذَ
بِهَا أَجْزَأَتْ وَظَاهِرُ الْمَصِّ أَنَّهُ لَا يَصْبِرُ لِلنَّضُوضِ وَهُوَ مَا فِي تَوْضِيحِهِ وَنَقَلَ (ر) عَنْ
ابْنِ رَشْدٍ وَقَوَاهِ الصَّبْرِ وَتَنْزِيلُ سَنَةِ الْمَفَاصِلَةِ مِنْزَلَةُ سَنَةِ الْحُضُورِ وَيَجْرَى عَلَى مَا بَيَّنَّا
(إِنْ أَدَارَ أَوْ الْعَامِلُ) وَلَوْ كَانَ مَا بِيَدِهِ أَقَلُّ لَأَنَّ الْفَرَضَ مَجْرَدُ الْقِرَاضِ لَا الْجُمُوعِ

فلا يعتبر ما للآخر شي وغيره هذا (مِنْ غَيْرِهِ) أو منه وتحسب على ربه كأفاده
 الناصر على ما في عب وغيره فالخبر عنه جعلها كالنفقة والخسر عليها (وَصَبَرَ
 أَيْ جَازَ لَهُ الصَّبْرُ) (إِنْ غَابَ) بحيث لا يعلم (فَزُكِّيَ لِسَنَةِ الْفَضْلِ) يعني
 الحضور (مَا فِيهَا وَسَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا) لأنه لم يصل إليه بل يزكى ما في سنة
 الفصل لما مضى بعد إسقاط ما نقصته الزكاة فان نقص النصاب سقطت (وَإِنْ
 نَقَصَ) ما قبلها (فَلَيْسَ كُلُّ مَا فِيهَا وَأَنْقَصَ وَأُزِيدَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ
 كَمَا عِلْمٌ مِنْ سَقُوطِ مَا زَادَ) (وَإِنْ احْتَكَمُوا أَوْ الْعَامِلُ فَكَالْدَيْنِ) إلا أن يدير
 لربه إلا كثر فالجميع للإدارة (وَوُجِّدَتْ زَكَاةُ مَا شِئِيَ الْقِرَاضُ مُطْلَقًا) حضر
 أو غاب (وَحُسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ) من رأس المال (وَهَلْ) زكاة فطر (عَيْبِهِ
 كَذَلِكَ أَوْ تُلْفَى كَالنَّفَقَةِ تَأْوِيلًا) اعترض بأنها تحسب قطعاً (وَزُكِّيَ
 رِبْحُ الْعَامِلِ) بعد المفاصلة لسنته (وَإِنْ قَلَّ إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا وَكَانَا أَيْ
 العامل وربه (حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَادَيْنِ وَحِصَّةُ رَبِّهِ) يعني رأس ماله (بِرِبْحِهِ
 نِصَابٌ) بل ولو بالضم لما عنده (وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا) فإذا اشترى من يعتق
 عليه عتق عليه شهر (أَوْ أَجِيرًا) فلذا لا يشترط في زكاة ربحه كونه نصاباً
 وشهر أيضاً (خِلَافٌ وَلَا تَسْتُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَا شِئِيَ وَمَعْدِنٍ بَدَيْنِ أَوْ نَقْدٍ
 أَوْ أَمْرِ) (وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ) أو زاد (إِلَّا زَكَاةُ فِطْرٍ عَنْ عَهْدِهِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ)
 منقطع (بِخِلَافِ الثَّمَنِ) ومنه قيمة العرض وحقق أن سقوطها بالنقد والأمر
 ممناه لا يخرج الآن فإذا حضر ربحها زكى للجمع ما مضى ورد على من قال بالزكاة
 لسنة واحدة أو الاستقبال (وَلَوْ دَيْنَ زَكَاةٍ أَوْ مُوَجَّلًا) وبه خبر عدده (أَوْ
 كَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا) ولو لم يحكم بها (أَوْ وَلَدًا إِنْ حُكِمَ بِهَا وَهَلْ
 إِنْ تَقَدَّمَ يُسَرُّ) (تَأْوِيلًا) راجع لمفهوم الشرط أي فإن لم يحكم بها لم
 تحق الزكاة عند ابن القاسم وقال أشهب بالإسقاط قبل خلاف ووفق بحمل

الأول على ما إذا تقدم يسر فعلى أن المصريح به التوفيق حقه^(١) وهل إن تقدم يسر
وعلى أنه الخلاف صواب العبارة وإن^(٢) لم بزيادة واو المبالغة وعلى كل فهو مرتبط
بابن القاسم (أو وإليه بحكمكم إن تسلف) ما أنفق (لا بد من كفاية أو هدى)
وقتل بن أنهم ما كالأزكاة فانظره (إلا أن يكون عنده معتبر) هو الحرث يزكى
بالعشر أو نصفه استثناء من قوله بخلاف الدين (زكوى) مفهومه موافقة (أو
مدين أو قيمة كناية أو رقية مدبر أو خدمة ممتقي لأجل أو مخدوم
أو رقيقته لمن مر جمعاً) بعد الخدمة (له أو عدد دين حل أو قيمة
مرجوة أو عرض حل حوله) راجع لخصوص العرض كافى (ر) قال بن عن
ابن عاشر إنما بشرط مضى الحول على ما جعل في الدين إذا مر الحول على الدين
(إن بيع) شرط فيما يجعل في الدين (وقوم وقت الوجوب على مفلس الجار
معلق ببيع وقوله وقت يتنازع بيع وقوم على الظاهر فإن العبارة في كونه ببيع على
المفلس أولاً بوقت الوجوب (لا آبق وإن رجي) لأنه لا يباع (أو دين كم
يرج وإن وهب الدين أو ما يعمل فيه ولم يحل حوله أو مر كلمه وجر
نفسه يستين ديناراً) قبضها وأدخلت الكاف أقل أو أكثر (ثلاث سنين حول
فاعل صر) فلا زكاة (بل يستقبل في الثلاثة إن الملك إنما تم بعد الاستقبال
(ومدين مائة له مائة محرمة) الحول (ومائة رجبية بزكوى الأولى)
ويجعل الثانية في الدين (وزكيت عين وقفت للسلف) منها كل عام على ملك
الواقف فتضم له إن نقصت فإن تسلفها أحد أعواماً زكيت تعد قبضها لواحد
كغيرها وهو على حكم المدين (كديات) كأن يوقف حائطه (وحبوان أو
نسله على مساجد أو غير معينين كملهم إن تولى المالك نفقة ولا إن
حصل لكل نصيب) هذا التفصيل ضعيف والعمد زكاة لجملة على مالك الوانف

(١) هذا يفيد أن نسخة الشارح من اثنين هكذا : وهل إن لم يتقدم يسر

(٢) أى وهل وإن لم الخ

مطلقاً (وفي إلحاق ولد فلان بالمؤمنين أو غيرهم قولان) إنما يحتاج لهذا على الضميمة (وإنما يزكى ممدن عَيْن) لا كجوهرو نحاس (وحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ وَلَوْ بِأَرْضِ مُعَيَّنٍ إِلَّا تَمْلُوكَةً لِمَصَالِحٍ فَلَهُ) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (وَنُفْسٌ بَقِيَّةٌ عِرْفِهِ) ولو ذهباً مع فضة (وَإِنْ تَرَخِيَ الْعَمَلُ لَا مَعَادِنُ) في أمكنة (وَلَا عِرْقٌ لِآخِرَةٍ وَفِي ضَمٍّ فَأَثِدَةٌ حَالٌ حَوْلُهَا) للمعدن وهو المعتمد (وَتَمَلَّقِي الْوُجُوبَ بِإِخْرَاجِهِ) فيحسب ما أذهب به قبل التصفية (أَوْ تَصْفِيَّتِهِ تَرَدُّدٌ وَجَزَاءٌ دَفْعُهُ) لمن يأخذ منه (بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ) وإلا كان فضلاً أو صرفاً أما كراء ومن يخرج لربه خائز بالنقد (وَطَلَى أَنْ الْمُخْرَجَ لِلْمَذْفُوعِ لَهُ) ولو مجاناً ولا يخلو عن تكرار (وَاعْتُبِرَ مِلْكُ كُلِّ) حيث تعدد المستحق (وَفِي بَعْضِهِ كَأَقْرَاضِ قَوْلَانِ وَفِي نَذَرَتِهِ) لا يحتاج لكبير عمل (الْخُمْسُ) ولا تعتبر فيه شروط الزكاة كالركاز (وَهُوَ دَفْنُ جَاهِلِيٍّ وَإِنْ شَكَّ) لأنه الشأن (أَوْ أَقْلٌ أَوْ عَرْضاً أَوْ وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ إِلَّا لِكَبِيرٍ نَفَقَةٍ أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ فَقَطْ) فلا تعتبر نفقة السفر والمعتمد اعتبارها كافي روال الحاشية (فالزكاة) على تأويل اللغوي ، وتأويل ابن يونس الخمس مطلقاً كما في بن ونقل عن ابن عاثر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الزكاة (وَكَرِهَ حَقْرُ قَبْرِهِ) أي الجاهلي (وَالطَّلَبُ فِيهِ وَبِأَقْيَدٍ لِمَالِكِ الْأَرْضِ وَلَوْ جَبَشًا وَإِلَّا) تكن مملوكة كالموات والقبائل (فَلَوْ أَحْدَهُ وَإِلَّا دَفْنُ الْمُصَالِحِينَ فَأَتَاهُمْ) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ رَبُّ دَارِهَا) بل ولو كان الواجد غيره على تأويل عبد الحق وابن محرز وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز لسكن المص مر على تأويل أبي سعيد وابن أبي زيد كما في بن تيمالة (فَلَهُ) ودَفْنُ مُسْلِمٍ أَوْ ذِي نَفْسٍ لِنَفْسِهِ وَمَا لَفْظُهُ) بفتح الفاء (الْبَحْرُ كَمَنْبَرٍ) وجوه مالم يتقدم عليه ملك (فَلَوْ أَحْدَهُ إِلَّا تَخْمِيسٌ) فإن تقدم عليه ملك فالمعصوم لقطعة وغيره يخمس

وفي بن من المدونة أن ما لدى ينظر فيه الإمام وليس لقطة وفي ح وكبرت
خلاف إذا فات شيئها فأخذه غيره هل لربه ويعزم ، مؤنته أو لأخذه أو إن أعرض
عنه ربه بالمرّة فانظره .

(فَصْلٌ وَمَصْرُفٌ فَقِيرٌ) يملك دون عامه (وَمُسْكِينٌ وَهُوَ أَخْوَجُ)
لا يملك شيئاً (وَصُدُقٌ أَلَا لِرَبِّهِ إِنْ أَسْلَمَ) كل (وَتَحَرَّرَ وَعَدِمَ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ
أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ) لا حاجة له كافي لأنّه مفهومها (وَعَدِمَ بُنُوَّةً لَهَا شَيْءٌ
لَا الْمُطْلَبِ) بالنفي على المذهب فإن لم يعطوا من بيت المال أخذوا بالفقر (كَحَسَبِ
عَلَى عَدِيمٍ) تشبيهه في مفهوم الشرط من عدم الأجزاء (وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ) أى
عتيق الهاشميين دفع لما يتوهم من أن مولى القوم منهم هنا (وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ)
لو تسكانه (وَمَالِكٍ نِصَابٍ) لا يكفيه عامه (وَدَفْعُ أَكْثَرِ مِنْهُ وَكِفَايَةً سَنَةً)
لا أزيد بالفقر (وَفِي جَوَازٍ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا) ولو فوراً بلا مواطاة
(تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُفَرَّقٌ) لا راع وسيأتى (حُرٌّ عَدْلٌ) غير فاسق (عَالِمٌ
بِحُكْمِهَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَكَافِرٌ) يغنى عنه العدل ، والخزينة وعدم الهاشمية شرطان
فى الأخذ وما بقى فى المنصب أيضاً (وَأِنْ غَنِيًّا) معلوم وإلا رجع للفقير (وَبُدِيَّ
بِهِ) لأنها أجرته (وَأَخَذَ الْفَقِيرُ وَصَفِيَّهُ) إلا أن يزيل الفقر غيره وكذا
الأوصاف (وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا) بل من بيت المال وكذا حارس
الزكاة (وَمَوْلَا كَافِرٌ لَيْسَ لَهُ وَحُكْمُهُ بَاقٍ^(١)) وفي (ر) ترجيح خلافه (وَرَقِيقٌ
مُؤْمِنٌ وَلَوْ يَعْتَبَرُ) أو هاشمياً كفاى عب لأن تخليصه من الرق أولى وإن نازعه
بن تبعاً لا بن عبد السلام (يَعْتَقُ مِنْهَا) وهل يشترط شراؤه بها أو يكفى عبده
القديم خلاف فى (ر) لا عقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَلَا وَهْ لِلْمُسْلِمِينَ) ولو فى شرطه لنفسه

(١) بناء على أن المقصود إنقاذه من الخلود فى النار . وهذا مستمر إلى نزول عيسى عليه
السلام . وقيل لأن المقصود إعاقته لكثير سواد المساكين . وهذا سقط بفشو الاسلام اليوم وهو
الذى رجحه ركاهنا وفى شرح المجموع

(وَأِنْ اشْتَرَطَهُ) أى المتق مستأنف (لَهُ) بأن قال حر عني (أَوْ فَكَّ أُسِيرًا
لَمْ يُجْزِهِ) زكاة جواب إن (وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ) شائناً وإن لم
يحبس بالفعل كدين ولده على الأقوى وهو حق الآدمي نخرج نحو الهدى والكفارة
(لَا فِي فُسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا) من غير ضرورة (إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَخْسَنِ إِنْ
أَعْطَى مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا) مما يباع على المفلس (وَمُجَاهِدٌ وَآلَتُهُ
وَلَوْ غَنِيًّا) معلوم مما سبق (كَجَاسُوسٍ) ولو كافراً (لَا سُورَ وَمَرْكَبٍ) ولو
للجهاد وتبع المص تشهير ابن بشير وقد رجح مقابله كافي بن ولو لسكعالم إلا الفقير^(١)
وقبل يأخذ مطلقاً بالأولى مما فى الآية (وَعَرِيبٌ مُنْتَاجٌ لِمَا يُوصِّلُهُ فِي غَيْرِ
مَعْنِيَةٍ) لا كسابق لم يتب^(٢) (وَأَمَّ يَحْدُ مُسَلِّقًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِلَدِهِ) بأن لم يجد
أصلاً أو وجد وهو فقير وإلا تسلف (وَصُدَّقَ وَإِنْ جَلَسَ نَزَعَتْ مِنْهُ كَفَّارٌ
وَفِي غَارِمٍ يَسْتَعْنِي تَرَدُّدٌ) للغمى قال ولو قيل تنزع منه لكان وجهاً كافي بن
عن المواق (وَنُدِبَ إِبْثَارُ الْمُضْطَرِّ دُونَ عُومِ الْأَصْفَافِ) إلا للمراعاة خلاف
(وَالِاسْتِدْنَابَةُ) لأنه أخاص (وَقَدْ تَجِبُ) إن خاف الرياء (وَكُرِهَ لَهُ حَيْثُ يُنْذِرُ
تَخْصِيصُ قَرِيْبِهِ) ويأخذ النائب المستحق (وَهَلْ يُنْمَعُ إعطاء زوجة زوجاً
أَوْ يُكْرَهُ) ورجح (تَأْوِيلَانِ) ولا يجزى عكسه ككل من تجب نفقته
(وَجَازَ إِخْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرْقٍ وَعَكْسُهُ) وكره إخراج الفلوس (بِعَرَفٍ
وَقِيَمِهِ مُطْلَقًا) ولو خالف تجريد دينار الزكاة (بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ) فيه أن العرف
يتضمنها إنما يحتاج لهذا إن أخرج غير مسكوك عن مسكوك من جنسه ولذا جاز
شيخنا الواو من قوله (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) حالية ولو زائدة وإن كان خلاف سياقه مع

(١) يعنى أن العالم والمفتى والقاضى لا يأخذون منها إلا أن يمنعوها عنهم فيأخذوا بالفقر وعن
الغمى وابن رشد يأخذون مطلقاً

(٢) الصواب : كما فى لأن الرقيق لا يستحق منها شيئاً

أنه معترض كما في بن و (ر) على المص وابن الحاجب وابن بشير بأنه ربما لم يقل
 به القابسي القائل باعتبار السكة (لا صياغة فيه) أى النوع فلا تخرج قيمتها
 (وفي غيره تردّد) بأن أخرج عن ذهب مصوغ فضة (لا كثر من مسكوك)
 عطف على فاعل جاز ولولا زكاة لأنه إفساد (إلا لسببك) كحلى (ووجب نيتها
 وتفرقتهم بموضع الوجوب) مكان الساعى إن وجد إلا فالمالك (أو قرينة)
 دون مسافة القصر (إلا لأقدم فأكثرها له) وإن نقلت كلها صح وإن منع
 (بأجرة من الفىء وإلا) يكن فى (بيعت واشترى منها) أو فرق الثمن
 بحسب المصلحة (كعدم مستحق وقدم) المنقول (ليصل عند الحول وإن
 قدم معشراً) زكاة قبل طيبه (أو ديناً أو عرضاً) لحد كره (قبل القبض أو
 نقلت لدونهم) فى بن اعترضه المواق بأن المذهب الإجزاء نقله عن ابن رشد
 والكافى انظره (أو دفعت باجتهاد لغير مستحق وتعدّر ردّها إلا للإمام)
 لأن اجتهاده ماض (أو طاع بدفعها لاجترى فى صرفها أو بقيمتها) شهر فى
 توضيحه إجزاء العين من غيرها (لم تجز) جواب ان فى السبع (لا إن أكره
 أو نقلت لمثلهم) وإن منع (أو قدّمت بكشهر فى عين وما شية فإن ضاع
 للقدم فعن الباقي وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت
 كعزها) بعد الحول (فضاعت لا إن ضاع أصلها أو ضمن إن أخرها عن الحول)
 كشرها فتلفت (أو أدخل عشره) البيت مثلاً (مفراطاً لا محصناً) لعدم من يأخذه
 من الزرع (وإلا) يعلم قصده (فتردّد) فى تصديقه فى دعوى التحصيل
 (وأخذت من تركه الميّت) على ما يأتى فى الوصايا (وكرها) وتكفى نية
 المكسر بالكسر (وإن يقال وأدب ودفعت للإمام المعدل وإن عيّن وإن
 غرّ عبده بجريئة) وأخذ من الزكاة (فجناية) فى رقبته (على الأَرْجَحِ

وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَامَعَهُ وَمَا قَارَبَ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ مُخْرَجٌ (شرط في الغائب
(وَلَا ضَرُورَةٌ) فِيهِمَا .

(فَضْلٌ يُجِبُّ بِالسَّنَةِ ^(١) صَاعٌ أَوْ جُزْءُهُ) بحسب القدرة (عَنْهُ فَضْلٌ
عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ) يومه (وَإِنْ بَدَسَلَفَ) يرجو وفاءه وظاهر المصنف
كظاهر المدونة وجوب التسلف وصرح ابن رشد بالاستحباب كذا في بن (وَهَلْ
بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ خِلَافٌ) تظهر ثمرته فيمن ولد أو مات مثلاً عند
أحدهما (مِنْ أَغْلَبِ الْقُوَّتِ) في بن المستبر الأغلب في رمضان على ما يظهر من ح
ترجيحه لا في العام كله ولا في يوم الوجوب (مِنْ مُعَشَّرٍ) الذي هنا خصوص
ثمانية القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والذرة والأرز والدخن (أَوْ أَقِطَ)
ابن خنجر أخرج زبدته (غَيْرِ عَلَسٍ) خلافاً لابن حبيب (إِلَّا أَنْ يُقْتَمَاتَ غَيْرُهُ)
أي غير ما ذكر فنه ولو مع وجود ما سبق على النقل كما في روا الأظهر بتقدير نحو
اللاحم بشيع الصاع كما في ح (وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُوتُهُ بِقَرَابَةٍ) الوالد والولد مع
الفقر (أَوْ زَوْجِيَّةٍ) دعى لدخولها ولو غنية (وَإِنْ لَابٍ) فقير (وَخَادِمَهَا) أي
جهة القرابة والزوجة برق ^(٢) لا نقا (أَوْ رِقٍ وَلَوْ مُسْكَنْتًا وَآبِقًا رُجِيَّ أَوْ مَجِيئًا
بِمُوَاضَعَةٍ أَوْ خِيَارٍ أَوْ مُخْدَمًا) فعلى مالكه (إِلَّا) أَنْ يُوَلَّ (الْحِرَّةُ) بعد
الخدمة (فَعَلَى مُخْدَمِهِ) بفتح الدال أو لشخص فعليه (وَالْمُشْتَرَكُ وَالْمُبْعُضُ
بِقَدْرِ الْمِلْكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ) في بدنه الحر (وَالْمُشْتَرَى فَاسِداً عَلَى
مُشْتَرِيهِ) وأولى المبيع (وَنُدِبَ لِخُرَاجِهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَهِنْ
قُوَّتِهِ الْأَحْسَنَ وَغَرَبَ بِلَهُ الْقَمْحِ إِلَّا الْغَلَّتِ) بزيادة على الثالث فيجب (وَدَفْعُهَا
لِزَوَالِ فَقْرِ رِقِّ يَوْمِهِ) ولو كان أخرجها عنه السيد (وَاللَّامِ أَلْعَدْلُ وَعَدَمُ

(١) لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها فعلم أنها غير مرادة بها أو غير صريحة في

وجوبها اه شرح المجموع

(٢) أي خادمها برق لا بأجرة

زِيَادَةٍ) مَخْلَاطَةٌ بِهَا (وإِخْرَاجُ الْمُسَافِرِ وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ
لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعٌ لِوَاحِدٍ وَمِنْ قُوْتِهِ الْأَدْوْنِ) مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ (لَا لِشَحٍّ)
أَوْ كَسْرِ نَفْسٍ أَوْ عَادَةٍ عَلَى الْمَعْتَمِدِ بَلْ لَمْ يَجْزِ (وإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِسَكَالِيَوْمَيْنِ)
هَذِهِ بِأَخْصُوصِ الْيَوْمَيْنِ ^(١) (وَهَلْ مُطْلَقًا) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ (أَوْ لِمُفَرَّقٍ تَأْوِيلَانِ
وَلَا تَسْتَطِيعُ بِمُضَيِّ زَمَنِهَا) وَهُوَ مُوسِرٌ (وَلَا تَمَّا تُدْفَعُ إِحْرَارُ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ ^(٢))
وَأَوَّلَى مُسْكِينٍ .

(بَابُ) (يُثْبِتُ رَمَضَانَ بِسَكَالٍ سَعْبَانِ) وَلَوْ تَوَالَى قَبْلَهُ أَشْهُرٌ كَامِلَةٌ (أَوْ
بِرُؤُوسِ عَدَائِينَ وَلَوْ بِصَحْوٍ بِمَضَرٍ) خِلَافًا لِمَنْحَرُونَ (فَإِنْ لَمْ يُرَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ
صَحْوًا كُذِّبَ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَلَا يَكْفِي رُؤْيَا الْأَوَّلَيْنِ (أَوْ مُسْتَفِيضَةً وَعَمَّ إِنْ
نُقِلَ بِهِمَا عَنْهُمَا) الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَاحِدَ إِنْ نَقَلَ رُؤْيَا الْمُسْتَفِيضَةِ أَوِ الثَّبُوتِ عِنْدَ
الْحَاكِمِ كَفَى ، نَعَمْ النُّقْلُ عَنْ رُؤْيَا الْعَدَلَيْنِ لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ عَدَلَيْنِ (لَا بِمَنْفَرِدٍ إِلَّا
كَأَهْلِهِ) وَمَنْ فِي عَائِلَتِهِ إِذَا لَمْ يَمُتْنُوا فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَفَى (وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ
لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَهَلَّى عَدْلٍ أَوْ مَرَجُوهُ رَفَعُ رُؤْيَيْهِ) وَجَوَابًا (وَالْمُخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا)
لَكِنْ نَدْبًا لِيَفْتَحَ بَابَ الشَّهَادَةِ (وَإِنْ أَفْطَرُوا) الْعَدْلُ وَالْمَرَجُو وَغَيْرُهُمَا (فَالْقَضَاءُ
وَالْكُفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ فَتَأْوِيلَانِ) وَالْمَعْتَمِدُ الْكُفَّارَةُ (لَا بِمَنْجَمٍ) وَلَوْ تَمَّ
فِي الْقَلْبِ صَدَقَهُ (وَلَا يُفْطَرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ) بِغَيْرِ نِيَّةٍ وَلَا يُخْبَرُ بِهَا (وَلَوْ أَوْنِ
الظُّهُورَ إِلَّا بِمُجِيحٍ) كَمَرَضٍ (وَفِي تَلْفِيْقٍ شَاهِدٍ أَوْ لَهُ لِآخِرِ آخِرُهُ) بَعْدَ
تِسْعَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا فَيَجِبُ قِضَاءُ الْأَوَّلِ (وَأَزْوَاجُهُ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ شَاهِدٍ
تَرَدَّدُ) وَالْمَعْتَمِدُ عَدَمُ التَّلْفِيْقِ (وَرُؤْيَاهُ نَهَارًا لِلْقَابِلِ بَلَاءٌ وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمَّا نِكَاحُ
وَالْإِلَّا كَمَرٍّ إِنْ انْتَهَكَ وَإِنْ غَيِّمَتْ وَلَمْ يُرَ فَصَبِيحَتُهُ يَوْمُ الشَّكِّ وَصِيحَةُ عَادَةٍ

(١) وَالْمَصْنُفُ تَمَامُ الْجَلَابِ

(٢) أَيْ وَلَا تُدْفَعُ لِبَقِيَةِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَدْفَعُ لَهُمْ .

وَنَطَوُّعًا) بغير عادة (وَقَضَاءَ وَكَفَّارَةً وَلِنَذْرٍ صَادَفَ) أو عين لا من حيث الاحتياط (لا احتياطاً) فيه كره شديد أو قيل يحرم^(١) (وَنَذْبٍ إِمْسَاكُهُ لِيُتَحَقَّقَ) لا لِنَزْكِ كِبَرَةِ شَاهِدَيْنِ) زيادة على ما يحصل به التحقق (أَوْ زَوَالِ عَذْرِهُ بِبَاحِ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ) كحيض وسفره وصبي فلا يندب الإمساك بعدها نعم إن بلغ الصبي صائماً أتم وخرج بقيد العلم النسيان فيجب الإمساك وفي المفهوم تفصيل فإن الجنون والمغنى لا إمساك عليهم بل والمنطوق فإن المكره يجب عليه الإمساك (كَمُضْطَرٍّ) لجوع أو عطش (فَلَمَّا قَدِمَ) وَطءُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ) إذ لا إمساك على كل (وَكَفُّ لِسَانٍ وَتَعْجِيلُ فِطْرٍ) بما لا يؤخر الصلاة (وَتَأْخِيرُ سُجُورٍ) وهو مندوب لمن لم يكثر إلا كل عند المغرب وأول وقت من النصف الثاني من الليل (وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ) لأن القرآن جعله خيراً ونفى البر عنه في الحديث^(٢) إذا شق (وَأَنْ عَلِمَ دُخُولُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ) دفع توهم الوجوب (وَصَوْمٌ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحُجَّ) رأياً إن حج فليفتق بالفطر (وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ) يعني التسع قبل العيد وهو عطف كل (وعاشوراء وتأسوعاء والمُحَرَّمُ وَرَجَبُ وَشَعْبَانَ)^(٣) وإمساكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ وَتَعْجِيلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ) لازم صرح به للثبوت به (كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمْتَعُ) وفدية قبل قضاء رمضان (إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ) آخر شعبان فيجب تقديم القضاء (وَفِدْيَةُ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ) لا يمكن الصوم معه جميع الأزمنة وإلا أخر إليه ولا فدية

(١) والدليل يؤيده فينبغي أن يكون معتمداً

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من البر الصيام في السفر» رواه الشيخان من جابر. وسبب وروده يفيد أن المراد منه إذا شق الصوم كما قال الشارح
(٣) كل هذه الأيام ورد في فضل صومها أحاديث إلا شهر رجب فلم يرد في صومه ولا صوم يوم منه حديث وما يذكر فيه من الأحاديث لا يخلو أن تكون موضوعة أو شديدة الضعف.

(وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ رُكُوعٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَكَرِهَ كَوْنُهَا الْبَيْضَ^(١)) الثَّالِثُ عَشْرُونَ نَالِيَا
 لِبَيَاضِ الْقَمَرِ فَرَاراً مِنَ التَّجْدِيدِ (كَسَبَتْهُ مِنْ شَوَّالٍ) إِنْ أَظْهَرَ هَامَةً تَدَى بِهِ أَوْ
 اعْتَقَدَ أَنَّهَا مِنْ سَنَنِ رَمَضَانَ كَالْفَلِّ الْبَعْدِي فِي الصَّلَاةِ (وَذَوْقُ مِائِحٍ وَعَيْنُكَ)
 كَالْهَيَّانِ (ثُمَّ يَمْجُجُهُ وَمُدَاوَاةُ حُمْرٍ زَمَنَهُ) بِالْأَسْنَانِ (إِلَّا إِخْوَفَ ضَرَرٍ وَنَذْرُ
 يَوْمٍ مَكْرَرٍ) لِأَنَّهُ يَسْتَنْقِلُ (وَمُقَدِّمَةُ جِمَاعٍ كَقَبْلَةٍ وَفِي كَرٍّ إِنْ عَلِمْتَ السَّلَامَةَ
 وَإِلَّا حَرُمْتَ وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ نَقَطُ) إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْعَطِبُ فَتَحْرُمَ مُطْلَقاً (وَتَطَوُّعُ)
 صَوْمٍ (قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ وَهَنْ لَا يُمَكِّنُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرُهَا) مِنْ شَوَّالٍ
 (كَأَسِيرٍ كَمَلِ الشُّهُورِ وَإِنْ التَّبَسَّطَ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَةً وَإِلَّا تَحْيِيرًا) حَيْثُ
 اسْتَوَى الْعَامُ فَإِنْ دَارَ فِي شَهْرٍ رَاحَتَا (وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ) قَضَاءُ (لَا قَبْلَهُ)
 وَلَا يَكُونُ قَضَاءً عَنْ سَابِقٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ (أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكٍّ) (الْمَعُولُ عَلَيْهِ الْأَجْزَاءُ
 (وَفِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدُّدٌ) وَالصَّحْبُ الْإِجْزَاءُ (وَصِحَّتُهُ مُطْلَقاً) وَلَوْ نَفَلَا (بِنِيَّةٍ
 مُبَيَّنَّةٍ) لَيْلَا (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ وَكَفَتْ نِيَّةً لَمَّا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَبِوَسْمٍ
 مُعَيَّنٍ) كَذَا ذِكْرُ كُلِّ اثْنَيْنِ (وَرُؤْيَا) (إِلَّا كَتِفَاءً فِيهِمَا) وَهُوَ ضَعِيفٌ (لَا إِنْ
 انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ) وَنَوَاسِطُ صَائِمٍ تَسْكُنُ نِيَّةً بِمَدِّ الْوَجُوبِ
 وَمَا يَقْطَعُهَا تَبْيِيتُ الْفَطْرِ وَعَمْدُهُ (وَبِنَقَاءٍ وَوَجَبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ
 لَحِظْتَ) (وَالْمَسَاكُ) (مَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتَ) هَلْ طَهَّرْتَ قَبْلَهُ (وَبَعَثَ) وَإِنْ
 جُنَّ وَلَوْ سَفِينٍ كَثِيرَةٍ (أَوْ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ) (أَوْ أُغْمِيَ يَوْمًا أَوْ جُلَّةً) مُطْلَقاً
 (أَوْ أَقَلَّهُ) أَوْ نَصْفَهُ (وَلَمْ يَسْلَمْ أَوْ لَهُ) بِمَا يَصَحُّ النِّيَّةُ (فَالْقَضَاءُ لَا لَنْ سَلَّمَ)
 أَوَّلَهُ (وَلَوْ) أُغْمِيَ (نِصْفُهُ) وَبِتَرْكِ الْجِمَاعِ (يُوجِبُ الْغُسْلَ) (وَالْخُرَاجُ مَنَى
 وَمَذْيٌ وَقِيءٌ وَإِبْصَالٌ مُتَحَلِّلٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْخِيَارِ لِمَعْدَتِهِ بِمُحْتَمَلٍ بِمَائِعٍ أَوْ

(١) هذا عجيب جداً فإن الحديث رغب في صيام أيام البيض بالتجديد . وكذلك رغب في
 صوم ستة من شوال . وما يذكره أهل المذهب من الملل في كراهتها لا ينهض فلا يمتد به .

أَوْ حَلَقٍ) عطف على المدة لكن بشرط أن يكون الواصل له ما تعلو على ما لعب
والبساطى وغيرهما وفى بن عن التلقين عدم الاشتراط (وإن من أنف وأذن
وعين^(١)) إلا أن يكتحل ليلاً فلا يضر إن وصل نهاراً (وَيُخَوِّرُ) يضر بالخلق
(وَقَى) هذا فى ازدراده وما سبق فى إخراجهم (وَيَلْغَمُ) إن أمكنَ طَرَحُهُ
مُطْلَقاً) من الصدر أو من الرأس والمعتمد لا شئ فى البلغم ولو وصل طرف اللسان
كالريق (أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ أَوْ سِوَاكِ) فى الفرض (وَقَضَى) فى الفرض
مُطْلَقاً) أى مفطر كان ويجب الإمساك فى رمضان والنذر للمعين ويستحسن فى
غيرهما (وإن يصب فى حلقه نائماً كـ مُجَامِيعٍ نَائِمَةً) ويكفر عنهما على الراجح
كما فى بن (وَكَأْ كَيْهِ شَاكَرًا فى الفجر) أو الغروب (أَوْ طَرَأَ شَكٌّ) ولم يتبين
الصواب (وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلُهُ) أى الفجر وكذا الغروب (اِقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ
وَالْإِحْتَاطِ إِلَّا الْمُعِينِ) استثناء من القضاء (لِعَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ)
المعتمد قضاء الناس^(٢) كالمكروه وفقاً لح وخلافا لما فى الحرثى (وفى النقل
بالعمد الحرام) لا إن تسحر بعد الفجر خطأ وقد بيت النية فإن أبطله قضاء
(ولو بطلاق بَتٍ إِلَّا لَوْجَهُ) خشية الزناد إن طلقت أو عتقت فيجوز ولا قضاء
(كَوَالِدٍ) شفقة لا دامة الصوم (وَشَيْخٍ) وسيد (وإن لم يخلفك وكفر إن
تعمد بلا تاويل قريب وجعل) كحديث إسلام ولا ينفع جهل الكفارة مع علم
لحرمة (فى رمضان فقط جماعاً) مفعول تعمد (أَوْ رَفَعَ نِيَّةً نَهَارًا) وهو المفطر
بالنية أى رفض الصوم رفضاً مطلقاً وإبطاله ولا يضر نية أن يفطر بشئ فلم يفعل
كما فى ر وغيره (أَوْ أَكَلًا أَوْ شُرْبًا بِقَمَرٍ فَقَطْ) يحزره ما قبله عرفاً

(١) لكن كان يكتحل النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو صائم كما ورد بأسانيد ضعيفة.
وبه أخذ الشافعية وجمهور الفقهاء . ثم ورد النهى عن الاكتهال للصائم لكنه ضعيف أيضاً
لا ينهض حجة لإبطال عبادة لم يقم دليل صحيح على بطلانها :
(٢) لكن الحديث الصحيح أسقط القضاء عن الناس .

(وَأَنْ بَسْتَيْكُ بِجَوْزَاءٍ) ولو غلبة حيث تعمد الاستيائك نهاراً (أَوْ مَنِيًّا وَإِنْ
بِإِدَامَةٍ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ) ولا نشترط الادامة في المباشرة (لَا أَنْ يُخَالِفَ عَادَتَهُ
عَلَى الْمُخْتَارِ) ولا شيء في مجرد الا نماظ على الصحيح (وَأَنْ أَمَنَى بِتَعَمُّدٍ نَظَرًا
قَتًا وَبَلَانٍ) الأرجح عدم الكفارة ولو قصد اللذة حيث لم يدم (إِطْعَامِ سِتِّينَ
مِسْكِينًا لِكُلِّ مِدَّةٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ^(١)، أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ
كَالظَّاهَرِ) راجع للصيام والعتق (وَ) كفر (عَنْ أَمَةٍ وَطَيْئَةٍ) وطوعها إكراه
إلا أن تطلب ولو بالخال كترين (أَوْ زَوْجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً فَلَا بَحْثَومَ) عنهما
(وَلَا يُعْتَقُ عَنْ أَمَةٍ فَإِنْ أَعْسَرَ كَفَرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنْ
الرَّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ) حيث كانت قيمته أقل ويعتبر بمن اشترت به وإن
أكره العبد زوجته فجناية فإن أخذته فسخ النكاح ولها أن تكفر بعقده (وَفِي
تَكْفِيرِهِ عَفْوًا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ) للدار على انزالها
(تَأْيِيدًا بِلَانٍ وَفِي تَكْفِيرِهِ مُكْرَهُ رَجُلٍ لِيُجَامَعَ قَوْلَانِ) الراجح لا كفارة
على القاهرة لا نشار ذلك ولا على المجهول لا كراه في الجملة فإن أكره امرأة كفر
عنها إلا أن يطوع واطئها فعليه والظاهر على نحو الأصل يكفر وفي بن عن ابن
عرفة لا كفارة على مكروه على أكل أو شرب أو امرأة على وطء (لَا إِنْ أَفْطَرَ
نَاسِيًا) شروع في التأويل القريب (أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ تَسَحَّرَ
قُرْبَهُ) جداً (أَوْ قَدِيمَ كَيْلًا أَوْ مُسَافِرٍ دُونَ النَّصْرِ أَوْ رَأَى شَوْالًا نَهَارًا
فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ) في الجميع لأن علوا الحكم أو شكوا (بِخِلَافِ بَيْدِ التَّأْوِيلِ)
فيكفر (كَرَاءٍ) رمضان (وَلَمْ يُقْبَلْ) كما سبق (أَوْ إِحْيَى نَوْمًا) وأولى
إن لم يحم (أَوْ إِحْيَى نَوْمًا حَصَلَ) إلا أن يتبين أنه حصل قبل فطرها فلا كفارة
كمن أفطار آخر يوم، فإذا هو العيد لا شيء عليه (أَوْ حِجَامَةٍ) الراجح أنها من

(١) أى متتابعين بدليل قوله كالظاهر .

التأويل القريب^(١) (أَوْ غِيْبَةٍ وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا) يستثنى منه مسائل الوجه السابقة فيها الكفارة في النرض ولا قضاء في النفل (وَلَا قَضَاءُ فِي غَائِبِ قِيءٍ وَذُبَابٍ) وبعوض (غُبَارِ طَرِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ جِبْسٍ إِصْبَانِهِ) الضمير لما ذكر وكذا ننض السكتان ولا يعتفر تخلل غزله إلا أن تضطر كما في بن عند قوله ومدأواة حفر إلا لظوف ضرر وفيه أيضاً إباحة فطر الحصاد إن اضطر كرب الزرع لحفظه (وَحُقْنَةُ مِنْ لِحَابِلٍ) بخلاف فرج المرأة بل في بن أنه كالإحليل (وَدُهْنٍ جَانِفَةٍ وَمَنِيٍّ مُسْتَنْكِحٍ) أَوْ مَذْيٍ) كذلك (وَنَزَعٍ مَا كُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ مُطَوَّعٍ الْفَجْرِ) بناء على أن النزاع ليس وطئاً كما أن إخراج المائع من الحلق ليس لإبصاله (وَجَازَ سِرَاكُ كُلِّ الْفَهَارِ^(٢)) ولو بعد الزوال (وَضَمَّةٌ لِحَاشٍ وَإِصْبَاحٌ بِجَنَابَةٍ وَصَوْمٌ دَهْرٌ) يوم (جُمُعَةٍ فَقَطْ) وأولى لو ضم له غيره (وَفِطْرٌ يَسْفَرُ قَصْرٌ شَرَعَ فِيهِ) بأن وصل محل القصر (قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أي الصوم (فِيهِ وَإِلَّا قَضَى) معلوم وكأنه قصد التوصل لما بعد (وَلَوْ تَطَوَّعاً) والرخصة قاصرة على رمضان (وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ يَسْفَرُ) ولو تأول لأنه لما شدد شددنا عليه (كَفِطْرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ) أحروى وكذا يكفر إن بيت الفطر حضراً أو أفطر قبل العزم لا بعد الشروع أو قبله وبعد العزم متأولاً وسافر من يومه (وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ وَوَجَبَ إِنْ

(١) لو رود حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والترمذي من حديث رافع بن خديج وله طرق . وقال به أحمد وإسحاق وغيرهما فحكموا بفطر الحاجم والمحجوم ووجوب القضاء عليهما .

(٢) وكرهه الشافعية بعد الزوال لحديث الخلف الوارد في الصحيح ومال مذهبه القطب سيدي على وفا المالكي الشاذلي في كتاب مفاتيح الخرائن الملبية كما أن العز بن عبد السلام الشافعي مال إلى مذهب المالكية هنا .

خَافَ هَلَاكًا أَوْ شَدِيدَ أَدَى كَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتَنْجَارًا أَوْ
 غَيْرُهُ (خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا) فَإِنْ حَصَلَ لَهَا جُهدٌ بِدُونِ خَوْفٍ عَلَى الْوَلَدِ
 جَازَ كَمَا فِي بَنٍ وَتَطْعَمَ الْمُرْضِعَ فَقَطْ لِأَنَّ الْحَامِلَ كَالْمُرْضِعِ (وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ
 تَمَّ هَلْ مَالِ الْأَبِ) وَهُوَ الرَّاجِحُ وَيَتَّفَقُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُهَا رِضَاعُهُ (أَوْ مَالِهَا
 تَأْوِيلَانِ وَالْفَضَاءُ بِالْعَدَدِ بَرَمَنْ أُبِيحَ صَوْمُهُ غَيْرَ رَمَضَانَ) وَنَذَرُ مَعِينِ
 (وَتَمَامُهُ) أَى الْيَوْمِ (إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ) أَوْ سَقَطَ (وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ
 الْفَضَاءِ) زِيَادَةُ عَلَى الْأَصْلِ وَلَوْ تَسْلُسُلَ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ تَطَوُّعًا (خِلَافُ) فِي الْعَمْدِ
 (وَأَدَّبَ الْمُفْطَرُ عَمْدًا) فِي غَيْرِ النَّفْلِ كَمَا فِي بَنٍ (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا وَإِطْعَامُ مُدَّةٍ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُفْرَطٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْتَكِينٍ وَلَا
 يُعْتَدُّ بِالزَّائِدِ) مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ (إِنْ أُمِّكَ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا إِنْ اتَّصَلَ
 بِرَمَضَانِهِ) بِقَدَرِ مَا عَلَيْهِ آخِرُ شَعْبَانَ ، وَمِثْلُ الْمَرَضِ الْحَبِضِ وَالسَّفَرِ وَالْإِكْرَاهِ
 لَا النِّسْيَانَ (مَعَ الْفَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ) وَلَا يَجْزَى قَبْلَ وَجُوبِهَا (وَمَنْذُورُهُ وَالْأَكْثَرُ
 إِنْ احْتَمَلَهُ لَفْظُهُ بِإِلَاءِ نِيَّةٍ كَشَهْرِ فِتْلَانَيْنِ إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ) فَهُوَ (وَأَبْتَدَاهُ
 سَنَةً) وَلَا يَلْزَمُ فَوْرَ لَمْ يَنْوُهِ (وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي) نَذَرِ (سَنَةٍ إِلَّا أَنْ
 يُسَمِّيَهَا) وَلَوْ بِالنِّيَّةِ (أَوْ يَقُولُ هَذِهِ وَيَنْوِي بِأَقِيمَا فَهُوَ) كَمَا عَتَبَرُ (وَلَا يَلْزَمُ
 الْفَضَاءُ) لِمَا لَا يَصِحُّ فِي رَابِعِ النَّحْرِ خِلَافُ (بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَفَرٍ) فِيَقْضَى
 (وَصَدِيقَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمٍ قُدُومِهِ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ) وَتَحْوَهُ بِمَا لَا يَصَامُ
 الْحَيْضُ أَوْ تَعِينُ بِنَذَرٍ أَوْ رَمَضَانَ (وَالْأَلَّ) بِأَنْ قَدِمَ لَيْلَةً شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (فَلَا) فَإِنْ
 قَدِمَ نَهَارًا يَصِحُّ صَوْمُهُ صَامَ مِمَّا نَهَى أَنْ أَبْدَهُ بِخِلَافِ لَيْلَةٍ كَعِيدِ كَذَا لَوْجٍ وَعَبَّوْفٍ
 بِنِ تَقْوِيَةِ مَا فِي الْخُرُشِيِّ مِنْ صَوْمِ الْمَائِلِ كُلِّ أُسْبُوعٍ فِي الْعِيدِ أَيْضًا (وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ
 إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ) كَالْفَوَائِدِ ، وَقِيلَ آخِرُهَا فَإِنَّهُ هُوَ أَوْ قَضَاؤُهُ وَعَلَى
 الْأَوَّلِ إِنْ أَبْدَهُ صَامَ الدَّهْرَ (وَرَابِعُ النَّحْرِ لِنَذَرِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَ) نَظَرًا لَذَاتِ

العبادة وإن كرهه (لأسا بقیه) فيحرم (إلا الممتع) ونحوه (لا تتابع سنة أو شهر أو أيام) لم ينوها (وإن نوى رمضان في سفره) وأولى الحضر (غيره) أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجز عن واحد منهما (وفي الكفارة خلاف وقيل بنصرف له في التثريبك) وليس امرأة يحتاج لها زوج تطوع ولا فرض اتسع وقته (بلا إذن) .

﴿ باب الاعتكاف ﴾

(نا فلة) مندوب وقيل سنة (ورحمة لمسلم ممسك) ولو غير بالغ (بمطلق صوم ولو نذراً) فيصح في رمضان إلا لنية (ومسجد) غير مسجد البيوت (إلا لمن فرضه الجمعة وتجب به) أى فى الاعتكاف (فالجامع مما أصبح فيه الجمعة وإلا خرج وبطل كمرض أبويه) أو أحدهما (لا جنازهما مما) وأما إن كان أحدهما حيًّا فيخرج لثلا يعق الحى وكله مالم تتعين (وكشهادة وإن وجبت ولتؤد بالمسجد) بأن يأتيه الحاكم (أو تنقل عنه وكردة) فى الخرشى ويسقط بالإسلام ونوقش بأن فى الجواهر ابتداءه (وكمبطل صومه) عمداً فيستأنفه ويأتى البناء مع العذر (وكس كره ليلاً وفى إلتاق الكبار به تأويلان وبعدم وطى وقبله شهوة ولمس ومباشرة وإن احتاض ناسية حال خروجها (وإن أذن له) أو امرأة فى نذر فلا منع) إلا أن يريد أتعجيل المبهم (كغيره) وهو التطوع (إن دخلاً وأتمت ما سبق منه أو) مبيت (عدة) أو إحرام (إلا أن تحرم) استثناء منقطع (وإن بعدة موت فينفذ) الإحرام وتخرج له (وببطل) مبيت العدة (وإن منع عبده نذراً بغير إذنه (فعلیه إن عتق ولا يمنع مكاتب يسيره) الذى لا يشغله عن النجوم (وإن يوم إن نذر ليلة) كعكسه (لابعض يوم) فلا يزمه شىء إلا

أن ينوي مجرد الجوار (وتتأبؤه في مُطلقه) بخلاف نذر الصوم (ومَنوِيهٌ حينَ دُخُولِهِ) فيجب بالشروع (كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ) يعني أن الجوار المطاق يجري على أحكام الاهتكاف السابقة (لا النَّهَارَ فَقَطْ فَبِالْفَتْحِ) أى فلا يلزم بالنية والشروع بل بالفظ النذر (وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حَيْثُ نَذَرَ صَوْمٌ وَفِي يَوْمِهِ دُخُولُهُ تَأْوِيلَانِ) للمعتمد عدم لزومه أيضاً حيث لا نذر ويميز عن الاعتكاف أيضاً بنية الفطر (وَلَيْتَأَنَّ سَاحِلَ) نذر (لِنَذْرِ صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقاً) فرضا كن نذراً أن يصوم رمضان باسكندرية أو نفلاً لأنهر باط (وَاللَّهِ أَجِدُ الثَّلَاثَةَ فَقَطْ إِنِ نَذَرَ عَكُوفٍ بِهَا وَإِلَّا) بأن نذر عكوفاً بغيرها (فَبِمَوْضِعِهِ) يفسله كبقية القرب لأن الواحد لا تشد إلاها^(١) (وَكُرْمَهُ أَكَلُهُ خَارِجُ الْمَسْجِدِ) بين يديه وإلا بطل (واعتكافه غير مكفٍ) مهماتيه (ودُخُولُهُ مَنَزَلُهُ) الذى فيه حريمه (وإن لِفَانِطٍ واشتغاله يَعْلَمُ وَكِتَابَةٍ وَإِنْ مُضْحَقًا إِنْ كَثُرَ) وهذا من ما صدقات قوله (وَفِعْلٌ غَيْرُ ذِكْرِ وَصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ) ومثل الغير بقوله (كَعِيَادَةٍ وَجَنَازَةٍ وَلَوْ لَصَقَتْ وَصُومُ ذَيْنِ لَتَأْذِينَ بِمَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ وَتَرْتَبُهُ الْإِمَامَةُ) للمعتمد الجواز فقد اعتكف صلى الله عليه وسلم وهو الإمام (وإِخْرَاجُهُ إِحْدَى كُرْمَةٍ إِنْ لَمْ يُلِدَّ بِهِ) فإن قصد بالاعتكاف الماطلة أخرجه الحاكم وبطل (وَجَازَ إِقْرَاءُ قُرْآنٍ وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ يَقْرُبُهُ وَتَطْيِيبُهُ وَأَنْ يَنْسِكَحَ وَيُنْكِحَ) فليس كالحرم (بِمَجْلِسِهِ وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكَغْسَلِ جُمُعَةٍ ظُهُرًا أَوْ شَارِبًا وَانْتِظَارِ غَسَلِ نَوْبِهِ وَتَجَنُّبِهِ وَنُدْبِ إِعْدَادِ نَوْبِ) آخر ربما يحتاجه (وَمُكْنَتُهُ أَيْلَةُ الْعِيدِ) حتى يغدو منه المصلى (ودُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَصَحَّ لِمَنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ) هذا على أن أقله يوم أما على الراجح السابق من أنه يوم وليلة فلا بد من الدخول مع الغروب

(١) أى لأجل الصلاة والاعتكاف فالمصير في الحديث إضاف كما تبين فلا يمنع شد الرحلة لزيارة أو تجارة أو طلب علم أو نحو ذلك . فزعم ابن تيمية حرمة شد الرجل لزيارة قبر الرسول وغيره استناداً إلى الحديث المشار إليه زعم شاذ لا يعول عليه .

(وَأَعْتِكَافُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَبَاخِرُ الْمَسْجِدِ) بُعْدًا عَنِ النَّاسِ (وَبِرْمَاضَانِ
وَبِالْمَشْرِ الْأَخِيرِ لِلَّيْلَةِ الْآخِرَةِ الْإِسْلَامِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرْمَاضَانِ
خِلَافًا وَانْتَقَلَتْ) فِي الْعَامِ عَلَى الْأَوَّلِ وَفِي الشَّهْرِ عَلَى الثَّانِي (وَالْمُرَادُ بِكَسَا بَعْدَ
مَا بَقِيَ) فَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ أَوْ أَرْبَعٍ عَلَى نَقْصَانِ الشَّهْرِ وَتَمَامِهِ فَيَحْتَاطُ
وَجَمَلُ بَعْضِهِمُ الْعَدُّ بِالْمَاضِي (وَبَيَّ بَزْوَالِ لُغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ كَأَنَّ مُنْعَ مِنْ
الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ) وَبَقِيَ النَّذْرُ الْمَطْلُوقُ وَالْمَعِينُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَوْ حَصَلَ
النَّذْرُ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُ يَفُوتُ إِلَّا فِي الْإِتْنَاءِ وَلَا يَقْضَى تَطَوُّعٌ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ مَعَ مَا سَبَقَ
نَعْمَ النَّاسِي يَقْضَى مَطْلَقًا (أَوْ عِيدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أُخِرَتْ) أَيْ
الْبِنَاءُ (بَطْلٌ إِلَّا لَيْلَةَ الْيَمِيدِ وَيَوْمَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سُحُوطَ الْفَضَاءِ لَمْ يُفْذَرِ)
لِتَقَرُّرِهِ شَرْعًا.

﴿ بَابٌ ﴾

فُرِيضَ الْحُجِّ وَسُنَّتِ الْمُمْرَةِ مَرَّةً وَفِي فَوْرِ بَيْتِهِ (وَهُوَ الرَّاجِحُ) وَتَرَاحِيهِ
إِخْوَانِ الْفَوَاتِ خِلَافًا وَصِيحَتُهُمَا بِإِسْلَامٍ) نَقَطَ (فَيُحْرَمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيعٍ
وَجُرْدٌ قُرْبَ الْحَرَمِ) يَتَنَازَعُهُ بِحَرَمٍ وَجُرْدٌ (وَمُطْبِقٌ لَا مُنْمَى) عَلَيْهِ فَيَنْتَظِرُ لِفَاقَتِهِ
(وَالْمُزِي) عَظْفٌ عَلَى وَلِيٍّ (بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ) بِالْبَيْتِ وَالْحَلِاقِ (وَلَا
خُضَاءَ بِخِلَافِ الْمَبْدِ) وَالْمَرَاةُ (وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا
كَطَوَافٍ) وَاسْمُ (لَا كَلْمِيَّةٍ وَرُكُوعٍ وَأَخْضَرْتُهُمْ) أَيْ الرَضِيعَ وَالْمَطْبِقَ
وَالْمَبِيزَ (الْمَوَاقِفِ) عَلَى مَا بَأْنِي (وَزِيَادَةُ الْغَفَّةِ عَلَيْهِ) أَيْ الْحَجَّوْرَ وَكَذَلِكَ فِي
كُلِّ سَفَرٍ (إِنْ خِيفَ ضَيْعَةً) عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ (وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ كَجَزَاءِ صَبْدٍ)
بِالْإِحْرَامِ أَمَّا بِالْحَرَمِ فَكَالْغَفَّةِ (وَيُذَيِّقُ بِلَا ضَرُورَةَ) لَا مَقْهُومَ لَهُ (وَمَشْرُطُ
وُجُوبِهِ كَوُفُوهُ فَرَضًا حُرِّيَّةً وَتَكْلِيفٌ وَقَفَتْ إِحْرَامُهُ بِلَا نِيَّةٍ نَقْلًا) بِأَنْ

توى الغرض أو طلق (وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ^(١)) بِإِمْسَاكِ الْوُصُولِ إِلَّا مَشَقَّةً
 سَطَمَتْ وَأَمْنٌ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لَا أَخَذَ ظَالِمٍ مَاقِلًا) وهو مالا يحجب
 (لَا يَنْكَثُ) الْأَخَذُ ثَانِيًا (فَلْيُأْخِذْهُ وَلَوْ بِلَا زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لِذِي صَنْعَةٍ
 تَقُومُ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الْمَشْيِ كَأَعْمَى بِقَائِدٍ وَإِلَّا اعْتَبَرَ) فِي الْإِسْقَاطِ (أَلَمْ يَجُوزْ
 عَنْهُ مِنْهُمَا) أَى الزَادِ وَالرَّاحِلَةِ فَإِنِى رَاجِعٌ لِلصَّنْعَةِ وَالْقُدْرَةِ (وَإِنْ يَتَمَنَّى وَلَدَازِي
 أَوْ مَا يُبَاغُ عَلَى الْمَفَاسِ) غَيْرُهُ (أَوْ بِإِغْتِقَارِهِ) بِعَدْوِ الْبَاءِ هَذَا الْمَلَابَسَةِ وَالْأَوَّلَى
 لِلْمَسِيئَةِ فَلِذَا أَعَادَهَا (أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ لَا يَدْبُرُ)
 لَا يُمْكِنُهُ وَفَوَّهُ (أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا) الْمَعْتَمِدُ الْوَجُوبَ حَيْثُ اعْتَادَ ذَلِكَ
 وَأَعْلَى (وَأَعْتَبَرَ مَا يُرَدُّ بِهِ) حَيْثُ يَعِيشُ (إِنْ خَشِيَ ضَيْكًا عَمَّا وَالْبَحْرُ كَالْبَرْقِ إِلَّا
 أَنْ يَفْلِبَ عَطِيَّةً أَوْ يُضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاةٍ إِسْكَمِيَّةٍ) دَوْنَهُ (وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ
 إِلَّا فِي بَعِيدٍ مَشْنَى) بِحَسَبِ دَالِهَا (وَرُكُوبٍ بِمَحْرَمٍ إِلَّا أَنْ تُخَصَّ بِمَكَانٍ)
 فِي السَّفِينَةِ يَسْتَرُهَا (وَزِيَادَةٍ مَحْرَمٍ) بِكَفْيِهَا (أَوْ زَوْجٍ كَرُفَقَةٍ أُمِنَتْ بِفَرْضِ
 وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ أَوْ) لَا يَكْفِي إِلَّا (بِالْمَجْمُوعِ تَرَدُّدُ)
 وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى^(٢) وَفُضِّلَ حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ إِلَّا إِخْوَفَ وَرُكُوبٍ وَهُوَ قَتَبُ
 بِرَحْلِ صَفِيرٍ لِلسَّفِينَةِ (رَنَطُوعٌ وَرَئِي) أَى الْمَيْتِ الْمَأْخُوذِ مِنَ السِّيَاقِ (عَنْهُ بَغْيُهُ)
 أَى غَيْرِ الْحَجِّ (كَصَدَقَةٍ وَدُعَاةٍ) فَضْلُ (إِجَارَةٍ ضَمَانٍ) بِحَسَابِ مُفِيدَةٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ
 (فَلْيُبْلَغْ) عَمَلٍ وَهُوَ الْجَمَالَةُ أَوْ مَالِي إِعْطَاءٍ مَا يَنْفَقُهُ (فَأَلَمْ يَضْمُونُهُ) فِي الْحَجِّ

(١) تردد زروق : هل يجب بالخطوة والطيران . فإن وقع أجزاء طعاماً ، فالت : الظاهر
 أنه لا يجب بهما لأن الأحكام منوطة بما اعتيد بين الناس . والخطوة والطيران خارقة للمادة
 فلا يتأثر بهما حكم .

(٢) أخذاً بالقاعدة الأصولية . الواحد بالشخص له جهتان لا يلزم بينهما كإصلافة في
 المكان المنصوص بالوضوء في آنية الذهب والذهب بسكين مسروق . الخ جزئياتها السكينة .
 وفيها بين العلماء خلاف فخله كتب الأصول .

(كَغَيْرِهِ) فِي الْإِجَارَةِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ (وَتَعَيَّنَتْ) الْمَضْمُونَةُ عَلَى الْوَصْفِ
 (فِي الْإِطْلَاقِ) مِنَ الْمَيْتِ (كَمَيْتَاتِ الْمَيْتِ) يَتَعَيَّنُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ
 (وَلَهُ) أَيْ أَجِيرُ الْمَضْمُونَةِ (بِالْحَسَابِ) فِيهَا هَارِصَةٌ وَسَهْوَةٌ (إِنْ مَاتَ وَلَوْ
 بِمَكَّةَ) خِلَافًا لِقَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ بِجَمِيعِ الْأَجَرَةِ (أَوْ ضِدًّا وَلَهُ الْبَتَاءُ لِقَائِلٍ) فِي
 غَيْرِ الْمَوْتِ (وَاسْتَوْجِرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ) إِلَّا الْإِحْرَامَ فَيَبْتَدَأُ مِنَ الْمَيْتَاتِ (وَلَا يَجُوزُ
 اشْتِرَاطُ كَهَذَا تَمَتُّعٌ عَلَيْهِ) فِي صِلَابِ إِجَارَةِ الضَّمَانِ وَهُوَ كَلَامٌ مُوجِبٌ لِأَنَّهُ إِنْ
 اشْتَرَطَ الْمُسْتَأْجِرُ فَبِيعَ مَجْهُولٌ أَوْ الْأَجِيرُ فَاجَارَةٌ مَجْهُولٌ إِلَّا أَنْ يُضَيَّبَ (وَصَحَّ إِنْ
 لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامَ) بِأَنْ سَكَتَ (وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَكَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ) بِفَوْضِ الْأَجِيرِ
 فَلَا تَسْكَارَ (وَ) صَحَّ (عَلَى الْجَمْعِ أَلَوْ وَحَجَّ عَلَى مَا فُهِمَ وَجَنَى إِنْ وَفَى دَيْنَهُ وَمَتَّى)
 وَقَدْ فَهِمَ الرُّكُوبُ فَلَا يَجْزِيهِ (وَالْبَلَاغُ) إِعْطَاؤُهُ مَا يُنْفِقُهُ بِدَأً وَعَوْدًا بِالْعُرْفِ وَفِي
 هَذَا عَطْفٌ عَلَى بَدَأِ لَكِنْ هَذَا إِنَّمَا يُعْطَى انْتِهَاءً بَعْدَ تَحْقِيقِهِ (وَفِدْيَةٌ
 لَمْ يَتَعَمَّدْ مُوجِبَهُمَا وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ وَاسْتَمَرَ إِنْ فَرَّغَ) قَبْلَ الْإِحْرَامِ
 أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ أَخْرَمَ وَمَرَضَ) وَعَكْسُهُ حَتَّى قَاتَ يَرْجِعَ وَلَهُ النِّفْقَةُ بِمَجْلِ الْمَرْضَى
 ذَهَابًا وَإِلَابًا (وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ) أَيْ الْإِحْرَامَ (رَجَعَ وَإِلَّا) بِأَنْ ضَاعَتْ
 بَعْدَهُ (فَنَفَقَتُهُ عَلَى آجِرِهِ) وَيَتِمُّ لَتَفْرِيطُهُ بَعْدُ لَهُ عَنِ الضَّمَانِ (إِلَّا أَنْ يُوصِيَ)
 الْمَيْتَ (بِالْبَلَاغِ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَلَوْ قُسِمَ وَأَجْزَأُ إِنْ قَدَّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ
 كَدَجِيلِ الدِّينِ) (أَوْ تَرَكَ الزَّيَّارَةَ) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْعَمْرَةَ (وَرَجَعَ
 بِقِسْطِهِمَا أَوْ خَالَفَ إِنْ أَرَادَ لِغَيْرِهِ) مِنْ قِرَانٍ أَوْ تَمَتُّعٍ لَتَضَمُّنِهِ الْأَفْرَادَ فِي الْجَمْعَةِ
 (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ الْمَيْتَ وَإِلَّا) فَلَا كِتْمَانٌ بِقِرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ أَوْهَا) أَيْ
 أَبْهَلُهُمَا (بِإِنْشَادٍ) فَلَا يَجْزِي كُلَّ ذَلِكَ وَالْفَسِيخُ وَعَدَمُهُ شَيْءٌ آخِرُ يَأْتِي (أَوْ)
 خَافَ (مِيقَاتًا شَرْطًا) فَلَا يَجْزِي أَيْضًا (وَفُسِّخَتْ) حَيْثُ قِيلَ بِعَدَمِ الْإِجَارَةِ
 (إِنْ عَيَّنَ الْعَامَ أَوْ عَدِمَ) أَيْ عَدَمُ الْأَجِيرِ أَوْ الْحَاجِّ بِأَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَفِي نَسْخَةِ الْوَاوِ

وفي أخرى وغرم أى المال عند الفسخ (كغيره) أى غير المعين (وَقَرَنَ) عن تمتع أو أفراد الميت (وَأَعَادَ) فى عام آخر (إِنْ تَمَتَّعَ) عن قران كإفراد الميت (أَوْ صَرَفَهُ لِنَفْسِهِ وَهَلْ تَنفَسِحُ إِنْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي الْمَعِينِ) بناء على أنه يرجع فى غيره لحله ((أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ الْمَعِينَاتِ فَيُحْرِمَ عَنِ الْمَبْتِ فَيُجْزِ بِهِ) تخريجاً من القول بذلك فى غير المعين (تَأْوِيلَانِ وَمُنْعَ) وفسد (اسْتَفْنَاءُ) صَحِيحٌ فى فَرَضٍ وَإِلَّا كُرِهَ) فى حش المعول عايه الفداد فى الفرض مطلقاً صحباً أولاً (كَبَذَءُ مُسْتَطِيعٍ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ) على التراخي وإلا حرم (وَأَجَارَةَ نَفْسِهِ) فى كل طاعة واستغنوا تعلم الأطفال وماسبق فى الأذان ومعلوم الواف إعانة لا أجرة (وَنَفَذَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثُّلُثِ) وإن كرهت (وَحُجَّ عَنْهُ حُجَجٌ إِنْ وَسَّحَ وَقَالَ يَحُجُّ بِهِ لَامِنَهُ وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ) مالم يسع ومابقى (كَوْجُودِهِ بِأَقْلٍ أَوْ تَطَوُّعٍ غَيْرِ) ولم يعين (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا) ولم يقل حجة (فَحُجَجٌ تَأْوِيلَانِ وَدَفِيعَ الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمُعِينٍ لَا يَرِثُ) لأنه فى المعنى وصية ولا تكون لوارث (فُهُمَ لِعَطَاؤُهُ لَهُ) وإلا فالأجرة (وَلَمْ يَرِثْ) عَيْنَ غَيْرِ وَارِثٍ (وَلَا لَمْ يَزِدْ) وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدًا إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ ثُلُثُهَا ثُمَّ تَرُبُّصٌ ثُمَّ أُوجِرَ لِلضَّرُورَةِ) من لم يحج صر دراهمه (فَقَطَّ غَيْرُ عَهْدٍ وَصِيٍّ) شرط فى مطلق أجير الضرورة (وَإِنْ مَرَأَةً وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهَا مُجْتَهِدًا) وانتزعت منهما إن بقيت ولو حجاً وإن غر العبد فجناية (وَلَمْ يَوْجَدْ بِمَا سَمِيَ مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمَكِينِ وَلَوْ سَمَاهُ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ) غير ماسماه (فَمِيرَاثٌ وَلَزِمَهُ الْحُجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِسْمَاءُ إِلَّا أَنْ يُرْفَ) أو يشترط أو يكون منهما ولم يقبض الأجرة (وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ بِأَحْذِهِ) فى حَجَّةٍ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضٌ مِنْ حُجٍّ عَنْهُ^(١) وَلَهُ أَجْرُ الْمُنْفَقَةِ وَالِدُ عَاهُ) عطف

(١) لكن الأحاديث تقتضى سقوط الفرض وإجزاءه وأخذ بها الجمهور إلا أن ينبى =

على أجر أى وله الدعاء الذى يدعو له (وَرَكْعَتُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ
لَا خَيْرَ الْحِجَّةِ) من حيث الانتهاء بالتحلل وإلا فظاهر أنه لا يصح الإحرام
لهذا العام إلا بقدر ما يدرك الوقوف قبل فجر النحر (وَكُرْهٌ قَبْلَهُ كَمَسْكَانِهِ وَفِي
رَأْسِهِ تَرَدُّدٌ) والمعتمد إلحاقها بالجحفة فلا كراهة (وَصَحَّ) معلوم (وَالْعُمْرَةُ
أَبْدًا إِلَّا مُحْرِمٌ بِحَجٍّ لِيَتَحَلَّلَ) يعنى الفراغ من جميع المناسك بجميع الرمي أو
مضى زمنه (وَكُرْهٌ بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ) ولا يصح عمل إلا بعده
(وَمَكَانُهُ لَهُ) أى الحاج (لِلْمُقِيمِ مَسْكَةٌ وَنُدْبٌ بِالسُّجْدِ كَخُرُوجِ ذِي الْقَعْدَةِ)
سعة الوقت (لِمَقَاتِلِهِ وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْحُلُّ وَالْجِهْرُ أَنَّهُ أَوْلَى مِنْ التَّنْعِيمِ) (وَفِي
(ر) سواء (وَلَمَّا لَمْ يَخْرُجْ) من أحرم بها من الحرم (أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَمِعَهُ
بَعْدَهُ) أى الخروج (وَأَهْدَى) يعنى افتدى (إِنْ حَاقَ) معقداً تمام العمرة وإن
وطئ قضاء (وَالْأَيُّ) يكن مقبلاً (فَلَهُمَا ذُو الْحُلَيْفَةِ وَالْجَحْفَةُ وَبِمَا لَمْ يَوْفُرْ
وَذَاتُ عِرْقٍ) لبلادهم ومن مر بهن من غيره كما سيقول (وَمَسْكَنٌ دُونَهَا
وَحَيْثُ حَازَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّةً وَلَوْ بِيَحْرٍ) قيده سند بالقائم^(١) لا عذاب
لغلبة رد الريح به (إِلَّا كَحَضْرِيٍّ) وشامى (يَمُرُّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُؤْوَى) (وَأَوْلَى)
لا واجب لأن ميقانه أمامه (وَأِنْ لَحِضَ رُجِي رَفَعُهُ) لتحرم بعد صلاة
فتمجيلها مع الحيض أولى (كَإِحْرَامِهِ أَوَّلُهُ) أى الميقات إلا إذا الحليفة فسجدها
(وَأَزَالَةَ شَعْبِهِ) إلا الرأس فتلبيده أفضل (وَتَرْكُ اللَّظِي بِهِ) أى الإحرام
(وَالْمَسَارُ بِهِ) أى الميقات (إِنْ لَمْ يُرِدْ مَسْكَةً) يفيد أن إرادتها توجب الإحرام
ولولم يقصد نسكاً وهو المعتمد وفقاً لابن عرفة خلاف ما يأتى (أَوْ) أرادها وكان
(كَمَبْلَغٍ) ومفعلى ممن لا يخاطب بالنسك (فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِمْ وَلَا دَمَ وَإِنْ أَحْرَمَ)

= لمرض ثم يبرأ بعد ذلك فهل يلزمه الحج لأن مرضه لم يكن مأبوساً منه وعليه الأكثر أو
لا يلزمه لأنه استناب بوجه صحيح وهو قول أحمد .

(١) وهو بحر السويس . قال فى شرح المجموع : ورجح قول سند . قلت : اعتمده ح رو

بعد مجاوزة الميقات (إِلَّا الصَّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ فِتْناً وَبِلَانٍ) حيث أحرم بعد
 وكان غير مخاطب والمعتدل لادم (وَمُرُّ يَدَيْهَا إِنْ تَرَدَّدَ) بكفا كمة قصره بن تبعاً
 لر على دون الميقات (أَوْ عَادَ لَهَا) من دون القصر (لِأَمْرِ) حيث رفض السكنى
 أو لم يرفضها ولم يغيب كنهها (فَكَذَلِكَ) لا إحرام عليه (وَالْإِلَّا) بأن انتفى
 بعض ما سبق (وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ) أثم (وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ
 نُسُكًا) تقدم ضعف اشتراطه (وَالْإِلَّا رَجَعَ) ليحرم من الميقات (وَمِنْ شَارَفَهَا)
 أو دخلها (وَلَا دَمَ وَلَوْ عِلْمَ) وجوب الإحرام (مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتًا فَأَلْهَمَ كَرَّاجِعٍ
 بَعْدَ إِحْرَامِهِ) وأولى إن لم يرجع (وَلَوْ أَفْسَدَ) إحراماً لوجب إنمامه (لَا فَاتَ)
 وتحلل (وَأَمَّا يَنْتَقِذُ بِالنِّيَّةِ وَإِنْ خَالَفَهَا لَفُطُّهُ وَلَا دَمَ) لتلك الخالفة (وَأِنْ
 يَجَاعِلُ) فينمق قد فاسداً وبقمه ويقضيه على ما يأتي (مَعَ قَوْلٍ) كالتلبية (أَوْ
 فِعْلٍ) كالنحو (تَمَلَّقًا بِهِ) والمعتدل أن الإحرام ينمق بمجرد النية (بَيْنَ أَوْ أَبْهَمَ
 وَصَرَفَهُ إِيحَاجًا) فقط (وَالْقِيَامُ لِقِرَانٍ وَإِنْ نَسِيَ) ما عينه (فَقِرَانٌ) عمله (وَنَوَى)
 الآن (الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطُّ) إن كان بحيث يصح إردافه لا بعد ركوع كما
 يأتي فمرة (كَشَّكَهُ أَفْرَدًا أَوْ تَمَتَّعَ) يحتمل التمثيل والتشبيه بحمل الأول
 على الشك في الملائنة (وَلَعَنَّا عُمْرَةَ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَبَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ
 وَرَفَضَهُ) كما سبق في الوضوء (وَفِي كَيْخَرَامٍ زَبَدٍ تَرَدَّدَ) المعتدل للصحة^(١)
 فإن لم يعلم بكليهما السابق (وَنُذِبَ لِأَفْرَادِهِ ثُمَّ قِرَانٌ بِأَنْ يُحْرِمَ يَهْمًا وَفَتْهَمًا)
 وجوباً إن ترتبا في النية (أَوْ يُزْدِفُهُ بِطَوَائِفِهَا إِنْ صَحَّتْ) وإلغنا الحج وأنم
 عمرته وقضاها (وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْعَى) بعده لأنه صار نفلاً بل بهد الإفاضة
 (وَتَمْتَدَّ رَجُوكُهَا) الإرداف (قَبْلَ الرُّكُوعِ) أي قبل تمامه (لَا بَمَدَّةٍ) فلا

(١) وهو الراجح كما في شرح المجموع . لأن علياً عليه السلام لما قدم من اليمن أهل باهلال
 كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على ذلك بعد سؤاله . وكذلك فعل أبو موسى
 الأشعري أيضاً والحديثان في الصحيحين .

بصبح (وصَحَّ) الحج (بَعْدَ سَنَيْ) ولا يكون قارناً (وَحَرُمَ الْخَلْقُ وَاهْدَى
لِتَأْخِرِهِ) عن العمرة وجوباً (وَلَوْ فَعَلَهُ) بل يزيد الفدية إن فعله (ثُمَّ تَمَتَّعَ
بِأَنْ يُحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بَقِرَانٍ) وعليه دمان (وَشَرَطُ دَمِهِمَا عَدَمُ إِقَامَةِ بِمَكَّةَ
أَوْ ذِي طُوًى) مما دون القصر (وَتَمَّ فَعْلُهُمَا وَإِنْ بَانَقِطَا عِيباً) ولم يكن
أصله منها (وَخَرَجَ لِحَاجَةٍ) ثم دخل بعمرة في أشهر الحج فيسقط الدم (إِلَّا
إِنْ انْقَطَعَ بِفَرْجِهَا) وأصله منها (أَوْ قَدِمَ بِهَا بِنُفُوسِ الْإِقَامَةِ وَنُدِبَ) الدم
لِذِي أَهْلَيْنِ (أَحَدُهَا بِمَكَّةَ) وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهَا أَكْثَرَ فَيُتَبَرَّ
تَأْوِيلَانِ) والمعتمد عدم اعتبار ذلك (وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ) في التمتع وبإحرامه
في القران (وَلِلْمَتَمَتِّعِ عَدَمُ عَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِنْهُ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا بِأَقْلٍ)
ويكفي الإفريقي رجوعه لنحو مصر (وَفَعَلَ بَعْضُ رُكْنَيْهَا) ولو بهض سعى
لا الخلق (فِي دَفْعِهِ) أى الحج (وَفِي شَرَطٍ كَوْنِهِمَا عَنْ وَاحِدٍ تَرَدُّدٌ)
والراجح لا يشترط (وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَحِبُّ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ) ويقرر هلى الميت بالمعقة
كما يأتي (وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ) يعنى تقايله وإشماره (ثُمَّ الطَّوَافُ لَهُمَا سَبْعًا
بِالطَّاهِرَيْنِ وَالسَّائِرِ وَبَطَلَ بِحَدَثٍ بِنَاءً) يعنى لا ببناء معه فإن أحدث قبل ركعته
أعاده فإن تباعد عن مكة أعادها وبمئ بهدى (وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ بَسَارِهِ)
ولا يصح التفهري (وَخُرُوجِ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ) البناء الحدود في
جدار البيت (وَسِتَّةُ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ) بل عن جميعه في الأرحح وهو المستدير
جهة الشام (وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ) ليخرج عن الشاذروان (دَاخِلَ الْمَسْجِدِ)
لا سطحه على المول عليه عندنا للعمل (وَوَلَاةً وَابْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِحَنَازَةً) فإن
تعميت بنى (أَوْ نَفَقَةً) أو رفضه على التحقيق وإن لم يرتاض أصل الشك (أَوْ
نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَّغَ سَعْيَهُ) وطال وإلا بنى فإن لم يكن سعى اعتبر الطول بهد
الركعتين (وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ) المقامة (وَنُدِبَ كَمَالُ الشَّوْطِ) إن لم يش فوات

وَكَمَّة (وَبَنَى إِنْ رَعَفَ) كَالصَّلَاةِ وَلَا يَضُرُّ هُنَا الْكَلَامُ وَالِاسْتِدْبَارُ (أَوْ عَامَ
بِفَتْحٍ) رَاجِعٌ ابْتِدَاؤُهُ (وَأَعَادَ رَكْعَتَيْهِ) إِنْ صَلَّاهُمَا بِتَجَاسُةٍ (بِالْقُرْبِ
بِالْعَرَفِ) (وَبَنَى عَلَى الْأَقْلُ إِنْ شَكَّ) فِي عَدَدِهِ (وَجَازَ بِسَنَائِفٍ) يَفِي
الْقَدِيمَةَ وَبَنَاهَا الْأَرْوَامَ عَقُودًا (لِزَحَاةٍ وَإِلَّا) يَكُنْ لُزْحَةً بَلْ لِسُكُورٍ (أَعَادَ)
وَلَوْ تَطَوُّعًا (وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ) إِنْ تَبَاعَدَ مِنْ مَكَّةَ (وَلَدَمَ) رَجَعَ الدَّمُ (وَوَجَبَ)
الطَّوُافُ لِلْقُدُومِ (كَالسَّعْيِ) بَعْدَهُ (قَبْلَ عَرَفَاتٍ) فِيهِ فَوَاتٌ بِالْوُقُوفِ وَبِلِزْمِ الدَّمِ
(إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ) بِحُجٍّ أَفَاقِيَا أَوْ مَكِّيَا وَالْعُمْرَةُ يَكْفِي طَوَافُهَا (وَأَمَّ يُرَاقِقُ)
بِحَيْثُ يَخْشَى مِنْهُ فَوَاتُ الْوُقُوفِ (وَأَمَّ يُرْدِفُ) الْحُجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ (بِحَرَمٍ) لَمْ
يَكْتَفِ بِالْأَوَّلِ لِمَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ أَصْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحِلِّ (وَإِلَّا) تَسْتَوِفُ الشَّرُوطَ (سَعَى
بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِلَّا) بِسَعْيٍ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ (قَدَّمَ) وَلَمَّا كَانَ هَذَا صَادِقًا بِعَدَمِ السَّعْيِ
أَصْلًا قَالَ (إِنْ قَدَّمَ) السَّعْيَ بَعْدَ التَّطَوُّعِ (وَأَمَّ يُعِدُّهُ) بَعْدَ الْإِفَاضَةِ (نُفَّ السَّعْيُ
سَعْيًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَمِنْهُ الْبَدْءُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى) وَلَوْ ابْتَدَأَ بِالْمَرْوَةِ أُنْفَى
ذَلِكَ الشُّوْطَ (وَصِحَّتْهُ بِتَقْدَمِ طَوَافٍ وَتَوَى فَرَضِيَّتُهُ) لِإِرَادَةِ مَا يَشْمَلُ الْوُجُوبَ
يَعْنِي أَنَّ يَكُونُ الْإِفَاضَةُ أَوْ الْقُدُومُ لَا أَنَّهُ يَنْوِي فَرِيضَةَ التَّطَوُّعِ (وَإِلَّا) بَأَنَّ
كَانَ بَعْدَ التَّطَوُّعِ (قَدَّمَ وَرَجَعَ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمْرَةٍ حَرَمًا وَافْتَدَى
لِحِلَّتِهِ) وَكَذَا إِنْ وَقَعَ غَيْرُهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ لَهُ حَكْمُهُ (وَإِنْ أُحْرِمَ) مَنْ
حَسَدَ طَوَافَ عُمُرَتِهِ (بَعْدَ سَمْعِهِ بِحُجٍّ فَقَارِنْ) لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ إِرْدَاؤُهُ أَمْنَاهَا (كَطَوَافِ
الْقُدُومِ) تَشْبِيهِهُ فِي الرَّجُوعِ لِفَسَادِهِ لَكِنْ حَلَالًا كَمَا سَيَقُولُ (إِنْ سَعَى بَعْدَهُ)
وَاقْتَصَرَ) فَإِنْ أَعَادَهُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ كَفَى (وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ
فَيَجْزِي عَنْهُ فِي غَيْرِ الْعَمَدِ وَكَذَا يَجْرِي الْقَيْدُ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ (وَلَدَمَ) عَلَى مَنْ
تَطَوُّعَ (حَلَالًا إِلَّا مَنْ نَسَا وَصَيْدِي وَكُرِهَ الْعَائِبُ) رَاجِعٌ لَمَّا بَعْدَ الْكَفِّ (وَأَعْتَدَ
وَالْأَكْثَرُ إِنْ وَطِئَ) الْأَوَّلَى حَذَفَ الْأَكْثَرُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بَعْدَهَا مُطْلَقًا ثُمَّ

خارج المذهب (وَلِجَبِّ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ) والطمانينة واجبة تجبر بالدم
(سَاعَةً لَيْلَةً النَّحْرُ) وبعد الزوال واجب ويكفي عند غيره نافي الركن (وَلَوْ مَرَّ
إِنْ نَوَاهُ) ولا يحتاج غير المار لنية (أَوْ بِإِغْمَاءِ قَبْلِ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَأَ الْجَمْعُ) أي
كل الموسم (بِمَآشِيرٍ فَقَطْ) فوقفوا ليلة الحادى عشر وينقلب لهم جميع المناسك
لا بمضهم ولا بغير العاشر (لَا الْجَاهِلُ) بسرفة فلا يجوز له إن سرولوا نوى (كَبَّطَانِ
عُرْفَةَ) واد بين العلمين تشبيهه في عدم الإجزاء (وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكُرُو) لعدم
الاتفاق على أنه من حل عرفة (وَصَلَّى وَلَوْ فَاتَ) الرجح تقديم الحج حيث خشي
فواته (وَالسَّنَةُ غَسْلُ مُتَّصِلٍ) بالإحرام كالجمعة (وَلَا دَمَ) تركه (وَنُدْبٍ)
إبقاعه (بِالْمَدِينَةِ لِلْحَكْمِيِّ) وإن لم يتصل لفعله عليه الصلاة السلام (وَلِدُخُولِ
غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوًى وَلِلْوُقُوفِ) فاغتسالات الحج ثلاثة ولا بد من ذلك
في جميعها على التحقيق ^(١) نعم بخففة بعد الإحرام (وَلُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ)
في حيز المندوبات قبله وإن كان أصل التجرد واجبا (وَتَقْلِيدُ هَدْيٍ ثُمَّ إِشْمَارُهُ)
على التفصيل الآتى وهذا سنة والترتيب مندوب (ثُمَّ رَكَعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ)
في أصل السنة (يُحْرِمُ الرَّأَكِبُ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَآبِيُّ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ وَتَلْمِيحِيَّةٌ) السنة
مقارنتها وأما أصلها فلا فصل كثير فواجب (وَجُدَّتْ) ندبا (لِقَعْدِ حَالٍ
وَخَلَفَ صَلَاةً وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْلَا طَوَافٍ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ فَلَمْ يَنْ
طَالَ وَتَوَسَّطُ) ندبا (فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا) من حيث المداومة (وَعَاوَدَهَا)
وجوبا في الجملة فإن لم يعلها أصلا قدم (بَعْدَ سَقْيٍ) وإن بالمسجد لِرَوَاحِ
مُصَلَّى عَرَفَةَ) وقد زالت الشمس (وَيُحْرِمُ مَكَّةَ يُكْبَى بِالْمَسْجِدِ) لأنها منه يحرم كما
سبق (وَمُعْتَمِرُ الْمَيْقَاتِ) ابتداء (وَفَاتِ الْحَجِّ) منه فصرفه لعمرة (يَأْتِي

(١) لكن في المرشد المدين لابن عاشر وشرحه لمبارة : أن اغتسالات الحج بعد غسل
الإحرام لا ذلك فيها .

لِلْحَرَمِ) حول مكة (وَمِنْ الْجَيْرَانَةِ وَالْتَنْغِيمِ لِلْبَيْوتِ وَ) للطلوب (لِلطَّوَافِ
الْمَشْنُوعِ) وجوباً كالسعي (وَالْأَفْذَمُ لِقَادِرٍ لَمْ يُعِدْهُ وَتَقْبِيلُ حَجَرِ بَقَمِ)
استئنا (أَوَّلُهُ وَفِي) إباحة (الصَّوْتِ) وكراهته (فَوَلَانِ وَلَا زَحْمَةَ لِمَنْ يَبْدُو
نُفْعُهُ عَوْدٍ وَوُضْعاً عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ) البحتى أن التكبير في جميع الأحوال
(وَاللَّعْنَةُ عَلَى أَحَدٍ وَرَمَلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) من القدوم أو ركن العمرة
(وَلَوْ مَرَّ بِضَا وَصَبِيحاً مُحَلَا) فبرمل بهما (وَلَا زَحْمَةَ الطَّافَةِ وَ) السنة (لِلْمَشْنُوعِ
تَقْبِيلُ الْحَجَرِ) بمدركتي الطواف (وَرُقِيَّةُ) أى الرجل (وَلَدِيماً) الصفا والمروة
(كَمَرَأَةٍ إِنْ خَلَا) للموضع من زحمة الرجال (وَالْمَسْرَاحِ) في ذهابه المروة وفي بن
مطلقاً (بَيْنَ) الملبين (الْأَخْضَرَيْنِ) عامود تحت منارة باب هلى ، والثانى قبالة
رباط العباس (فَوْقَ الرَّمْلِ وَدُعَاءُ فِي سُنَّةِ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ أَوْ وَجُوبِهِمَا
تَرَدُّدٌ) رجح الوجوب في الواجب (وَنَدْباً كَالْإِحْرَامِ) أى ركعتيه أى قراءة
ذلك (بِالسَّكْرِ وَفَرُونَ وَالْإِخْلَاصِ وَبِالْمَقَامِ) أى ندب لإيقاع ركعتي الطواف
خلف مقام إبراهيم حجير وقف عليه عند بناء البيت أو غسل رأسه (وَدُعَاءُ
بِالْمُنَزَمِ) بين الركن والمقام (وَالسَّلَامُ الْحَجَرِ) تقبيلاً (وَالْيَمَانِ) لِسَاءً (بَعْدَ الْأَوَّلِ)
وفي الأول سنة فيهما (وَأَقْتَصَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامُ)
وعلى آله وهى لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك إن الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك (وَدُخُولُهُ مَسَكَةً نَهَاراً) فإن دخل ليلاً بات بذي طوى (وَالْبَيْتِ)
عطف على مكة فيندب دخوله (وَمِنْ كَدَاهِ) بفتح الكاف ممدوداً مهملاً الدال
يعرف الآن بباب المعلى (وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) يعرف بباب السلام
(وَحُرُوجُهُ مِنْ كَدَى) بالضم والقصر باب شبكة (وَرُكُوعُهُ لِلطَّوَافِ بَعْدَ
الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَقْفِيلِهِ) هذا محط القدب (وَبِالْمَسْجِدِ) لازم لقوله سابقاً وبالمقام
(وَرَمَلُ مُحْرِمٍ مِنْ كَالْتَنْغِيمِ) أو الجمرة بفتح في قدومه (أَوْ بِالْإِفَاضَةِ

للمراهق) إضاق وقته عن القدوم ، وكذا كل تارك القدوم (لا) رمل في (تَطَوُّعٍ
وَوَدَاعٍ وَكَثْرَةِ شُرْبِ مَاءٍ زَمَزَمَ وَنَقْلُهُ) وهزيبته من أنه لما شرب له (١) معه
ويتناول الغير (و) نذب (لِلسَّعْيِ مُرُوطُ الصَّلَاةِ) ولا يمكن الاستقبال
(و) نذب (خُطْبَةٌ) رجب سنيتها (بَعْدَ ظُهُرِ السَّابِعِ بِكَاتَةِ وَاحِدَةٍ)
خلافاً لمن رجب جلوسه وسطها انظر (ر) (يُخْبِرُ بِالْمَنَاسِكِ) إلى خطبة عرفة ،
أعنى قوله (وَأُخْرِجُهُ لِمَعْنَى) يوم التروية الثامن (قَدَرًا مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّمَرُ)
في مختاره ولو يوم الجمعة لمسافر (وَبَيَاتُهُ بِهَا وَسَيَرُهُ لِعَرَفَةَ بَعْدَ الطَّلُوعِ
وَنَزُولُهُ بِغَمْرَةٍ) منها (وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ) عقبه والراجح سنيتها ما يخبر
بالمناسك الآتية (ثُمَّ أُذِّنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّمَرَيْنِ) استقناناً لكل صلاة أذان
(لِائْتِزَالِ) معلوم من كون الخطبتين بعده ولو يوم الجمعة (وَدُعَاؤُ وَتَضَرُّعٌ
لِلْغُرُوبِ وَوُقُوفُهُ بِوُضُوءٍ ، وَرُكُوبُهُ بِهِ ، ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لِتَعَبٍ) له أولادته
(وَصَلَاتُهُ بِمُزْدَلِفَةَ الْعِشَاءَيْنِ) الذب على الإيقاع بها وأصل الجمع سنة (وَبَيَاتُهُ
بِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَلَدَمَ) فالنزول واجب بقدر حط الرحال (وَجَمَعَ وَقَصَرَ
إِلَّا أَهْلَهَا) استثناء من الثاني (كَمَعْنَى وَعَرَفَةَ) تشبيهه في القصر لغير أهل
الحل للسنة ، وإن لم يكن مسافة كما سبق (وَلِإِنْ عَجَزَ) عن وصول
المزدلفة (فَبَعْدَ الشَّفَقِ) يجمع في أى محل (إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ) يعنى وقف
(وَلَا فَكُلٌّ لَوْ قَتِهَ ، وَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ أَعَادُهَا) استحباباً بحيث لم يعجز
عن المزدلفة وإن كان الضمير للشفق فإعادة العشاء واجبة (وَارْتِحَالُهُ) من
مزدلفة (بِمَدِّ الصُّبْحِ مُغْلَسًا وَوُقُوفُهُ بِالشَّعْرِ الْحَرَامِ) بين جبل المزدلفة

(١) الحديث « ماء زمزم لما شرب له » وهو حديث صحيح كما قال الحافظ الديلمى في جزء
له على هذا الحديث

وقرح من الحرم والراجح أن شميرة الوقوف به سنة (بُكْبَرُ وَبَدْعُو الْإِسْفَارِ
 وَاسْتَقْبَالُهُ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ) أى بعد دخول الإسفار (وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ
 وَإِسْرَاعَ بَيْطُنِ مُحَمَّرٍ) قدر رمية الحجر بين المزدلفة ومنى حسر فيه أصحاب
 الغيل (وَرَمِيَهُ الْعَقَبَةَ حِينَ وُصُولِهِ) هذا محط النذب حيث كان بعد الشمس
 كما يأتى (وَأِنْ رَاكِبًا وَ) نذب (الْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا) وهو بقية الأيام (وَحَلَّ
 بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ) والعقد عليهن حرام (وَصَيْدٌ وَكُرْهَ الطَّيِّبُ وَتَسْكِينُهُ مَعَ كُلِّ
 حَصَاةٍ وَتَمَاقُطُهُمْ أَوْ لَقَطُهُمْ) والعقبة من المزدلفة (وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ
 بِشَرَاءٍ مِثْلًا لَهُ) أى لقرب الزوال (أَيَحْلِقُ قَبْلَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ) وتأخير الحلق
 والإفاضة عن الرمي واجب وغير ذلك مندوب (وَلَوْ بِنُورَةٍ إِنْ عَمَّ رَأْسُهُ
 وَالْمَقْصِيرُ مُجْزٍ) حيث عم مساحة الرأس (وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرَأَةِ) أى طريقتها ويحزم
 تمثيلها بالخلق إلا الصغيرة جداً (تَأْخُذُ قَدَرُ الْأَنْمَلَةِ وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ
 أَصْلِهِ) ندبها (ثُمَّ يُفَيِّضُ) والأفضل فى نوبى إحرامه (وَحَلَّ بِهِ) إِنْ كَانَ سَمَى
 وَقَدَرَمَى الْعَقَبَةَ أَوْ فَاتَ وَقْتَهَا (مَا بَقِيَ إِنْ حَلَقَ أَوْ وَطِئَ قَبْلَهُ) أى الحلق
 وبعد الإفاضة (فَدَمٌ بِخِلَافِ الصَّيْدِ) فلا نىء فيه إذ ذاك (كَتَمَ خَيْرَ الْخَلْقِ)
 تشبيهه فى الدم (لِإِبْلَادِهِ) أو طويلاً بخروج أيام الرمي من إلا أن يحلق بمكة (أو
 الإفاضة للمُحَرَّمِ) أو السعى كلا أو بعضاً بعد غروب آخر الحجّة (وَرَمَى كُلِّ
 حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلَّيْلِ) ولا يعمد الدم إلا أن يخرج الأول قبل الثمانى (وَأِنْ
 لَصَغِيرٍ لَا يُحْسِنُ الرَّمَى) فالدم بتأخير وإليه (أَوْ عَاجِزٍ) عليه الدم ولولم يؤخر
 فأتبه حيث لم يتداركه قبل الليل (وَيَسْتَنْبِئُ) لدفع الإثم (فَيَتَجَرَّى أَوْ وَقَتَ
 الرَّمَى وَكَبَّرَ) إذ ذاك ودعا (وَأَعَادَ) المأجز ما فعله الغائب (إِنْ صَحَّ قَبْلَ
 الْغَوَاتِ بِالْغُرُوبِ مِنَ الرَّابِعِ) ومثله المنى (وَقَضَاهُ كُلَّ إِلَيْهِ) لغروب
 الرابع (وَاللَّيْلُ قَضَاءً) لما سبقه (وَحَلَّ مُطِيقٌ وَرَمَى وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ)

أى لا يجرئه ذلك (وتقديم الخلق أو الإفاضة على الرضى) عطف على ما فيه
الدم كما سبق (لأن خالف في غير) من الترتيب المذكور السابق (وعاد لم يبت
بى فوق العقبة) فى حش أن نفس الجرة فى منى (ثلاثاً وإن ترك جلى لئلا
قدم أو لئلا يبين إن تمجّل ولو بات بمكة أو مكياً قبل الغروب من
الثانى) ظرف لتعجل بمعنى جاوز منى (فيسقط عنه رضى الثالث ورخص
لإراع) الإبل (بعد العقبة أن ينصرف ويأتى الثالث) من أيام الحجر (فيرمى
لليومين) الثانى والثالث وسقط عنه بيات الليلتين ثم تعجل أو أخر وسقط الركب
يرمون عند مجيئهم بالماء (وتقديم الضمّة) عطف على الرخص فيه (فى الرد
للمزدلفة) إنما يوافق الذهب يجعل اللام بمعنى من بعد الواجب (وترك
التخصيب) أى تخصيب الراجع الآتى (لغير مقدّمى به ورمى كل يوم
الثلاث وختم بالعقبة) كما يؤخذ من قوله الآتى وبتربتهن (من الزوال للغروب
وصحّة بهجر كحصى الخذف) بسكون المعجمة، أوله مهمل أو معجم الرمي
بالأصابع (ورمى) إما أنه جعل المشروط مطلق الإيصال أو أن محط الاشتراط
قوله الآتى على الجرة المعلق به (وإن بمئة نجس) وكره وأعيد بظاهر (على الجرة
وإن أصابت غيرها) قباهم (إن ذهبت بقوة لا دونها وإن أطارت غيرها لها)
فلا يجرى (ولا طين ومعدن) وأجزأ الرخام (وفى أجزاء ما وقف) بكشف
(بالياء) وهو المتمد (تردّد وترثين) الكبرى ثم الوسطى (وأعاد
ما حضر) يومه ندباً (بعد) فعل (المنسية وما بعدها) وجوباً (فى يومها
فقط) فإن تذكر فى الثالث الأولى من الأول لم يعد الثانى (وندب ثمانية
فإن رعى بخمسة خمس اعتد بخمسة الأول وإن لم يدّر هو ضيع حصاة
اعتد بست من الأولى) لأن القاعدة الاحتياط (وأجزأ عنه وعن صبي
ولو حصاة حصاة) والمداران يفرد كل برى (ورمى العقبة أول يوم)

فَيَدْخُلُ وَقْتَهَا بِالْفَجْرِ (طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَقْتُ الْفَضِيلَةِ لَزَوَالِ (وَلَا) يَكُنِ الْأَوَّلُ
يَوْمَ (إِنْ زَوَالَ) وَهُوَ أَوَّلُ الْوَقْتِ (قَبْلَ الظُّهْرِ) نَدْبًا (وَوُقُوفِهِ إِنْ زَالَ وَلَيْتَ
قَدَّرَ إِسْرَاعَ التَّبَعَةِ وَتَيَّامُورُهُ فِي الثَّانِيَةِ) فَتَسْكُونُ عَنْ يَمِينِهِ (وَتَحْصِيْبُ
الرَّاجِعِ) نَزُولُهُ بِالْحَصْبِ حَيْثُ مَقْبَرَةُ كَدَاءِ (لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ) مِنْ ظَهْرِ
الرَّابِعِ (وَتَطَوَّافُ الْوَدَّاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَا لِحُجَّةٍ لَا كَالْتَّنْعِيمِ) بِمَا قَرَّبَ (وَلَوْ
صَغِيرًا وَتَادَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمَرَةِ) عَلَى قِيَاسِ التَّحِيَّةِ بِالْفَرَضِ (وَلَا يَرْجِعُ)
عَنْ كَالْبَيْتِ (الْمَقَرِّ) لِعَدَمِ ثَبُوتِهِ (وَبَطْلَانِ) بِمَعْنَى طَلَبِهِ بَغْيُهُ (بِإِمَامَةٍ بَعْضُ
يَوْمٍ لَا يَشْغُلُ حَفَّ) كَسَاعَةِ (وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ أَصْحَابُهُ
وَحَدِيسُ الْكَرِيِّ وَالْوَلِيُّ لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ قَدَّرَهُ وَقَيَّدَ إِنْ أَمِنَ وَالرُّفْقَةُ فِي
كَيَوْمَيْنِ) وَالْأَسْهَلُ تَقْلِيدُ نَحْوِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي صِحَّةِ طَوَافِهَا (وَكُرِّهَ رَفْعِ بَرْمِي
بِهِ كَأَنَّ يُقَالُ لِلْإِفَاضَةِ طَوَافُ الزِّيَارَةِ أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ) وَعَلَى آلِهِ لَأَنَّ تَابِعَ السَّلَاطَانَ إِذَا حَضَرَ خَادِمًا لَا يَقُولُ أُزُورُ^(١)
(وَرُقِيَّ الْبَيْتِ) أَيْ دَخُولُهُ (أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَنْبَرِهِ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَعَلَى آلِهِ (بِتَقْلِيدِ) طَاهِرٍ وَحَرَمٍ وَضَعِ الْمَصْحَفَ عَلَيْهِ^(٢) كَمَا فِي عِبِ (بِخِلَافِ
الطَّوَافِ) بِهِ (وَالْحَجَرِ) لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ وَكَرِهَهُ أَشْهَبُ (وَإِنْ
قَصَدَ بِطَوَافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ كَالصَّلَاةِ
وَقِيلَ يُجْزِيهِمَا وَقِيلَ عَنِ الْعَصْبِيِّ أَنْظِرِينَ (وَأَجْزَأُ السَّيِّئُ عَنْهُمَا كَمَا جُمِعُوا كَيْنَ فِيهِمَا)
لَأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ :

(فَصَلِّ حَرَمًا بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُ قُنَازٍ) بِتَأْفِ قَفَاءِ وَزَايَ بوزن

(١) لَأَنَّ لَزَامَ فُضْلًا عَلَى الْمَزُورِ بِزِيَارَتِهِ . وَالْفَضْلُ هُنَا لِلْمَزُورِ فَالْأَوَّلُ أَنْ يَقُولَ تَبَرَّكْنَا
بِقَبْرِهِ أَوْ تَشْرِفْنَا بِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُفِيدُ التَّعْظِيمَ الْحَقَّ .
(٢) أَيْ النَّمْلُ الطَّاهِرُ لَشِدَّةِ حَرَمَةِ الْقُرْآنِ وَمِثْلُ النَّمْلِ الْخَفِّ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ

رمان يلبس في اليدين (وَسَتْرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسْتَرِ) خشية فتنة بل في بن ولو لم نخش
 (بِلَا غَرَزٍ) بكبرة (وَرَبَطٍ وَلَا فِدْيَةٍ) وَبِالرَّجُلِ مُحِيطٌ مُعْضُوفٌ وَإِنْ
 بِنَسَجٍ أَوْ زَرٍّ أَوْ عَقْدٍ كَعَاتِمٍ وَقَبَاءٍ (بِالْفَتْحِ تَسْمِيهِ الْعَامَةِ قَفْطَانٍ) وَإِنْ لَمْ
 يَدْخُلْ كُمًّا (حَيْثُ أَدْخَلَ الْمَنْسُكِبَ) وَسَتْرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسِهِ بِمَا بَعْدُ سَاتِرًا
 كُطَيْنٍ وَلَا فِدْيَةَ فِي سَيْفٍ وَلَوْ بِلَا عُذْرٍ (وَأِنْ حُرِّمَ حَيْثُئِذٍ (وَإِنْ حُرِّمَ) وَلَوْ بِحِلِّ
 بِلَا عَقْدٍ (وَاسْتِنْفَازٍ) بِمَنْفَاهِ فَمِنْهُ وَفَاءٌ لِفِ إِرَارِهِ بَيْنَ نَخْدِيهِ (لِعَمَلٍ فَقَطُّ) أَرْجَمَ
 لَهَا (وَجَازَ خَفٌّ قُطْعَمَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوِّهِ فَاحِشًا) زَائِدًا
 عَلَى الثَّلَاثِ (وَإِنَّمَا شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِبَيْتٍ) فَإِنْ أَلَصَقَهَا طَوِيلًا افْتَدَى وَفِي مَنْ هُنَّ
 ابْنُ عَاشِرٍ لَا فِدْيَةَ فِي الْيَدِ بِحَالٍ لِأَنَّهَا لَا تَعْدُ سَاتِرًا (أَوْ مَطَرٍ بِمُرْتَفِعٍ) كَتُوبٍ
 وَأُولَى يَدٍ (وَتَقْلِيمُ طُفْرِ أَنْكَمَرٍ) بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ (وَارْتِدَالُ بَقِيصٍ وَفِي
 كُرْمٍ) ارْتِدَاءُ (السَّرَاوِيلِ) لِقِيحِ الْهَيْئَةِ وَلَوْ لَغَيْرِ مُحَرَّمٍ (رِوَايَتَانِ وَتَطْلُلُ بِبَدَنَاءِ
 وَخِبَاءِ) خِيَمَةٍ وَنَحْوَهَا (وَتَحَارَةِ) مَحَلٍّ (لَا فِيهَا) حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَقْبِيَّةً كَالسَّقْفِ
 (كَتُوبٍ بِمَعْنَى فِقَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَخَلٌّ) عَلَى رَأْسِهِ (إِحَاجَةٌ
 وَفَقْرٌ بِلَا تَجَرٍّ) زَائِدٌ عَلَى الْمَعَاشِ (وَالْبَدَالُ نَوْبُهُ) وَلَوْ كَرَاهَةً قُلٍّ (أَوْ بَيْعُهُ
 بِخِلَافِ غَسْلِهِ) فَلَا يَجُوزُ حَيْثُ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَفْيُ الْقَمَلِ (إِلَّا لِنَجَسٍ قَبَالَمَاءٍ فَقَطُّ
 وَبَطْنُ جُرْحِهِ وَحَكُّ مَا خَفِيَ) مِنْ جَسَدِهِ (بِرَفْقٍ) وَلَا يَكْرَهُ وَمَا يَرَاهُ بِحُكْمِهِ
 مَا شَاءَ (وَقَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَعْصِيهِ) فَيَفْتَدِي (وَشَدُّ مِنْطَقَةٍ) بِلَا عَقْدٍ (لِنَفَقَتِهِ عَلَى
 جِلْدِهِ) لَا فَوْقَ الْإِزَارِ (وَلِإِضَافَةِ نَفَقَةٍ غَيْرِهِ) بِالتَّبَعِ (وَلَا فِدْيَةَ كَعَصَبِ
 جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ لَصَقِ خِرْقَةٍ كَدَرْتَهُمْ) بِغُلَى عَلَى كَجَرَحٍ (أَوْ لَهَا عَلَى
 ذَكَرٍ أَوْ قُطْنَةٍ بِأَذُنِيهِ أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدْغِيهِ أَوْ تَرَكِ ذِي نَفَقَةٍ) بِدَفْرَاغِ
 نَفَقَتِهِ (ذَهَبَ أَوْ) تَرَكَ (رَدَّهَا لَهُ) بِغُلَى عَمَّا قَبْلَهُ (وَ) جَازَ (لِمَرْأَةٍ خَزَّ
 وَحَلَّى وَكُرِّهَ شَدُّ نَفَقَتِهِ بِعَصْدِهِ أَوْ فَخْذِهِ وَكَبُّ رَأْسِهِ عَلَى وَسَادَةٍ) بِغُلَى

أن ينام على وجهه وليس خاصاً بالحرم^(١) (وَمَصْبُوغٌ لِمُقْتَدَمِيهِ) حيث أشبهه المطيب وفي المصفر الشديد فدبة (وَشَمُّ كَرِيحَانٍ) وورد وياسمين وجاز استصحابه ومكث بمكانه وفي كراهة مسه وجوازه خلاف (وَمُكْتَبٌ بِمَكَانٍ بِهِ طِيبٌ) كالسك والعطريات (وَأَسْتَصْحَابُهُ) وأولى بذكره شبه وأما مسه فحرام وفيه الفدية (وَحِجَامَةٌ بِلَا مُذَرٍّ وَغَمَسُ رَأْسِهِ) بالماء اثلاً يقتل دواب (وَتَجَنُّفُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ) لئلا يرى ما يزيله (وَلُبْسُ امْرَأَةٍ قَبْلًا) صفها لغير زوجها (مُطْلَقًا) ولو في غير الاحرام (وَ) حرم (عَلَيْهِنَّ) أى الرجل والمرأة (دَهْنُ الْأَخْيَةِ وَالرَّأْسِ وَإِنْ صَلَمَاءَ) بلا شعر (وَإِذَا نَهَتْ ظُفْرًا أَوْ شَعْرًا أَوْ وَسَخًا إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمِنْ يَلُهُ) أى الوسخ وكذا يجوز إزالة ما تحت الأظفار (وَأَسَاقُطَ شَعْرٍ لَوْ ضَوْءٌ) أو غسل (أَوْ رُكُوبٍ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَتَفٍ وَرِجْلٍ بِمُطَيِّبٍ) فيه الفدية ولو لعله وإن نفت الإثم (أَوْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ وَكَلًا) والموضوع أنه مطيب (قَوْلَانِ) في الفدية لغير الكف والرجل فيغتفران (اخْتَصِرْتُ) المدونة (عَلَيْهِنَّ) وَتَطْيِيبٌ بِسُكُورَسٍ) يعنى يحرم استعمال الطيب على ما سبق (وَلِإِنْ ذَهَبُ رِيحُهُ) ولا فدية (أَوْ لِيَضْرُورَةٍ كُجَلٍ) هذا في الفدية ولا حرمة (وَلَوْ فِي طَامٍ أَوْ لَمْ يَمْلُقْ) بيده وقدمه (إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوءَةً خَا) ذهب جرمه (أَوْ بَاقِيًا تَمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ) إلا أن يبقى جرمه، فيفتدى ولو نزع فوراً (وَمُصِيبًا مِنْ لُفْءٍ رِيحٍ أَوْ غَيْرٍ) إلا أن يترأخى في نزع فيفتدى ولو يسيراً (أَوْ خُلُوقٍ كَمَثَلِهِ وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ وَإِلَّا) بأن كثر (أَفْتَدَى إِنْ تَرَأَخَى) وتعقب بأنه لا نص بالفدية وإنما هو الأسمى بنزع الكثير (كَتَفُ طَيِّبَةٍ رَأْسِهِ

(١) لورود النهي عن ذلك في غير الإحرام ، رواه أبو داود والنسائي من حديث طهفة .
وورد من حديث أبي هريرة . وعمر بن الشريد عن أبيه . ولفظ حديث طهفة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجده نائماً على وجهه فقال « هذه ضجعة يبغضها الله »

فَأَيْمًا (تَشْبِيهِ قِي الْقُدِيَةِ إِنْ تَرَخِي فِي نَزْعِهَا بَعْدَ انْتِبَاهِهَا) (وَلَا تُخَلِّقُ أَيَّامَ الْحَجِّ،
وَيُقَامُ الْمُطَارُونَ فِيهَا) أَيْ أَيَّامَ الْحَجِّ (مِنْ الْمَسْقَى) اسْتِحْسَانًا (وَأَمْتَدَى
الْمَلَقَى) طَيِّبًا أَوْ ثَوْبًا (الْحِلُّ إِنْ لَمْ تَنْزِمَهُ) أَيْ الْحَرَمُ بَأَن لَمْ يَتَرَخَ
فِي النَّزْعِ (بِلَا صَوْمٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْتَدِرِ الْمُحْرِمُ كَأَن خَلَقَ) (الْحِلُّ
رَأْسُهُ) أَيْ الْحَرَمُ تَشْبِيهِهُ فِيمَا سَبَقَ (وَرَجَعَ بِالْأَقْلِّ) مِنْ الذَّنْكِ وَالْإِطْعَامِ
(إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَهَلَّى الْمُحْرِمُ الْمَلَقَى) طَيِّبًا مَسًا عَلَى مُحْرَمٍ (فِدْبَتَانِ عَلَى
الْأَرْجَحِ وَإِنْ خَلَقَ حِلُّ مُحْرِمًا بَأَن فَعَلَى الْمُحْرِمِ وَإِلَّا فَمَلَكِيهِ) كَالْفَوْضِيحِ
لِلتَّشْبِيهِ السَّابِقِ فَإِذَا تَلَزَمَ هُنَا بِالْإِذْنِ (وَإِنْ خَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلٍّ أَطْعَمَ وَهَلَّ
حَفْنَةً أَوْ فِدْيَةً نَأَى وَيَلَانِ) فَإِنْ تَحَقَّقَ قَتْلُ دَوَابٍ فَبِحَسْبِهِ (وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ
لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَفْنَةً) بِمِثْلِ وَلَهَا أَوْ أَكْثَرَ فُدْيَةٍ (كَشَمَرَةٍ أَوْ شَرَاتٍ أَوْ
قَمَلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ) فَإِنْ زَادَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ فُدْيَةٍ (وَطَرَحَهَا كَخَلْقِ مُحْرِمٍ
لِمِثْلِهِ مَوْضِعَ الْحِجَامَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفْيُ الْقَمَلِ وَتَقْرِيدُ بِهِرِهِ) إِمَّا لِمَا
قَرَّاهُ التَّشْبِيهِ فِي الْحَفْنَةِ (لَا كَطَرَحِ عِلْقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ) فَلَمَوْ لَأَن ذَلِكَ يَعِيشُ فِي
الْأَرْضِ (وَالْفُدْيَةُ فِيمَا يُتَرَفَّهُ) يَتَنَعَّمُ (بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَذَى) شَهْمًا يَكْرَهُ (كَأَصِّ
الشَّارِبِ أَوْ ظَفْرِ وَقَتْلِ قَمَلٍ كَثُرَ) كَمَا سَبَقَ (وَحُضْبٍ بِكَحْنَاءٍ وَإِنْ رُقْعَةً
إِنْ كَبُرَتْ) كَدَرَمٍ بَعْلَى لَا إِنْ حَشَى بِهِ شَقَى رَجُلٍ (وَمُجَرَّدٍ حَمَامٍ عَلَى
الْمُخْتَارِ) لِمَعْتَمِدِ لَا فُدْيَةٍ فِيهِ وَلَوْ عَرِقَ وَصَبَّ الْمَاءُ الْحَارُّ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا أَتَى الْوَسْخَ
وَأَتَّجَدَتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ (لِرَفْضٍ أَوْ فُسَادٍ أَوْ طَافَ يَظُنُّ الطَّهَارَةَ لَا بِمَجْرَدِ
جَهْلِ) (أَوْ تَعَدَّدَ وَجِبْهَاتُهَا بِفَوْرٍ أَوْ نَوَى) عِنْدَ الْأَوَّلِ (التَّكْرَارَ أَوْ قَدَّمَ
الثَّوْبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ) وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَزِيدُ نَفْعَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ زِيَادَةً
مَعْتَبَرَةً (وَشَرُّ طَهَا فِي اللَّبْسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا إِنْ نَزَعَ مَا كَانَهُ)
وَلَمْ يَدْمِ كَالْيَوْمِ (وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ) الْمَعْتَمِدُ أَنَّهَا لَا تَوْجِبُ مُدِيَّةً بِجَرْدِهَا قِي
يَنْتَفِعُ عَرَفًا أَوْ بِطَوَّلٍ (وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ فَعَلَ) وَجِبْهَا (لِمُذَرٍّ) خَافَ (وَهِيَ مُنْكَتٌ

بِشَاةٍ فَأَعْلَى أَوْ إِطْمَامٍ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِسَكُلٍ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ صِيَامٍ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامَ مَيِّ وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزَمَانٍ أَوْ مَسَكَانٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ
بِالدَّبْحِ الْهَدْيَ فَكَجَرُكُمِهِ (الْآتَى) وَلَا يَجْزِيهِ غَدَاةٌ وَهَسَاءٌ إِنْ أَمَّ يَبْلُغُ
مُدَّتَيْنِ (و) حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ (الْجَمَاعُ) وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدُ مُطْلَقًا (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَطْبِقَةٍ
أَوْ هَوِيٍّ فَرَجٍ أَوْ مَعْلَفٍ كَثِيفٍ كَذَا لَعَبَّ وَخَصَّ بِهِ بِمَوْجِبِ الْغَسَلِ) (كَاسْتِدْعَاءِ
هَتِيٍّ وَإِنْ يَنْظُرُ) أَدَامَهُ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي وَلَا تَشْتَرِطُ الْإِدَامَةُ فِي غَيْرِ النَّظَرِ وَالْفَكْرِ
(قَبْلُ أَوْ قُوفٍ مُطْلَقًا) فَمِنْ شَيْئَا غَيْرِ الْإِحْرَامِ كَالْمَسِيٍّ أَوْ لَا (أَوْ بَعْدَهُ) إِنْ وَقَعَ
قَبْلَ الْإِقَاضَةِ وَتَعَقُّبِهِ (لَأَنَّ أَحَدَهُمَا تَحَالُ كَمَا سَبَقَ) (يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ) (لَأَنَّ
فَوَاتِ زَمَنِ الْعَقْبَةِ كَفَعْلِهَا) (وَالْإِلَّا) بِأَنْ حَصَلَ بَعْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ بَعْدَهُمَا وَلَمْ يَحَاقِ
كَاسَبُ (فَهَدَى) كَمَا نَزَلَ ابْتِدَاءً وَإِمْدَانًا وَقَبْلَتَهُ عَلَى فَمٍ وَإِلَّا فَكَالْمَلَامَةِ
يَهْدِي إِنْ كَثُرَ أَوْ أَمْدَى (وَوُقُوعِهِ) عَطَفَ عَلَى مَا فِيهِ الدَّمُ وَالضَّمِيرُ لِلْجَمَاعِ (بَعْدَ
سَمْعِي فِي عُمَرَاتِهِ) قَبْلَ حَلَّتِهَا (وَالْإِلَّا) فَسَدَتْ وَوَجَبَ إِيْتِمَامُ الْمُفْسِدِ^(١) مِنْ عَمْرَةٍ
أَوْ حِجٍّ أَدْرَكَ رُقُوفَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَسَادِ كَمَا فِي عِبَانٍ فَإِنَّ غَلَبَ حَكْمُ الْفَوَاتِ وَتَحَالُلِ
كَمَا يَأْتِي (وَالْإِلَّا) بِتَمِّهِ (نَهَوْ عَلَيْهِ وَإِنْ أُحْرِمَ) مَرَّةً ثَانِيَةً ظَانًا خُرُوجَهُ مِنَ الْأَوَّلِ
بِالْفَسَادِ فَالْإِحْرَامُ الثَّانِي لَعَوِ وَالْمَرَّةُ الثَّانِيَةُ عَمَّا لَمَّا إِيْتِمَامُ الْفَسَادِ (وَأَمَّ يَقَعُ قَضَاؤُهُ
لَا فِي) مَرَّةٍ (ثَلَاثَةً) وَفَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ انْفِاقًا (وَإِنْ تَطَوَّعًا) لَوْ جُوبَهُ الْمَذْرُوعُ
(وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ) وَإِنْ تَسْلَسَلَ (وَنَحَرُ هَدْيٍ) لِلْفَسَادِ (فِي الْإِضَاءِ وَانْتِجَادِ)
الْهَدْيِ (وَإِنْ تَكَرَّرَ) مُوجِبُهُ (الْمِزَاءُ) بِالْوَطْءِ مَرَارًا (بِخِلَافِ صَبَدٍ وَفِدْيَةٍ)
فِيهِ مُدَّانٍ بِتَعَدُّ سَبْعِمَا (وَأَجْزَأُ) هَدْيِ الْفَسَادِ (إِنْ عَجَّلَ) قَبْلَ الْإِضَاءِ

(١) لا بين عرفة فيما يجب لإتمامه وما لا يجب بيتان وما :

صلاة وصوم ثم حج وعمره طواف عكوف وإتمام تحمما
وفريذا كالوقوف والطهر خزن فمن شاء فليطع ومن شاء فليمتنع

(وَاللَّاتُ إِن أفسَدَ قَارِنَا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى) هدي بالفساد والفوات والقران الثاني
وكذا إن لم يفته للقران الأول (وعمرته إن وقع) الوطء (قبل ركعتي
الطواف) أو السعي لياتي بطواف وسعي بلا خال وهذا من تنمة قوله سابقاً
وإلا فهدى في مبحث الجماع فحقه التقديم هناك (وإحجام مكرهته وإن
فكحت غيره وعليها إن أعدهم ورجعت كالمقدم) في الفدية وكفارة الصوم
(وفارق من أفسد معه) لئلا يمود (من إحرامه ليجلله ولا يراعى زنه إحرامه)
فله أن يحرم في القضاء قبل زمن الأول أو بعده (بخلاف ميقات إن شُرِع)
أراد مطلق المكان حتى احتاج للشرط (فإن تعداه قدم وأجزأ تمتع عن
إفراد وعكسه لا قرآن عن أفراد أو تمتع وعكسهما) حاصله لا يجزئ
القران عن غيره ولا غيره عنه وغير ذلك مجز (ولم يثبت قضاء تطوع عن
واجب) كنذر (وكراهة حملها) أي المرأة (للمخيل وللدلائك اتخذت السلايم
لترقى عليها) ورؤية ذراعيتها (وهذا في غير الحرم) لا شعريها والفتوى في
أمورها (فيجوزان مع أمن النفس) (وحرم به) أي بالاحرام مع أوعمة
(وبالحرم من نحو المدية أربعة أميال أو خمسة للتعميم) عليهما وهي
خارج (ومن جهة العراق ثمانية للمقطع) بفتح الميم مخففاً وضمها مشدداً مفتوح
القاف مكان (ومن عرفة تسعة ومن جدة) بضم الجيم (عشرة لآخر
الحديبية) فهي داخله بخلاف الغايات السابقة (ويقف سئل الحِلُّ دونه)
لارتفاعه (تعرض برّي) فاعل حرم (وإن تأنس أو لم يؤكل أو طير ماء)
ما يلزم الماء (وجزأه) داخل في التعرض له (وببيضه) ولا يلحبه فإن فعل
فلا جزاء بخلاف البيض (وليس سله بيده أو رفقته وزال ملكه عنه) فلا
يأخذه بعد من أخذه (لا بدبته) لعدم انتقاله معه (وهل وإن أخرم
منه) أي من البيت وهو المعتمد (تأويلان) فلا يستجد منك (بشرائه

حال الإحرام مثلاً تفريع على حرمة التعرض أما إثارته أو رد عليه بعيد مثلاً فعلى قوله سابقاً وليس له إلخ (وَلَا يَسْتَوِدِعُهُ) فإن قبله حال الإحرام رده لربه فإن لم يقبله أرسله بحضرته ولا شيء عليه وإن غاب ربه وأودعه ووجد حلال أرسله وضمنه له حيث لم يجد من يحفظه (وَرُدَّ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَلَا بُنَى) هذا إن قبله قبل الإحرام للضرورة (وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ) المنهى عنه سابقاً فيرسله وفساده فيجوز على حكم الودع (قَوْلَانِ) فإن كان البائع محرماً فسد اتفاقاً (إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ) ونحوها الرتيلا والرنبور مثلاً (مُطْلَقًا) ولو صغرت (وَغُرَابًا وَحِدَةً) بوزن عنبة (وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ) في الحرمة ولا جزاء ويحمل الاستثناء على الإيذاء ، فإن قصد الذكاة فقيمة (وَعَادِي سَمْعٍ كَذِئْبٍ إِنْ كَبِرَ) بكسر الباء في السن وفي الجسم ، واللهنى بالضم (كَطَيْرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَعًا لِحِلِّ بَحْرَمٍ) لثلاث يكثر فيه وكره المحرم (كَأَنَّ هَمَّ الْجَرَادِ وَاجْتَمَعَدَ) في التحرز منه (وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ وَفِي الْوَاحِدَةِ) إلى عشرة (حَفَنَةٌ وَإِنْ فِي نَوْمٍ كَدُّودٍ) ونمل وذباب ولو كثر (وَالْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْمَصْ) مجاعة (وَجَهْلٍ وَنِسْيَانٍ وَتَكَرَّرَ) بتكرره كما سبق (كَسَمٍّ مَرَّةً بِالْحَرَمِ) تشبيهه في الجزاء (وَكَلْبٍ تَعَيْنَ) الحرم طريقه ولو أرسل من بعد (أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهِ) فأنطلق ورثه محرم أو في الحرم (أَوْ أُرْسِلَ بِقَرْبِهِ) ولو لم يتمين طريقه (فَقَتَلَ خَارِجَهُ) بعد الدخول فيه (وَطَارِدَهُ مِنْ حَرَمٍ) حيث لم يتحقق سلامته فهو من جزئيات التعريض الآتي (وَرَنَى مِنْهُ أَوْ لَهُ) كما يعلم من مرور السهم السابق (وَتَعْرِضُهُ لِلتَّلْفِ) كسنتف ريشه وجرحه (وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ) راجع لها (وَلَوْ بَذَنَصَ) مبالغة في المفهوم من عدم الضمان عند تحقق الحياة (وَكَرَّرَ إِنْ أُخْرِجَ لِشَكِّ نَفْسٍ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ) حيث مات بعد الإخراج (كَكُلِّ مَنْ الْمُشْتَرِكِينَ) تشبيهه في التعدد فعلى كل

جزاء (وَبَارِسَالٍ لِسَبْعٍ) فذهب الكلب بصيد أو تبين أن ما ظن سمعاً صيد
(أَوْ نُصِبَ شَرَكٌ لَهُ) أى لا سبع فإذا الصيد (وَبَقْتَلِ غُلَامٍ) عهد (أَمْرًا بِنَلَاتِهِ
فَظَنَّ الْقَتْلَ) فالجزاء على السيد (وَهَلْ نَسَبَ السَّيِّدُ فِيهِ) أى فى الصيد (أَوْ لَا)
تأويلان المتمد لا يشترط نسبه (وَبِسَبِيهِ وَلَوْ اتَّفَقَ كَفَرَهُ قِمَاتٌ وَالْأَخْمَرُ
وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ) لكن المتمد الأول (كَفَسُطَاطِهِ) تشبيهه فى دمم الجزاء إن
تعلق بالحكمة فمات (وَبِئْرٍ أَمَاءٍ) لا لاصطياد (وَدَلَالَةٍ مُخْرِمَةٍ أَوْ حِلٍّ)
فلا جزاء فى ذلك كله وإن كان ميتة (وَرَمِيهِ) أى الحل (عَلَى فَرْعٍ أَوْ أَصَاهُ فِي
الْحَرَمِ) لأن الأصل انفصال من الصيد بخلاف شعر الرأس (أَوْ) رميه (بِحِلٍّ
وَحَامِلٍ قِمَاتٍ بِهِ) الضمير للحرم (إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفِذْ عَلَى
الْمُخْتَارِ) ولا جزاء (أَوْ أَمْسَكَ إِيْرَسِلَهُ فَقَتَلَهُ مُخْرِمٌ) يشمل من فى الحرم وإنما
الجزاء على القتال (وَالْأَيُّ) بأن قتله حلالاً (فَعَلَيْهِ) أى الماسك (وَعَرِمَ الْحِلُّ لَهُ
الْأَوَّلَ) إن لم يصم كما سبق (و) إن أمسك (لِلْقَتْلِ) فقتله محرم آخر فهمما
(مَرِيكَانٍ) على كل جزاء (وَمَا صَادَهُ مُخْرِمٌ) يشمل من فى الحرم (أَوْ صَيْدَ لَهْ)
أى المحرم بنفسك لا من فى الحرم (مَيْتَةً) فالمعنى أنه ذكى بالصيد وكذا إذا ذبح له أو
بإذنه فيما له ولا يبه (كَتَبَيْضِهِ) أى بيض الصيد إذا كسره محرم أو شواه أو فذل ذاك
لأجله فهو فى حكم الميتة لكل أحد (وَفِيهِ) أى ما كان لأجل محرم (الجزاء إن علم
وَأَكَلَ) ولو كان الأكل محرماً آخر (لَا فِي أَكْلِهِمَا) أى الميتة بعد أن تخنق جزأوها
عليه أو غيره فلو أكل محرمون عالمون مما فعل المحرم معاتمة دعابهم كالنمركة (وَجَازَ)
المحرم (مَصِيدٌ حِلٌّ لِحِلٍّ وَإِنْ سَمِعُ حَرَمٍ) كل منهما بعد التذكية (وَذَبْنُهُ) أى ساكن
الحرم (بِحَرَمٍ مَصِيدٍ بِحِلٍّ) ليس إلا قوز والدش جاج بصيد بخلاف الحما (ولو
يبتئما) (وَحَرُمَ بِهِ) أى بالحرم (فَطَعُ مَا يَنْدُبُ بِنَفْسِهِ) فأولى نزل أجزاء الأرض
(إِلَّا الْإِذْخِرَ) نبت كالخلفاء للنار (وَالسَّنَا) للدواء وكذا الأراك والنعى

والأوراق للوقيد وإصلاح المواضع (كَمَا بُسْتَنْبَتُ) تشبيهه في الجواز (وَأِنْ لَمْ
يُمَايَجْ) بَأَنْ اتَّفَقَ نَبَاتُهُ بِنَفْسِهِ نَظَرًا لِلْجِنْسِ كَالْعَكْسِ (وَلَا جَزَاءُ) فِي الشَّجَرِ
(كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ) فَيُحْرَمُ وَلَا يُجَازَى (بَيْنَ الْحَرَارِ) الْحَرَّةُ أَرْضُ سُودَانَ
(وَشَجَرِهَا) عَطْفٌ عَلَى صَيْدِ (بَرٍّ يَدَأُ فِي بَرٍّ يَدِرُ) فِي بَعْضٍ مَعَ أَيْ بَرٍّ يَدِرُ مِنْ كُلِّ
جِهَةٍ مِنْ طَرَفِ السُّورِ عَلَى الْبُيُوتِ الْقَدِيمَةِ وَلَا تَدْخُلُ الْمَدِينَةَ فِي حَرَمِ الشَّجَرِ بَلِ
الصَّيْدِ (وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عِدَّتَيْنِ فَقِيهَيْنِ بِذَلِكَ) أَيْ بَيَانِ الْجُزْأِ وَالْعَدَالَةِ تَسْلُزِمُ
الْحَرَبَةَ وَالْبُلُوغَ وَالْحُكْمَ بِاللَّفْظِ (مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ أَوْ إِطْعَامِ بَقِيَّةِ الصَّيْدِ يَوْمَ
التَّكْلِفِ بِحَلِّهِ) يَتَنَازَعُ إِطْعَامُ وَقِيمَةِ (وَلَا فَيْقَرُ بِهِ وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ وَلَا زَائِدٌ
عَلَى مُدٍّ لِمُسْكِينٍ وَعَلَى مَا لَا أَنْ يُسَاوِيَ سِعْرَهُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَلَا يُجْزَى إِلَّا بِطَعَامِ
بَغِيرِهِ (فَتَأْوِيلَانِ) يَثْقُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَلْ وَالْقَاءِ وَالرَّاجِحُ هَدْمُ الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا (أَوْ
لِكُلِّ مُدٍّ صَوْمٌ يَوْمٌ وَكَمَلٌ لِكُسْرِهِ) ثُمَّ شَرَعَ بِفَصْلِ الْمَثَلِ السَّابِقِ التَّخْيِيرِ
فِيهِ لَا أَنَّهُ اسْتَعْنَاهُ مِنَ التَّخْيِيرِ خِلَافًا لِعَجٍّ وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا فِي رَفْعِهِ (فَالنَّمَامَةُ بَدَنَةٌ
وَالْفِيلُ) مُجَازَى (بِذَاتِ سَنَامَيْنِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرَةٌ وَالضَّبُعُ
وَالشَّعَلَبُ شَاةٌ كَحِمَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمَ وَيَمَامُهُمَا بِالْحُكْمِ) فَإِنْ عَجَزَ صَامُ عَشْرَةِ
أَيَّامٍ وَلَا مَدْخُلٌ لِلطَّعَامِ فِي الْحِمَامِ (وَاللَّحْلِ) أَيْ حِمَامَةٍ (وَضَبٍ وَأَرْنَبٍ وَبَرْبُوعٍ
وَجَمِيعِ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَمَامًا وَالصَّغِيرُ وَالْبَرْبُوعُ وَالْجَمِيلُ كَبِيرُهُ) لِأَنَّ الْجُزْأَ
لِلْحِمِّ وَلَا يَنْبَغِي لَلْجَمِيعِ أَنْ يُجْزَى ضَحِيَّةً (وَقَوْمٌ لِرَبِّهَا بِذَلِكَ) الْإِشَارَةُ لِمَا ذَكَرَ
مِنَ الصِّفَاتِ (مَهْمَا) لَيْسَ ضَرُورِيًّا (وَاجْتِهَدَا وَإِنْ رُوِيَ فِيهِ) نَبِيٌّ مَعْنَى السَّافِ
(فِيهِ) أَيْ فَمَا رُوِيَ فَلَا يَقْلُدَانِ وَلَا يُخْرِجَانِ بِالْاجْتِهَادِ عَنْ جُمْلَةٍ مَا رُوِيَ وَهَذِهِ
عِبَارَةُ الْإِمَامِ لِأَنَّ زَمَنَهُ زَمَنُ اجْتِهَادٍ وَلَا يَدُولُ عَلَى مَا فِي الْخُرْنِيِّ هُنَا وَغَيْرِهِ مِنْ
اعْتِبَارِ الصِّفَاتِ مَعَ مَنَاقِضِهِ لِمَا سَبَقَ انْظُرْ (وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ) عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ
(إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ فَتَأْوِيلَانِ) وَالرَّاجِحُ إِطْلَاقُ الْجُزْأِ (وَأِنْ اخْتَلَفَا بَتَدْيٍ

حتى يحصل الاتفاق منهما أو غيرها (وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَتَقْضَى إِنْ
تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَفِي الْجَنَيْنِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَّةٍ أَلَامٌ) ويتمدد بتعددده (وَلَوْ
تَجَرَّكَ) يسيراً (وَدَيْتُمَا إِنْ اسْتَهْلَ) ويندرج غير المستهل في موت أمه كالأفرة
وغير الفدية والصَّيْدِ مَرْتَبٌ هَدْيٌ وَنَدِبٌ لِمَا بَلَّ فَبَقَرٌ) فلم يبق للأنثى إلا التأخير
(ثُمَّ) إِنْ عَجَزَ وَجِبَ (صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ أَيَّامَ مَنَى يَنْتَضِ
بِحَجٍّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ) ولا يجوز التأخير والأفضل تقديمها على النحر فإن
لم يتقدم وجب التأخير عنها (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى) بهي فرغ من الرمي
(وَلَمْ تُجْزِ) السبعة (إِنْ قُدِّمَتْ عَلَى وَقُوفِهِ) ولا يجزى منها ثلاث على الراجح
(كَصَوْمِهِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ) تشبيهه في عدم الإجزاء (أَوْ وَجَدَ مُسَلِّقًا) في حكم
اليسار (لِمَالٍ) اللام بمعنى مع (بِبَلَدِهِ وَنَدِبَ الرُّجُوعُ لَهُ) أى للهدى (بَعْدَ
يَوْمَيْنِ) ظاهره وجوب الرجوع في اليوم الأول وردده بن (وَوُقُوفُهُ بِهِ أَلَمُوا أَقْفَ
وَالنَّحْرُ بِمَنَى) واجب غير شرط فيجزى بمكة وقيل يندب (إِذَا كَانَ فِي حَجٍّ
وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُو) أى كوقوفه هو بأن كان جزءاً من ليلة عرفة
(بِأَيَّامِهَا) بمعنى أيام النحر الثلاثة (وَالْأُولَى) بأن اختل شيء مما تقدم (فَمَكَّةُ)
لا يجزى غيرها (وَأُجْزَأُ) بمكة (إِنْ أُخْرِجَ إِحْلٍ) بالجملة لا بد في كل هدى من
الجمع بين الحل والحرم (كَأَنَّ وَقَفَ بِهِ فَضَّلَ مُقَلِّدًا أَوْ نُحِرَ) بحل نحره (وَفِي
الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَهْمِهَا ثُمَّ حَلَّقَ وَإِنْ أُرْدِفَ) الحج عابها (إِنْخَوْفِ فَوَاتٍ
أَوْ حَيْضٍ) قبل طوافها تخافت فوات الحج أيضاً أولاً لشيء (أُجْزَأُ التَّطَوُّعُ
لِقَرَانِهِ كَانَ سَاقَهُ فِيهَا) زمن الحج (ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ) فيجزى عن التمتع
مطلقاً على المذهب (وَنُؤِوتُ أَيْضًا هُمَا إِذَا سَبَقَ لِلتَّمَتُّعِ وَالْمُتَدَوِّبِ بِمَكَّةَ)
للنحر (الْمَرْوَةُ وَكَرْمَ نَحْرُ غَيْرِهِ) بل يباشر (كَأَنَّ ضَحِيَّةً) ولا بنوب كافر
(وَلِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ إِنْ رَمَى الْعَقَبَةَ) أوفات يومها

(وَسِنْ الْجَمِيعِ) أى جميع دماء الحج (وَعَيْنُهُ كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرِ حِينَ
وُجُوبِهِ) يعنى تعيينه فهو بمنى قوله (وَتَقْلِيدِهِ فَلَا يُجْزَى مُقْلَدٌ بِعَيْنٍ وَلَوْ
سَلِمَ بِخِلَافٍ عَكْسِهِ) وقوله (إِنْ تَطَوَّعَ بِهِ) حقه التأخير عن قوله وإلا تصدق
به الآتى مما هو راجع لما قبل العكس أعنى قوله (وَأَرْشُهُ) أى المثلد معينا الذى
لا يجزى (وَأَمَّا) إِنْ اسْتَحَقَّ (فِي هَذِي إِنْ بَاغَ وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ) فى التلوع
كما قررنا ومثله النذر المعين (وَفِي الْفَرْضِ) المضمون (بِسَعَةِ بِهِ غَيْرِ) . وأما
أَرَشَ مَا لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ فَلِلصَّدَقَةِ مُطْلَقًا (وَسِنْ إِيْشْمَارُ سَنَمَيْهَا مِنْ الْأَيْسَرِ)
مأثلا عند ابتداء الشق (لِلرَّقَبَةِ مُسَمِّيًا وَتَقْلِيدًا وَتَدْبِيرًا تَمْلَانِ بِنَبَاتِ الْأَرْضِ
لِقُدْرَتِهِ عَلَى قِطْعِهِ إِنْ ضَايِقَهُ) (وَتَحْلِيلُهَا وَشَقُّهَا) أى الجلال لتنزل فى السنام
(إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ) أمانها (وَقُلْدَتِ الْبَقَرُ فَقَطُّ) راجع لتلدت أى لا تشعر
(إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ) لأنه لا يؤلمها (لَا الْغَنَمُ وَأَمَّ يُؤْكَلُ مِنْ نَذْرِ مَسَاكِينِ
هُنَّ مُطْلَقًا) لا قبل الحل ولا بعده (عَكْسُ الْجَمِيعِ) أى جميع الدماء يجوز
الأكل منها مطلقًا (فَلَهُ إِطْمَامُ الْغَنِيِّ وَالْقَرِيبِ) وَكُرْمَ لِدَيْهِ وَاسْتِنْفَى مِنْ
عَكْسِ الْجَمِيعِ قوله (إِلَّا نَذْرًا لَمْ يُعْمِنَ وَالْفِدْيَةُ وَالْإِجْزَاءُ بَعْدَ الْحَلِّ) وبأكل
قبله لأن عليه بدلها وإنما يقال الحل فى الفدية إذا نوى بها الهدى كما سبق
(وَهَذِي تَطَوَّعَ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ حَلِّهِ فَتُنَاقَى فَلَا دَنَهُ بِدَمِهِ وَيُخَالَى لِلنَّاسِ)
عطف على المستثنى (كَرْسُولِهِ) مشبه بربه فيما سبق (وَضَمِنْ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ)
وذلك إذا باشر ولو قال وضمن ربه كان أوضح (بِأَمْرِهِ بِأَخَذِ نَتْنٍ) لغیره مستحق
وأخذ (كَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَمْنُوعٍ) تشبيهه فى الضمان (بِدَلِّهِ) معمول ضمن أى
هديا لا قدر ما أكل (وَهَلْ إِلَّا نَذْرَ مَسَاكِينِ عَيْنٍ فَقَدْرُ أَكْلِهِ خِلَافٌ)
وفى الأمر قدره قطعًا (وَالْإِطْمَامُ وَالْجِلَالُ كَاللَّحْمِ) المساكين (وَلِنْ مُرِقٍ
يَمْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَاءُ لَا قَبْلَهُ) كَانَ دَفْعَهُ الْمَسَاكِينَ وَلَمْ يَذْكُوه (وَحَلَّ الْوَلَدُ)

بعد تعيينها وجوباً وقبله مستحب (عَلَى غَيْرِ ثَمِّ عَمَلِيَّهَا وَإِلَّا) يمكن (تِلْكَ) لم
يُذَكِّرَنَّ تَرْكُهُ لَيْسَتْ تَدْفِكُكَ الطَّوْعِ) إذا عطف قبل محله (وَلَا يَشْرُبُ مِنَ الْآبِنِ
وَلَا قَصَلِ) ويكره حينئذ (وَغَرِمَ إِنْ أَضَرَّ بِشُرْبِهِ الْإِثْمَ أَوْ الْوَلَدَ مُوجِبَ
فِعْلِهِ وَنُدِبَ عَدَمُ رُكُوبِهَا بِإِلَّا عَذْرٍ فَلَا يَنْزِمُ النَّزُولُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَتَحْرُمُ
قَائِمَةٌ) مقيدة (أَوْ مَقُولَةٌ وَأَجْزَأُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مُقَادًّا وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ
إِنْ غَلِطَ) فإن تعدد ضمنه ولم يحز عن واحد (وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَذِي) فليس
كالمضاحيا (وَإِنْ وَجِدَ بَعْدَ تَحْرِيرِهِ بَدَلَهُ مُحَرَّرًا إِنْ قُلِّدَ وَقَبْلَهُ مُحَرَّرًا إِنْ قُلِّدَ
وَإِلَّا يَبْعَ وَاحِدٌ) لم يقلد .

(فَضْلٌ وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبْسٌ لَا يَحِقُّ) أما بحق فية تخلص
بدفعه حسب الإمكان (يَحِجُّ أَوْ مُعْمَرَةٌ) من جميع المناسك (تِلْكَ التَّحَالُّ إِنْ
لَمْ يَعْلَمْ بِهِ) لأنه مع علمه داخل على إدامة الإحرام (وَأَيْسَرَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ
فَوْتِهِ) وإلا انتظر الزوال (وَلَا دَمَ) عند ابن القاسم وأوجهه أشبه (١)
(بِتَحْرِيرِهِ) إن كان (وَحَلَقِهِ) والبقاء للملابسة لأن الغيبة تكون على المتمد
(وَلَا دَمَ إِنْ أَخْرَهُ) أى الحلان (وَلَا يَنْزِمُهُ طَرِيقُ مُخِيفَةٍ) لم يكنف بتعليم
الحج بالاستطاعة لئلا يتوهم التشديد بعد التلبس بالفعل وكأن إسكان الإخافة
للطريق مجاز (وَكُرْهَ إِبْقَاءِ إِحْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ) هذا فيمن يتحال بعمره
وهو المتمكن من البيت كما يأتي (أَوْ دَخَلَهَا) لم يكنف بالمقارنة لأنه قيل
بوجوب التحلل إذا دخل (وَلَا يَتَحَالُّ إِنْ دَخَلَ وَفْتُهُ) أى الحج بأن استمر
محرمًا إلى أن تمكن من العام الثاني (وَإِلَّا) بأن تحال بعمره في أشهره (فَتَأْتِيهَا
يَمْنَى وَهُوَ مَمْتَعٌ) وأولها ليس بمتمتع نظراً إلى أصل الإحرام بمج وثانيها
التحال لغو (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ) لأنه تحال قبله (وَلَمْ يَنْسُدْ بِوَطْئِهِ)

(١) لقوله تعالى (فإن أحمرتم فما استيسر من الهدى) .

إِنْ لَمْ يَنْفَوْا النَّفَاءَ) يريد أنه نوى التحلل فلا يجري على حكم الافساد (وإن وقف وحصر عن الميت فحججه نعم) يعني أدركه (وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِقَاضَةِ وَعَلَيْهِ لِرَأْفِي وَمَبِيتِ مَيِّ وَ) نزول (مُزْدَلِفَةَ هَدْيٍ) واحداً (كَتَسْيَانِ الْجَمِيعِ) أو تعمده كما سبق (وإن حصر عن الإقاضة أو فاته الوقوف) إظهار المراد في محل الاضمار قال تعالى فإذا أفضتم من عرفات (بغير) أى بغير الحصر السابق (كَمَرَضٍ أَوْ خَطَأٍ عَدَدٍ أَوْ حَبْسٍ بِحَقِّ) لا مفهوم له ولا يخفى ما فى تبديره رحمه الله تعالى ورحمنا به ولا يعول على ما فى الحرثى ونحوه هنا^(١) (لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ بِلَا) نجد بد (إِحْرَامٍ وَلَا يَكْفِي قُدُّومُهُ) وسمعه بعده بل يعيدها لا مرة (وَحَبْسَ هَدْيِهِ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ) وإلا أرسله فإن لم يمكن ذكاة بموضعه (وَلَمْ يُجْزَ عَنْ فَوَاتٍ) لأنه لم ينو به حين عينه (وَخَرَجَ لِاحِلٍّ) لأجل عمرة التحلل (إِنْ أُحْرِمَ) بالتحلل منه (يَحْرَمُ أَوْ أَرْدَفَ) به (وَأَخَرَّ دَمَ الْفَوَاتِ لِلْقَضَاءِ وَأَجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ) فى عام الفوات (وإن أفسد ثم فات أو بالعكس وإن) وقع الفساد (بِعُمْرَةِ التَّحَلُّلِ تَحَلَّلَ) أى استمر على حكم تحاله تغليبا لحكم الفوات على قضاء الفساد (وَقَضَاهُ) أى الفائت (دُونَهَا) فإنها ليست عمرة حقيقة (وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ) للفوات والفساد حيث كان مفردا (لَا دَمَ قِرَآنٍ وَمُتَمَّةٍ لِلْفَائِتِ) بل للقضاء منهما (وَلَا يُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِحُصُولِهِ) بل يستأنف تحللا على ما سبق (وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ إِحْصَارٍ إِنْ كَفَرَ) لأنه مذلة للاسلام وقيل يجوز للضرورة لأن الدل بتعطيل الحج أشد^(٢) (وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ) بالحرم (مُطْلَقًا) بدا به الحاصر وهو محل اتفاق أولا (تَرَدَّدَ

(١) وما فى الحرثى هو أنه يحل بالنية فى أى موضع إذا حبس ظلماً ١٠ هـ

(٢) وهو الذى اختاره فى المجموع ، وهبارة مع شرحه : وجاز دفع مال الحاصر ولو كافراً على الأظهر كما مال إليه عج وهبنا وفاقا لابن عرفة لأن ذل منه الحج أشد من ذل دفع المال ١٠ هـ

وَلَوْلَى مَنْعُ سَفِيهِ كَزَوْجٍ (لزوجته الرشيدة) فِي تَطَوُّعٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ
التَّحَلُّلُ وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ كَالْعَبْدِ (إِذَا اسْتَقْلَلَ كُلَّ) (وَأُثِمَ مَنْ لَمْ يَتَقَبَّلْ) (المنع أو
التحلل) (وَلَهُ مُبَاسَرَتُهَا) (بنيّة الإحلال) (كَتَفْرِضَةِ قَبْلِ الْمِيقَاتِ) (تشبيهه
فِي الْمَنَعِ) (وَالْأَيُّ) (بِأَنْ أَذِنَ) (فَلَا) (كَلَامَ لَهُ) (إِنْ دَخَلَ) (الْمَأْذُونُ فِيمَا أَذِنَ فِيهِ
(وَلَمْ يَشْتَرِ) (إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ) (أَيَّ إِحْرَامِ الْعَبْدِ) (رَدُّهُ) (مَا لَمْ يَقْرُبَ إِحْلَالَهُ
(لَا تَحْلِيلَهُ) (وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَ) (أَوْ قَاتَ) (لَمْ يَأْزِمَهُ) (إِذْنُ) (لِلْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ
وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَاٍ أَوْ ضَرْوَرَةٍ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَهُوَ مُبَدَّدٌ فِي الْإِخْرَاجِ)
أَخْرَجَ (وَالْأَيُّ صَامَ بِلَا مَنَعٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ) (الصَّوْمِ) (أَيْضًا) (إِنْ أَضَرَّ
بِهِ فِي عَمَلِهِ).

﴿ بَابٌ ﴾

(الَّذِي كَاهُ قُطْعٌ مُمَيَّنٌ بِنَاكِحٍ) (لَوْ أَمَةٌ كِتَابِيَّةٌ) (تَمَامَ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ
مِنَ الْمُقَدَّمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ) (وَلَا يَضُرُّهُ الْقُرْبُ أَوْ عَدَمُ الْقَتْلِ) (وَفِي
النَّخْرِ طَعْنٌ بِلَبَّةٍ وَشَهْرٌ أَبْضَالًا كِتِفَاءً بِنُصْفِ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ) (وَالْعَمْدُ
الْأَوَّلُ) (وَإِنْ سَاوَرِ بَنًا) (مِنَ الْيَهُودِ لَا صَابِئًا لِبَعْدِهِ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ) (أَوْ مَجُوسِيًّا
تَنْقَصَرُ وَذَبْحٌ) (مَلِكًا) (لِنَفْسِهِ مُسْتَحِلٌّ) (وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ) (إِنْ لَمْ يَقْبَلْ)
شُرْطُ فِي الْمُبَالِغِ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ مَنْ يَعْرِفُ الذِّكَاةَ أَوْ يَصِفُهَا (لَا صَحِيحٌ
أَرْتَدَّ) (فَإِنَّهَا مَعْتَبَرَةٌ) (وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ) (وَذَبْحٌ لِيَصَحَّ) (مَعْتَقِدًا تَحْلِيلَهُ
أَوْ التَّقَرُّبَ لَهُ) (فَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَكَلَتْ) (وَلَوْ بَعْدَ اسْمِ غَيْرِهِ) (فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ
غَالِبٌ) (أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ) (إِنْ ثَبَتَ بِبَشَرٍ عِنَّا) (كَذِي الظَّفَرِ مَفْهُومٌ مُسْتَحِلٌّ
(وَالْأَيُّ) (بِأَنْ أَخْبَرُوا بِمُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِمْ كَالطَّرِيفَةِ فَاسِدَةِ الرِّثَّةِ) (كُرَّةً) (لِأَنَّ الْأَوَّلَ
لَهُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَإِنْ نُسِخَ بِبَشَرٍ عِنَّا) (كَحِزِّ أَرْتَدَّ) (يَبْعَثُ الْمُسْلِمِينَ تَشْبِيهِهُ فِي الْمَكْرَاهَةِ

فانه لا يفسحهم (وَيَبْعُ وَاجَارَةَ اَعِيدِهِ) راجع لهما (وَشِرَاهُ ذَبْحِهِ) ولو بدون جزارة (وَتَسْلَفُ ثَمَنُ خَمْرٍ أَوْ يَبْعُ بِهِ) أى بالثمن (لَا أَخْذُهُ قَضَاءً) كالجزية (وَشَحْمُ) ذَبْحِ (يَهُودِيٍّ وَذَبْحِ لِيصْلِيْبِ أَوْ عَيْسَى) لأنهم يريدون إهداء الثواب لهما فقط فإن جعلاهما آلهة لم يؤكل على ما سبق في الصنم فالتفصيل في السكل واحد كما استظهر شيخنا (وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ وَذَكَاءِ خُنْتَى وَخَهْيَةٍ وَفَاسِقٍ) لا امرأة (وَفِي ذَبْحِ كِتَابِيٍّ) مذكاة (لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ) أظهرهما الصحة (وَجَرَحُ) عطف على قطع (مُسْلِمٍ) لا كتابي (مُمَيِّزٌ وَخَشِيًّا هَإِنْ) كان (تَأَنُّسَ) ثم توحش (عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُسْرٍ لَا نَعَمٍ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوفَةٍ) ولو كان للتردى وحشيا حتى ينجر أو يذبح ولا يؤكل بالمقر لأنه حينئذ ليس صيدا (بِسِلَاحٍ مُّحَدَّدٍ) ولو معراض خشب أصاب بحده أو بندق ورصاص لا طين (وَحَيَوَانٍ عُلِّمَ) ولو كان جنسه لا يقبل التعليم بأن يطيع إذا أرسل ولا يضر ندور خطائه (إِنْ سَأَلَ مِنْ يَدِهِ) وفي حكمها تحت قدمه مثلا لا إن كان سائبا ولو أغراه (بِلَا ظَهْوَرٍ تَرْكٍ) كئيد من الجارح (وَلَوْ تَمَدَّدَ مَصِيدُهُ) حيث نوى ما جاء به أو الجميع أما إن نوى معيناً فلا يؤكل إلا هو إذا قتله أولا أو واحداً بعيته فما علمت أوليته (أَوْ أَكَلَ) الكلب منه (أَوْ لَمْ يُرَ) المصيد محصوراً (بِفَارٍ أَوْ غِيْضَةٍ) شجر متلف (أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ) بخصوصه (مِنْ) أى (الْمُبَاحِ) هو مع مطلق الإباحة (أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ) بأن ظنه ظنياً فظهر حمار وحش مثلا (لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ) لعدم نيته (أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبِيحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِهِ كَمَا) وقع فيه ولم ينفذ مقتله (أَوْ ضُرِبَ بِمَسْمُومٍ أَوْ كُذِّبَ بِجُوسِيٍّ) بل مطلق كافر حتى يرسله مسلم بالشروط (أَوْ بِنَهْشِهِ مَا قَدَّرَ عَلَى خِلَاصِهِ مِنْهُ) ولم تتحقق الإباحة (أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسْطِ) أو المبدأ بلا إرسال من كيده (أَوْ تَرَخَى فِي

اتَّبَاعِهِ) فَمَاتَ (إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ) (أَوْ حَمَلَ آلَاةَ
مَعَ غَيْرِ أَوْ بِخُرُوجِهِ) بَلْ يَضَعُهَا بِحَيْثُ يَسْمَلُ تَنَاوُلَهَا كِبَرُ زَمَانِهِ فَإِنْ ظَنَّ سَبْقَ
الْحَامِلِ فَتُخَلَّفَ عَذْرُ (أَوْ بَاتَ) لِلدَّارِ عَلَى الطَّوْلِ لَيْلًا لِنُورَانِ الْهَوَامِ (أَوْ صَدَمَ
أَوْ عَضَّ بِلَا جَرْحٍ) وَيَكْفَى إِلَّا دَمَاءُ بِلَاشِقٍ جَالِدٍ (أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ) وَلَمْ
يَكُنْ مُحْصُورًا وَلَمْ يَرِ (أَوْ أُرْسِلَ) كَلْبًا (ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكِ أَوَّلٍ وَقَتْلٍ) (الثَّانِي
(أَوْ اضْطَرَبَ فَأُرْسِلَ وَتَمَّ يَرْ) فَلَا يُوَكَّلُ لَا حَتْمًا أَنَّهُ غَيْرُ مَا اضْطَرَبَ عَلَيْهِ
(إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْمُضْطَرَبَ) عَلَيْهِ (وَعَيْنُهُ قَتْلًا وَبِلَا نِيَّةٍ) (أَوْ قَصَدَ
التَّذَكِّيَّةَ وَإِنْ مِنْ كَافِرٍ وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ الْإِسْلَامُ فِي نِيَّةِ التَّقَرُّبِ (وَتَسْمِيَةِ إِنْ ذَكَرَ)
وَقَدَرَ (وَنَحَرَ لِإِبْلِ) وَفِيلٍ وَزَرَافَةٍ (وَذَبْحُ غَيْرِهِ) وَلَوْ نَعَامَةً (إِنْ قَدَرَ وَجَارَ
لِلضَّرُورَةِ إِلَّا التَّبَقَّرَ) وَنَحَوَهَا كَحَمْرِ الْوَحْشِ (فَيُذَبُّ الذَّبْحُ) فَالْإِسْتِغْنَاءُ مِنْ
وَجُوبِ ذَبْحِ غَيْرِ الْإِبْلِ (كَأَنَّهُ يَدْرِي وَاعْتَدَاهُ) تَشْبِيهِهُ فِي الذَّبْحِ (وَقِيَامُ إِبْلِ
وَضَجْعُ ذَبْحِهِ عَلَى أَيْسَرٍ) لِأَنَّهُ أَعُونُ عَلَى ذَبْحِهِ بِالْيَمِينِ (وَتَوَجُّهُهُ) الْقِبْلَةَ
(وَالْبِضَاحُ الْمَحَلُّ) مِنْ كُصُوفٍ (وَفَرَى وَدَجَّى صَيْدٌ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَفِي
جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ أَنْفَصَلَ أَوْ بِالْعَظْمِ أَوْ مَنَعِمًا خِلَافَ)
وَالْمُعْتَمِدُ إِطْلَاقَ الْجَوَازِ مَعَ الْكِرَاهَةِ (١) (وَحَرْمُ اضْطِيَادِ مَا كُؤِلَ لَا بِذِيهِ
الَّذِي كَانَتْ) (٢) وَالتَّعْلِيمُ لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ لَغَيْرِ مَقْتَضٍ شَرْعِيٍّ وَاسْتِخْفَافٌ لِبَعْضِهِمْ لَعِبِ
الصَّبِيَّانِ الْيَسِيرِ وَنَحْوِهِ (٣) (إِلَّا بِكَيْفِيَّةٍ يَرِ فِيَجُوزُ) لِقَتْلِهِ لَا تَعْذِيبِهِ وَأَدَاخَاتِ
السَّكَافِ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ وَنَحْوَهَا وَلَوْ حَذَفَ الْبَاءُ كَانَ أَحْسَنَ (كَذَلِكَ مَا لَا

(١) لَكِنِ الْحَدِيثُ اسْتَعْنَى بِمَا يَذْبَحُ بِهِ السِّنُّ وَالظَّفَرُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الذَّبْحُ بِهِمَا كَمَا
قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٢) لِذَلِكَ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

(٣) فَقَدْ كَانَ أَوْلَادُ الصَّحَابَةِ يَتَخَذُونَ الطُّيُورَ فِي الْأَنْفَاصِ . وَحَدِيثُ « يَا أَبَا عَمِيرٍ مَا فَعَلَ

النَّفِيرُ » صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ .

يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَرَ مِنْهُ) تشبيهه في الجواز بل يندب تسهيلاً عليه بخلاف
الآدمي لشرفه فإن ترك دابته فكلها غيرُه أخذها وغرم له ما أنفق كمن أخرج
ثوباً من كعجبٍ فله الأجرة حتى لو رماه ثانياً ضمن (وَكَرِهَ ذَبْحُ بَدَوْرٍ حُمْرَةً)
للمذهب بمشاهدة بعضهم (وَسَلَخُ أَوْ قَطْعُ قَبْلِ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحٍّ اللَّهُمَّ
مِنْكَ وَإِلَيْكَ) الكراهة إن رآه من مؤكّدات التسمية (وَتَعَمُّدُ إِبَانَةِ رَأْسِ
وَتَوَوُّلَاتٍ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ نَصَدَهُ أَوَّلًا) إكفاه ضئيف (وَدُونَ
نِصْفِ أَبِيْن) من الصيد ولم ينفذ مقتله (مَبْنِيَّةٌ) أما النصف فلا بد معه من
نفوذ مقتل وهو ذكاة في الصيد فبالجملة ما أبين قبل التذكية لا يوكل (إِلَّا
الرُّؤْسَ) فإن بها مقتلاً (وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ) بحجزه ولو تأخر رؤية (وَإِنْ
تَفَارَعَ فَكَادِرُونَ) في الدفاع له (تَبَيَّنَهُمْ) قطعاً للنزاع (وَإِنْ نَذَّ) قبل الناس
(وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ) ولحق بالوحوش فصاده آخر (فَلِلثَّانِي لَا أَنْ تَأْسَ وَأَنْ
يَتَوَحَّشَ) للثاني أجرته (وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حَبَالَةٍ فَصَدَهَا) الطارد قبل
لا مفهوم له والمدار على قوله (وَلَوْ لَا هُمَا أَمْ يَقَعُ بِحَسَبِ فِعْلَيْنِهَا) في الطارد
وَالنَّصْبُ (وَإِنْ أَمْ يَقْصِدُ وَأَيْسَرَ مِنْهُ) الطارد قياس القيل السابق التعويل
على الإياس (فَلْيَرْبِّهَا وَعَلَى تَحْقِيقِ) منه (يَنْفِيهَا فَلَهُ) أي الطارد (كَالدَّارِ
إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُقُهُ لَهَا فَلَرَبُّهَا) مالك ذاتها أو مصالح الوقف (وَضَمِنَ) الصيد
(مَا رَأَى أَمْسَكَتَهُ ذَكَائُهُ وَتَرَكَ) حتى مات غير منفوذ المقاتل ولو كتايا
(كَتَرَكَ تَحْلِيصِ مُسْتَهْلَكِ) تشبيهه في الضمان (مِنْ نَفْسِ) فيضمن
دابته بل قيل يقتل إن قصد اهلاك (أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ) متعلق بتخليص
(أَوْ بِشَهَادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ) لا يمكن الحق بدونها (أَوْ نَقْطِيعِهَا)
فيضمن الحق أو يخرج صورة من السجل (وَفِي قَتْلِي شَاهِدِي حَقٌّ تَرَدُّدٌ
وَالْأَرْجَحُ ضَمَانُهُ أَيْضًا وَلَوْ قَتَلَ وَاحِدًا فَقَطْ) وَتَرَكَ مُوَاسَاةَ وَجَبَتْ بِخِيْطٍ لِحِبَانَتِهِ

إِلَّا أَنْ يُنْفِذَ الْأَوَّلُ الْمُقَاتِلَ فَالضَّيَّانَ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّبُ الثَّانِي (أَوْ نَضَلَ طَعَامَهُ أَوْ ثَرَابًا) عما يحفظ حياته وعياله (لِالْمُضْطَرِّ وَعُمْدٍ وَخُشْبٍ فَيَقَعُ الْجِدَارُ) ويضمن ما وقع عليه أيضا مع الإنذار. (وَلَهُ الشَّمْنُ) وأجرة العمد (إِنْ وَجِدَ) فلا تشغل ذمة المضطر (وَأَكَلَ الْمَذَكِّيَ وَإِنْ أَيْسَرَ مِنْ حَيَاتِهِ) كالمنخنخ بأكل (لِتَحْرُكِهِ قَوِيٍّ مُطْلَقًا) ولو صريضا (وَسَيَّلَ دَمًا) ولو لم يشخب (إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْاَوْقُودَةُ) المضروبة (وَمَا مَعَهَا) في الآية كالتردية من علو والمنطوحة ومضروبة السبع (الْمَنْفُودَةُ الْمُقَاتِلِ) وإلا عملت فيها الذكاة (بِقَطْعِ أَنْخَاعِهِ) منخ العنق، والظهر بيان للمقاتل (وَنَثَرَ دِمَاجَهُ أَوْ حُشْوَةً) للباطن (وَقَرْنِي وَدَجٍ وَثَقَبٍ مُصْرَافٍ وَفِي شَقِّ الْوَدَجِ قَوْلَانِ وَفِيهِمَا أَكَلٌ مَادُقٌ عَنْقُهُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ) بالذكاة (إِنْ لَمْ يَنْخَفِهَا) ذلك الفعل (وَذَكَاةُ الْجَنِينِ) وبعده وعاءه (بِذَكَاةِ أُمِّهِ^(١) إِنْ تَمَّ) خلقه الذي قُدِّرَ ولو ناقص عضو (يَشْعُرُ) جسده إلا لعارض (وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا) ولو شككا (ذَكِّيَّ) وجوبا (إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ فَيَقُوتَ) فيؤكل بذكاة أمه لأن هذه حياة ضعيفة والموضوع تمام خلقه وإلا طرح كما مات قبل التذكية (وَذَكِّيَّ الْمُزَاقُ) السَّقَطُ (إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ) وإلا طرح (وَأَفْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ) من كل ما لادم له (لَهَا بِمَا يَمُوتُ بِهِ وَلَوْ لَمْ تُمَجَّلْ كَقَطْعِ جَنَاحٍ) وإلقاء بقاء.

(بَابُ)

(الْمُبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ وَابْتِغَاؤُهُ وَإِنْ سَبَّحَ) أو على صورة الآدمي وفي وطئه التعزير (وَطَيْرٌ) ويكره الوطواط بل في بن تقوية الحرمة فيه وفي فار النجاسة^(٢) (وَلَوْ جَلَالَةً وَدَاخِلًا وَنَعَمٌ وَوَحْشٌ أَمْ بَقَرَةٌ) وإلا كره كما سيأتي.

(١) الحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي بعض طرقه « إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه » وفي الحديث كلام ليس هذا موضع بسطه
(٢) وهو المعتمد.

(كَبِيرُ بُوْعٍ) حيوان قدر ابن عرس رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة.
(وَحُلْدٍ) مثلث الخلاء تفتح لأمه وتسكن هو الفاربان أكل النجاسة كره (وَوَبَرٍ)
بفتح الواو والباء وقد تسكن حيوان أبيض أغبر حسن العينين لا ذنب له دون
المر وفوق البر بوع (وَأَرْنَبٍ وَقَنْفَذٍ) بالمعجمة ذو شوك (وَضَرْبُوبٍ) ^(١)
قريب من خلقة الشاة ذو شوك أيضاً (وَحَيَّةٍ أَمِنْ سَمِّهَا) ذكيت كغيرها
(وَحَشَاشُ أَرْضٍ) وسبق اختلاطه بالطعام في فصل الطاهر (وَقَصِيرٌ وَقُفَّاعٌ)
من نحو الفمخ (وَسُوبِيَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ سَكْرُهُ) راجع للكل (وَالضَّرُورَةُ
مَا بَسُدُّ) وبشيع بل يزود بقدرها على ما شهر (غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَنَزِيرٍ
إِلَّا لَغَصَةٍ) وأما العطش فيزيده (وَقَدَّمَ أَلَمِيَّتَ هَلِي خَنَزِيرٍ وَصَنِيدٍ
لِمُحْرِمٍ) قبل موته بدليل قوله (لَا أَحْمِيهِ) فيقدم (وَطَعَامٌ غَيْرٍ) عطف على
مدخول لا (إِنْ أَمَّ يَخْفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ) بعد الإلذار كالزكاة (وَالْمُحْرِمُ
النَّجَسُ وَخَنَزِيرٌ وَبَغْلٌ وَفَرَسٌ ^(٢) وَحِمَارٌ وَلَوْ وَحْشِيًّا دَجَنَ وَالْمَكْرُوهُ سَبْعٌ ^(٣)
وَضَمِيعٌ وَتَعْلَبٌ وَذَنْبٌ وَهَرٌّ وَإِنْ وَحْشِيًّا وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخَنَزِيرٌ)
المذهب إباحتهما (وَشَرَابُ خَلِيطَيْنِ) عند خشية الإسكار (وَنَبَذٌ بِكَدُّ بَاءٍ)
أى قرع كذلك وأدخلت السكاف المقيّر بالزفت والحفتم المطلى ونقيير جذع
المخل كما في الحديث ^(٤) (وَفِي كُرْهِ الْفَرْدِ وَالطَّيْنِ وَغَنَمِهِ قَوْلَانِ) وقبل

(١) هو المسمى بالمغرب « درب » .

(٢) ورد الحديث بإباحة أكل الفرس وبه أخذ الشافعية واجاب عنه أهل المذهب بما
فيه مناقشة .

(٣) ثبت الحديث بتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير وهو مخصص لمعوم
الآية التي استدلل بها أهل المذهب على أنها لبني الوجدان في الحال فلا تنافي ورود التحريم
في المستقبل وكذا ثبت الحديث بأن الضميع صيد .

(٤) للحديث روايات ولفظ لإحداها « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ فِدَ عَبْدُ
الْقَيْسِ أَنَّهَا كَمْ عَمَّا يَتَذَكَّرُ فِي الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ وَالزَّفَتِ » هذه إحدى روايات الصحيحين
عن ابن عباس .

بإباحة القرد وعلة الطين الضرر^(١) .

﴿ بَاب ﴾

(مَنْ إِجْرٍ غَيْرِ حَاجٍ بِمَنْ) أو غيرها وإنما نُظِرَ لأن الشأن كون الحاج
بمَنْ أياها (ضَحِيَّةٌ لَا تُجْجِفُ) في عامه (وَأَنْ يَنْتَبِهَا بِجَذَعِ ضَاوِرٍ) دخل في
الثانية دخولا ما (وَتَمْنَى مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَإِبِلٍ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ) هي الترتيب
ولا بد أن يدخل المعز الثانية دخولا بيضا كشهر (بِلا شِرْكٍ إِلَّا فِي الْأَجْرِ) والملك
لواحد (وَأَنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ) فتنسقط السنة عن الجمع (إِنْ سَكَنَ مَعَهُ)
في عب وغيره أن هذا شرط في نفقة التطوع فإن وجبت نفقته عليه لم يشترط
سكناه معه ولم يرتضه البناتى (وَقَرَبَ لَهُ) كزوجة وسرية (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ
كَبُرَتْ عَا) وإنما يحتاج للشرط إذا دخل المضحى معهم (وَأَنْ جَاءَ) خالفت بلا
قرن (وَهُ مُقَدَّةٌ) عن الحركة (لِشَحْمٍ وَمَكْسُورَةٍ قَرْنٍ لَا إِنْ أَدْمَى) بأن لم
يبر فلا تجزى (كَبِينَ مَرَضٍ وَهَزَالٍ وَجَرَبٍ وَبَشْمٍ) تخمة (وَجُنُوزٍ) نند
إلهام^(٢) (وَعَرَجٍ وَعَوَرٍ) وَبَيْنَ مَسَاطِ عَلَى الْجَمِيعِ (وَفَأَنَّتْ جُرْءٌ) خلفة أو
طريانا (غَيْرِ خِصْفِيَّةٍ) لأن الخشاء بطيب اللحم (وَصَمَمَاءَ) صَفِيرَةٌ أُذُنٍ (جِدَا
وَذِي أُمٍ وَخَشِيْنٍ) أو أَب عَلَى الرَّاجِحِ (وَبَنَرَاءَ) بِلَا ذَنْبٍ (وَبِكَمَاءَ) لَا تَصْبِحُ
وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ مَدَّةَ حَمْلِ الْفَاقَةِ (وَبَنَرَاءَ) مَنْقَنَةُ النَّفْسِ (وَيَا سَاَ ضَرْعٍ) عَدِيمَةٌ
الابن (وَمَشْقُوقَةٌ أُذُنٍ) فَوْقَ الثَّلَاثِ (وَمَكْسُورَةٌ سِنٍ) فَوْقَ وَاحِدَةٍ (إِنْفَاكِ
إِنْفَاكِ أَوْ كَبِيرٍ وَذَاهِبَةٍ ثَمَاتُ ذَنْبٍ) بِلِيَةٍ وَفِي غَيْرِهِ يَسُودُ عَلَى التَّشْوِيهِ
(لَا أُذُنٍ) فَلَا يَضُرُّ الذَّهَابُ مِنْهَا إِلَّا فَرْقُ الثَّلَاثِ لِأَنَّهَا مَجْرُودٌ جِلْدٌ (مِنْ ذَنْبٍ)

(١) أما الأحاديث الواردة في النهي عن أكل الطين نهى ياطلة ، وقد جمعها ابن منسده

في جزء صغير وقفت عليه .

(٢) لإدلائها .

الإمام لا خير الثالث وهل هو العباسي^(١) أو إمام الصلاة قولان (وأحدهما
يكفي وإن أجزر المباسي ضحيته فهو (ولا يُرأى قدره) أي الذبح (في غير)
اليوم (الأول وأعاد سابقه) على صور الإحرام والسلام السابقة في المأموم^(٢)
(إلا المتحرري أقرب إمام) لكونه لا إمام له تلزمه جمعة كما في ر والحاشية
معتزلاً على ما في الخري وغيره من أن الأقرب من على كثر ثلاثة أميال (كأن
لم يُبرزها وتواني بلا عذر قدره وبه انتظار لازوال) بحيث يدركها قبله
(والنهار) من الفجر^(٣) (شرط ونذب إبرازها) المصلي (وجيد) حسن
الصورة (وسالم) مما لا يمنع الإجزاء (وغير خرقاء) في أذنها (وشرقاء)
مشقوقة الأذن (ومقابلة) مقطوعة الأذن من أمام (ومدابرة) من خاف
(وسمين وذكر وأقرن وأبيض ونخل) إن لم يكن الخصى أثنى وضأن
مطلقاً (ولو أنى) (ثم تغز ثم هل بقر وهو الأظهر^(٤) أو إبل خلاف وترك
حلق وقلم إمضح عشرين ذى الحجة) حتى يضعي كالمدي^(٥) (و) ندب
(ضحية) أي فضلت (على صدقة وعقير) ولو فوق قيمتها لأنها سفة وهما
منذوبان (وذبحهما بيديه) للسنة والتواضع حسب الإمكان (و) ندب (للوارث
إنفاذها) وتباع قبل الذبح للدين (وجمع أكل وصدقة وإعطاء) يني اهداء
(بلا حديث) بثلاث ولا غيره (واليوم الأول وفي أفضل أيامه أول الثالث على

(١) ليس العباسي شرطاً بخصوصه وإنما عبر به المصنف لأن الخليفة كان في زمنه عباسياً ،
فهو لبيان الواقع لا للاحتراز . نعم يشترط في الإمام أن يكون قرشياً .
(٢) فإن تبين ابتداءه قبله أو معه لم تجز ولو ختم بعده وإن تبين ابتداءه بعده وختم
بعده أجزأت ، ومعه قولان وقوله لم تجز اهـ من شرح عليش على المجموع .
(٣) على قول مالك . وقال ابن الماجشون : النهار من طلوع الشمس .
(٤) اقتصر على ذكر البقر في المجموع وقال في شرحه : فلم يبق للابل إلا التأخير اهـ
(٥) بل لورود الحديث بذلك وإلفظه « إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضعي
عظيمه من شهره وأظفاره » رواه السنة إلا البخاري .

آخِرُ الثَّانِي تَرَدُّدُ وَذَبْحُ وَلَدٍ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ وَكَرِهَ جُزْءُ صُوفِيهَا
 قَبْلَهُ (أَيِ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ) (إِنْ لَمْ يَنْبُتْ) أَوْ قَرِيبَ مِنْهُ (لِلذَّبْحِ وَلَمْ
 يَنْوِهِ حِينَ أَخَذَهَا وَبَيْعُهُ) أَيِ الصُّوفِ مَكْرُوهَ الْجُزْءِ (وَشُرْبُ لَبَنٍ وَإِطْعَامُ
 كَافِرٍ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَرَبِ (وَهَلْ إِنْ بَعَثَ لَهُ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ تَرَدُّدٌ
 وَالتَّعَالَى فِيهِمَا) خَوْفُ الْمُبَاهَاةِ (وَفِعْلُهَا عَنْ مَيِّتٍ) عِبَّ إِلَّا لِتَشْرِيكَ وَلَمْ يَرْتَضِهِ
 الْبَنَانِيُّ (كَغَتِيرَةٍ) ذَبِيحَةُ بَرَجَبٍ مِنْ فَعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ (وَلِإِبْدَالِهَا بِدُونٍ وَإِنْ
 لَا اخْتِلَاطَ قَبْلَ الذَّبْحِ) إِلَّا لِقُرْعَةٍ (وَجَازَ أَخْذُ الْعَوَاضِ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ)
 أَيِ الذَّبْحِ (كَلَى الْأَخْسَنِ) فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَبَايَعَةٍ (وَصَحَّ إِثَابَةُ) مُصَدِّرُ أَثَابٍ وَهُوَ
 وَارِدٌ بِمَعْنَى اسْتِنَابٍ كَمَا فِي الْبَنَانِيِّ وَلَا يَعْمَلُ عَلَى مَا لِلْخُرَشِيِّ (بِلَفْظٍ إِنْ أَسْلَمَ
 النَّثَابُ وَإِلَّا فِشَاةَ لَحْمٍ) (وَلَوْ نَمَّ يُصَلِّ) وَإِنْ كَرِهَ الْفَاسِقُ (أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ)
 فَتَنْصَرِفُ لِرَبِّهَا (أَوْ بِمَادَّةٍ كَقَرِيبٍ) عَطْفٌ عَلَى لَظْفٍ وَأَدْخَلَتْ الْكَفَّ الصَّدَاقَةَ
 (وَلَا فَتَرَدُّدٌ) مَعَ أَحَدِهِمَا فَإِنْ انْتَفِيَا لَمْ يَجْزِ قَطْعًا (لَا إِنْ غَاطَّ) فَظُّهَا ضَمِيمَةً
 (فَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدِيهَا) وَلِرَبِّهَا تَضَمِينُهُ (وَمُنْعَ الْبَيْعِ) وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ
 الْإِمَامِ (فِي يَوْمِ النُّعْرِ) (أَوْ تَعَيَّنَتْ حَالَةُ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ ذَبَحَ مَعِيًّا جَمَلًا)
 بِعِيَّةٍ أَوْ حَكَمَهُ (وَالْإِجَارَةُ) بِهَا وَلَهَا جَارَةٌ (وَالْبَدَلُ) بَعْدَ الذَّبْحِ (إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ
 عَلَيْهِ) وَمَهْدَى (وَفُسِّخَتْ) قَبْلَ الْفَوْتِ (وَتُصَدَّقُ بِالْعَوَاضِ فِي الْفَوْتِ إِنْ
 لَمْ يَقُولْ غَيْرَ بِإِذْنٍ وَصَرَفَ فِيمَا لَا يَلْزَمُهُ) فَاتُصَدَّقَ عَلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ
 صَرَفَ مُصَدَّرٌ عَطْفٌ عَلَى مَدْخُولِ الْبَاءِ (كَأَرَشٍ عَيْنٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءُ)
 تَشْبِيهِ فِي وَجُوبِ التَّصَدَّقِ عَلَى إِبْهَاتٍ لَا (وَأَنَّمَا تَجِبُ بِالنَّذْرِ) رَجَحُوا أَنَّهَا
 لَا تَجِبُ بِهِ (وَالذَّبْحُ فَلَا تُجْزَى إِنْ تَعَيَّنَتْ قَبْلَهُ وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ كَحَبْسِهَا
 حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آئِمٌّ) الظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ الشَّدِيدَةِ (١)

(وَلَا وَارِثِ الْقَسَمِ) بالقرعة (وَلَوْ ذُبِحَتْ) لأنه تعيين حق (لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ) في دين) لأنه من البسير الذي يترك (وَنَذِيبَ ذَبْحٍ وَاحِدَةٍ تُجْزَى ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ الْوَلَادَةِ نَهَارًا وَأُلْغِيَ يَوْمُهَا إِنْ سُبِقَ بِالْفَجْرِ وَالْمُصَدِّقُ بِزَنَةِ شَعْرَةٍ) نقداً (وَجَازَ كَسْرُ عَظْمِهَا) تكذيباً للجاهلية (وَكُرِّهَ عَمَلُهَا وَلِيَمَّةً) للأناس (وَأَطْلَعَهُ بِدَمِهَا وَخَتَمَانُهُ يَوْمَهَا) بل من الأمر بالصلاة للعشر .

﴿ بَاب ﴾

(الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ) عادة فوالله لاحملت الجبل هذيان وأولى لاجمعت بين ضدين والحلف على الواجب الشرعي يمين (بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ^(١)) أَوْ صِفَتِهِ كَبِاللَّهِ وَهَآلِلَهُ) وفي العجمية خلاف (وَأَيْمُ اللَّهِ) أي بركته الذاتية (وَحَقَّ اللَّهُ) أي ما يستحقه من الحكالات الذاتية (وَالْعَزِيزُ وَعَظَمَتِهِ وَجَلَالُهُ وَإِرَادَتُهُ وَكَفَالَتُهُ) أي التزامه بكلامه القديم (وَكَلَامُهُ وَالْقُرْآنُ وَالْمُصْحَفُ) أو بعض يختص به^(٢) عرفاً (وَأِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَثِقْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ ابْتَدَأْتُ لَا فَعَلَنْ دِينَ لَا يَسْبِقُ لِسَانِهِ) يعني اعتياده اليمين وبه فسر الشافعية اللغو أما التفات اللسان فيعذر به (وَكِرَّةُ اللَّهِ) قدرته وعظمته (وَأَمَانَتُهُ) تكاليفه بكلامه (وَعَهْدُهُ) به (وَقَلَى عَهْدُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقُ) بشيء من ذلك كالتملق الحادث في وعهدنا إلى إبراهيم أو ما عهد به (وَكَاخِلَفُ وَأَنْسِمُ وَأَشْهَدُ إِنْ نَوَى بِاللَّهِ) وقد استعمل أشهد في اللعان للقسم (وَأَعَزِمُ إِنْ قَالَ بِاللَّهِ وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ قَوْلَانِ) أرجحهما ليس يميناً (لَا بَلَاكَ عَلَى عَهْدٍ أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا أَوْ عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَاشَا لِلَّهِ وَمَا ذَا اللَّهِ وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ

(١) قال في شرح المجموع : ومنه قول عامة مصر والاسم الأعظم . واسم الله لا أن ينوى بالأول غيره اه أي غير اسم الله بأن أراد الأعظم من أسماء حادثة كما في حاشية عlish
(٢) كالمس وأمر

وَالَّذِي وَالْكَعْبَةِ) والراجح الكراهة حيث لم يَكْذِبْهُ وحرم بما لم ينظمه
 الشرع^(١) (وَكَاخْلَقَ وَالْأَمَانَةَ) من الصفات الفعلية (أَوْ هُوَ هُوْدَى) وليس
 ردة (وَعَمُوس) فلا كفارة له في الماضيات إلا غس الاثم (بَأَنَّ شَكَّ أَوْ ظَنَّ
 وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقٍ) بل ولو تبين لأن العبرة بحال الحلف (وَلَيْسَتْ مَنَفِرَةُ اللَّهِ)
 أى يتوب (وإن قَصَدَ بِكَالْمُزَى) مما عبد من دون الله (التَّعْظِيمَ فَكَفَرَهُ
 وَلَا لَعْنَوْ عَلَى مَا يَمْتَقِدُهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ) وتكفر في المستقبليات (وَلَمْ يُفِدَ فِي غَيْرِ
 اللَّهِ) اللغو (كَالِاسْتِثْنَاءِ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ) تشبيهه في أنه لا يفيد في غير الله (إِنْ
 قَصَدَ كَيْلًا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى عَلَى الظَّهَرِ وَأَفَادَ بِكَالِإِلَّا) وبقيّة
 أدوات الاستثناء (فِي الْجَمِيعِ) أى جميع الصيغ أو الحلوف عليها (إِنْ اتَّصَلَ إِلَّا لِعَارِضٍ
 وَنَوَى الْاسْتِثْنَاءَ) لا مجرد اعتياد اللسان (وَقَصَدَ) حل اليمين لا مجرد التبرك
 واعتذر تكرار القصد لجمع الشروط (وَنَاطَقَ بِهِ وَإِنْ سِرًّا بِحَرَكَةِ اللِّسَانِ)
 ولا يشترط إسماع نفسه (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا) قبل تمام الحلف فلا
 يشترط نطق وعزل الاستثناء يكفي عقب اليمين (كَالْوَجَةِ) أى إخراجها (فِي
 الْخِلَالِ عَلَى حَرَامٍ) فلا يلزم شيء إلا أن ينوى عتقاً (وَهِيَ الْمُحَاشَاةُ) عندهم
 (وَفِي النَّذْرِ الْمُبْتَهَمِ وَالْيَمِينِ وَالْكَفَّارَةِ) علق أولاً (وَالْمُنْعَقِدَةِ عَلَى
 بَرٍّ)^(٢) (بَأَنَّ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ أَوْ حِنْثٌ بِأَفْعَلَنَّ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ
 يُؤَجَّلْ) وإلا فعلى بر فيه لا يمنع من أمته وزوجته حتى يضيق الأجل (لِطَعَامٍ
 عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ) نبوي (وَنُدِبَ بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ زِبَادَةً تُثْمِرُ أَوْ
 نَيْصِفُهُ) لتفاعة المدينة وقلة قوتها (أَوْ رِطْلَانِ خُبْزًا بِأَدَمٍ) ندباً (كَشِيرَةٍ مِنْ)

(١) في المجموع وشرحه : وحرم حلف بغير الله فإن توقف عليه الحق فتحدث للناس
 أقضية بحسب ما يحدنون من الفجور إلا أن يعظم شرعاً كولى فيسكروه وإن قصد بكَالْمُزَى
 مما عبد من دون الله التعظيم فكفر اه
 (٢) في المجموع : والبر ما الحنت فيها بالفعل ، والحنت ضدها اه أى ما الحنت فيها بالترك

مرتين لا طائفتين (أو كسوتهم الرجل ثوب والمرأة درع وخمار ولون غير
وسط أهله) بخلاف الإطعام (والرضيع كالكمبير فيهما) ويعتبر شعبه إن استغنى
بالطعام على خلاف فيه (أو عتق رقبة كالظهار ثم) بعد المعجز عن الثلاثة
(صوم ثلاثة) مندوبة التتابع وتعين المرق (ولا تجزئ مائة مائة) من جنسين
بخلاف تمليك خمسة أمداداً وإشباع خمسة مرتين (ومسكر لم يسكين ونافص
كمشربين يسكل نصف إلا أن يسكمل وهل إن بقي تناوياً ولا يرجع
لا يشترط (وله نزعه) حيث بقي (إن بين) أنه كفارة جاهلاً (بالقرعة
وجاز) إعطاؤهم (لثانيتها إن أخرج) الأولى قبل وجوب الثانية (وإلا تكررة
وإن كمين وظهار وأجزأت قبل جنسها) في غير الحنث أو جل وغير مالم
يعين من صدقة وعتق وطلاق لم يبلغ النافية (ووجبته به إن لم يسكره به)
فلا يحنث إن لم يحلف على الإكراه والإكراه الشرعي طوع (وفي قلى أشد
ما أخذ أحد على أحد بت من يملك وهنته وصدقة بمئته ومشى بحج
وكفارة وزيد) على ما سبق (في الأيمان تكلمني صوم سنة إن اعتيد
حلف به) أى بالصوم قال المص ويذهبى اشتراط العادة في غير الصوم أيضاً
(وفي لزوم شهرى ظهار) ولولم يكن متزوجاً (تردد وتحرير التحال
في غير الزوجة والأمة) عطف على غير مالم يقصد العتق (لغو وتكررت)
الكفارة (إن قصد تكرار الحنث) بكفارة كل فعلة (أو كان) التكرار
(العرف كعدم ترك الوتر) فكلم تركه مرة عليه كفارة (أو نوى كفارات)
ولو بكرة (أو قال) والله (لا) باع من فلان مثلاً فقال آخر وأنا فقال والله
(ولا) أنت فكل كفارة إن باع منهما (أو حلف أن لا يحنث أو
بالقرآن والمصحف والكتاب) المذهب عدم التمدد في هذه (أو دل لفظه
بجمع) ككلى كفارات أو أيمان فلا يلتفت لنية (أو بكلمة أو

عَمَّ مَا لَا مَتَى مَا) فلا تعدد إلا بالنية (وَوَاقِهِ ثُمَّ وَاللَّهِ وَلَوْ قَصَدَهُ) أى تأسيس اليقين لتداخل الأسباب المتحددة ولم ينو كفارات فأولى أن إن لاحظ الغأ كيد وفي الطلاق يتعدد إلا لنية تأ كيد احتياطي في العصمة (أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَلَا كَلِمَةٍ غَدَاً وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدَاً) وفي العكس تعدد في غدا (وَحَصَصَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ) ^(١) العام (وَقِيدَتْ) المطلق (إِنْ نَافَتْ) معلوم (وَسَاوَتْ) بأن احتمل لإرادتها وهدمها على السواء عرفاً (فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَلَّاقٍ) ولو في القضاء (كـ) نية (كُونِهَا مَعَهُ) في حلفه لزوجته لَا يَتَزَوَّجُ حَيَاتِهَا كَأَنَّ خَالَفَتْ ظَاهِرَ كَلْفِهِ) في الرتبة بأن كانت أبعد منه وإن كان فيها نوع قرب وتشبيه بالمساوية في القبول (كَسَمَنِ ضَانٍ فِي لَا آ كُلُّ سَمَنًا) ظاهره أنه لا يشترط نية لإخراج غيره وهو في رواه تضاه شيخنا وقيل يشترط واقتصر عليه الخارثى (أَوْ لَا أَكَلُّهُ) ونوى شهراً مثلاً (وَكَتَوُ كَيْلِهِ فِي لَا يَدْبِعُهُ وَلَا يَضْرِبُهُ) وقال نويت للمباشرة (إِلَّا لِمَرَأَةٍ) أى رفع للقاضي استثناء من قوله كان خالفت الخ (وَبَيِّنَةٍ) بأنه حالف وحنث وهو يفكر الحنث مستنداً للنية المذكورة (أَوْ لِإِفْرَارٍ) بالخلف والفعل فلا تنفعه النية المذكورة عند القاضي (فِي طَلَّاقٍ وَعَتَقٍ) معين (فَقَطُّ أَوْ اسْتَحْلِفَ مُطْلَقًا) ولو بالله أو كانت نيته مساوية عطف على الستثنى (فِي وَثِيْقَةٍ حَقٍّ) فالعبرة بنية الحالف (لَا إِرَادَةَ مَيِّتَةٍ وَكَذِبٍ فِي طَلَّاقٍ وَحُرَّةٍ) راجع الميئة (أَوْ حَرَامٍ) يعنى أراد كذبك حرام فلا تقبل مثل هذه النية في شدة البعد (وَلَا يَفْتَوَى ثُمَّ) إن لم تسكن نية (بِسَاطٍ يَمِينِهِ) وهو السبب الذى في قوة النية والتعاقب (ثُمَّ عُرِفَ قَوْلِي) لا فعلى وفي ر اعتباره (ثُمَّ مَقْصِدُ لُغَوِي ثُمَّ تَرْعِي) (الراجح

(١) وقفت على عدة رسائل لعالمائنا المغاربة في شرح عبارة المصنف : وخصصت نية الحالف وقيدت ، وفي تلك الرسائل صور وفروع وتحقيقات .

تقديم الشرعى (وَحَنَثَ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا بِسَاطٍ بِقَوْتٍ مَا حَافَ
عَالِيَهُ وَلَوْ لِمَا نَعِيَ شَرْعِيٍّ) مُطْلَقًا (أَوْ سَرِقَةٍ) هو عادى حيث تأخروا لأجل
أو بادر (لَا بِكُمُوتِ حَمَامٍ فِي كَيْدِ بَحَنَةٍ) هو عاقبى حيث تقدم أو أجل أو بادر
(وَبِعَزَمِهِ عَلَى ضِدِّهِ) فى الحنث المطلق وفي رَأْنِهِ خلاف ظاهر المدونة (وَبِالنَّسِيَانِ
إِنْ أَطْلَقَ وَبِالْبَعْضِ عَكْسُ الْبَرِّ) فلا يكون إلا بالكل (وَبِسَوِيْقٍ أَوْ
كَبْنٍ فِي لَا آكُلُ) إلا لنية كما هو الموضع (لَا مَاءً) ولوزمزم وإن قام بالنية مقام
الطعام لَا تَسْحَرُ فِي لَا أَتَمَسَّى وَذَوَاقٍ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَبِوُجُودِ أَكْثَرِ
فِي كَيْسٍ مَعَى غَيْرُهُ) إلا بالله فإنه انمو (لِمُتَسَلِّفٍ لَا أَفَلَّ) للباساط (وَبِدَوَامِ
رُكُوبِهِ وَلُبْسِهِ فِي لَا أَرْكَبُ وَالْبَسُ لَا فِي كَيْدِ خَوْلٍ) إلا أن يحالف حاله ويستمر
(وَبِدَابَّةٍ عَلَيْهِ) أو ولده (فِي دَابَّتِهِ) لتحقيق النية (وَبِجَمْعِ الْأَسْوَاطِ)
بعدد الحلوف عليه فلا يكفى (فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَيْدًا وَبِلَحْمِ الْحَوْتِ وَبَبَيْضِهِ
وَعَسَلِ الرُّطَبِ فِي مُطْلَقِهِمَا) خلاف عرفنا (١) الآن وكذا قوله (وَبِكُمُوكِ
وَحَشَكَيْنِ) يحشى سكرًا (وَهَرِيْسَةً وَإِطْرِيَّةً) هى الشربة أو الرشته (فِي
خُبْزٍ لَا عَكْسِهِ وَبِضَائِنٍ وَمَهْزٍ) خلاف عرف مصر الآن (وَدِيكَةٍ وَدَجَاجَةٍ
فِي غَنَمٍ وَدَجَاجٍ) بالترتيب (لَا بِأَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَبِسَمَنِ اسْتِمْهَالِكِ فِي
سَوِيْقٍ وَبَزَعْفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا بِسَكْخَلٍ طُبِيخٍ) اعتمد بعض الأشياخ الحنث
(وَبِاسْتِزْخَاءِ لَهَا فِي لَا قَبْلَتِكَ) فقبلت فيه (أَوْ قَبْلَتْنِي) لا يشترط فى هذا
استرخاء (وَبِفِرَارٍ غَرِيمَةٍ فِي لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَقِّى وَلَوْ لَمْ
يُفَرِّطْ وَإِنْ أَحَالَهُ) فإنها ليست قبضا حسيا نعم لو قال ولى عليك حق (وَبِالشَّحْمِ
فِي اللَّحْمِ) لتولده منه (لَا أَلْعَكْسُ وَبِقَرْعٍ فِي لَا آكُلُ مِنْ كَهَذَا الطَّلْعِ)

(١) ولذا قال فى المجموع : ولا حنث فى زمننا بعصر بلحم الحوت وبيضه وعسل الرطب

فى مطلقها ولا بنحو كملك فى خبز ولا بعز فى غنم اهـ

أو اللبن فيحنت بالتمر والجن (أو هذا الطلح) رجحوا أنه لا يحث بالذرع إلا إذا
جمع بين من واسم الإشارة (لا اطلع وطلعا) فلا يحث بالمتولد إذا حذف من
واسم الإشارة واستثنى من ذلك قوله (إلا نبيذ زبيب ومرة لحم أو شحمه
وخبز قمح وعصير عنب وما أنبتت الحنطة) في حلفه لا يأكل له حنطة
(إن نوى المن) أى قطعة حينئذ يحث بكل ما جاء من جهته (لا إرادة)
فثبت جيدا (وسوء صنعة طعام) فحسن وهذا من البساط (وبالحمام في
في البيت) هذا وما بعده لا يوافق^(١) عرفنا (أو دار جار) أى الخلوفا عليه
لحق الجوار (أو بيت شعر) في مطلقه (كحبس أكره عليه يحق) في^(٢)
الخلوف عليه لما سبق أن الإكراه الشرعى طوع (لا بمسجد) فى لا أجمع معه
لأنه مخرج حكما (وبدخوله عليه) أى الخلوفا عليه (ميتا في بيت يملكه)
ولو منفعة لا إن دفن به (لا بدخول مخلوف عليه إن لم ينو الجماعة
وبتكتفيه في لا نفقه حياته) لأن مؤن التجميز من توابع الحياة (وبأكل
من تركته) أى الخلوفا عليه (قبل قسمها) غير ضرورى فإنه لا قسم إلا
بعد الدين والوصية (في لا أ كنت طعامه إن أوصى) بعد غيره (أو كان
مديفا وبكتاب إن وصل) ولو لم يقرأ (أو رسول) بأغ (في لا كلمه ولم
ينو في الكتاب في العتق والطلاق) ونوى فى الرسول مطلقا (وبالإشارة
له وبكلامه ولو لم يسمعه لا قراءته بقلبه) فى لا قرأ (أو قراءة أحد
عليه) أى الخلوفا عليه (بلا إذن) من الخالف وقد رجع عن إرسال الكتاب
(ولا بسلامه عليه) ردا (بصلاة ولا كتابة المخلوف عليه) وكلاما (ولو

(١) وفى المجموع : ولا حث فى زمننا بالحمام وبيت الشعر فى البيت ولا باجتماع بمسجد
فى لا يجمع معه ولا ببيت الجار فى بيته اه ومثل الحمام القهوة والفندق كما فى شرحه .
(٢) متعلق بحبس أى فى المسكان المخلوف عليه .

قَرَأَ) الحالف وأَنْصَتَ (عَلَى الْأَصْوَابِ وَالْمُخْتَارِ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمًا أَنَّهُ
غَيْرُهُ) وليس لغواً فإنَّ اللغو حال الحلف (أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِبَهُ) على
ما سبق (وَيَفْتَحِ عَلَيْهِ) في قراءة (وَبِلَا عِلْمٍ إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي
وَبَعْدَمِ عَلَيْهِ) أى إعلامه (فِي لَا عِلْمَهُ وَإِنْ رِسُولٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ
أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ) عدم (عِلْمٍ وَالْإِثْنَانِ فِي حَلْفِهِ لِأَنَّ فِي نَظَرِهِ) في المصالح
بمخلاف ما يخص الأول لذاته (وَبِمَرْهُونٍ فِي لَا تُؤْبَلِي وَبِالْهَيْبَةِ وَالصَّدَقَةِ
فِي لَا أَعَارَهُ وَبِإِنْعَاسٍ وَنَوَى إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَيْبَةٍ وَبِقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا)
إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ (فِي لَا سَكَفَتْ لَا) ببقائه ليلاً (فِي لَا نَتَقِلْنَ) فشدوا
هنا في صيغة البر نظراً إلى منعه في الحنث من الزوجة والأمة حتى يفعل (وَلَا
يَخْرُجْنَ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَا كَفَهُ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ) لدار أخرى (أَوْ ضَرَبَ جِدَارًا)
وَلَوْ جَرِيدًا يَهْدِيهِ الدَّارَ وَبِالزَّيَارَةِ إِنْ قَصَدَ بِحَلْفِهِ لَا سَا كَفَهُ (الْتَمَحَّتْ
لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ) ونزاعهم (إِنْ لَمْ يُكْثِرْهَا) أى الزيادة (نَهَارًا أَوْ بَيْتًا)
عطف على مدخول لم فعدم الحدث إذا انتفيا (بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرٍ) مسافة
(الْفَضْرِ) وإن لم تتوفر شروطه (فِي لَا سَافِرَنَّ وَمَكَثَ نِصْفَ شَهْرٍ وَنِدَبَ
كَمَالَهُ كَمَا نَتَقِلْنَ) فإذا قيده بدار مكث عنها نصف شهر (وَلَوْ بِإِقْبَاءِ رَحْلِهِ)
راجع لقوله وبقاء ولو ليلاً في لَا سَا كَفَتْ خَفَهُ وَصَلَهُ بِهِ (لَا بَكَمِ سَمَارٍ وَهَلْ
إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ) أولاً نية له (تَرَدُّدُ) أظهره عدم الحدث مطابقاً
(وَبِاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ) أى الدين الذى حلف ليوفيه (أَوْ عَيْنِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ
وَبِبَيْعِ فَاسِدٍ) بالدين (فَاتَ قَبْلَهُ) أى قبل الأجل (إِنْ لَمْ تَفِ) قيمة المبيع
بالدين ولا كمل عليها (كَأَنَّ لَمْ يَفُتْ عَلَى الْمُخْتَارِ) تشبيهه في الحنث حيث
لا وفاء (وَبِهِبَّتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنْهُ) بإعلامه (وَأَنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَمَادَةٍ
بَيْنَهُ) أو إقرار (بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذَهُ) ولم يراعوا هذا البساط (لَا إِنْ

جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ) فِي الْأَجَلِ (وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ وَبَعْدَمَ قَضَاءٍ فِي
 غَدٍ فِي لَأَقْضَيْتَكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَيْسَ هُوَ) إِلَّا الْقَرِينَةَ لِإِرَادَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
 كَالْتَبَسَ فِيهِ (لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمَطْلُ (بِخِلَافٍ لَا كَلَنَهُ)
 فَإِنْ الْأَكْلُ يَرَادُ بِهِ خُصُوصُ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْأَسْتَعْجَالَ (وَلَا إِنْ بَاعَهُ
 بِهِ عَرَضًا) وَلَوْ غَبَا لَصَحَّ الْبَيْعُ (وَبَرَّ إِنْ غَابَ) رَبُّ الدِّينِ (بِقَضَاءٍ وَكَيْلٍ
 تَقَاضٍ) لِلدَّيُونِ (أَوْ مُفَوَّضٍ وَهَلْ نُمُّ وَكَيْلٍ ضَيْعَةٍ) فَيَكُونُ فِي رَتْبَةِ الْحَاكِمِ
 (أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ) فَهُوَ مُقَدَّمٌ (وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَتْ تَأْوِيلَانِ وَبَرَّى فِي
 الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُحَقِّقْ جَوْرُهُ وَإِلَّا بَرَّ) وَلَا يَبْرَأُ (كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُهُمْ)
 إِذَا لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا (وَلَهُ يَوْمٌ وَكَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ
 وَإِلَى رَمَضَانَ أَوْ لَاسْتَهْلَالَهِ شَعْبَانُ) ابْنُ عَرَفَةَ^(١) فِي اللَّامِ يَوْمَ وَابِلَةٍ مِنْ مَدْخُولِهَا
 (وَيَجْعَلُ ثَوْبَ قِبَاءٍ أَوْ عِمَامَةً فِي لَا أَلْبَسَهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ اضْيِيقُهُ) فَبَسَاطَ
 وَلَا وَضِعَهُ عَلَى فَرْجِهِ (بَلَا لَفٍ) وَبَدْخُولِهِ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلَهُ إِنْ
 لَمْ يَسْكُرْهُ ضَيْقُهُ وَبَقِيَّامٍ) اسْتَعْلَاءُ (هَلَى ظَهْرُهُ) أَيْ الْبَيْتُ الَّذِي حَافَ لَا يَدْخُلُهُ
 (وَبِمُسْكُتَرَى فِي لَا أَدْخُلُ لِفُلَانٍ وَبِأَكْلٍ مِنْ وَلَدٍ) لِلْحَالِفِ وَكَذَابِهِ
 (دَفَعَ لَهُ مَحْكَوْفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) بِالْدَفْعِ (إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ)
 وَالْمَوْهُوبُ يَسِيرُ لَهُ رَدُّهُ (وَبِالسَّكَلَامِ أَبَدًا فِي لَا كَلَمَهُ إِلَّا يَوْمَ أَوْ الشُّهُورِ) حَمَلًا
 لِأَلْ عَلَى الْاسْتِفْرَاقِ احْتِيَاظًا (وَنَلَاةً) لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ فِي الْمَشْهُورِ^(٢) (فِي
 كَأَيَّامٍ) وَسَمْنِينَ بِلَا أَلٍ (وَهَلْ كَذَلِكَ) يَعْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (فِي لَا هَجْرَتَهُ)
 لِأَنَّهُ الْهَجْرُ الشَّرْعِيُّ (أَوْ شَهْرٌ) لِأَنَّهُ يَشْرَعُ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ كَالزَّوْجِ
 (قَوْلَانِ) وَتَقْدِيمِ الْأَوَّلِ مَوْمَ لِقَوْتِهِ (وَلَا طَيْلَنَ هَجْرَانَهُ) بِحَسَبِ الْحَالِ فَقَدْ

(١) غرضه بنقل هذا الكلام بيان أن التعبير باللام يخالف التعبير بالي على المعتمد خلافا
 للمص في تسويته بينهما .

(٢) وقيل أقل الجمع اثنان ونسب إلى مالك ، والمسألة بادلها مبسرطة في كتب الأصول

يكون شهماً واحشاط محمدٌ بسنةٍ (وسنةٌ في حينٍ وزمانٍ ومضمرٍ
وداهرٍ) فإن عرفها فالأبد في غير الحين (وبما يفسخُ أو يغيرُ نسأله في
لأنزواجٍ) فإن كان لإغاظة زوجته فلا بد أن يغيظ مثلها (ويضمن الوجه
في لا أنكملُ) بمال (إن لم يشترط عذم الغرم وبه) أي الغمان
(لو كيل في لا أضمن له إن كان من ناحيته) كصديقه (وهل إن علم)
بأنه من ناحيته (تأويلان) فإن علم بالتوكيل حث قطعاً (وبقوله ما أخذتُه
قاله لغيري لمخير) به (في ليسرته وبأذهبي الآن) مثلاً (انز لا كلمتك
حتى تفعلني وأيس قوله لا أبالي بدأ أقول آخر لا أكلّمك حتى تبدأني
وبالإفالة في لا ترك من حقه) الذي باع به (شيئاً إن لم تف) قيمة المبيع
بالتن ولا كل عليها (لا إن أخر الله من على المختار) وإنما التأجيل له حصّة
من الثمن حال العقد (ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مكانه في أخذت به)
لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذت به وكذا إن لم يذهب شيء وللوضوع اعتقد
أخذها فإن تبين أخذ غيرها فعلى حكم اللغو (ويتركها عالماً في لا خرجت إلا
بإذني) فلا يكفى العلم إذنا في البر (لا إن أذن لأمر) حالف لا يأذن لغيره
(فزادت بلا علم) فإن علم حث فالعلم في الحث إذن احتياطا (وبعوده لها
بعد يملك آخر في لا سكت في هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو
مادامت له لا دار فلان) بلا إشارة ولم ينو البقرة (ولا إن خرجت وصارت
طريقاً إن لم يأمُر به) أي التخريب معاملة بتقيض قصده (وفي لا باع منه
أوله) مسماراً (بالوكيل إن كان من ناحيته) على ما سبق (وإن قال
حين البيع أنا حلفت على فلان فأخشى أن يكون له (فقال هو لي ثم صح
أنه ابتاع له) حث (ولزم البيع) إلا أن يقول إن كان له فلا بيع بيننا
(وأجزأنا غير النوارث في إلا أن تؤخرني لا) إذنه (في دخول دار) مما

ليس حقاً بورث (وَتَأْخِيرُ وَصِيَّ بِالنَّظَرِ وَلَا دَيْنَ وَتَأْخِيرُ غَيْرِهِمْ إِنْ أَحَاطَ
وَأَبْرَأَ) الميت (وَفِي بَرِّهِ فِي لَأْطَانِهَا فَوَطِئَهَا حَائِضًا) ونحوه من كل ممنوع
(وَفِي لَمَّا كَلِمَتُهَا فَخَطَفَتْهَا هِرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ) قبل التحال (أَوْ
بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ) راجع للمثلاث (إِلَّا أَنْ تَتَوَاتَى وَفِيهَا الْحِثُّ بِأَحَدِهِمَا
فِي لَا كَسَوْنُهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتِثْنَاءُ كُلِّ) وأجاب المص بأنه في القضاء
بطلاق أو عتق معين .

(بَابُ)

(النَّذْرُ الْبِرَامُ مُسْلِمٌ مَكْلَفٌ وَلَوْ غَضِبَانِ) خلافاً لمن يقول بكفارة يمين
وَأَنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ إِلَى أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ (فَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ) بخلاف إن
شَاءَ فَلَانٌ فِيمَ شَيْئَتِهِ وَلَمَّا بَلَّغَ بِهِ مَا نَذَرَ كَلِمَةً عَلَى أَوْ عَلَى ضَحِيَّةٍ (على
ما سبق فيها) ونَذَرَ الْمُطْلَقُ وَكُفْرَةُ الْمُكْرَرُ (وإن لزم كمال خيس المشنة
(وَفِي كُفْرِهِ الْمُعْلَقِ) كأن شفى الله مريضاً (تَرَدُّدٌ وَلَزَمَ الْبَدَنَةُ يَنْذَرُهَا
فَإِنْ عَجَزَ فَبَقَرَةٍ ثُمَّ سَبْعُ شَيْءٍ لَا غَيْرُ) فلا هدى بالعصوم هنا (وصيامٌ يَنْفَعُ)
وفي الصلاة خلاف وفي الاعتكاف شيء من هذا (وَمِنْهُ حِينَ يَمِينُهُ إِلَّا أَنْ
يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ بِمَالِي فِي كَسْبِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرَّبَّاطُ بِحُلِّ خَيْفٍ)
وأدخلت الكاف مالى للفقراء (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ) بخلاف ما إذا سعى
الثلث فمنه (إِلَّا لِتَصَدَّقَ بِهِ) أى بماله (عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرُ) بإخراج
ثالث ما بقى (إِنْ أَخْرَجَ) للأول قبل وجوب الثاني (وَالْأَوَّلُ قَوْلَانِ وَمَا سَمِعَى)
من نصف أو غيره (وَأَنْ مُعَيَّنًا أَنْتَى عَلَى الْجَمِيعِ) كالف دينار أو هذا العبد
ولا يملك غير ذلك (وَبَعَثُ فَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِمَحَلٍّ) أى محل ما ذكر لجهاد
(وَأَنْ لَمْ يَصِلْ يَبْعَ وَعَوَّضَ كَهَدْيٍ وَلَوْ مَعِيَّاءَ عَلَى الْأَصَحِّ) فإنه لم يجب

عن شيء (وله فيه) أى فى الهدى (إذا بيع الإبدال بالافضل) كابل عن
شاة بخلاف السلاح فإنما يجل فى مثله (وإن كان) المجهول هديا (كثوب
بيع وكرة بعته وأهدى به) فيها (وهل اختلف هل يقومه) كفى العتبية
وموضع من المدونة (أولا) يبيعه كما فى موضع آخر منها (أولا) اختلف لأنه إنما
أراد بيعه (نذبا) فلا ينافى جواز التقويم (أو التقويم إن كان بيعين) لأنه
ليس على سبيل الصدقة حتى يكون عودا فيها والبيع فى النذر (تأ وبلات فإن
عجز) الثمن عن هدى أطل (عوض الأذى ثم يخزنه الكعبة يصرف
فيها إن احتاجت وإلا تصدق به وأعظم مالك) رضى الله عنه (أن يشرك
معه) حيث قاموا بشمارها (غيرهم لأنها ولاية منه عليه) الصلاة و
(السلام والمشى لمسجد مكة ولو لصلاة وخرج من بها) للحل (وأنى
بعمرة كمكة أو البيت أو جزئه لا غير) (١) مما انفصل عنه (إن لم ينو
نسكا من حيث نوى) بيان لحل المشى (وإلا) ينو شيئا فن حبت (حاف
أو مثله إن حث به) لا مفهوم للشرط (وتمين محل اعتيد) للحالفين
ولو مع غيرهم (وركب فى المنهل) موضع النزول لاحتطاب أو يستقى (أو
احتاجه) فى غير طريق التوجه يثنى لها فإذا رجع لأصل الطريق نزل
(كطريق قرنى اعتيدت) إلا أن يعتاد الحالفون غيرها فلا يعدل لمادة
غيرهم (و) ركب (بحر) اضطر له لا اعتيد (لغير الحالفين) (على الأرجح) ويمضى
(لتمام الإفاضة وسعيها) أى العمرة أو سعى الإفاضة إن أخره (ورجع وأهدى إن
ركب كثيرا بحسب مسأته) والصعوبة والسهولة (أو التماسك والإفاضة
نحو المصيرى) فاعل رجع (قأ بلا فيمشى ما ركب فى مثل الممين وإلا)
يعين (فله المخالفة إن ظن) قيد فى الرجوع (أو لا حين خروجه) القدرة

(١) قيل : هذا التركيب لمن ، والصواب : لا . لقول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لمن عمل أسافت لا غير تسأل

وَالْإِظَانُ (مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطُّ) مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ حَيْثُ
ظَنَّ الْقُدْرَةَ حَالِ الْيَمِينِ وَإِلَّا فَلَاهْدَى (كَأَنَّ قَبْلَ وَلَوْ فَادِرًا) تَشْبِيهِهُ فِي الْهَدَى فَقَطُّ
(كَأَنَّ قَاضِيَةً فَقَطُّ) تَشْبِيهِهُ فِي طَلَبِ الْهَدَى لَكِنْ نَدْبًا كَمَا يَأْتِي وَمَا قَبْلَهُ وَجُوبًا
(وَكَمَا مَرَّ عَيْنٌ) فِيهِدَى لِرُكُوبِهِ وَلَا يَرْجِعُ (وَلَيْقَضِهِ) حَيْثُ فَوْتَهُ عَلَى نَفْسِهِ (أَوْ
لَمْ يَقْدِرْ) عَلَى الْمَشْيِ فِي رَجُوعِهِ فِيهِدَى فَقَطُّ (وَكَأَنَّ بَقِيَّةَ) مُحْتَزًا بِمُحْوَالِهِ عَصَى
(وَكَأَنَّ فَرَقَهُ) بِإِقَامَةِ زَائِدَةٍ عَلَى الْمَعْتَادِ (وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ) فَيُجْزِيهِ مَعَ الْهَدَى
(وَفِي لَزُومِ الْجَمِيعِ مَشَى عَقَبَةً وَرُكُوبَ أُخْرَى) بِعَنِ تَنْصِيفِ الْمَشْيِ وَيَتَقَيَّ
عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَضْبُطْ مَنَازِلَ الرُّكُوبِ (تَأْوِيلَانِ) أَظْهَرَهُمَا إِلَّا كِتْفَاءَ مَشْيٍ أَمَا كُنْ
الرُّكُوبِ (وَالْهَدَى) فَيَأْتِي سَبْقُ (وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ) رَاكِبًا (فَنَدْبٌ
(وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعُ) فِي الْقَابِلِ لِأَنَّ الْهَدَى تَقَرَّرَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ (وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمَّهُ
وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ) بِعَنِ مَحَلِّ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ لِسُرْيَانِ الْفَسَادِ إِلَيْهِ
وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لِلْفَسَادِ وَتَبْعِيضِ الْمَشْيِ (وَلِإِنْ قَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ وَرَكِبَ فِي
قَضَائِهِ) حَيْثُ كَانَ لَا زَمَةَ الْمَشْيِ أَمَا الْحُجُّ فَيَمَشِي مِنْسَكًا الْقَضَاءُ (وَإِنْ حَجَّ نَاوِيًا
نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذُرْ حَجًّا) بَأَنَّ
نَذَرَ مَطْلَقِ نَسَكٍ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (تَأْوِيلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الْإِطْلَاقُ (وَعَلَى
الْعُسْرَةِ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ ثُمَّ يَحْجُّ مِنْ مَسَكَةٍ عَلَى الْفَوْرِ وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ) أَمَا
قَيْدُ بِهِ (فِي أَنَا مُحْرِمٌ وَأَحْرَمٌ إِنْ قَيْدَ يَوْمٍ كَذَا كَالْعُمُرَةِ مُطْلَقًا) بِكُسْرِ
الْلامِ أَمَا الْمُقَيَّدُ فَكَمَا سَبَقَ (إِنْ لَمْ يَمُتْ صُحْبَةً لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلِأَشْهُرِهِ
إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَلْزَمُ) نَبِيءٌ (فِي مَالِي فِي
الْكُتْمَةِ أَوْ بَابِهَا أَوْ كُلُّ مَا كُنْتُ سَبِيحُهُ) حَلْفٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ لَمْ يَنْهَيْهِ
(أَوْ هَدَى) أَوْ بِدَنَةٍ (لِغَيْرِ مَسَكَةٍ أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَرُدَّ إِنْ مَلَكَهُ أَوْ هُوَ
نَحْرُ فَلَانٍ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدَى أَوْ يَشْوِهِ أَوْ يَذْكُرْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ)
بِعَنِ قِصَّةِ الذَّبِيحِ ^(١) (وَالْأَحَبُّ حِينَئِذٍ كَتَنَذَرَ الْهَدَى بِدَنَةٍ ثُمَّ بَقَرَةٍ كَتَنَذَرَ

الْحَمَاءُ) أشد به في الإلغاء ويندب الهدى (أَوْ خَلَّ فَلَانٍ إِنْ نَوَى التَّعَبَ) بحمله على عنقه (وَالْأَلَّ رَكَبَ وَحَجَّ بِهِ بِلَا هَدًى) فإن نوى إحجاجه لم يلزمه الحج معه (وَالْعَا عَلَى الْمَسِيرِ وَالذَّهَابُ وَالرُّكُوبُ لِمَكَّةَ) لأن السفنة إنما وردت بالمشى (وَمُطْلَقُ مَشَى) بلا قيد مكة (وَمَشَى لِمَسْجِدٍ) غير الثلاثة (وَأِنْ لَا عِتِكَافٍ) وفعل ما نذر بموضعه (إِلَّا لِقَرِيبٍ جِدًّا أَفْقُولَانِ تَحْتَمِلُهُمَا وَمَشَى لِلْمَدِينَةِ أَوْ إِبِلَاءِ) مدينة بيت المقدس (إِنْ لَمْ يَنْوِ صَلَاةَ مَسْجِدٍ بِهِمَا وَيَسْمَعُهَا فَيَرْكَبُ وَهَلْ وَإِنْ كَانَ بِهِمُضِيحٌ أَوْ إِلَّا لِسُكُونِهِ بِأَفْضَلِ خِلَافَ وَالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ ثُمَّ مَكَّةُ .

(بَابُ)

الْجِهَادُ فِي أَهَمِّ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارَبًا) وينبغي أن يراعى هنا قاعدة أخف الضررين (كَزِيَارَةِ السَّكَنِيَّةِ) بموسم الحج فرض كفاية كل سنة ولذا فدمه على ما يأتي مما لا يقيد بالسنة (فَرَضُ كِمَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالِ جَائِرٍ) إلا أن لا يوفى اليهود (عَلَى كُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُسَكَّلٍ قَادِرٍ، كَالْقِيَامِ بِمُعَاوِمِ الشَّرْعِ) بحيث يحفظ (وَالْفَتَوَى وَدَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَضَاءُ وَالشَّهَادَةُ وَالْإِمَامَةُ) العظمى ويتعين كل على من لم يصلح غيره (وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ^(١) وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) في نظام العالم لا قصر الثياب (وَرَدُّ السَّلَامِ وَتَجَنُّبُ النِّمَتِ وَفَكِّ أَسِيرٍ وَتَعْيِينَ بَفَجْئِ الْعَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ وَكَانَتْ مِنْ بَقَرِهِمْ إِنْ عَجَزُوا وَتَعْيِينَ الْإِمَامِ) ولو لسكعبد (وَسَقَطَ بِمَرَضٍ وَصِيٍّ وَجُنُونٍ وَغَى وَعَرَجٍ وَأُتُوْنَةٍ وَعَجَزَةٍ عَنْ مُجْتَاجٍ لَهُ وَرَقٍ وَدَيْنٍ خَلٍّ) لم

(١) في المجموع : والأمر بالمعروف إن ظن إفادته ولم يعتقد حله . من مدرك قوى اهـ يشير بهذا إلى بعض المسائل المختلف عليها بين المذاهب بالحل والحرمه فلا يصح الانكار على حنفى يشرب النبيذ مثلاً .

يُتَخَلَّصُ مِنْ وَفَاءِهِ (كَوَالِدَيْنِ فِي فَرَضٍ كِفَايَةٍ بِبَيْحَرٍ أَوْ خَطَرٍ^(١)) لَا مَفْهُومَ
لَهَا حَيْثُ يَقُومُ بِهِ الْغَيْرُ وَالْإِفْلَاحُ وَلَوْ بِهِمَا (لَا جَدِيَّةَ) وَإِنْ وَجِبَ بَرٌّ (وَالسَّكَا فَرُّ
كَغَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ) أَى الْجِهَادِ (وَدُعُوا لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ جَزَايَةُ) إِنْ أَبَوْهُ (بِمَحَلٍّ
يُؤْمَنُ وَإِلَّا قُوتِلُوا وَقُتِلُوا إِلَّا الْمَرْأَةُ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا) بِسِلَاحٍ أَوْ قَتَلَهَا أَحَدًا
فَتَقَتَلَ فِيهِمَا وَلَوْ بَعْدَ الْقِتَالِ (وَالصَّبِيُّ وَالْمَعْتُوهُ كَشَيْخٍ فَإِنْ وَزَمِنَ وَأَعْمَى وَرَاهِبٌ
مُنْعَزَلٌ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِالْأَرَايِ وَتُرِكَ لَهُمُ السَّكَايَةُ فَقَطَّ وَاسْتَفْغَرُوا تِلَامُثَهُمْ
كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ وَإِنْ حَبِزُوا فَفَقِيمَتُهُمْ) فِي الْمَغْنَمِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُمْ (وَالرَّاهِبُ
وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانِ) وَلَا دِيَّةَ فِيهِمَا خِلَافًا لِلْمَالِ الْخُرْشِيِّ (بِقَطْعِ مَاءٍ) عَنْهُمْ وَعَلَيْهِمْ
وَأَلَّةٌ وَبِفَارٍ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ غَيْرُهَا وَلَمْ يَسْكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ) وَلَا لَمْ يَرَهُ وَابْنُهَا
(وَإِنْ يَسْفُنُ) إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ (وَبِالْحَصْنِ) بَغَيْرِ تَحْقِيقٍ وَتَغْرِيقٍ مَعَ
ذُرْبَةٍ) وَنِسَاءٌ وَأُولَى مُسْلِمٍ وَلَا يَرَاغَى الذَّرِيَّةُ فِي السَّفِينِ لِلْقَلَّةِ (وَإِنْ تَقَرَّسُوا بِذُرْبَةٍ
تُرْكُوا إِلَّا لِخَوْفٍ وَبِمُسْلِمٍ لَمْ يُقْصَدِ الْقَرْسُ) وَقُوتِلُوا وَالْفَرْقُ أَنْ الشَّانَ الْإِحْتِيَاظَ
فِي التَّبَاعَدِ عَنِ الْمُسْلِمِ (إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ) بِإِحْتِرَامِ الْقَرْسِ
(وَحَرْمِ نَبْلِ سُمٍّ) الَّذِي فِي النُّوَادِرِ عَنْ مَالِكِ الْكَرَاهَةِ لِحُمُلِهَا الْمَصِّ عَلَى التَّحْرِيمِ
(وَاسْتِعْمَانَةً بِمُشْرِكٍ) أَى طَلَبِ ذَلِكَ (إِلَّا لِيُخْدِمَةَ وَإِلَّا سَأَلَ مُصْحَفَ لَهُمْ)
وَلَا بَأْسَ بِنَحْوِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ لِدَعَائِهِمْ (وَسَقَرَتْ بِهِ لَأَرْضِهِمْ كَمَا آتَاهُ) وَلَوْ أَمَةٌ
أَوْ ذَمِيَّةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ (إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ) رَاحِعَ الْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ تَذْبِيهُ عَلَى نَفْسِهِ الْخِلَافُ
الْمُصْحَفِ (وَفَرَارٌ) مِنَ الْكِبَاثِرِ (إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ) (وَالْإِجَازُ) (و)
الْحَالُ أَنَّهُمْ (لَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا^(٢)) إِلَّا تَحْرُفًا (خَدَعًا) (وَتَحْبِزُ) (مَنْ

(١) بكسر الطاء صفة لمخدوف : أى أوبر خطر

(٢) فإن بلغوا حرم الفرار ولو كثر الكفار ما لم تختلف كلمتهم أقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا تغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» رواه أبو داود والترمذى وحسنه وصححه الحاكم .

غير الأمير يتقوى (إن خيف) وإلا أن تختلف كلمة المسلمين أو ينفرد عدوهم بمدد
أوسلاح (والمثلة) حرام بعد القدرة إلا أن يمثلوا (وتخل رأس ليلد أو وال
وخيانة أسير انتمين طانما ولو على نفسه) والمكره القرار بما أمكن (والقول
وأدب إن ظهر عليه وجاز أخذ محتاج نعلما وحزاما) لم يرتفع (وليرة
وطما ما وإن نعلما وملقا كنوب وسلاح ودابة ليرد) بعد الحاجة (ورد ألف فضل
إن كثر فإن تمذر تصدق به ومضت المبادلة بينهم) أى المحتاجين ولا
يراعى باب الربا إذ ليس بيعا حقيقة (وبلديهم إقامة الحد) ولا يؤخر
(وتخريب وقطع نخل وحرق إن أنكى) العدو (أو أم ترج) للمسلمين
(والظاهر أنه) أى التحريق مع عدم الرجاء وعدم الإنكاء (مذدوب ككسبه)
وهو الإبقاء مع الرجاء وأنكى فإن أنكى ولم يرج وجب الإنلاف أو رجي ولم
يفك منع (ووطى أسير أمة وزوجة) له (سلمتا) من وطئهم (ودبح حيوان
وعرقبة وأجهز عليه) كما سبق فى الإنلاف (وفى النخل إن كثر)
وإلا كره لإنلافها (ولم يقصد عسلها) وإلا جاز (روابتان) بجواز الإنلاف
وكرهته (وحرق) الحيوان المعرقب (إن أكلو المنيعة كمتاع عجز عن
تحمله وجعل الدينوان) المجاهدين (وجعل من قاع لمن يخرج عنه إن
كانا ديوان) ومصر كلها ديوان واحد مثلا (ورفع صوت مرابط بالكبير)
لأنه شعاره (وكره التطريب وقتل عين وإن آمن) إذ التامين لا يبيع
التجسس (والمسلم كالزنديق) يقتل ولو تاب حدا (وقبول الإمام هديتهم
وهى له إن كانت من بعض) غير الطاغية (إكقرابة وفى) لبیت المال
(إن كانت من الطاغية) ملكهم (إن لم يدخل بلدهم) فغنيمة للجيش
(وجاز قتال نوب) أى حبش فهو أولى من نسخة روم لأنه دفع لتوهم استمرار
(م ١١ — الكليل)

العمل بحديث تركوا الحبش ما تركوكم ويروى تركوا الترك^(١) فلذا قال (وَتُرِكَ
وَاحْتِجَاجُ عَلَيْهِمْ بِقُرْآنٍ وَبَعَثُ كِتَابٍ فِيهِ كَالآيَةِ) مع أمن الإهانة (وَأَقْدَامُ
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ) إن أنكى ولو علم هلاكه (إِنْ أَمَّ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً)
بل لله (عَلَى الْأَظْهَرِ وَانْتِقَالَ مِنْ) سبب (مَوْتٍ لِآخَرٍ وَوَجَبَ إِنْ رَجَى حَيَاةً
أَوْ طَوْلَهَا) ولو مع (كَالْفَظْرِ فِي الْأَنْرَى) تشبيهه في الوجوب (بِقَتْلِ أَوْ مَنْ
أَوْ فِدَاءٍ أَوْ جِزْبَةٍ) فيغرم قيمتهم للجيش من الخمس وبيت المال (أَوْ اسْتِرْقَاقٍ)
في الغنيمة وأو للتنويع بحسب المصلحة (وَلَا يَمْتَنِعُهُ) أى استرقاق الأم (حَمْلُ
بِمُسْلِمٍ وَرَقٍّ) الولد أيضاً (إِنْ حَمَلَتْ بِكَفَرٍ) لأبيه فإن شك فإن كان بين
الإسلام والوضع أقل الحمل لم يرق فلم يتبع أمه هنا (وَ) وجب (الوفاء) بما فُتِحَ
لنا فيه (بَعْضُهُمْ) فإن اشترط أمان غيره أمن بالأولى (وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا)
ولو بغير بلاده (كَالْمُبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ) يجب الوفاء بما دخلا عليه فإن خيف
قتل المسلم منع (وَأِنْ أُعِينَ إِذْنُهُ قُتِلَ مَعَهُ) وبغير إذنه قتل للمؤمن (وَلَمَنْ
خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِيُمِثِّلَهَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَانَةُ وَأُجْبِرَ عَلَى حُكْمٍ مَنْ تَزَلَّوْا
عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصَاحَةَ وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ كِتَابَهُ بَيْنَ
غَيْرِهِ أَقْلِيًّا) يعنى عدداً أكثر فله النظر (وَالْإِلَّا) يكن أقلية (فَهَلْ يَجُوزُ)
تأميته ابتداء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ يُنْتَهَى) ولا يجوز ابتداء (مِنْ مُؤْمِنٍ) ينبغى
أنه من الإيمان ويأتى محترزه في قوله لاذمية (مَيَّزَ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ رِقًّا أَوْ امْرَأَةً)
ينبغى أن الواو للحال إذ ما قبل المبالغة لا خلاف فيه وكذا قوله (وَحَارِجًا عَلَى
الْإِمَامِ) اعترض بصحة تأميته اتفاقاً (لَا ذِمَّةً وَخَائِفًا مِنْهُمْ نَاوِيًا) وَسَطَ الْقَتْلِ

(١) لفظ الحديث «دعو الحبشة ما ودعوكم وتركوا الترك ما تركوكم» رواه أبو داود
والنسائي من حديث رجل من الصحابة والطبراني عن ابن مسعود مرفوعاً أيضاً «تركوا
الترك ما تركوكم فإن أول من يسلب أمي ما خولهم الله بنو قنطورا» وفي الحديث كلام كثير
بل قيل بوضعه لسكن رجح السخاوى أنه ليس بموضوع .

وَلَوْ بِالْأَمَانِ (بَعْدَ الْفَتْحِ) خِلَافًا لِسَحْنُونِ (بِلَفْظِ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ إِنْ أَمَّ بِضُرٍّ) الْأَمَانُ بِالْمُسْلِمِينَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ صُورِهِ وَلَا يَضُرُّ اسْتِواءَ الْمَصْلَاحَةِ (وَلِإِنْ ظَنَّهُ) أَى الْأَمَانِ (حَرْبِيٌّ فَجَاءَ أَوْ نَهَى) الْإِمَامُ (النَّاسَ عَنْهُ) أَى الْأَمَانِ (فَعَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا) وَجُوبُ اتِّبَاعِهِ (أَوْ جَهِلَ إِسْلَامَهُ) أَى أَعْتَقَهُ الْحَرْبِيَّ جَهْلًا أَنَّ الْمُؤْمِنَ مُسْلِمٌ (لَا إِمْضَاءَ لَهُ) بَأَنَ عَرَفَ كُفْرَهُ وَاعْتَقَدَ بَأَنَ أَمَانِهِ مَاضٍ فَلَا يَنْفَعُهُ (أَمْضِي) جَوَابُ مَا قَبِلَ لَا (أَوْ رُدَّ لِمَجَلِّهِ وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ وَقَالَ جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ) وَبِأَرْضِنَا خِلَافَ (أَوْ بِأَرْضِنَا) وَأَوَّلَى بِأَرْضِهِمْ (وَقَالَ ظَنَنْتُ أَنَّكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَاجِرٍ أَوْ بَيْنَتُمَا) فِيهِمَا (رُدَّ لِمَأْمَنِهِ وَإِنْ قَامَتْ قَرْبَنَةٌ فَعَلَيْنَاهَا وَإِنْ رُدَّ بِرَيْحٍ) بَلْ دَلُّوا اخْتِيَارَ قَبْلِ الْوَصُولِ (فَعَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَعَمَلُهُ فِيهِ إِنْ أَمَّ يَسْكُنُ مَعَهُ وَارِثٌ) وَإِلَّا فَلِوَارِثِهِ (وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ) وَيَعُودُ سَرِيعًا (وَلِقَائِهِ) حَقُّهُ وَلَا سِرَّهُ (إِنْ أَمَرَ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَّا) بَأَنَ دَخَلَ عَلَى التَّجْهِيزِ (أُرْسِلَ) مَالُهُ (مَعَ دَبَّتِهِ) إِنْ قَتَلَ ظَالِمًا (لِوَارِثِهِ كَوَدِّ بَعْتِهِ وَهَلْ) تَرْسُلَ (وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي) أَى غَنِيمَةٍ كَالِهَ حَيْثُ نَزِدَ (قَوْلَانِ وَكُرَّةٍ لِقَبْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سِلْمَةٍ وَفَاتَتْ بِهِ وَهَيْبَتِهِمْ أَيْهَا وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ عِيدَ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارُ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ) الْعَمَلُ عَلَى نَزْعِهِمْ بِالْقِيَمَةِ (وَمَلَاكَ) الْحَرْبِيَّ (بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ) وَاللَّقْطَةُ (وَالْحُبْسُ) الْحَقُّ وَأَمَّا الْمَعَارُ وَمَارَضِيهِ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرَضٍ فَوَلَّى جَالَهُ (وَقُدِرَتْ أُمُّ الْوَلَدِ) بِقِيَمَةِ قَنْ وَيَقْبَعُ سَيِّدَهَا إِنْ أَعْسَرَ فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ سَيِّدَهَا فَلَا شَيْءَ لِلْحَرْبِيِّ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَيْهَا وَعَقَّتْ (وَعَتَقَ الْمُدَبَّرُ مِنْ ثُلَاثِ سَيِّدِهِ وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ بَعْدَهُ) وَخَدَمَتُهُمَا قَبْلَ مَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِمَا (وَلَا يُتَّبَعُونَ) أَى جَمِيعٌ مِنْ سَبْقِ (بِشَيْءٍ) مَنْ أَسْلَمَ (وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ) إِنْ رَقَّ لِلدَّبْرِ لَدَيْنَ فَقَالَ ادْفَعْ قِيَمَةَ مَارِقٍ وَأَخْذَهُ بَلْ حَقٌّ مَنْ أَسْلَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْغُرْمَاءِ أَيْضًا (وَحُدَّ زَانٍ) مُطْلَقًا (وَسَارِقٌ

(إِنْ حَبِزَ الْمَغْنَمُ) وإلا أدب (وَوُفِّتِ الْأَرْضُ) غدر الموات (كَغَضَرٍ وَالشَّامِ
 وَالْعِرَاقِ) بما فتح عنوة كسكة عند نافلا يؤخذ لبيوتها إذ ذاك كراء (وَحُتْسَ غَيْرُهَا
 إِنْ أُوجِبَ عَلَيْهِ) وإلا ففي (فَتَحَرَّاجُهَا) أى أرض الزراعة الموقوفة (وَالْحُمُسُ
 وَالْجِزْيَةُ لِآلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ) العامة والخاصة كالقناطر والديون
 (وَبُدِىءَ عَنْ فِيهِمُ الْمَالُ وَنُقِلَ الْأَخْوَاجُ الْأَكْثَرُ وَنُقِلَ) أعطى الإمام
 (مِنْهُ) أى الخمس (السَّلْبَ لِصَلَاحَةٍ) وكان السلب تنفيلاً باعتبار أصل السهام
 (وَلَمْ يَحْزُ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَمْ يَسْلَبْهُ) أثلاً يفسد نياتهم
 ويوردهم للممالك (وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ قَبْلَ الْمَغْنَمِ وَلِلْمُسْلِمِ فَقَطُ) لاذى
 ولو قاتل إلا أن يحيزه له الإمام (سَلْبٌ اعْتِيدَ لَأَسْوَارٍ وَصَلَبٍ وَعَيْنٍ) فإنها
 ليست من السلب المعتاد (وَدَابَّةٌ) عطف على ما قبل النقي حيث أعدها لركوبه
 (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ) مبالغة في قوله وللمسلم متى سمع بعض الجيش (أَوْ تَعَدَّدَ)
 السلب (إِنْ لَمْ يَقُلْ قَتِيلًا) صوابه إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ قَاتِلًا إِذِ اتَّعَيَّنَ دَلِيلُ التَّضْيِيقِ
 (وِإِلَّا فَالْأَوَّلُ) وَنِصْفُ كُلِّ مَعَ جَهْلِهِ وَالْمَعِيَّةِ عَلَى الْأَظْهَرِ (وَلَمْ يَكُنْ لِكُرْأَةٍ
 إِنْ لَمْ تُقَاتَلْ) بما يبيع قاتلها فيؤخذ سلبها (كَالْإِمَامِ) تشبيهه فى أخذ السلب
 (إِنْ لَمْ يَقُلْ) مَنْ قَتَلَ (مِنْكُمْ) أَوْ يُخَصُّ نَفْسَهُ وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ
 حيث شملها عرفاً وكذا الاتان والحمار والناقة والجل (لَا إِنْ كَانَتْ بِيَدِ غُلَامٍ)
 غير معدة للقتال (وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالسَّيْفِ حَاضِرٍ) واكتفى بتذكير
 الأوصاف عن الذكورية (كَتَابِجٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا أَوْ حَرَجَا بَنِيَّةٍ غَزَوِ)
 ولو تابعه للحرفة (لَا ضِدِّهِمُ) الضمير للحرف وما بعده (وَأَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ
 فَفِيهِ إِنْ أُجِيزَ وَقَاتَلَ خِلَافٌ) أرجحه عدم الاسهام (وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ)
 الضمير لمن لا يسهم له والرضخ عطاء قليل (كَمَيْتٍ قَبْلَ اللَّقَاءِ وَأُنْعَى وَأُعْرَجَ
 وَأُشِلَّ) تشبيهه فى عدم الاسهام (وَمُتَخَفٍ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْجَيْشِ

أواميره (وَضَالَ بِبَلَدِنَا) رَجَحَ الإِسْهَامَ لَهُ (وَلَمَّا بَرَّحَ بِخِلَافِ بَلَدِهِمْ ،
وَمَرِيضٍ شَهِدَ) الْقِتَالِ (كَفَرَسَ رَهِيصَ) الرَّهْصِ مَرَضٌ فِي حَافِرِهِ (أَوْ) لَمْ
يَشْهَدْ الْقِتَالَ حَالِ مَرَضِهِ بَلْ انْعَزَلَ عَنِ الصَّفِّ لِسُكْنِهِ (مَرِيضٌ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ
حَلَى الْغَنِيمَةِ) فَهُوَ عَطَفَ عَلَى شَهِدٍ (وَالْأَفْقُولَانِ وَلِلْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسِهِ وَإِنْ
بِسَفِينَةٍ أَوْ بِرُذُونًا) ثَقِيلُ الْأَعْضَاءِ (وَهَجِينًا) رَدَى الْأَمِّ (وَصَغِيرًا يُقَدَّرُ
بِهَا عَلَى الْكَرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٍ رُحِي) الْإِنْفَاعَ بِهِ حَالًا عَطَفَ عَلَى الْفَرَسِ خَاصًا
أَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ ^(١) وَكُتِبَ عَلَى لُغَةِ رُبْعَةٍ (وَمُحْبَسٍ) وَسَمَاهُ لِلْعَازِي عَلَيْهِ كَلْعَارٍ
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (وَمَغْضُوبٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ) وَعَلَى الرَّا كَبِ
الْأَجْرَةِ (وَسَنَّهُ لِرَبِّهِ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ غَيْرُهُ (لَا أَعْجَفَ أَوْ كَبِيرًا لَا يُنْتَفَعُ
بِهِ وَبَعْلٍ وَبَعِيرٍ وَنَانٍ) وَيُرْوَى وَأَنَانٍ (وَالْمُشْتَرِكُ الْمُقَاتِلِ) الْإِسْهَامَ بِقَدَرِ
الْقِتَالِ (وَدَفَعَ أَجْرَ شَرِيكِهِ) بِحَسَبِهِ (وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٍ) فَمَا آتَى بِهِ
غَنِيمَةٍ (وَالْأَلَا) بِسَنَدٍ (فَلَهُ كَمُتَلَصِّصٍ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ) دَفَعَ الْخُمْسَ لِبَيْتِ الْمَالِ
(وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَحِّ لَا ذِيحِي وَمَنْ عَمِلَ سَرَجًا أَوْ سَهْمًا) وَخُمْسَ إِنْ صَالَحَهُ
فَقَطْ (وَالشَّأْنُ الْمُسَمُّ بِبَلَدِهِمْ) فَهُوَ أَوَّلَى مَعَ الْإِمْكَانِ (وَهَلْ يَبْدِيعُ إِيْقَسِمَ)
أَوْ يَقْسِمُ الْأَعْيَانِ (قَوْلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ) حَيْثُ فُسِمَ الذَّوَاتِ (لَمْ
أُمَكِّنْ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مُعَيَّنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ الْقِسْمِ
(نَحْنَانَا وَخَافَ أَنَّهُ مِلْكُهُمْ وَجُلَّ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَلَا يَبِيعَ لَهُ وَآمَ يُبْضَ
قِسْمُهُ إِلَّا اتَّأَوَّلَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ) صَاحِبِهِ فَيَقْسِمُ (بِخِلَافِ
الْأُمُطَةِ وَبِيعَتِ) عِنْدَ الْقَتْلِ (خِدْمَةُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٍ) يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا
(وَكِتَابَهُ) فَإِنْ عَجَزَ رَقٌّ لِمُشْتَرِيهِ (لَا أُمَ وَلَدٍ) فَيَنْجِزُ عَقْدَهَا (وَلَهُ) أَيْ لِلْعَيْنِ

(١) لعل الصواب ؛ أو على ما بعده ، وهو مدخول الغالبة في قوله وإن بسفينة الخ .

(بَعْدَهُ) (أَيُّ الْقِسْمِ) (أَخْذُهُ بِمَعْنَاهِ وَيَبَالًا وَلَوْ أَنَّ تَمَدَّدَ وَأُخِيرَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ) سَيِّدَهَا إِذَا بَيْعَتْ لَجَهْلِ حَالِهَا (عَلَى التَّمَنِّ وَاتِّسَاعِ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَا لَا مُعْتَقَ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٍ) وَتَرْجِيْعُهُمَا (لِحَالِهِمَا وَتَرْكُهُمَا مُسْلَمًا يَخْدُمُهُمَا وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ) مِنْ خِدْمَتِهِ (فَحُرٌّ إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَاتَّجَعَ بِمَا بَقِيَ) مِمَّا يَبِيعُ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنْ تَسْلِمَ السَّيِّدُ تَقَاضٍ لَا تَمْلِكُ (كَسَلْمٍ أَوْ ذِي قُسْمَا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرٍ) وَإِلَّا لَمْ يَتَّبِعَا (وَإِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ) مَفْهُومُ حَمْلِهِ الثَّلَاثُ (رُقْيَا يَأْقِيهِ) لَا أَخْذَهُ (وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ) بِعَدَمِ تَسْلِيمِ الْوَرِثِ (بِخِلَافِ الْجَفَاءِ) وَإِنْ أَدَّى الْمُسْكَا تَبُ ثَمَمَهُ (فَعَلَى حَالٍ) مَعَ سَيِّدِهِ الْأَصْلِيِّ (وَإِلَّا فَقَدْ أُسْلِمَ أَوْ قُدِيَ عَلَى الْإِخْذِ) إِنْ عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصَرُّفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ بِعَتَقٍ أَوْ اسْتِيلَادٍ (مَعَهَا كَالْمُشْتَرَى مِنْ حَرَبِيٍّ) تَشْبِيهِ فِي مَطْلَقِ الْمَضَى وَالْأُفْبِيعِ كَافٍ هُنَا لَا مَا قَبْلَهُ (بِاسْتِيلَادٍ وَفِي الْمَوْجَلِ تَرَدُّدٌ) الرَّاجِعِ الْمَضَى (إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أَرْجِعْهُمَا عَدَمَ الْإِمْضَاءِ (وَلَمْ يُسْلِمَ أَوْ ذِمَّتِي أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ مَجَانًا وَبِعَوْضٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُبِيعْ فَيَمَضِي وَإِلَّا لِيَكِرَ النَّمْنُ) فِيمَا إِذَا وَهَبَ مَجَانًا (أَوْ الزَّائِدُ) فِي أَخْذِهِ بِعَوْضٍ (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدِيٍّ مِنْ لَيْسَ) وَنَحْوِهِ (أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ) الَّذِي لَا يَخْلُصُ بِدُونِهِ حَيْثُ نَوَى التَّنْخِاصَ ، وَالْأَفَاسْتِخْفَاقَ وَرَجُوعَهُ عَلَى الْبَائِعِ (وَإِنْ أُسْلِمَ لِمُعَاوِضٍ مُدَبَّرٍ وَنَعَوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ هَلْ يُتَّبَعُ إِنْ عَتَقَ بِالتَّمَنِّ) كُلُّهُ وَمَا اسْتَوْفَى كَالْعَقْلِ (أَوْ بِمَا بَقِيَ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ تَقَاضٍ (قَوْلَانِ وَعَبْدُ الْحَرَبِيِّ يُسْلِمُ حُرٌّ إِنْ قَرَّ) وَالْفَرَارُ يَحْرُورُ غَيْرَ لِلْمُسْلِمِ أَيْضًا (أَوْ بَقِيَ حَتَّى غَنِمَ لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ اسْلَامِ سَيِّدِهِ) وَلَوْ بَعْدَهُ وَأُولَى لَوْلَمْ يَخْرُجْ (أَوْ بِمُجَرَّدِ إِسْلَامِهِ) لَيْسَ حَرَابُهُ وَهَذَا مَعْلُومٌ مِمَّا قَبْلَ (وَهَذَا السَّبِيُّ)

لأنهم (الفكاح) فيحل وطئها بعد الاستبراء (إلا أن تُسبى وتُسلم بعده)
في الاستبراء أو يفتقر عايمها ترغيباً في الإسلام (وَوَلَدَهُ) أى من أسلم وحل
به قبل الإسلام (وَمَالَهُ قَوٌّ) يعنى غنيمة (مُطْلَقاً لَا وَلَدَ صَغِيرٍ اسْكَنْتَابِيَّةٍ
سَبِيَّتٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ) من وطئهم (وَهَلْ كِبَارُ الْمُسْلِمَةِ قَوٌّ) (مُطْلَقاً) أو إن
قَاتَلُوا تَأْوِيلَانِ (وَكِبَارُ الذَّمِيَّةِ غَنِيمَةٌ قَطْعاً) (وَوَلَدُ الْأَمَةِ لِمَالِكِهَا)

(فَصْلٌ عَقْدُ الْجَزِيَّةِ إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَافِرٍ صَحَّ سِبَاؤُهُ) لا معااهد (مُكَافٍ
لِاصْبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) (حُرٌّ قَادِرٌ) ولو على بعضها (مُخَالِطٌ) لاراهب واستغنى بتذكير
الأوصاف عن اشتراط تحقق الذكورية (لَمْ يُعْتَقَهُ مُسْلِمٌ بِبِلَادِنَا) ببِلَادِنَا (سُكْنَى
غَيْرِ مَسْكَةٍ وَالْمَدِينَةِ) وسائر الحجاز (وَالْبَيْنِ وَلَهُمُ الْاجْتِمَاعُ) والإقامة لحاجة
بِلَا سَكْنَى (عَالٍ لِلْعَنَوَى) ^(١) أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ فَإِنْ
لَمْ يَكُونُوا أَهْلُ عَيْنٍ فَعَلَى مَا يَرَى الْإِمَامُ (وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا وَنَقَصَ الْفَقِيرُ بَوَسْعِهِ
لَا يَزَادُ) هل الغنى (وَاللِّصْلُحَى مَا تُرِطَ وَإِنْ أَطْلِقَ فَسَكَالًا وَلِ الظَّاهِرُ
إِنْ بَدَلُ) القدر (الْأَوَّلُ حَرَمٌ قِتَالُهُ) رجع خلافه عب ورده بن (مَعَ الْإِهَانَةِ
عِنْدَ أَخْذِهَا) لِهَلْ يَسْلَمُ (وَسَقَطَتَا) أى الجزيتان (بِالْإِسْلَامِ كَأَرْزَاقِ
الْمُسْلِمِينَ) التى كان رتبها عمر (وِإِضَافَةُ الْمُجْتِمَاعِ نَلَاثًا لِيُظْلَمَ) لَأَنَّ (وَالْعَنَوَى)
بعد الجزية (حُرٌّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا رَضَ) التى توفى (فَقَطَّ الْمُسْلِمِينَ)
ينظر فيها الإمام وماله لوارثه فإن لم يكن فلبيت المال (وَ) الحكم (فِي الصَّاحِبِ
إِنْ أُجْلِلَتْ) الجزية على الأرض والرقاب (فَلَهُمْ أَرْضُهُمْ وَالْوَصِيَّةُ بِمَالِهِمْ
وَوَرِثُوهَا) ومن لا وارث له فالأهل صاحبه كما يأتى في الفرع ثلث ولا يزداد في الجزية
بزيتهم ولا ينقص نفقهم وهم حملاء لا يبرأ أحد منهم إلا بأداء الجميع (وَلَمْ يَنْ)

(١) نسبة للعنوة ومى العلبسة وذلك بأن يكون من البلاد التى فتحت عنوة لا صلحا
ودينار الجزية بعشرة دراهم وأما النسكاح والدية والسرقة فاثنا عشر كما في شرح المجموع .

فُرِّقَتْ عَلَى الرَّقَابِ) كل رقبة بكذا أو أجملت على الأرض نحو وعلى جميع الأرض
 كذا أو سكت عنها (فَهِىَ) أى الأرض (لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ
 فَلِلْمُسْلِمِينَ) والمال كالأرض (وَوَصِيَّتَهُمْ فِي الثُّلُثِ) حيث كان المسلمين والا
 فلهم الوصية بالجميع (وَأِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا) أى الأرض (أَوْ عَلَيْنِهَا) الأرض
 والرقاب (فَلَهُمْ بَيْنَهُمَا) لأنها لهم كإقبله (وَوَخَّرَ اجْهًا عَلَى الْبَائِسِ) لأخذه الثمن
 من المشتري (وَالْعَتَوَى إِحْدَاثُ كَنِيسَةٍ إِنْ شُرِطَ) لهم (وَالْأَفْلاَ كَرَمٌ
 الْمُتَهَدِّمِ) المعتمد منع جميع ذلك ولو شرط إلا لفسدة أعظم وفي بن تبعاً لترجيح
 العمل بالشرط فى الإحداث^(١) والرم فانظره (وَالصَّانِحَى إِحْدَاثُ وَبَيْعُ
 عَرَصَتِهَا) بل بيع الكنيسة نفسها (أَوْ حَائِطٍ لِابْتِلَالِ الْإِسْلَامِ) فلا يمكن
 الصلحى من أحداث كنيسة بها (إِلَّا إِمْفَسَدَةً أَعْظَمَ وَمُنْجَعٌ رُكُوبِ الْخَيْلِ
 وَالْبَعَالِ وَالشُّرُوجِ وَجَادَّةَ الطَّرِيقِ) وسطها (وَالزَّمْ بِلْبَاسٍ يُمَيِّزُهُ وَعُزَّرَ
 لَتَرْكِ الزُّنَّارِ) بضم الزى يشد فى الوسط (وظهور السُّكَّرِ وَمُعْتَقِدِهِ وَبَسْطِ
 لِسَانِهِ وَأَرِيْقَتِ الْخَمْرِ) حيث أظهرها (وَكُسِيرَ النَّاقُوسِ) خشبة يضربون
 عليها أصواتهم وكذا يجوز كسر أوانى الخمر خلافاً لما فى الخرشى (وَيَنْتَقِضُ)
 عهده (بِقِتَالٍ وَمَنْعِ جَزْبَةٍ وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ وَغَضَبِ خُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ) لا إن
 طاعت (وَعُرُورِهَا) فى النكاح بأنه مسلم (وَنَطْلَعِ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ)
 لإعلام العدو (وَسَبِّ نَبِيٍّ) أو ملك (بِمَا لَمْ يَسْكُرْ بِهِ قُلُوبًا) تبرى لأن
 منه ما كفر به نحو تقوله (كَدَيْسِ بَنِي أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ
 قُرْآنٌ أَوْ تَقُولُهُ أَوْ عِدْسَى خَلْقِ مُحَمَّدٍ أَوْ مِسْكِينَ مُحَمَّدٍ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِى
 الْجَنَّةِ مَالُهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسُهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكِلَابُ) وقعت هذه العبارة من

(١) لأنه قول ابن القاسم فى المدونة كما فى ح و ق

من نصراني في عهد الإمام ^(١) حش نص عياض على حواز حرق الساب حياً وميتاً (وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسْلَمْ) هذا في الساب ومثله غاصب الحرية والمتطلع على العورات يقتل أو يرق وغيرهم كالأسرى (وَلِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخِذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُبْطَلَمْ وَإِلَّا فَلَا كُحَّارَ بَقِيهِ) حيث لم يظمها (وَلِنْ أَرْتَدَّ حَمَاعَةٌ وَحَارَبُوا فَكَلِمَةُ تَدِينٍ) لا الحريين (وَلِلْإِمَامِ الْمُهَادَنَةُ) على ترك القتال (لِصَلَاحَةٍ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ) عندهم مما يذل الإسلام (وَلِنْ بِمَالٍ) منهم مبالغة في المفهوم كما أن الاستثناء بعد منه ومنه شرط فاسد (إِلَّا إِخْوَفٍ وَلَا حَدٍّ) لدتها ولا يطيل (وَنُدِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشَمَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجَبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَدَ رَهَائِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ) من غير الرهائن ولا يازم من الرد البقاء لجواز الفداء أو الفرار (وَلِنْ رَسُولًا إِنْ كَانَ ذَكَرًا) ولا ترد المؤمنات (وَفُدِيَ بِالْفَنَى ثُمَّ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ) ولو استغفره (ثُمَّ بِمَالِهِ وَ) إذا فدى أحد لا تنفاه ما ذكر (رَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِي وَفِيْمَةِ غَيْرِهِ عَلَى الْعَلِيِّ وَالْمُعْدِمِ) في ذمته (إِنْ لَمْ يَقْضِ صَدَقَةً) بالفداء (وَلَمْ يُسْكِنِ انْخِلَاصُ بِدُونِهِ إِلَّا مَحْرَمًا أَوْ زَوْجًا) فلا رجوع عليه (إِنْ عَرَفَهُ) الفادي (أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ) استثناء من الاستثناء (وَيَلْتَزِمُهُ) وهو غني (وَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ) من الفراء (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جَمَعُوا) أي العدو (قَدَّرَهُمْ) أي الأسرى وإلا فيحسبه (وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْكُنِ) المال (فِي يَدِهِ وَجَازَ بِالْأَسْرَى الْمُقَانَنَةَ وَبِالْخُمْرِ وَالْخَنَزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا

(١) وأرسل أهل مصر يستفتون الإمام مالكا فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال ابن القاسم يا أبا عبد الله أكتب ويحرق بالنار فقال أنه لحقيق بذلك . قال ابن القاسم فسكتبتها ونفذت الصحيفة وفعل به ذلك -

يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ) المناسب حذف على إلا أن يشتربه (وَفِي الْخَيْلِ وَالْآلَةِ
الْحَرْبِ قَوْلَانِ) .

﴿ بَابٌ ﴾

(الْمُسَابَقَةُ بِجُعْلٍ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَبَيْنَهُمَا^(١)) وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ بَيْنَهُ
وَعَيْنَ الْمَبْدَأِ وَالْعَايَةِ وَالْمَرْكَبُ وَالرَّامِي وَمَعْدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا (كَيْفِيَّتُهَا
(مِنْ خَزَقٍ) بِمَجْمَعَتَيْنِ الذِي يَنْقُبُ (أَوْ غَيْرِهِ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهُمَا
فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَمْ يَنْحَضِرْ) أَوْ وَايِهِ فِي السَّبْقِ (لَا إِنْ
أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ) أَيْ الْجَمْعُ (السَّابِقُ) مِنْهُمَا (وَتَوَلَّى بِمُحَلَّلٍ) ثَالِثٌ لَمْ يَخْرُجْ
(يُمَكِّنُ سَبْقَهُ وَلَا يُشْتَرِطُ تَعْيِينَ السَّهْمِ وَالْوَتَرِ وَلَهُ مَا شَاءَ وَلَا مَعْرِفَةَ
الْجُرْمِ وَالرَّاكِبِ وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ) أَيْ يَكْرَهُ سَبَاقَهُ (وَلَا اسْتَبَوَاهُ الْجُعْلُ أَوْ
مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوِيَهُمَا) مَسَافَةٌ أَوْ عَدَدًا (وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ
أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجَدَّ أَوْ نَزَعٌ سَوَاطِلُ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا) وَهَلِ
السَّبْقُ بِالْأُذُنِ أَوْ الصَّدْرِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ أَقْوَالٌ وَيَذْنِي الْإِلْتِصَافُ أَوْ عَادَةٌ (بِخِلَافِ
تَضْيِيعِ السَّوْطِ وَحَرَنِ الْفَرَسِ وَجَازَ فِيمَا عَدَاهُ^(٢)) أَيْ مَا سَبَقَ (تَجَانًا
وَالْإِفْتِخَارُ عِنْدَ الرَّحْمَى وَالرَّجَزُ وَالْتِصَامِيَّةُ وَالصِّيَاخُ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ
لَا حَدِيثُ الرَّامِي) أَيْ لَعَطُهُ (وَانْزِمَ الْعَقْدُ) عَلَى الْجَمْعِ (كَالْإِجَارَةِ)^(٣)

(١) أى خيل من جانب وإبل من جانب

(٢) كالمسابقة بالسفن والحمام والجري بالأقدام ورمى الحجارة والمصارعة ونحو ذلك من

مستحدثات العصر بشرط عدم الجمل .

(٣) فى المجموع ؛ وصل . إذا اتجر ذمى لإقليم أخذ منه عشر ثمنه ، وتكرر ولو بعام

واحد . وعلى تجار الحريين ما شرطه الإمام فإن أطلق فعشر ما قدموا به ولولم يبيحوا أو باعوا
بأقاليم وأسقط من طعام للحرمين نصف العشر اه وهذا الفصل أهمله المصنف .

﴿ بَاب ﴾

(خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضُّحَى) المَعْتَمِدُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ^(١) (وَالْأُضْحَى) الضَّحِيَّةُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا (وَالتَّهَجُّدُ وَالْوُتْرُ بِخَصَرٍ وَالسَّوَاكِ) لِكُلِّ صَلَاةٍ (وَتَخْيِيرِ نِسَائِهِ فِيمَا) أَوَّ الدُّنْيَا (وَطَلَّاقِ مَرْغُوبَتِهِ) وَلَمْ يَتَّعْ فِي زَيْفٍ وَلَا غَيْرِهَا (وَإِجَابَةِ الْمُحَلِّي) وَلَا تَبْطُلُ (وَالْمُشَاوَرَةُ) فِي غَيْرِ الشَّرَائِعِ (وَقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُسْمَرِ) بِمَالِهِ الْخَاصِّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَإِنْ بَاتَ) إِدَامَةُ (عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةِ الْمَدُّوِّ الْكَثِيرِ) عَلَى الضَّعْفِ (وَتَغْيِيرِ الْأُمْنَكْرِ) وَلَوْ لَمْ يَفِدْ (وَحُرْمَةِ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَحَلَّى إِلَيْهِ) الْمَعْتَمِدُ جَوَازِ الْمُنْدُوبَةِ لَالَهُ (وَأَكَلَ كَثُومٍ أَوْ مُتَكَيِّمًا) مَتَرَبِّعًا (وَإِنْ سَأَلَ كَارِهَتَهُ) وَتَبَدَّلَ أَزْوَاجَهُ (لَسَخَ هَذَا بَابٌ تَرْجِي مِنْ تَشَاءِ مِنْهُمْ) وَنِكَاحِ الْكِتَابِيِّ وَالْأَمَةِ وَمَنْدُخُولَتِهِ لَعَبْرِهِ وَنَزْعِ لَأَمَتِهِ (آلَةُ الْحَرْبِ إِذَا لَبَسَهَا) حَتَّى يُقَاتَلَ) أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ (وَالْمَنْ) الْإِعْطَاءُ (لَيْسَتْ كَثِيرٌ) عَوَضُهُ (وَخَائِفَةُ الْأَعْيُنِ) لِإِظْهَارِ خِلَافِ مَا يَبْطُنُ إِلَّا لِصَلْحَةِ حَرْبٍ وَنَحْوِهِ (وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ) مُخَاصَمُهُ (وَفَعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ) كَدَيْتِهِ بَعْدَهُ (وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ) بِبُيُوتِهِ (وَيَأْمُرُ) ^(٢) مَجْرَدًا عَنْ تَعْظِيمِ (وَإِبَاحَةِ الْوِصَالِ) فِي الصِّيَامِ (وَدُخُولِ مَسَكَّةٍ بِلَا إِحْرَامٍ وَبِقِتَالٍ وَصَفَى الْمَغْنَمِ) مَا اخْتَارَ قَبْلَ الْقِسْمِ (وَالْخُمُسِ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنْ اخْتَصَّصَهُ بِخُمُسِ الْخُمُسِ (وَبِزَوْجٍ مِنْ نَفْسِهِ)

(١) والحديث الوارد بذلك ضعيف وكذلك وجوب الأضحى والسواك والتَهَجُّدُ والوتر حديثها ضعيف أيضا ويلزم من قال به أن يقول بوجوب ركعتي الفجر عليه لأن الحديث الوارد بها واحد .

(٢) لشقيقتنا الحافظ أبي الفيض كتاب « تشنيف الأذان » بأدلة استحباب السيادة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم في الصلاة والإقامة والأذان « فريد في بابيه ينبغى لمح الجناح النبوى اقتناؤه ومدارسته .

وَمَنْ شَاءَ وَبَلَغَ الْهَيْبَةَ وَزَانِدَ عَلَى أَرْبَعٍ وَيَلَا مَهْرٍ وَوَلِيَّ وَشُهُودٍ وَيَاخِرَامٍ
وَيَلَا قَسَمٍ (يَنْهَن) وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَيَحْكُمِي لَهُ (المرعى على ما يأتي
في إحياء الموات (وَلَا يُورَثُ) ويرث على الراجح .

﴿ بَاب ﴾

(نُدِبَ لِمُحْتَاجٍ) لشهوة لا يخشى معها الزنى (ذِي أُهْبَةٍ) قدرة على تعلقات
المرأة (نِكَاحُ بَيْكْرٍ وَنَظَرُ وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا فَقَطُّ يَعْلَمُ) وكره ما استغفهاها (وَحَلَّ
لَهُمَا حَتَّى تَنْظُرُ الْفَرْجَ كَأَمْلَاكٍ) التام (وَتَمْتَعُ بِغَيْرِ) إبلاج (دُبُرٍ وَخُطْبَةٍ)
بضم الخاء ، أقلها الحمد لله والصلاة على رسوله (مَخْطَبَةٍ) بالسكسر التماس الزواج
(وَعَقْدٍ) بالجر (وَتَقْلِيدُهَا وَإِعْلَانُهُ) أى للنكاح (وَتَهْنِئَتُهُ) والدعاء له وإشهاد
عَدَلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِعَقْدِهِ (حَطَّ النَّدْبَ مَقَارَنَةَ الْعَقْدِ) وَفُسِخَ إِنْ دَخَلَ بِهَا
وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَا (بِكَوْلِيَّةٍ وَدَفٍ وَشَاهِدٍ وَاحِدٍ) وَلَوْ عِلْمَ (حُرْمَةِ ذَلِكَ) وَحَرَّمَ
خِطْبَةَ رَاكِئَةٍ لَغَيْرِ فَاسِقٍ (كَجَهْلٍ وَإِنْ ذَمِيًّا ، وَكَذَا الْفَاسِقُ وَالثَّانِي فَاسِقٌ
(وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسِخَ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ) وَلَوْ لَمْ يَقُمْ الْأَوَّلُ (وَصَرِيحُ خِطْبَةٍ
مُعْتَدَّةٍ) مِنْ غَيْرِهِ (وَمُؤَاعَدَتُهَا كَوَالِيَّتِهَا) الْجَبْرِ (كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَى) أَوْ غَيْرِهِ
(وَتَأْبُدُ تَحْرِيمُهَا) غَيْرُ رَجْعِيَّةٍ ^(١) (يَوْطَأُ وَإِنْ بِشُبْهَةٍ) انكاح (وَلَوْ بَعْدَهَا)
أى العدة حيث العقد فيها (وَبَعْدَ تَمَتُّعٍ) أى النكاح (فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ) أَوْ شِبْهَةٍ
نكاح أَوْ شِبْهَتِهِ (كَمَكْسِيَةٍ) طَرِيَانُ النِّكَاحِ عَلَى الْمَلِكِ بِتَأْبُدِ ذَلِكَ (لَا يَعْقِدُ
أَوْ بَزْنِي أَوْ بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْحَرَمِ) بضم أوله كفى
حج فلا يؤبد شيء من ذلك (وَجَازَ تَعَرَّيْ بَضْ كَفَيْكَ رَاغِبٌ وَالْإِهْدَاءُ) وَلَا
يرجع به إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا قَبْلَ إِلَّا بِسَبَبِهَا (وَتَفْوِضُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ) رَجَاءُ

(١) أما الرجعية فلا يتأبد تحريمها لأنها زوجة فكأنه زنى بزوجة الغير وذلك لا يحرمها
عليه مؤبدًا . كما رجحه أبو الحسن في شرح المدونة وبهرام في الشامل .

البركة (وَذِكْرُ الْمَسَاوِي) نصحا لمريد الزواج (وَكُرَّةٌ عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا ،
وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا) في العدة (بَعْدَهَا وَنَدَبَ فِرَاقَهَا وَعَرَضُ
رَاكِفَةٍ لَغَيْرِ عَمَلِيَةٍ) بعد البناء ، وقبله تقدم الفسخ (وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصَدَاقُ)
بأن لا يدخل على عدمه (وَمَحَلُّ وَصِيَّةٍ بِأَنْ تَكُنْتُ وَزَوَّجْتُ وَبِصَدَاقِي
وَهَبْتُ) ويدونه بدرجة في قوله (وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَفْتَضِي التَّبَاءُ مُدَّةَ الْحَيَاةِ)
لارهنت وأجرت وأعرت (كَمِئْتُ) وتصدقت ومالكت وأبحت من كل مفيد
التعليك اللازم لاحبت وأعرت وأوصيت والخبر محذوف أى كذلك (تَرَدُّدٌ)^(١)
رُجِحَ عدم الانعقاد ، شيخنا وينظر مزبة وهبت حيث جزم بكفايته مع التمر وأطلق
التردد في غيره ، فليس إلا التقليد^(٢) . قال وقوله الآتى وفسخ إن وهبت نفسها قبله
قصده فيه هبة الذات ، وهنا قصد بعنوان الهبة النكاح والواهب في الحلين الولي
ففقرا نفسها بالرفع نائب فاعل خلافا لما في الخرشي (وَكَمِئْتُ) من الزوج
(وَيَزَوِّجُنِي فَيَفْعَلُ) فلا يشترط الترتيب (وَأَزِمَ) بمجرد ذلك (وَأَنْ لَمْ يَرْضَ)
أحدهما ولا يلتبس هذا بعدم انعقاد البيع في بكم ، فقال بمائة فقال أخذتها مع
حالف البائع إن وزان هذا يعنى فيفعل وينعقد ووزان ذلك هنا كم صداقها ولا ينعقد
ولا يمين لأن المدار في البيع على مفيد الرضى كما تعقب به بعض المحققين على الخرشي
(وَجَبَرِ الْمَالِكُ أُمَّةً وَعَبْدًا بِإِلْضَرَارٍ) والضرر بموجب الخيار (لَا عَكْسُهُ)
أى لا يجبر المملوك ماله أن يزوجه ولو تضرر بعده (وَلَا مَالِكٌ بَعْضُ وَلَهُ
الْوِلَايَةُ) بلا جبر (وَالرَّادُّ) إن لم يأذن (وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْتَى إِشَائِيَّةٌ) والراجح كما
في الحاشية له جبر أم الولد بكمه (وَمُكَاتَبٌ بِخِلَافٍ مُدْبِرٌ وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ) فيجبرهما

(١) قال بالانعقاد ابن القصار وعبد الوهاب وابن العربي وبعدمه ابن رشد

(٢) صدق فيما قال فإنه لا فرق بين تلك الألفاظ إلا أن لفظ وهبت مذكور في المدونة
دون غيره فحمد المقلدة عليه وترددوا في غيره مع أن المعنى واحد . وهذا بعض مساوىء التقليد .

(إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ) لف ونشر مرتب والقرب ثلاثة أشهر
 (نَمَّ أَبٌ وَجَبَرَ الْمَجْنُونَةُ) ولولها ولد ولول حذف الواو ومدخولها (١) الحسرة (وَالْبَسْكَرُ
 وَلَوْ عَانِسًا) مسنة (إِلَّا اسْكَحْصِي) مما يوجب الخيار (عَلَى الْأَصْحِ وَالنَّيِّبِ
 إِنْ صَغُرَتْ أَوْ بَعَارِضٍ أَوْ بِحَرَامٍ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُسْكِرْ الزَّانَا تَأْوِيلَانِ) أرجحهما
 إطلاق الجبر (لَا بِفَاسِدٍ) فلا يجبرها (وَأِنْ سَفِيهَةً وَبَسْكَرًا رَشَدَتْ) عطف
 على مدخول النفي (أَوْ أَقَامَتْ بِبَيْتِهَا سَفَةً) وأمكن خلوة الزوج بها (وَأَنْكَرَتْ)
 الوطاء نص على المتوهم وإشارة إلى أنه دون السنة إما يجبر مع الإنكار (وَجَبَرَ
 وَصِيٌّ) بمهر المثل (أَمْرُهُ أَبٌ بِهِ) أى بالجبر (أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ) غير فاسق
 (وَلَا فِخْلَافٌ) أرجحه الجبر حيث ذكر نكاحاً أو بضعاً (وَهُوَ فِي النَّيِّبِ)
 التي لا تجبر (وَلِيٌّ) ويقدم في السفهية (وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي)
 لفلان (وَهَلْ إِنْ قِيلَ يَقْرُبُ مَوْتَهُ) بالعرف (تَأْوِيلَانِ نَمَّ لَا جَبَرَ فَالْبَاقِ)
 لا تزوج غيرها (إِلَّا بِتَدِيمَةٍ خِيفَ فَسَادُهَا وَبَلَغَتْ عَشْرًا وَشُورَ الْقَاضِي وَإِلَّا
 صَحَّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ) إنما يشترط الطول في انتفاء أولها وعول المتأخرون على
 مجرد خوف الفساد في نفسها أو مالها فتجبر (وَقُدِّمَ ابْنٌ) ولو من زنى في غير
 محبرة (فَابْنُهُ فَأَبٌ فَأَخٌ فَابْنُهُ فَجَدُّ فَعَمٌّ فَابْنُهُ وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ عَلَى الْأَصْحِ
 وَالْمُخْتَارِ فَمَوْتِي) أعلى (نَمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فُسِّرَتْ أَوْلَا) ولا يله (وَصَحَّ
 فَكَافِلٌ وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا) سنين (أَوْ مَا يُشْفِقُ) فيه عرفاً
 وهو الأظهر (تَرَدَّدَ وَظَاهَرُهَا شَرْطُ الدَّائِمَةِ) فمليه لا ولاية لكافلي على
 شريفة (فَحَاكِمٌ فَوَلَايَةُ عَامَّةٍ مُسْلِمٍ وَصَحَّ بِهَا) أى العامة (فِي دَنِيَّةٍ مَعَ)
 وجود (خَاصٍّ لَمْ يُجْبَرْ) ومع الجبر فاسد إلا ما يأتى (كَشَرِيفَةٍ دَخَلَ وَطَالَ)
 كثلث سنين أو ولدين غير توأمين (وَأِنْ قُرْبَ) مفهوم طال (فَلِلْأَقْرَبِ
 أَوْ الْخَاصِّ إِنْ غَابَ) الأقرب (الرَّدُّ) فهو صحيح موقوف على الإجازة (وَفِي

(١) بأن يقول : ثم أب المجنونة ، إذ قوله أب معطوف على قوله : المالك ، فاعل جبر

تَحْتَمِهِ) أى الرد (إِنْ طَالَ قَبْلَهُ) أى الدخول ورجح (تَأْوِيلَانِ وَبَابَعَدَ
مَعَ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ) الأقرب (وَلَمْ يَجُزْ) ابتداء (كَأَحَدِ الْمُعْتَمِدِينَ)
تشبيهه فى المضى من أحد المتساويين وإن لم يجز استقلاله ابتداء (وَرَضَى إِلَيْهِ كَرِ
صَتْهُ) ولو فى الزوج والصدّاق (كَتَمُوا بَعْضُهَا) أى المرأة ولو ثيباً لوليتها العقد
يكفى فيه الصمت (وَنُدِبَ إِعْلَامُهَا بِهِ) أى بأن الصمت رضى (وَلَا يُقْبَلُ
دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ) ولو عرفت بالبله خلافاً لعبد الحميد (وإن
مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ) بحيث تظهر كراهيتها (لَمْ تُزَوَّجْ لِإِنْ صَحَّحَتْ أَوْ بَكَتْ)
لأن الأظهر أنه على فقد أيها (وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ) بالنطق فى الزوج والصدّاق
(كَبْرٍ رَشَدَتْ) واللأب إبطاله لمقتضى (أَوْ عُضِلَتْ) فزوجها الحاكم (أَوْ
زُوجَتْ بِعَرَضٍ) غير معتاد امهاره (أَوْ) بزواج (رِقٍّ أَوْ) ذى (عَيْبٍ)
يخبرها (أَوْ يَنْدِيْمَةٍ) المعتمد كما فى الحاشية خلافاً لجمع جبرها وفقاً للخمى على
ما سبق (أَوْ افْتِيَتْ عَلَيْهِمَا) فتمضى بالنطق (وَصَحَّحَ إِنْ قُرِبَ رِضَاهَا) فى يومه
وفى بن ثلاثة أيام (بِالْبَلَدِ) ولم ترد قبله (وَلَمْ يَقْرَأْ) الولى (بِهِ) أى الافتيات
(حَالِ الْعَقْدِ) ولم يفتت على الزوج أيضاً (وإن أجازَ مُجْبِرٌ فِي) عقد (ابْنِ
وَأَخِرِ وَجَدِي) مثلاً (فَوَضَّ لَهُ أُمُورَهُ) ولو بالمادة وثبت التفويض
(بِدِينَةٍ) لا بمجرد قول الجبر (جَازَ) أما إن أذن له فى الإنكاح لم يحتج
لأجازة (وَهَلْ إِنْ قُرِبَ) ما بين الإجازة والعقد أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَفُسِّخَ
تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتَهُ) أى الجبر (فِي) غيبته (كَثَرِ) من الأيام
ذهاباً (وَزَوْجُ الْحَاكِمِ فِي كِتَابِ بَقِيَّةٍ وَظَهَرَ مِنْ مَعْنَى) نظراً لمكان تسكلم
ابن القاسم وقيل المدينة مكان الإمام (وَنُؤُوَّتْ أَيْضاً بِالسَّيِّطَانِ) والأقوى
الأول (كَتَمِيَّةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ) ودوسها يرسل له فإن لم يحضر فالأبعد
(وإن أُبِيرَ أَوْ قُدَّ فَالْأَبْعَدُ كَذِي رِقٍّ وَصَغِيرٍ وَعَتَمَةٍ) جنون (وَأُنُوتَةٍ)

يعنى لا ولاية لمرأة فابن الأخ هو الولي مع الأخت (لا فسق وسلب الكمال
وَوَكَلْتُ مَالِيكَ) مع الجبر (وَوَصِيَّةٌ) مع الجبر وعدمه على ما سبق
(وَمُعْتَقَةٌ) لا أم (وَإِنْ أُجْنِبِيًّا كَعَبْدٍ أَوْصَى) تشبيهه في التوكيل (وَمُسْكَاتِبٌ)
في أمته (لا بنته إذا (طَلَبَ فَضْلًا) في المهر (وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ وَمَنْعَ إِخْرَامٍ)
بنسك (مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ) الولي والزوجين ولو توكيلا (كَكُفْرٍ) يمنع الولي
(لِمُسْلِمَةٍ) ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (وَعَكَسِهِ) فإن الذين
كفروا بعضهم أولياء بعضهم ما نافع ولا يضرهم من شيء (إِلَّا لِأَمَةٍ) كافرة
في زوجها لعبد كافر (وَمُعْتَقَةٍ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجُزْبَةِ) بأن أعتقها وهو مسلم
ببلد الإسلام وإلا زوجها أهل دينها (وَزَوْجَ الْكَافِرِ) وليته الكافرة
(لِمُسْلِمٍ) وأولى لكافر (وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ) على وليته الكافرة (كَالْكَافِرِ
تُرْكٍ) وقد ظلم نفسه خلا السابقة ولمسلم فسخ أبداً (وَعَقَدَ السَّفِيهُ ذُو الرَّأْيِ
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ) والمراد رأى لا ينافي السفه (وَصَحَّ تَوَكُّيلُ زَوْجِ الْجَبِيحِ) ولو
كافراً أو عبداً أو امرأة أو صبيّاً (لَا وَلِيَّ) للمرأة فلا يוכל (إِلَّا كَهْوٌ وَعَلِيَّةٌ)
أى الولي (الإجابة لسكفوه وكفوها أولى) من كفوه (فَيَأْتِي مَرْءُ الْحَاكِمِ ثُمَّ)
إن لم يزوج (زَوْجَ الْحَاكِمِ) أو أنهى لمن بلى العاضل إن كان (وَلَا أَيْضُ لُ
أَبٌ بِكَرٍّ يَرُدُّ مُتَكَرِّرٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ) المصل (وَإِنْ وَكَلْتَهُ يَمِّنُ أَحَبُّ
عَيْنٍ وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ) والرد (وَلَوْ بَعْدَ لَا الْعَكْسُ) بأن وكل الرجل
فلا خيار له لأن بيده الطلاق (وَلَا بِنِ عَمٍّ وَنَحْوِهِ) من كل ولي تباح له
(إِنْ عَيْنٌ) أنه يتزوجها بكذا (تَزْوِيجُهَا مِنْ نَفْسِهِ يَتَزَوَّجُكَ بِكَذَا وَتَرْفَعِي
وَتَوَالِي الطَّرَفَيْنِ) بمجرد ذلك (وَإِنْ أَنْكَرْتَ أَمَدَ صُدُقِ الْوَكِيلِ إِنْ
ادَّعَاهُ الزَّوْجُ) وكذا إن ادعت العزل قبله إلا أن يطول بين التوكيل والنكاح
كسنة أشهر فتصدق (وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فِي الْعَقْدِ أَوْ الزَّوْجِ
نَظَرَ الْحَاكِمُ) فإن استووا من كل جهة عقدوا مآماً وإن عينت زوجاً فهو (وَإِنْ

أَذِنَتْ لِرَافِقِ بْنِ (فَمَقْدَا) كل على واحد أو نسيت
أو اشترك الإسم أو إفتاناً ولم تعين (فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْ الثَّانِي بِمَا عَلِمَ)
ففيقوز بها (وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ) أى تقويضها للذى عقده لقضاء عمر
ومعاوية^(١) من غير نسكير (إِنْ أَمَّ تَسَكَّنَ) حال التلذذ (فِي عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ مِنَ
الْأَوَّلِ) وإلا تأبى تحريرها وفسخ (وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ) قبل العدة (عَلَى الْأَظْهَرِ
وَفُسِّخَ) عقدهما (بِإِلَّا طَلَّاقٍ إِنْ عَقِدَ بَرَمَنْ أَوْ) عقد الثاني كذلك (لِبَيِّنَةٍ
بِعَلْمِهِ) أو الزوجة أو وليه قبل التلذذ (أَنَّهُ ثَانٍ لَا إِنْ أَفَرَّ) فيفسخ بطلاق
(أَوْ جُهْلَ الزَّمَنِ) ولم يقر أحدهما (وَإِنْ مَاتَ وَجُهِلَ الْأَحَقُّ فِي الْإِرْثِ
تَقُولَانِ) رجح عدمه والثاني اشتراكهما في نصيب زوج فإن عقدا في زمن ولو
وهما فلا إرث اتفاقاً (وَعَلَى الْإِرْثِ فَالْصَّدَاقُ) على كل (وَلَا فَرَأْنِدُهُ) على
الإرث لو كان (وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ) لهما (وَلَا صَدَاقٌ وَأَعْدَلِيَّةٌ
مُتَّفَقَتَيْنِ مُلْعَاةٌ) في النكاح (وَلَوْ صَدَّقْتَهَا الْمَرْأَةُ وَفُسِّخَ مُوَصَّى) أى
أوصى الزوج بكتمة وهو نكاح السر (وَإِنْ يَسْكُمُ شُهُودٌ) فقط (مِنْ امْرَأَةٍ
أَوْ عَمَلٍ أَوْ أَبْنَاءٍ) إلا لخوف ضرر (إِنْ أَمَّ يَدْخُلُ وَيُطْلَقُ) بما يشوبه
وبالدخول المسمى (وَعُوقِبَا وَالشُّهُودُ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوبًا عَلَى أَنْ لَا تَأْنِيهِ إِلَّا
نَهَارًا) ونحوه من كل مناقض العقد ويمضى بالدخول على مهر المثل لأن الشرط
يؤثر خلافاً في الصداق وسقط الشرط (أَوْ بِخِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِ) استثنوا
خيار المجلس^(٢) (أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِسَكْدًا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ

(١) لما وى أبو داود والترمذى والنسائى عن سمرة مرفوعاً «أَيُّ امْرَأَةٍ زَوْجَهَا وَلِيَانُ
فَهِيَ لِلْأَوَّلِ مِنْهُمَا» حسنه الترمذى وصححه غيره. وفيه كلام؛ ومظاهر الحديث الإطلاق في حال
تلذذ الثاني وغيره إلا أن يدهى تقييده

(٢) فيجوز اشتراطه في النكاح اتفاقاً لغيره على المعتد. وإن كان اشتراطه في البيع بنفسه
لأن النكاح مبنى على المسكامة فيسأج فيه

مفهومه أو لوى (وَمَا فَسَدَ لِبَدَاقِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَأَن لَّا يَقْسِمَ لَهَا) أو تحديد نفقة أو حمل بها كل ذلك يفسخ قبل لا بعد (أَوْ يُؤْتَرَعَلِيهَا وَالْغَنَى) الشرط (وَمُطْلَقًا) ولو دخل وطال (كَانَ نِكَاحًا لِأَجَلٍ وَإِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنكَاحٌ أَتَزَوَّجُكَ) وجعل ذلك نفس العقد (وَهُوَ) أى الفسخ (طَلَاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرَمٍ وَشِفَارٍ وَالْقَحْرِمُ بِعَقْدِهِ) كَالْأَمْهَاتِ (وَوَطْنِهِ) كَالْبَنَاتِ وَالْمَرَادِ التَّلْذُّذِ كَالصَّحِيحِ (وَفِيهِ الْإِزْثُ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ) وَالْخِيَارِ (وَإِنْ نِكَاحَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ) عَطَفَ عَلَى مُحْرَمٍ وَشِفَارٍ وَعَطَفَهُ بِنَ عَلَى نِكَاحِ الْمَرِيضِ (لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ فَلَا طَلَاقَ وَلَا إِزْثَ كَخَامِسَةٍ وَحَرَّمَ وَطْنُهُ فَقَطُ) إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ (وَمَا فُسِّخَ بَعْدَهُ فَالْمُسَمَّى وَإِلَّا) يَكُنْ مَسْمًى صَحِيحًا (فَصَدَّقَ الْمَثَلُ وَسَقَطَ) الْمَرْ (بِالْفُسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنِصْفُهُمَا) كَقِرْقَةِ الْمَتْلَعَيْنِ وَالْمُتَرَاغَمَيْنِ (كَطَلَاقِهِ) أَى الزَّوْجِ فَيَلْزَمُ فِي الْخُتْلَفِ فِيهِ لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ (وَنَعَاضُ التَّلْذُّذِ بِهَا) بِالنَّظَرِ فَالْمَرَادُ بِالدَّخُولِ هُنَا الْوُطْءُ (وَلَوْ لِي صَغِيرٍ فَسُخِّ عَقْدُهُ) بِلَا إِذْنِهِ (فَلَا مَهْرَ وَلَا عِدَّةَ) مِنْ وَطْنِهِ (وَإِنْ زُوجَ بِشَرْطٍ أَوْ) زَوْجَ نَفْسِهِ عَلَيْهَا (أُجِيزَتْ وَبَلَغَتْ وَكُرِهَتْ فَلَهُ التَّطْلِيقُ) وَلَا تَعُودُ الشَّرُوطُ إِنْ عَادَتْ بِخِلَافِ الْبَالِغِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَهْمَةِ الْأُولَى شَيْءٌ (وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلَانِ لَأَن عَمِلَ بِهِمَا) فَإِنْ رَضِيَتْ بِإِسْقَاطِ الشَّرُوطِ وَلَوْ مُحْجُورَةً فَلَهَا النِّصْفُ إِنْ طَلَّقَ اتِّفَاقًا وَالْمَوْضُوعَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَإِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْبُلُوغِ سَقَطَتْ وَبَعْدَهُ عَالِمًا لَزِمَتْ وَغَيْرُ عَالِمٍ وَصَدَقَ بِمِيقَاتِهِ خِلَافَ (وَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ أَلْعَقْدَ وَهُوَ كَافِرٌ) بِمِيقَاتِهِ الشَّرُوطِ (وَلِلَّيْسِيِّدِ رَدُّ نِكَاحِ عَقْدِهِ) وَلَوْ مَكَاتِبًا (بِطَلَاقِهِ فَقَطُ) وَلَوْ مَا زَادَ وَهِيَ (بِأَيَّةٍ إِنْ لَمْ يَبْعِهِ) لِأَنَّ الْبَيْعَ يَخْرُجُهُ عَنْ حُكْمِهِ (إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ) أَى بِعَيْبِ التَّزْوِيجِ قِيلَ وَبَغْيِهِ وَقِيلَ يَغْرَمُ إِرْشَهُ لِلشَّرْتِ حَيْثُ رَضِيَهُ (أَوْ بِمُتَقَدِّمِهِ) عَطَفَ عَلَى بَيْعِهِ (وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ) فِي مَالِ الْعَبْدِ (إِنْ دَخَلَ

وَأَتَّبِعَ عَهْدَهُ وَمُسْكَاتَبٌ (بَعْدَ الْعَتَقِ) (بِمَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ) (الْمُعْتَمِدُ لَا اتِّبَاعَ إِلَّا مَعَ غُرُورٍ) (إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ) (وَيَكُونُ فِي الْمُسْكَاتَبِ إِنْ عَجَزَ) (وَلَهُ الْإِجَازَةُ) (بَعْدَ الْامْتِنَاعِ) (إِنْ قُرِبَ) (زَمَنُ تَوَقُّفِهِ كَالْيَوْمِينِ) (وَلَمْ يُرِدْ) (بِالتَّوَقُّفِ) (الْفَسْخُ أَوْ يَشْكُ فِي قَصْدِهِ) (بَلْ جَزَمَ بِمَجْرَدِ الْكَرَاهِيَةِ وَالنَّضْبِ فَيَأْسُ هَذَا مُقَابِلَ الرَّدِّ السَّابِقِ فَإِنْ مُقَابِلَهُ الْإِجَازَةُ ابْتِدَاءً وَلَا يَشْتَرِطُ فِيهَا شَيْءٌ (وَلَوْلَا سَفِيهِهِ فَنَسَخُ عَقْدِهِ) (بِالْمَصَاحَةِ) (وَلَوْ مَاتَتْ) (إِذَا قَدْ يَكُونُ الصَّدَاقُ فَوْقَ الْإِرْثِ) (وَأَعْيَنَ) (الْفَسْخُ شُرْعًا) (لِمَوْنِهِ) (وَانْقِطَعَ كَلَامُ الْوَلِيِّ وَلَا تَرْتَبُ وَقَدْ يَرْتَبُهَا) (فِي الْمَغْزِيهَا) (١) لَعَدَمِ الْمَوَانِعِ الْمَعْلُومَةِ (وَالْمُسْكَاتَبِ وَمَأْذُونٍ تَسْرِيٍّ) (مِنْ مَا لَهَا) (وَإِنْ بِلَا إِذْنٍ وَنَفَقَةٍ) (زَوْجَةٍ) (الْعَبْدُ فِي غَيْرِ خَرَاجٍ) (عَمَلٍ) (وَكَسْبٍ) (تَجَرٍّ) (إِلَّا لِعُرْفٍ كَالْمَهْرِ) (تَشْبِيهِ تَامٍ) (وَلَا يَضُمُّهُ) (أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ) (سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّرْوِيجِ) (بَلْ وَلَوْ جَبَرَ) (وَجَبَرَ أَبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ) (بِهِ) (يَجْنُونَ نَاحِجًا) (لِلزَّوْجِ) (وَصَغِيرًا) (لِمَصَاحَةِ) (وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ) (الْأَقْوَى) (عَدَمُ جَبْرِهِ لِلزَّوْمِ طَلَاقَهُ) (وَصَدَاقَهُمْ) (الْمَجْنُونِ وَمِنْ مَعَهُ) (إِنْ أَعْدُّوا عَلَى الْآبِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أُبْسِرُوا) (بَعْدُ وَلَوْ شَرِطَ ضِدُّهُ وَإِلَّا) (بِأَنْ أُبْسِرُوا أَوْ كَانَ الزَّوْجُ لَهُمْ غَيْرَ الْآبِ) (فَعَلَيْهِمْ) (إِلَّا لِشَرِطٍ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ) (عَقْدَ عَلَى السَّكُوتِ) (فَسِيخٌ وَلَا مَهْرٌ وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَإِلَّا أَرَمَ التَّائَكِلَ) (أَوْ مُطْلَقًا وَرَجَحَ) (تَرَدُّدٌ) (إِنْ دَخَلَ فَعَلَى الزَّوْجِ مَهْرُ الْمَثَلِ وَحَلَفَ إِنْ زَادَ الْمُسَمَى) (وَحَلَفَ) (ابْنُ) (رَشِيدٌ وَأُجْنَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ أَنْ تَكْرُوا) (وَقَدْ عَقْدَ لَهُمُ) (الرَّضَى وَالْأَمْرَ حُضُورًا) (لَا مَفْهُومَ لَهُ تَوَلَّهِ) (إِنْ لَمْ يُنْكِرُوا بِمَجْرَدِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا) (بِالدَّرْفِ) (أَرَمَ) (وَلَا يَكُنْ إِنْ رَجَعَ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ وَيَلْزِمُهُ نِصْفُ الصَّدَاقِ نَهْمَ إِنْ رَجَعَ لِبَيْتِهِ أَوْ نِصْفُ) (وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ) (مِثْلًا) (زَوْجٍ غَيْرِهِ وَضَامِنٍ لَا يَنْتَقِهُ النِّصْفُ بِالطَّلَاقِ

(١) فيقال ؛ نسكاح فيه الإرث من جانب فقط كذا في عب وغيره

فاعل رجع (والجَمْعُ بِالْفَسَادِ) لأنه وهب على معنى لم يتم (وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ) الأب ومن معه على الزوج (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْحَالَةِ أَوْ يَكُونُ بَعْدَ الْعَقْدِ) في غير صريح التعمل فلا رجوع معه مطلقاً (ولها الامتناعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَتَّى يُقَرَّرَ) إِنْ كَانَ تَقْوِيضًا (وَنَأْخُذُ الْحَالِ وَلَهُ التَّزْكُ) مجاناً قبل الدخول حيث لا يرجع عليه (وَبَطَلَ إِنْ تَضَيَّنَّ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ) لإحالة فن الثالث (لَا زَوْجَ ابْتَدَأَهُ) لأنه ليس بوارث وإن آل للبت (وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ) أى المغاربة فى الديانة (وَالْحَالُ) السلامة من عيب خيار (ولها وَلِيُّ) إذا اتفقا (نَزَّكُمَا وَلَيْسَ لَوَلِيِّ رَضَى) لغير كفو (فَطَلَقَ امْتِنَاعُ بِالْأَحَادِثِ) حيث رضيت (وَاللَّامُ التَّكْلُمُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُؤَمِّرَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرُوِيَتْ بِالنَّفَى ابْنُ الْقَاسِمِ) على النفى (إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ وَهْلٍ وَفَاقٍ) بحمل الإثبات على الضرر البين أو فى ابتداء الأمر لا بعد الوقوع أو لمهر ليس مهر مثلها أو النفى على مقابل ذلك أو خلاف وعليه سحنون قال وبقول ابن القاسم أقول وحمل الضرر على ضرر البدن (تَأْوِيلَانِ وَالْمَوْلَى) المتبقي (وغير الشريف والأقلُّ جَاهًا كَفُوٌّ وَفِي الْمَبْدِ تَأْوِيلَانِ وَحَرْمُ أَصُولُهُ وَفُصُولُهُ وَلَوْ خَلِقَتْ مِنْ مَائِهِ) زنى (وزوجتُهما وفصول أول أصوله) وإن سقات (وأول فصلٍ) فقط (من كل أصلٍ) غير الأول (وأصول زوجتيه) بالعقد (وبتلك ذم وإن بعد موتها ولو ينظر) لغهر الوجه والكفين (فصولها كالملاك) تشبيه فى أنه يحرم بالتلذذ أصولاً وفصولاً والمعتمد أن وطئ الصبي لا يحرم (وحرَّم الْعَقْدُ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَوَظْنُهُ) كما سبق (إِنْ دَرَأَ الْخَدَّ وَفِي الزَّيْنِ خِلَافٌ) أرجحه عدم التحريم (وإن حاول تلذذاً بزوجه فالتة بابنتها) أو أمها (فتردد) أرجحه التحريم كوطئ الشبهة (وإن قال الأب نسكتهم أو وطينت الأمة عند قصد الإنين ذلك) وأنكر الإبن (نَدِبَ

التَّزْنَهُ وَفِي وَجُوْبِهِ إِنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ (فِي عَصْمَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ زَوْجَةُ
 (وَلَا يَمْلِكُ الرَّابِعَةُ) خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحَرْهِنَا (أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ
 قُدِّرَتْ أَيْةٌ ذِكْرًا حَرِّمَ) ^(١) وَطَنُهَا الْأُخْرَى فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا لِأَنَّكَ
 إِذَا قُدِّرَتْ الْمَالِكَةُ رَجُلًا جَازَ لَهُ وَطَنُ أُمِّهِ وَبَنَتُ زَوْجِهَا أَوْ أُمُّهُ فَإِنْ تَقْدِيرُ
 ذِكُورَتِهَا يَزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ فَيَكُونَانِ بَنَتٌ وَأُمٌّ أَجْنَبِيٌّ فَيَجُوزُ النِّكَاحُ وَإِنْ حَرَّمَ
 بِالْعَكْسِ لَكِنْ الْمَصِ أَيْ بِالْمَكْرَةِ الشَّائِمَةِ فَلَا يَدُ مِنَ الْحَرَمَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ
 (كَوَطْنُهُمَا بِالْمَلِكِ) تَشْبِيهُهُ فِي الْحَرَمَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْاثْنَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ (وَفُسِّخَ
 نِكَاحُهُ ثَانِيَةً) مِنْهُمَا (صَدَّقَتْ) أَنَّهَا ثَانِيَةً (وَالْأَخْلَافُ) أَنَّهَا ثَانِيَةً (الْمَهْرُ)
 أَيْ يَسْقُطُ عَنْهُ نِصْفُ مَهْرِهَا (بِإِلَّا طَلَاقٍ) مُتَعَلِّقٌ بِفُسْخِ (كَأَمٍّ) وَابْتَدَتْهَا بِعَقْدٍ
 وَتَأْبَدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ بِهِمَا (وَدَرَىءُ الْحَدِّ الْجَمْعُ وَالْمَهْرُ بِالْمَسِيئِ) (وَلَا إِرْثُ
 وَإِنْ تَرْتَبَتْمَا) فَكَذَلِكَ حَيْثُ دَخَلَ بِهِمَا (وَلِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ
 الْأُمُّ) وَأَوَّلَى الْبَنَتِ وَالْمَوْضُوعُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ (وَلِنْ لَمْ تُعْلَمْ السَّابِقَةُ فَلَا إِرْثُ
 وَإِكْلٌ نِصْفُ صَدَاقِهَا) قَبْلَ الدَّخُولِ (كَأَنَّ لَمْ تُعْلَمْ الْخَامِسَةُ) فَلْيُورِثْ
 بَيْنَهُنَّ وَالْمَهْرُ بِالْمَسِيئِ وَلِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَكَمُ الدَّعَاوَى فَلَوْ دَخَلَ بِوَاحِدَةٍ فَلَهَا صَدَاقُهَا
 وَالْأَرْبَعُ الْبَاقِيَّةُ ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ وَنِصْفٌ لِأَنَّ بِالْمَوْتِ تَكْمُلُ لَهَا ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ غَيْرِ
 مَعِينَةٍ وَوَاحِدَةٌ غَيْرُ مَعِينَةٍ يَدْعَى الْوَارِثُ أَنَّهَا خَامِسَةٌ فَلَا شَيْءَ لَهَا وَيَدْعَى أَنَّ الْخَامِسَةَ
 مَنْ دَخَلَ بِهَا فَتَكْمُلُ لِصَاحِبَتَيْنِ فَيَقْسَمُ بَيْنَهُنَّ وَلِكُلِّ سَبْعَةٍ أَتَمَّانَ صَدَاقِهَا وَتَسْ
 (وَحَلَّتِ الْأَخْتُ) وَنَحْوُهَا (بِبَيْتُونَةٍ السَّابِقَةِ أَوْ زَوَالِ مَلِكٍ) يُبْبِحُ الْوَطَنُ
 (بِمَقْنِي وَإِنْ مُؤْجَلًا) أَوْ مَبْمُضًا (أَوْ كِتَابَةً) لَا تَنْدِيرُ (أَوْ إِنْ نِكَاحٍ مُبْمَلٌ
 الْمُبْتُونَةُ) يَعْنِي صَحِيحًا لِأَزْمَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ (أَوْ أَسْرٍ أَوْ إِبْنَانٍ) وَإِنْ

(١) هذه القاعدة مأخوذة من حديث الصحيحين ولفظه « لا يجمع بين المرأة وعمتها
 ولا بين المرأة وخالتها »

طلق به انتظار أقصى ما يمكن في العدة (أو بينع دلس فيه) لأن المشتري
 التماسك (لا فاسد لم يفت وحيض وعدة شبهة وردة وإحرام وظهار واستبراء)
 ومواضعة لأنها لا تدخل في ملك المشتري إلا بالدم (وخيار) لانحلاله (وعهدة
 ثلاث) لاسنة اندور امراضها (واخذام سنة وهبة لمن يعتصرها منه وإن
 يبيع) قبل مفوت الأعصار (بخلاف صدقة عليهن) الضمير لمن يعتصر منه
 (إن حيزت) ورجح عدم كفايتها كما في (ر) وحش للقدرة على انتزاعها بالبيع
 (واخذام سنين) أربعة فأكثر (ووقف إن وطئها ما ليحرم) إحداها
 (فإن أبقى النساء نية استبراءها) كالأولى إن وطئها من الإيقاف غير غنار (وإن
 عقد فاشترى) أختها (فالأولى) زوجة والثانية للخدمة (فإن وطئ) الثانية
 (أو عقد بعد تلذذه بأختها) مثلاً بملك (فكلاً ولا) يوقف ليحرم (و)
 حرمت المبتوتة حتى يولج بألغ قدر الحشفة بلا منع (لا بدير أو كحيش
 ولا نكرة فيه) والعبرة بالسابق منها والافرار (بانتشار) بلا حائل (في
 نكاح لا زيم) ولا يكفي هو الفرج (وعلم خلوة) ولو بامرأتين عطف على
 انتشار (وزوجة فقط) ولو مع جنونه (ولو خصياً) مقطوع الاثنين (كزويج)
 غير مشبهة (لنساؤه) على الزواج فيحلمها وإن لم يبر كما سبق (لا فاسد
 إن لم يثبت بعده) أي الدخول فتحل (بوطن نان وفي) تحايل (الأول)
 بناء على أن النزاع كوطيء نان (تردد كمحل) تمثيل للفاسد ويفسخ مطلقاً
 (وإن مع نية إمساكها مع الإعجاب ونية المطلق ونيتها لغو وقيل دغوى
 طارئة التزويج كحاضرة أميت إن بعد) الزمن بما يمكن فيه موت الشهود
 واندراص العلم (وفي غيرها) أي غير الأمونة مع الطول (قولان) حرمة (مذكورة
 أو لولده) (وإن سفل مطلقاً) ونسخ وإن طراً بلا طلاق كمرأة في زواجها
 ولو بدفع مال (ليعتق عنها) التقدير مذكورة (لا إن رد سيد شرأة من ثم

يَأْذَنَ لَهَا) زَوْجَهَا وَالْكِتَابَةُ الْإِذْنُ (أَوْ قَصْدًا) الزَّوْجَةُ وَسَيِّدُ الزَّوْجِ (بِالْبَيْعِ) لَهَا (الْفَسْخُ) ويرد معاملة بنقيض القصد (كَهَبْتُمَا لِعَبْدٍ) زَوْجَهَا (لِيَمْتَنَزِعَهَا مِنْهُ) فلم يقبل فإن لم يقصد الانتراع فسخ وإن لم يقبلها (فَأَخَذَ مِنْهُ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى الْهَبَةِ وَمَلَكَ أَبُ جَارِيَةِ ابْنِهِ بِتَلْذُّذِهِ بِالْقِيَمَةِ) يوم الوطء والمراد الولد ولو أنى وإن سفل وتباع إن لم تحمل وللابن التمسك بها حيث كان مأموناً إن أعدم الأب (وَحَرُمَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ وَطِئَاهَا وَعَتَقَتْ عَلَى مُوَلِّدِهَا وَلِعَبْدٍ تَزَوُّجُ ابْنَةِ سَيِّدِهِ بِثَقَلٍ) كَرِهَ (وَمَلَكَ غَيْرَهُ كَحُرِّ لَا يُؤْلَدُ لَهُ) تشبيهه في جواز فكاح ملك الغير (وَكَأَمَةِ الْجَدِّ) من كل من يعق ولدها على السيد (وَالْأَبَ) فَإِنْ خَافَ زَيْنًى وَهَدِمَ مَا يَتَزَوَّجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُعَالِيَةٍ) جداً فلا تلزمه وتعتبر القدره بما يباع على الفلاس (وَلَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً) لا تُعْفَى (وَلِعَبْدٍ بِإِلَّا شِرْكٍ وَمُسْكَاتِبٍ وَغَدَنٍ نَظَرُ شَعْرِ السَّيِّدَةِ) وفي بقية أطرافها تردد والراجح منع الخلوة (كَخَصِيٍّ) مقطوع الذكر (وَعَدٍ) غير جميل (إِزْوَاجٍ وَزُورٍ) جَوَازُهُ) أى النظر (وَأَنْ لَمْ يَسْكُنِ) الخصى (لَهُمَا) أى الزوجين (وُخِيَّتُ الْخُرَّةُ مَعَ الْخُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ) وهى (بَابِنَةِ) حيث وجدته متزوج أمة لم تعلمها قبل العقد (كَتَزَوَّجَ أُمَةً عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةً) وقد رضيت الأولى (أَوْ عَلَيْهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ وَلَا تُبَوِّأُ أُمَةً) منزلاً غير بيت سيدها فإنها تتخدمه وإن كانت نفقتها على الزوج (بِلَا شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَلِلْسَيِّدِ السَّكْرُ بِمَنْ لَمْ يُبَوِّأْ) لا من بوئت إلا لشرط أو عرف (وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صِدَاقِهَا إِنْ لَمْ يَمْنَعَهُ دَيْنُهَا) بإذنه أو دينه (إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ) قبل البناء (وَمِنْهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ وَأَخْذَهُ وَإِنْ قَتَلَهَا) إذ لا يتهم على قصد تكميله (أَوْ بَاعَهَا بِسَكَانٍ بِعِيدٍ إِلَّا لِظَالِمٍ وَفِيهَا) أيضاً (يَلْزَمُهُ تَجْمِيزُهَا بِهِ وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوِ الْأَوَّلُ) وهو أخذه (لَمْ يُبَوِّأْ) فيسكنها نظام بيت سيدها

(أَوْ جَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ تَأْوِيلَانِ) والوفاق بوجهين (وَسَقَطَ بِبَيْعِهَا قَبْلَ
الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِعِ) ولا منع المشتري لأن
الصداق ليس له إلا أن يشترطه (وَ) سقط عنها (الْوَفَاءُ بِالزَّوْجِ إِذَا أُعْتِقَ
عَلَيْهِ) وعققت بخلاف أنت حرة على أن تسلمى فأبنت فإن النكاح إنما يمكن
وقد تم العتق (وَ) سقط (مَدَاقُهَا) ببيعها الزوجها قبل البناء (وَهَلْ وَكُوْ
بِذِيْعِ سُلْطَانٍ لِفَلَسٍ) سيدها خلافاً لما في الأصح (أَوْ لَا) يستط بالبيع للفاس
(وَلَكِنْ) بمعنى (لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الْعَمَلِ) فلا يفتى اتباع السيد به كدين
طراً بعد الفلاس وهو معنى السقوط الذي في المدونة فيبيهما وفاق (تَأْوِيلَانِ وَ)
الصداق (بَعْدَهُ) أى البناء (كَمَا لَهَا) يتبعها في العتق لا البيع إلا لشرط
(وَبَطْلَ فِي الْأَمَةِ) بغير الشروط (إِنْ جَعَلَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ) وصح في الحرة
غير سيدها (بِخِلَافِ الْخُمُسِ وَالْمَرْأَةِ وَتَحْرِمُهَا) فيفسد الكل (وَإِذَا جَعَلَهَا)
أى الأمة (الْمَزْلُ) بالامناء خارج الفرج (إِنْ أَذِنَتْ وَسَيِّدُهَا) وإنما يحتاج له
حيث أمكن الحمل لحقه في الولد (كَالْحُرَّةِ إِنْ أَذِنَتْ) ولا يجوز قطع النسل
ولا إسقاط الحمل ولو قبل الأربعين (وَالْكَافِرَةُ) عطف على مرفوع حرمت
(إِلَّا الْحُرَّةَ الْكِتَابِيَّةَ بِكُرْهِ وَتَأَكُّدٍ بِدَوْرِ الْحَرْبِ وَأَوْ يَهُودِيَّةً تَنَصَّرَتْ
وَبِالْعَكْسِ وَأَمَتُهُمْ) أى الكتابية بين (بِالْمِلَكِ وَقَرَّرَ عَلَيْهَا) الضمير للحرة
الكتابية (إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ فَاسِيدَةٌ) لكن صححها الإسلام ترغيباً (وَهَلْ
الْأَمَةُ وَالْمَجْوسِيَّةُ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ) الإسلام كاف فيهما (وَأَمَّ بَيْنَهُمَا)
بين إسلاميهما (كَالشَّهْرِ) مثال لهدم البعد (وَهَلْ إِنْ غُفِلَ) وإلا فرق بينهما
حيث لم تسلم (أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ) لأن المانع من جهتها وهو تأخير
إسلامها (أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا) دليل على أنه بعد البناء ويأتى مفهوماً
(وَأَوْ طَلَّقَهَا وَلَا نَفَقَةَ) ، قبل إسلامه (هَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ وَ) إن أسلمت

(قَبْلَ الْبِنَاءِ بَأْنَتْ مَكَانَهَا أَوْ أَسْلَمَا) وجاءا إلينا مسلمين عطف على ما يقر عليه (إِلَّا أَنْ حُرِّمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) التي نكحها فيها (وَالْأَجَلِ) في نكاح متممة (وَتَمَادِيَا لَهُ) فإن أرادا التماذي أبدأ أفرأ (وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا) ولم يبنها عن نفسه (وَعَقَّدَ إِنْ أَبَانَهَا بِلَا مُحْلٍ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا) في غير صور التقرير (بِلَا طَلَاقٍ لَرَدِّهِ) لإخراج من قوله بلا طلاق (فَبَأْنَتْ وَلَوْ لِدَيْنٍ زَوْجَتِهِ وَفِي لُزُومِ الثَّلَاثِ لِذِي طَلَّقَهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ إِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا) فلا يحتاج للحلل (أَوْ لَا) يارزمه (تَأْوِيلَاتٌ وَمَضَى صَدَاقُهُمْ الْفَاسِدُ كَخَمْرِ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ) راجع للفساد (وَدَخَلَ) راجع لها (وَالْإِسْقَاطُ) تحت في الفساد ثلاث صور وفي الإسقاط واحد (فَكَمَا تَقَوُّوا بَعْضَ) المثل بالفرض أو الدخول والإفراق (وَهَلْ) المضى (إِنْ اسْتَحْلَوْهُ) أى ما ذكر في دينهم أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ) على كثيرات (أَرْبَعًا) لا يزيد (وَلِنْ أَوَّخِرَ) في العقد وعين أبو حنيفة الأوائل (وَأَحْدَى اخْتَيْنِ) وكل من يحرم جمعهما (مُطْلَقًا) ولو مسهما (وَ) إحدى (أُمٌّ أَوْ ابْنَتُهَا لَمْ يَمْسَسْهُمَا وَإِنْ مَسَّهُمَا حُرْمَتُهُمَا تَعَيَّنَتْ) إن أراد الإبقاء (وَلَا يَنْزَوِجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مِنْ فَارِقَتِهَا) النهى كراهة لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا ينشر التحريم ويحتمل أن النهى تحريم حيث مس (وَاخْتَارَ) أى عدُّ مختاراً لمن خصها (بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَرَ أَوْ إِبْلَاءٍ) لأنها إنما تكون في زوجة (أَوْ وَطْئٍ وَ) اختار (الْفَيْرَ إِنْ فُسِّخَ نِكَاحُهَا) ولا يكون الفسخ اختياراً لها لأنه يكون في الجمع على فساده (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهِنَّ أَخَوَاتٌ) له أو لبعضهن فيختار واحدة ويكمل الأربع من البواقي (مَا لَمْ يَنْزَوِجَنَّ) بمن تلذذ غير عالم بحال من اختيار (وَلَا شَيْءٍ لِفَيْرِهِنَّ) غير المختارات (كَاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِ رَضِيحَاتٍ تَزَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةً) فلا شيء لغيرها فإن مات ولم يختتر فله كل ربع

صداقها أو طلق قبل البناء فتممه لأن لواحدة صداقا أو نصفه دائراً (وَعَلَيْهِ) الضمير لمن أسلم على أكثر من أربع (أَرْبَعُ صَدَقَاتٍ إِنْ مَاتَ وَأَمَّ يَخْتَرُ) يقسم على الكل ولمن دخل بها حال الكفر بقية صداقها أما الدخول بعد الإسلام فاختيار فيقسم بين غير المدخول به عدد باقي الأربعة (وَلَا إِرْثَ إِنْ تَخَلَّفَ أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ) لا مجوسيات أو أقل فالإرث لمن أسلم بالسواء لأن معناد الكثير لا يصبر غالباً عما أمكنه (عَنِ الْإِسْلَامِ) لجواز اختيارهن (أَوِ انْقَبَسَتِ الْمُطَلَّقةُ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ) لاحتمال أنها المسلمة في غير عدة الرجعى (لَا إِنْ طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ) إخراج من عدم الإرث (وَجُهِلَتْ وَدَخَلَ بِإِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةُ فَلِلْمَدْخُولِ بِهَا الصَّدَاقُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ) لأن الأخرى تنازعها في نصفه مدعية عدم طلاقها فيقسم النصف بينهما (وَالْغَيْرِهَا رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ) لأن الوارث ينازعها في نصفه مدعياً أنها المطلقة فإن انقضت العدة أو كان بائناً تساويا في الإرث كأن لم يدخل بواحدة ولا كل ثلاثة أرباع صداقها لأن لها صداقاً ونصفاً ، وإن دخل بهما فلا كل صداقها والميراث بينهما ، وإن علمت المطلقة وجهل المدخول بها ولم تنقض العدة فلتا لم تطلق الصداق وثلاثة أرباع الميراث ، وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق ورابع الميراث فإن انقضت أو كان بائناً فالإرث كله لغير المطلقة ، وإن جهلا فالإرث بينهما ولكل صداق غير ثمن لأن الوارث ينازع في نصف صداق قائلاً المطلقة من لم يدخل بها فلها صداق وثلاثة أرباع فتدبر (وَهَلْ يَمْنَعُ مَرَضُ أَحَدِهِمَا الْخَوْفُ وَإِنْ أَذِنَ الْوَارِثُ) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ لَمْ يَحْتَاجْ) للخدمة (خِلَافُ الْمَرْبُوضَةِ بِالْمَدْخُولِ) أو الموت (الْمُسَمَّى وَكَلَى الْمَرِيضِ مِنْ ثُلُثِهِ الْأَقْلُ مِنْهُ) أى للمسمى (وَمِنْ صَدَاقِ الْمِثْلِ) وإنما يعتبر الثالث إذا مات وإن فسخ قبله سقط للمثم ولا شيء قبله المدخول (وَعُجِّلَ الْفَسْخُ) متى اطلع (الْأَنْ بَصِيحَ الْمَرِيضِ

مِنْهُمَا وَمَنْعَ نِكَاحِهِ الذُّصْرَانِيَّةَ وَالْأَمَةَ عَلَى الْأَصْحَحِ (لاحتِمال الإسلام
والمعتق (والمختارُ خلافهُ) ضعيف .

﴿ فَصْلٌ ﴾ (الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ) بمعنى الواو (أَوْ
يَتَلَذَّذُ) نفى للأحد الدائر^(١) (وَخَالَفَ عَلَى نَفْيِهِ) الضميرُ لما ذكر وترد في
دعوى التحقيق (بَرَصٍ وَعَذْبُ طَمَةٍ) ضبط بفتح الهمزة وكسرهما وبالموحدة والمثناة
تحتيتين النغوظ عند الجماع وكذا البول عنده وفي الفرش قولان (وَجُذَامٌ لَا يَجْذَامُ
الْأَبِ) وإِنْ كَانَ عَيْبًا فِي الْبَيْعِ لَمَّا تَلَزَمَ لِأَنَّ النِّكَاحَ مَبْنَى عَلَى الْمَكَارِمَةِ (وَنَحْصَائِهِ)
فقطع الذكر أَوْ الْأُنثَى حَيْثُ لَا إِتْرَال (وَجَبَّهَ) قطع السَّكَل (وَعُتْقُهُ) صغر
الذكر وكذا نَحْنُهُ الْفَاحِش (وَاعْتِرَاضِهِ) عدم انتصايه (وَبَقَرْنَاهَا) عظم يبرز
فِي الْفَرْجِ كَثْرَتِ الشَّاةِ (وَرَتَقْنَاهَا) انسداد الحُل (وَبَحَرْنَاهَا) نَتَنَ الْفَرْجِ (وَعَقَلْنَاهَا)
يبرز فِي الْفَرْجِ كَالْأُدْرَةِ وَقِيلَ رَغْوَةٌ فِيهِ هَالُ الْجَمَاعِ (وَافْتِضَائُهَا) اختلاط المسالك
(قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَقَطْ) لَا لَهُ لِأَنَّ بِيَدِهِ الطَّلَاق (الرَّدُّ بِالْجُذَامِ الْبَيِّنِ) الْحَقُّ
وَلَوْ قُل (وَالْبَرَصُ الْمُضِرُّ الْخَادِيْنِ بَعْدَهُ) أَى بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ بِطَوَّلِ
(لَا بِكَاعْتِرَاضٍ) وَجِبَ وَارِدَةٌ فَلَا خِيَارَ بَلْ مَصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِهَا (وَبِجُنُونِهَا)
وَإِنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ (الرَّاجِعُ قَصْرُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَيْضًا
(وَأَجْلَافِهِ) أَى فِي الْجَنُونِ (وَفِي بَرَصٍ وَجُذَامٍ رُجِيَ بُرُؤُهُمَا سَنَةً وَبَغْيَرَهَا)
كَبِ الْإِفْرَاجِ الْمُسَمَّى بِالْمُبَارَكِ (إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ وَلَوْ يَوْصَفِ الْوَلِيُّ عِنْدَ
الْخُطْبَةِ) أَوْ غَيْرِهِ بِحَضْرَتِهِ (وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ) أَى كَتَبَ الْمُوثِقُ (الصَّحَّةُ
تَرَدُّدٌ) مِثْلُهُ أَنْ شَأْنُ الْمُوثِقِينَ كِتَابَةُ الصَّحِيحَةِ بِلَا شَرْطٍ (لَا يَخْلُفُ الظَّنُّ
كَالْفَرْعِ وَالسُّوَادِ مِنْ بَيْضٍ وَنَتْنِ الْفَمِ وَالْثِيُوبَةِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءُ وَفِي
يَكْرٍ تَرَدُّدٌ) هَلْ يَشْمَلُ مَا يُدْبِ مِنْ غَيْرِ نِكَاحٍ وَنَحْوِهِ (وَإِلَّا تَرَوُجُ الْحُرَّ

(١) ونفيه لا يتحقق إلا بانتفاء الجميع ، فانتفاء المذكورات شرط في ثبوت الخيار .

الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ) فيخيران (بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمَّةِ وَالْمُسْلِمِ مَعَ
النَّصْرَانِيَّةِ) فلا خيار (إِلَّا أَنْ يَغُرَّاءَ وَأَجَلُ الْمُعْتَرِضِ سَنَةٌ بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ
يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرَضَ) أُنْمَاهَا (وَالْعَبْدُ نَصْنَاهَا وَأُظَاهِرُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا)
هذا المص ورد (وَصُدَّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوَطْئَ بِبَيِّنَةٍ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ
وِلَا بُقِيَّتْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَقَهَا وَإِلَّا قَهْلُ يُطَاقُ الْحَاكِمُ أَوْ بِأَمْرٍ بِدُونِهِمْ
يَحْكُمُ بِهِ) لرفع الخلاف (قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَى) للمقيد (إِلَّا أَحَلَّ
ثَانِ) (وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا) أَي السَّنة (كَذُخُولِ الْعَيْنِ وَالْمَجْزُوبِ وَفِي تَحْجِيلِ
الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا) أَي السَّنة لِلْيَأْسِ وَعَدَمِهِ لِحَتْمِ أَنْ تَرْضَى
(قَوْلَانِ وَأُجِلَّتِ الرِّقَّةُ) وَغَيْرَهَا (لِلدَّوَاءِ بِالْاجْتِهَادِ وَلَا تُجَبَّرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ
خِلْفَةً) لِلْمُسَرِّ بِخِلَافِ الطَّارِئِ (وَحُسٌّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرٍ الْجَبِّ وَخَوْفِ
وَصُدَّقَ فِي الْإِعْتِرَاضِ) بِبَيِّنَةٍ (كَالْمَرْأَةِ فِي دَائِهَا) الْقَائِمِ بِالْفَرْجِ (أَوْ
وُجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ بِكَارَتِهَا) حَيْثُ شَرَطَتْ (وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ
كَانَتْ سَفِيهَةً) لِيُدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ غَرَمُ الصَّدَاقِ رَاجِعَ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ (وَلَا يَنْظُرُهَا
النِّسَاءُ) فِي فَرْجِهَا جَبْرًا فَلَا يَنَاقِ قَوْلُهُ (وَلِنْ أُنَى بِأَمْرٍ أَتَيْنَ أَشْهَادَانِ لَهُ مُقِيلَتَا
وَلِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِثِيَابِهَا بِالْوَطْئِ وَكَسَمَ فَلَا زَوْجَ الرَّدِّ عَلَى الْأَمْحِ) حَيْثُ
شَرَطَ الْبَيْكَارَةُ لِلغَرَرِ وَمَا سَبَقَ مِنَ التَّرَدُّدِ حَيْثُ لَمْ يَدْلَمْ (وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ
فَلَا صَدَاقَ كَقُرُورٍ بِحُرِّيَّةٍ وَبَعْدَهُ فَمَعَ) رَدِّ (عَيْنِهِ الْمُسَمَّى وَمَعَهَا رَجَعَ
بِحَمِيمِهِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَفْبُ) عَلَيْهِ أَمْرَهَا (كَابْنٍ وَأَخٍ) إِلَّا بِإِذْنِ الْحُجَرِ فَلَعَلَّهِ
(وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا لِالْقِيَمَةِ الْوَلَدِ) فَلَا يَرْجِعُ بَهَا إِنْ غَرَّ بِحُرِّيَّةٍ (وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا)
لِلْمَعْنَى عَلَى التَّخْيِيرِ (إِنْ زَوَّجَهَا بِحُضُورِهَا كَارْتَمِينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهِمَا إِنْ أَخَذَهُ
مِنْهُ لَا الْعَكْسُ) وَبَتَرَكَ فِي الرُّجُوعِ عَلَيْهِمَا رُبْعَ دِينَارٍ كَمَا قَالَ (وَعَلَيْهَا فِي كَابْنٍ
الْعَمِّ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ سَلِمَ فَكَالْقَرِيبِ) قَبْلَهُ (وَحَلَفَهُ) الرُّجُوعِ (إِنْ

ادَّعى عِلْمَهُ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ) حيث حقق الدعوى (أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ
كَأَنَّهُ كَامِرٌ) تشبيهه في تحليفه ولا ترد اليقين وتمقب قوله (حَلَى الْمُخْتَارِ) بأنه ليس
للخمي فيه اختيار (فَإِنْ نَكَلَ) صوابه حلف أى الولي (رَجَعَ حَلَى الزَّوْجَةِ
حَلَى الْمُخْتَارِ) المشهور لاشيء للزوج (وَحَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيٍّ تَوَلَّى الْعَقْدَ إِلَّا أَنْ
يُخْبِرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيٍّ) أو يعلم الزوج ذلك (لَا إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهُ) لأنه غرور
قولى والزواج مفترط (وَوَلَدُ الْمَغْرُورِ الْحُرُّ فَقَطْ) لا العبد (حُرٌّ وَعَلَانِيَةٌ)
للأمة (الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ) حيث غرته هى أوسيدها (وَقِيَمَةُ
الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحَكْمِ إِلَّا كَجَدَّةٍ وَلَا وِلَاءَ لَهُ) لأنه تخلق على الحرية
ولم يعتق بالملك (وَحَلَى الْغَرَرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ) لاحتمال موت سيد أمه قبلها فية بها
عقماً (وَالْمُدَبَّرَةُ وَسَقَطَتْ) القيمة (بِمَوْتِهِ) لما علم أنها يوم الحكم (وَالْأَقْلُ
مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ دِيَّتُهُ إِنْ قُتِلَ أَوْ مِنْ غَرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا) الأولى أو عشر
قيمتها ولا يخفى حسن من ^(١) الثانية (إِنْ أَلْقَتْهُ مَبْتَكًا) وهى حبة وإلا فديته
وقيمتها (كَجُرْحِهِ) بغرم الأقل مما أخذ ونقصه (وَلِعَدَمِهِ تُؤْخَذُ) القيمة
(مِنْ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدِ بْنِ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ) يدهى قيمة نفسه
(وَوُقِفَتْ قِيَمَةُ وَلَدِ الْمُسْكَانِيَةِ فَإِنْ أَدَّتْ رَجَعَتْ) القيمة (لِلْأَبِ وَقِيلَ
قَوْلُ الزَّوْجِ أَنَّهُ غَرَّ) الحرية (وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا) أو أحدهما (ثُمَّ أُطْلِعَ
حَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ فَكَالْمَدْمِ وَلِلْوَلِيِّ كَتَمُ الْعَمَى وَنَجْوَاهُ وَعَلَيْهِ كَتَمُ
الْخُلَا) الفحش (وَالْأَصَحُّ مَنَعُ الْأَجْزَمِ مِنْ وَطْءِ إِمَائِهِ وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ
الْمَوَلَى الْعَتِيقِ) المُنْدَسِبِ (لِلْعَرَبِ) لَا الْعَرَبِيَّ إِلَّا الْقُرَشِيَّةَ تَبَرُّجُهُ
حَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ) المعتمد رد من اندسب لأهل منه مطلقاً .

(فَصَلِّ . وَلِمَنْ كَمُلَ عَنْتُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ) ولو بشائبة لا الحر ولا الم.

(١) إذ لولاها لقرى غرته بصيغة الماضى ، وهو غير مراد هنا ، فتأمل

صارت ذات شائبة (بطلقة) وعى (بائنة أو اثنتين) للعملة لا يلزمه إلا واحدة (وسقط صداقها قبل البناء والفراق إن قبضه السيد وكان عديماً) لثلاث تباع فيه لأن الموضوع قبل البناء فيبطل العتق (وبعداً) أي البناء (لها) المهر (كأنه رضى به) وهي مؤوضة بما فرضه بعد عتقها لها) ولو اشترط السيد مالها لأن هذا حدث بعد العتق (إلا أن يأخذ السيد أو يشتريه) (١) راجع لقوله وبعدها (وصدقت إن لم تمكنه أنها ما رضى به وإن بعد سنة) حيث أهلت هذه المدة (إلا أن تسقطه أو تمكنه) راجع لقوله ولمن كل عتقها (ولو جهلت الحكم) من التخيير أو إسقاط التمكن أو نسيت (لا العتق) فتعذر بجهله لا نسيانه (ولها ألا أكثر من المسمى وصداق للثلاث) بدخوله بعد عتقها جاهلة (أو يبيعها) عطف على تسقطه فلا توقع ثانية (لا يرجع) فلها ثانية بائنة (أو عتق قبل الاختيار) عطف على ما قبل النفي فيستطع خيارها (إلا تأخير الحميم) حتى يكون الطلاق في طهر فلا يمنعها عتقه بحميتها (وإن تزوجت قبل علمها) بعته (ودخولها) لا مفهوم له (فانت بدخول الثانی) كذا قال الوليين (ولها إن أوقفها تأخير تنظر فيه) بالاجتهاد .

(فصل الصداق كالمهر) في الجملة أي طاهر منتفع به الخ (كمبدي) تختاره هي لا هو) والفرق عدم الفرار في الأول بدخوله على الأخص ويقال في الثانی على الأدون ، فكأنها ترجو الزواج عادة ولا بد من الحضور أو الوصف الشافي للمبيد (وضمنه وتلفه واستحقاقه وتعييبه أو بعبارة كالبائع) في الجملة ولا فاستحقاق العين يفسخ المهر ، وهنا قيمته واستحقاق الأكره يوجب الرد هناك وهنا الرجوع بعوضه والتاف سبب انضمام فأحدهما كاف وهذا من فروع قوله الصداق كالثمن (ولمن وقع بقلة خل فإذا هي خسر فثله) وعكسه

(١) كأن يقول لها : أنت حرة على أن آخذ صداقك

لزم إن رضياه بخلاف منكوحة العدة يتبين عدمها فيلزم جبراً لاتحاد العين (وَجَارَ
بِشَوْرَةٍ أَوْ عَدَّةٍ مِنْ كَابِلٍ أَوْ رَفِيقٍ أَوْ صَدَاقٍ مِنْهُ وَلَوْ أَوْسَطُ حَالاً) في
الثلاث (وَفِي شَرْطٍ ذِكْرٍ جِنْسٍ الرَّفِيقِ قَوْلَانِ وَالْإِنَاثُ مِنْهُ إِنْ أُطْلِقَ)
حسب العرف (وَلَا عَهْدَةٌ) ثلاث أو سنة ولو اعتيدت فإن اشترطت بخلاف
(وَالِى الدُّخُولِ إِنْ عُلِمَ أَوْ الْمَيْسَرَةِ إِنْ كَانَ مَلِيّاً وَحَلَى هَبَةِ الْعَبْدِ لِفُلَانٍ
أَوْ يُعْتَقَ أَبَاهَا عَنْهَا أَوْ عَنْ نَفْسِهِ) فكأنها ملكته ثم أعطته له وملكها فرضى
فلا يستلزم عتقاً يمنع الإعطاء (وَوَجِبَ تَسْلِيمُهُ) أى اللهر (إِنْ تَعَيَّنَ وَإِلَّا) بأن
كان مضموناً (فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا وَإِنْ مَعِيَّةً مِنَ الدُّخُولِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ
وَالسَّقَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ بَعْدَ الْوَطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ وَلَوْ لَمْ يَغْرُهَا) (حَلَى
الْأُظْهَرَ وَمَنْ يَدْرُ) بدفع مافى جهته (أُجْبِرَ لَهُ الْآخَرُ إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأُمَكَنَّ
وَطْنُهَا وَتَمَهَّلُ سَنَةً إِنْ اشْتُرِطَتْ لَتَغْرِبَةٍ) عن البلد (أَوْ صَغِيرٍ وَإِلَّا) بأن
اشترطت لغير ذلك (بَطَلَ) الشرط (لَا أَكْثَرَ) من سنة فيبطل الشرط من
أصله أيضاً (وَ) تمهل (الْمَرْضِ وَالصَّغِيرِ الْمَا تَعَيَّنَ لِلْجَمَاعِ وَقَدَّرَ مَا يُهَيِّجُ
مِنْهَا أَمْرَهَا) وكذلك هو ولا نفقة فيها (إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ لَيْدُخُلَانِ اللَّيْلَةِ) فلا
يبحث ولو بالله أو لم يماطل (لَا) تمهل (إِحْيَاضٍ) لأنه يتمتع بغير ما بين السرة
والركبة (وَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ) أى اللهر (أَجَلَ لَا نَبَاتٍ عُسْرَ نَبَاتٍ) حيث لم تصدقه
ولا بينة ولا شأنه ذلك (ثَلَاثَةُ أَشْهُارٍ) تدريجاً استحصاناً (مَنْ تَلَوَّمَ بِالْغَطَا
وَعَمِلَ بِسَنَةِ وَشَهْرٍ) حسب النذور (وَفِي التَّلَوُّمِ رَأْيَانُ لَا يُرْجَى) يسره بعد
عمره (وَصَحَّحَ وَعَدَمَهُ زَاوِيَانِ ثُمَّ طَائِقَ عَامِيهِ وَوَجِبَ نِصْفُهُ) لأن الموضوع
قبل الدخول وبعده لإفسخ لغير النفقة (لَا فِي عَيْبٍ) كما تقدم (وَقَدَّرَ بِوَطْئٍ
وَإِنْ حَرُمَ) كهدبر أو لم ينفخ وفي مجرد البكارة الارش وتندرج فإن ماتت
منه فالدية (وَمَوْتٍ وَاحِدٍ) إلا أن تقتله (وَأَقَامَةَ سَنَةٍ) بعد الخلو (وَصَدَّقَتْ

فِي خِلْوَةٍ الْاهْتِدَاءِ) الدُّخُولُ أَنَّهُ وَطْئُهَا (وَإِنْ بَمَارِجٍ مُرْعِيَةٍ) كَمَا بَعْضُ وَصُومٍ
(وَفِي نَفْسِهِ وَإِنْ سَفِيهِةً وَأَمَةً) وَصَغِيرَةً وَلَا كَلَامَ لِلْوَلِيِّ (وَالزَّائِرُ مِنْهُمَا) لِأَنَّ
الرَّجُلَ لَا يَنْشُطُ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ ، نَعَمْ فِي خِلَاءِ^(١) (وَإِنْ أَقْرَبُ بِهِ قَطُّ) وَنَفَقَتُهُ
(أُخِذَ) مِنْهُ (إِنْ كَانَتْ سَفِيهِةً وَهَلْ إِنْ أَدَامَ الْإِقْرَارَ الرَّشِيدَةُ كَذَلِكَ)
لَا حَتْمًا وَطْئُهَا نَائِمَةً (أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ نَفْسَهَا) لَهُ (تَأْوِيلَانِ وَقَسَدٌ) حَيْثُ لَمْ
يَعْنِ (إِنْ نَقَصَ عَنْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَاصَّةً أَوْ مُقَوِّمٍ بِهِمَا وَأَمَةً
إِنْ دَخَلَ وَلَا يُسَخَّرُ) هُوَ نَمْرَةُ الْفَسَادِ السَّابِقِ (أَوْ بِمَا لَا يُبَالِكُ كَخَمْرِ وَحَرِّ
أَوْ بِإِسْقَاطِهِ أَوْ كَقَصَاصٍ) وَقِرَاءَةِ (أَوْ آيَةٍ) وَيَعْنِي مَهْرًا لِلْمَثَلِ بِمَدَاخِلِ الدُّخُولِ فِي
السُّكَنِ (أَوْ دَارِ فُلَانٍ) لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَبِيحُهَا (أَوْ تَمَسَّرَتْهَا أَوْ بَعْضُهُ لِأَجْلِ تَجَهُّولِ
كَمُوتِ أَوْ فِرَاقِ أَوَّلَى كُلِّهِ (أَوْ لَمْ يُقَيِّدِ الْأَجَلَ) بِشَيْءٍ أَصْلًا (أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ
سَنَةً) بَلِ الْخَمْسُونَ كَثِيرٌ (أَوْ مُؤَمَّنِينَ بِعِيدٍ كَخُرَاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَجَازَ كَمِصْرَ
مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرَطِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا وَضَمِنَتْهُ) أَيْ الْفَاسِدُ
(بَعْدَ الْقَبْضِ إِنْ فَاتَ أَوْ بِمَقْصُوبِ عِلْمَتِهِ لَا أَحَدَهُمَا) فَمَوْضِعُهُ (أَوْ بِأَجْمَاعِهِ
مَعَ بَيْعِهِ) وَنَحْوُهُ مِنْ بَقِيَّةِ : جِصٌّ مَشْنُقٌ (كَدَارٍ دَفَعَهَا هُوَ) عَلَى أَنْ يَنْزُو حَمَاهُ
وَيَأْخُذَ مِنْهَا مَائَةً (أَوْ أَبُوهَا) فَبَيْعُ الْمَهْرِ (وَجَازَ) دَفَعَ الدَّارَ (مِنَ الْأَبِ
فِي) نِكَاحِ (التَّفْوِيزِ وَتَجَمُّعُ امْرَأَتَيْنِ سَمِيَ لَهَا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا وَهَلْ وَإِنْ
شَرَطَ تَزْوُجَ الْآخَرَى) مُطْلَقًا (أَوْ إِنْ سَمِيَ صَدَاقَ الْمَثَلِ قَوْلَانِ)^(٢)
وَحِطُّ الشَّرْطِيَّةِ الْمَثَلِيَّةِ حَيْثُ سَمِيَ وَالتَّفْوِيزُ فِيهِمَا جَائِزٌ قَطْعًا (وَلَا يُجِبُ)^(٣)
تَجَمُّعُهُمَا (بِصَدَاقٍ) (وَالْأَكْثَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالنَّسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَقَ

(١) يَعْنِي يَنْشُطُ فِي الْمَسْكَنِ الْخَالِي كَمَا يَنْشُطُ فِي بَيْتِهِ

(٢) صَوَابُهُ : تَرَدَّدَ لِأَنَّهُمَا الْمَتَأَخِّرِينَ الْأَوَّلَ لِابْنِ سَمْدُونِ وَالثَّانِي لَغَيْرِهِ وَهُوَ الْخَطْبِيُّ

كَمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ عَنِ وَابْنِ عَرَفَةَ كَذَا فِي بَنٍ

(٣) أَيْ ابْنُ الْقَاسِمِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ وَالسَّنْهَوْرِيِّ

الْمَثَلِ بَعْدَهُ (لَا الْكَرَاهَةَ) وعليه يفيض المسمى على مثليهما (أَوْ تَصَمَّنَ إِنْبَاءُ تَه
رَفْعُهُ) عطف على نَقَصَ من قوله وفسدان نقص النسخ (كَدَفَعَ الْعَبْدُ فِي صَدَاقِهِ
وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ) وبنسخ (أَوْ بِدَارٍ مَضْمُونَةٍ) إلا موصوفة بملكه (أَوْ
بِأَلْفٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأُلْفَانِ) للفرع مع القدرة على رفعه بالتفتيش هل له زوجة
الآن (بِخِلَافِ أَلْفٍ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ نَزَّوَجَ عَائِلَهَا نَأْلَانِ وَلَا
يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَافَ) هو ثمة عدم لزوم الشرط
(كَانَ أَخْرَجْتُكَ مِنْ بَلَدِكَ ذَلِكَ أَلْفٌ) تشبيهه في عدم اللزوم (أَوْ أَسْفَطَتْ
أُلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ) لو حذف القباية لكان قوله (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ
بَعْدَ الْعَقْدِ) استثناء متصلاً كما أفاده البناء (بِلَا يَمِينٍ مِنْهُ) فإن سألته فحسبه
لزم اليمين ويفتقر اليمين بالله^(١) كما في الحاشية (أَوْ كَزَّوَجِي أُخْتُكَ بِمَائَةٍ
عَلَى أَنْ أُزَوِّجَكَ أُخْتِي بِمَائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشُّعَارِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِّحْهُ وَنُسَخَ
فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ) منهما (وَعَلَى حُرْبَةٍ وَلَدَ الْأُمَّةُ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْدِ
وَمَائَةٌ وَخَمْسٌ أَوْ مَائَةٌ وَمِائَةٌ لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمَسْمِيِّ) الحلال
(وَصَدَاقِ الْمَثَلِ وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمْعِ) الحلال وغيره (وَقُدَّرَ) مهر المثل
(بِأَلْفٍ جِيلٍ الْمَعْلُومِ إِنْ كَانَتْ فَيَدُ) وأغنى غيره (وَنُتُوَّتْ أَيْضًا نِيْمًا إِذَا سَمِيَ
لِإِحْدَاهَا وَدَخَلَ بِالْمَسْمِيِّ لَهَا بِصَدَاقِ الْمَثَلِ وَفِي مَنْعِهِ بِمَنْعِ فَدَحٍ أَوْ تَعْلِيمِهَا
مُقَرَّانًا أَوْ إِخْبَاجِهَا وَبَرَجِيعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفَسْخِ) غايه^(٢) ورجح في توضيحه
الحرمه مع الصحة^(٣) (وَكَرَاهَتِهِ كَالْمَقَالَةِ فَيَدُ وَالْأَجَلِ قَوْلَانِ وَهَذَا أَمْرُهُ

(١) سهولة كفارتها فيكفر عنها إن خالف ويلزمه الألف

(٢) أى إلى فسخ الاجارة متى اطلع عليها قبل البناء أو بعده

(٣) وهو الراجح كما في شرح الدردير . وفي المجموع ورجح منه بللناقم كتعليمها قرآناً
أو قراءته لها وأنه لو وقع مضى بها أى قبل وبعد الدخول ولا يرى وجهاً للمنع بعد ورود
الحديث يجعل المانع صدقاً كحديث الوالدة نفسها وغيره . والمخصوصية لا تثبت إلا بهليل
(م ١٣ - أكليل)

بِأَلْفٍ عَيْنَهَا (أى الزوجة^(١)) (أَوْ لَا فَرْجَ بِلَفَيْنِ) مثلاً (فَإِنْ دَخَلَ فَعَلَى
 الزَّوْجِ أَلْفٌ) فقط (وَعَرِمَ الْوَكِيلُ) لها (أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى) أى ثبت تعديه
 (بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ وَإِلَّا) يثبت (فَتُحْلَلُهُ) أنه أمره بلفين (إِنْ حَافَ الزَّوْجُ) أنه
 ما أمره إلا بألف وضاعت عليها ألف ومن نكل غرم لها (وَفِي تَحْلِيلِ الزَّوْجِ لَهُ
 إِنْ نَكَلَ) الزوج (وَعَرِمَ) لها (الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ) كما قال ابن المواز وهو الأقوى
 (قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ لَا إِنْ لَزِمَ الْوَكِيلُ
 الْأَلْفَ) الثانية للغة وزيادة النفقة عادة (وَلِسَكَلٍ) من الزوجين (تَحْلِيلُ الْآخِرِ
 فِيمَا) أى حال (يُفِيدُ إِقْرَارَهُ) فيه وهو الرشد والحرية (إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ)
 فلا يحلف من قامت له ويمينها مارضيت إلا بلفين ويمينه ما أمر إلا بألف (وَلَا
 تَرُدُّ) اليمين من أحدهما على الآخر (إِنْ اتَّهَمَهُ) بل الغرم لجرد النكول وترد في
 دعوى التحقيق على قاعدة المشهور (وَرُجِّحَ بَدَاءَةُ حَافِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ
 إِلَّا بِأَلْفٍ) على التخيير في قوله (ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفُسْخُ) وإن لم تحلف (إِنْ قَامَتْ
 بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِأَلْفَيْنِ) وحلفه سبق أعاده لترتيب الفسخ وقوله الذى هو
 محط الترجيح (وَلِلَّأَلْفِ) تقم لها كما أنها لم تقم له (فَكَأَلَاخْتِلَافٍ فِي الصَّدَاقِ)
 تبدأ الزوجة ثم هو ضعيف وللمتعمد بداءة الزوج أيضاً (وَإِنْ عَلِمَتْ بِالْتَّعَدَّى
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ) علم فقط (أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّهُمَا بِعِلْمِ الْآخَرِ أَوْ لَمْ
 يَعْلَمْ) واحد بعلم الثانى فاستويا علماً وجهلاً (فَأَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بَعْلَاهُ فَقَطَّ
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذِنَةٍ غَيْرِ مُجْبِرَةٍ بِدُونِ
 صَدَاقِ الْبَيْتِ وَوَعْمَلِ بَصْدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ، وَحَلَقَتْهُ إِنْ ادَّعَتْ
 الرُّجُوعَ عَنْهُ) للمسلم (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ إِنْ لَلْمُتَّانِ لَا أَضِلَّ لَهُ) وَإِنْ تَزَوَّجَ
 بِثَلَاثِ عَشْرَةٍ نَفْدًا، وَعَشْرَةٍ إِلَى أَجْلِ، وَسَكَّتَا عَنْ عَشْرَةٍ سَقَطَتْ)

(١) بأن قال الزوج لوكيله زوجى فلانة بألف. أو لم يعينها بأن قال له زوجى امرأة بألف

بخلاف البيع خالة^(١) (وَنَقَدَهَا كَذَا) بصيغة الماضي (مُنْتَضِ لِقَبْضِهِ وَجَازَ نِكَاحُ
لِلْمُنْفُوضِ وَالنَّكِحِ كَيْمَ عَقْدُهُ بِلا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلا وَهَبَتْ وَنَسَخَ لِنَ وَهَبَتْ
نَفْسَهَا قَبْلَهُ) وثبت بعد البناء مهر المثل (وَصَحَّحَ أَنَّهُ زَيٌّ) ضعیف (وَأَسْتَحَقَّتْهُ
بِالْوَطْئِ لَا بِمَوْتِ) ولم ورثت عكس من دخل بها المريض (وَطَّلَقَ إِلَّا
أَنْ يَفْرِضَ وَتَرَضَى وَلَا تُصَدِّقُ فِيهِ) أى الرضى (بَعْدُهَا) أى الموت والطلاق
إلا ببيعة أنها رضيت قبل (وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ وَإِزْمَهُمَا فِيهِ وَتَحَكُّمُ الرَّجُلِ)
هو الزوج (إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ وَلَا يُلْزَمُهُ) أن يفرض بل له الطلاق مجاناً (وَهَلْ
تَحَكُّمُهَا أَوْ تَحَكُّمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ) لا يعتبر إلا الزوج (أَوْ إِنْ فَرَضَ)
الغير (الْمِثْلَ لَزِمَهَا وَأَقْلَّ لَزِمَهُ فَقَطُّ وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ) لزمها (أَوْ لَا بَدْرَيْنَ
رَضَى الزَّوْجَ وَالْمَحْكَمَ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتٌ وَ) جاز (الرَّضَى يَدُونُهُ)
أى مهر المثل (لِلْمَرْشَدَةِ وَالْأَبِ وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ وَلِلْوَصَى قَبْلَهُ) إذا ظهرت
المصلحة (لَا الْمُتَمَلِّةُ) وما يأتى من إجازة تصرف السفية غير المحجور محمول على
الذكر (وَإِنْ فَرَضَ) المفوض (فِي مَرَضِهِ فَوَصِيَّةٌ لَوَارِثِ) وللوضوع قبل
البناء (وَفِي الذَّمِّ وَالْأَمَةِ قَوْلَانِ) أقواهما تمضى التسمية لهما (وَرَدَّتْ زَانِدٌ)
المسمى فى الرض على (الْمِثْلَ إِنْ وَطِئَ وَلَزِمَ) المسمى (إِنْ صَحَّ) من مرضه
(لَا إِنْ أُبْرَأَتْ) المفوضة من الصداق (قَبْلَ الْفَرَضِ) فلا يلزمها لأنها
أسقطت حقاً قبل وجوبه (أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطاً قَبْلَ وَجُوبِهِ) ينبغى عطفه
على ما قبل النفي^(٢) فإن الراجح لزومه كان فعل كذا فأمرها بيدها وأسقطت ذلك
عنه (وَمَهْرُ الْمِثْلِ مَا يَرْتَبِئُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دَيْنٍ وَجَمَالٍ وَحَسَبِ)
مفاخر (وَمَالٍ وَبَلَدٍ وَأُخْتِ شَقِيْقَةٍ) الواو بمعنى أو حيث ماثلتها (أَوْ لِأَبٍ
لَا الْأُمِّ وَالْعَمَّةِ) للأم فإنهما من غير قومها وهذا إشارة للنسب (وَ) يعتبر
مهر المثل (فِي) الوطئ (الْفَاسِدِ) بأن لم يصحبه عقد (يَوْمَ الْوَطْئِ) واتَّخَذَ

للمهرُ إِنِ انْتَحَدَتِ الشُّبْهَةُ (نوعاً من ملك أو نكاح ولو تعدد زوجاته وكل مرة يظنها أخرى) (كالغالبِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ) والعالمة زانية لا مهر لها (وإلا) بأن ظنها زوجته ثم أمته (تَعَدَّدَ) المهر بتعدد الوطآت بإنزال أو طول فصل عرفاً (كأزّنى بها) أى بغير العالمة (أو بالـكُرْهَةِ) تشبيهه في المهر على ما سبق (وَجَازَ شَرْطُ أَنْ لَا يَضُرَّ بِهَا فِي عِشْرَةِ وَكُسُوفَةٍ وَنَحْوِهَا) تأكيداً لمقتضى العقد (ولو شرط أن لا يبطأ أم ولد أو سُرْبَةٌ لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ لَا فِي أُمٍّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أَنْسَرَى) عند سحنون للعرف وعند ابن القاسم يلزم ورجح (ولها الخياراتُ بِبَعْضِ شُرُوطٍ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْهَا) نظير ومن يفعل ذلك ^(١) يلقى أثاماً ورجح الناصر أنها لا تقوم إلا بالجموع (وَهَلْ تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ النِّصْفَ فَرِيَادَتُهُ كَغَنَاجٍ وَغَلَّةٍ وَنُقَصَانِهِ لَهَا وَعَالِيهَا) ورجح (أَوْ لَا خِلَافٍ وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْوُجُوبِ وَالْمُتَقَيِّ يَوْمَهُمَا) الهبة والمتقَيِّ (وَنِصْفُ الثَّمَنِ) بلا محاباة (فِي الْبَيْعِ وَلَا يُرَدُّ الْعِتْقُ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ إِنْسَرَهَا يَوْمَ الْعِتْقِ نَمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفُ بِلا قَضَاءٍ وَشَطَرٍ وَمَزِيدٍ بَعْدَ الْمَقْدَرِ وَهَدِيَّةٌ اشْتَرَطَتْ لَهَا أَوْ لَوَإِيَّهَا) أو غيرها (قَبْلَهُ) أى قبل تمام العقد (ولما أخذهُ) أى ما اشترط لغيرها (مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِّ) متملق بشطر (وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ) أى ثبت هلاكه (بِدَيْنَةٍ أَوْ كَانَ يَتَغَابُ عَلَيْهِ مِنْهَا) قبل الدخول (وَلَا) بأن غيب ما به ولا ببينة (فَمَنْ الَّذِي يَبْدِيهِ) ضمانه وسبق الضمان أول الفصل (وَتَعَيَّنَ) للشطير (ما اشترته من الزوج)

(١) أى واحداً من الثلاثة المذكورة في قوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر) الآية ، والناصر المسمى يخالف في ذلك و يروى الاجتماع شرطاً ظاهر اللفظ يساعده، ومحل هذا في الشروط المعطوفة بالواو كأن شرط ألا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلد هائم قال فان فملت ذلك فأمره بيدكم فالتمتد هنا ما ذكره اللغاني . أما لو كانت معطوفة بأو فالتجار لها ببعضها اتفاقاً

ولو غـير جهـاز (وهل مُطابقاً وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ إِنْ تَصَدَّتِ الذَّخِيرَةُ)
 بتزويجه بالشراء منه (تَأْوِيلَانِ وَمَا اشْتَرَاهُ مِنْ جَهَازِهَا) عادة (وَإِنْ مِنْ
 غَيْرِهِ) الضمير للصدّاق أو الزوج (وَسَقَطَ الزَّيْدُ فَقَطْ) وأما أصل الصدّاق
 فيتمكّل (بِالنِّسَاءِ) من الزوج كاهبة قبل الحوز (وَفِي تَشَطُّرٍ هَدِيَّةٌ بَعْدَ الْعَقْدِ
 وَقَبْلَ النِّسَاءِ أَوْ لَا نِسَاءَ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَقُتْ) ورجح لأن الطلاق باختياره (إِلَّا أَنْ
 يُفْسَخَ قَبْلَ النِّسَاءِ) لفهره على الفراق (فَيَأْخُذُ الْقَائِمُ مِنْهَا) ولو نفهر (لَا إِنْ
 فُسِّخَ بَعْدَهُ) لنفعه بالنساء (رَوَايَتَانِ) راجع لما قبل الاستثناء (وَفِي الْقَضَاءِ بِمَا
 يُهْتَمُّ عُرْفًا) ورجح (قَوْلَانِ) وعلى القضاء بباطل إذا لم يقبض بموت أو طلاق
 وإلا فكما الصدّاق (وَصَحَّحَ الْقَضَاءُ بِالنِّسَاءِ) ضميم (دُونَ أَجْرَةِ الْمَاشِطَةِ)
 نسّم يُتَمُّ فِي جَمِيعِ الْبَابِ الشَّرْطُ وَالْعُرْفُ (وَتَرْجِعُ عَلَيْهِ) أى من طاق قبل
 البناء (بِنِصْفِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْعَبْدِ) كم وإن أنفق (وَفِي أَجْرَةِ تَعْلِيمِ صَنَعَةٍ)
 شرعية ترفعه (قَوْلَانِ) لا العلوم (وَقَلَى الْوَلِيِّ) للمال لفقر يطره بعدم الشرط
 (أَوْ الرَّشِيدَةِ هَوْنَةُ الْحَمْلِ لِتَلَدِ النِّسَاءِ) مثلاً (الْمُشْتَرَطُ إِلَّا لِشَرَطٍ) أو
 عرف (وَلَزِمَهَا التَّجْمِيزُ عَلَى الْمَادَّةِ بِمَا قَبَضْتَهُ إِنْ سَبَقَ الْقَبْضُ) بالرفع
 (النِّسَاءُ وَقَضَى لَهُ إِنْ دَعَاها لِقَبْضٍ مَحَلٌّ) لتجهمز إلا لتعاقب غرض لها بالإبراء
 (إِلَّا أَنْ يُسَمَّى شَيْئًا فَيَكْزَمُ) استثناء من قوله على المادة (وَلَا تُنْفِقُ مِنْهُ
 وَتَقْضَى دَيْنًا إِلَّا الْمُحْتَاجَةُ وَكَالِدَيْنَارٍ) من كثير لف ونشر مرتب وهذا بتفرع
 على لزوم التجميز (وَلَوْ طُولِبَ بِصَدَاقِهَا لِمَوْتِهَا فَطَالَيَهُمْ بِالْبَرَاكِ جَهَازِهَا)
 وكان فى كل زيادة (لَمْ يَنْزَمُهُمْ) زيادة الجهاز (عَلَى الْقَوْلِ) لأنه كان لأجل
 بنهم ويمط عنه ما زيد فى الصدّاق لذلك (وَلَا بَيْنَهُمَا بَيْعٌ رَقِيقٌ سَأَلَهُ الزَّوْجُ
 لَهَا لِتَجْمِيزِ) متعلق ببيع لا يساق إلا لوجب وبقية الحيوان كالرقيق وإذا لم يبيع
 فعلى الزوج النِّسَاءُ وَالْوِطَاءُ (وَفِي) جواز (بَيْنَهُمَا الْأَصْلُ) المقار الذى لم يسق للتجميز

(قَوْلَانِ وَقَبْلَ دَعْوَى الْأَبِ فَقَطْ) لا غمير. إلا أن يعرف أصل المتاع
 (فِي إِمَارَتِهِ لَهَا) ما يزيد على جهاز صداقها (فِي السَّنَةِ) واعتراض قوله (بَيْنَ بَيْنِ)
 بأنه عند من لا يقيد بالسنة (وَإِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ) عن السنة
 (وَلَمْ يُشْهِدْ) قبلها (فَإِنْ صَدَّقَتْهُ) بعد السنة (فَنِي ثُلُثَهَا) إن كانت رشيدة
 ويرد الزوج ما زاد (وَإِذَا خَصَّصَتْ) من بين ورثة أبها (بِهِ) أى الجهاز من ماله
 (إِنْ أُوْرِدَ بَيْتُهَا أَوْ أُشْهِدَ لَهَا بِهِ أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَاهِهَا
 وَإِنْ وَهَبَتْ) رشيدة (لَهُ الصَّدَاقُ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ انْبِئَاءِ) إنما يحتاج
 له في الأول (جُبَيْرٌ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ) من ماله (وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضُهُ فَالْمَوْهُوبُ
 كَالْمَدَمِ) فيكفى البعض حيث وفى أقله (إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الشَّرْقِ
 كَمُعْطِيَّتِهِ لِذَلِكَ فَفُسِّخَ) فليس كالعدم وأولى في الرجوع إن تعمد الطلاق
 (وَإِنْ أَعْطَتْهُ سَفِيهَةً مَا يَنْبَغِي لَهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ وَمِثْلُهُ)
 حيث وفي مهر المنزل (وَإِنْ وَهَبَتْهُ) رشيدة (لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ أَتْبَعَهَا)
 الزوج بنصفه كما سبق (وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ) أى الأجنبي (إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ أَنَّ
 الْمَوْهُوبَ صَدَاقٌ) أو يعلم وارضى بن ظاهر النص من عدم التقيد بحمل
 ثمنها الهبة لأنها طلقت خلافاً لما في الخروشى (وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجْبِرَتْ هِيَ
 وَالْمُطَلَّقُ) على التسليم ويتبعها (إِنْ أُيْسِرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ) إلا أن يدلم أنه
 صداق فلا يجبر الزوج ولو رضى الزوج باتباع المعسرة لم تجبر (وَإِنْ خَالَعَتْهُ
 عَلَى كَيْبَدٍ) من العروض (أَوْ عَشْرَةَ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي فَلَا نِصْفَ لَهَا)
 قبل البناء لأن المخالعة ترك جميع ما لها وزادت عشرة عند ابن القاسم وقصرها
 أشهب على العصمة والمهر كدَيْنٍ واسم حسنه النخعي في تبصرته لكن شهرها
 الأول انظر ح (وَلَوْ قَبَضَتْهُ رَدَّتْهُ) وقال اصبيغ في كتاب ابن حبيب تفوز
 بما قبضت (لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي) فلما

نصف الجميع وتسقط منه الفداء فإن كان ثلاثين فلها خمسة (أو لَمْ تَقُلْ) صوابه
أو قالت خالعتي أو طلقني على عشرة (من الصداق فنصف ما بقي) بعد الإسقاط
من الجميع ففي المثال لها عشرة (وتَقَرَّرَ بِأَلَوْطَاءِ) وإنما الكلام السابق قبل
البناء كما علمت (وَبَرَجِعُ) إِنْ أَصْدَقْتُمَا مَنْ يَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ عَلَيْهَا (قبل البناء
وأولى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ علمت أولاً وفي عَجْ تقييد الرجوع بعلمها (وَهَلْ) العتق والولاء
لها (إِنْ رَشَدَتْ وَصُوبَ أَوْ مُطْلَقًا) ولو سفهية (إِنْ لَمْ يَمْلِكِ الْوَلِيُّ تَأْوِيلَانِ
وَأِنْ عَمِلَ) الولي (دُونَهَا) لا مفهوم له (لَمْ يَعْتَقِ عَلَيْهَا وَفِي عَيْنَيْهِ عَلَيْهِ)
فيغرم قيمته ورقه للزوج ولها نصف القيمة (قَوْلَانِ) وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ فِي يَدِهِ
أَيُّ الزَّوْجِ قَبْلَ الْبِنَاءِ (فَلَا كَلَامَ لَهُ) قبل الطلاق (وَأِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ
إِلَّا أَنْ تَحَابَّيَ قَوْلُهُ) إِنْ طَلَّقَ (دَفَعُ نِصْفِ الْأَرْشِ وَالشَّرِكَةُ فِيهِ) وفي
البيع يرجع عليها بالمحاباة ولا يشارك لأن للمعاوضة المالية أشد كأن فات هنا
(وَأِنْ قَدَّرْتَهُ بِأَرْشِهِ فَأَقْلَّ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ
فَسَكَتُ بِالْحَابَاتِ) في التليم السابقة له المشاركة (وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى
عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ) أخذ منها في الفسخ أو التفويض قبل التسمية (وَجَازَ عَنْهُ أَبِي
الْبَيْهَقِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ) كَالْأَيَّةِ (ابْنُ الْقَاسِمِ
وَقَبْلَهُ إِمْلَاحَةٌ وَهَلْ وَفَاقَ تَأْوِيلَانِ وَقَبَضَهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيٌّ عَلَى الْمَالِ وَهُوَ
مَقْدَمٌ (وَصُدَّقَا) فِي التَّلَفِ فَلَا يَغْرَمُ الزَّوْجُ ثَانِيًا (وَأَوْلَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ) عَلَى تَقْيِيضِهِ كَمَا
فِي (ر) خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهَا عَلَى التَّلَفِ اغْتِرَارًا بظاهر النص في المبالغة على التصديق
(وَحَلَفَا) وَلَوْ أَبَا حَقِّ الزَّوْجِ أَوْ سَيِّدًا بَوَّأَهَا (وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَا أَمَّا إِنْ
أَيَسَّرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ) لِأَنَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا (وَأَمَّا يُبْرَأُ) أَيُّ الْوَلِيِّ (شِرَاءَ
جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيْنَهُ بَدْفَعِهِ لَهَا أَوْ إِخْضَارَهُ بَيْنَ الْبِنَاءِ) وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ (أَوْ
تَوَجَّهَ لِأَيِّدٍ) بَعْدَ تَقْوِيمِهِ وَلَوْ لَمْ تَصَحِّبْهُ لَهَا (وَالَا) يَكُنْ مُجْبِرٌ وَلَا وَصِيٌّ (فَالْمَرْأَةُ

الرشيده وإلا فالخاكم (وإن قبضه) ولي وليس له قبضه بلا إذنها (اتبعتة أوي
 الزوج) لتسليمه ويحتمل رفع الزوج (ولو قال الأب بعد الإشهاد بالقبض
 لم أقبضه) وإنما وثقت به لم ينفعه و (حلف الزوج في) القرب (كالمشقة
 أيام) تصحح أل بجعل أيام بدلا لا مضافا إليه وبغرم الأب ثابت
 (فصل) إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بيمينه ولو بالسمع بالذف
 والدخان وإلا) توجد بينة (فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت معه
 وورثت) عند ابن القاسم لا أشهب ولا صدق ولا غيره وكذا الزوج إن مات
 (وأمر الزوج) وجوبا (باعتز إليها لشاهد كان زعم) من أقام شاهدا على
 زوجيتها (قر به) بما لا يضر انتظاره (إن لم يأت به فلا يمين على الزوجين
 وأمرت) الخلية من زوج (بانتظاره ليمينه قر به) ثم إن لم يأت بها (لم
 تسمع بيمينه) بعد (إن عجزه قاضي) بعد العلوم (مدعى حجة وظاهرهما
 القبول) ضعيف (إن أقر على نفسه بالعجز) ليس هذا من ظاهر المدونة
 (وليس لدى ثلاث) والرابعة متنازع فيها (تزوج خامسة إلا بعد طلاقها)
 أي الرابعة أو غيرها باثما (وليس إنكار الزوج طلاقا) إذا ثبت الفكاح
 حيث لم يرده (ولو ادعاه رجلان فأنكرتهما أو أحدهما) أو صدقتهما
 (وأقام كل البينة فسخا كوليي) ولا ينظر لدخول فإن علم الأول ذلك
 (وفي التورث بإقرار الزوجين غير الطارئين) قيده عج وغيره بالإقرار في
 الصحة ورده (ر) بما في الجواهر : احتضر فقال لى زوجة بمكة فقدمت وصديقة
 ورثت كمكسه ، قال بن ولعله حيث بعدت التهمة بغيبة المقر به فيفصل في المرض
 (والإقرار يوارث) غير ولد كأم لم يعرف (وليس ثم وارث ثابت) فهو
 أحق قيد في الثانية فقط كما في (ر) وغيره خلافا لآخرى (خلاف) حيث لم
 يطل الإقرار (بخلاف الطارئين) فينفق على إقرارها^(١) (وإقرار أبوى غير

الْبَائِعِينَ) إِذْ لَا يُبْنَىٰ لِقَدْرَتِهِمَا عَلَى الْإِنْشَاءِ الْآنَ (وَقَوْلُهُ^(١)) تَزَوَّجْتُكَ فَقَالَتْ
 بَلَىٰ أَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي أَوْ حَالَمتَنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعْتَ مِنِّي أَوْ أَنَا مِنْكَ مُظَاهِرٌ
 أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَائِنٌ فِي جَوَابِ طَلْقِنِي (كُلُّهُ إِقْرَارٌ بِالزَّوْجِيَّةِ) (لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ
 أَوْ أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي) لِأَنَّهُ يَصْدُقُ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ بِخِلَافِ مَظَاهِرِ عَرَفَةِ (أَوْ أَفَرَّ
 فَأَنْكَرَتْ ثُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَنْكَرَ) لِعَدَمِ اتِّفَاقِهِمَا زَمَنًا (وَفِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ
 صِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ حَاقًا وَفُسِخَ وَالرُّجُوعُ الْأَشْبَهُ وَالْفِسَاخُ النَّكَاحُ بِتَامِ
 التَّحَالُفِ وَغَيْرُهُ) كِتَابِيَّةُ الزَّوْجَةِ بِالْمِثْلِ لِأَنَّهَا بَالِغَةٌ (كَالْبَيْعِ) (الْمَوْثُوقُ عَلَيْهِ
 فِي الْجِنْسِ عَدَمُ الْمَظْهَرِ لِشَبْهِهِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ ، الرَّاجِحُ اعْتِبَارُ الشَّيْءِ فَإِنْ أَشْبَهَا
 أَوْ لَمْ يَشَبْهَا حَلْفًا وَفُسِخَ وَنَكَوْهُمَا كَحَلْفِهِمَا وَيَقْضَى لِلْحَالِفِ عَلَى الْفَاكِلِ (إِلَّا بَعْدَ
 بَقَاءِ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتِهَا) نَوْقُشُ بَأْنِ النَّصِّ فِي الْبِنَاءِ وَقِيَاسُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ
 دُونَ الطَّلَاقِ بِجَمَاعٍ تَكْمِيلُ الْمَهْرِ وَلَسْكَنٌ فِي نَقْلِ بْنِ الطَّلَاقِ أَيْضًا (تَقْوِيلُهُ بَيِّنِينَ)
 لِأَنَّهُ كَالْفَوَاتِ (وَلَوْ ادَّعَى تَقْوِيلُ يَضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ) صَدَقَ فَلَا مَهْرَ إِنْ طَلَّقَ
 (فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ لَوْ ، إِلَّا أَنْ تَفْعُرَ بِشَبْهِهِ (وَرَدَّ الْمِثْلُ) أَيْ مَهْرٌ
 لِلْمِثْلِ (فِي) الْاِخْتِلَافِ فِي (جِنْسِهِ مَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْ) فَلَا
 تَزَادُ (أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ) فَلَا تَمْتَصُّ (وَتُبَيِّنُ النَّكَاحُ) فِيمَا بَعْدَ إِلَّا (وَلَا كَلَامَ
 لِسْفِيَّةٍ) بَلِ السَّكَلَامُ لَوْلَى الْحُجُورُ مُطْلَقًا (وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى صَدَائِقَيْنِ فِي
 هَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقُدِّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكُلِّفَتْ بَيَانُ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ) لِيُكَلَّلَ
 الصَّدَاقُ (وَإِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُحْيِ حَاقًا وَهَتَقَى الْأَبُ) كَحَلْفِهِ أَوْ
 نَكَوْهُمَا (وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَهَا وَوَلَاؤُهَا لَهَا) الْأَبُ بِإِقْرَارِهِ وَالْأُمُّ بِحَلْفِهَا
 وَتُبَيِّنُ النَّكَاحُ ، وَرَجَعَ عَلَيْهَا بِصَفِّ قِيَمَةِ الْأُمِّ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ

(١) يَحْتَمِلُ رَفْعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ خَبَرِهِ وَتَقْدِيرُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ : كُلُّهُ إِقْرَارٌ بِالزَّوْجِيَّةِ ،

وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَيَحْتَمِلُ جَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الطَّارِئِينَ

القول له بيمين كما سبق في التنازع في الصفة (وفي قبض ما حلّ فقبل البيداء
قوله وباعده قوله بيمين فيهما) وتسليمها رهناً كالبناء (عبد الوهاب^(١))
إلا أن يسكون بكتاب وإسماعيل^(٢) بأن لا يتأخر عن البيداء عرفاً)
وعياض بأن يدعى بعده الدفع قبله أما إن ادعى الدفع بعد فلا والتقاء اليد الثلاثة معتبرة
(وفي متاع البيت) الشائع فيه واختص كل بما في حوزة الخاص (فلا مزاولة المعتقد
للنساء فقط بيمين وإلا) بأن اعتيد لها أوله (فله بيمين ولها الغزل إلا أن
يثبت أن الكتمان له فشر كان) بحسب ما لما (وإن نسجت كلفت بيان
أن الغزل لها) لأن صنعتها الذسج وما سبق حيث صنعتها الغزل (وإن أقام الرجل
بينة على شراء ما لها حلف) أنه لم يشتره لها ولم تدفع إليه الثمن (وقضى له به
كالسكس وفي حلفها) وعدمه لكون المادة أن لا تشتري المرأة للرجل (تأويلان)
(فصل في الوليمة مندوبة بعد البيداء) مندوب ثان (يوماً) ويكره
تكرارها فلا تجب الإجابة إلا للجماعة أخرى (تجب إجابة من عيّن) ولو في
ضمن محصورين (وإن صاماً إن لم يحضر من يتأذى به) لوجبه (وعنه كره
كفرش حريير وصور على كجدار) لحيوان بطل ولم ينقص من الأعضاء
الظاهرة (لا مع لعب مباح ولو في ذي هيئة على الأصح وكثرة زحام)
راجع لما قبل النفي (وإغلاق باب دونه) ولو للمشاورة لا لخوف طبعي (وفي
وجوب أكل المفطر تدد) الأرجح النذب (ولا بدخول غيرة مدعو) (وفي
تحريم) (إلا بإذن وكرة نثر اللوز والسكر لا الغر بال) الطار فيجوز
(ولو لرجل وفي الكبير) كبير مجلد من وجهين (والزهر) أعواد تنشي
(فالشها يجوز في الكبير) ويكره في الزهر والأول جوازها والثاني
كرهها (ابن كمانة وتجوز الزمارة والبوق) النفير

(١) هو ابن نصر البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره
(٢) هو ابن إسحاق البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

﴿فصل﴾ إنما يجِبُ النفسُ لِإِزْوَجَاتِ (لا المملوكات (في المبيت) وأما
 الإِنْفَاقُ فيجبُ كُلِّ (وَإِنْ اِمْتَنَعَ الوَطْئُ شَرْعاً) لأنَّ جِلَّ القصدِ الأَنَسَ
 (أَوْ طَبْعاً كَحُجْرَةٍ) بِذَلِكَ (وَمُظَاهَرَةٍ مِنْهَا وَرَتْقَاءَ) يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ مِثَالاً
 لِطَبْعِ أَنْ المراد طَبِيعَةُ الحُلِّ وَخَلْقَتُهُ تَمْنَعُ مِنَ الوَطْئِ (لَا فِي الوَطْئِ) بَلْ هُوَ
 بِسَجَّتِهِ (إِلَّا لِإِضْرَارٍ) فَيَمْنَعُ الضَّرَرُ وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ قَالُوا إِذَا شَكَّتْ قَتَمَهُ
 فِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً لَأَنَّهُ تَزُوجُ أَرْبَعَ أَوْ كَثْرَتُهُ فَمَا لَا يَضُرُّهَا كَالْأَجْبِيرِ
 (كَكَفِّهِ لِيَتَوَقَّرَ لَذَّتُهُ لِأُخْرَى) تَشْبِيهِهُ فِي الْمَنَعِ (وَعَلَى وَلِيِّ الْمَجْنُونِ) لَا الصَّغِيرِ
 (إِطَافَتُهُ وَعَلَى الْمَرِيضِ) الطَّوَافِ (إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ فَعِنْدَ هَذَا شَاءَ وَمَاتَ
 إِنْ ظَلَمَ فِيهِ) فَلَا يَقْضَى الْأُخْرَى قَدَرُ مَا ظَلَمَ وَأُولَى مَا قَاتَ لَمْ يَذَرِ (كَحَدِّمَةٍ
 مُعْتَقَةٍ بَعْضُهُ) أَوْ مُشْتَرَكٍ (يَأْبَقُ) فَنَفَوْتُ عَلَى مَنْ أَبَقَ فَرَمْنَهُ (وَنُدِبَ الْإِبْدَاءُ)
 فِي الْقَسَمِ (بِاللَّيْلِ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْأَنَسِ (وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ) وَيَجُوزُ تَرْكُ
 الْبَيَاتِ عِنْدَ الْكُلِّ إِلَّا لَضَرَرٍ (وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ) وَالذَّمِيَّةُ كَالْمُسْلِمَةِ وَالْمُسْنَفَةُ كَالْبَارِعَةِ
 (وَقُضِيَ لِلْيَسْكْرِ) إِنْ طَرَتْ عَلَى غَيْرِهَا (بِسَبْعٍ وَلِلثَّيْبِ بِثَلَاثٍ وَلَا قَضَاءُ)
 لِمَنْ بَدَّهَا فِي ذَلِكَ (وَلَا نُجَابُ) الثَّيْبِ (بِسَبْعٍ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي
 يَوْمِهَا إِلَّا إِحْجَاجُهُ) وَلَوْ أُمْكِنَ الْإِسْتِنَابَةُ عَلَى الْأَشْبَهِ (وَجَازَ الْأَثَرُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا
 بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَأَعْطَاهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا) كُلُّهُ مِنْ بَابِ إِسْقَاطِ
 الْحَقُوقِ الْأَوْسَعِ مِنَ الْبَيْعِ وَعَمَلُ بِهِ كَالْوِظَائِفِ (وَوَطْئُ ضَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا) فِي
 يَوْمِهَا (وَالسَّلَامُ) وَالْكَلَامُ (بِالْبَابِ وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِنْ أُغْلِقَتْ بَابُهَا
 دُونَهُ وَلَمْ يَفْزَرْ يَبِيتُ بِحُجْرَتِهَا) وَلَهُ حَيْثُئِذِ الْإِسْتِمْتَاعُ بِضَرَّتِهَا خِلَافاً لِمَا فِي
 الْخُرُشِيِّ (وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُمَا بِمَنْزِلَيْنِ) بَلْ وَمَنْزِلٌ وَيَجْهَرُنَّ عَلَى الْمَنْزِلَيْنِ (مِنْ
 دَارٍ وَاسْتَنْدَعَاوَهُنَّ لِحَلِّهِ وَالزَّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَآيِلَةٌ لَا إِنْ لَمْ يَرْضِيَا) إِلَّا

لضرورة كسفر (وَدُخُولِ حَمَامٍ بِهِمَا) لحرمتهن على بعض عطف على المنفى (وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطْئٍ وَفِي مَنْعِرٍ) جمع (الْأَمْتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ) لقلة غيرتهن (قَوْلَانِ^(١)) وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهُمَا مِنْ ضَرْقَةٍ فَلَهُ الْمَنْعُ) لاحتمال غرض في الواهبة (لَا لَهَا) أى الموهوبة (وَتَحْتَصُّ بِخِلَافٍ) الهبة (مِنْهُ) فلا يخصص بل بكل الدور إلا أن تملكه كما في توضيحه (وَلَهَا الرِّجُوعُ) مطلقاً لشدّة الغيرة (وَإِنْ سَافَرَ اخْتِصَارَ - إِلَّا فِي الْحُجِّ وَالْمَزُورِ فَيُنْزَعُ) لمرغبة في القرية (وَتَوَثُّوَاتٍ بِالْإِخْتِيَارِ مُطَاقَةً وَوَعْدًا مَنْ أَسْرَتْ) ولا نفقة لها حيث عجز عن رَدِّهَا (ثُمَّ هَجَّرَهَا) في المضجع (ثُمَّ ضَرَبَهَا) غير مبرح (إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَبَعْدِيهِ زَجَرُهُ الْخَالِكُ) إن لم ترد التطايق (وَسَكَدَتْهَا) عند الإشكال (بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ) وإلا أمرهم بالنفقة (وَإِنْ أَشْكَلَ) أى استمر الإشكال (بِمَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا مِنْ أَهْلِيهَا إِنْ أُمِّ كُنْ) الآية (وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارَيْنِ) لأن الجار أعراف (وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ وَسَفِيهِ وَأَمْرًا وَغَيْرِ فَقِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَانُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْخَالِكُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْهِمَا) بدون بحث الحاكم (لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ قَمًا وَتَأَزَّمُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ وَلَهَا التَّطْلُيقُ بِالضَّرَرِ وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيْتَةَ بِتَسْكُرِّهِ وَعَلَيْهِمَا الْإِصْلَاحُ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَإِنْ أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلَقًا بِلَا خُلْعٍ وَبِالْعَكْسِ ائْتَمَمَاهُ عَلَيْهِمَا أَوْ خَالَعَا لَهُ بِنَظَرٍ هَا (وَإِنْ أَسَاءَا) واسوياً أو أشكل (فَهَلْ يَتَمَيَّنُ التَّطْلُيقُ بِلَا خُلْعٍ أَوْ لَهَا أَنْ يُخَالَعَا بِالنَّظَرِ) لأن غالب الخبث من النساء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَأَتْيَا الْخَالِكُ) كما هو قاعدة نوابه ليعتباط بالقضايا عالماً كافٍ ر (فَأَخْبَرَاهُ وَنَفَذَ حُكْمَهُمَا وَلِلزَّوْجَيْنِ إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصِّفَةِ وَفِي الْوَلِيِّينِ وَالْخَالِكِ تَرَدُّدٌ) في الجواز ومضى (وَأَمَّا إِنْ أَقَامَاهَا الْإِقْلَاعُ مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكَشْفَ

وَيَعْرِ مَا عَلَى الْحُكْمِ) فلا رجوع ابن يونس إلا لإصلاح (وإن طلقاً واحداً، فما في المال، فإن لم تلتزم منه فلا طلاق.

﴿فصل في جاز الخلع وهو الطلاق بموَضٍ﴾ بماكم (وبالاحكام) وبمَوْضٍ من غيرها إن تأمل (بذل المَوْضِ زوجة أو غيرها للتعبر (لا من صغيرة وسفيرة وذى رِقٍ) بفتح ماله بلا إذن ووقف خلع للمكاتبة البسر (وَرَدَ لِمَالٍ وَبَاتَتْ) إن لم يقل إن صحت براءتك (وَجَازَ مِنَ الْأَبِ عَنِ الْحَبْرَةِ بِخِلَافِ الْوَصِيِّ) غير المحبر بلا إذنهما (وَفِي خُلْعِ الْأَبِ عَنِ السَّفِيرَةِ) من مالها بلا إذنهما (خِلَافَ وَالْفَرَرِ كَجَنَنِ وَغَيْرِ مَوْضُوفٍ) كعبد (قوله الوَسْطُ) وإن أنقش الحمل فلا شيء له لدخوله على الفرار (وَنَفَقَةُ خُلْعٍ إِنْ كَانَ وَبِاسْتِطَاعَةٍ حُضّاً نَتَيْهَا) له (وَمَعَ الْبَيْعِ وَرَدَّتْ) لنفسها (لِكُلِّ بَاقٍ الْعَبْدِ) من كل مانع البيع (معه) أى مع رد الثمن للزوج (نِصْفُهُ) ويبقى نصف العبد للعصمة إلا أن يعيننا غير النصف فيحسبه (وَعَجَّلَ الْوَجْلُ بِمَجْهُولٍ وَتَوَلَّى أَنْصَا بَقِيَّتِهِ) ويرده جهل الأجل فلا يمكن التوقيف (وَرَدَّتْ دَرَاهِمُ رَدِيَّةٍ إِلَّا اشْتَرَطَ) عدم الرد (وَرَدُّهُ) (فِي مَعْتَبَرٍ) معين (استحقق) (وَرَدُّهُ) أى أبطال (الْحَرَامُ كَخَمَرٍ وَمَقْصُوبٍ وَإِنْ بَعْضًا وَلَا شَيْءَ لَهُ) حبث عليم علمت أولاً (كتأخيرها دَبْنًا عَلَيْهِ) فيرد لأجله لأنه سلم ج. نفعا وبات (وَحُرُوجَهَا مِنْ مَسْكَنِهَا) زمن العدة (وَأَعْجَلَهُ لَهَا مَا لَا يَجِبُ قَبُولُهُ) كالعروض من بيع لأنه : حُطَّ الضمان وأزيدك (وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ) لصورة التعجيل (أَوْ لَا) وهو الأظهر (تَارِبِلَانِ وَبَاتَتْ وَلَوْ بِلَا مَوْضٍ مُصَّ عَلَيْهِ) أى على لفظ الخلع و اجرى مجراه (أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ) مع المَوْضِ أو لفظ الخلع فلا يفيد شرطها (كإعطاء مال في العدة على نفقها) أى الرجعة فتبين ثمانية على الأرجح (كبيعتها أو تزويجها) تشبيهه في البيئونة وبنـكل (والخيار نفى اللازم فيهما) ضعيف (وَطَلَّاقٍ حُكْمِهِ) أى أنشاء الحاكم (إِلَّا لِإِبْلَاءٍ وَعُسْرٍ

بنفقة (فرجى) (لا إن شرط نفى الرجعة بلا عوض) فلا تبين (أو طلق
وأعطى أو صالح وأعطى) البعض المصالح عليه (وهل مطلقاً أو إلا أن يقصد
الخلع تأويلان وموجب زوج مكاف ولو سفيهاً أو ولي صفيهاً أباً أو سيداً
أو غيرهما) بنظر المصلحة (لا أب سفيهاً وسيداً بائناً ونفذ خلع الرخص)
ونحوه وإن لم يجز ابتداء (وورثته دونها كخيرة ومملكة فيه) أى للمريض
وأوقعتة بائناً (وولي منها) بعد المدة (وملاعنة أو أحنته فيه أو أسلمت
أو عتقت) بعد طلاقها فيه (أو تزوجت غيره وورثت أزواجاً) طلقوها برض
ولأن فى عصمة وإنما ينقطع) إرثها (بصحة بيعة) عادة (ولو صح) بعد طلاقها
رجعياً (ثم مرض فطلقها لم ترث إلا فى عدة الطلاق الأول) ولا عدة للثانى ولو
راجعها بعد صحته وورثته إن مات من مرضه (والإقرار) والشهادة (به فيه كإنشائه
والعدة من الإقرار) ويعتبر تاريخ المبينة (ولو شهد بعد موته طلاقه فكالطلاق
فى المرض) فى الإرث لكن المدة وفاة (وإن أشهد به فى سفر ثم قدم ووطئ
وأنكر الشهادة فرق ولا حد) كرجوع المقر بالزنى ولا حتم الطعن (ولو أبانتها
ثم تزوجها قبل صحته فكالمتزوج فى المرض) لأنه أدخلها فى إرث مستمر
والأول كان يقطعه الصحة فليأمل (ولم يجز خلع المريضة وهل يرد أو المجاوز
لإرثه يوم موته) وعليه الأكثر (ووقف إليه تأويلان وإن نقص وكيله
عن مسأله لم يكره) إلا أن يدفع له الوكيل الزيادة (أو أطلق له أو لها حلف
أنه أراد خلع المثل) حيث دعا إلى صالح أو مال فإن قال الصالح فاطلب بيمين
أو ما أخالك به فالمثل بلا عين ولا يعول على ما فى الخبر منى انظر حش (وما زاد
وكيلها فمكليه أن زيادة ورد المال بشهادة سماع على الضرر) عاين ولا عين
(ويمينها مع شاهد أو امرأتين) على معاينة الضرر (ولا يضرها إسقاط البيعة
المستترعة على الأصح) ولا يلزمها استرعاء بيعة على أنها على حقها فى الضرر
بل المدار على ثبوته على الصواب كما فى ح وغيره (وبكونها بائناً) قبله

(لَا رَجْعِيَّةَ أَوْ يَكُونُ بِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَلَاقٍ) عطف على ما قبل النفي (أَوْ لِعَيْبٍ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعْتِكِ دَأْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا) بناء على أن المعلق يقع مع المعلق عليه فلا محل للخلع (لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَأَزَمَهُ طَلَقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدَهَا) أى من ستلده (مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمَلِ) * ورجح أنه لا يلزم من إسقاط نفقته حال الرضاع إسقاطها حال الحمل (وَسَقَطَ) عنها (نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَائِدٌ) على مدة رضاع الولد (شَرْطًا) الذى عليه العمل لزوم ذلك لها إذ خولعت عليه (كَمَوْنِهِ) أى الولد تشبيهه فى السقوط فلا يرجع ببقا نفقته (وَإِنْ مَانَتْ أَوْ انْقَطَعَ لِبَنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَمْنَاهَا) من تركتها فى الأول وإن عجزت فى الأخيرين أجر الأب وتبعها إن أبسرت (وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ) وأجرة تحصيلاهما (إِلَّا لِشَرْطٍ) أو عرف (لَا نَفَقَةُ جَنَيْنٍ) حمل (إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأَجْبَرَا عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ) بملك (وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا قَوْلَانِ) المعتمد على الزوج ولو لم تظهر (وَكَقَّتِ الْمَعَاظَةُ) مفهمته عرفًا (وَإِنْ عَاتَقَ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصَّ بِالْجُلُوسِ إِلَّا اقْرَبَ بِنْدَةٍ) ما لم يطل بحيث يرى عرفًا أن الزوج لم يردده (وَأَزَمَ فِي أَلْفٍ) مثلاً (الْغَالِبُ) من دراهم أو دنانير (وَ) لزم (الْبَيْنُونَةُ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَارْقَيْتُكَ أَوْ أَفَارَقْتُكَ إِنْ فُهِمَ الْإِلْتِزَامُ أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا) كأن باعت مصالحهما، والشرط راجع للمضارع وكذا الماضى لأن الأداة صرفته للاستقبال ، أما إن علق صيغة إنشاء نحو إِنْ أُعْطِيتُنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فبإلإعطاء أزمه ولا يقال إن فهم الخ ولا يعول على ما فى الخرشي ونحوه (أَوْ) قالت (طَلَّقْتُنِي) عطف على قال (ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً) مذهب المدونة لا يلزمها الألف إلا بالثلاث (أَوْ بِالْعَكْسِ) للزيادة على غرضها وقيل لا يلزمها الألف بالثلاث لأنه يجب عند الأزواج كما فى عب وبن (أَوْ أَبْنَى بِأَلْفٍ أَوْ طَلَّقْتُنِي نِصْفَ طَلَقَةٍ) مثلاً

(أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ فَفَعَلَ) فيكَل ويؤبد (أَوْ قَالَ بِأَلْفٍ غَدًا فَقَبِلَتْ فِي الْحَالِ) لأنه إن علق الطلاق على غد نجز وإن خصصت هي غداً لم يلزمها العوض إلا بالطلاق فيه وهو بائن مطلقاً (أَوْ بِهَذَا الْمَرْوِيِّ إِذَا هُوَ مَرْوِيٌّ) لأن العبارة بذات الشوب أما غير المعين فيرجع لبدله كما سبق وهراته ومسرو بلدتان بخراسان (أَوْ بِمَا فِي يَدَيْهَا وَفِيهِ مُتَمَوِّلٌ أَوْ لَا) كالتراب (عَلَى الْأَحْسَنِ) لدخوله على الفرر (لَا إِنْ خَالَاتُهُ بِمَا لَا شُبُهَةَ لَهَا فِيهِ) معيناً فلا يلزمه طلاق حيث جهل (أَوْ بِتَأْفِيدٍ) بمعنى دون خاف للثل (فِي إِنْ أُعْطِينِي مَا أَخَالِكَ بِهِ) كما سبق (أَوْ طَلَّقَتْكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بَاثِلُكُ) لأنه يقول لا تخلص مني إلا بألف فواحدة بها لزم (وَإِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ أَوْ قَدَرًا أَوْ جِنْسًا حَلَقَتْ وَبَاثَتْ) فإن نسكت حلف فإن نكل بانت مجاناً في الأول وله ما قالت في الأخيرين (وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) يمين على النقل (إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَدَدِ) للطلاق (كَدَعَوَاهُ مَوْتٌ عَيْنٌ أَوْ عَيْنُهُ قَوْلُهُ) أي الخلع فيرجع عليها بغير الآبق (وَإِنْ ثَبَتَ مَوْنُهُ بَعْدَهُ فَلَا عُدَّةَ) عليها .

﴿فصل في طلاق الشبهة﴾ الذي أباحته^(١) (وَاحِدَةً) لا أزيد ولا جزء (يَطْهَرُ لَمْ يَمَسْ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ وَإِلَّا فَبَدَعِيٌّ وَكُرِهَ فِي غَيْرِ الْخِيضِ) وفي بن حرمة الثلاث (وَلَمْ يُجْزِزْ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ) لسببه تشبيهه في هدم الجبر مع الحرمة على الأرجح (وَمُنْعٍ فِيهِ) كالنفاس (وَرَقَعَ) خلافاً للظاهرية (وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ) متى عثر عليه (وَلَوْ لِمُعْتَادَةِ الدَّمِ لِمَا) أي زمن (يُضَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ) فقد طلقتها في طهر غير تام (عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ) ضعيف (لِأَخِرِ الْعِدَّةِ) فلا يفتي الجبر إلا بالنجس وجهها

(١) وإن كان خلاف الأولى بل من أشد أفراد خلاف الأولى وهو معنى أبغض الحلال الطلاق أي أقربه للابغض فان الحلال لا يبغض بالفعل بل قد يقرب إذا خالف الأولى اهـ شرح المجموع

(وَلَا أَيْ هُدَّةً) بالسجن (ثُمَّ سُجِّنَ) ثم هدد بالضرب (ثُمَّ ضُرِبَ بِمِجَالِسٍ) فإن ارتجع (وَالَا أَيْ جَمَعَ الْخَائِكُمْ وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ) تركتني نية الحاكم (وَالْأَحَبُّ أَنْ يُنْسِكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ) هذا واجب (ثُمَّ تَحْيِضُ) هذا مندوب (ثُمَّ تَطْهُرُ) واجب أيضاً (وَفِي) كون (مَعَهُ فِي الْحَيْضِ لِقَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْخَائِلِ) لأن عدتها بالوضع على كل حال (وَعَبْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا) إذ لا عدة عليها (فِيهِ) أي الحيض (أَوْ لِيَكُونَ تَعْبُدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ) ولو كان للتطويل لسطحها (وَجَبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ خِلَافُ وَصْدَقَتْ أَنَّهَا سَاقِطَةٌ وَرُجْعٌ إِذْ خَالَ خِرْقَةً وَيَنْظُرُهَا النَّسَاءُ) لكن للشهور الأول (إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا فَقَوْلُهُ) أنه طلقها في الطاهر (وَعُجِّلَ فُسْحُ الْفَاسِدِ فِي الْحَيْضِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمُؤَلَّى) إذا لم يفي (وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ وَمَا يُؤْتِي فُسْحُهُ أَوْ لِعُسْرِهِ بِالنَّفَقَةِ) فينتظر الطاهر ذلك (كَالْعَانِ وَنُجُزَتْ الثَّلَاثُ فِي تَمَرِّ الطَّلَاقِ وَتَحْوِيهِ) كأفبعه وأكله (وَفِي طَلَاقِ ثَلَاثًا لِلِسُنَّةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةً) المعتمد الثلاث مطلقاً (كَخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً ذَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْقَصْرِ) فواحدة في كل ذلك (وَتِلْكَ لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسُنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا) المدخول بها وغيرها .

(وَأَمَّا) وَرُكْنُهُ أَعْلَى وَقَصْدُ وَتَحْلٍ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمَةِ) نعم الفصولى والوكيل لا يشترط فيه ذلك لأن العبرة بإجازة الزوج (وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا) وبحلال كالجنون (وَعَلَى أَنْ يَبَيَّنَ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتمد كما يلزمه الجنايات والحدود والإقارات والمقود^(١) (تَرَدَّدُ وَطَّلَاقُ الْمُتَوَلَّى

(١) في المجموع وشرحه : وإن سكر حراماً كجناياته وحدوده فلا يتساكر الناس بهيئته بخلاف إقاراته وعقوده لئلا يتسلط النابس على أموال السكارى اهـ

كبيمة) في احتياجه لأجازه والأحكام من يومها (وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَل) لأن العبرة
في الصريح بقصد اللفظ فهزله جدد كالرجمة والنكاح والعنق (لَا إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ
فِي الْفَتْوَى) كالقضاء إن قامت قرينة على ذلك (أَوْ لَنْ يَلَا فَنَهُم) عطف
على المنفى (أَوْ هَذِي لِمَرْضٍ أَوْ قَالَ لِمَنْ اسْمُهُ طَالِقٌ بِطَالِقٍ وَقِيلَ مِنْهُمْ
فِي طَارِقِ الْفِكَاتُ لِسَانُهُ) اللام في الفتوى أو لقرينة ولا يضر حذف حرف
النداء للبدل (أَوْ قَالَ يَا حَفْصَةَ فَأَجَابَتْهُ تَحَرُّهُ فَطَلَعَهَا فَالْمَدْعُوَّةُ) في الفتوى
وطلعتا مع البينة) عند القاضي عملاً بالقصد والخطاب (أَوْ أَكْرَهُ وَلَوْ
بِكَيْفَؤَيْمٍ جُزْءُ الْعَبْدِ) لعنق بعضه وحلف أن لا يعارض على بعضه والمعتمد
الحث في هذا لأن الإكراه الشرعي كالطوع (أَوْ فِي فِعْلٍ) حاف عليه (إِلَّا أَنْ
يَتَرَكَ التَّوْبَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا) المعتمد ولو^(١) (يَخُوفٍ مُؤْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ
أَوْ سِجْنٍ أَوْ قَيْدٍ أَوْ صَفْعٍ لِدَى مُرُوءَةٍ بَعْلًا) ولو قل (أَوْ قَتْلَ وَلَدِهِ أَوْ لَمَالِهِ)
ومنه الحلف للامسار (وَهَلْ إِنْ كَثُرَ) بحسبه وهو الظاهر (تَرَدَّدُ لَا) قتل (الْأَجْنَبِيِّ
وَأَمِيرٍ بِالْخَلْفِ) وإن حنث (لَيْسَ لَمْ وَكَذَا الْعِتْقُ وَالنِّكَاحُ وَالْإِبْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ)
من الالتزامات لا تلزم بالإكراه (وَأَمَّا الْكَفَرُ) ظاهراً (وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ)
(وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ) كسب الصحابة بغير النذف ومن احتلف
في نبوته أو سلكيته وغيرهم بمطلق مؤلم^(٢) (كَالْمَرْأَةِ لَا يَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا)
من الموت (إِلَّا لِمَنْ بَرَزَ بِهَا) تشبيهه في الجواز^(٣) (وَصَبْرُهُ) أى من ذكره على
القتل (أَجَلُ لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ) عضواً (وَأَنْ بَرَزَ) بمكرهه أو ذات واطى
فلا يجوز ذلك ولو بالقتل (وَفِي لُزُومِ طَاعَةِ أَكْرَهُ عَلَيْهِمَا) باليمين (قَوْلَانِ) أقواهما

(١) أى ولو ترك التورية فلا يلزمه كما في المجموع . وقول المصنف يخوف متعلق بأكرهه
أو بحذفه وتفديره . والاكره الذى لا حث معه يكون بخوف (٢) وغيرهم مبتدأ ومطلق مؤلم خبر
(٣) أما الولد إذا لم يجد من يطعمه إلا باتباعه فلا يمكن من نفسه ولو مات بالجوع . لأن
اللوأ لا يجوز بحال من الأحوال لا لضرورة ولا لإكراه بالقتل ولا لغير ذلك . وهذا إجماع
من جميع المذاهب .

عدم اللزوم (كَلِّجَازَتِهِ كَالطَّلَاقِ طَائِعًا) تشبيهه في الخلاف (وَالْأَحْسَنُ لِلْغُيِّ
وَحَلُّهُ مَا مُلِكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خِطْبَتِهَا)
فسياق البساط دل على أن المعنى إن أخذتها (أَوْ إِنْ دَخَلَتْ وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا
وَتَطَلَّقَ هَقْبَهُ وَعَلَيْهِ النِّصْفُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ) قبل أن تزوج غيره وقد قال كلما
تزوجتك فأنت طالق فلا مهر (عَلَى الْأَصُوبِ) لفساد النكاح (وَلَوْ دَخَلَ
فَالْمُسَمَّى فَقَطْ) لأن الوطء من ثمرات العقد (كَوَاطِئِ بَعْدَ حِفْثِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ)
فلا مهر عليه لو طئه غير ما تزوجها به وقيد عدم العلم فيها قبل الكف أيضا ويقعد
على العالم إلا أن تطوع (كَأَنَّ أَبْقَى كَثِيرًا بِذِكْرِ جِنْسٍ وَبَلَدٍ أَوْ زَمَانٍ
يَبْلُغُهُ عُمُرُهُ ظَاهِرًا وَيَبْقَى مَا يَنْتَفِعُ بِهِ عَادَةً تَشْبِيهِهُ فِي اللِّزُومِ) (لَا فِيمَنْ تَحْتَهُ)
من بلد حلف لا يتزوج منها (إِلَّا إِذَا) أبانها و (وَتَزَوَّجَهَا وَلَهُ نِكَاحُهَا) أى
المرأة التي علق طلاقها على نكاحها بغير أداة تكرار فيخرج من الميكن (وَنِكَاحُ
الْإِمَاءِ فِي كُلِّ حُرَّةٍ) وخشى العنت (وَلِزِمَ فِي الْمِصْرِيَّةِ فِيمَنْ أَبُوهَا كَذَلِكَ
وَالطَّارِئَةِ إِنْ تَخَلَّقَتْ بِخَلْقَيْنِ وَفِي مِصْرَ يَلْزَمُ فِي عَمَلِهَا) الإقليم (إِنْ نَوَى
وَالْأَوَّلَى فَلَمْ يَحْلُ لُزُومِ الْجُمُعَةِ وَلَهُ) أى من حلف لا يتزوج بمصر (الْمَوَاعِدَةُ
بِهَا لَا إِنْ عَمَّ النِّسَاءُ أَوْ أَبْقَى قَلِيلًا كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجَهَا إِلَّا تَقَوُّ بِضًا أَوْ
مِنْ قَرَبَةٍ) وهى (صَغِيرَةٌ أَوْ حَتَّى أَنْظَرُهَا فَعَمِي) فلا شيء عليه فيما ذكر (أَوْ
الْأَبْسَكَارَ بَعْدَ كُلِّ نَيْبٍ وَبِالْعَكْسِ) فيلزم فيما قدمه (أَوْ خَشِيَ فِي الْمُؤَجَّلِ
الْعَنْتَ وَتَعَذَّرَ التَّسْرِي) فيتزوج للضرورة وقد قال كثير بإلغاء التعليق^(١) (أَوْ
آخِرُ امْرَأَةٍ) إذ لا تملك إلا بموته ولا طلاق إذ ذاك وأما أول امرأة فيلزم (وَصُوبَ
وُقُوفِهِ عَنْ الْأُولَى حَتَّى يَنْسَكِحَ ثَانِيَةً ثُمَّ كَذَلِكَ) لكن الأول أصوب
(وَهُوَ فِي الْمَوْقُوفَةِ كَالْمَوْلَى وَاخْتَارَهُ) أى الوقف الأخير (إِلَّا الْأُولَى) فإن
الميكن لا ينفاهما عرفاً (وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَهِيَ طَالِقٌ

فَتَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا نُجْزَ طَلَّاقُهَا) بناء على أن المعنى كل امرأة تزوجتها من غيرها طالق هذا هو الأرجح (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قِيلَ لَهَا) نظراً لصيغة التعليق (واعتُبرَ في ولايته عليه حال النفوذ فلمَوْ فَعَلَتْ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ حَالِ بَيْتُونَتِهَا لَمْ يَلْزَمْ) لأنها زمن النفوذ أجنبية (وَلَوْ نَكَحَهَا فَقَعَلَتْهُ حَيْثُ إِنَّ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ) خلافاً للشافعية في حل اليمين بالخلع^(١) (كالظَّهَارِ) تشبيهه في عوده في العصمة (لَا مُحْلُوفٌ لَهَا فَفِيهَا وَغَيْرِهَا) ضعيف والمعتمد اختصاصها بالعصمة أيضاً نعم المحلوف عليها لا تختص (وَلَوْ طَلَّقَهَا) أى من حلف لا يتزوج عليها (ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّتْ الْأَجْنَبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّ قَصْدَهُ) الذى يحكم به شرعاً (أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمُحْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيْئَةٌ) فعليه لو جاء مستفتياً لهدق (تَأْوِيلَانِ وَفِيمَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنُهَا تَحْتَهُ) كما سبق في اليمين (وَلَوْ عَلِقَ عِبْدُ الثَّلَاثَ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَّقَ وَدَخَلَتْ أَرَزَمَتْ) كما سبق أن العبرة بحال النفوذ (رَأَيْتَهُ بَيْنَ بَقِيَّتِ وَاحِدَةٍ) وواحدة أو مطلقاً بقى اثنان (كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَّقَ) تشبيهه في بقاء واحدة لأنه أذهب نصف العصمة كحر طلق واحدة ونصف (وَلَوْ عَلِقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةِ لِأَبِيهِ) مثلاً (عَلَى مَوْنِهِ لَمْ يَنْفُذْ) لأنه بإرثها لا يجد الطلاق محلاً (وَلَنْفُذُهُ طَلَّقَتْ وَأَنْتِ طَائِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطَلَّقةٌ) بتشديد اللام (أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا زِمٌ لَا مُنْطَلَقَةٌ) أو مطلوقة مثلاً فليس من صريحه (وَتَلْزَمُ وَاحِدَةً إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتِدَائِي) فهو طلاق فإن عطاها بالفاء كأنك طالق فاعتدى لم تلزم عند عدم النية بخلاف عدم العطف وأما نحو ثم فلا ينوى لعدم السببية فتدبر (وَصُدِّقَ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ الْبَيِّنَاتُ عَلَى الْعَدِّ) لظهور قوائمه بخلاف مجرد النية لحفاها فلا تصرف العرج

(١) بناء على أنه فسخ وهو قول ضعيف عندهم

عن معناه وإن قدمت في المحلوف عليه كما سبق (أو) على غير المدكان (كانت
مؤثقة وقالت أطمقني وإن لم تسأله فتأويلان والثلاث في بنية وحبلك
على غاربك) ولا ينوي دخول أولاً وقيد القرائي بما إذا عرف بذلك وكذا بقية
الصيغ (أو واحدة بآئنة) إن دخل (أو نواها بخليت سبيلك أو ادخلي)
وأخرجى أو اشترى مثلاً والضمير للواحدة البائنة فإن لم يدخل فواحدة إلا لنية
أكثر (والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها) في بن استواء
للدخول بها وغيرها إن كان طلاقه خلعاً في التنويه (في كالميتة والدم وهبتك
ورددتك لأهلك أو أنت أو ما أنقلب إليه من أهل حرام أو خلية أو
بائنة أو أنا وحلفت عند إرادة النكاح) في غير المدخول بها أنه نوى دون
الثلاث (ودين في نفيه إن دل بساط عليه) كما سبق في الصريح (وثلاث)
في المدخول بها (في لا يرضمة لي عليك أو اشترتها منه إلا إغداء) استثناء
من الأولى (وثلاث إلا أن ينوي أقل مطلقاً) دخل أولاً (في خليت
سبيلك) وسبق ما إذا نوى بها الواحدة البائنة (واحدة في فارقتك) إلا لنية
أكثر (ونوى فيه وفي عدي في اذني وانصر في أولم أنز وجك أو قال
له رجل ألك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو ممتقة أو الخقي بأهلك أو
لست لي بامرأة إلا أن يملق في الأخير) فثلاث (وإن قال لا نكاح
بيني وبينك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه
إن كان عتاً وإلا فميتات وهل تحرم) وينوي في غير المدخول بها (بوجهي
من وجهك حرام أو كلي وجهك حرام) بتخفيف على (أو ما أعيش فيه
حرام لا شيء عليه) حيث لم ينو الزوجة (كقوله لها يا حرام أو الحلال
حرام أو حرام كلي أو جميع ما أم لك حرام ولم يرده إذ خالها) تشبيهه
في الثاني (قوله لأن) راجع لما قبل النكاح (وإن قال سائبة مني أو عتيقة أو

لَيْسَ بِيَدِي وَبِيَدِكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ نَسَكَلَ نَوَى فِي
عَدَدِهِ (معنى يقال له لزمك الطلاق ولا محالة فإما أن تعترف بشيء وإلا فالثلاث
(وعُوقِبَ) لقلبه في شأن العصمة (وَلَا يُنَوَّى فِي الْعَدَدِ) في رابس في النكاح
العدد (إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتَ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيفَةٌ
أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهَا أَوْ دُلُّ لَوْ فَرَّجَ اللَّهُ لِي مِنْ مُحِبَّتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِاسْقِي
الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ) أو صوت ساذج أو بكزمار (لَزِمَ لَا إِنْ قَصَدَ لِقَائَهُ
بِالطَّلَاقِ فَلَفَظَ بِهِذَا) أى نحو اسقني الماء (غَلَطًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّزَ الثَّلَاثَ
فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَسَكَتَ) فواحدة (وَسُقِيَ قَائِلٌ يَا أُمِّي وَيَا أُخْتِي) وغير ذلك
من المحارم لزوجه وأختها بالكرهاه والتجريم (وَلَزِمَ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ)
بمعرف أو قرائن ولا يكفي القصد (وَيُجَرِّدُ إِرْسَالَهُ مَعَ رَسُولٍ) وإن لم يبايع
(وَبِالْكِتَابَةِ عَازِمًا) حين الكتب أو الإخراج وعدم النية بمحول على العزم
(أَوْ لَا) بأن كتب مستشيراً وأخرجه كذلك (إِنْ وَصَلَ وَفِي زُومِهِ بِكَلَامِهِ
النَّفْسِيِّ خِلَافٌ) (الراجح عدمه) (وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ بِعَطْفٍ يَوَاوٍ أَوْ ثَمَّ فَثَلَاثٌ
إِنْ دَخَلَ) لا مفهوم له إن نسق (كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا) دخل أو لا (وَبِلَا
عَطْفٍ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا كَغَيْرِهَا إِنْ نَسَقَهُ) إذ لا يرتد مع التراخي
على البائن (إِلَّا لِنِيَّةٍ نَأَى كَيْدٍ فِيهِمَا) المدخول بها وغيرها (فِي غَيْرِ مُعَاتَى
بِمُتَعَدِّدٍ) فإنه يبطل التأكيد (وَلَوْ طَلَّقَ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ
فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ) ولا الإنشاء (فَقَبِلَ زُومَ طَلَقَةٍ) وهو الأظهر حملا على
الإخبار (أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلًا) في الرجعية عند القاضي (وَنِصْفِ طَلَقَةٍ أَوْ طَلَقَتَيْنِ)
عطف على المضاف إليه (أَوْ نِصْفِي طَلَقَةٍ أَوْ نِصْفٍ وَثَلَاثَ طَلَقَةٍ) بإضافتهما
لها (أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ) إلا أن يجري العرف بالتمدد على أن في يدي مع أو
بعد (أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ وَكَرَّرَ) ولم ينو التكرار (أَوْ طَالِقٍ أَبَدًا طَلَقَةً) وقيل

بالثلاث في الأخير (واثنتان في رُبْعٍ طَلْقَةٍ وَنِصْفِ طَلْقَةٍ) اتعدها المضاف إليه
(وَإِذَا جِئْتَنِي فِي اثْنَتَيْنِ) وربما كان عند عامة مصر ثلاثاً (وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا
نِصْفَهُ) فإنه واحدة ونصف، فإن قال إلا نصف الطلاق فثلاث حملاً للإظهار
على الواحدة (وَأَنْتِ طَاقٍ إِنْ تَزَوَّجْتِكِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ
الْقَرِيبَةِ فَهِيَ طَاقٍ) لأن جهة العموم غير جهة الخصوص وفي العكس خلاف
(وَالثَّلَاثُ فِي) أنت طالق الطلاق (إلا نصف طَلْقَةٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كَلَّمَا
حِضَّتِ) وهو متوقع منها (أَوْ كَلَّمَا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَّقْتِكِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ
طَلَاقٍ فَأَنْتِ طَاقٍ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً) لأن فاعل السبب فاعل المسبب (وَلِنْ
طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَاقٍ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) إلقاء للقبليّة كما لو قال أنت طالق أمس
(وَطَلْقَةٍ فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَهَا لَمْ يَبْدَأْ بَيْنَكُنَّ طَلْقَةً) فأكثر (مَا لَمْ يَزِدْ الْعَدَدُ عَلَى
ثَلَاثَةٍ) فائتان إلى تسع فثلاث (سَحْنُونَ وَإِنْ شَرَّكَ) في ثلاث (طَلَّقَنِ ثَلَاثًا
ثَلَاثًا) وهل خلاف إذ لا فرق بين البينية والشرعية فالراجح قول ابن القاسم
(وَلِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةٌ مُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا وَلِثَالِثَةٍ وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا طَلَّقْتِ)
الثانية (اثنتين) إذ لها واحدة ونصف (وَالطَّرْفَانِ ثَلَاثًا) لأن الثالثة لما من
الأولى واحدة ونصف ومن الثانية واحدة ومقتضى ما سحنون الثلاث في كل
(وَأَدَّبَ الْمُجَزَّيَّ كَطُلَّقِي جُزْءًا وَإِنْ كَيْدِي وَلَزِمَ بِشَعْرَتِكَ طَاقٍ أَوْ كَلَامُكَ
عَلَى الْأَحْسَنِ) ككل ما يتلذذ به كعقل لا يعلم (لَا بِسَعْمَالٍ وَبُصْقِي) بخلاف الربق
فهو قبل الانفصال (وَدَمْعِي) إلالية (وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ إِلَّا) ونحوها (لِنْ أَنْصَلَ)
ولغتفر نحو السعال (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ فِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ) طالق
(ثَلَاثًا أَوْ الْبَيْتَةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً) راجعان لهما (اثنتان) إلقاء للاستثناء
الأولى في الأولى قاله ابن شاس وقال ابن الحاجب فيه واحدة قال ابن عرفة وهو
الحق لأن الثلاثة الثانية إذا خرج منها واحدة بقي اثنتان يُخْرِجَانِ مِنَ الْأُولَى

(وَوَاحِدَةٌ ثَلَاثَتَيْنِ إِلَّا ثَلَاثَتَيْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمْعِ فَوَاحِدَةٌ وَإِلَّا ثَلَاثٌ) يشمل عدم النية احتياطاً (وَفِي إِلْغَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارِهِ قَوْلَانِ) أرجحهما الاعتبار ففي خمس إلا اثنتين ثلاث عب إلا أن يكون الأحوط عدمه كخمس إلا ثلاث (وَنُجِزَ إِنْ هَلَّقَ بِمَاضٍ مُتَعَبِّرٍ عَقْلاً أَوْ عَادَةً أَوْ نِسْراً) بمعنى بانتفائه فرجع للواجب ومثلوا الأول بلو حضرت فلاناً أدمس لأجمعين يعني حياته وموته لأنه في قوة قوله إِنْ لم أجمع فأنت طالق والعمادى لأخرقن به الأرض والشرعى لا شتمه (أَوْ جَائِزٍ كَلَوْ جِئْتَ قَضَيْتُكَ) حَقِّك وجعله جائزاً إما قبل الأجل أو بمعنى المأذون فيه وإن وجب ثم الراجح فيه عدم التخيير (أَوْ مُتَعَبِّرٍ مُحَقَّقٍ وَشُبْهِهُ بُلُوغُهُمْ عَادَةً كَهَمْدٍ سَنَةٍ أَوْ يَوْمٍ مَوْئِي) لا بعمده (أَوْ إِنْ لَمْ أَمْسَ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا) لأنه لغو من الكلام إلا لقربة صلابة مثلاً (أَوْ لِيُزِيلَهُ كَهَذَا أَوْ أَدْسٍ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَأَنْ قُمْتَ) إلا أن يمين زمناً يقبل عادة (أَوْ غَالِبٍ كَأَنْ حِضَّتْ) فيمين تحييض (أَوْ مُحَقَّقٍ وَاجِبٍ كَأَنْ صَلَّيْتَ أَوْ بِمَا لَا يُمْسِكُ حَالًا كَأَنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ اللَّوْزَةِ قَلْبَانِ) أو إِنْ لم يكن (أَوْ فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) إلا لقص أو إجماع (أَوْ إِنْ كُنْتُ حَامِلاً أَوْ إِنْ لَمْ تَكُونِي وَهَجَاتٍ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ) فيحنت في الثاني (وَاخْتَارَهُ مَعَ الْعَزْلِ) ضعيف (أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ اِطْلَاعُنَا عَلَيْهِ كَأِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الدَّلَالَةُ أَوْ الْجِنُّ أَوْ صَرَفَ الْمَشِيئَةِ عَلَى مُعَاتِقِ عَالِيهِ) فكذلك الدم والبرية بوجوده (يُخْلَفُ) إلا أن يَبْدُوَ لِي فِي الْمُعَاتِقِ عَلَيْهِ فَقَطُّ) كدخول الدار فينفع (أَوْ كَأِنْ لَمْ تَمُطَّرِ السَّمَاءُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَمُتَّ الرَّمَنُ) الاستثناء منقطع (أَوْ بِخَافٍ لِمَا طَرَأَ فِي أَمَارَةِ الْمَطَرِ) فَيُنْتَظَرُ وَهَلْ يَنْتَظَرُ فِي الْبَرِّ) إِنْ مطرت (وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثِيرٌ

أَوْ يُنْجِزُ كَالْحَنَثِ تَأْوِيلَانِ (ظالموضوع قرب الزمن وعدم الإمارة) أَوْ
بِمُحَرَّمٍ كَأَن لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّحْجِيزِ أَوْ بِمَالٍ لَا يُعْلَمُ حَالًا وَمَالًا
وَدَيْنَ إِنْ أَمْسَكَ حَالًا وَادْعَاهُ (كروؤية الهلال) فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى التَّقْبِضِ
كَأَن كَانَ هَذَا غُرَابًا إِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ بَقِيصًا طَلَّقَتْ (زوجة
من لم يدعه فإن ادعياه برًّا وإن حلف بزوجه طلقها) وَلَا يَحْنَثُ إِنْ عَلَّقَهُ
مُسْتَقْبَلٍ مُتَمَتِّعٍ كَأَن لَمْ تَسْتُ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ (ومتمتعي
ماسبق في إن لم يكن هذا الحجر حجرا الحنث هنا أيضًا وهما طريقان كما أفاده بن
وغیره وتكلف عجب ومن وافقه الفرق بينهما بر جوع هذا لعارض بعيد (أَوْ لَمْ
تَعْلَمْ مَشِيئَةُ الْمُعَلَّقِ بِمَشِيئَتِهِ) من الآدميين فلا شيء ولو مات (أَوْ لَا يُشْبِهُ
الْبُلُوغُ إِلَيْهِ) ولو بلغاه على ظاهر كلامهم (أَوْ طَلَّقْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ) أو مجنون
إِنْ نَسِيَ وَسَبَقَ (أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَّى أَوْ إِنْ لَمْ أُنْ يُرْ يَدَ نَفْسِيهِ) عند أفيلزم
كَمَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَا أَمُوتُ (أَوْ إِنْ وَلَدْتَ جَارِبَةً أَوْ إِذَا سَحَلْتَ إِلَّا أَنْ
يَطَّأَهَا مَرْءٌ وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ) اعتباراً بظهور الحمل فينجز كما سبق في إن ولدت
غلاماً (كَأَن سَحَلْتَ وَوَضَعْتَ) تشبيه تام فيحذف إن وطى ولم يستبرأ وهي ممن
تحمل وينجز في ظاهرة الحمل نظراً للثاني (أَوْ مُحْتَمِلٌ غَيْرُ غَالِبٍ) لا شيء فيه الآن
(وَانْتَظِرْ إِنْ أَثْبَتَ كَيْوَمٍ قَدُومَ زَيْنٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوْ لَوْ إِنْ قَدِمَ فِي نِصْفِهِ)
اعتراض بأنه إن علق على اليوم يحز وعلى نفس القدوم فالطلاق من حينه لا من
أول النهار (وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ) في التوقف على المشيئة (بِخِلَافِ
إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي) فلا يرفع إلا إن رجعه للعلق عليه كما سبق (كَالنَّذْرِ وَالنِّتْقِ)
تشبيه تام في إعمال مشيئة الغير وإلغاء مشيئة نفسه (وَإِنْ نَفَى) مقابل أثبت
(وَلَمْ يُؤَجَّلْ) وإلا فعلى بر ما اتسع الأجل كما سبق في الإيمان (كَأَن لَمْ
يَقْدَمْ مُنْبِغٍ مِنْهَا إِلَّا إِنْ لَمْ أَحْبِبْهَا) وهي ممن تحمل وإلا تجز (أَوْ) إن لم

(أَطَامَا) فلا يمنع لأن بره في قربانها (وَهَلْ يُمْنَعُ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا فِي كِبَانٍ لَمْ أَحِجْ) مما له وقت معين (فِي هَذَا الْعَامِ) فيه إن هذا حنث، ووجل لا يمنع اتفاقاً قبله وجعله بعض قيدا لحلفه أى في قوله في هذا العام إن لم أحج وبعد فلا فائدة له (وَلَيْسَ وَقْتُ سَهَرٍ) فلا يمنع حتى يدخل وقته (نَأْوِيَانِ إِلَّا إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ) استثناء من عدم التنجيز المأخوذ من المنع (أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ فَأَنْتِ طَائِقُ رَأْسِ الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ أَوِ الْآنَ فَيُجْزَى) في الرماضى وغيره له أن يتخلص من هذا بالخالعة حتى يمضى الأجل (وَيَقَعُ وَلَوْ مَضَى زَمَنُهُ كَطَائِقِ الْيَوْمِ إِنْ كَلِمَتُ فُلَانًا غَدًا) وكله غدا رد به قول ابن عبد السلام يختار الحلو ف عليه فإذا جاء رأس الشهر مضى زمن اليمين فلا يلزمه في الثمانى (وَأِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتِ طَائِقُ الْآنَ الْبَيْتَةِ فَإِنْ عَجَّلَهَا أَجْزَأَتْ وَإِلَّا قِيلَ لَهُ إِمَّا عَجَّلْتَهَا وَإِلَّا بَأَنْتِ وَلَمْ حَلْفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فِي الْبَرِّ كَنَفْسِهِ) ينتظر (وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحَنْثِ) أى كنفسه فيمنع منها حتى يفعل ويدخل عليه أجل الإيلاء إن لم يفعل (أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِبْلَاءِ وَيَتَلَوَّمُ لَهُ) بالاجتهاد وهو المذهب (قَوْلَانِ وَإِنْ أَقَرَّ بِفِعْلٍ) أو شهدت به بيمينه (نَمْ حَلْفَ مَا فَعَلْتُ صَدَقَ يَمِينٍ) في عدم الحنث لأنه كالظن في البينة وإن ضمن المسال (بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ) أو شهادتها (بِمَدَّ الْيَمِينِ فَيُجْزَى وَلَا يُكْنَهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتِ) وإلا فيحتمل أنه راجعها (وَلَا تَنْزَيْنُ إِلَّا كَرِهًا) بخوف الموت (وَلَتَفْتَدِ مِنْهُ فِي جَوَازٍ قَتْلَهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا) ولم يدفع إلا به كالصائل (قَوْلَانِ وَأَمَرَ بِالْفِرَاقِ فِي إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي أَوْ تَبْغِضُنِي) حصيدتان (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الراجح (أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي

الْحَنْثَ فَيُجَبَّرُ نَأْوِيَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ أَنَّهُمَا وَبِالْأَمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا وَلَا
يُؤْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدِدَ وَهُوَ سَالِمُ الْخَطِيرِ (مَنْ
اسْتَفْكَاحَ الْوَسْوسَةِ) كَرُّهُ بَعْدَ شَيْخٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْمَخْلُوفَ عَلَيْهِ
فِي مَوْرٍ (وَهَلْ يُجَبَّرُ نَأْوِيَانِ وَإِنْ شَكَّ) فِي الْمَطْلُوقَةِ (أَهْنَدُ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا
أَوْ قَالَ إِحْدَاكُمَا طَائِقٌ) وَلَمْ يَبَيِّنْ (أَوْ أَنْتِ طَائِقٌ بَلْ أَنْتِ طَلَقْتِ) وَإِحْدَاكُمَا
حُرَّةٌ يَخْتَارُ (وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتِ خَيْرٌ) حَيْثُ نَوَاهُ ابْتِدَاءً (وَلَا أَنْتِ طَلَقْتِ الْأُولَى
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ) فَمِمَّا (وَإِنْ شَكَّ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا
لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَصَدَّقَ إِنْ ذَكَرَ) فَيَرْجِعُ (فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ إِنْ
تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ) لَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَبَدًا كُلُّ ثَلَاثَةِ أَزْوَاجٍ دَوْرٌ
لِلأَوَّلِ اثْنَانِ وَلِلثَانِي وَاحِدَةٌ وَلِلثَالِثِ ثَلَاثٌ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ (إِلَّا أَنْ يَبْتَدَأَ)
فِي بَنِي بَعْدَ عَلَى عَصْمَةٍ مُتَبَقَّةٍ (وَإِنْ حَلَفَ صَانِعُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ
تَدْخُلَ) مِثْلًا (فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلْتُ حُنْتُ الْأَوَّلِ) عِنْدَ التَّفَارُعِ حَلْفُهُ عَلَى
مَا لَا يَمْلِكُ (وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلِمَتِي إِنْ دَخَلْتُ لَمْ تَطَاقُ إِلَّا سِهْمًا) لِأَنَّهُ عَاقَ
عَلَيْهِمَا وَلَا يَنْظُرُ لِتَرْتِيبِ احْتِمَاطٍ (وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ وَآخَرُ بِبَتَّةٍ أَوْ
بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ) ظَرْفٌ لِلتَّعْلِيْقِ (أَوْ بِدُخُولِهِ
فِيهِمَا أَوْ بِكَلَامٍ فِي الشُّوقِ وَالْمَسْجِدِ أَوْ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمًا بِمِصْرٍ وَبَوْمًا
بِمَكَّةَ) وَأَمَّا كُنْ الدَّهَابَ وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي (ر) (لَعَنْتُ كَشَاهِدِي
بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدَ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَالْأَسْجِنِ حَتَّى يَحْلِفَ) فَإِنْ طَالَ
دِينُ (لَا يَفْعَلَيْنِ) كَوَاحِدٍ بِالْدُخُولِ وَآخِرُ بِالرُّكُوبِ وَقَدْ عَاقَ عَلَيْهِمَا (أَوْ يَفْعَلِ
وَقَوْلُ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُخُولِ وَآخِرُ بِالْدُخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ
وَنِسَاءً هَا لَمْ تُقْبَلْ) لِإِبْطَالِ بَعْضِهَا (وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً) فَإِنْ نَسَلَ حَبَسَ

فإن طال دين (وإن شهد ثلاثة يمينين) مختلفة (ونكّل فالثلاث) الذهب
حبسه فإن طال دين

(فصل ٣. إن فوّضه) أى الطلاق (لها أو كلاً فله العزل إلا إلتعاقب
حق) كتمليق بتزوج عليها (لا تخييراً أو تملكياً وحول بينهما) حيث
لا عزل (حتى تجيب ووقفت) فلا تمهل (وإن قال إلى سنة متى علم
فتقضي وإلا أسقطه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاق
وردّه كتمليقها طائفة) ولو جهات الحكم لا الطيار وانول له إن الوطء
طوع لا المقدمات (ومضى يوم) بمعنى زمن (تخيرها وردّها بعد يمينها)
ولو بقيت المصمة والرجعية زوجة وفي الحقيقة الاسقاط باليمين نسم الثمرة ينظر
لها بعد الرد (وهل نقل فمأشياً ونحوه) كمنطوية وجوها (طلاق أو لا تردد)
حيث لا نية ولا عرف (وقبل تفسير قبيل أو قبيلت أمرى أو ما مأكنتني
برد أو طلاق أو بقاء) على النظر (وتأكر مخيرة لم تدخل ومأكنت مطلقاً)
وهل التفرقة لغوية أو عرفية تبدل وهو ما في بن عن القرافي (١) (إن زادنا على
الواحدة ونواها) الأولى هل ما نواه (وبادر وحلف إن دخل وإلا فعند
الارتجاع ولم يُكرّر أمرها بيدها إلا أن ينزوى التأكيد) ح لا فرق
بين التكرار وعدمه لأن الموضوع نية الواحدة وفي ابن الحاجب بدل هذا الشرط
ولم يقل كما شدت فكأنه اختلط على النص صيغة التكرار بتكرار الصيغة فليُنظر
(كذلكها هي) يُحمل على التأنيس وإما يحتاج للذكر مع اليمينونة (ولم يشترط
في العقل وفي حمل على الشرط إن أطقت) كاتب الوثيقة (قولان) (٢) وقيل
إرادته الواحدة (بعد قوله لم أرد طلاقاً) الملقى فيما كر (والأصح خلافه)

(١) هو شهاب الدين القرافي صاحب شرح المحصول والفروق والنخبة وغيرها وهو تلميذ
المر بن عبد السلام أما بدر الدين القرافي صاحب شرح المختصر فتأخر وهو شيخ عج
(٢) الأول لابن فتحون والثاني لابن المطار . فكان التلاقق أن يقول تردد . كذا في
حاشية الدسوقي .

لكن الأول لابن القاسم (وَلَا نُكْرَةَ لَهُ إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطَاقٍ وَإِنْ
 قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سُمِّيَتْ بِالْمَجَاسِ وَبَعْدَهُ) فبده عب وغيره بالقرب وفي بن
 عن ابن رشد هذا الحكم ولو مضى شهران فانظره (فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ أَرَمَ
 فِي التَّخْيِيرِ وَنَاكَرَ فِي التَّمَايُكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً) أَوَانَيْنِ (بَطَلَتْ فِي
 التَّخْيِيرِ وَهِيَ يُحْمَلُ) قولها المذكور (كَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ
 الْبَيِّنَةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ) من نفس ابن رشد فالحل للفعل كما في (ر)
 سَوَاءٌ إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي (هَذَا عَيْنُ مَا سَبَقَ فَصَوَّاهُ اخْتَرْتُ الطَّلَاقَ
 (أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ) لَدَمِ الْجُزْمِ بِالثَّلَاثِ (تَوْ لَا زِيْرَ وَخَافَ فِي اخْتَارِي
 فِي وَاحِدَةٍ) فَأَبَتْ لَاحْتِمَالِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ (أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَنْقَةً وَاحِدَةً)
 حَقُّهُ زِيَادَةُ أَوْ تَقْيِيْمُ لِأَنَّهُ الْمُؤَيَّدُ كَمَا قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ لَا رَادَةَ لِلدَّفْعَةِ الْوَاحِدَةِ وَإِنْ
 تَعَدَّدَ (لَا اخْتَارِي طَلِّقَةً) فَأَوْقَعْتَ أَكْثَرَ فَلَا يُلْزِمُهُ وَلَا يَمْنُ عَلَيْهِ (وَبَطَلَ) جَمِيعُ
 مَا بِيَدِهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) (إِنْ قَضَتْ بَوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيْقَتَيْنِ أَوْ فِي
 تَطْلِيْقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيْقَتَيْنِ فَلَا تَقْضَى إِلَّا بَوَاحِدَةٍ) لِأَنَّ مِنَ التَّبَعِيضِ (وَبَطَلَ)
 حَقُّهَا (فِي) التَّخْيِيرِ (الْمُطْلَقِ إِنْ قَضَتْ) الْمَدْخُولُ بِهَا (بِدُونِ الثَّلَاثِ) وَلَمْ
 يَرْضَ (كَطَلِّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا) وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولُ بِهَا (وَوُفِّقَتْ إِنْ اخْتَارَتْ
 بِدُخُولِهِ كَلَى ضَرَرِهَا وَرَجَعَ مَالُهَا إِلَى بَقَائِهَا) التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ (بِيَدِهَا فِي
 الْمُطْلَقِ مَا لَمْ تَوْفَّ أَوْ تَوَطَّأْ) بَلْ يَكْفِي التَّمَكِّيْنِ (كَهَتَّى شِئْتُ) انْفَاقًا
 (وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالشُّعُوطِ) مَتَى خَرَجَا عَنْهُ عَادَةً وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَإِلَيْهِ رَجَعَ
 مَالُهَا ثَانِيًا (وَفِي جَعْلِهِ إِنْ شِئْتُ أَوْ إِذَا كَهَتَّى) فَيُتَّفَقُ عَلَى الْإِمْتَاءِ (أَوْ
 كَالْمُطْلَقِ) فِي الْخِلَافِ السَّابِقِ (تَرَدَّدُ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَغَهَا) شَبَّ
 لَمْ يَقَعْ لَهُ تَشْبِيْهُ فِي التَّرَدُّدِ إِلَّا هَذَا (وَإِنْ عَيَّنَّ أَمْرًا تَمَيَّنَ) هُنَا مُحْتَزُّ الْمَطَاقِ
 وَالْمُرَادُ تَعْيِنُ حَتَّى تَوْفَّ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوَّجِي أَوْ

بِالْمَكْسِ فَأُلْحَمَكُمْ لِلْمُتَقَدِّمِ ، وَهُمَا فِي التَّنْجِيزِ لِتَعْلِيمِهِمَا بِمَنْجَزٍ وَغَيْرِهِ
كَالطَّلَاقِ) ويلزم كل من تزوجها مُفَوَّضَةً لعدم الجزم بالضيق (وَلَوْ عَلَّقَهُمَا
بِمَغْيِبِهِ شَهْرًا فَقَدِمَ وَلَمْ تَعْلَمْ) يُحْرَزُ^(١) هذا التشبيه الآتي (وَتَزَوَّجَتْ
فَكَالُولِيِّينَ وَبِحُضُورِهِ) أى شخصاً ما ولو حذف النضير أو قال بأمر الحسن
(وَلَمْ تَعْلَمْ) وممكنه (فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَبَرِ التَّخْيِيرُ قَبْلَ بُلُوغِهَا وَهَلْ
إِنْ مَيَّزَتْ أَوْ مَتَى تَوَطَّأَ قَوْلَانِ وَلَهُ التَّفْوِضُ لغيرها وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكِيلُهُ)
على أن يخيرها أو يملكها أو لا نظراً للوكل عليه وهو الأرجح (قَوْلَانِ وَلَهُ
النَّظَرُ وَصَارَ كَهَيِّ) فى الوقف والمناكرة وغير ذلك (إِنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ
غَائِبًا قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ) ذهاباً (لَا أَكْثَرَ فَلَهَا) النظر (إِلَّا أَنْ تُمْسِكَ
مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَغْيِبَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهَدْ بِقَائِدٍ فَإِنْ أَشْهَدَ فَقَدْ بَقَائِدٍ بِيَدِهِ
أَوْ يَنْتَقِلُ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ) وإن أوصى لأحد اعتبر (وَلِنْ مَلِكٍ وَجُلَيْنِ
فَلَيْسَ لِأَحَدِهَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) يَسْتَقِلُّ كل بالقضاء وهو
الحمل عند ابن القاسم إذا عدت الغيبة

(فَصْلٌ) (بِرَنْجِعٍ) على أحكام النكاح^(٢) (مَنْ يَنْسَكِحُ) فى الجملة (وَلِنْ
بِكُلِّ حَرَامٍ) ومرض (وَعَدَمِ إِذْنِ سَيِّدٍ) وولى وغريم لا جنون أو سكر
(طَالِقًا غَيْرَ بَاطِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحٍ حَلٌّ وَطُئُهُ) لا أول فاسد يقرره ولا فى صوم
ولولم يجب إمساكه (بِقَوْلٍ) محتمل (مَعَ نِيَّةٍ كَرَجَعْتُ) إذ يحتمل لها وعنها
(وَأُمْسَكَتُ) محتمل لى وعنها (أَوْ نِيَّةٍ) بمعنى حديث النفس (عَلَى الْأَظْهَرِ)
عند ابن رشد وقواه حش (وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وأقره بن وغيره (أَوْ بِقَوْلٍ)

(١) أى يحصل هذا ويغنى عنه التشبيه الآتى وهو قوله فكالولييين

(٢) أى فتعريفه الأحكام التى سبقت فى أول النكاح . وهى النذب والكرامة الخ

صريح (وَلَوْ هَزَلًا) بأن لم ينو (في الظاهر لا الباطن لا بقول مُحْتَمَلٍ بِإِلَانِيَةٍ
كَأَعَدْتُ الْحِلَّ أَوْ رَفَعْتُ التَّحْرِيمَ) إذ يحتمل له وإغيره (وَلَا يَفْعَلُ دُونَهَا
كَوْطًا وَلَا صَدَاقًا) ولا حد ويلحق الولد راعاة لقول ابن وهب مجرد الوطء
رجمة ويستبرئها ويراجعها بغيره في عدة الأول (وَأِنْ اسْتَمَرَ) عب هذا فرض
سؤال وكذا لو اكتفى بمرة (وَانْقَضَتْ لِحَقِّهَا طَلَاقُهُ) بعد العدة (حَتَّى الْأَمْحَى)
كمن طلق في مختلف فيه (وَلَا إِنْ لَمْ يُمْكَمْ دُخُولُ) بأمرأتين (وَأِنْ تَصَادَقَا
حَتَّى الْوُطْءِ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَأَخِذَا بِإِقْرَارِهَا) في العدة على ما ارتضاء (ر) ومن
وافقه ، بعض المحققين هذا ظاهر إن أراد الرجعة ففسناه أما إن راجعها بالقبول
فلا يتزوج أختها مثلاً ولا تتزوج غيره ولو بعد العدة (كَدَعَاؤِهَا لَهَا بَعْدَهَا)
أى العدة ظرف الدعوة تشبيهه في المعاملة بمقتضى الإقرار (إِنْ تَمَادَيْتُ عَلَى
التَّصَدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ) ومن رجع سقط ما عليه (وَالْمُصَدَّقَةُ النَّفَقَةُ) أى
فشرط أخذه بمقتضى إقراره فيها إِنْ تَصَدَّقَ فَلَا تَسْكُو كَمَا فِي بَن (وَلَا تُطَلَّقُ
لِحَقِّهَا فِي الْوُطْءِ) لأنه لم يقصد ضررها (وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ عَلَيْهَا
بِرُبْعٍ دِينَارٍ وَلَا إِنْ أَقْرَبَ بِهِ فَقَطْ فِي زِيَارَةِ الْخِلَافِ الْبِنَاءِ) فيسكنى إقراره
وهناك طريقة قوية تشترط التصديق مطلقاً كما في حش وغيره (وَفِي إِبْطَالِهَا
إِنْ لَمْ تُنْجِزْ كَعْدٍ) قياساً على النكاح (أَوْ) تبطل (الآن فَقَطْ) فلا تنجز
(تَاوِيلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ إِنْ دَخَلَتْ) الخلوفاً عليها (فَقَدْ أَرْنَجَعَتْهَا
كَأَخْتِ بَارِ الْأُمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا) يلغى (بِخِلَافِ ذَاتِ
الشَّرْطِ تَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ) فيلزم والفرق بين المسألتين
طريقة (وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ) بنيتها بالوطء
(أَوْ تَصَرُّفِهِ) تصرف الأزواج (وَمَبِيقِهِ فِيهَا) أى العدة ظرف الإقرار
وما بعده (أَوْ قَالَتْ حِضْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى فَوَلِّهَا قَبْلَهُ عَمَّا يُسَكِّدُهَا

أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ (فَإِنْ بَادَرَتْ صَدَقَتْ مَا امْكُنْ كَمَا بَأْنِي (وَلَوْ) ادْعَتْ انْقِضَاءَهَا عِنْدَ مَرَاجَعَتِهِ فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ (وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنْ وَطءِ الثَّانِي بِمَالِهِ بَال (رُدَّتْ بِرَجْعَتَيْهِ) حَيْثُ لَمْ يَحِضْ مِنْ طَلَاقِهِ فَوْقَ أَقْصَى الْحَمْلِ (وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي) تَأْيِيداً لِأَنَّهَُا ذَاتُ زَوْجٍ وَنَسْخَةٌ لَوْ أَحْسَنَ مِنْ أَوْ كَافِيَ مِنْ عَنْ غ^(١) (وَلَا إِنْ لَمْ تَهَلِّمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ) وَلَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ (أَوْ وَطِئَ الْأَمَّةَ سَيِّدَةً فَكَالُوا بَيْنَهُمَا وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْاسْتِمْتَاعِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا) وَفِي بَنِ خِلَافٍ فِي سَكْنِ الْأَعْرَبِ بَيْنَ الْمُتَأَهِّلِينَ فَانْظُرْهُ (وَصَدَّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْفُرْءِ وَالْوَضْعِ بِلَا يَمِينٍ مَا امْكُنْ وَسُئِلَ النِّسَاءُ) هَلْ يُمْكِنُ إِنْ أَشْكَلَ (وَلَا يَقِينُ) جَوَازِ الرَّجْعَةِ (تَسْكُنُ بِيهَا نَفْسَهَا وَلَا أَنْهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ) الْمُعْتَمَدُ قَبُولُ هَذَا (وَلَا رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا) فَوَافَقْنَ دَعْوَاهَا الثَّانِيَةَ لِمَا دَبَّرَ بِالْأَوَّلَى (وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَمَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً) (ثَبَتَ) (فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظَاهِرُهُ) أَيْ التَّأَخَّرَ حَيَاتُهُ (وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّيِّدَةِ) مَفْهُومٌ بَعْدَ كَسَمَةٍ (لَا فِي كَالزَّوْجَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ) أَيْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ هَذِهِ النِّسْخَةُ الصَّحِيحَةُ مُبْدِيَةٌ عَلَى تَعْرِيفِ الزَّادِ فِي الْمَدَدِ كَمَا فِي بَنِ (وَنَدِبَ الْإِشْهَادُ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ) نَفْسَهَا (لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ) وَالْوَلَى (كَالْمَدْمِ) لِلنِّهْمَةِ (وَوَدِبَ) لِمَتْعَةٍ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَائِهَا كَسْكُلٍ مُطَاقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ لَا فِي فَسْخِ كِلِمَانٍ وَلَا لِكَ أَلَدِ الرُّوْحَيْنِ) الْآخِرُ نَعَمْ لِرِضَاعٍ لَا رَدَّ (إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ) بِرِضَائِهَا اسْتِثْنَاءً مِنَ السَّكَايَةِ (أَوْ مُرْضٍ لَهَا وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ وَخُتَارَةً لِمَتْنَفِهَا أَوْ لِمَتْنَفِهَا وَخُتَارَةً وَنَحْوَهَا) (وَمُتْلَكَةً)

بَابُ

(الْإِبْلَاءُ يَمِينُ مُسْلِمٍ مُكَدِّفٍ يَتَصَوَّرُ وَفَاهُهُ وَإِنْ مَرِيضًا يَنْتَعِرُ وَطْءَ

(١) هُوَ ابْنُ غَزَالِي الْعَمَانِي الْمَكْنَسِي .

رُوحِيَّةٍ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ (كَانَ تَزْوِجُهَا فَوَاقِلًا لَا أَطَّاهَا) (غَيْرِ الْمَرْضِعَةِ) (لِلْقَصُودِ
إِصْلَاحٍ وَلِذَا أَوْ لَا قَصْدَ لَهُ) (وَإِنْ رَجَعِيَّةً) فَإِنْ خَرَجْتَ الْعِدَّةُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
(أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَبْدِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِعِتْقِهِ بِعِدَّةٍ) أَيْ بَعْدَ
الْحَكْمِ (كَوَالِدِهِ لَا أَرَادَ مَكَتٍ أَوْ لَا أَطَّاهَا حَتَّى تَسْأَلِيَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي) لِأَنَّ شَأْنَ
النِّسَاءِ الْحَيَاءِ (أَوْ لَا أَلْتَقِيَ مَعَهَا أَوْ لَا أُغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِهَا) كَسَابَةِ (أَوْ لَا أَطَّاهَا
حَتَّى أُخْرِجَ مِنَ الْبَيْتِ إِذَا تَسَكَّلْتُ) أَيْ كَانَ الْخُرُوجُ كَلْفَةً (أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ
إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ) أَيْ لِأَجْلِ الْوِطْءِ (أَوْ إِنْ لَمْ أَطَّاهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ)
لِلْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْوِطْءِ فِي هَذِهِ مُضَارِرٌ لِامُؤَلٍّ (أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ وَنَوَى
بِبَقِيَّةٍ وَطِئَهُ الرَّجْعَةُ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا) فَإِنَّهُ لِيُغْنِي عَنْهُ بِمَا يَسْمَى وَطِئًا وَهُوَ
تَغْيِيبُ كُلِّ الْحَشْفَةِ كَمَا فِي بَنٍ وَهِيَ إِذَا ذَاكَ مَدْخُولٍ بِهَا (وَقِي تَمْجِيلُ الطَّلَاقِ
إِنْ حَافَ بِالثَّلَاثِ) لَا يَطَّاهَا (وَهُوَ الْأَحْسَنُ أَوْ ضَرْبُ الْأَجَلِ) لِاحْتِمَالِ أَنْ
تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (قَوْلَانِ فِيهَا وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ) أَيْ الْوِطْءِ (كَالظَّاهِرِ)
إِذَا قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتِ كَظَهَرِ أَيْ لَا يُمْكِنُ مِنَ الْوِطْءِ وَيَضْرِبُ الْأَجَلَ لِاحْتِمَالِ
أَنْ تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (لَا كَافِرٍ) عَطْفٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوَّلِ الْبَابِ (وَإِنْ أَسْلَمَ
إِلَّا أَنْ يَتَّحَمَّا كَمَا أَلَيْنَا وَلَا لَا هُجْرَتَهُمَا أَوْ لَا كَلَمَتُهُمَا) وَهُوَ يَمْسُهَا وَهُوَ لِإِضْرَارِ
(أَوْ لَا وَطِئْتُهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) لِمَسْكَةٍ فِي الثَّنَائِي (وَاجْتِهَادًا) فِي التَّلَوُّمِ (وَطَلَّقَ
فِي الْأَعْزَانِ أَوْ لَا أَبَيْتَنَ أَوْ تَرَكَ الْوِطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ مَرْمَدًا
الْعِبَادَةَ بِلَا أَجَلٍ) مَعِينِ (عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا إِنْ لَمْ يَنْزَمَهُ بِبَيْعٍ مِنْهُ حُكْمُ)
كَتَمِئْتُهُمَا (كَسَكَلْتُ تَمْلُوكَ أَمْلِكُهُ حُرًّا أَوْ خَصًّا) فِي حَلْفِهِ بِالْعَبِيدِ (بَلَدًا)
فَلَا يَكُونُ مَوْلِيًا (قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا أَطَّاهَا فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ)
لِأَنَّهُ يَطَّاهَا بِعِدَّةِ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (أَوْ مَرَّةً) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُدَوِّعٍ مِنَ الْوِطْءِ (حَتَّى
يَطَّاهَا وَتَبْقَى الْمُدَّةُ وَلَا إِنْ حَافَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَى

صَوْمُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطِئَ (فِي أَهْنَائِهَا) صَامَ بِقِيَّتِهَا وَالْأَجَلُ)
الذي يطالب بعده (مِنْ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ
اِحْتَمَلَتْ مُدَّةً يَمِينُهُ أَقُولُ) لاعتدله ولو فالمدار على كونها على ترك الوطء (أَوْ
حَلَفَ عَلَى حِنْثٍ) فَنَعَمْ (فَمِنْ الرُّفْعِ وَالْحُكْمِ وَهَلِ الظَّاهِرُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى
التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ
مِنْ تَبَيُّنِ الضَّرَرِ) وهو يوم الامتناع (وَعَلَيْهِ تَوَوَّاتُ أَقْوَالٍ) والعاجز
معدور إلا أن يضارر (كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْثَةَ) من الظهار تشبيهه في دخول
الإبلاء على الراجح وأجله من يوم الرفع كما حققه ر (أَوْ يُنْتَعِ الصَّوْمُ بِوَجْهِ
جَائِزٍ) لشغله (وَانْحَلَّ الْإِبْلَاءُ بِزَوَالِ مِلْكٍ مَنْ حَلَفَ بِعَيْثِهِ إِلَّا أَنْ يَعُودَ
بَغَيْرِ إِرْثٍ) فيعود إلا أن ينحصر زمناً فات (كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ مِنَ الْغَائِبَةِ
فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا) تشبيهه في العود (لَا أَمَّا) اللام بمعنى على فالمحْلُوف عليها لا يقيد
فيها اليمين بالعصمة الأولى كما سبق فهو إخراج من شرط القصور (وَبِتَعَجُّبٍ)
مقتضى (الْحِنْثِ) في كطلاق (وَبِتَكْفِيرٍ مَا بُكْفَرُ) كيمين الله تعالى (وَإِلَّا)
يحصل انحلال (فَلَهَا وَلَسِيْدَهَا إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطْئُهَا) الفقه ولو (الْمَطْلُوبَةُ بَعْدَ
الْأَجَلِ بِالْفَيْثَةِ وَهِيَ تَغْيِيبُ الْحُشْفَةِ فِي الْقُبُلِ وَافْتِضَاضُ الْيَسْكِرِ إِنْ حَلَّ)
وإلا طوبى بغيره (وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَوْطُءُ بَيْنَ الْفَخَذَيْنِ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ
يَنْوِي الْفَرْجَ وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ لَا أَطْأُ بِلَا تَلَوُّمٍ وَإِلَّا) بأن وعد (اخْتَبَرُ مَرَّةً
وَمَرَّةً) وثالثة (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ) إلا أن تحلف بعد نكوله (وَإِلَّا) يدعه
ولا وعد به (أَمَرَ بِالطَّلَاقِ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ وَفَيْثَةُ الْمَرْبِضِ وَالْمَحْبُوسِ
بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ) السابق (وَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ يَمِينُهُ مِمَّا تُكْفَرُ قَبْلَهُ كَطَّلَاقٍ
فِيهِ رَجْعَةٌ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا وَصَوْمٍ لَمْ يَأْتِ) كالمبهم (وَعَمَنِي غَيْرُ مُعَيَّنٍ
فَالْوَعْدُ بِالْوُطْءِ) وَبُعِثَ لِلْغَائِبِ وَإِنْ يَشْهَرَيْنِ وَهَذَا الْعَوْدُ إِنْ رَضِيَتْ)

بعدم الوطء (وَتَسْمُ رَجْعَتُهُ إِنْ اِنْجَلَّ) في العدة (وَالَا لَعَنَ وَإِنْ أَبَى الْفَيْثَةُ
فِي إِنْ وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا فَلَا تُخْرِى طَائِقُ طَائِقِ الْحَاكِمِ إِحْدَاهُمَا) للذهب
مول منهما فيطلقان (وَفِيهَا فِيمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَطَأُ وَاسْتَشْنَى أَنَّهُ مُوَلِّ
وَحِلَّتْ عَلَى مَا إِذَا رُوِّفِعَ وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) له الوطء ولا كفارة كما قال الإمام
أى بينه وبين الله كما في بن (وَأُورِدَ لَوْ كَفَرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) فالتقول قوله
(وَفُرِّقَ بِشِدَّةِ الْمَالِ) لما علمت عن بن أنه لا كفارة هنا فلا يقال إنه يؤل لها
(وَبَانَ الْاِسْتِثْنَاءُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحُلِّ) كالتهريك

﴿بَابُ﴾

(أَشْبِيهُهُ الْمُسْلِمَ) لا الكافر ولو ترفع لقوله تعالى منكم ولأنه يكفر بالقراب
بخلاف الإبلاء (الْمُسْكَلَفِ مَنْ تَحِلُّ أَوْ جُزْءُهَا يَظْهَرُ مُحَرَّمٌ أَوْ جُزْءُهُ ظَاهِرٌ
وَتَوَقَّفَ) بصيغة الماضي فاعله الظاهر (إِنْ تَعَلَّقَ بِكَمَشِيئَتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ
تَوْقَفْ) فتعقضى أو يبطله الحاكم (وَمُحَقَّقٌ) كَأَنَّ لَهَا يَبَاغَاهُ (تَمَجَّزَ وَتَوَقَّفَ)
كهذا الشهر (تَأَبَّدَ) حتى يكفر (أَوْ يَهْدَمَ زَوْاجُ فَعَيْنَةِ الْيَأْسِ) منه (أَوْ
الْعَزِيمَةِ) على عدمه على قاعدة الحنفى كما في بن خلافاً (لِ) ويمع منها إذا
امتنع من الزواج ويدخل الإبلاء (وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمُعْلَقِ تَقْدِيمُ كَفَارَتِهِ
قَبْلَ لُزُومِهِ) الأولى حذف هذا اكتفاء بقوله الآتى وتجب بالعود ولا تجزى
قبله (وَصَحَّ فِي رَجْعِيَّةٍ وَمُدَبَّرَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ) ونحوها كحائض مالم يقيد بمدة
المانع (وَتَجَوَّزَ أَسْلَمَ) فظاهر (ثُمَّ أَسْلَمَتْ) حيث يقر عليها (وَرَتْقَاءُ) وبقية
للعيبات (لَا مُمْكَانِيَّةَ وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحَ) مالم ينو إن عجزت (وَفِي حِجَّتِهِ
مِنْ كَمَجْبُوبٍ تَأْوِيلَانِ) مرجحان كما في بن وحش (وَصَرِيحُهُ يَظْهَرُ
مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمُهَا أَوْ عُضْوُهَا أَوْ ظَهْرُ ذَكَرٍ) صوابه نفيمها^(١) من الصريح (وَلَا

(١) بأن يقول : لا عضوها أو ظهر ذكر ، لأن هذين من الكتاب

يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ
 قِضَاءً (تَأْوِيلَانِ) أَرْجَحُهُمَا لَا طَلَاقَ فِيخَصُّ مِنْ أَى كَلَامٍ (كَأَنْتَ حَرَامٌ
 كَظَهَرَ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي) تَشْبِيهِ فِي التَّأْوِيلَيْنِ مَعَ الْقِيَامِ عَلَى الْأَرْجَحِ (وَكَيْفَا بَيْتُهُ
 كَأُمِّي وَأَنْتِ أُمِّي إِلَّا لِقَصْدِ الْكِرَامَةِ) أَوْ الْكَرَاهَةِ (وَكَظَهَرَ أَجَنَبِيَّةً
 وَنَوَى فِيهَا فِي الطَّلَاقِ فَالْبَتَاتُ) وَيَنْوَى فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا (كَأَنْتِ
 كَفَلَانَةَ الْأَجَنَبِيَّةِ) تَشْبِيهِ فِي الْبَتَاتِ (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ) أَى الظَّهَارِ (مُسْتَقْتِ
 أَوْ كَابِنِي أَوْ غُلَاحِي أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ الْكِتَابُ) كُلُّهُ بَتَاتٌ إِنْ دَخَلَ
 (وَأَزِمَ بِأَى كَلَامٍ) بَلِ الصَّوْتُ السَّادِجُ (نَوَاهُ بِهِ لَا يَأْنِ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ
 أُمِّي أَوْ لَا أَعُودُ لِمَسِّكَ حَتَّى أَمْسُ أُمِّي أَوْ لَا أَرَا جُمُكَ حَتَّى أَرَا جَمْعَ أُمِّي)
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْوَى ظَهَاراً أَوْ طَلِاقاً (وَأَعَدَّدَتْ الْكُفَّارَةَ إِنْ عَادَ) بَأَنْ
 وَطِئَ (ثُمَّ ظَاهَرَ) أَوْ بَعْدَ جُلِّ الْأُولَى (أَوْ قَالَ لَا زَرْعَ مَنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ
 مَنْ دَخَلَتْ أَوْ أَيْتُكُنْ لَا إِنْ تَزَوَّجْتُكُنْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ) فَوَاحِدَةٌ عِنْدَ
 الْأُولَى وَإِنَّمَا لَمْ يُلْغِ التَّعْمِيمُ هُنَا لِإِنْفَاءِ الضِّيْقِ بِالسَّكْفَارَةِ (أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ)
 وَلَمْ يَفْرُدْ كَلَامًا بِمُخْطَابٍ (أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّقَهُ) مَرَاراً (مُتَّحِدٍ) وَبِمُعْتَدِدٍ تَعْدَدُ
 (إِلَّا أَنْ يَنْوَى كَفَّارَاتٍ فَتَقْلُزُمُهُ) فِيمَا قُلْنَا فِيهِ بِالْإِتِّحَادِ (وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ
 وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ) لِأَنَّهَا الْوَاجِبَةُ بِالْإِصَالَةِ (وَحَرُمَ قَبْلُهَا الْإِسْتِمْتَاعُ) حَتَّى
 تَكْمَلَ (وَعَلَيْهَا مِنْهُ) وَوَجِبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ وَجَازَ كَوْنُهَا مَعَهُ
 إِنْ أَمِنَ (وَرَوَيْتُهَا كَالْحَرَمِ) وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ
 فَلَا يَعُودُ بِمَعُودِهَا بِخِلَافِ الْمُنْجَزِ وَدُونَ الثَّلَاثِ (أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا
 وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي كَقَوْلِهِ لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا) كِبَابَانَةُ الْمَدْخُولِ بِهَا (أَنْتِ
 طَائِقٌ وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي) وَلَوْ نَسَقًا (لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحَبَ كَانَ
 تَزَوُّجُكِ فَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي) فَإِنْ عَظُفَ يَمُرُّ بِخِلَافِ

انظر حش و بن (وإن عريض عليه نسكاح امرأة فقال هي أمي فظهار) إلا لقريفة غيره (وتجيب بالعود ولا تجزي قبله وتنتحتم بالوطء وهل هو المزم على الوطء أو مع الإمساك تأويلان وخلاف وسقطت إن لم يظا بطلا فيها وموتها) بن حقه وهل تجب بالمزم على الوطء أو به مع الإمساك أو تصح به فقط وتنتحتم بالوطء فتسقط إن لم يظا بموت أو طلاق تأويلات (وهل تجزي إن أنتمها) وقد طلقتها أمناها أولا وهو الأقوى (تأويلان) فالسقوط بالطلاق إذا لم تعد كما صر (وهي إعتاق رقية لا جدين وعتق بعد وضعه ومُنْقَطِعِ خَبْرُهُ) وأجزأ إن تبين سلامته (مؤمنة وفي الأغصمي^(١)) المجوسي (تأويلان وفي الوقف) على الأصح من الأجزاء (حتى يسلم) أو يمكن منها لأنه يجبر (قولان سلمية من قطع أصبع وعصى وبكم وجفون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصكم وهرم بخلاف الصغير لأنه مرجو وعرج شديدتين وجذام وبرص وفلج) ودين يمنع التسكيب ورجع بالارش بعد العتق يستعين به فإن لم يمنع صنع به ما شاء (بلا شوب عوض لا مشتري للعتق) لأن الشأن وضع البائع (محررة له لا من يعتق عليه وفي إن اشتريته فهو حر عن ظهاري تأويلان)^(٢) سبهما هل قول الظاهر عن ظهاري ينددما (والعتق عطف على عوض (لا مكاتب ومدبر ونحوهما أو أعتق نصفاً فكمّل عليه أو أعتقه أو أعتق ثلاثاً عن أربع ويجزي أغور ومنسوب) منه (ومرهون وجان إن افتديا) إذ معلوم أنه لا يفعل أجزاء إذا أخذها كما حققه (ر) (ومرض وعرج خفيفين وأنملة وجذع في أذن وعتق الغير عنه ولو لم يأذن إن عاد) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (ورضيه) خاص

(١) المراد به من يجبر على الاسلام من مجوسي كبير وكتابي صغير لا يعقل دينه، وفي المجموع ولا يجزي كتابي بلغ وأجزأ الصغير على الأصح وفي المجوسي مطلقا خلاف ١
(٢) أظهرها الأجزاء

بما بعدها (وكرر الخلعى وندب أن يصلي ويصوم) فسر بالمعنى (ثم إمسح
عنه وقت الأداء لا قادر وإن يملك محتاج إليه ليمرض أو منصب) أو دار
سكنى (أو يملك رقبته) فقط (ظاهر منها) فيكفر بها عنها ويتزوجها إن
شاء (صوم شهرين بالهلال) إن بدا منه (منوى التقايع والكفارة وتعم
الأول) ثلاثين ولو ناقصاً (إن انكسر) أو مرض مثلاً (من اثلاث وللسيد
المنع إن أضر بخدمته ولم يؤد) بمعنى أو (خراجته وتعين لذي الرق)
بالنسبة للمتنى (ولمن طوّل بالفيتنة) وإلا صبر لمضى المدة ليعتق (وقد التزم
عتق من يملك عشرة سنين وإن أيسر فيه تمادى) وجوباً إن تجاوز ثلاثة
أيام (إلا أن يفسده وندب المتق في كاليومين) والثلاثة ووجب في الأول
(ولو تسكلفه الميسر جاز) أى مضى (وانقطع تماعه بوطء الظاهر منها
أو واحد من فيمن كفارة وإن ليلاً ناسياً) ومثل الوطاء مقدماته (كبطلان
الإطعام) بذلك (وبفطر السفر أو بمرض حاجه لا إن ثم يهجه كحيفض)
تشبهه في عدم القطع في غير الظهار كالقتل (ولا كراه وظن غروب وفيها ونسيان)
فلا يقطع الشابح وهو المتمد (وبالمعبد) عطف على ما يقطع التقابع (إن تعمده
لا جهله) ذاتاً أو حكماً (وهل) عدم القطع عند الجهول (إن صام العيد وأيام
التشريق وإلا استأنف أو يفطرهن ويبنى تأويلان) التحقيق لا يصوم
العيد بل تاليه (وجهل رمضان كالعيد) في عدم القطع (على الأرجح وبفضل
القضاء) ولو نسياناً (وشهر أيضاً القطع بالنسيان) في فطر ضيف (فإن لم يدر
بعد صوم أربعة عن ظهاريين موضع يومين صامهما) لاحتمال أنهما من
الثانية فلا ينتقل قبل كمالها (وقضى شهرين) لاحتمال الترك من الأولى فبطلت
بالشروع في الثانية (ولم لم يدر اجتماعهما صامهما والأربعة) لاحتمال أن
كل يوم من واحدة على قطع التقابع ، وعلى المتمد يومان وشهران مطلقاً

(ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ حُرَّارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مُدٍّ وَثَمَانَانِ بُرًّا وَإِنْ
اِقْتَاتُوا تَمَرًا أَوْ خُرْجًا فِي الْفَطْرِ) خيره (فَعِدْلُهُ) بالشمع (وَلَا أَحَبُّ الْغَدَاءِ
أَيُّ الْعَشَاءِ) وأجزأ إن بالغ (كَفِدْبَةِ الْأَذَى وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أُبْسَ مِنْ
قُدْرَتِهِ عَلَى الصِّيَامِ أَوْ) ينقل (إِنْ شَكَّ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا عَلَى أَنْ
الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكِفَارَةِ) فلا يكفيه الشك والمعمد لا بد من اليأس
مطلقاً (وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ) بكل الستين وينزع ما بقي
إِنْ بَيْنَ بِالْقِرْعَةِ (وَلِلْمَبْدِ إِخْرَاجُهُ إِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَى أَنْ
يَصُومَ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَهُمْ لَا نَهْ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ
لِلْوَجُوبِ أَوْ أَحَبُّ لِلسَّيِّدِ عَدَمُ الْمَنْعِ أَوْ لِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ) لشغله
فالأحب انتظار زوال المنع (أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطْ) فينتظر إمكانه
تَأْوِيلَاتٍ وَفِيهَا إِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْيَمِينِ أَنْ يُطْعِمَ أَجْزَأُهُ وَفِي قَوْلِي مِنْهُ
مَعْنَى) لَمْ يَدْمُ تَمَامُ ذَلِكَ (وَلَا يُجْزَى تَنْصِيرُكَ كِفَارَتَيْنِ فِي) نصيب
(مِسْكِينٍ وَلَا تَرَ كَيْفُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ
كَمَلٍ) ماءً أَوْ الْجَمِيعِ (وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ) فلا يصرف لحيته (وَلَوْ
أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ
مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَقَتْ) .

(بَابٌ)

إِنَّمَا يُلَاعِنُ زَوْجٌ) ولو حكما كذى شبهة في حمل لا سيِّدٌ (وَإِنْ فَسَدَ
نِسْكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رُقَا لَا كُفْرًا) نعم إِنْ رَضُوا بِحُكْمِنَا (إِنْ قَذَفَهَا بَرْنِي
فِي نِسْكَاحِهِ) متعلق بقذف والعدة في حكمه ^(١) (وَلَا) بَأَنْ قَذَفَهَا قَبْلَ النِّسْكَاحِ

(١) ولو كانت العدة من طلاق بائن لأنها من تعلقات الزوجية

أو بعد المدة (حُدَّ تَبَقُّهُ أَعْنَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ) صفة لزنى قيل مذهب المدونة
كفاية التيقن في البصير أيضاً بن هذا من قوله وفي حده بمجرد القذف أو لعمانه
خلاف وأنكر كون ما ذكر مذهب المدونة (وَأَنْتَنِي بِهِ) أي بلعان الروية
(مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) منها (وَالْأَيُّ) بأن نقص ستة أيام (لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى
الِاسْتِبْرَاءَ) ويمضى منه أقل الحمل وإلا فالحامل تبيض (وَيَنْفِي حَمْلٍ وَإِنْ
مَاتَ) مبالغة في الحاجة للامان لنفي الحد (أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ) مبالغة
في اتحاده (بِلِعَانٍ مُجَلٍّ) قبل الوضع (كَالزُّنَى وَالْوَلَدِ) تشبيهه في الاتحاد بقول
لرأيتها تزني وما هذا الحمل مني (إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ وَضْعِهِ) ويدنهما مدة حمل
وإلا فن تتمه الأول (أَوْ وَطَّئَهَا) وأنت به (لِمُدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقِلَّةِ)
بسة أيام فأكثر عن ستة أشهر من الوطء الثاني والموضوع أنه قطعه عن الوضع
الأول مدة حمل (أَوْ كَثْرَةِ) فوق أقصاه منه (أَوْ اسْتِبْرَاءَ بِحَيْضَةٍ) بعد الوطء
ووضعت لمدة حمل بعد الاستبراء (وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْسِهِ) مبالغة في الحاجة للامان
(إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من العقد بماله بال كسمة أيام (أَوْ هُوَ
صَحِيحٌ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَحْجُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبَةً عَلَى مَشْرِقٍ) فينتفي بلا
امان في ذلك كله (وَفِي حَدِّهِ بِمُجَرَّدِ الْقَذْفِ) عن الروية (أَوْ لِعَانِهِ خِلَافُ
وَأِنْ لَمْ يَزَلْ يَرْوِيهِ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَمَ الْإِسْتِبْرَاءِ) وأنت به لمدة حمل
منها (فَلِمَا لَيْسَ فِي الزَّامِ بِهِ) ولا ينتفي أصلاً (وَعَدَمِهِ) أي عدم الإلزام بل له
أن ينفيه بلعان ثانٍ (وَنَفْيِهِ) بالأول (أَقْوَالُ ابْنِ الْقَاسِمِ) وَبَلَّحَقُ إِنْ ظَهَرَ
يَوْمَهَا) كما سبق في قوله وإلا لحق (وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ
لِغَيْرِهِ وَإِنْ بِسَوَادٍ وَلَا وَطْءَ بَيْنَ الْفَخَذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَلَا وَطْءَ بغيرِ أَنْزَالٍ
إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ وَلَا عَنْ فِي الْحَمْلِ مُطْلَقًا) ما لم تجاوز أقصاه في غير
عصمته فينتفي بلا امان (وَفِي الرُّوْبَةِ) بدعواها (فِي الْمِدَّةِ وَإِنْ مِنْ بَاطِنٍ وَحُدَّ)

إن ادعى (بَعْدَهَا كَسْتَلِحَاقِ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ تَزْنِيَ بَعْدَ الْإِمَانِ) لزوال عِفَّتِهَا
(وَأَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا وَأَعْلِمَ بِحَدِّهِ) لعله يعمو (لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ وَوَرِثَ
الْمُسْتَحْجِقُ) بالسكسر (الْمَيِّتَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَسْكُنْ وَقَلَّ
الْمَالُ وَإِنْ وَطِئَ أَوْ أَخَّرَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِوَضْعِهِ أَوْ خَلَّ بِبِلَا عُدْرٍ امْتَنَعَ) الْإِمَانِ
(وَشَهِدَ بِاللَّهِ أَرْبَعًا لَرَأَيْتُهَا تَزْنِي أَوْ مَا هَذَا الْحَمْلُ مِنِّي وَوَصَلَ خَامِسَةً
بِلَعْنَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا) الْإِبَاءِ
لِلتَّصَوُّبِ أَيْ وَصَلَ هَذَا بِالْأَرْبَعِ قَبْلَهُ (وَأَشَارَ الْآخِرُسُ أَوْ كَتَبَ وَشَهِدَتْ
مَا رَأَى أَرْبَعًا أَوْ مَارَ نَيْتُ أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهَا) أَيْ الرُّبُوبَةُ وَالْحَمْلُ (وَفِي الْخَامِسَةِ
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَوَجَبَ أَشْهَدُ وَالْإِمَانُ وَالْفَضْبُ)
بِمَوْضِعِهِمَا شَرْطًا (وَبِأَثَرِ الْبَلَدِ) الْمَسْجِدِ (وَبِمَحْضُورِ جَمَاعَةٍ أَقْلُهُمْ أَرْبَعَةٌ)
لِإِظْهَارِ الشَّهَادَةِ (وَنُدِبَ لِإِثْرِ صَلَاةٍ) وَالْأَفْضَلُ الْمَعْمَرُ^(١) (وَتَخَوُّوهُمْ بِفُهُمَا وَخُصُوصًا
عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ) لِأَنَّ بِهَا يَتِمُّ الْأَمْرُ (وَفِي إِعَادَتِهَا
إِنْ بَدَأَتْ) وَهُوَ الرَّاجِعُ (خِلَافٌ وَلَا عَنَتِ الدَّمِيَّةُ بِكَذِبِهَا وَلَمْ تُجْبَرْ
وَإِنْ أَبَتْ) الْإِمَانِ (أُذِّبَتْ وَرُدَّتْ لِمِلَّتِهَا) فِي كَالْجِلْدِ (كَتَوَّلَهُ وَجَدْتُهَا مَعَ
رَجُلٍ فِي إِحْفَافٍ) تَشْبِيهِ فِي أَدَبِ الزَّوْجِ وَلَا لِمَانٍ وَإِنْ حَدَّ بِهِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ وَقِيلَ
التَّعْرِضُ كَالْمَعْرِضِ هُنَا أَيْضًا وَحَمَلَ عَلَى الْوَاضِحِ انْظُرْ عَجْ (وَتَلَاَعْنَا إِنْ رَمَاهَا
بِفَضْبٍ أَوْ وَطِئَ شُبْهَةً وَأَنْكَرَتْهُ أَوْ صَدَّقَتْهُ وَلَمْ يَنْتَبُتْ وَلَمْ يَظْهَرْ)
بِقَرِينَةٍ فَإِنْ لَمْ تَلَاَعْنِ حَدَثَ (وَتَقُولُ) عِنْدَ التَّصَدِّيقِ (مَا زَنْيْتُ وَلَقَدْ غُلِبْتُ
وَالْأُ) بِأَنْ تَبْتَ أَوْ ظَهَرَ (التَّعْنُ فَقَطْ كَصَغِيرَةٍ تَوَطَّأُ وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةٍ
التَّعْنُ ثُمَّ التَّعْنُ وَحْدَ الثَّلَاثَةِ لَا إِنْ نَكَاتَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِمَتْ)

(١) لحديث ورد في الشديد في البين الكاذبة بعد العصر ولأنه وقت اجتماع ملائكة الليل
وملائكة النهار كما ورد أيضا ولأن العصر هي الصلاة الوسطى على الصحيح

صهاة لمن يجوز شهادة الزوج (وإن اشترى زوجته ثم ولدت لغيره فسكالامة)
 يفنيه الاستبراء بلا لعان (ولا قل فسكالزوجة وحكمه) المترتب عليه (رفع
 الحد أو الأدب في الأمانة أو الذميمة أو إيجابه على المرأة إن أمه لأحد وقناع
 نسبه وبلغانها تأييد حرمتها وإن ملكت) فلا توطأ بالملك (أو أنفس حملها
 ولو عاد لأمه) برأى أباه (فيل كالمرأة على الأظهر) وقيل لا يقبل لأنه كن أقر بقذف
 ورجح (وإن استلحق أحد الثنتين أمة إن كان بينهما ماسة فبطنان
 إلا أنه) أي الامام (قال إن أقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول) وبينهما
 ستة أشهر كما هو الموضوع (سئل النساء إن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم
 يحد) فلم يحل الستة فاصلا، والجواب أنها فاصل إذا لم يقان بالتأخر وحينئذ
 يحد لأن قوله لم أطأ نفى له وقد استلحقه

باب

(تعقد حرة وإن كتابية أطاقت الوطء بخلوة بالبيع غير محبوب
 أمكن شغلها منه) لا إن أقبل وانصرف فوراً (وإن نفكاه) أي الوطء
 (وأخذاً بإقرارهما) فلا رجعة له ولا حق لها في نفقة وتكيل صداق (لا بغيرها)
 أي الخلوة السابقة (إلا أن تقر) الزوجة (به) أي الوطء (ويظهر حمل ولم
 ينفه بثلاثة أقراء أطهار) (وعدة) ذى الرق (ذكر باعتبار الشخص
 قرآن والتجميع للاستبراء لا الأول فقط) والباقي تعبد (على الأرجح ولو
 اعتادته في كالسنة) نعم إن جاز أقصى الحمل فسنة بيضاء على ما أفاده الناصر
 والحقون (أو أرضعت أو استحيضت وميزت، ولا زوج انزاع ولد
 الموضع فإرارا من أن ترثه أو ليزوج أختها أو رابعة إذا لم يغير
 بالولد وإن لم يمسز أو تأخر بلا سبب أو مرضت ترأصت نسبه أشهر)
 استبراء (ثم اعتدت بثلاثة كعدة من لم تر الحيض ولا يسد ولو برق)

فلا تنصيف في غير الأقراء (وَنَمِّمَ مِنَ الرَّابِعِ) ثلاثين (فِي السَّكْسِرِ وَلَعَا
يَوْمَ الطَّلَاقِ) إن سبق بالنجر (وَأِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَتْ الثَّانِيَةَ
وَالثَّالِثَةَ) أو تمام سنة بوضاء (ثُمَّ إِنْ احْتَجَبَتْ إِعْدَتْ فَالْثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ مِنْ
وُطِئَتْ بِزَنَى أَوْ شُبْهَةٍ وَلَا يَهْأُ الزَّوْجُ) غير ظاهرة الحمل بل أطلق بعضهم
المنع (وَلَا بِعَقْدٍ) حيث فسخ نكاحه (أَوْ غَابَ غَايِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ
وَلَا يُرْجَعُ لَهَا) فِي نَفْسِهِ (قَدَرَهَا) أى العدة فاعل وجب (وَفِي إِمَضَاءِ الْوَلِيِّ
أَوْ فَسْخِهِ تَرَدُّدٌ) فِي عِبِ الرَّاجِحِ وَجُوبِ الْاسْتِبْرَاءِ مِنَ الْوَطْءِ السَّاقِ وَفِي ر
و بن وحش ترجيح عدمه (وَأَعْتَدَتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ أَحْضَتْ فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ
الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ) إِنْ طَلَقَتْ بِطَهْرِ (أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طَلَقَتْ بِكَحْيَضٍ) وَنَفَاسٍ
(وَهَلْ يَذْبَغِي أَنْ لَا تَعَجَّلَ) الزَّوْاجِ (بِرُؤُوسِهِ) أى الدم بل حتى يدوم
ما يمتد به ندباً فيوافق ابن القاسم أو وجوباً فيكون أشهب مخالفاً (تَأْوِيلَانِ
وَرُجِعَ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا) مَتَابِقِ رَجْعِ (هَلْ هُوَ) عَادَةً (يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ)
ذَا بَالٍ (وَفِي إِنْ لَمَّا طُوعَ ذَكَرُهُ أَوْ أَنْذِيكُهُ يُولَدُ لَهُ فَتَعَدُّ زَوْجَتُهُ أَوْ لَا
وَمَا تَرَاهُ الْيَأْسَةُ) بِكَخَمْسِينَ (هَلْ هُوَ حَيْضُ النِّسَاءِ) لَيْسَ الْجَمْعُ ^(١) شَرْطاً
أَوِ الْمَدَارُ فِي الْوَسْطِ ^(٢) عَلَى أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَلَوْ رَحَالاً (بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ
أَمْسَكَنَ حَيْضُهَا) فَلَا يَسْأَلُ النِّسَاءُ (وَأَنْتَقَلَتْ الْأَقْرَاءُ وَالطُّهْرُ كُلُّهَا) عَادَةً
خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً (وَإِنْ أَنْتَ بَعْدَهَا) أى العدة (يُولَدُ لِلدُّنِ أَقْصَى أَمَدِ
الْحَمْلِ لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ يُلْعَانُ) أَوْ يَكُونُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الثَّانِي فَلَهُ
(وَتَرَبَّصَتْ) أَقْصَى الْحَمْلِ (إِنْ ارْتَابَتْ بِهِ وَهَلْ خَسَا أَوْ أُرْبَمَا خِلَافٌ
وَفِيهَا لَوْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ لِخَمْسٍ) أَشْهُرٍ

(١) فتسكن واحدة إذا كانت ثقة لأن هذا خبر لا شهادة

(٢) وهو مطلق الذكر أو الأنثيين

من الثاني (لَمْ يُلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَخُدَّتْ وَاسْتُشْكِلَتْ) بأن خمس السنين ليست حداً من الله ورسوله حتى تضر مجاوزتها بشهر (وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وِفَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلِّهِ) إن لحق بذى العدة ولو احتمالاً كالملاعنة وإلا انتظرت عدة غير الحامل (وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ وَإِلَّا) تسكن المتوفى عنها حاملاً (فَكَالْمُطَلَّقةِ إِنْ فَسَدَ) مجمعا عليه (كَالَّذِي يَتَخْتَذِي وَإِلَّا) بأن كان صحيحاً أو مختلفاً فيه (فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَإِنْ رَجُوعِيَّةً إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا) أو تأخر لرضاع (وَقَالَ النَّسَاءُ لَا رِبِيَّةَ بِهَا) من حل (وَإِلَّا) بأن تأخر لغير رضاع كاستحاضة لم تميز أو ارتابت (انتظرتُها) أى الحيضة أو تمام تسعة أشهر فإن زادت الريبة فأقصى الحمل فلأن جزم به لحتى تضع (إِنْ دَخَلَ بِهَا) وأمكن الحمل وإلا كفى أربعة أشهر وعشر من غير اعتبار حيض ولا عدمه (وَتَفَصَّلَتْ بِالرَّقِّ) وإن بشائبة شهرين وخمس ليال (وَإِنْ لَمْ تَحِضْ) لمرض أو رضاع (فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) ولغير سبب تسعة على ما رجح (إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتَسَعَةُ) حيث لم تحض كما هو الموضوع فإن زادت الريبة فكما سبق (وَلَئِنْ وَضَعَتْ ^(١) غُسْلُ زَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ) وسبق أن الأحب نفيه حينئذ (وَلَا يَنْقُلُ الْمُتَّقُ) أثناء عدة الأمة (لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتِ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ) عن الاستبراء لعدة الوفاة (وَإِنْ أَقْرَبَ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِفْرَارِهِ وَلَمْ يَرِنَهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتُهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ لَهُ بَيِّنَةٌ) أو عليه (وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَتْ الْمُطَلَّقةُ) قبل عليها (وَيَفْرُمُ مَا تَسَلَّفَتْ بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى هُنَّهَا وَالْوَارِثُ) فيردان ما أنفقا للتركة (وَإِنْ اشْتَرَيْتَ مُعْتَدَّةً طَلَاقٍ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ) وإن لم ترتفع فبالأقراء (أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وِفَاةٍ

(١) إثر موت زوجها ، ويقضى لها بغسله ولو تزوجت ، يمكن تكرره بعد تزوجها

فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من عدة الوفاة والاستبراء (وَتَرَكَتِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا
فَقَطَّ وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كَيْتَابِيَّةً وَفَقُودًا زَوْجُهَا) لأنه مبيت حكماً (الْتَزَانُ
بِالْمَصْبُوغِ وَلَوْ أَذْكَانَ) ردى الحرة (إِنْ وَجِدَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ) ما لم
يرق بياضها (وَالْتَحَلَّى وَالتَّطَيَّبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّجَرَّ فِيهِ وَالتَّزَانُ فَلَا تَمْتَنِطُ
بِحِنَاءٍ أَوْ كَسَمٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسَّدْرِ وَاسْتَحْدَادِهَا) بخلاف كل ذلك
(وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا إِفْرُورَةً وَإِنْ
بَطِيْبٍ وَتَمْسَحُهُ نَهَارًا).

﴿فصل في لزوجة المفقود الرافع للقاضي والوالي ووالي الماء﴾ السامعي
يخرج عند اجتماع الماشية عليها (وَالْإِلَّا) يوجد واحد ممن ذكر (فَلَمَجْمَاعَةٍ
الْمُسْلِمِينَ فَيُؤْجَلُ) بعد البحث (أَرْبَعَ سِنِينَ إِذَا دَاوَتْ نَفَقَتُهَا) بأن كان له
مال ولم تخش الزنا وإلا فإنها تعجيل التطليق (وَالْعَبْدُ يَصْفَقُ مِنَ الْعَجَزِ عَنْ
خَبَرِهِ ثُمَّ اعْتَدَتْ كَالْوَفَاءِ وَسَقَطَتْ بِهَا) أي العدة (النَّفَقَةُ) بخلاف الأجل
(وَلَا تَحْتَكُجُ فِيهَا) ولا في الزواج بعدها (لِلْإِذْنِ) من الإمام (وَأَيْدِسَ أَمَّا الْبُقَاءُ)
على عصمة المفقود (بَعْدَهَا) أي بعد الشروع في العدة (وَقُدِّرَ طَلَاقٌ) يصحح
العقد عليها (بِتَحَقُّقِ بَدْخُولِ الثَّانِي) لأنه النفوت لها كما يأتي (فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ)
بعصمة جديدة (إِنْ طَلَقَهَا) قبل فسخه (اثْنَتَيْنِ) وحلها الثاني (فَإِنْ جَاءَ أَوْ
تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَسَكَتُوا لِيَيْنِ) لانفوت الأولى بالثاني غير عالم (وَوَرِثَتْ
الأَوَّلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا) وفسخ الثاني وهذا فائدة كونها الأولى مع موته (وَلَوْ
تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّةٍ) أي تبين ذلك (فَسَكَتَ غَيْرُهُ) يفسخ ويبقى بالثالث
على ما سبق (وَأَمَّا إِنْ نَحِيَ لَهَا) فتزوجت ثم قدم (أَوْ قَالَ عَمْرُ طَاقٍ مُدَّعِيًا
غَائِبَةً فَطُلِّقَ عَلَيْهِ) الحاضرة ولم يصدق ونزوجت (ثُمَّ أُثْبِتَهُ) أي ما ادعاه
(وَذُوْ ثَلَاثَةٍ وَكُلٌّ وَكَيْمَلَيْنِ) فزوجاه وفسخنا واحدة فظننا أنها انطامية

وتزوجت ثم ثبت أنها الرابعة (وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَمِ النِّفَاقَةِ نَسَمٌ) بعد زواجها
 (ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَقْذُودِ تَنْزَوِّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ
 بِدَعْوَاهَا لِلْمَوْتِ أَوْ) تزوجت (بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فَيُفْسَخُ) راجع الأخيرتين
 ثم تزوجت آخر بوجه جائز (ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّ) أى ما فسخ في الثلاث (كَانَ عَلَى
 الصَّحَّةِ فَلَا تَمُوتُ بِدُخُولِ) جواب أما في جميع ما سبق (وَالضَّرْبُ^(١)
 لِوَاحِدَةٍ ضَرْبُ لِبَقِيَّتَيْنِ) حيث طابن الفراق (وَإِنْ أُبَيِّنَ) وطابن استثناف
 أجل (وَبَقِيَّتِ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَقْذُودُ أَرْضِ الشَّرْكَ
 لِلتَّمِيرِ^(٢)) والعبارة بالوارث حينئذ (وَهُوَ سَبْعُونَ وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ) ابن
 أبى زيد والقاسمى (ثَمَانِينَ وَحُسُكَيْمَ بَحْسٍ وَسَبْعِينَ) من ابن زرب وغيره
 (فَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سِدِّهِ فَلَا أَقْلُ) احتياطاً (وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى
 التَّقْدِيرِ) لتعدد الشهود غالباً (وَكَلَّفَ الْوَارِثُ) بتأ اعتماداً هل ظنه طوبى
 الشهود (حِينَئِذٍ) أى حين الشهادة حيث لم تؤرخ البينة وكان الوارث ممن
 يبرأ ذاك (وَإِنْ تَنَصَّرَ أُسِيرٌ فَعَلَى التَّطَوُّعِ) فيجوز عليه حكم الردة حتى
 يثبت الإكراه (وَاعْتَمَدَتْ) أى لزمها أحكام المدة من إحداد وغيره (فِي مَقْذُودِ
 الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفَيْنِ) وتحجب المدة من يوم الانفصال
 (وَهَلْ يُتْلَوُ وَيُجْتَهَدُ) قبل إلزامها بحكم المدة وهو الأقرب (تَفْسِيرُ أَنْ
 وَوَرِثَ مَالَهُ حِينَئِذٍ) أى حين الشروع في المدة (كَأَنَّهَا تَجْعَلُ لِبَسْلِ الطَّائِفِينَ)
 وهو مكروه^(٣) كالقرار (أَوْ فِي زَمَانِهِ وَفِي الْفَقْدِ كَلِمَتَيْنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُكَلَّفَيْنِ

(١) أى ضرب الأجل وتحديد

(٢) لأن دامت النفقة وإلا فلها الطلاق كما لو خشيتم الزنا

(٣) حديث إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا

فيها. رواه البخاري ومسلم عن أسامة بن زيد

بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَلِلْمُعْتَدَةِ الْمُطْلَقَةِ أَوْ الْمَحْجُوسَةِ بِسَبَبِهِ (استبراء
 (في حياته) لا مفهوم له على المعتمد (السكنى والمعتوى عنها) إن دخل بها)
 مطيعة كما في بن (والمسكن له أو نقد كراءه لا بلا نقد وقبل مطلقاً)
 وهو المعتمد (أو إلا الوجيبة أو بلان ولا إن لم يدخل بها إلا أن
 يسكنها) معه وقوله (إلا يسكنها) الأولى حذفه لأن المعتمد لا فرق بين
 أن يكفلها أو حذف اللام^(١) أولاً (وسكنت على ما كانت تسكن) عليه
 في موضعها قبل الفراق (ورجعت له إن نقلها) قبله (واتهم أو كانت بغيره
 وإن لشرط في إجازة رضاع وانفسخت) إن لم يرضوا برجوعها (و)
 رجعت (مع ثمة إن بقي شيء من العدة إن خرجت ضرورة فمات أو
 طلق في كالأنة أيام) لا إن سارت كثيراً أو أحرمت (وفي) الحج
 التطوع أو غيره (وإن خرج) ينفى أنه بالبناء للمجهول^(٢) والخارج المرأة
 (ليكرها لا إقام، إن وصلت والأحسن) الأقوى (ولو أقامت نحو
 السنة أشهر) بل في النقل سنة وسطه نون (والاختار) عند اللحن (خلافه)
 وفي الانتقال مفهوم قوله لا إقام (تعتد بأقر بهما أو أبعدهما أو بمكانها)
 في الطريق (وعليه الكراء راجعاً) حيث لزمها الرجوع (ومضت للحرمة
 أو المقتكفة) ولا تخرج طريان العدة (أو أحرمت) في العدة لافي الاعتكاف
 وقيد بأن لا يفوت (وعصت) لا اعتكفت (ولا سكنى لامة لم تيوأ
 ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها كبدوية ارتحل أهلها فقط) فإن ارتحل
 أهل الزوج أيضاً فمهم (أو لمذير لا يمكن الإقامة معه يسكنها، كسقوطه

(١) فقليل ليكفها . كما في نسخة . والمراد يكفها عما يكره . أو يكفلها كما هنا

وهو الصواب

(٢) لكن خرج فعل قاصر ، ولو قال المصنف خرجت كان أصوب

أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوءٍ) ببادية (وَلَزِمَتِ النَّائِي وَالثَّالِثَ) وهكذا إلا لعدر
 (وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ) يعني قبل الفجر وبعد الغروب ولا تبين
 إلا في بيتها (لَا لِضَرَرِ جَوَارِ إِحْضَرَةٍ وَرَفَعَتِ لِإِحْصَائِكُمْ وَأَقْرَعَ لِمَنْ
 يَخْرُجُ إِنْ أَشْكَلَ ، وَهَلْ لَا سَكْنَى لِمَنْ سَكَنْتَ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَقَهَا)
 أو عاينه أجرة المدة لا تقطاع المسكارمة (قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ) سكتاها (إِنْ أَقَامَتْ
 بِغَيْرِهِ) ولو أكرى الموضع (كَتَفَقَعَا وَلَدٌ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْفُرْمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ
 فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا) مع البیان وإلا خير (فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ) بالسكنى
 مدة الرتبة (وَالْمُشْتَرَى الْخِيَارُ وَلِلزَّوْجِ) البيع (فِي الْأَشْهُرِ) لعدم ضبط غيرها
 من حمل وأقراء (وَمَعَ تَوَقُّعِ الْخَيْضِ) والفرض المدة بالأشهر لصغر لا جداً
 وكبر غير بأس (قَوْلَانِ) في بيع الزوج ويجوز للفرماء قطماً (وَلَوْ بَاعَ إِنْ
 زَالَتِ الرَّبِيبَةُ فَسَدَ) البيع للجهل (وَأَبْدَأَتْ) المطلقة (فِي الْمُنْهَكِمِ وَالْمُعَاوِرِ
 وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمُنْقَضِ لِمُدَّةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا) عند الإبدال (فِي مَسْكَاتَيْنِ أُحْبِبَتْ
 وَأَمْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ) كالمفاضى (لَا يُخْرِجُهَا الْفَاكِيمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحُبْسِ)
 عليه (حَيَاتُهُ) لأن سكنى معتدته من توابع حياته (بِخِلَافِ حُبْسٍ مُسْتَجِدٍ
 بِيَدِهِ) فتخرج (وَلَا تُؤْمَرُ وَلَدٌ يَمُوتُ عَنْهَا السَّكْنَى) زمن الاستبراء (وَزَيْدٌ
 مَعَ الْعَتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالْمُرْتَدَّةِ) تشبيهه في السكنى ونفقة الحمل (وَالْمُسْتَنْبِهَةُ
 إِنْ حَمَلَتْ وَهَلْ نَفَقَةُ) المشتبهة (ذَاتُ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ) وإلا فملى
 الواطئ (عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ) قيل صوابه الزوج (قَوْلَانِ) أقواهما
 الأول والفرض أن الزوج لم يدخل

﴿فَصْلٌ﴾ (يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُضُورِ الْمَلِكِ إِنْ لَمْ يُؤْتِ الْإِبْرَاءُ)
 وغلبة الظن كاليقين (وَلَمْ يَسْكُنْ وَطُؤُهَا مُبَاحًا) وسيأتي محترز التعمود (وَلَمْ
 تَعْرُضْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَافَتِ الْوَطْءُ أَوْ كَبِيرَةً لَا يَحْمِلَانِ عَادَةً

أَوْ وَخْشًا أَوْ بِسْكَرًا أَوْ رَجَمَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبَى أَوْ غُنِمَتْ أَوْ اشْتَرِيَتْ
 أَوْ انْتَزَعَتْ مِنْ عَيْدٍ (وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً أَوْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيَعَتْ
 أَوْ زُوِّجَتْ) بِعْنَى أُرِيدَ ذَلِكَ وَجِبَ اسْتِبْرَآؤُهَا قَبْلَهُ (وَقَبِيلَ قَوْلُ سَيِّدِهَا) أَنَّهُ
 اسْتَبْرَأَ بِهَا فَيَبِيحُ وَطْأُهَا لِلزَّوْجِ لَا لِلْمُشْتَرِي (وَجَازَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ مُدَّعِيهِ) أَيْ
 لِلْإِسْتِبْرَاءِ (تَزْوِجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ) مُوَاضَعَةٌ قَبْلَ
 عَقْدِ الشَّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ (وَكَالْمَوْطُوءَةِ بِاسْتِبْرَاءِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيَعَتْ
 (أَوْ سَاءَ الظَّنُّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ) مُؤَدَّعَةٌ تَمَّ اسْتِبْرَآؤُهَا مِنْهَا بَلْ أَمَّتْهُ غَيْرُ
 الْمَأْمُونَةِ كَذَلِكَ (أَوْ إِسْكَافًا) لَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ مُحْرَّمٌ (أَوْ مُخْجَبٌ
 بِمُؤَكَّاتِيَةٍ عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا) الْوَكِيلُ (مَعَ غَيْرِهِ) بَلَا إِذَنْ
 (وَبَيَعَتْ سَيِّدُهَا وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ) قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبِالْعِتْقِ) عَطَفَ
 عَلَى بِحْصُولِ الْمَالِكِ (وَاسْتَأْنَفَتْ) فِي الْعِتْقِ (إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً عُلِمَ
 أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ أَمْ الْوَلَدُ نَقَطَ) إِخْلَاقًا لَهَا بِالزَّوْجَةِ (بِحَبْضَةٍ) رَاجِعَ الْإِسْتِبْرَاءِ
 (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ اسْتَحْيَضَتْ وَلَمْ تَبْزُ ثَلَاثَةَ
 أَشْهُرٍ وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ) بِحَسِّ (فَتَسَعَتْ) أَشْهُرٌ فَإِنْ زَالَتْ وَإِلَّا فَاقْعَى
 الْحِلَّ عَلَى مَا سَبَقَ (كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَاثِسَةِ) تَشْبِيهُهُ فِي الثَّلَاثَةِ أَشْهُرَ (وَبِالْوَضْعِ
 كَالْمِدَّةِ) لَكِنْ لَا يَنْظُرُ هُنَا لِلْحَقُوقِ (وَحَرُمَ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْتَاعُ) إِلَّا بَيْنَهُ
 الْحِلُّ مِنَ الْمُسْتَمْتَعِ كَمَا سَبَقَ (وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطِيقِ الْوُطْءَ أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ
 يَدِهِ كَمُؤَدَّعَةٍ) وَرَهُونَةٍ (وَسَيِّعَةٍ بِالْخِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَلْحِجْ عَلَيْهِمَا
 سَيِّدُهَا) وَهَذَا مُحْتَزَمٌ لَمْ تَوْقِنْ بَرَاءَتَهَا (أَوْ أَعْتَقَى وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ
 بَعْدَ الْبِنَاءِ) مُحْتَزَمٌ لَمْ يَكُنْ وَطْئُهَا مَبَاحًا (فَإِنْ بَاغَى) الزَّوْجَ (الْمُشْتَرَاةَ وَقَدْ دَخَلَ
 وَأَوْ أَعْتَقَى أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَزَ) الزَّوْجَ (الْمُسْكَاتِبُ قَبْلَ وَطْءِ الْمَالِكِ) رَاجِعَ إِلَى كُلِّ
 (م ١٦ — أَكْلِيل)

(لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ) في غير العتق (وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقُرْأَيْنِ عِدَّةٍ فَسَخَّرَ
النِّكَاحَ وَبَعْدَهُ) مفهوم قبل (بِحَيْضَةٍ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ)
من العدة وكأ لو لم يدخل (أَوْ حَصَلَتْ) أسباب الاستبراء (فِي أَوَّلِ الْحَبْضِ)
وهذا مرتبط بقوله ولا استبراء إن لم تطلق الخ (وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمُضِيَ حَيْضَةً
اسْتِبْرَاءً) على ما سبق فتأنف (أَوْ أَكْثَرُهَا تَأْوِيلَانِ) وتعقب بأن الأول
تقييد لابن المواز ، وإعنا التأويلان في حمل الكثرة على الأيام أو الاندفاع
الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن ، والثاني لابن مناس (أَوْ اسْتِبْرَاءُ أَبٍ جَارِبَةٍ
ابْنِهِ) من غير مائه ، وكذا إن كان المستبرئ الابن (ثُمَّ وَطَّئَهَا) فيملاكمها
ولا يستبرئ من وطئه الأول (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى وُجُوبِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ
وَبُسْتَحْسَنُ) استبراء بائع ردت له (إِنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ وَتَوَوَّلَتْ
عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْمَلِيَّةُ ، أَوْ وَخَشُ أَقْرَ الْبَالِغِ بِوَطْئِهَا
عِنْدَ^(١) مَنْ يُؤْمِنُ ، وَالشَّأْنُ النَّسَاءُ وَإِذَا رَضِيََا بغيرها فليس لأحدهما
الانْتِقَالُ وَنَهْيًا عَنْ أَحَدِهَا وَهَلْ يُسَكَّنِي بِوَاحِدَةٍ قَالَ (المازري) يُخْرِجُ
عَلَى التَّرْجُمَانِ) لكن المعتمد كفاية الواحدة هنا بخلاف الترجمان (وَلَا مُوَاضَعَةٌ
فِي مُتَزَوِّجَةٍ وَحَامِلٍ وَمُعْتَدَةٍ وَزَانِيَةٍ كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ أَوْ فُسَادٍ أَوْ إِفْقَالَةٍ
إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرِي وَفَسَدَ) بيع المواضعة (إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ) بل بمجرد
الشرط (لَا تَطَوُّعًا وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِيقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمُضَيَّبَتُهُ) إن وقف
(يَمْنُ فُضِيَ لَهُ بِهِ^(٢)) .

﴿ فَصْل ﴾ (إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ انْهَدَمَ الْأَوَّلُ

(١) ظرف متعلق بقوله تتواضع

(٢) في المجموع : ونفقة المواضعة وضمانها على البائع والمشتراة على المشتري ، والمردود
بعيب أو إفقالة أو فساد تستبرأ لنية المشتري ضمانه وبمده تتواضع اهـ

وَأَنْذَنَتْ كَتَزَوْجٍ بِأَنْدَتَهُ ثُمَّ يُطَلَّقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا (وَلَوْ قَبْلَ
الْبِنَاءِ وَبَعْضُهُمْ رَجَحَ فِي هَذَا أَقْصَى الْأَجَلِينَ ^(١)) انْظُرْ عِب وَبْن (وَكَمْ سُتَبْرَأَةُ
مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطَلَّقُ وَكَمْ تَجِيعٌ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَلَقٌ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ
يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطَوُّلِ فَتَتَبَنَّى الْمُطْلَقَةُ إِنْ لَمْ تَمَسَّ (الْمُعْتَمِدُ كَمَا عِنْدَ ابْنِ عَرَفَةَ
أَنَّهُمَا تَمْتَأَنِفُ وَائْتِمَهُ هَلَى نَفْسُهُ (وَكَمْ مُعْتَدَّةٌ وَطِهَا الْمُطَاقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا
بِكَاشْتِيَاكِهَ إِلَّا مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ (مِنْ الْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ (كَمْ سُتَبْرَأَةُ
مِنْ وَطْءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا) تَشْبِيهِ فِي أَقْصَى الْأَجَلِينَ (وَكَمْ سُتَبْرَأَةُ مُعْتَدَّةٌ
وَهَدَمَ وَضَعُ حَمْلٍ الْحَقِّ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرُهُ وَيَفْسِدُ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ
إِلَّا مَنْ زَنَى فَقَرَأَ (لَا الْوَفَاةِ وَكُلِّ كَلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ كَأَمْرٍ أَتَيْنِ
إِحْدَاهَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهَا مُطْلَقَةً ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ) عَنْهُمَا
(وَكَمْ سُتَوْلَدَةُ) الْأُولَى حَذَفَ الْوَاوُ لَيْسَ كَوْنِ تَشْبِيهِمَا (مُتَزَوِّجَةٌ مَاتَ السَّيِّدُ
وَالزَّوْجُ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ
أَوْ جُهِلَ فَعِدَّةُ حُرَّةٍ (لَاحْتِمَالِ مَوْتِ السَّيِّدِ ابْتِدَاءً (وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ)
لَاحْتِمَالِ تَأْخِرِهِ (وَفِي الْأَقْلِّ عِدَّةُ حُرَّةٍ) وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِذْ لَمْ تَحْمِلْ لِلَّيْسَ (وَقَدْ
قَدَّرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ قَوْلَانِ)

﴿ بَاب ﴾

(حُصُولُ بَيْنِ امْرَأَةٍ) أَوْ خَفَى مُشْكَلًا (وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً) لَا تَطِيقُ
الْوَطْءَ وَآيَسَةً (بَوَاجُورٍ) وَسَطُ الْقَمِ (أَوْ سَعُوطٍ) مِنَ الْأَنْفِ وَلِدُودٍ مِنْ جَانِبِ
الشَّدَقِ (أَوْ حُقْنَةٍ تَسْكُونُ غِذَاءً) بِالْفِعْلِ فِي الْحُقْنَةِ وَيَكْفِي فِي غَيْرِهَا وَحُصُولُ
الْجُوفِ (أَوْ خُلِيطَ) فَالْوَلَى سَمْنُهُ وَجِبْنُهُ (لَا) إِنْ (غُلِبَ) بَعْدَهُ إِلَّا بَابَيْنِ أُخْرَى

(١) عِدَّةُ الْوَفَاةِ . وَتَمَامُ الْإِفْرَاءِ . عِدَّةُ الطَّلَاقِ . لَكِنْ ضَعُفَهُ بَنُ فَالْراجِعُ إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ

فيحرمان (ولا كماء أصغر وبهيمة واكتحال به محرّم) خير حصول (إن
 حصل في الحولين أو زيادة الشهرين إلا أن يستغني) بحيث لا يقوم به
 اللبن (ولو فيهما ما حرمه النسب) مفعول محرم (إلا أم أخيك أو أختك
 لأنهما نسبا أمك أو زوجة أبك (وأم ولد ولدك) لأنهما نسبا بنتك أو زوجة
 ابنك (وجدة ولدك) هي نسبا أمك أو أم زوجتك (وأخت ولدك) هي
 نسبا بنت أو ربيعة (وأم عمك وعمتك) نسبا جدتك أو حليمة جده (وأم
 خالك وخالتك) كما قبلها (فقد لا يحرم من) قد للتحقيق أو باعتبار جهة أخرى
 (من الرضاع) قيد في المضافات المستثنيات (وقدر الطفل خاصة) لا إخوانه
 (ولذا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لا نكاحه وإن بعد سنين واشترك
 مع القديم ولو محرّام لا يلحق الولد به) وإن زنى (وحرمت) ذات اللبن
 منه (عليه إن أرضعت من كان زوجها لها لإسها زوجة ابنه كمرضعه
 رضية (مباشرة) لأنها أم زوجته (أو مرضعه) بالنكس (منها) أي من
 مباينة بغير لبنة وقد تالذ لأنها بنت زوجته (وإن أرضعت زوجها اختار
 وإن الأخيرة وإن كان قد بنى) أو تالذ بها) أي ذات اللبن (حرّم
 الجميع) لأنها أم من عقد عليهما وهما بنت متلذ بها (وأدبت المتعمدة
 الانسار وفسخ نكح المتصادقين عليهما) ولو بعد الدخول (كقيام بيته
 على إقرار أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط
 كالعارية) ربع دينار (وإن ادّعاها فأنكرت أخذ بإقراره) فيفرق بينهما
 وهذا مفهوم قوله بعد العقد (ولها النصف) لاتباعه على إسقاطه (وإن ادّعه
 وأنكر لم ينفذ فع ولا تقدير على طلب المهر قبله) أي البناء ولتفقد أو
 يطلق باختياره (وإقرار الأبوين) برضاع غير الرشدين (مقبول قبل النكاح)
 فإن وقع فسخ (لا بعده كقول أبي أحمد) تشبيه تام (ولا يقبل منه

أَنَّهُ أَرَادَ الْعِتْدَارَ) عَنْ النِّكَاحِ (بِخِلَافِ أَحَدِهِمَا أُمُّ فَالْتَنَزُّهُ) نَدْبًا وَرَجَحَ
أَنَّهُمَا كَالْأَبِ (وَبَشَّرْتُ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْقَدْرِ) فِي الْهُوْرَتَيْنِ
وَلَا يَشْتَرِطُ فَشُوهُنِ عِدَايْنِ وَلَا عَدْلَ وَامْرَأَتَيْنِ (وَهَلْ يُشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُشُوْ
تَرَدُّدٍ) أَرْجَحُهُ لَا يَشْتَرِطُ (وَبِرَجُلَيْنِ لَا بَامْرَأَتَيْنِ وَلَوْ فَشَا وَنَدِبَ التَّنَزُّهُ
مُطْلَقًا وَرَضَاعُ السَّكْفَرِ مُعْتَبَرٌ وَالْغَيْلَةُ وَطَهُ الْمَرْضِعِ^(١) وَنَجْوَزُ).

﴿ بَابُ ﴾

(بِحَبِّ إِمْسَكْنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلْوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا) شَرِطَ
فِي الْإِبْتِدَاءِ (قُوَّتَ وَإِدَامَ وَكُسُوَّةَ وَمَسْكَنَ بِالْمَسَادِقِ بِقَدْرِ وَسُعْدٍ وَحَالَهَا
وَالْبَلَدِ وَالسَّعْرِ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَنَزَادُ الْمَرْضِعِ مَا تَقْوِي بِهِ) فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ
رَقِيقًا فَعَلَى سَيِّدِهِ (إِلَّا الْمَرْبُوضَةَ وَقَلِيلَةَ الْأَكْلِ فَلَا يُلْزَمُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى
الْأَصَوْبِ) كُلُّ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَقْرَرِ لَهَا شَيْءٌ فَهُوَ مُطْلَقًا (وَلَا يُلْزَمُ الْخُرِيرُ وَحُمِلَ
عَلَى الْإِطْلَاقِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (وَعَلَى الْمَدَنِيَّةِ لِقِنَاعَتِهِمَا فَيُفَرِّضُ الْمَاءُ) وَلَوْ لَفَسَلِ
مِنْ غَيْرِ وَطْئِهِ (وَالزَّيْتُ وَالْخَطْبُ وَاللَّبَنُ وَاللَّحْمُ الْمَرْوَّةُ بَعْدَ الْمَرْوَةِ وَحَصِيرُ
وَسَرِيرُ احْتِيجَ لَهُ وَأُجْرَةٌ قَابِلَةٌ وَزِينَةٌ تَسْتَضِرُّ بِتَرْكِهَا كَسَكُّ حُلٍّ وَدُهْنِ
مُتَعَادِلَيْنِ وَحِنَاءٍ وَمَشْطٍ) بَفَتْحِ الْمِيمِ بِمَعْنَى مَا تَمَسَّطُ بِهِ مِنَ الدَّهْنِ مِثْلًا لَا الْآلَةَ
(وَالْإِخْدَامُ أَهْلُهُ) أَيْ أَهْلُ الْإِخْدَامِ (وَإِنْ يَكْرَاهُ وَلَوْ يَأْكُلُ مِنْ وَاحِدَةٍ
وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمَتِهَا إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ وَإِلَّا) تَكُنْ أَهْلًا لِلْإِخْدَامِ
(فَمَلِكِيهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ مِنْ عَجْنٍ وَكُنْسٍ وَفَرَشٍ) وَطَبَخٍ وَسَقَى (بِخِلَافِ

(١) هذا تفسر مالك للحديث الذي رواه في الموطأ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم إرفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم » وقال يعنى أهل اللغة : الغيلة أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل -

النَّسِجِ وَالْفَزْلِ) والطعن (لَا مُكْحَلَةً وَدَوَاءٌ وَحِجَامَةٌ وَثِيَابُ الْمَخْرُجِ
وَلَهُ التَّمَتُّعُ بِشَوْرَتِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ بَدَلُهَا) بل ما لا غنى عنه بعدد (وَلَهُ مَنَعُهَا
مِنْ أَكْلِ كَالنَّوْمِ) ما لم يأكل وليس له منعه ويمنعها ما يوهن بدنها من الحرف
(لَا أَبْوَيْهَا وَوَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ) ومحارمها ونساء رحمها (أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا وَخُثَّتْ)
في الأبوين والولد (إِنْ حَلَفَ كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً
وَلَوْ شَا بَةً لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ) فلا يحث لأن تعميم اليمين أبعد قصد الضرر
(وَقُضِيَ لِلصَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ وَلِلْكِبَارِ فِي الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ وَمَعَ أُمِينَةٍ إِنْ
اتَّهَمَهَا) بإفسادها عليه (وَلَهَا الْامْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا
الْوَضِيعَةَ) إلا لضرر أو شرط (كَوَلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهَا إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ إِلَّا
أَنْ يَدْنِيَ وَهُوَ مَعَهُ) فليس لمن علمه الامتناع (وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ
أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ وَالْكِسْوَةُ بِالشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ) عادة والخلق له إلا
اعرف (وُضِعَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا) ولو قامت بينة على الضياع (كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ
إِلَّا لِمِيزَنَةٍ عَلَى الضِّيَاعِ) في المستقبل (وَيُجُوزُ إعْطَاءُ النِّعَمِ عَمَّا لَزِمَهُ) وعليه
وله الغلو والرخص إلا لا التزام أو مساححة (وَالْمَقَاضَةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لَضَرَرٍ) لمدتها
(وَسَقَطَتْ بِالْأَكْلِ مَعَهُ وَلَهَا الْامْتِنَاعُ) منه (أَوْ مَنَعَتْ الْوَطْءَ) عطف
على معنى بالأكل أي إن أكلت (أَوْ الْاسْتِمْتَاعَ) في كالتقاء (أَوْ خَرَجَتْ
بِلَا إِذْنٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ) شرط في السقوط بالمنع وما بعده (أَوْ
بِأَنْتَ وَلَهَا) أي البائن (نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْكِسْوَةُ فِي أَوَّلِهِ وَفِي الْآخِرِ قِيمَةُ
مَنَاقِبِهَا وَاسْتَمَرَّ) مسكن البائن (إِنْ مَاتَ) زوجها والأجرة من رأس المال
(لَا إِنْ مَاتَتْ) فلا شيء لورثتها (وَرُدَّتْ النِّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْحَمْلِ) وصدقت
في دعوى الولادة (لَا الْكِسْوَةُ بَعْدَ أَشْهُرٍ) وأشهرين ترد (بِخِلَافِ مَوْتِ
الْوَلَدِ فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ وَإِنْ خَلَقَتْ وَأَنْ كَانَتْ) الحامل (مُضْطَرَعَةً

فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا) زيادة على نفقة الحمل (وَلَا نَفَقَةٌ بِدَعْوَاهَا بَلْ
يُظَاهَرُ الْحَمْلَ وَحَرَكَتَهُ فَتَجِبُ مِنْ أَوْلَاهِ ، وَلَا نَفَقَةٌ إِحْمَالٍ مُلَاعَنَةٍ)
إذ ليس ابنه (وَأَمَّا) بل على السيد (وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجُوعِيَّةُ) فكأني في
عصمته (وَسَقَطَتْ) نفقة الزوجية (بِالْمُسْرِ لَا إِنْ حُبِسَتْ أَوْ حَبَسَتْهُ أَوْ
حَبِثَتِ الْغَرَضَ) ولو بلا إذنه (وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرٍ) لا تطوعاً إلا أن يأذن
(وَأِنْ رَتَقَاءً وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ مُسْرِ فَلِمَا ضَى) زمن اليسار (فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ
يَقْرَضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ) متعاقباً أنفقت (غَيْرَ مَرْفٍ
وَلَمْ يُمْسِرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجَنَّبِيٍّ إِلَّا أَصْلِيَّةً) راجع لما (وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ
كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ) حيث لم يشهد (أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ
وَلَهَا الْفَسْخُ) بطلان (لِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَلَمْ يَنْفِقْ
لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقَرَهُ ، أَوْ أَنَّهُ مِنَ الشُّوَالِ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ ، أَوْ يَشْتَرِيهِ بِالْعَطَاءِ
وَأَنْفَقَ فِي أَمْرِهِ الْخَلَاكُ إِنْ لَمْ يَنْفِقْ عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ
وَالْمَالِ) بأن ثبت عسره (تَلَوْا بِالْإِجْتِهَادِ وَزِيدَ إِنْ رَضِيَ أَوْ سُجِنَ ثُمَّ طَاقَ
وَلَمْ يَغَايِبْ أَوْ وَجَدَ مَا يُنْسِكُ الْحَيَاةَ) دون الموت (لَا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقُوَّةِ)
كله (وَمَا يُؤَارِي الْمَوْرَةَ) من أى شيء كان (وَلَمْ يَغْنِيَهُ وَلَهُ الرَّجُوعَةُ
إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ بِسَارًا يَقُومُ بِوَجِبِ مِثْلِهَا وَلَهَا النَّفَقَةُ فِيهَا) أى المدة
حيث وجد يساراً (وَلِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةٍ لِّلْمُسْتَقْبَلِ
فِيَدْفَعَهَا لَهَا أَوْ يُقِيمَ لَهَا كَفِيلًا وَفُرِضَ فِي مَالِ الْعَائِبِ وَوَدَّ يَعْتَرِ وَدَّ يَنْفِقَ
وَأَقَامَتِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا) أى النفقة على الزوج
(وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبَيَّهَتْ دَارَهُ بَعْدَ
ثُبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيَّنَّةٌ بِالْحَيَاةِ)
حيث لم تجز الأولى بالحدود (فَأَثَلَتْ هَذَا الَّذِي حُزِنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا

لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرٍ وَفِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرْ حَالَ قُدُومِهِ (حبث جهل
حال خروجه) (وَفِي إِرسَالِهَا فَلَقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعْتَ مِنْ يَوْمٍ مِثْلَ احْتِاجِكُمْ
لَا يَعْدُولُ وَجِيرَانٍ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كَالْحَاضِرِ وَخَلَفَ لَقَدْ قَبَضْتُمَا) ممتدأ على
ظنه (لَا بَعَثْتُمَا) إِذْ لَا يَلْزِمُهَا مَجْرَدُ الْبَعْثِ (وَفِيهَا فَرَضُهُ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ)
أَشْبَهَتْ أُولَا (وَإِلَّا) بِشَبْهِه (فَقَوْلُهَا إِنْ أَشْبَهَتْ وَإِلَّا ابْتَدَأَ الْفَرَضُ وَفِي
حَلْفٍ مُدْهِى الْأَشْبَهِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (تَأْذِيلَانِ)

(فَصْلٌ) إِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَفِيقِهِ (لَا رَفِيقَ رَفِيقِهِ) (وَدَابَّتْهُ إِنْ لَمْ
يَكُنْ رَهْنً وَإِلَّا) يَنْفَقُ (بِيعَ تَشْكُلِيهِ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطْبِقُ) متكرراً
(وَيَجُوزُ مِنْ لَبَنِيهَا مَا لَا يَضُرُّ بِإِتْجَاهِهَا وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُوَسِّرِ) ولو صغيراً
(نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرَيْنِ وَأَبْدَتْهُ الْعَدَمَ) بعدلين (لَا يَمِينُ وَهَلِ الْإِبْنُ
إِذَا طَوَّلَ بِالنَّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَلَا) وهو الظاهر (أَوْ الْعَدَمُ قَوْلَانِ
وَخَادِمُهَا وَخَادِمُ زَوْجَةِ الْأَبِ وَإِعْفَافُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَعْدُدُ) النفقة
(إِنْ كَانَتْ لِأَحَدِهَا أُمُّهُ) وأعفته (عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجُ أُمِّهِ وَجَدَتْ وَوَلَدُ
ابْنٍ وَلَا يُسْقِطُهَا تَزْوِيجُهَا) أَى الْأُمِّ وَكَذَا الْبِنْتُ (مِنْ فَقِيرٍ وَوُرْعَتْ عَلَى
الْأَوْلَادِ وَهَلْ عَلَى الرُّؤُوسِ أَوْ الْإِرْثِ أَوْ الْيَسَارِ) وهو المذهب (أَقْوَالُ
وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ) الحر الذي لا مال له ولا صنعة لا نفقة (حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا
قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ) ولا عبدة بطرود العجز (وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا)
أَوْ يُدْعَى (وَتَسْقُطُ) نفقة القرابة (عَنِ الْمُوَسِّرِ بِمُخَيِّ الزَّوْنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ)
حكم (أَوْ يَنْفَقُ غَيْرُ مُتَبَرِّجٍ) ظاهره ولو لم يكن حكم وضيف (وَاسْتَمَرَّتْ)
نفقة البنت (إِنْ دَخَلَ زَمِنَةً ثُمَّ طَلَّقَ) كذلك (لَا إِنْ عَادَتْ بِإِلَافَةٍ) صحبته
(أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةَ) بعد زوالها (وَعَلَى الْمُسْكِنَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ
الْأَبُ فِي الْكِتَابَةِ) وإلا فعليه (وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَفْفاً عَجْزًا عَنْ الْكِتَابَةِ)
فإنها تسقط بالعسر (وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ إِرْضَاعُ وَلَدِهَا بِإِذَا

أَجْرٌ إِلَّا لِمَا قَدَرْنَا لَهَا مِنْ إِنْ شَاءَ رَبِّهَا (أَوْ بَعْدَ
 الْآبِ أَوْ يَمُوتَ وَلَا مَالَ لِلصَّبِيِّ) وهو مقدم على مال الأب كما سبق في الصوم
 وما في الخرشى هنا ضئيف (وَأَسْتَأْجَرْتُ) من عليها الإرضاع (إِنْ لَمْ يَكُنْ
 لَهَا لَبَانٌ وَلَهَا إِنْ قِيلَ) لا مفهوم له كما سبق والضمير لمن لا يلزمها الإرضاع
 (أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يَرْضَاهُ عِنْدَهَا تَجَانًا عَلَى الْأَرْجَحِ فِي التَّأْوِيلِ
 وَحَضَانَةِ الذَّكَرِ لِلْبُلُوغِ وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ) بل لنفس الدخول (الْأُمُّ وَلَوْ أُمَةً
 عَتَقَ وَلَدَهَا) وتسرها مستط كالتزوج (أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ) منه أو غيره (وَالْأَبُ
 تَعَاهُدُهُ وَأَدَبُهُ وَبَقِيَّتُهُ لِلْمَكْتَبِ) مثلا (نُمُّ أُمُّهَا نُمُّ جَدَّةِ الْأُمِّ) وإن
 علت (إِنْ انْفَرَدَتْ بِالشَّكْنَى عَنْ أُمِّ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا) وكذا كل مستحق
 على الأرجح (نُمُّ الْخَالَةِ نُمُّ خَالَتِهَا) ثم عمة الأم (نُمُّ جَدَّةِ الْأَبِ) أى من
 قِبَلِهِ (نُمُّ الْأَبِ نُمُّ الْأُخْتِ نُمُّ الْعَمَّةِ) ثم خالة الأب (نُمُّ هَلْ يَنْتُ
 الْأَخِ أَوْ الْأُخْتِ أَوْ الْأَكْهَأُ مِنْهُمْ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقْوَالُ) رجع أولها
 (نُمُّ الْوَصِيِّ نُمُّ الْأَخِ نُمُّ الْجَدِّ نُمُّ ابْنِهِ نُمُّ الْعَمِّ نُمُّ ابْنِهِ لَا جَدَّ لِأُمِّ)
 على المعتمد (وَاخْتَارَ) اللغوى (خِلَافُهُ نُمُّ الْمَوْلَى الْأَعْلَى نُمُّ الْأَسْفَلِ) كمنجر
 للصغير^(١) (وَقَدْ مَشَقَّقْتُ نُمُّ لِّلَامِ نُمُّ لِلْأَبِ فِي الْجَمْعِ) المنصور فيه ذلك
 (وَالْمُدَّسَاوِيَيْنِ) يقدم (بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ وَتَرْطُ الْخَاضِ الْعَقْلُ وَالسَّكَمَاءُ
 لَا كُمُسِنَّةٍ وَحِرْزُ الْمَكَانِ فِي الْبَيْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا وَالْأَمَانَةُ وَأَبْتَتُهَا) المعتمد
 حمله عليها حتى ثبت خلافها (وَعَدَمُ كَبْذَامٍ مُخْمِرٍ وَرُشْدُ) في المال ولو غير
 بالغ (لَا إِسْلَامٌ وَصُمَّتْ إِنْ خِيفَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا
 وَلِلذَّكَرِ مَنْ يَحْضُنُ) ومحرمة المطيعة (وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ
 بِهَا) فبدلتها الدخول (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ) من بعدها به (وَيَسْكُتُ الْعَامُّ
 أَوْ يَكُونُ) الزوج (مَحْرَمًا وَلَنْ لَا حَضَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيَا) ولو على

(١) أى انجر ولاؤه للمحزون

للمال (كان العمُّ أو لا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ) الدخول بها (أو أُمِّهِ تَرْضِعُهُ
الْمُرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ) الظرف متعلق بالمرضعة ومتعلق الفعل محذوف يفيد معنى
قوله لا يقبل الولد غير أمه والمراد أو قبل الولد غير أمه إلا أن المرضعة له عند
أمه أبت أن ترضعه عند غيرها فاندفع ما للشرائح هنا من أن صوابه عند بدل
أمه فليُنظر (أو لا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ) كان (غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزاً
أَوْ كَانَ الْأَبُ) مستحق الحضانة (عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ) لا مفهوم له (وَفِي)
سقوط حضانة الوَصِيَّةِ (بِالزَّوْجِ) رَوَابِثَانِ وَأَنْ لَا يُسَافِرَ وَلِيٌّ حُرٌّ عَنْ وَلَدِهِ
حُرٍّ) فيأخذه (وَلَمَّا رَضِيَ عَنْهُ) قَبِلَ غَيْرَ أُمِّهِ (أَوْ تُسَافِرَ هِيَ سَفَرٌ نُقْلَةٌ
لَا تَجَارَةٌ) راجع لهما (وَحَلَفَ) أَنَّهُ يَرِيدُ النُّقْلَةَ (سِتَّةَ بُرْدٍ وَظَاهِرُهُ أَبْرِدَيْنِ)
وهو ضعيف ونصب يريدن على الظرفية نظير ستة قبله فعامل (لَنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ
وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِي سِدْرٍ بَحْرٍ) شرط في أخذه المفهوم من السياق كما أن
قوله (إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ) استثناء منه (لَا أَقْلٌ) من ستة (ولا تعودُ
بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فَسْخِ الْفَاسِدِ عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ) يعني مطلق الستة
(إِلَّا لِكَمَرَضٍ) أو سفرهم زال بالقرب (أَوْ أَمَوَتْ الْجَدَّةُ) المنتقل إليها
بزواج الأم (وَالْأُمُّ خَالِيَةٌ) فتعود لها وضعف (أَوْ لَتَأْيُمَهَا) أي الحاضنة (قَبْلَ
عِلْمِهِ) أي مَنْ بَعْدَهَا بزواجها (وَلِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتِهِ) وإس الأب أن يقول
يَأْتِي بِأَكْلٍ عِنْدِي وَيَعُودُ الْمَشَقَّةُ (وَالشُّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ إِحْضَانٍ
لَا جُلْمًا) أي الحضانة .

﴿ بَابٌ ﴾

(بَعْدَ الْبَيْعِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَلَمَّا نِمَّ عَاطَاةً) فلا يجوز التبدل في
الرويات بعد صدورهما منهما إلا تماثلاً (وَبِعْنِي فَيَقُولُ بَعْتُ) ولا يضر تقدم القبول
(وَبِابْتَعْتُ أَوْ بَعْتُكَ وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا) بأي مفيد رضى (وَحَلَفَ وَإِلَّا أَرَمَ

إِنْ قَالَ أَيْبُمُكُمَا بِكَذَا أَوْ أَنَا أَشْتَرِيهَا بِهِ) فرضى الآخر ثم قال الأول لم أورد
العقد والأمر كالمضارع على المعتمد (أَوْ تَسَوَّقَ بِهَا) لا مفهوم له على المعتمد
(فَقَالَ بِكُمْ فَقَالَ بِمَا تَقَالُ أَخَذْتَهَا) ويعمل بالعرف والقرينة (وَشَرَطَ عَاقِدُهُ
تَمْيِيزًا إِلَّا بِسُكْرٍ فَتَرَدَّدَ) للمعول عليه انعقاده مع نوع التمييز ولا يلزم (وَلَزُمَ وَمِنْهُ
تَسْكَكِيفٌ لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدَّ عَلَيْهِ بِلَا تَمَنٍ) حيث أجبر
على سلبه من أخذ مال ظلمًا وعمل بالمضى (وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ) على البيع فيما
نظم إذا ليس حرامًا (وَمُنْعَ بَيْعِ مُسْلِمٍ وَمُضْجَفٍ وَصَغِيرٍ) وكبير مجوسى (اسْكَافِرٍ
وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ) وقيل يفسخ العقد (بِعْتَقٍ أَوْ هَبَةٍ وَلَوْ لَوْلَدِهَا الصَّغِيرِ
حَتَّى الْأَرْجَحِ) أصل هذا في إسلام العبد لا في شراء المسلم (لَا بِكِتَابَةٍ)
حيث لم تبغ (وَرَهْنٍ) عطف على كتابة فلا يكفي بل يباع (وَأَتَى بِرَهْنٍ ثِقَةٍ
مِثْلُهُ فِي الْقِيَمَةِ وَالضَّمَانِ) (إِنْ عَلِمَ مُرْتَهِنُهُ بِإِسْلَامِهِ) هذا القيد لابن محرز (وَلَمْ
يُعَيَّنْ) العبد في الرهن هذا القيد لبعض القرويين (وَإِلَّا عُجِّلَ) فيها
(كَعْتَقِهِ) أى الرهن حيث كان الدين مما يمجل (وَجَازَ رَدُّهُ) أى المسلم
(عَلَيْهِ) أى الكافر (بِعَيْبٍ) ثم يخرج (وَفِي خِيَارِ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يُمْنَلُ لَا نَقِضَاتِهِ
وَبُسْتَعَجَلُ الْكَافِرِ) الخير (مِنْهُمَا) أى المتعاقدين (كَعْتَقِهِ) إِنْ أَسْلَمَ وَبَعْدَتْ
غَيْبَةُ سَيِّدِهِ) تشبيهه فى الاستعجال والقريب بمذره له (وَ) إِنْ أَسْلَمَ (فِى) خِيَارِ
(الْبَائِعِ) المسلم (يُمْنَعُ مِنَ الْإِمْضَاءِ) لا ككافر وفى بن ترجيح استعجابه فقط
(وَفِي جَوْرِ بَيْعِ) الكافر (مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ) لثلاثين (تَرَدَّدَ وَهَلْ مَنَعُ
الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى دِينِ مُشْتَرِيهِ أَوْ مُطْلَقٌ) وهو المعتمد (إِنْ لَمْ يَسْكُنْ
مَعَهُ أَبُوهُ) المعتمد ولو (تَأْوِيلَانِ وَجَبْرُهُ تَهْدِيدٌ وَضَرْبٌ وَلَهُ شِرَاءُ بِالْأَعْرِ
حَتَّى دِينِهِ) الخاص (إِنْ أَقَامَ بِهِ لَا غَيْرَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ
تَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لابن يونس هنا مع أنه مكرر مع قوله سابقًا ومنع بيع مسلم

وصغير (وَشُرِطَ الْمَسْفُودِ عَلَيْهِ طَهَارَةٌ) ولو بالقوة كعقاب المنطهر وآيين
 (لا كَزَبَلٍ) والضرورة فيه تدبج إسقاط الحق^(١) (وَزَيْتٌ تَنْجِسُ وَانْتِفَاعٌ
 لا كُجَرَمٍ أَشْرَفَ) تبع ابن عبد السلام والذي لابن عرفة وارانضاه (ر) أنه
 ليس إلا مَنْ فِي السِّيَاقِ فَيَمْنَعُ مطلقاً وغيره يجوز مطلقاً (وَعَدَمُ نَهْيٍ) عن ثمنه
 (لا كَكَلْبٍ صَيْدٍ) وحراسة على المشهور (وَجَازَهَرْتُ وَسَبُعْتُ لِلْجِلْدِ) وكره لاجرم
 أولها (وَحَائِلٌ مُقَرَّبٌ) بأئمة الثلاث وهم الحجر عليها ومبيعة الثلاث وهم أنها آيلة للملاك
 (وَقَدَرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَبَاقٍ وَلَا بِلْ أَهْمَلَتْ وَمَعْنُوبٍ) حيث لم يُقر من تأخذه الأحكام
 (إِلَّا مِنْ غَاصِيهِ) من بمعنى اللام (وَهَلْ لِي رُدٌّ لِي بِهِ مُدَّةٌ تَرُدُّ) الممول عليه
 جوازه له حيث رد أو عزم على الرد بل ولو جهل الأمر إنما المضر العزم على عدم
 الرد (وَلَا غَاصِيٍّ تَقْضِي مَا بَاعَهُ إِنْ وَرِثَهُ) يأخذ حصة نفسه بالشفعة إن كان
 شريكاً وباع الكل (لَا اشْتَرَاهُ) لجرد التبعال (وَوُفَّيَ) بيع (مَرَهُونٌ
 عَلَى رَضَى مُرْتَبِنِهِ) على ما أتى تفصيله في الرهن (وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ
 عَلِمَ الْمُشْتَرِي) بالتمسك وسكوت الحاضر رضى وله الثمن في العام وبأنى تحقيقه في
 الخيازة إن شاء الله تعالى (وَالْعَيْدُ الْجَنَانِيُّ عَلَى رِضَى مُسْتَحَقِّهَا وَكَفَّ) البائع ما باع
 ملتزماً الأرض وإلا لزمه واليمين تهمة لا تُردُّ (إِنْ ادَّعَى) مستحقها (عَلَيْهِ
 الرِّضَى) بالإرش (بِالْبَيْعِ) الباء سببية (ثُمَّ الْمُسْتَحَقُّ رَدُّهُ) كالتوضيح
 لما سبق من الوقف على رضاه (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ
 وَلَهُ أَخَذُ ثَمَنِهِ) مقابل الرد عقيد بعيده (وَرَجَمَ الْمُبْتَاعُ) حيث دفع الأرض
 (بِهِ أَوْ بِثَمَنِهِ إِنْ كَانَ أَقْلٌ وَلَهُ اشْتَرَى رَدُّهُ إِنْ تَعَمَّدَهَا) أى الجنابة ولم يبين
 البائع عيبه (وَرُدُّ الْبَيْعِ) لعبد (فِي) حلقه بحريته (لَا ضَرَّ بِهِ أَنْ يَجُوزَ)

(١) وهو أوسع من البيم كما في شرح المجموع نقلاً عن الأشياخ . وفيه إشكال
 انظره ثمة

كعشرة مثلاً وإلا عتق عليه (ورُدَّ لِمِلْكِهِ) حيث لم يعزم على الفسخ (وجازَ
 بَيْعُ عَمُودٍ عَلَيْهِ بَيْعًا لِلْبَائِعِ) أو غيره (إن انتفت الإضاعة) شرط في الجواز
 لا الصحة لحُرمة إضاعة المال على أنه قيل حيث تعلق غرض بالبيع فليس من
 الإضاعة للنهي عنها (وَأَمِنْ كَسْرُهُ) لعدم الغرر شرط في الصحة (ونَقَضَهُ
 الْبَائِعُ) لية لِمَه المشتري (وَهَوَاءُ) مقدار من الفراغ (فَوْقَ هَوَاءٍ) وَصِفَ
 الْبَيْعُ (لأن الأعلى يحب ضخامة الأسفل وهو خفته) وغرزُ جذعٍ في حائطٍ
 وهو (مَضْمُونٌ) فيجبر رب الحائط على إعادتها وموضع الغرز على المشتري
 كذی السفلى والعلو (إلا أنْ يَذْكُرَ مُدَّةَ إِيْجَارَةٍ تَنْفَسِيحُ بِاسْمِهَا) وعند
 الجاهل يحمل على البيع كما في بن (وَعَدَمُ حُرْمَةٍ) للملكه عطف على شروط
 الموقوف عليه (ولو لبعضه) كبقاى خل وخمر عُلِمَ وإلا رجع بمن الخمر ولو تحال
 وهل يرد أو رزق المشتري تردد^(١) انظر بن (و) عدم (جَهْلٍ) بِمَعْنَى أَوْ
 تَمَنٍّ وَلَوْ تَفْصِيلاً كَمَبْدَى رَجُلَيْنِ بَكْذَا) إلا لتساو أو توزيع (وَرِطْلٍ مِنْ
 شَاةٍ) قبل سائرها بقا إلا أن يشتريه البائع فوراً (وَتُرَابُ صَائِغٍ وَرَدَّهُ مُشْتَرِيهِ
 وَلَوْ خَلَصَهُ وَلَهُ الْأَجْرُ) وهل ولو زاد على الخروج خلاف (لَا) تراب (مَعْدِنٍ
 ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) بغير جنسه لخفة الغرر (وشَاةٍ) بتمامها (قبل سَائِجِهَا) بلا وزن
 لأن القصد الذات كلها كشاة حية لا خصوص اللحم (وَحِنْطَةٍ فِي سَنَبُلٍ وَتَبْنٍ
 لِمَنْ يَكْتَلِلُ وَقَتْرَ جُزْأً لَا مَنَفُوسًا) لعدم إمكان الخزر (وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ
 بوزنٍ) إن لم يَخْتَلِفْ صفته وإلا منع (إلا أنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ وَصَاعٍ
 أَوْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُمِلَتْ لَا مِنْهَا وَأَرَادَ الْبَائِعُ) الْبَيْعُ (وشَاةٍ
 وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ) يدعى مادون الثالث (ولا بِأَخْذِ أَحَدٍ غَيْرِهَا)
 ولا بدلاً مطلقاً لبيع طعام لهما قبل قبض (وَصُبْرَةٍ وَتَمْرَةٍ وَاسْتِثْنَاءُ نَدْرٍ اثْنَتَيْنِ)

(١) الأول لابن أبي زيد والثاني للمازري

كالشائع مطلقاً (و) استثناء (جُلْدٌ وَسَاقِطٌ بِسَفَرٍ فَقَطْ) لخفارتها فيه (وَجُزْءٌ مُطْلَقاً) ولو كثر بخصر (وَتَوَلَّاهُ) أى المبيع (المُشْتَرَى وَلَمْ يُجَبَّرْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا) الجلد مع الساقط (وَالْجُزْءُ بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ) فشرى كان في الأجرة ويحجر (وَخَيْرٌ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيمَتِهَا وَهِيَ أَعْدَلُ) لأنها مقومة ولا بعد عن الربا (وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرَى) وهو العتمد (قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَنْشَنِي مِنْهُ مُعَيَّنٌ) أما الشائع فعليهما (ضَمِنَ الْمُشْتَرَى جِلْدًا وَسَاقِطًا) لأنهما في ذمته لعدم جبره على الذبح (لَا آخِضًا وَ) جاز (جِزَافٌ) وفي اشتراط مصادفته خلاف كما في حش (إِنْ رِئِي وَلَمْ يَكُنْ جِدًّا وَجَمِلاً) وَحَزَرًا وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ) في ظنهما فإن ظهر خلافه خير من عليه الضرر (وَلَمْ يُعَدَّ بِلَا مَشَقَّةٍ) أما الكيل والوزن فالمشقة شأنهما (وَلَمْ يُقْصَدْ أَفْرَادُهُ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ) أى ثمن كل فرد منه (لَا غَيْرَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ مِلَّ ظَرْفٌ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَقَرُّرِ الْإِلَافِيِّ كَسِيلَةٍ تَيْنِ وَقُرْبَةِ الْمَاءِ لَهِيَ وَرْتُهُ كَالْمَكِيلِ عَرَفًا) وَعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَفْصٍ وَحَامٍ بُرْجٍ) حال الهيجان اعتذر الحزر (وَتِيَابٍ وَنَقْدٍ) لقصد الأفراد (إِنْ شُكَّ) لا مفهوم له والمدار على قوله (وَالْتِمَامُ بِالْعَدْرِ) ولو مع الوزن (وَالْإِلَافِي) بأن كان بمجرد الوزن (جَازَ فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا) بعد العقد (يَعْلَمُ الْآخِرُ بِقَدْرِهِ خَيْرٌ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوَّلًا) حال العقد بعده (فَسَدَ) المدخول على الخطأ (كَالْمَعْنِيَةِ) يُفْسَدُ اشتراط غنائها ويخير بظهوره (وَجِزَافٌ حَبٌّ مَعَ مَكِيلٍ مِقْدُهُ) عطف على الممنوع لخروج الأول عن الأصل (أَوْ أَرْضٍ) خرجت بالكيل عن الأصل أيضاً (وَجِزَافٌ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلٍ لَا مَعَ حَبٍّ) مكيل لحياتها على الأصل والتهاب كالأرض (وَيَجُوزُ جِزَافَانِ وَمَكِيلَانِ) مطلقاً (وَجِزَافٌ مَعَ عَرْضٍ) كعباء (وَجِزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ) كحبرتين كل أردب بكذا (إِنْ اتَّحَدَ) ثمن (الْكَيْلِ وَالصَّفَةِ وَلَا يُضَافُ لِجِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا)

من جنسه أولاً جزافاً أولاً (وَجَازَ) البيع (بِرُؤْيَةٍ بَمَضِ الْمَثَلِيِّ) لا المقوم
على المعتمد شيخنا إلا أن يتلاف نحو شاش بالذشر ثم إن ظهر عيب فللمشتري التكلم
(وَالصُّوَانِ) كقشر اللوز (وَعَلَى الْبَرِّ نَامِجٌ) بفتح الباء وكسر الميم وفتحهما
أو كسرهما فتر العذل (وَمِنْ الْأَعْمَى) ولو أصلياً ويوصف له نحو اللون (وَبِرُؤْيَةٍ
لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَلَفَ مُدَّعٍ لِبَيْعِ بَرِّ نَامِجٍ) أى فى صورته (أَنَّ مُوَافَقَتَهُ
لِلْمَكْتُوبِ) حصلت حيث غاب المشتري على تصديق البائع كما فى بن (وَ)
مدع (عَدَمَ دَفْعِ رَدِيءٍ) على العلم إلا أن يحقق فعلى البت (أَوْ نَاقِصٍ) عدداً
أو وزناً يتافيهما، كما فى حش لا تضاحهما وترد اليمين على الحق ولا يلزم رب
الدين أن يقبل إلا ما اتفق المقاد على جودته كما لا يغير ذاك بعد المفاصلة إلا
ما اتفق على رداؤه فإن قبض ليربها صدق (وَ) حلف مدع (بَقَاءِ الصِّفَةِ إِنْ
شُكَّ) فى البقاء أو ظن ومن جزم أهل المعرفة بقوله لا يحلف (وَ) جاز بيع
(غَائِبٍ وَلَوْ بِإِلَاحْصَفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ) راجع للمبالغ عليه (أَوْ عَلَى
يَوْمٍ) شيخنا يكفى غيبوبته عن مجلس العقد لا إن حضر إلا لا تلاف فتحه (أَوْ
وصفه غير بآئمه) عطف على المنفى وغير فاعل المصدر فاصله وصفه البائع (إِنْ
لَمْ يَبْعُدْ كَخُرَاسَانَ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تَمَسْكِنْ رُؤْيَتُهُ بِإِلَاحْصَفَةٍ) بأن غاب
على ما سبق (وَ) جاز (الْمُفْعَدُ فِيهِ) تطوعاً حيث لا خيار (وَمَعَ الشَّرْطِ فِي
الْعَقَارِ وَضَمْنُهُ) أى العقار (الْمُشْتَرَى فِي غَيْرِهِ) أى العقار (إِنْ قَرُبَ
كَالْيَوْمَيْنِ) الكاف زائدة (وَضَمْنُهُ) أى غير العقار (بَائِعٍ) وقيل المشتري
انظر حش (إِلَّا لَشَرْطٍ) بالضم على أحدهما فيعمل به (أَوْ مُنَازَعَةٍ) هل العقد
صادفه سالماً (وَقَبْضُهُ) أى الغائب والخروج اللاتيان به (عَلَى الْمُشْتَرَى وَحَرَمَ
فِي نَقْدٍ وَطَمَامٍ^(١) رَبّاً فَضْلٍ) مع اتحاد الجنس ورؤية الطعام كما يأتى (وَنِسَاءً)

(١) فى شرح تن نقلا عن بعض المشايخ : إن حد السلطان شهر فى غير الربوى =

مطلقاً فيجوز ما سلم منهما (لا دينار ودينهم أو غيره بمثلهما) وفي نسخة كدينار أو درهم وغيرهما بمثلهما مثلاً لربا لأن غير النقد يعطى معه حكمه مع الشك في التماثل وهو كتحقق النفاضل (ومؤخر ولو قريياً) وفارق (أو غلبة أو عقد ووكل في القبض) إلا أن يقبض بحضرة الموكل (أو غاب نقد أحدهما وطال) لا إن قرب من غير مفارقة كحل صرة وقرض من جانبه (أو نقد أحدهما) ولو لم يطل كترضهما وهو الصرف على الذمة (أو بمواعدة) اكتفيا بها في العقد (أو يدين إن تأجل وإن من أحدهما) وهو صرف ما في الذمة (أو غاب رهن أو ودعة) عن مجلس واضع اليد المصطرف (ولو سكت هاذكر (كمستأجر وعارية) تشبيهه في المنع إن غاب (وممنصوب إن صبح) لاحتمال المفاضلة بين صرفه وقيمه (إلا أن يذهب فيضمن قيمته فيكالدین) صرفها يجوز صرف غير المصوغ غالباً (و) حرم الصرف (بتصدیق فيه كبدالة روين) على أحد القولين (ومقرض) لاحتمال اغتفار نقص فيأتي الرهن وهذه الدالة كما قبل في كل شيء وفي (ر) فرضه وما بدمه في الطعام (ومبيع لاجل ورأس مال سلم) المتمد جواز التصديق فيه (وموئجل قبل أجله وبيع وصرف) وكذا بقية عقود : حبس منقش^(١) والجيم للجعل لاللاجارة

== امتنعت مخالفته قال : ولم أره منقولا ، قال في شرح المجموع : ولا يخفأك أن قاعدة اتباع السلطان في غير مصيبة تشمله اه لكن الحديث يقتضي أن التسميع مظلمة فيكون محرماً كما قال أكثر العلماء غير مالك كذا قيل ولبحث فيه مجال لأن الحديث ليس ظاهراً في التحريم ، وفي المسألة كلام ليس هنا موضع بسطه

(١) في المجموع : ولا يجتمع اثنان من بيع وصرف وقرض ونكاح وشركة وجعل ومفاصلة ومساقاة وقراض اه فهذه العقود سوى البيع هي الرموز لها بالحروف المذكورة وأشار إليها مع البيع بعضهم بقوله : عقود متعنا اثنين منها بمقدرة لكون معانيها معاً تتفرق فجعل وصرف والمساقاة شركة نكاح قراض ثم بيع محقق

قال في الشرح الصغير ، ولك أن تزيد عليها

فهذه عقود سبعة قد علمتها ويجمعها في الرمز حبس مشنق

والثاف للقرض والقراض والميم للممارسة والمساقاة وأدخلا في الجعل (إلا أن
يكون الجميع ديناراً أو بجنة مما فيه) بأن لا يستقل الصرف بدینار وفي
المقام إجمال يؤخذ تفصيله من قوله عاطفاً على الممنوع (وسلعة بدینار إلا
درهمين) فإنه من فروع البيع والصرف (وإن تأجل الجميع أو السلعة أو
أحد التذنين بخلاف تأجيلهما) معاً لأن الصرف غير منظور له حينئذ فيجوز
(أو تعجيل الجميع) فإن كانت الدراهم المستشفة ثلاثة فأكثر لم يحز إلا بتعجيل
الجميع وشبهه في الجواز قوله (كدرهم من دنانير بالمقاصة) مدخولاً عليها كلما
اجتمع من الدراهم صرف دينار طرح في نظيرها دينار من ثمن (ولم يفضل)
من الدراهم شيء (وفي) فضل (الدرهمين كذلك) كسأله سلعة بدینار إلا درهمين
فيجوز أن تعجل الجميع أو السائمة (وفي أكثر كالبئع والصرف) غير هذا يعنى
يجوز أن تعجل الجميع (و) حرم معاقدة (صائغ يعطى الزنة) من جنس المصوغ
(والأجرة) والدخول على التأخير للصياغة نسيئة (كزبتون وأجرتيه لمعصره)
إلا أن بهصره بمخصوصه (بخلاف تبر) وكل ما لا يتعامل به عند الحاجة
(بمطيه المسافر وأجرتيه دار الضرب) أو غيرها كما في الحاشية (ليأخذ
زنته) مسكوكاً فيجوز (والأظهر) عند ابن رشد (خلافه) اسكن المعتمد الجواز
ولولم يبلغ حل الميعة (وبخلاف درهمين نصف) من درهم (وفلوس) جدد
نحاس جعلوها هنا كالعروض بخلاف الصرف (أو غيره) أفرد نظراً للجمع^(١)
(في بيع) ومثله الإجارة بعد العمل ليهتق التعجيل (وسكاً واتحدت) بأن
تعمل بهما (وهرف الوزن) بأن يتعامل بهذا درهماً وهذا نصفاً (وانتقد
الجميع كدينار إلا درهمين) لاجابة لهذا التشبيه (وإلا فلا وردت زيادة

(١) فمعنى قوله وفلوس، وجمع من فلوس اهـ مؤلف

بَعْدَهُ) أى الصرف (لِعَيْنِهِ لَا لِعَيْنَيْهِمَا) لتبنيتهما (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو المذهب
(أَوْ إِلَّا أَنْ يُوجِبَهَا) لتردد المصطرف وقوله نقصتني (أَوْ إِنْ عُمِدَتْ) عطف
على مطلقاً أو مجموع إلا ودخلوها (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ رَضِيَ بِالْحَضْرَةِ) أى
حاضرة عقد الصرف ، وبإلزام أنه بحضرة الاطلاع (بِنَقْصِ وَزْنٍ) أو عدد
(أَوْ بِكَرْهٍ صَحٍّ بِالْحَضْرَةِ) أيضاً ولو حذفه لأغنى عنه الأول (أَوْ رَضِيَ بِإِتْمَامِهِ)
أى الصرف (أَوْ بِمَقْشُوشٍ مُطْلَقًا) عين أولاً (صَحٌّ وَأُجِبَ عَلَيْهِ) أى الإتمام
(إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ) المغيب (وَلَمْ يَطَالَ) أو فارق مفهوم الحاضرة (نَقِصَ إِنْ قَامَ
بِهِ) بأن أخذ البديل (كَنَقْصِ الْعَدَدِ) وألحق به اللغوى نقص الوزن حيث
تعامل به (وَهَلْ مُعَيَّنٌ مَا غُشَّ كَذَلِكَ) ينقص إن قام أو يجوز فيه البديل
(تَرَدُّدٌ وَحَيْثُ نَقِصَ فَأَصْفَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَقَعْدَاهُ مَا كَبَرَ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ
وَهَلْ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ لِكُلِّ دِينَارٍ) وهو المعتمد (تَرَدُّدٌ وَهَلْ يَنْقَسِبُخُ فِي السَّكَاكِ
أَعْلَاهَا أَوْ الْجَمِيعُ) وهو الأقوى (قَوْلَانِ وَشُرْطٌ لِلْبَدَلِ جِنْسِيَّةٌ وَتَعْجِيلٌ
وَإِنْ اسْتَحَقَّ مُعَيَّنٌ) لا مفهوم له (سُكٌّ بَعْدَ مُقَارَقَةٍ أَوْ طَوِيلٍ أَوْ مَصُوعٌ
مُطْلَقًا) ولو بالحضرة (نَقِصَ) الصرف (وَالْإِلَّا) بأن كان غير مصوغ بالحضرة
(صَحٌّ وَهَلْ إِنْ تَرَاضِيَا) أو يجبر الآبى (تَرَدُّدٌ وَالْمُسْتَحَقُّ إِجَازَتُهُ) كبيع
الفضولى (إِنْ لَمْ يُخْتَبَرْ الْمُصْطَرَفُ) بالتعدي وإلا فهو دخول على خيار ممنوع
(وَجَازَ) بيع (مُحَلٍّ وَإِنْ تَوَبَّكَ بِخُرُجٍ مِنْهُ إِنْ سَبِكَ) هذا موضوع الشروط
والإسكال عدم (بِأَحَدِ الْفَقْدَانِ إِنْ أُبِيحَتْ وَتَمَرَّتْ) بأن عسر نزعهما (وَعُجِّلَ)
من الجانبين (مُطْلَقًا) ولو زاد على الثالث (وَبِصْنَفِهِ إِنْ كَانَتْ الثَّلَاثُ وَهَلْ
بِالْقِيَمَةِ) وهو الأرجح كما فى حش وبنيده بن (أَوْ بِالْوِزْنِ خِلَافَ) فإن لم
تتوفر الشروط ، فكالبيع والصرف (وَلَمْ يَحُلَّ بِهِمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا
إِنْ تَبِعَا الْجَوْهَرَ) بالثمنية (وَجَازَتْ مُبَادَلَةُ التَّمْلِيلِ) فى ح عن التوضيح

لا بد من لغفي المبادلة (العدود) أى ما يتعامل بعده (دون سبعة بأوزن
منها بسدس سدس) بين المتقابلين (والأجود) جوهرية حال كونه (أنقص)
وزناً (أو أجود سكة) أنقص (متمتع) بمبادله لدوران الفضل من الجانبين
فخرج عن قصد الممررف (والأ) يكن أنقص (جاز) لتخص الفضل (و)
جازت (مراطة عين بمثله بصنعة أو كفتين) متساو بين كل فى واحدة
(واوآلم يوزنا على الأرجح) لأن المدار على المائلة (وإن كان أحدهما أو
بعضه أجود) لتخص الفضل (لا أدنى وأجود) بمتوسط لدوران^(١)
(والأكثر على تأويل السكة والضيافة كالجودة) لالأكثر لغيرها
(و) جاز بيع (مغشوش بمثله وبخالص) على المذهب (والأظهر خلافة)
ضعيف (لأن يسكيره أو لا يغش به وكبره لئلا يؤمن ونسج يمن
يغش إلا أن يفوت) بتمذر رده (فهل يملكه) أى الثمن (أو يتصدق
بالجميع أو بالزائد) على بيعا (يمن لا يغش) وهو الأرجح (أقوال و) جاز
(قضاء قرص بمساو وأفضل صفة) إلا لشرط أو عادة فالفضل ربا (وإن حل
الأجل بأقل صفة وقدرأ) وممنع إن لم يحل لأنه صغ وتجل (لا زبد) نما
به التعامل (عدداً أو وزناً) فإن تعومل بهما فى حش يرجح الغاء العدد (إلا
كمرجان ميزان) على أخرى (أردار فضل من الجانبين) كقابل جيد عطف
على معنى النفى السابق (وتمن للبيوع من المؤمنين^(٢) كذلك وجاز بأكثر)
ولو لم يحل الأجل لأنه حق من هي عليه فلا يدخله حط الغمان وأزيدك نعم
فى غير العين وشرط الأقل فى الطعام أن يبرئه من الباقي نفياً للتفاضل (ودار
الفضل) هنا لفعل الذمة بخلاف المراطة (بسكة وضيافة وجودة) الواو الأولى

(١) أى لدوران الفضل من الجانبين (٢) بيان لئمن؛ وقوله كذلك أى كالقرص

بمعنى أو والثانية بمعنى مع (وَأِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فَأَلِمْتُ) هل من هي في ذمته
(أَوْعِدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ) ببلد التعامل (وَقَدْ اجْتَمَعَ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالْعَدَمُ) للمعتمد
يوم الحكم (وَتَصَدَّقْ بِمَا غَشَّ وَلَوْ كَثُرَ) أدباً (إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ اشْتَرَى
كَذَلِكَ) فلا يتصدق به (إِلَّا الْعَالِمَ لِيَدْبِيحَهُ كَبَلُ الْخُمْرِ) جمع خمار
(بِالنِّشَاءِ وَسَبِّكَ ذَهَبٌ جَيِّدٌ وَرَدِيءٌ وَتَفْخَرُ اللَّحْمُ)

(فَصَلِّ) عِلَّةُ طَعَامِ الرَّبِّ اقْتِنِيَاتٌ وَادِّخَارٌ وَهَلْ لِفَلَكْبَةِ الْعَيْشِ (أَوْ بِلَانِ)
المعتمد عدم اشتراطها (كَحَبِّ) بر (وَشَعِيرٍ وَسُلْتٍ وَهِيَ جِنْسٌ وَعَلَسٍ وَأَرْزٍ
وَدُخْنٍ وَذَرَّةٍ وَهِيَ أَجْنَسٌ وَقُطْنِيَّةٌ وَمِنْهَا كِرْسِيَّةٌ) بسيلة (وَهِيَ أَجْنَسٌ
وَتَمْرٌ وَزَيْبٌ وَلَحْمٌ طَائِرٌ وَهُوَ جِنْسٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَرَقَّتُهُ) بإززار (كَدَوَابِّ
الْمَاءِ) تشبيه في اتحاد الجنس (وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ) للمباحة (وَأِنْ وَخَشِيًّا) وكره
الفضل فيها مع المسكروه (وَالْجَرَادِ وَفِي رِبْوَيْتِهِ خِلَافٌ) أرجحه الربوية
(وَفِي) اتحاد (جِنْسِيَّةٍ لِّلطَّبُوحِ) بإزرز (مِنْ جِنْسَيْنِ) وبقائه على تعدد
الجنس (قَوْلَانِ^(١)) وَالْمَرَقُّ وَالْعَظْمُ المتصل أو ما يؤكل (وَالْجِلْدُ) قبل
دبغه (كَمَوْ) أى كاللحم كالنوى في التمر (وَيُسْتَنْشَى قِشْرُ بَيْضِ النَّمَامِ)
ويتجرى الداخل في بيحسه ببيض لأن قشره عرض كهوف الجلد ولا يجوز
عرض وطعام بمثلها أو بطعام للتفاضل المعنوي (وَذِي زَيْتٍ كَفِجْلٍ) أحمر
(وَالزَّيْتُونُ أَصْنَافٌ) كأصولها (كَالْعُسُولِ لَا الْخُلُولِ وَالْأَنْبِذَةُ) نهى جنس
(وَالْأَخْبَازِ وَلَوْ بَعْضُهَا قُطْنِيَّةٌ إِلَّا السَّكَمُ) بإززار (فَقَنَّةٌ) (وَبَيْضُ) جنس
واحد أيضاً (وَسُكَّرٌ وَعَسَلٌ وَمُطَلَقُ آبِنٍ وَ) من الطعام (حُلْبَةٌ) بضم الحاء
فيحرم فيها النساء^(٢) (وَهَلْ إِنْ اخْصَرَّتْ) لا اليابسة كما صرح به اصبح أو مطلقاً

(١) استظهر في المجموع بقاء الجنسيتين على حالهما

(٢) تنبيه : علة ربا النساء في الطعام كونه مطعوماً لا على وجه التداوى . وعلة ربا الفضل
فيه اقتنيات وادخار كما سبق

كما أطلق ابن القاسم (تَرَدُّدٌ) وقال ابن حبيب دواء مطلقاً يجوز أن يفضّل فيها مطلقاً اتفاقاً (وَمُضْلِحُهُ) أى الطعام ربوى (كَمُنَحٍ وَبَصَلٍ وَتَوْمٍ وَتَابِلٍ) وبينه بقوله (كَمُنَقْلٍ وَكَزْبَرَةٍ وَكَرَوِيًّا) كزكريا (وَأَبِيدُونٍ وَشَارٍ) كسحاب (وَكَمُونِيْنٍ) أبيض وأسود وهما جنس واحد (وَهَيَّ) أى الماهيات (أَجْناسٌ لَا خَرَدَلٍ) الراجح ربويته (وَزَعْفَرَانٍ وَخُضْرٍ وَدَوَاءِ وَتَيْنٍ) المعتمد أن التين ربوى (وَمَوْزٍ وَفَاكِهَةٍ) ومنها العنب وأما العنب فربوى (وَلَوْ أَدْخَرْتَ بِقُطْرِ وَكَبْنَدُقٍ وَبَلَحٍ إِنْ صَغُرَ) لم يباغ حد الرابخ فلايس طعاماً (وَمَاءٌ وَيَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ) والمفاضلة فيه ناجزاً كالأجل إن اختلف الجنس بالعدوية والمالوحة (وَالطَّخَنُ وَالْعَجَنُ وَالصَّاقُ إِلَّا التُّرْمُسَ) لمزيد السكفة وألحق به الأول الحار كالمدهس (وَالْتَنْبِيدُ لَا يَنْقُلُ بِخِلَافٍ خَلِّهِ) أى الأصل فنقول وإن كان مع التنبيد جنساً على الراجح فالأصلى وأغلل طرفان متباعداً والتنبيد وسط يؤخذ بينهما (وَطَبِخَ لَحْمٍ بِإِزَارٍ) ناقل ولو باح وبصل (وَشَيْءٍ وَتَجَفَّفَ بِهِمَا وَالْخَبْزُ وَقَلَى قَمْنَجٍ وَسَوِيْقٍ وَسَمْنٍ) ينقل من لبن لازبد به (وَجَازَ تَمْرٌ وَلَوْ قَدَّمَ بِتَمْرٍ وَحَلِيبٍ وَرُطْبٍ وَمَشْوَى وَقَدِيدٍ وَعَفْنٍ وَزَبْدٍ وَسَمْنٍ وَجُبْنٍ وَأُفْطٍ بِمِثْلِهِمَا) ومخيض ومضروب بمثلهما وأحدهما بالآخر وكل منهما بحليب أو زبد أو سمن أو جبن من حليب ويشترط المائنة إلا فى الخيض والمضروب مع زبد أو سمن أو جبن فإن كان الجبن لامن حليب بل من مخيض أو مضروب امتنع بهما كما فى ح لأنه رطب بيابس كالأقط بهما واختلف فى الجبن به (كَزَيْتُونٍ وَلَحْمٍ) بمثلهما (لَا رَطْبُهُمَا بِيَاكِسِهِمَا وَمَبْلُولٍ بِمِثْلِهِ وَآبِنٍ) فيه سمن لا لبن الجمال (بِزُبْدٍ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَ زُبْدُهُ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ) تحريماً (فِي خُبْزٍ بِمِثْلِهِ) متحد الأصل وإلا فالوزن واكتفى فى القرض بالعدد عند عدم المشاحة (كَعَجِينٍ بِحِنْطَةٍ وَدَقِيقٍ، وَجَازَ قَمْنَجٌ بِدَقِيقٍ وَهَلْ إِنْ وَزَنَّا) وهو حمل ابن القصار ولا وجه له فإن المعيار ههنا

السكر (تَرُدُّ وَاعْتُمِرَتِ الْمَائِلَةُ بِمِثَارِ الشَّرْعِ) فإذا كحل شيئاً لم يوزن وبالعكس (وَإِلَّا) يرد عن الشرع شيء (فَبِالْعَادَةِ فَإِنْ عَسِرَ الْوِزْنُ) أو السكر (جَازَ التَّحَرُّى إِنْ لَمْ يُقْدَرْ عَلَى تَحَرُّ بِهِ لِكَثْرَتِهِ) صوابه يُتَعَذَّرُ أو زيادةً لا^(١) (وَقَسَدَ مِنْهُي عَنْهُ إِلَّا لِذَلِيلٍ كَحَبْوَانٍ) مطلقاً لما قبل الاستثناء (يَلْخَمُ جَنْسَهُ إِنْ لَمْ يُطْبَخْ) ولو بغير إيزار (أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ أَوْ لَا مَنْفَعَةٌ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ أَوْ قَلَّتْ فَلَا يَجُوزُ إِنْ) جمل الأولين أو الأخدين فيما (بِطَعَامٍ لِأَجْلِ كَخَصِي ضَأْنٍ) من مال لقوله قَلَّتْ (وَكَبَيْعُ الْفَرَرِ كَبَيْعِهَا بِقِيمَتِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ حُكْمٍ غَيْرِهِ أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلِيَّتِكَ سَلْعَةً لَمْ يَذْكُرْهَا أَوْ ثَمَنَهَا بِالْإِزَامِ) راجع لجميع ما بعد الكاف والضرر إلزام غير الحاكم والسكرات كالإلزام إلا في التوازية فتصح وله الخيار وإنما يضر فيها إلزام الجاهل (وَكَمُلَامَسَةِ النَّوْبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ فَيَلْزَمُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فَنَهَى عَنْهَا الشَّارِعُ^(٢)) (وَكَبَيْعُ الْخَصَاةِ وَهَلْ هُوَ بَيْعُ مُنْتَهَاهَا أَوْ يَلْزَمُ بِوُقُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلا قَصْدٍ أَوْ بِعَدَدٍ مَا يَقَعُ) الثمن (تَفْسِيرَاتٌ وَكَبَيْعُ مَا فِي بُطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا ، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِجَ الْفَتَاحُ) مؤجل الثمن (وَهِيَ الْإِصْمَامُ وَالْمَلَاقِيحُ وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ) بالترتيب (وَكَبَيْعُهُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتِهِ وَرَجَعَ بِقِيمَةِ مَا أَنْفَقَ أَوْ مِثْلِهِ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ سَرَفًا عَلَى الْأَرْجَحِ وَرُدُّ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ) فالقيمة يوم القبض (وَكَعَسِيبِ الْفَحْلِ بِسِتَةِ أَجْرٍ عَلَى عُقُوقِ الْأُنْثَى) حملها (وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَاتٌ ، فَإِنْ أَعْقَتِ أَنْفَسَخَتْ) وتحاسبها (وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ يَبْدِيهِمَا بِالْإِزَامِ بِعَشْرَةِ

(١) أى قبل إن . وعبارته في المجموع : وجاز التحرى إن أمكن بعدم الكثرة جداً

(٢) صح في الحديث النهى عن بيع الحصاة والملاسة والمنازلة وحبل الحبله : ونحو ذلك مما لا يتسع له هذا الموضع

نَهْدًا أَوْ أَكْثَرَ لِأَجْلِ) وبالعكس جاز لأنه يختار الأقل للأجل (أَوْ سَلَمَتَيْنِ
مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمُهُمَا) حال لازمة فلو حذفه
ما ضرر والموضوع اتحاد الثمن لأنه يختار الأجود (لَا طَعَامَ) عطف على مقدر أى
فيجوز في غير الطعام والمعتمد لافرق بين الطعام وغيره (وَإِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَنَخْلَةٍ
مُؤْمَرَةٍ مِنْ نَخْلَاتٍ إِلَّا الْبَائِعُ بَسْطَتْنِي خَمْسًا مِنْ جِنَانِهِ) فيجوز لأنه أدرى بالأجود
(وَكَبَيْعٍ حَامِلٍ بِشَرْطِ الْحَمْلِ) لاستزادة الثمن وجاز لا تعبرى في الظاهر أو الوحش
(وَاعْتَفَرَ غَرَرٌ بِسَيْرٍ لِلْحَاجَةِ لَمْ يُقْصَدِ) كخشو الجبة وأساس الدار (وَكَمَزَابَنَةٍ
بَحْجُولٍ بِمَعْلُومٍ أَوْ بَحْجُولٍ) عطف على جزئيات الغرر (مِنْ جِنْسِهِ) راجع لما
(وَجَازَ أَنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا) جدًّا (فِي غَيْرِ بَوَيٍّ) لا انتفاء للغة البية (وَنُحَاسٍ بِتَوْرٍ)
لأنه منه في حين الجواز ما لم يؤجل بما يمكن المنع فيه (لَا فُلُوسٍ) حيث جهل
عددها أو وزن النحاس بلا شروط الجزاف (وَكَسْكَالِيٍّ بِمِثْلِهِ) وهو الدين
بالدين من السكالة الحفظ لأن رب الدين يحفظ المدين ويراقبه وبينه بقوله
(فَسَخُّ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَغَائِبٍ وَمُوضَعَةٍ)
وذى عهدة وخيار وحق توفية (أَوْ مَفَاسِعٍ عَيْنٍ) معين عند ابن القاسم وجازت
الحاسبة بعد الاستيفاء كما في بن (وَبَيْعُهُ) أى ما في الذمة (بِدَيْنٍ) لاعمين يتأخر
أو منافسه (وَتَأْخِيرُ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ) فوق ثلاثة أيام ابتداء دين بدین (وَمُشْتَبَعٍ
بَيْعٍ دَيْنٍ مَيْتٍ) بغير الدين للفرر باحتمال غريم آخر (وَغَائِبٍ وَلَوْ قُرُبَتْ
غَيْبَتُهُ وَحَاضِرٍ إِلَّا أَنْ يُقَرَّ) والمشتري لا يضره للمنع من اشتراء ما فيه خصومة
ولا يباع دين طعام البيع قبل قبضه ولا ذهب بفضة ولا عكسه للصرف المؤخر
(وَبَيْعِ الْعُرْبَانِ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْبَيْعَ لَمْ يَعُدْ لِمَا يَنْبَغِي
وَكَيْفَ يَبْقَى أَمْ فَقَطُّ مِنْ وَلَدِهَا وَإِنْ بَقِيَ أَوْ بَيْعَ أَحَدِهِمَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ
الْآخَرِ) أو ولده (مَا لَمْ يُنْفَرِ مُعْتَادًا وَصَدَّقَتْ الْمَسِيدَةُ) من حيث حرمة

التفريق (وَلَا تَوَارِثَ) على ما يأتي في الاستحقاق (مَا لَمْ تَرْضَ وَفَسَخَ إِنْ لَمْ
يَجْمَعَاهَا فِي مِلْكٍ وَهَلْ يَغْيِرُ عَوْضٌ كَذَلِكَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (أَوْ يُسَكَّنِي
بِحَوْزٍ كَالْعَتَقِ تَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْعُهُ نِصْفِيماً) مثلاً للمالك واحد (أَوْ أَحَدِيهَا
لِلْعَتَقِ وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ) وبالعكس وجوباً (وَلِأُمِّهَا هَذِهِ) لازحماً (التَّنْزِقَةُ
وَكُرَّةٌ لَنَا الْإِشْتِرَاءُ مِنْهُ) تحريماً وأجبر على الجمع (وَكَبَيْعُهُ وَشَرْطُ بِنَائِضٍ
لِلتَّقْصُودِ) كَانَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَوْ لَا يَطَاهَا (إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعَتَقِ)
لَا تَدْبِيرَ وَتَأْجِيلَ (وَلَمْ يُجَبَّرْ) لِلشَّتْرِى عَلَى الْعَتَقِ (إِنْ أَهْبَمَ) الْبَائِعُ فِي الشَّرْطِ
(كَالْمُخَيَّرِ) إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ أَوْ رَدَّ إِنْ شَاءَ الْبَائِعُ وَيَرُدُّ شَرْطُ الْفَقْدِ فِيهِمَا الْمُرُودُ
بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالْتِمِيزِ (بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعَتَقِ) فَيَجِبُ وَلَا يَضُرُّ الْفَقْدُ
(كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِ) نَفْسِ (الشَّرَاءِ) فَيَلْزَمُ (أَوْ يُخْلَلُ بِالْثَمَنِ كَبَيْعِهِ وَسَلَبِ
وَصَحَّ إِنْ حُذِفَ) الشَّرْطُ (أَوْ حُذِفَ شَرْطُ التَّنْذِيرِ كَشَرْطِ رَهْنٍ وَحَمِيلٍ
وَأَجَلٍ) تَشْبِيهِ فِي الصَّحَّةِ (وَلَوْ غَابَ) مَبَالِغَةً فِي صَحَّةِ إِسْقَاطِ شَرْطِ السَّلَفِ
(وَنُؤُوذَاتٍ بِخِلَافِهِ) لَتَنَامَ الرِّبَا بِالْفَقِيَّةِ عَلَى السَّلَفِ (وَفِي (ر) أَنَّهُ الْمَشْهُورُ
(وَفِيهِ) أَى شَرْطِ السَّلَفِ (إِنْ فَاتَ) الْبَيْعُ (أَكْثَرُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ إِنْ
أُسْلِفَ الْمُشْتَرَى) الْبَائِعُ (وَلَا فَالْمَكْسُ) مَعَامَلَةٌ بِنَقِيضِ الْقَصْدِ فِي جَرِ
السَّلَفِ مِنْفَعَةُ الرِّبَا (وَكَالْتَجَشُّ يَزِيدُ) عَلَى الثَّمَنِ وَلَوْ دُونَ الْقِيَمَةِ (لِيُغَيَّرَ)
بِأَنْ لَا يَرِيدَ الشَّرَاءُ (وَلِنْ عَالِمٍ) الْبَائِعُ وَأَقْرَبُ (فَلِلْمُشْتَرَى رَدُّهُ وَإِنْ
فَاتَ فَالْقِيَمَةُ) وَلَهُ الْإِمْضَاءُ بِالْثَمَنِ (وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَسْكَفَ عَنِ الزِّيَادَةِ)
الْجَائِزَةُ لِلشَّرَاءِ (لَا الْجَمِيعُ) وَالْأَكْثَرُ وَالْقَدْوَةُ (وَكَبَيْعُهُ حَاضِرٌ لِعَدْوَدِي)
سَلَمَةٍ (وَلَوْ بِإِرْسَالِهِ لَهُ وَهَلْ لِقَرَوِي قَوْلَانِ) أَظْهَرُهُمَا الْجَوَازُ (وَفَسَخَ
وَأُدْبَ) عَالِمُ الْحِكْمِ (وَجَازَ وَكَتَلَقَى السَّاعَ) ذَوْنَ السَّمَةِ أَمْيَالٍ وَقِيلَ يَوْمَانِ
(أَوْ هَتَاحِيهَا) كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةِ) قَبْلَ قَدُومِهَا (وَلَا يُفْسَخُ) عِيَاضُ
وَيَمْرُضُ عَلَى أَهْلِ السُّوقِ (وَجَازَ لِمَنْ عَلَى كِسْفَةِ أَمْيَالٍ أَخْذُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ)

لأن التجارة حيث كان يسوق وهذا في كل خارج لم يتجاوز مسافة الناقى ولا أخذ
 حاشاء (وإنما يذتقل ضمان الفاسد بالقبض ورد ولا غلة) للبائع نعم الموقوف
 عليه حيث لم يسقط حقه (فإن فات مضى المختلف فيه بالتمن (وإلا)
 بأن اتفق على فساد (ضمن قيمته حينئذ) أى حين القبض (ومثل المثل)
 والقوات (بتغير سوق غير مثلي وعقار ويطول زمان حيوان وفيها شهر)
 وهو الممول عليه (و) فيها أيضاً (شهران) بل وثلاثة ليست طولا (واختار)
 الاخير (أنه خلاف وقال) المازرى تليذه (بل في شهادة) أى مشاهدة
 تختلف باختلاف حال الحيوانات في سرعة التغير وعدمها (وبتقل عرض
 ومثلي ليلك) مثلا (بكلغة وبالوط) من بالغ أو الافتضاء (أو بتغير
 ذات غير المثلي) بل والمثلي (وخرج عن يد) بوقف أو بيع ونحو ذلك
 (وعلق حق كرهته وإجارتته) ولم يقدر على خلاصه (وأرض بيئر وعين)
 وشأنهما عظم المؤونة في غير بئر الماشية كما في حش (وغرس) أو إزالته لازرع
 وعليه كراء الأرض إن لم يفت إبانها (ويفاء عظيمى المؤونة) كأن عما (وقالت
 بجمما جهة هي الربع) وغير الأكثر إن تميز وإلا أفات الكل كأن أحاط
 (فقط لأقل وله القيمة قائما على القول والمصحح) والنسبة بالقيمة لا المساحة
 (وفي بيعه) صحيحاً (قبل قبضه مطلقاً) في أى مبيع كان (تاو يلان)
 في إفاتة الأول الفاسد أقواها اعتبار الصحيح (لا إن قصد بالبيع) ونحوه (الإفاتة)
 فيعامل بنقيض قصده إلا العتق فيمضى (وارتفع المبيع إن عاد) المبيع لحاله
 ولم يحكم حاكم بالمضى (إلا بتغير سوق) فلا عبرة بعوده لعدم انضباطه .
 ﴿فصل﴾ (ومنع للثمة ما كثر قصده كبيع وساف) في شب وعب
 لا يحرم إلا بالتصريح ووافقهما حش وخالفهما بن ، وبؤيده اعتباره في بعض
 الفروع الآتية وبالجملة يعول في كل فرع على نصه (وسلف بمنفعة لا) ما (قل)

كَضَمَانٍ بِمُغْلٍ وَأَسْلَفَنِي وَأَسْلَفَكَ) فلا يجوز أن إلا بالتصريح (فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ
ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِجَدْسٍ تَمَنَّى مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرَضٍ فَإِنَّمَا نَقْدًا أَوْ لِلْأَجَلِ أَوْ أَقْلُ
أَوْ أَكْثَرُ يُمْتَنَعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ مَا يُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ وَكَذَا لَوْ أَجَلَ بَعْضُهُ
مُتَمَتِّعٌ مَا يُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ) على جميع الأكثر كأن يبيعها بعشرة ويشتريها
بثمانية أربعة نقدًا وأربعة لدون الأجل أو على بعضه كأن يشتريها بأثنى عشر
خمس نقدًا وسبعة لأبعد لأن ذا العشرة يبقى له خمسة في سبعة (أَوْ بَعْضُهُ) كَأَن
يشتريها بثمانية أربعة نقدًا وأربعة للأجل أو أبعد لاحتمال الرى بستة عن أربعة
ويجوز الخمسة الباقية من تسع لسقوط أربعة النقد من أثنى عشر الباب (كَتَسَاوَى
الْأَجَلَيْنِ إِنْ شَرَطَا نَفَى الْمُتَقَاصَةِ) تشبيهه في المنع (الَّذِينَ بِالذِّينِ وَإِذَلِكَ)
أى ولتعليل المنع بما ذكر (صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَبْعَدِ) وبقية المنوعات
(إِذَا شَرَطَا هَا) لانقضاء علة المنع (وَالرَّدَاءَةُ وَالْجُودَةُ كَالْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ)
بل بمنع مطلقاً إلا إذا اشترى نقدًا بالجد المسارى أو الأ أكثر لأن الحلول نفى الدين
بالدين وعدم نقص الجيد نفى البديل إذ لا غرض لدافعه ومجض الفضل من جانبه
ولمنا منع هنا مع اتحاد الأجل لأن اختلاف الصنف نفى المقاصة ، وسبق
أن نفى المقاصة بمنع الجائز (وَمُنْعَ بِيْذَهَبٍ وَفِضَّةٍ) للصرف المؤخر (إِلَّا أَنْ
يُعْجَلَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جِدًّا) بثلاثهما (وَيَسَكَّتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ
كَثِيرٍ أَوْ لِلْأَجَلِ بِمُحَمَّدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِبَزِيدِيَّةٍ) وهى أذن وجاز نقدًا
لأن لم تنقص الحمدية كما سبق فى الجودة والرداءة (وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ
مُخَالَفٍ كَمَقْمَةٍ) فإن كان من جنسه فيمنع ما عجل فيه الأقل ، لأنه سلف بمنع
(جَازَتْ ثَلَاثَةُ النَّقْدِ فَقَطْ) ومنع غيرها للدين بالدين (وَالْمِثْلِيُّ صِفَةً وَقَدْرًا)
لو حذفه صح فإنه يجرى فى الزيادة والنقص على تفصيل المين أيضاً (كَمِثْلِهِ)

للبيع أولاً في الحكم (فَيَمْنَعُ) الحل للواو إذا لا يظهر النفع (بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ
أَوْ لِأَبَعَدَ إِنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ) الأول (بِهِ) لأنه سافط لأجله من الثمن
الثاني (وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامِهِ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَافٌ أَوْ لَا تَرُدُّ وَإِنْ بَاعَ
مَقُومًا فَثَمْلُهُ كَقَمَحِهِ كَقَمَحِهَا) أي السلعة الأولى (كثيرة) فيجوز كل
الصور (وَلَاِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ ثَوْبَيْنِ) مثلاً (لِأَبَعَدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقْلًا فَقَدْ) ومنه
دون الأجل (امْتَنَعَ) في الخمس لما في الأقل من بيع وساف وفي غيره من ساف
بذفع (وَامْتَنَعَ) شراء البعض (بَغَيْرِ صِنْفٍ ثَمَنِي) العين لأنه نقد وغيره بنقد
(إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ ثَمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ سَاعَةِ نَقْدًا مُطْلَقًا
أَوْ لِأَبَعَدَ بِأَكْثَرِ) ففيه سلف بذفع أو بيع وسلف إن عجل الأكثر وصورة
سبع (أَوْ بِخَمْسَةِ وَسِلْعَةٍ) فاجتمع البيع والسلف (امْتَنَعَ لَا بِعَشْرَةِ) فأكثر
(وَسِلْعَةٍ) إلا لأبعد (وَبِمِثْلِ وَأَقْلٍ لِأَبَعَدَ) في فرع اشتراء مع سلعة فيجوز
ثلاث الأجل أيضاً (وَ) فيه (لَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ ثَمَّ رَضِيَ بِالْمُعْجَلِ)
الأقل (قَوْلَانِ) أظهرهما المنع (كَتَمَسَكِينَ بِأَنْعٍ مُتَنَفِّ مَأْقِيَمَتُهُ أَقْلٌ مِنْ)
أخذ (الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ) لكن الأظهر الجواز ويتفق عليه في الخطأ (وَلَاِنْ
أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَنْوَافٍ ثَمَّ اشْتَرَدَ مِثْلَهُ مَعَ خَمْسَةِ) مثلاً (مُنْعَ مُطْلَقًا)
للسلف بزيادة (كَمَا لَوْ اشْتَرَدَ عَيْنَهُ إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخَمْسَةُ لِأَجَلِهَا لِأَنَّ الْمُعْجَلِ
لِمَا فِي الذِّمَّةِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ مُسَافٍ) فامتنع ما قبل الاستثناء لأن الفرس مبيع
بالخمس الأخرى ففيه بيع وسلف (وَلَاِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةِ لِأَجَلٍ ثَمَّ اشْتَرَدَهُ
وَدِينَارًا نَقْدًا أَوْ مُوَجَّلاً مُنْعَ مُطْلَقًا) للبيع والسلف (إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ
لِلْأَجَلِ وَلَاِنْ زِيدَ غَيْرُ عَيْنٍ وَبَيْعَ بِنَقْدٍ) الواو بمعنى أو والمراد بالنقد الدين
الحال (لَمْ يُقْبَضْ جَازٍ إِنْ مُعْجِلَ الزَّيْدِ) فإن قبض جاز مطلقاً على ما في
الخرشي وغيره (وَصَحَّ أَوَّلُ مَنْ يُبْذَرُ الْأَجَالَ فَقَطُّ) على الأصح (إِلَّا أَنْ

يَقُوتَ الثَّانِي (بَعِيبٌ مَفْسُدٌ عَلَى مَا فِي بَن (فَيُفَسِّخَانِ) وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدَ أَحَدٍ شَيْءٌ (وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ خِلَافٌ) .

(فَصَلِّ) جاز^(١) لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِإِيْدِيهَا بِثَمَنِ وَلَوْ بِمَوْجَلٍ بَعْضُهُ وَكَوْرُهُ خُذْ بِمِائَةِ مَا (أَي سِلْعَةٍ بِثَمَانِينَ) وَالْكَرَاهَةُ لِمَنْ سَأَلَ سَلَفَ ثَمَانِينَ بِمِائَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِيْنَةِ (أَوْ اشْتَرَاهَا وَيُؤَمِّي لِتَرْبِيْعِهِ وَلَمْ يُفَسِّخْ) فَإِنْ بَيْنَ قَدْرِ الرِّبْحِ فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافِ اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذْهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَلَزِمَتْ أَمْرًا أَنْ قَالَ لِي وَفِي الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي) وَتَرَدَّ بِعَيْنِهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ أَوْ إِمَضَائُهَا وَأُزُومُهُ الْإِنْفَاءُ عَشَرَ قَوْلَانِ) الْمَشْهُورُ الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذْهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ نَقْدًا إِنْ نَقَدَ الْمَأْمُورُ بِشَرْطٍ وَلَهُ) فِي تَوَلِيَةِ الشَّرَاءِ (الْأَقْلُ مِنْ جُعِلَ مِنْهُ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُعِلَ لَهُ) ضَعِيفٌ (وَجَازٌ بِغَيْرِهِ) أَيْ بِغَيْرِ شَرْطِ النَقْدِ (كَتَقْدِيرِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ قَوْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِأَثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَاشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا) لِأَنَّهُ سَلَفٌ بِنَفْعٍ (فَتَلَزَمَ بِالْمُسَمَّى وَلَا تُعْجَلُ الْعَشْرَةُ وَإِنْ عَجَلَتْ أَخَذَتْ وَلَهُ جُعِلَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَهَلْ لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ إِذَا فُتَّ وَاتَّسَعَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ أَوْ يُفَسِّخُ الثَّانِي مُطْلَقًا) وَتَرَدَّ بِعَيْنِهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ قَوْلَانِ) .

(فَصَلِّ) (إِنَّمَا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ) لَا بِالْجُلُوسِ^(٢) عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ (كَشَهْرِ

(١) مع كونه خلاف الأولى كما في الشرح الصغير للحديث « إذا تباعتم بالعينة » الخ وهو في سنن ابن ماجه .

(٢) ورد الحديث الصحيح باثبات خيار المجلس وأخذ به الشافعي ووافقه ابن حبيب والسيوري وعبد الحميد الصائغ من المالكية ولم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة وادعى أشهب نسخ الحديث وليس بصحيح .

فِي دَارٍ) أَدْخَلَتْ السَّكَافِ سِتَّةَ أَيَّامٍ (وَلَا يَسْكُنُ) إِلَّا بِأَجْرٍ أَوْ بِسِرٍّ لِلِاخْتِبَارِ
وَأُفْسِدَ شَرْطُ الْمَنْوَعِ (وَكَجُمُعَةٍ) وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ (فِي رَقِيقٍ وَاسْتَخْدَمَهُ) عَلَى
التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي السَّكَنِ (وَكَثَلَانَةٍ فِي دَابَّةٍ وَكَيَوْمٍ لِرُكُوبِهَا) حَقَقَ
(ر) أَنَّهُ لِلِاخْتِبَارِ بِالْمَوْحِدَةِ وَالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ (وَلَا بَأْسَ بِشَرْطِ الْبَرِيدِ) فِي
الرُّكُوبِ خَارِجَ الْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْعُمُومِ وَالْأَوَّلِ بِالزَّمَنِ (أَشْهَبُ وَالْبَرِيدَيْنِ وَفِي
كُوفَةٍ خِلَافًا) أَوْ وَفَاقًا بِحَمْلِهِ عَلَى الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ (تَرَدُّدُ وَكَثَلَانَةٍ فِي تَوْبٍ)
وَكُلُّ الْعُرُوضِ وَنَحْوِ الْخُضْرِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْحَاجَةُ وَهَلِ السَّفِينَةُ ثَلَاثَةَ أَوْ كَالْعَقَارِ
نَظَرُ (وَصَحَّ) الْخِيَارِ (بَعْدَ بَتِّ وَهَلِ إِنْ نَقَدَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ ثَلَاثًا بِفَسْخِ دَيْنِ
الْمُثْمَنِ فِي مُؤَخَّرٍ بِالْخِيَارِ (نَأْوِيْلَانِ وَضَمَمَتُهُ حَيْثُ تَنَزَّلُ الْمُشْتَرِي) لَا تَفْلَا بِهَ بَائِعًا
بِالْخِيَارِ (وَقَسَدَ بِشَرْطِ مُشَاوَرَةٍ بِعَمِيدٍ أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ) عَلَى أَمَدِهِ بِكَثِيرٍ وَهُوَ
أَصْلُ مَا قَهْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ (أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِعَمِيدٍ) الْمُعْتَمَدُ قَوْلُ
الْأَخْمِيِّ بِالصَّحَّةِ وَإِنْ حَرَّمَ مَا لَمْ يَطْبَعُ عَلَيْهِ (أَوْ لُبْسِ تَوْبٍ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي
السَّكَنِ (وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَبَلَزَمَ) الْمُبِيعَ مِنْهُ هُوَ بِيَدِهِ (بِإِنْقِضَائِهِ) أَيْ أَمَدُ الْخِيَارِ
(وَرُدُّهُ فِي كَالْعَدْوِ) فَسَدَ أَيْضًا (بِشَرْطِ نَقْدِ كِفَايَتِهِ) عَلَى مَا سَبَقَ (وَعُمْدَةٌ
ثَلَاثُ) لِاسْتِنْدَادِ أَدْوَائِهَا فَيُضْعَفُ التَّرَدُّدُ بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالْمُتَنَبِّئَةِ (وَمُوَاضَعَةٍ
(وَ) كِرَاءِ (أَرْضٍ لَمْ يُؤْمَنْ رِيَّهَا وَإِجَارَةٍ لِجِرِّ زَرْعٍ) الْمُعْتَمَدُ فِي هَذَا عَدَمُ
الْفَسْخِ بِتَلَفٍ وَيُسْتَوْفَى بِغَيْرِهِ فَلَا يَضُرُّ النِّقْدَ (وَأَجِيرٌ تَأْخَرُ شَهْرًا) بَلْ
فَوْقَ نَهْمِهِ بِكَثِيرٍ (وَمُنْعٌ) نَقْدٌ مَا لَا يَعْرِفُ بِعَمِيدِهِ (وَلِنْ) بِالْأَشْرَاطِ
لِغَسْخِ الدِّينِ فِي مُؤَخَّرٍ (فِي مُوَاضَعَةٍ وَغَائِبٍ وَكِرَاءِ ضَمَّنَ) لَا مَفْهُومَ لَهُ
(وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ) رَاجِعٌ لِلْكُلِّ (وَاسْتَبَدَّ بِأَسْمٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ
غَيْرِهِ) حَشَّ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنَ الْمَشَاوِرَةِ الْإِتْبَاعَ لِحَبْرِ شَاوِرُوهُنَ وَخَالِفُوهُنَ ^(١)

(١) لم يرد بهذا اللفظ، وروى ابن لال والديلمي عن أنس من زوعاً لا يفعلن =

(لَا خِيَارَهُ وَرِضَاهُ) لا عراضه عن نفسه ومن ذلك في المعنى مافى الخرشى من المشورة المفيدة بان أمضى فلان أمضى وإن ره فلا استقلال (وَتَوَلَّتْ أَيْضًا عَلَى نَفْسِهِ فِي مُشْتَرٍ وَكَلَى نَفْسِهِ فِي الْخِيَارِ فَقَطُّ وَكَلَى أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا) فيعتبر السابق إلا لقبض والثلاثة ضعيفة والمعول عليه ما صدر به (وَرَضِيَ مُشْتَرٍ كَاتِبٌ أَوْ زَوْجٌ وَلَوْ عَبْدًا أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا أَوْ رَهَنَ أَوْ آجَرَ أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ أَوْ تَسَوَّقَ أَوْ جَنَى إِنْ نَعِمَ أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ أَوْ عَرَّبَ دَابَّةً) قصدها في أسافلها (أَوْ وَدَّجَهَا) في أوداجها (لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً) في غير نظر الفرج (وَهُوَ) أى ما عذر رضى من المشتري (رَدُّ مِنْ الْبَائِعِ إِلَّا الْإِجَارَةَ) لأنها كالعلة له إلا أن يزيدها على أجل الخيار (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ) هذا من تعلقات قوله سابقاً ويلزم بانقضائه (وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرٍ إِنْ فَعَلَ فَوَلَّ بَصَدَقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بَيِّعِينَ أَوْ لَرَّبَّهَا نَقَضُهُ قَوْلَانِ) لا حاجة لهذا على مافى حش وغيره عن ابن القاسم أن البيع يدل على الرضى كالتسويق (وَانْتَقَلَ) الخيار (لَسَيِّدٍ مُكَاتِبٍ عَجَزَ وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَلَا كَلَامَ لَوَارِثٍ مَعَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ) عند رد الغريم (وَلَوَارِثٍ وَالْقِيَّاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ) وأبى البائع التبعيض (وَالْإِسْتِحْسَانُ أَخَذُ الْمُحْبِيزِ الْجَمِيعِ) والمعول عليه الأول (وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ) والمحْبِيز هنا منزلة الراد للساعة هناك فالقياس اجازة الجميع أو بجرى الاستحسان أو يحزم بالقياس فقط (تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ جُنَّ) وعلم طوله أو فُقِدَ أو مات مرتدًّا (نَظَرَ السُّلْطَانُ) بالأصلح (وَنَظَرَ الْمُعْمَى) عليه (إِنْ طَالَ) بعد أمد الخيار بما يضر الآخر (فُسِخَ وَالْمَلِكُ

== أحكم أمراً حتى يستشير فإن لم يجد من يستشيره فليستشر امرأة ثم ليحالفها فإن خلافاً البركة . وسنده ضعيف منقطع . وروى المسكوى عن عمر قال « خالفوا النساء فإن خلافتن البركة » وروى أيضاً عن معاوية قال : عودوا النساء : لا ، فإنها ضعيفة إن أطعتهن أهلكنكم

لِلْبَائِعِ وَمَا يُؤْتِيهِ لِلْعَبْدِ) مبتدأ (إِلَّا أَنْ يَسْتَشْتِيَ) المشتري (مَالَهُ وَالْغَلَّةُ
وَأُرْشُ مَا جَنَى أَجْنَبِي لَهُ) أي للبائع هذا هو الخبر (بِخِلَافِ الْوَلَدِ) فلمشتري
كالصوف ولو لم يتم (وَالضَّمَانُ مِنْهُ وَحَلَفَ مُشْتَرِي) ما فرط وزاد المتهم وقد ضاع
إِلَّا أَنْ يَظَاهَرَ كَذِبُهُ أَوْ يُغَابَ عَلَيْهِ) فيضمن المشتري (إِلَّا إِبْيَنَةً وَضَمِينَ
الْمُشْتَرِي إِنْ خَيْرَ الْبَائِعِ إِلَّا كَثَرَ) من الثمن أو القيمة (إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ)
المشتري على الضياع (فَالثَّمَنُ كُخْيَارِهِ وَكَغَيْبَةِ بَائِعِهِ وَالْخِيَارُ غَيْرُهُ وَإِنْ
جَنَى بَائِعٌ وَالْخِيَارُ لَهُ عَمْدًا) ولم يتلف (فَرَدَّ وَخَطَأً فَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْعَمَلِ)
بِماسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفُسُخَ فِيهِمَا) العمد
والخطأ (وَإِنْ خَيْرَ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ أَوْ أَخَذَ الْجِنَايَةَ وَإِنْ تَلَفَتْ
ضَمِينَ إِلَّا كَثَرَ) من الثمن والقيمة (وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ وَإِنْ
تَلَفَتْ أَنْفُسُخَ وَإِنْ جَنَى مُشْتَرِي وَالْخِيَارُ لَهُ وَلَمْ يَتْلَفْهَا عَمْدًا فَهُوَ رِضَى) كما
سبق مع رد البائع (وَخَطَأً فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا نَقَصَ وَإِنْ أُنْتَلَفَها ضَمِينَ الثَّمَنَ وَإِنْ
خَيْرَ غَيْرُهُ وَجَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَهُ) أي لاغير (أَخْذَ الْجِنَايَةَ أَوْ الثَّمَنَ)
والذي ذكره ابن عرفة أن الخيار حال الخطأ للمشتري في التماسك والرد، ويدفع
الأرث في الحسالبين (وَنَ تَلَفَتْ ضَمِينَ إِلَّا كَثَرَ) فيهما (وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ
ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا لِيَخْتَارَ فَادَّعَى ضِيَاعَهُمَا ضَمِينَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطُّ وَلَوْ سَأَلَ
فِي إِفْبَاضِهِمَا) له كان على خيار أو لزوم (أَوْ ضِيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِينَ نِصْفَهُ وَلَهُ
اخْتِيَارُ الْبَاقِي) حيث كان على خيار (كَسَائِلٍ دِينَارًا فَيُعْطَى ثَلَاثَةٌ لِيَخْتَارَ
فَزَعَمَ) أو أثبت (تَلَفَ اثْنَيْنِ فَيَكُونُ شَرِيكًا) توضيح لفساد التشبيه في
الاشتراك في الغمان، أما لغيرها فأمين لا يضمن (وَإِنْ كَانَ لِيَخْتَارَ هُمَا) أو
يردها فهو مجرد خيار يؤخذ مما سبق (فَسَيَكُونُ مَبِيعًا) مضمون على ما سبق
وَأَنْ مَاهُ بِمُضَى الْمُدَّةِ وَهُمَا بِيَمِينِهِ وَفِي اللَّزُومِ لِأَحَدِهِمَا يَلْزَمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّهِ

إذا ادعى ضياع أحدهما أو دعت المدة (وفي الاختيار) والخيار (لا يلزم)
 شيء (٧) بمضى المدة (ورد بمقدم مشروط فيه غرض كذب ليدبر) على
 الابتكار (فيجدها بكرة وإن بمقاداة) ولو أسندت لزعم الرقبى كيما من يشترى
 من تزعم أنها طباخة (لا إن انتفى) الغرض كشرط أنه جاهل شيخنا ولا عبرة
 بقوله لا أستخدم علماً (وبما العادة السلامة منه كغور وقطع) ولو أتملة
 (وخصاء واستحاضة وزرع حبيضة استبراء وعسر وزناً) ولو كرهاً (وشرب)
 وأكل حشيشة (وبخري) بفرج أو فم (وزعري) قلة شعر (وزيادة سن)
 مشوه (وظفر) بعين (وعجبر) تعقد بالجسد (وبجبر) عظم بالبطن (ووالدين
 أو ولد) يمكن الأباق لهما (لا جد ولا أخ) وجد أم أب وجنونه يطبع
 لا بمس جن) لأن هذا لا يسرى من الأصول (وسقوط سنين وفي الرأفة
 الواحدة) كالوخش من المقدم (وشيب بها فقط ولو قل وجنونه) أى
 الشعر يكلفه على عود لأنه غش (وصم وبته) حرته (وكونه ولد زناً ولو
 وخشاً وبول في قرش في وقت ينكره) عادة (إن ثبت عند البائع
 وإلا حلف) البائع (إن أفرت) وبالت (هيند غيره) أى حادث (وانخس
 عبدي وفحولة أمة إن اشتهرت) هذه الخصلة فيهما (وهل هو الفعل) (١) به
 وسحاقها (أو التشبه تأويلان وقلف ذكر وأنثى) فات وقتها مع الإسلام
 (مولد أو طوبل الإقامة وخن نجلو بهما) لأنه مظنة سرقة (كبيع بعبد
 ما اشتراه براءة) لا حائل عدمه فلا يمكن الرد على بائعه كملكه للتدليس
 (وكره وعثر) في الحافر (وحرز) وعدم خيل معتاد لا ضبط (حبث لم
 تنقص اليمين) وثيوبته إلا فيمن لا يفتض مثلها) أو لشرط (وعدم فحش
 صغر قبل كونها زلاً) قليلة لحم الإليتين لا جداً (وكفى أم بئنه) وتهمته

(١) هذا تأويل عبد الحق ورده أبو عمران .

بِسْرِقَةٍ) ونحوها (حُبْسَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ) لا إن اشتهر بالعداء (وَمَا
لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَقْيِيرِ كَسُوسٍ) داخل (الْخَشَبِ وَالْجُوزِ وَمُرَّ قِنَاءٍ)
إلا لشرط (وَلَا قِيَمَةَ) أرش فيه (وَرُدَّ الْبَيْضُ) المذر (وَعَيْبٌ قَلٌّ بِدَارٍ
وَفِي قَدْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهره مادون الثلث (وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ كَصَدْعٍ جِدَارٍ لَمْ
يُخْتَفِ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَمَا) جهة الباب فيخير كباخوف (أَوْ
يَقْطَعُ مَنَفَعَةً كَمِلْحٍ يَثْرِي بِمَحَلِّ الْخَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوَلِدَةٌ) منلا (لَمْ
تَحْرُمُ) بمجرد قولها (وَلَكِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ) أو حدث عنده (بَيْنَ)
إِنْ بَاعَهَا (وَتَعْرِبَةُ الْخِيَوَانِ) توفير لبنه (كَالْتَسْرُطِ) بكثرتنه (كَتَلَطِيخٍ
ثَوْبٍ عَبْدٍ بِمِدَادٍ) فهو كاشتراط كتابته (فَيُرَدُّهُ) أَى النِّعَمِ الْمُعْصَرَى (بِصَاعٍ
مِنْ غَالِبِ الْقُوَى وَحَرْمُ رَدِّ اللَّبَنِ) وأولى غيره عوضاً عن الصاع لأنه من باب
بيع الطعام قبل قبضه (لَا إِنْ عَلِمَهَا مُصْرَاةً أَوْ لَمْ تُصَرَ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ)
فلا رد له ما لم يقل جداً (إِلَّا إِنْ قُصِدَ) اللبن (وَاشْتُرِيَتْ وَفَتْ حِلَالَهَا
وَكَتَمَهُ) مع علم قدره فيخير المشتري (وَلَا) إِنْ رَدَّ (بِغَيْرِ عَيْبٍ التَّصْرِيبَةِ)
فلا صاع عليه (حَلَّى الْأَحْسَنَ وَتَعَدَّدَ) الصاع (بِتَعَدُّدِهَا) أَى المصراة (حَلَّى
الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ) لكن المول عليه قول الأكثر بالاتحاد ما لم يتعدد العقد
(وَإِنْ حُلِبَتْ ثَالِثَةٌ فَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهِيَ رَضَى) فلا رد له
(وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا) أَوْ رَفَاقًا بِمَحَلِّهِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصَلِ
الِاخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ وَهُوَ الْأَحْسَنُ (تَأْوِيلَانِ وَمَنْعَ مِنْهُ) أَى رد العيب (بِئْعٍ
حَاكِمٍ وَوَارِثٍ رَقِيقَةً فَقَطْ بَيْنَ أَنَّهُ إِذْثُ وَخِيَرٌ مُشْتَرٍ ظَنَّهُ) أَى البائع
(غَيْرُهَا) أَى الحاكم والوارث (وَتَبَرَّى غَيْرُهَا فَيْدٌ) أَى الرقيق (مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ
إِنْ طَأَتْ إِفَامَتُهُ) بن: كسبة أشهر (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوصفه أَوْ أَرَاهُ
لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ وَزَوَّالَهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعَوْدِ وَفِي زَوَالِهِ مَوْتُ الزَّوْجَانِ) أَو الزوج

(وَطَلَقَهَا) بَانْتًا (وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ) وانفق عليه إن لم يدخل (أَوْ
بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا أَقْوَالَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى) كالإجارة بعد علمه
(إِلَّا مَا لَا يُنْقِصُ كَسُكْنَى الدَّارِ وَخَلْفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُدْرَةٍ فِي كَلْيَوْمٍ)
واليومين (لَا كَسَافِرٍ اضْطُرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُهَا إِحْضَارِ فَإِنْ غَابَ بِأَلِيمَةٍ
أَشْهَدَ) ندباً أنه لم يرض ورد هلى وكيل أو قريب الغيبة (فَإِنْ عَجَزَ أَشْهَدَ
الْقَاضِي فَيُتْلَوُ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ إِنْ رُجِيَ قُدُومُهُ كَانَ أَمْرٌ يُعْلَمُ مَوْضِعُهُ عَلَى
الْأَصَحِّ) واليوم يومان مع الخوف وعشرة مع الأمن (وَفِيهَا أَيْضًا نَفَى التَّلَوُّمِ
وَفِي سَحْلِهِ عَلَى الْخِلَافِ) أو الوفاق بحمله على غير المرجو وهو المتمد (تَأْوِيلَانِ
مُتَمِّمٌ) بعد التلوم (قَضَى) بالرد (إِنْ أُنْبِتَ عَهْدَةً مُؤَرَّخَةً) ليهلم قدم العيب
من حدوده (وَصِحَّةُ الشَّرَاعِ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ عَلَيْهَا) فيكفى البين (وَقَوْلهُ)
عطف على فاعل منع (حَسًّا) أو حكماً (كَكِتَابَةٍ وَتَذْيِيرٍ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعْمِيًا
وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسْبَةُ) النقصية (وَوُوقَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) قبل العلم
ولم يمكن رده (لِخِلَاصِهِ وَرُدُّهُ إِنْ لَمْ يَتَقَيَّرْ كَقَوْدِهِ لَهُ بِمَيْبِ أَوْ مَلَكَ
مُسْتَأْنَفٍ كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرْثٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجَنْبِيٍّ مُطْلَقًا أَوْ لَهُ) أى للبايع
(بِمِثْلِ ثَمَنِهِ) مطلقاً^(١) أَوْ بِأَكْثَرٍ إِنْ دَاسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رُدُّهُ ثُمَّ رُدُّ
عَلَيْهِ) إِنْ شَاءَ (وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلٍّ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخْذُ
الْقَدِيمِ وَرَدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا) أى العيبان (بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ) صحيحاً
ثم بالقديم ثم بهما ليعرف ما ينوب كلا (يَوْمَ ضَمِيمَةٍ الْمُشْتَرَى وَلَهُ إِنْ زَادَ
بِكَيْصِفِغٍ أَنْ يَرُدُّ وَيَشْرَكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ) حقه الأرجح
لأنه لابن يونس والذي لابن رشد يوم الحكم (وَجِبَرَتُهُ) أى بالرائد العيب
(الْحَادِثُ) بحسبه (وَفُرْقَ بَيْنَ مَدَاسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ) بمعتاد لم ينتفع به

(١) دلس بانه الأول أم لا .

المشتري كمتفصيل الثياب فلا شيء المدلس (كَمَا لَا كَرِهَ مِنَ التَّدْلِيسِ) بعبه
 كما باق أو في زمنه فالضمان على المدلس بخلاف غيره (وَأَخَذَهُ مِنْهُ) أى من
 المشتري (بِأَكْثَرِ) من الثمن الأول فلا رد للمدلس كما سبق (وَتَبَرَّ مِمَّا لَمْ
 يَعْلَمْ) فيجوز بخلاف ما علم والمبتري منه لا يكون إلا من مدلس (وَرَدَّ سَمَسَارِ
 جُعْلًا) لغير المدلس وهو على البائع إلا لشرط أو عرف والردان رد المبيع بحكم
 وإلا فكلا قالة يفوز به السمسار (وَ) رد (مَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ رُدَّ بِعَيْبٍ) فأجرة
 الحبل على البائع إن دلس (وَإِلَّا رُدَّ إِنْ قَرُبَ وَإِلَّا فَاتَ) ثم أتى بما موضعه
 بعد قوله وتغير المبيع إن توسط فله أخذ القديم أعنى (كَعَجْفٍ دَابَّةٍ وَسَمْنَةٍ)
 الحق أنه ليس عيباً لأنه إن رد لاشيء عليه (وَعَمَى وَشَلَلٍ وَتَزْوِجٍ أُمِّهِ وَجَبَرٍ
 بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ) البائع استثناء من أخذ القديم (بِالْحَادِثِ أَوْ يَقُولُ)
 بالحادث والاستثناء في هذا منقطع (فَكَأَنَّهُمْ) بما سلك ولا شيء له أو يرد ومثل
 القليل بقوله (كَوَعِكَ وَرَمَدٍ وَصَدَاعٍ وَذَهَابِ ظُفْرِ وَخَفِيفِ حُمَى وَوَطْءِ
 نَمِيذٍ وَقَطْعِ) تفصيل (مُعْتَادٍ وَالْمُخْرِجِ عَنِ الْمَقْصُودِ مُفِيئٌ) للرد بالعيب
 القديم (فَالْأَرُشُ) فيه متعين (كَبِكْرِ صَفِيرٍ وَهَرَمٍ وَافْتِضَاضٍ بِكْرٍ)
 بالافاق والغاء^(١) والمستمد أنه من المتوسط وقيد بالباجى بالرائمة (وَقَطْعٍ غَيْرِ
 مُعْتَادٍ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبِ التَّدْلِيسِ) استثناء من تعين الأرش في الفوات
 سفار جوع بجميع الثمن كما سبق (أَوْ بَسَمَاوِيٍّ زَمَنَهُ كَمَوْنِهِ فِي إِبَاقِهِ وَإِنْ بَاعَهُ
 الْمُسْتَرَى وَهَلَكَ بِعَيْبِهِ رَجَعَ) الأخير (عَلَى الْمُدْلَسِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُجُوعُهُ
 عَلَى بَائِعِهِ) الثانى لغية مثلاً (بِجَمِيعِ الثَّمَنِ) الأول (فَإِنْ زَادَ) عن الثمن
 الأخير (فَلِلْمُتَّانِي وَإِنْ نَقَصَ فَمِلْ بِسَكْمَلُهُ) الثانى بعد (قَوْلَانِ) وعلى عدم
 التكميل بكل الأرض إن نقص منه (وَلَمْ يُحْدَفْ مُشْتَرٍ ادْعَيْتَ رُوَيْتُهُ إِلَّا)

(١) يقال اقتضها إذا أزال قضتها بكسر القاف وهى البكاوة ، واقتضها بالقاف مثله .

بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ) أو إقراره بالتقليب أو عدم غموض العيب وظهوره لكل
أحد رهان رؤيته وترد اليمين هنا (وَلَا الرَّضَى بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخْبِرٍ) لم يكذب
البائع (وَلَا بَأْسُ أَنْهُ لَمْ يَأْبَقْ) عنده (لِإِبَاقِهِ بِالْقُرْبِ وَهَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَ)
بيان (أَكْثَرِ الْعَيْبِ) أو نصفه (يَرْجِعُ بِالزَّائِدِ) على ما بين إذا هلك
(وَأَقْلَمُ بِالْجَمْعِ) جميع الثمن وبيان الأقل كالعدم (أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ
هَلَكَهِ فِيمَا بَيَّنَّهُ) ف يرجع بما كتبه (أَوْ لَا) بأن هلك فيما كتبه فبالجَمْعِ
(أَقْوَالُ وَرَدُّ بَعْضِ الْمَيْمِ بِحَصَّتِهِ وَرَجَعُ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً)
لا بالشركة فيها (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) المبيع (الْأَكْثَرُ أَوْ أَحَدُ مُزْدَوَجَيْنِ
أَوْ أُمًّا وَوَلَدًا) الأصل أو احداً وولدها فلا يجوز التمسك بالبهض في ذلك
(وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ) من متعدد معين (اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ وَإِنْ كَانَ
دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةً تَسَاوَى عَشْرَةُ يَتَوَبَّ فَاِسْتَحَقَّتِ السَّاعَةُ وَفَاتِ النَّوْبُ فَلَهُ
قِيَمَةُ النَّوْبِ بِكَمَالِهِ وَرَدُّ الدَّرْهَمَيْنِ) تعقبه (ر) بأن المعتمد تقييد الفسخ
بعدم الفوات (وَ) جاز (رَدُّ) أو أنه بهيعة الماضي (أَحَدُ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى
أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي) نفي (الْعَيْبِ أَوْ قِدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةٍ عَادَتٍ
لِلْمُشْتَرَى) أو نبوت عيب آخر (وَخَافَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ وَفِيلٌ لِلتَّمَذُّرِ
وغيرُ عُدُولٍ وَإِنْ مُشْرِكَيْنِ) لا يكذبون قيل لا مفهوم للمتمذر قيل إلا في
المشركين (وَيَمِينُهُ بَعْتُهُ وَفِي ذِي التَّوْفِيَةِ وَأَفْبَضْتُهُ وَمَاؤُهُ بِهِ بَقَا فِي الظَّاهِرِ)
الذي قد يخفى (وَكَلَى الْعِلْمِ فِي الْخَفِيِّ وَالْغَلَّةُ لَهُ) أى للمشتري (لِلتَّلَسُّخِ وَلَمْ
تُرَدْ بِخِلَافِ الْوَلَدِ وَثَمَرَةِ أُبْرَتِ) فان لم تؤبر فلا ترد حيث أزهرت كالفساد
ولا تفوت في الشفعة والاستحقاق إلا باليبس ولا في الفاس إلا بالجداذ (وَهُوَ فِي
تَمَّ كَشْفُوعَةٍ وَاسْتِحْقَاقٍ وَتَفْلِيْسٍ وَفَسَادٍ) تشبيهه في فوز المشتري بغلة ما يؤخذ
منه (وَدَخَلَتْ) السلعة المعيبة (فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ بِالتَّبَضُّعِ أَوْ)

ثَبَّتَ) موجب الرد (عِنْدَ حَاكِمٍ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ) حيث حضر البائع،
ولا بد من الحكم على الغائب (وَلَمْ يُرَدِّ) البيع (بِقَاطِ) جهل من ماله كخلاف
الوكيل والوصى (إِنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ) العام كحجر فاذا هو ياقوت وأولى إن لم يسم
وَلَا يَغْنِي وَلَوْ خَالَفَ الْعَادَةَ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخْبِرَهُ بِجَهْلِهِ أَوْ
يَسْتَأْذِنَهُ) فيغره الآخر والقيدان مآلهما واحد معمول به (تَرَدُّدٌ وَرُدٌّ)
الريق (فِي عُمْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَادِثٍ إِلَّا أَنْ يَبْيِيعَ بِبَرَاءَةٍ، وَدَخَلَتْ فِي
الِاسْتِبْرَاءِ) بمعنى المواضعة حتى يشتركا في ضمان البائع بخلاف السَّنة وها بعد
الخيار (وَالنَّفَقَةُ) ومنها كسوة مثله (وَالْأَرْضُ كَأَلْمَوْهُوبِ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَشْتَرَى
مَالُهُ) خاص بما بعد الكاف فالهبة للمشتري (و) رُدٌّ (فِي عُمْدَةِ السَّنَةِ يَجْذِئُ
وَبَرَصٍ) ولو شكاً (وَجُنُونٍ) ولو بمس جان (لَا يَكْضَرُّ بَقِيَّةُ أَنْ تُشْرِطَ أَوْ
اعْتِيْدَا) شرط في الرد بالمهديتين (وَلِلْمُشْتَرِيِّ إِسْفَاطُهُمَا) كالبائع قبل العقد (و)
العيب (الْمُحْتَمَلُ) حدوثه (بَعْدَ مَا مِنْهُ) أى من المشتري (لَا فِي مُنْكَحٍ
بِهِ) استظهر عجز وتابعوه أن الإخراج من العادة ويعمل في الخرجات بالشرط،
والظاهر إلا المأخوذ عن دين الموصى بشرائه للعتق (أَوْ مُخَالَعٍ بِهِ أَوْ مُصَالِحٍ
بِهِ فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مُسْلَمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ
مُكَاتَبٍ) عن النجوم (أَوْ مَبْيَعٍ عَلَى كَمْفَلَسٍ) وسفیه للنفقة (أَوْ مُشْتَرَى
لِلْعَتَقِ أَوْ مَا أُخْذَ عَنْ دَيْنٍ) بخلاف عن إقرار بمدين (أَوْ رُدٍّ بِعَيْبٍ) أو إقالة
على الأظهر (أَوْ وَرِثَ أَوْ وَهَبَ) ولو بنواب لهدم المشاحة (أَوْ اشْتَرَاهَا
زَوْجُهَا) وفي العكس العمدة (أَوْ مُوصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ رَجُلٍ أَحَبَّ أَوْ
بِشَرِّهِ لِلْعَتَقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ) ابتداء (أَوْ الْمَبْيَعِ فَاسِدًا) إذا رد (وَسَقَطَتَا
بِكَمْفَلَسٍ) وإيلاد وتدبير (فِيهِمَا) أى زمن المهديتين (وَضَمِنَ بِأَنْعَ مَكِيلًا
لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ) كما أن وزن الثمن ونقده

على المشتري ويعمل بالشرط أو العادة (بخلاف الإقالة والتولية والمشاركة
على الأرجح فكأن فرض) بجماع أن لا غرامة على صانع المعروف (واستمر)
ضمان البائع له (بمعياره وأو تولاؤه المشتري) إلا أن يكون المعيار لا وعاء
للمشتري غيره أو يأخذه من يد الكيال ليفرغ، وفي لزوم القمع للبائع خلاف ولو
فرغت في إثناء المشتري ثم ظهرت فيها فارة لم تعلم فعلى المشتري كما في ح (وقبض
العقار بالتخليّة وغيره بالعرف) كتسليم مقود الدابة (وحين بالقد
الصحيح اللازم على ما سبق (إلا المعبوسة للشئ أو الإشهاد) على بقائه أو
تسليمها (فكأنه من) في ضمان البائع (وإلا المائب فيما قبض وإلا المواضعة
فبخر وجهها) من حكم المواضعة (من) أجل رؤية (الحبيضة) أى الدم (وإلا
الثمار) بالنسبة (للجائحة) فلا تضمن بالقد بل بأمنها (وبديء المشتري)
بتسليم ما بيده (للتنازع والتلف وقت ضمان البائع بسموئى يفسخ وخير
المشتري إن غيب) البائع بالمعجزة وأدعى الهلاك بين الفسخ للثمن والنسك
بالعوض مثلاً أو قيمة (أو عيب) بالمعجزة لكن مع العمدة الأرض إن تمسك
والخطأ كالنقص (أو استحقاق شائع وإن قل) دون الثالث إلا أن يراد للعلة
أو ينقسم فيتمين النسك بما بقى (وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم
التمسك بالأقل) كما سبق وكرر لقوله (إلا المثلى) فيجوز التمسك بالباقي
بحصته إلا في العيب لأن البائع يقول سلمته تحمل بعضها (ولا كلام أو أحده
في قليل لا ينفك كقاع) أسفل الجارين مثلاً بتغير (وإن انفك للبائع الزام
الرابع بحصته) ويلزم المشتري الباقي (لا أكثر) كالثالث فلمشتري رد
الجميع أو التماسك به (وليس للمشتري الزامه) أى السليم (بحصته) نعم
بجميع الثمن (مطلقاً) قل أو أكثر (ورجع للقيمة) ميزاناً للراجع من الثمن
وهذا من تعلقات ما سبق في استحقاق بعض المتعدد (لا للتسمية) إن سمياً لكل

نوب (وصح) العقد (ولو سكتا) عن اشتراط القيمة (لأن شرطاً الرجوع لها) أى التسمية (ولأنلاف المشتري قبض والبائع والأجنبي بوجوب الغرم) لمن الضمان منه (وكذلك إنلافه) حقه تعديبه يفصل فيه كما سبق فهو من المشتري قبض ولا يخبر كما فى بن خلافا لما فى الخرشي (وإن أهلك بائع صبرة على الكيل فالمثل تحريراً ليؤفقه ولا خيار لك) يامشتري (أو أجنبي فالقيمة إن جهلت المكيلة) ولا يكتفى بالتحرى لأن البائع يغلب عليه معرفة شيئه (ثم اشترى البائع) من القيمة (ما يؤفى فإن فضل) منها شيء (فالبائع وإن نقص فكالا سيقض) للمشتري الرد بنقص الكثير وإلا تمك بما يخص الحاصل (وجاز البيع قبل القبض إلا مطلقاً طعام المعاوضة) وليس منه ما أخذ عن مستهلك بل يجوز بيعه قبل قبضه (ولو كرزق قاض) وجندى فى نظير عمل (أخذ بكيل) قيد فى منع الطعام ويجوز الجراف قبل القبض كما سيقول (أو) كان جزافاً فى ضمان البائع (كلين شاة) من شياه كمشرة عرفت وجه حلاها فيحرم بيعه قبل قبضه أما أخذه بقرة يحلبها ويطعمها ففاسد وتراجع (ولم يقبض من نفسه) يعنى لا يكتفى ذلك كمن اشترى وديعة عنده أو رهناً فلا يبيع حتى يستأنف كوله (إلا كوصية يتدبره) يشتري لأحدهما من الآخر فيبيع ما اشترى بالقبض التقديرى (وجاز بالعقد جزافاً وكصدقة وبيع ما على مكاتب منه) أى له (وهل إن عجل العتق) أو لا بشرط وهو الأظهر (تأويلان وإفراضة) أى طعام للمعاوضة قبل قبضه (أو وفاؤه عن قرضى) لا عكسه لأنه بالإحالة باعه قبل قبضه كما فى بن (وبيعه لمة رضى) لغير المقرض أو له بغير طعام مع أجل السلم ولا بد أن يكون المقرض مشترياً لم يقبض (وإفالة من البيع) كالبيع مالم يرغب على ثمن لا يعرفه بعينه للبيع والسلف (وإن تغير سوق شيئك) مما لفته والخطاب للمشتري (لا بد منه كسمن

دَابَّةٌ وَهَزَّ لَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ) ابن عرفة إلا أن تراد للخدمة (وَمِنْهُلٌ مِثْلِيَّكَ) عطف على معنى قوله لا بدنه فيمنع (إِلَّا التَّيْنَ فَلَهُ) أى البائع (دَفَعُ مِثْلَهَا) وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَإِلْقَاةُ بَيْعٍ إِلَّا فِي الطَّعَامِ (قبل قبضه كما سبق (وَالشُّفْعَةُ) فانها فيها كالمدم (وَالْمُرَابَحَةُ) فلا يبنى على ثمن بيعها بل ماقبله (وَتَوَلِيَّةٌ) عطف على قوله وجاز جزاف (وَشَرَكَةٌ) فى الطعام قبل قبضه (إِنْ أَمَّ يَسْكُنُ) التثريبك (كَلَى أَنْ يَمُقَدَّ عَنْكَ) ولا عبرة بترجمه الخرشى للتولية ولا ينقله عن ابن يونس منع الإقالة بغير بلد الطعام هنا فقد رده بن (وَأَسْتَوَى عَقْدَاهُمَا) الأول والثانى (فِيهِمَا) أى التولية والشركة فى الثمن ، ابن القاسم : ويشترط كونه عينا وألحق به أشبه مالا يختلف فيه الأغراض واستحسنه اللخمي (وَالْأَفْئِدَةُ كَمَنْعِهِ) فى الأحكام (وَضَمِنَ) للشرك اسم مفعول (الْمُشْتَرَى) بفتح الراء (المُعَيَّنَ وَ) ضمن المسلم (طَعَامًا كَلْتَهُ) يامسلم إليه بإذنه عندك (وَصَدَقَكَ) ولا يشترط هذا فى الشركة فى المص تشذبت (وَأِنْ أَشْرَكَهُ حُجِّلَ وَإِنْ أَطْلَقَ) للناسب حذف الواو (كَلَى النِّصْفِ وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثٌ شَرَكَهُمَا فَلَهُ الثُّلُثُ) ليستووا إلا أن يختلف نصيبهما أو يسأل كلا بغير حضور الآخر فله النصف من كل (وَأِنْ وَلَيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ يَمَّا اشْتَرَيْتَ جَازَ) مع الجهالة (إِنْ أَمَّ تَلَزِمَهُ) ولو مع السكوت (وَلَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عَلِمَ بِالْمَنْ فَسَكْرَةٌ) التولية فَذَلِكَ لَهُ وَالْأَضْيَقُ صَرَفٌ) لما سبق من منع مطلق التأخير فيه (ثُمَّ إِقَالَةٌ طَعَامٍ ثُمَّ تَوَلِيَّةٌ وَشَرَكَةٌ فِيهِ ثُمَّ إِقَالَةٌ غَرُوضٍ) كل ذلك فى السلم (وَقَسَخُ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ثُمَّ بَيْعُ الدَّيْنِ) للمول عليه أن الترتيب من حيث الخلاف، والمشهور منع التأخير فى غير الصرف إلا بقدر الذهاب للبيت مثلا نعم قوله (ثُمَّ ابْتَدَأُوهُ) كرأس مال السلم يجوز التأخير فيه ثلاثة أيام .

﴿فصل﴾ (وَجَزَ مِرَاجَةً وَالْأَحَبُّ خِلَافُهُ) يعني المساومة لاحتياجه
 لمزيد علم والاستئمان جهالة والمزايدة ضماناً^(١) (وَلَوْ عَلَى مُقَوِّمٍ) حقه : مضمون
 غير عين (وَهَلْ مُطْلَقًا) ولو لم يكن عند المشتري فنع أشهب له خلاف (أَوْ) محل
 الجواز (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي تَأْوِيلَانِ) ويتفق على المنع في مُعَيَّنٍ ليس عنده
 (وَحُسِبَ) حيث لا بيان ولا عرف (رَبْحُ مَالِهِ عَيْنٌ قَائِمَةٌ كَصَبْغٍ وَطَرَنٍ
 وَقَصْرِ وَخِيَاطَةٍ وَكَمْدٍ) دفع الثوب (وَفَتْلٍ وَطَرِيَةِ) وضمه في الندي
 ليحسن (وَأَصْلُ مَا زَادَ) مما لا عين له ولا يحسب له ربح (فِي الثَّمَنِ كَحُمُولَةٍ)
 أجرة حمل (وَشَدَّ وَطَى اعْتِيدَ أَجْرُهُمَا وَكَرَاءُ بَيْتِ لِسَاعَةٍ) وحدها إذ
 لا يعمل بالتوظيف (وَالْإِلَّا) يعتادا أو لم يكن السكراء للساعة (لَمْ يُحْسَبْ كَسْمَاكِ
 لَمْ يُعْتَدَ إِنْ بَيَّنَّ) ما خرج من يده يعني وشرط الربح على (الجميع) فإنه
 حوِّمَ على اختصار كلام عياض كما في الحرشي وغيره والشرط راجع للجواز أول
 الفصل والإخراج الآت منه (أَوْ فُسِّرَ الْمَوْنَةُ فَقَالَ هِيَ بِمِائَةِ أَصْلِهَا كَذَا) كتمانين
 (وَحَمْلُهَا كَذَا) يعني وضرب الربح على ما يربح فقط وإلا فالنفسير هو البيان
 السابق فلا تحسن هذه المقابلة (أَوْ هَلِ الْمِرَاجَةُ وَبَيَّنَّ كَرَبْحِ الْعَشْرَةِ
 أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُفَصِّلَا مَالَهُ الرِّبْحُ) فيجعل على ما سبق (وَزَيْدٌ عَشْرُ الْأَصْلِ)
 حيث دخلا على العشرة أحد عشر (وَالْوَضِيعَةُ كَذَلِكَ) على ما دخلا عليه
 وإن يعرف (لَا) يجوز عقد المراجعة إن (أَبْهَمَ) ما خرج من يده (كقامت بكذا)
 (أَوْ) يقول (قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَبَّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفَصِّلْ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ)
 يلزم بحط ما يحط (أَوْ غِشٌّ) يخبر على ما يأتي (تَأْوِيلَانِ) وما في الحرشي من
 تنهت الفسخ رده (ر) بأنه غير التأويلين (وَوَجَبَ تَبْيِينُ مَا يَسْكُرُهُ) المشتري
 (كَمَا نَقَدَهُ وَعَقْدُهُ مُطْلَقًا) في عين أو عرض والأجل (وَلِنْ بَيْعٍ) ابتداء

(١) في المجموع وشرحه . الأولى بيع المساومة لما في المزايدة من الشبهة والاستئمان من
 الجهالة والمراجعة من الاحتياج لمزيد علم اهـ

(عَلَى التَّمَدُّ وَطُولِ زَمَانِهِ) حيث أوجب قلة رغبة وليس هذا خاصاً بالمراوحة
 بخلاف للذين قبله وللذين بعده (وَتَجَاوُزِ الزَّائِفِ) قبوله (وَهَبْتُمْ) من الثمن
 (اعْتَبِدَتْ وَأَنهَا لَيْسَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنَ التَّرَكَةِ وَوَلَادَتِهَا) عنده (وَإِنْ بَاعَ
 وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَدَتْ عَمْرَةً أَبْرَتْ وَصُوفِ نَسَمٍ وَإِقَالَةٍ مُشْتَرِيهِ) كما سبق عند بيع
 الطعام قبل قبضه (إِلَّا بَرِيَادَةً أَوْ نَقْصٍ) في الثمن فالإقالة شراء لا يجب بيمانها
 (وَالرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ) الْمُعْتَصِينَ (وَالتَّوْظِيفِ وَلَوْ) كان ماوظف عليه الثمن
 (مُتَّفِقًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ) لأن المعتبر فيه العفة فلا تخلل قسمة للتوظيف (لَا غَلَّةَ
 رُبْعٍ) لا مفهوم للربع (كَتَسْكُمِيلِ شِرَائِهِ) تشبيهه في عدم وجوب البيان
 إلا أن يقصد دفع ضرر الشركة (لَا إِنْ وَرِثَ بَمَنْصُهُ) واشترى الباقي فيجب
 البيان لغلبة التسامح (وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْإِرْثُ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ
 وَإِنْ غَلِطَ بِنَقْصٍ وَصُدِّقَ أَوْ أُثْبِتَ) وإن بحلف مع قربنة (رَدَّ) المشتري
 (أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرَبْنُجُهُ) مع القيام (وَإِنْ فَاتَتْ) بتغير ذات (خَيْرِ مُشْتَرِيهِ
 بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْنُجِهِ وَرَقِيمَتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلَطِ وَرَبْنُجِهِ)
 لدخوله عليه (وَإِنْ كَذَبَ) بزيد (لَزِمَ الْمُشْتَرِي) البيع (إِنْ حَطَّهُ وَرَبْنُجُهُ
 بِخِلَافِ الْفَيْشِ) فيخير المشتري ولا حط (وَإِنْ فَاتَتْ فِي الْفَيْشِ أَقُولُ الثَّمَنُ
 وَالْقِيمَةُ وَفِي الْكَذِبِ خَيْرٌ) الْبَائِعِ (بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْنُجِهِ أَوْ قِيمَتِهَا مَا لَمْ
 تَزِدْ عَلَى الْكَذِبِ وَرَبْنُجِهِ) لرضاه به (وَمُدَّلسُ الْمُرَابِحَةِ كَغَيْرِهَا) الْأُولَى
 وعيب المرابحة كغيرها تدليسا وغيره على ما سبق .

(فَصْلٌ) (تَنَاوُلُ الْبَنَاءِ وَالشَّجَرِ الْأَرْضِ) كحريم الأغصان (وَتَنَاوُلَتُهُمَا)
 في جميع العقود (لَا الزَّرْعَ وَالتَّبَذَرَ) عطف على ما قبل لاختلافه التقديم^(١)
 (وَمَدْفُونًا) عطف على المنفي بل لربه إن علم (كَلَوْ جُهْلٌ) تشبيهه في عدم
 التناول ويكون في بيت المال وسبق الركاز (وَلَا الشَّجَرُ الْمُؤَبَّرُ أَوْ أَكْثَرُهُ)

(١) بأن يقوله : وتناولتهما والبذر لا الزرع .

إِلَّا بِشَرْطٍ كَالْمَنْعَقِدِ) من الفواكه (وَمَالِ الْعَبْدِ وَخِلْفَةِ الْقَصِيلِ) فيجوز
 شرط السكل لامال أحد عهدين ولا بد من نفي الفرر وأن ينتفع بالأصل ولا يجوز
 اشتراط التعهد (وَأِنْ أُبْرِيَ النِّصْفُ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَإِسْكَالُهُمَا السَّقَى مَا لَمْ
 يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَالذَّارُ الثَّابِتَ كَبَابٍ وَرَفٍّ وَرَحَى مَبْنِيَةٍ بِفَوْقَانِيَّتِهَا وَسَلَّمِ
 سَمَرٍ وَفِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ) الأظهر دخوله حيث لا بد منه (وَالْعَبْدُ ثِيَابٌ مَهْمَتُهُ
 وَهَلْ يُوفَى بِشَرْطٍ عَدَمِهَا) وبستره المشتري (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) عند ابن رشد
 (أَوَّلًا) ويجب ما يواريه (كَمُشْتَرِطٍ زَكَاةَ مَا لَمْ يَطْبُ) على البائع تشبيهه
 في إلغاء الشرط والممول عليه فساد البيع في هذه (وَأَنْ لَا عُمْدَةٌ) استحقاق
 كالميب في غير الرقيق وأما العمدتان فسبق جواز إسقاطهما (أَوْ لَا مُوَاضَعَةً أَوْ
 لَا جَانِحَةً) أبو الحسن يفسد العقد فيما عاده أن يجاح (أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْمَنْ
 لِسَكْدًا فَلَا بَيْعَ) بخلاف النكاح فيفسخ قبل البناء (أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ وَلَا
 مَالِيَةً وَصَحَّ تَرَدُّدٌ) راجع لما قبل السكاف^(١) (وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَنَحْوِهِ)
 من الزروع (بَدَا صَلَاحُهُ إِنْ لَمْ يَسْتَتِرْ) هذا شرط في بيع الحب جزأفًا
 (وَقَبْلَهُ) أي البدو (مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقِّ بِهِ أَوْ عَلَى قِطْعَةٍ إِنْ نَفَعَ) هذا
 شرط في كل مبيع قبل دفع ثوم الترخيص لكن يفيد قوله (وَأَضْطَرَّ لَهُ) فإنه
 لا اضطرار إلا لنفع (وَلَمْ يَتِمَّا لَأَعْلَيْهِ) في أكثر البلاد (لَا عَلَى الْقَبْقَبِيَّةِ أَوْ
 الإِطْلَاقِ) على النقد أو ضمان المشتري كذا في بن (وَبُدُوهُ فِي بَعْضِ حَائِطٍ
 كَافٍ) ولو للعائط الجوار (فِي جَنْبِهِ إِنْ لَمْ يُبْسَكْرْ لَا بَطْنٍ ثَانٍ بِأَوَّلِ)
 ولا في الحبوب (وَهُوَ) أي الصلاح (الزُّهُوُّ) في النخل بحمرة أو صفرة
 (وَضُهُورُ الْخِلَاقَةِ) في الفواكه (وَالْتَهْيُؤُ لِلنَّضْجِ) كالوز مما يعالج بعد (وَفِي
 ذِي النُّورِ) كالورد (بَانْفِتَاحِهِ وَالْبُقُولِ) كالجزر والبصل (بِاطْمَاعِهَا) القام (وَهَلْ

(١) وهو قوله : وهل يوفى بشرط عدمها وهو الأظهر أو لا ، تردده

هُوَ فِي الْبَطِيخِ (الْأَصْفَرِ) (الْأَصْفَرَارُ أَوْ التَّمَبُخُ قَوْلَانِ وَلِلْمُشْتَرِي
بُطُونُ كَيَّاسِيْن) وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِهَا (وَمَقْشَأَةً) بِفَتْحِ غَيْهِ الْقَافِ (وَلَا يَجُوزُ
بِكَشْمَرٍ) لِلْفَرْدِ (وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنْ اسْتَمَرَ كَالْمَوْزِ وَمَعْنَى بَيْعِ
حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ بَيْعِهِ) لَا عَلَى الْجَذِّ (بِقَبْضِهِ وَرُخْصَ لِمُعْرِ وَقَائِمِ مَقَامِهِ)
كَوَارِثِ (وَلِنْ بَاشْتِرَاءِ) بَاقِي (الْمَمْرُوعَةِ فَقَطْ) دُونَ الْأَصُولِ (اِشْتِرَاءِ ثَمَرَةٍ
تَيْبَسُ كَلْمَوْزٍ لَا كَمَوْزٍ إِنْ لَفِظَ بِالسَّرِيَّةِ) عَلَى أَى صِيْفَةٍ لَا كَالْهَبَةِ (وَبَدَا
صَلَاحُهَا) وَيَكْفِي هَذَا فِي شُرَائِهَا بَيْنَ أَوْ عَرْضِ (وَكُنْ بِخَرْصِيمٍ) مَسَاوِيهَا
ظَفَاءً (وَنَوَعِيهَا) وَلَا تَضُرُّ الْجُودَةَ وَالرَّدَاءَةَ كَمَا فِي حَشٍ وَغَبٍ (يُؤْتَى عِنْدَ الْجُذَائِذِ)
وَالْمَضَرِّ اشْتِرَاطُ التَّعْجِيلِ عَلَى جَذِّ الْعَرَبِيَّةِ (فِي الذِّمَّةِ) لِأَمِنْ حَائِطٍ مُعَيَّنٍ (وَتَحْسَنُ
أَوْ سَقَى فَأَقْلَ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعِيْنٍ) أَوْ عَرْضِ (حَلَّى الْأَصْحَحِ)
وَلَوْ كَانَ الزَّائِدُ سَلْعَةً كَمَا فِي بِنِ (إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى عَرَايَا فِي حَوَانِطٍ) مَثَلًا (فَمِنْ
كُلِّ تَحْسَنَةٍ إِنْ كَانَ بِالْعَاطِ لَا بِالْفِظِ وَاحِدٍ عَلَى الْأَرْجَحِ) حَيْثُ انْحَدَرَ
الْمَعْرَى (لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ لِلْمَعْرُوفِ فَيَشْتَرِي بَعْضُهَا كَكُلِّ الْحَائِطِ إِذَا
أَعْرَاهُ وَبَيْعِهِ الْأَصْلَ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ الْكَافِ فَيَأْخُذُ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِي
الْحَائِطِ شَيْءٌ لِلْمَعْرُوفِ بِكَفَايَةِ الْمُؤْنَةِ (وَجَازَ لَكَ شِرَاءُ) ثَمَرِ (أَصْلٍ فِي حَائِطِكَ
بِخَرْصِيمٍ) بِشُرُوطِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَكْنُفَةِ هُنَا (إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ)
لَادْفَعِ الضَّرَرَ (وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ) الْمَعْرَى بِالْكَسْرِ (قَبْلَ الْحَوْزِ وَهَلْ
هُوَ حَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (تَأْوِيلَانِ وَرَكَاتُهُمَا
وَسَقِيَّتُهُمَا) لَا عِلَاجُهَا (حَلَّى لِمَعْرَى وَكُمَلَتْ) بِالضَّمِّ لَثَمَهُ نَصَابًا (بِخِلَافِ
الْوَاهِبِ) قَبْلَ الزَّهْوِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَلَا سَقَى (وَتَوْضَعُ جَائِئَةُ التَّمَارِ كَالْمَوْزِ
وَالْمَقَاتِي وَإِنْ بِيَعْتَ عَلَى الْجَذِّ وَمِنْ عَرِيَّتِهِ) إِذَا اشْتَرَاهَا (لَا مَهْرَ) وَصَوَّبَ
أَنْ فِيهِ الْجَائِئَةُ (إِنْ بَلَغَتْ ثُلُثَ الْمِكْيَلَةِ) كَمَدِ الْمَعْدُودِ وَوَزْنِ الْمَوْزُونِ (وَلَوْ

مِنْ كَهَيْتَاتِي وَبَرْنِي) فيعتبر مكيلة الموضوع (وَبُعَيْتَ لِمَنْتَهَي طِبْهَا)
 أو لتعفن لا إن فرط في جذها (وَأُفْرِدَتْ) في الشراء (أَوْ أُلْحِقَ أَصْلُهَا
 لَا عَكْسُهُ أَوْ مَعَهُ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ) مضموماً له أى
 ينسب للمجموع وتعتبر قيمة ما بقى يوم الجائحة على أنه يؤخذ (فِي زَمَنِهِ)
 كالم (لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَمَجَلُ) بالتقويم (عَلَى الْأَصَحِّ) بل بستاني
 حتى تنقطع البطون والوضع في غيرها بالمكيلة (وَفِي الْمَرْهِيَةِ التَّابِعَةِ لِلدَّارِ)
 بأن كانت ثلث كرائها (تَأْوِيلَانِ) وإنما تدخل بالشرط ولا جائحة لغير المزهية
 وشرطها مفسد إلا تابعة لدفع الضرر فلا يجوز شرط بعضها ولا بد أن تطيب في
 مدة الكراء وغير التابعة نجاح قطعاً (وَهَلْ هِيَ مَالاً يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَمَا وَى
 وَجَيْشٌ أَوْ وَسَارِقٌ خِلَافٌ) والأظهر كما في حش أنه جائحة إن لم تأخذه
 الأحكام كمن لا يرجى بسرره (وَتَعْيِيهَا كَذَلِكَ) يوضع الثلث فأكثر بالقيمة
 (وَتَوْضَعُ مِنَ الْمَطْشِ وَإِنْ قَلَّتْ كَالْبُقُولِ) وإن لم تكن من العطش
 (وَالزَّغْفَرَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالْقُرْطِ) بضم أوله وسكون ثانيه وإهمال ثالثه مرعى
 (وَوَرَقِ الثُّوتِ) يأكله دود الحرير فإن مات فله الفسخ كمن اكترى حمام
 قرية فخربت أماعلف فافله فلم تأت ففى (ر) بنقل (١) (وَمُعْيَبِ الْأَصْلِ كَالْجَزَرِ
 ولا بد في بيمة من قلع شيء يرى (وَلَزِمَ الْمُشْتَرَى بَأَقِيهَا وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اشْتَرَى
 أَجْنَسًا فَأَجِيجَ بَعْضُهَا وَضَعَتْ) بميزان القيمة كما في حش (إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ)
 أى قيمة البعس (ثُلُثَ الْجَمِيعِ وَأَجِيجَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتِهِ وَإِنْ تَنَاهَتْ
 الثَّمَرَةُ فَلَا جَائِحَةَ) كما سبق (كَالْقَصَبِ الْخُلُو) أى الذى ظهرت حلاوته مثال
 المعتماهى (وَيَابِسِ الْحَبِّ وَخَيْرُ الْمَاْمِلُ فِي الْمُسَاكَاةِ بَيْنَ سَقَى الْجَمِيعِ أَوْ
 تَرَ كَيْدِ إِنْ أُجِيجَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ) وشاع أو بلغ الثلثين (وَمُسْتَثْنَى كَيْلٍ مِنَ
 الثَّمَرَةِ تُجَاحُ بِمَا يُوضَعُ) كالثلث (يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ) فإن استثنى

خمس عشرة وضع خمسة وأما الجزء فيعتبر بعد الذهاب ووضع الذهاب على ماسبق والقول للبائع في نفي الجائحة والمشتري في قدرها .

(فَضْلٌ) (إِنْ اِخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ فِي جِنْسِ الثَّمَنِ أَوْ نَوْعِهِ) كذهب أو فضة (حَلْفًا وَفُسِيخَ) ولا ينظر أشبه (وَرَدَّ مَعَ الْقَوَاتِ قِيَمَتَهَا يَوْمَ بَيْعِهَا وَفِي قَدْرِهِ كَمَثْمُونِهِ) تشبيهه في جميع ماسبق (أَوْ قَدَّرَ أَجَلَ) أما في أصل الأجل فيأتي في باب الإقرار يعتبر العرف وإلا تحالفاً وفسخ ومع القوات حلف مشتر ادمى مشبهاً وإلا فالبائع (أَوْ رَهْنٍ) عطف على قدر فلا اختلاف فيه مطلقاً كالاختلاف في قدر الثمن على للممول عليه (أَوْ حِمْلٍ حَلْفًا وَفُسِيخَ) مع القيام (إِنْ حُكِمَ بِهِ) أو تراضيا (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَتَمْنَا كَلَامَهُمَا) تشبيهه في الفسخ (وَصَدَّقَ) في القدر وما بعده (مُشْتَرٍ ادَّعَى الْأَشْهَادَ) أشبه الآخر أم لا (وَحَلَفَ إِنْ قَاتَ) فإن انفرد الآخر بالشبه فقله وإلا تحالفاً وفسخ (وَمِنْهُ) أي من هذا القبيل في تبديع المشتري (تَجَاهَلُ الثَّمَنُ) فيحلف كل لا يدرى (وَإِنْ مِنْ وَارِثٍ) قام مقام مورثه (وَبَدَأَ الْبَائِعُ) في غير ماسبق تبديع المشتري فيه فلا يخلو عن تشييت (وَحَلَفَ) كل (عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ) لا اختلاف مبدئه وإن اتحد قدره (فَالْقَوْلُ لِمَنْ كَرِهَ التَّقْضَى) مع القوات كالمشتري فيما سبق (وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ السَّلْعَةِ فَأَصْلُهُ بَقَاؤُهَا إِلَّا لِعُرْفٍ كَانَحْمٍ أَوْ بَقْلِ بَانَ بِهِ وَلَوْ كَثُرَ وَإِلَّا) بين (فَلَا) يصدق (إِنْ ادَّعَى دَفْعَهُ) أي الثمن (بَعْدَ الْأَخْذِ وَإِلَّا) بأن ادعاه قبله (فَهَلْ يُقْبَلُ الدَّفْعُ) مطلقاً (أَوْ نِيَامًا هُوَ الشَّأْنُ) وهو للممول عليه فبالجملة المدار على العرف (أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَلِأَشْهَادٍ لِّلْمُشْتَرِي بِالْثَّمَنِ) في ذمته (مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مُقْتَضِيهِ ، وَحَلَفَ بِأَنَّهُ إِنْ بَادَرَ) بدعوى عدم القبض قيل كالشهر (كَأَشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ) ثم قال كنت وثقت

به فيحلفه إن بادر (و) إن تنازعا (في البت) فقدم (مُدَّعِيهِ) إلا لعرف
 بالخيار فقط فإن تنازعا حلفا وفسخ (كَمُدَّعِي الصَّحَّةِ إِلَّا أَنْ يَفْلِبَ الْفَسَادُ
 وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِمَا النَّمَنُ) كما بق العبد (فَكَفَّذَرِهِ تَرَدُّدُ وَالْمُسْلِمُ
 إِلَيْهِ مَعَ فَوَاتِ الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ أَوْ السَّلَامَةِ كَالْمُشْتَرَى بِالْعَيْنِ فَيَقْبَلُ
 قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَى مُشَبِّهًا ، وَإِنْ ادَّعَى مَا) أى قدراً (لَا يُشْبِهُهُ فَسَلَّمَ وَسَطُ ،
 وَفِي مَوْضِعِهِ صُدِّقَ مُدَّعَى مَوْضِعِ عَقْدِهِ ، وَإِلَّا فَالْبَائِعُ) مع الشبه
 فإن انفرد به المشتري فهو (وإن لم يشبهه واحد تحالفاً وفسخ كمنسوخ
 مَا يُقْبَضُ بِمَصْرٍ) بمعنى الإقليم لانساعه (وَجَازَ بِالْفُسْطَاطِ وَقُضِيَ بِسُوقِهَا)
 أى الساعه (وإلا) يمكن لها سوق (فَفِي أَى مَكَانٍ) من تلك البلد
 حيث لا عرف .

﴿ باب ﴾

(شَرَطُ السَّلَمِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرْطٍ)
 إلا أن يكون السلم لكيومين لقبضه بغير بلد العقد فلا بد من التمتع ببلد المجلس
 أو قربه (وَفِي فَسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ جِدًّا تَرَدُّدٌ) والمعول عليه
 الفساد بالتأخير عن ثلاثة أيام مطلقاً في العقد (وَجَازَ بِخِيَارِ لِمَا بُوْخِرُ) له (إِنْ
 لَمْ يَنْقُذْ) ولا يضر تطوعاً فيما عرف بعينه أو استرد (وَبِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ) اكنفاء
 يقبض الأرائل وهل كذلك غير المعين أو يمنع مطلقاً خلاف (وَبِحِزَافٍ)
 بشروطه (وَتَأْخِيرُ حَيَوَانٍ بِلَا شَرْطٍ وَهَلِ الطَّعَامُ وَالْمَرْصُ كَذَلِكَ إِنْ
 رَكِيلَ وَأَخْضَرَ أَوْ كَالْمَعِينِ) فى مطلق النهى فإنه هنا كراهة (تَأْوِيلَانِ وَرُدُّ
 زَائِفٌ) بخلاف النحاس (وَعَجَلٌ وَإِلَّا فَسَدَ مَا يُقَابَلُهُ لَا الْجَمِيعُ عَلَى
 الْأَخْسَنِ وَالتَّصَدِيقُ فِيهِ) أى المسلم فيه جائز (كطعام من يبيع) لا قرض

(ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الزَّيْدُ الْمَعْرُوفُ أَوْ النِّقْصُ وَإِلَّا) يمكن معروفاً (فَلَا رُجُوعَ لَكَ) بالنقص وظاهر رد الزيادة (إِلَّا بِتَصَدِيقٍ) منه أنها ناقصة (أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تُفَارِقْ) للمبيع من قبضه لكيله (وَحَلَفَ) حيث لا رجوع فهو راجع لما قبل الاستئنا (لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى) حيث باشر الكيل (أَوْ لَقَدْ بَأَعَهُ) وأرسله (عَلَى مَا كُنْتُ بِهٖ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ) أنه اعتمد على الوكيل ولم بكل شرط في تيمنه (وَإِلَّا حَلَفْتَ) على النقص (وَرَجَعْتَ وَإِنْ أَسْلَمْتَ عَرْضاً فَهَلَّاكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ) أى ضمانه (إِنْ أَهْمَلَ) أى ترك على السكوت (وَأُودِعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ) بأن استنفذت منفعته أو استأجرته (وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بِبَيِّنَةٍ وَوُضِعَ لِلتَّوَثُّقِ) حتى يأتى بحميل مثلاً أو استعمرته (وَنُقِصَ السَّلْمُ وَحَلَفَ) المسلم فهو التفتات (وَإِلَّا خَيْرَ الْآخَرِ) فى أخذ العوض فلا ينقص السلم (وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَّوَاناً أَوْ عَقَاراً) فهلك (فَالسَّلْمُ ثَابِتٌ) لأنه يضمن ما لا يغاب عليه (وَيَتَّبَعُ) المسلم إليه (الْجَانِى) كما هو معلوم (وَأَنْ لَا يَسْكُونَا) أى المسلم والمسلم فيه (طَعَامَيْنِ وَلَا نَقْدَيْنِ) للنسيئة، والفلوس كالنقد (وَلَا شَيْئاً فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ) من جنسه لأنه سلف بنفع (كَالْعَسْكَسِ) لأنه ضمان بحمل (إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ الْمَنْفَعَةُ كَقَارِهِ الْخُمُرِ) جيدها (فِي الْأَهْرَاقِ بَيَّةٍ وَسَابِقِ الْخَيْلِ) فى غيره (لَا هِمْلَاجٍ) حسن السير (إِلَّا كَبِيرُ زَوْنٍ) جافى الأعضاء مع المملجة (وَجَمَلٌ كَثِيرُ الْحَمْلِ وَصَحَّحٌ وَيَسْتَقِيهِ وَيَقْوَةُ الْبَقَرَةِ) على العمل (وَلَوْ أَنْبَى وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُومُ الصَّانِ وَصَحَّحٌ خِلَافُهُ وَكَصْفِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَسْكَسِهِ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَسْكَسِهِ) جائز (إِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمُزَابَنَةِ) بأن يكبر الصغير أو يلد السكبير أطول الأجل (وَتَوَوَّكْتَ عَلَى خِلَافِهِ) راجع لمسألة الانفراد (كَالْأَدَمِيِّ وَالْقَهْمِ) تشبيهه فى المنع لأن صغيرهما مع كبيرهما جنس واحد (وَكَحِذْنِ طَوِيلِ غَلِيظٍ) المدار على

الفاظ (في غيره) والخشب أجناس على الصحيح (وكسيف قاطيع) جيد (في
سفينين دونه) وكالجنسين (عطف على الأمثلة باعتبار أنها أمثلة للجائز لا من
حيث خصوص اتحاد الجنس) ولو تفكرت المنفعة كرقيق القطن والكثبان
لا تجعل في جملتين مثله عجل أحدهما) لاسلف بزيادة هذا قول سحنون
(وكطير ممل) منفعة سرعية فيما لم يعلم (لا) يختلف الحيوان (بالبعض) في
كدجاج (والد كورة والأثونة ولو آدميًا وغزل وطبخ إن لم يبلغ
النهاية) هذا في الغزل، وأما الطبخ فنأقل على المول عليه مطلقاً (وحساب
وكتابة) من غير بلوغ نهاية ولو اجتمعا (والشيء في مثله قرض) ولو بلفظ
البيع إلا فيما يحرم فيه النساء (وأن يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر) بل
اكتفى بأحد عشر يوماً (كالتبؤوز والحصاد والدراس وقُدوم الحاج واعتير
مقات معظمه) الضمير لما ذكر (إلا أن يقبض ببلد) أخرى استثناء من
قوله زائد على نصف شهر (كيومين) فيجوز (إن خرج حينئذ) واشترط
ذلك (ببر أو بغير ربح) يمكن إبعاله في أقل (والأشهر بالأهله وتتم
المنسكير) ثلاثين (من الرابع وإلى ربيع حل بأوله وفسد فيه على
المقول) والمعتمد وسطه كالمام (لا في اليوم) فلا يفسد ويعتبر النجر (وأن
يخط بعاذته من كيل أو وزن أو عدد كالرمان وقيس بخط والبعض أو
يحمل وجيزة في كتصيل لا يقدان) لتفاوته (أو يتحدر) عطف على ما قبل
النفى (وهل) معناه (يقدر كذا) أي ما لو خن كان رطلا مثلاً (أو يأتي به)
أي القدر (ويقول كمنحوره تأويلان وفسد بمجهول وإن نسبه) للمعلوم كل
هذا الظرف وهو أردب (النفى) الجهول والمدار على المعلوم (وجاز بذراع رجل
ممين كويبة وحفنة) ليسارة الفرر (وفي الوبيات والحفقات) غير الزائدة
على الوبيات (قولان) وأن نبيين صفاته التي تختلف بها القيمة في الحكم

عَادَةً كَالنُّوْعِ وَالْجُودَةِ وَالرَّذَائَةِ وَبَيْنَهُمَا) يسكون الياء التوسط (وَاللَّوْنِ فِي
الْحَيَوَانِ وَالشُّوبِ وَالْفَسْلِ وَمَرْعَاهُ وَفِي الشَّمْرِ وَالْحُوتِ وَالنَّاحِيَةِ) كمن بحر
كذا (وَالْقَدَرُ فِي الْبَرِّ وَجِدَّتُهُ) وقدمه (وَمِلَأُهُ) وضموره (إِنْ اخْتَلَفَ الشَّمْنُ
بِهِمَا) كما هو الموضوع (وَسَمَرَاءُ^(١)) أَوْ مَحْمُولَةٌ يَمْلِكُهَا بِهِ وَلَوْ بِالْجُلِّ (لأن
المدار على الوجود فلا فرق بين ما يحمل وما ينبت (بِخِلَافٍ مِصْرَ قَالَهُ مَحْمُولَةٌ
وَالشَّامُ قَالَهُ سَمَرَاءُ) ولا يحتاج لبيان وهذا كان وقد وجدنا فيهما الآن (وَنُفْيَ
الْعَلَّتُ) أى قضى بنفيه (وَفِي الْحَيَوَانِ) الأولى حذف هذا ويقدم بعد نظيره
السابق أول المبحث قوله (وَسِنُهُ وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمْنُ وَضِدَّيَهُمَا) لكن أمثال هذه
المباحث يتساهل فيها المعتبرون (و) بين السن وما بعده (فِي اللَّحْمِ وَخَصِيئَتَاوَرَاغِيَا
وَمَعْلُوفًا مِنْ كَجَنْبِ) إلا أن تختلف الأغراض (وَفِي الرَّقِيقِ) عطف على في
الحيوان السابق فاللون مساط عايه فالأحسن حذفه من قوله (وَالْقَدَرُ وَالْبَكَارَةُ
وَاللَّوْنُ قَالَ) المازرى (وَكَالدَّقِجِ) في العين (وَتَسْكُنُهُمُ الْوَجْهَ) سمته (وَفِي
الشُّوبِ وَالرَّقَّةِ وَالصَّمَاقَةِ وَضِدَّيَهُمَا وَفِي الزَّيْتِ الْمُعَصَّرِ مِنْهُ وَبِمَا يُعَصَّرُ وَحِمْلُ
فِي الْجَيْدِ وَالرَّذَى عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا) يكن غالب (فَالْوَسَطُ وَكَوْنُهُ دَبْنًا)
وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عَيْنٍ وَقُلْ) بل ولو
كثر كما في حش (أَوْ) نمر (حَائِطٍ) ولو كبيراً كما في بن عن (ر) فلا يكون سلماً
حقيقة بل بيع معين (وَشُرْطَانٌ مُنَى سَلَمًا) تسميها (لَا بَيْنًا) وفي (ر) التحويل على
اشتراط هذه الشروط ولو سمياً بيميناً (إِزْهَأُوهُ) كما هو في بيع النمر (وَسَمَةُ الْخَائِطِ)
فقد سدر المشتري (وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ) جملة أو كل يوم كذا إلا ما شاء (وَلَمَّا اكْبَدَ)
لأن غيره قد لا يقدر عليه (وَشُرُوعُهُ) وَإِنْ انْصَفَرَ شَمْرُ) لا أزيد

(وَأَخَذَهُ بُمْرًا أَوْ رُطْبًا لَا تَمْرًا فَإِنْ شَرَطَ تَتَمَّرَ الرُّطْبُ مَضَى بِقَبْضِهِ وَهَلْ
 الْمُرْهِي كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) لبعد المزمى من التمر
 (تَأْوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ) تمر الحائط بفوات إبان أو غيره على الصواب واستظهر
 أن القرية غير المأمونة مثله (رَجَعَ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ وَهَلْ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
 أَوْ الْمَسْكِيَّةِ) واتفق عليها إن لم تختلف أثمانه (تَأْوِيلَانِ وَهَلِ الْقَرْبَةُ الصَّغِيرَةُ
 كَذَلِكَ) كالحائط (أَوْ إِلَّا فِي وُجُوبِ تَمْجِيلِ النِّقْدِ فِيهَا) لقربها من السلم
 الحقيقي (أَوْ تَخَافُهُ فَيُؤَدِّي فِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مِلْكَ لَهُ) لتيسر التحصيل من أهل
 القرية (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَطَعَ مَا لَهُ إِبَانٌ) من السلم الحقيقي (أَوْ مِنْ قَرْبَةٍ)
 مأمونة صغيرة أو كبيرة (خَيْرُ الْمُشْتَرَى فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ) لقابل فان غفل إليه
 تعين (وَإِنْ قَبَضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْمَحَاسَبَةِ) فيجوز ما لم
 يكن مجرد سكوت من المشتري لثمة البيع والسلف (وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَسْأَلِ
 مَقْوُومًا) خلافا لسحنون ولا يجوز استبدال البقية في الطعام لأن بيعه قبل قبضه
 (فَيَجُوزُ) السلم بشروطه (فِيمَا طَبِخَ وَالْأُولُو وَالْعُثَيْرِ وَالْجَوْهَرِ وَالزَّجَاجِ
 وَالْجِصِّ وَالزَّرْنِيخِ وَفِي) أَحْمَالِ الْخَطَبِ وَالْأَدَمِ (بِفَتْحَتَيْنِ الْجِلْدِ) (وَصُوفِ)
 بِالْوُزْنِ لَا بِالِجُزْرِ (لِفَاوَتْهَا) (وَالشُّيُوفِ وَتَوْرٍ) بِالْمُنْفَاةِ الطُّشْتِ (لِاسْتِكْمَالِ)
 ولم يشتر جملة نحاس البائع (وَالشُّرَاهُ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَازِ وَهُوَ بَيْعٌ)
 ويلزم ألف بكذا ولو فرقت على الأيام لا مجرد كل يوم كذا (وَلِنْ لَمْ يَدُمْ فَهُوَ
 سَلَمٌ كَأَسْتِصْفَاعِ سَيْفٍ أَوْ مَرْجٍ وَفَسَدَ بِتَعْيِينِ الْمُعْمُولِ مِنْهُ) لأن السلم في
 الذمة وفي نسخة (أَوْ الْعَامِلِ) ومسئلة تجلبد السكتب من اجتماع البيع والإجارة
 فتجوز (وَلِنْ اشْتَرَى الْمُعْمُولُ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ) بعقد واحد (جَازَ إِنْ
 شَرَعَ) وَلِنْ لِنَعْفِ شَهْرٍ كَافِي حَشٍ (عَيْنَ عَامِلِهِ أَمْ لَا لَا فِيمَا لَا يُنْصَحُ

وَصَفُهُ كَثَرَتِ رَأْيَ الْمَدِينِ وَالْأَرْضِ (عطف على مدخول في التاميين
 بالوصف) (وَالْجَزَافِ) بغير تحر كما في بن لما سبق (وَمَا لَا يُوجَدُ) كالسكبريت
 الأحمر أو عند حلوله (وَحَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ تُخْرَجْ مِنْهُ الشُّيُوفُ فِي سُيُوفٍ أَوْ
 بِالْعَكْسِ) لیسارة الصنعة (وَكَثَانٍ غَلِيظٍ فِي رَقِيقَةٍ) وعكسه للتقارب (إِنْ
 لَمْ يُغْزَلَا) فيجوز (وَتَوْبٍ لِيُكَمَّلَ) لأنه لا يغير إن لم يعجب بخلاف التوب
 فإن كثر الغزل عند بائه جاز (وَمَصْنُوعٌ قُدَّمَ لَا يَعُودُ) لا مفهوم لها (هَيْنَ
 الصَّنْعَةِ كَالْمَزَلِ) تمثيل (بِخِلَافِ النَّسِجِ) فيجوز تقديم مصنوعة (إِلَّا نِيَابَ
 الْخَزِّ) لأنها تنفخ لأصلها (وَإِنْ قُدَّمَ أَصْلُهُ) الضمير لغير الهين المأخوذ من
 النسج (اعْتَبِرَ الْأَجَلَ) فان أمكن الصنع فيه منع (وَإِنْ عَادَ) غير الهين
 لأصله (اعْتَبِرَ) الْأَجَلَ (فِيهِمَا) تقديمه وتقديم أصله (وَالْمَصْنُوعَانِ يَعُودَانِ)
 لا مفهوم له (يُنْظَرُ لَلْمَنْفَعَةِ) فيجوز السلم بينهما مع تبعدها (وَجَازَ قَبْلَ زَمَانِهِ)
 أى السلم (قَبُولُ) ذِي (صِفَتِهِ فَقَطْ) بتراضيهما لأن الأجل حق لكل أما
 الأدنى صفة أو قدرأ ففيه ضعف وتعمل وفي الأفضل حظ الغمان وأزيدك والموضوع
 في الحل بدليل قوله (كَقَبْلِ تَحْلِهِ فِي الْعَرْضِ مُطْلَقًا وَفِي الطَّعَامِ إِنْ حَلَّ)
 مذهب ابن القاسم تقييد العرض بالحلول أيضاً (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ كِرَاءَ) الحل إلى محله
 فيمتنع (وَلَزِمَ) قبول الصفة (بَعْدَهَا) أى الأجل والحل (كَقَاضٍ) نيابة عن المسلم
 (إِنْ غَابَ وَجَازَ بَعْدَهُمَا أَجُودُ وَأَرْدَأُ لَا أَقْلُ) مع الاختلاف في الجودة والرداءة
 (إِلَّا) أَنْ يَأْخُذَ الْأَقْلُ (هُنَّ مِثْلُهُ) قدرأ (وَيُزِيدُ زَادَ وَلَا دَقِيقٌ عَنْ تَفْخِ
 وَعَكْسُهُ) سراعاة لمن يقول إنها جنسان فيلزم بيع الطعام قبل قبضه بخلاف
 القرض بالتحرى بينهما (وَ) جَازَ قِضَاءَ الْمُسْلِمِ فِيهِ (بِمَنْزِلَةِ) إِنْ جَازَ بَيْعُهُ
 قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيْعُهُ (أَى الْمَأْخُوذِ) بِالسُّلْمِ فِيهِ مُقَاجَزَةٌ وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ
 رَأْسُ الْمَالِ لَا طَعَامٌ وَلِيُظْمَرَ بِحَيَوَانٍ وَذَهَبٌ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرِقٌّ أَوْ عَكْسُهُ

محترزات على ترتيب الشروط غير أن الثاني إنما يحرم مع اتحاد الجنس فهو خارج
عن الموضوع من اختلافه ولا بد أن يجعل للأخوذ ثلثا يلزم فسخ الدين في
الدين (وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزَّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طَوِيلًا) ويتمتع بما قبل الافتراق
(كَقَبْلَهُ) أي الأجل (إِنْ عَجَّلَ دَرَاهِمَهُ) ولم يشترط ذلك في صلب العقد
(وَغَزَلَ بِذَنْبِهِ) فتزیده قبل الأجل ليزيده طولا لأنه لا فرق بين
البيع والاجارة (لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصَفَقَ) راجع لما بعد الكاف ولا فرق
بين الثلاثة فيما قبلها (وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِمَنْزِلِهِ) فلا يجب قبوله (وَلَوْ
خَفَّ حَمْلُهُ) -

(فصل) (يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ) لقائه فلا يفتى صحة قرض
مكيال مجهول لأن منع سلمه لعارض والأولى حذف قوله (فَقَطْ) لصحاح قرض
جلد الأضحية والميتة بعد الدبغ دون السلم (إِلَّا جَارِيَةً تَحِلُّ لِلْمُسْتَقْرِضِ)
وتجوز لحرم كمح صغر أو كبر مفعول (وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ حَيْدُهُ رَمَتْ الْبَيْعِ
الْفَاسِدِ فَالْقِيَمَةُ كَفَاسِدِهِ) أي البيوع يوم القهر والغلبة فوت ويجوز ردّها
قبل الوطء كافي حش وتكون به أم ولد ولا حد كافي بن (وَحَرَّمَ هَذِيئَتُهُ)
إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْهَا أَوْ يَحْدُثْ مُوجِبٌ) فهي لغير الدين (كَرَبِّ الْقِرَاضِ
وَعَامِلِهِ وَلَوْ بَعْدَ شَغْلِ الْمَالِ عَلَى الرَّجَحِ وَذِي الْجَاهِ) أما الأخذ بقدر الحركة
والعمل فجالة (١) (وَالْقَاضِي وَمُهَايَمَتُهُ مُسَاحَقَةٌ أَوْ جَرٌّ مَنَقَمَةٍ كَشَرَطٍ عَيْنِ
يَسَالِمٍ وَدَفِيقٍ أَوْ كَمَكٍ بَبَلَدٍ) أخرى (أَوْ خَبَرُ فُرْنٍ بِمَلَّةٍ) بفتح الميم
واللام المشددة أجود من خبز الفرن يعرف بالمغرب والموادي (أَوْ عَيْنُ عَظْمٍ
حَمْلُهَا كَسَفْتَجَةٍ) بفتح الميملة والمثناة والجيم ثانياه فاه سا كفة السكك باب يرسل

(١) بشرط أن لا يدخل على جمل معين بل يفتح بما يعطى كما في المعيار عن أبي عبد الله
القوري ، وانظر شرح المجموع .

بالدوفية لو كيل ببلد أخرى (إلا أن يعم الخوف) الطارق للمعرورة (وكيف
 كرهت إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في
 الجميع كذا أن مستحصد خفت مؤنته عليه بمحضه وبدرسه ويدفع
 مسكياته) بهد اقتراضها (وملك) بالعقد (ولم يلزم رده إلا
 بشرط أو عادة) لا فوراً (كأخذه بغير محله إلا العيني) والمدار
 على الخفة.

﴿فصل﴾ زاده بهرام للتبييض الموافق له (تجوز المقاصة في ديني
 العين مطلقاً) من بيع أو قرض (إن اتحداً قدرًا وصفة حلاً أو أحدها
 أم لا وإن اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا في ذلك) تجوز (إن
 حلاً وإلا فلا) كان اختلفا زنة من بيع (الراجع أنه تشبيه تام فيجوز مع
 حلولها ومفهوم البيع لو قضي القرض بأزيد منع) والطعامان من قرض
 كذلك (فتجوز إن اتحد أو حلاً لا إن اختلف القدر) وممنعاً من بيع ولو
 متفقين ومن بيع وقرض تجوز إن اتفقا) قدرًا وصفة (وحلاً لا إن
 لم يحلاً أو حل أحدها وتجاوز في المرصنين مطلقاً إن اتفقا جنسًا وصفة
 كان اختلفا جنسًا واتفقا أجلاً وإن اختلفا أجلاً) أيضاً^(١) (منعت إن
 لم يحلاً أو أحدها) أي لا حلول أصلاً (وإن اتحدًا جنسًا وصفة
 متفقة أو مختلفة) الصواب أن يقتصر على اختلاف الصفة لأنه قدم إطلاق
 الجواز عند اتفاقها (جازت إن اتفق الأجل) فاختلف الصفة كاختلاف
 الجنس (وإلا) يتفق الأجل (فلا) تجوز (مطلقاً) بل تمتنع إن كانا من بيع
 كقرض إلا أن يكون الأجود أقرب لأنه حسن قضاء ومن بيع وقرض منع
 إلا أن يكون الأجود أقرب من بيع لأنه مأخوذ من القرض وتمنع مع اختلاف

(١) أي مع اختلافهما في الجنس ككساء وجوخة.

القدر مطلقاً وهذا التفصيل أرجح من إطلاق بهرام المنع^(١).

﴿ باب ﴾

(الرَّهْنُ بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ) بمعنى التمسك بالعقد وهذا في المشرط وإلا فهو بذل من يتبرع (مَا يُبَاعُ أَوْ غَرَّارًا) أى ذا غرر فيفتقر هنا (وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ) لجوازه بلا رهن من أصله (وَثَبِيَّةٌ بِحَقِّ) معمول بذل (كَوَلِّي) ويحمل على المصلحة في رهن الربع بخلاف بيعه (وَمُكَاتِبٍ) أصاب وجهه الرهن ويصح رهن ذاته أيضاً على حكم رهن كتابته الآتى على ما أفاده بن وغيره (وَمَا دُونِ) ولا يحتاجان لإذن فيه بخلاف الضمان اشغافهم (وَأَبْقَى) تمثيل المرهون فيوزع مدخول الكاف أو أن تقدير ما قبله كرهن ولى الخ بمعنى مرهونه أو مصدر تختلف إضافته ومعلوم لا يتم الرهن إلا بميزة فإن ابقى بعدها لم يضر إلا رجوعه للسيد مع علم المرتهن وسكوته وسواء كان حال الرهنية حاضراً أو آتياً كما حققه بن (وَكِتَابَةٍ وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقَبَتِهِ إِنْ هَجَزَ وَخِدْمَتُهُ مُدَبَّرٍ) ونحوه (وَإِنْ رُقِيَ جُزْءٌ فَمِنْهُ لَا رَقَبَتِهِ) على أن يباع في حياة السيد بدين بعد التدبير (وَعَلَّ يَنْتَهَلَ) الرهن (لِخِدْمَتِهِ) كأن اعتقد قفا فاذا هو مدبر (فَوَلَانِ) أرجحهما عدم الانتقال (كَطْمُورٍ حُبْسِ دَارٍ) على الراهن تشبيهه في الخلاف هل ينتقل لمقتضاها (وَمَا لَمْ يَمْدُ صَلَاحُهُ) أرجح ولو قبل خلقه

(١) تنبيه - نظم ميارة صور المقاصة - ومائة وثمانية - في هذه الأبيات :

دين المقاصة لعين ينقسم	ولطعام ولعروض قد علم
وكلها من بيم أو قرض ورد	أو من كليهما فدى تسم تعد
في كلها يحصل الاتفاق في	جنس وقدر صفة فلتقتفى
أو كلها مختلف فهي إذن	أربع حالات بتسع فاضربن
تخرج ست مع ثلاثين تضم	تضرب في أحوال آجال تؤم
حلا مما أو واحداً أو لا مما	جلتها (حق) كما قيل اسمها
لكميل تقيدها بن غازي اختصها	أحكامها في جدول فليستظروا

خلافاً للخرشي (وَأَنْتَظِرَ) الهدو (لِيُبَاعَ وَحَاصٌّ مُرْتَبِنُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِي)
 بجميع دينه (فَإِذَا صَلَحَتْ بَيْعَتُ فَإِنْ وَفَّى رَدَّ مَا أَخَذَ وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصًّا بِمَا
 بَقِيَ) ورد الزائد للفرماء (لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) بلا إذن الآخر محترز من له
 البيع (وَجِلْدٌ مَيْتَةٌ) محترز ما يباع ولو دبغت (وَكَجَنَيْنِ) حيث اشترط في البيع
 لقوة الفرر (وَوَحَرَ وَإِنْ لِدَحِيٍّ) عند مسلم (إِلَّا أَنْ تَخَالَ) فيبقى (وَأِنْ
 تَخَمَّرَ) العصير (أَهْرَاقُهُ) على المسلم (بِحَاكِمٍ) إن خشي مخالفاً ويرد للذي
 (وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحِيزَ بِجَمْعِهِ) أي جميع مال الراهن (إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا
 يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ) أي لا يجب (وَلَهُ) أي الشريك الذي لم يرهن (أَنْ يَقْسِمَ
 وَيَبِيعَ وَيُسَلِّمَ وَلَهُ) أي للراهن (اسْتِئْجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَبَقِيضُهُ الرُّهْنُ
 لَهُ وَلَوْ أَمْنًا) الراهن والرهن (شَرِيكًا فَرَهْنٌ) ذلك الشريك أيضاً (حِصَّةُ
 لِلْمُرْتَهِنِ وَأَمْنًا) عليها (الرَّاهِنِ الْأَوَّلَ بَطْلَ حَوْزُهَا) لجولات يد كل
 فإن رفعت اليد صح الحوز على الصواب (وَالْمُسْتَجَارُ وَالْمُسَاقَى وَحَوْزُهُمَا
 الْأَوَّلُ كَافٍ) ولو لغيرهما على أحد القوانين (وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ) وجاز
 (إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ وَفَضْلُهُ إِنْ عَلِمَ) الحائز (الْأَوَّلُ وَرَضِيَ) أن يكون
 حائزاً للثاني (وَلَا يَضُمُّهُمَا الْأَوَّلُ) لأنه أمين في غير ما رهن عنده (كَتَرَكِ
 الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ) عنده (أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمُعْطَى دِينَارًا أَيْسَرُ فِي نِصْفِهِ)
 مثلاً (وَتَبَرَّدَ نِصْفُهُ) فاتفق عليهما إلا أن يؤمر بالصرف فتلقاه على ربه
 (فَإِنْ حَلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوْ لَا فَيُسَمَّى إِنْ أَمْسَكَنَ وَإِلَّا يَبِيعَ وَقُضِيَ) كما سبه
 ولذا منع الأول لأنه بيع وسلف التعجيل ما لم يتعد الأجل (وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ) أي
 للراهن عطف على مشاع (وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ) يوم أخذه على الأقرب (أَوْ بِمَا
 أَدَّى مِنْ قِيَمَتِهِ قِيلَتْ عَلَيْهِمَا وَصَيْنَ) الاستعير ضمان تعدي (إِنْ خَالَفَ) بأن رهنها
 في طينهم وقد استعارها لغيرهم وتبقى (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح فيكون قول أشمب

رهن في قدر الدراهم من قيمة الطعام على ضمان الرهائن خلافاً (أو) محل قول ابن القاسم بالأول (إذا أقرَّ المُستَعِيرُ لِمُعِيرِهِ) بالتمدى هذا هو الموضوع ومحط الجمل قوله (وَحَالَفَ الْمُرْتَهِنُ) بأن ادعى إذن المعير في الطعام (وَلَمْ يَحْلِفِ الْمُعِيرُ) لرده فإن وافق أو حلف المعير رجع للثاني (تَأْوِيلَانِ وَبَطَلَ بِشَرْطِ مُنَافٍ كَأَن لَّا يُقْبَضَ) أو لا يباع في الدين أو شرط الرهن مدة معينة لا يكون رهناً بعدها (وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنُّ فِيهِ الْإِذْنُ) للتعمية والمذهب نقله لما لم يزم بالفوات ولو تطوعا غير فاسد وما أحسن قول عجب

وَفَاسِدُ الرَّهْنِ فِيمَا صَحَّ أَوْ عَوَضٍ لِفَاسِدٍ فَاتَ فَانْقُلْهُ إِذَا اشْتَرَطَا

وإن يكن صحَّ لا مافيه فهو إذن في عَوَضِهِ مطلقاً إن فات فاغتبطا

(وَحَالَفَ الْمُخْطِئُ الرَّاهِنُ) على جميع الدية (أَنَّهُ ظَنُّ لِرُومِ الدِّيَةِ) له (وَرَجَعَ) ولا يلزمه إلا ما يخصه (أو) في قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ) لأنه سلف جر نفعاً كالإشهاد وإن صح كما في عجب والمطف على المبطلات وجاز إن حل القديم على موسر ومفهوم قرض الجواز على ما لا (ح) ورده بن (وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ) يعني يختص به إن لم يرد حتى حصل المانع (وَبِمَوْتِ رَاهِنِهِ أَوْ فَلَاسِهِ) كالجنون والمرضى المتصلين بالموت (قَبْلَ حَوَازِهِ وَلَوْ جَدَّ فِيهِ) وإنما كفى الجد في الهبة لخروجها عن الملك (وَبِإِذْنِهِ فِي وَطْءٍ) قيد بأن يوطأ ولا يشترط الاحبال انظر بن (أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ لِمَجَارَةٍ وَلَوْ لَمْ يُسْكَنْ) وله أن يسترده قبل فعل الرهن ما ذكر (وَتَوَلَّاهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهِ) ليصح الخوز (أو) في بَيْعٍ وَسَلَّمٍ) للراهن (وَالَا حَالَفَ) أنه قصد إحياءه بالثمن (وَبَقِيَ الثَّمَنُ) إن لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالأَوَّلِ) وفاء وضماناً (كَغَوَاثِهِ بِحِثَابَةٍ وَأَخِذَتْ قِيمَتُهُ) فترهن كسكل أرش نقص كافي بن (وَبِعَارِيَةٍ) للراهن (أُطْلِقَتْ وَهَلَى الرَّدُّ) كان قيدت بعمل أو زمن قبل الأجل (أَوْ رَجَعَ اخْتِيَاراً) بغير عارية (فَلَهُ أَخْذُهُ

يؤمن في الأخير إن جهل مثله أن ذلك مبطل (إلا بفوته بكعتي أو حبس
أو تذبير أو قيام الغرماء وغصباً فله أخذه مطلقاً) ولو بعد كعتي
(وإن وطئ غصباً فولده حر وعجل إلى الدين أو قيمتها وإلا) بأن
اعسر (بقى) الرهن وهي إحدى ست تباع فيها أم الولد وأمة وطئها شريك
أو عامل قراض أو وارث المدين أو عالم بجناباتها مع الاعسار أو مفلس^(١) وزيد
على الست استثناء من قاعدة لا تحمل أمة بجر أمة المسكاتب تباع في النجوم
ويعتق الولد والمستحقة والغارة وأما حل حرة برقيق فلا يتصور على التحقيق^(٢)
(وصح بتوكيل مسكاتب الراهن في حوزته وكذا أخوه على الأصح)
بل وابنه الرشيد ومعهض على الأظهر (لا تحجوره ورقيقه) عطف خاص
ولو مدبراً مرض سعيده أو مؤجل بقریب (والقول لطالب تحويزه
لأمين وفي تعيينه نظراً لحاكم) ولا يخرج عنهما (وإن سلمه) الأمين
(دون إذنيهما) على التوزيع (للمرتهن ضمن قيمته) للراهن ضمان عدا. وتقع
المقاصة في الدين ويرجع الأمين على المرتهن بالرائد وللراهن قبل الأجل تغريم

(١) قال ابن غازي : نظم بعض الأذكياء ممن لقيناه هذه الظواهر المذكورة في التوضيح

فقال :	تباع عند مالك أم الولد	للدين في ست مسائل تمتد
	وهي أن أحبل حال علمه	بما تعلق الوطاء وحاله عدمه
	مفلس موقوفة للفرما	وراهن مرهونة ليفرما
	أو ابن مديان إمام التركة	أو الشريك أمة للفرما
	أو عامل القراض مما حركه	أو سيد جانية مستهلكه
	في هذه الستة تحمل الأمة	حرراً ولا يدوأ عنها ملامه
	والعكس جاء في محل فرد	وهو حمل حرة بعبد
	في العبد يغشى ماله من معتقه	وما درى السيد حتى أعتقه
	والأم حرة ومالك السيد	بعثل مافي بطنها من ولد

(٢) يشير إلى رد قوله في الآيات السابقة : والعكس جاء في محل فرد . الخ وبين ذلك
في شرح المجموع . زاد بعضهم صورة ثانية تحمل فيها الحرة برقيق وهي : أمة حامل وهبها
سعيدها واستثنى حملها . ثم أعتقها الموهوب له . فتصير حرة حاملة برقيق لأن الحمل باق على
مالك الواهب .

المرتهن (وَالرَّاهِنِ ضَمِنَهَا أَوْ التَّمَنَّى) بمعنى الدين المرتهن ويرجع على الراهن
(وَأَنْدَرَجَ صُوفَ تَمَّ وَجَنَيْنَ) لا يبيض (وَفَرَّخُ نَخْلٍ لَا غَلَّةَ وَثَمَرَةً وَإِنْ
وُجِدَتْ) أو يبيت (وَمَالُ عَبْدٍ) ويعمل بملأه إلا إخراج الجنين (وَأَرْتَهَنَ
إِنْ أَقْرَضَ أَوْ بَاعَ) فيلزم بمصوله (أَوْ يَعْمَلُ لَهُ) جزم على محل الشرط
(وَمَا فِي جُعِلَ) والرهن من أخذ الموضع يستوفى منه إن لم يعمل أو بالعكس
(لَا فِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ) على أن يستوفى منه نفس ذلك لأنه قلب حقائق بديهي
الاستحالة (وَنَجْمٌ كِتَابَةٌ) المراد الجنس ولو الجميع (مِنْ أَجَنِيٍّ) وصح من
نفس المكاتب (وَجَازَ شَرْطُ مَنَفَعَتِهِ إِنْ عُيِّنَتْ بِبَيْعٍ) وتكون جزءاً من
الثمن وحاصله بيع وإجارة (لَا قَرْضٍ) وأما التطوع بها بعد العقد فمهمة مديان
وأما استيفاء الغلة من الدين فيجوز ويشترط انتفاء الجهل في البيع (وَفِي ضِمَانِهِ
إِذَا تَلَفَ) مدة المنفعة المشترطة وعدمه كالمستأجر (تَرَدُّدٌ) أرجحه ضمان الرهان
(وَأَجِيرَ عَلَيْهِ إِنْ شُرِطَ بِبَيْعٍ) لا مفهوم له (وَعَيْنٌ وَإِلَاءٌ) يمين (فَرَهْنٌ نِقَّةٌ
وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نَعِهِ لَا يَفِيدُ) فلا يستصحب في الماضي (وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ
بمصوله قبله لأنها شهادة على فعل النفس) (وَهَلْ تَسْكُنِي بَيْتَهُ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ
وَبِهِ عَمِلَ أَوْ) الكافي (التَّحْوِيزُ) بأن تشاهد التسليم لاحتمال اختلاسها (تَأْوِيلَانِ
وَفِيهِمَا كَدْلِيلُهُمَا وَمَعْنَى بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرَّطَ مُرْتَهِنُهُ وَإِلَّا) يفرط (فَتَأْوِيلَانِ)
في المشترط قبل الفوات وإذا مضى فالثمن رهن والموضوع أن المشتري تسلمه وإلا
فلا مرتهن أخذه (وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَيْعَ بِأَقْلٍ أَوْ) كان (دَيْنُهُ عَرْضًا)
من بيع (وَأِنْ أَجَازَ تَعَجَّلَ) وحلف أنه أجاز ليعتجل وكذا يتعجل حيث لزمته
الإجازة في مفهوم الشرط (وَبَقِيَ) رهناً (إِنْ دَبَّرَهُ وَمَعْنَى عَمَقُ اللَّوْصِيرِ
وَكِتَابَتُهُ وَعُجِّلَ) ما يعتجل وإلا فلهن ثقة أو هو أو قيمته (وَالْمُعْسِرُ يَبْقَى

معتوقه رهناً (فإن) لم يوف بغيره و (تَعَذَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ بَيْعَ) هو (كُلُّهُ
والباقي للراهن وَمُنِيعَ الْعَبْدُ مِنْ وَطْءِ أُمَّتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا) وكذا لو
رهنت وحدها والتلذذ كالوطء ولا يمنع من زوجته بحال (وَحُدُّ مَرْتَهْنٍ وَطْئاً)
فولده رقيق ويغرم الأرض ولو طاعت البكر (إِلَّا بِإِذْنٍ) فيملكها ويؤدب^(١)
(وَتَقْوَمُ) عليه (بِلَا وَلَدٍ سَحَلَتْ) لنخلقه على الحرية (أُمُّ بِلَا وَلَدٍ بَيْنَهُ
بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ) وأولى بعهده (إِنْ لَمْ يَقُلْ إِنْ لَمْ آتِ كَالْمَرْتَهْنِ بَعْدَهُ وَإِلَّا)
بأن قال إن لم آت في الثلاث أو كان المرتهن في العقد قال أولاً (مَضَى) وإن لم
يجز ابتداء في الخمس وقوله (فِيهِمَا) أى الأمين والمرتهن فالصور ثمان عدم الرفع
في ثلاث (وَلَا يُعْزَلُ الْأَمِينُ) إلا باتفاقهما أو لَأَوْثَقَ (وَلَيْسَ لَهُ) أى الأمين
(إِلْبَاصاً بِهِ) أى يحفظ الرهن كالتقاضى بالقضاء بخلاف إمام الصلاة والسلطان
والجبر^(٢) (وَبَاعَ الْخَائِمُ إِنْ امْتَنَعَ) كالفائب والميت مع يمين الاستظهار أن
الحق في ذمته زيادة على البيعة (وَرَجَعَ مَرْتَهْنُهُ لِنَفَقَتِهِ فِي الذِّمَّةِ) ولو زاد على
قيمه بخلاف الضالة (وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ) والكلام في غير نحو الشجر كما يأتي
(وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) فلا يختص بقدر المنفق (إِلَّا أَنْ يُصْرِّحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ
وَلِنْ قَالَ وَنَفَقَتُكَ فِي الرَّهْنِ) الغاء لغير الصريح فهو راجع لما قبل إلا
(تَأْوِيلَانِ فِي افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفِظِ مُصْرِّحٍ بِهِ تَأْوِيلَانِ) أرجحهما عدم
الافتقار (وَأِنْ أَنْفَقَ مَرْتَهْنٌ عَلَى الشَّجَرِ خِيفَ عَلَيْهِ) وإلا فلا شئ له (بُدَى)
منه قبل الدين (بِالنَّفَقَةِ) فإن أذن له في ذمته ولو زادت على الرهن (وَتَوَوَّلَتْ
عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقاً) أى الاتفاق وهو المعتمد وعليه ما سبق

(١) كل من الراهن والمرتهن قال في المجموع : وإن أذن له الراهن في الوطء أدب
كل منهما اهـ

(٢) أى فلهؤلاء الثلاثة الإيصاء بمن يخلفهم وتنفيذ الوصية كما في عب والمجموع

(وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ) وإلا جبر وكانت في ذمته (وَضَمَنَهُ) يوم
القبض (مُرْتَهِنٌ إِنْ كَانَ بِيَدِهِ) لا بيد أمين (بِمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) ولم تشهد بيعة
بِكَحْرَقِهِ وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ (إِلَّا فِي التَّطَوُّعِ) (أَوْ عُلِمَ بِاخْتِرَاقِ حِلِّهِ) المعتاد
له ولم يثبت أنه به (إِلَّا بِبَقَاءِ بَعْضِهِ مُخَرَّقًا) مثلا (وَأُفْتِيَ بَعْدَهُ ^(١) فِي الْعِلْمِ)
بن وبه العمل عهدنا وفي حش وغيره ضعفه (وَالْإِلَّا) مفهوم قوله إن كان الخ
(فَلَا) ضمان (وَلَوْ اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ) إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتٌ
دَابَّةٌ (بَنْ لَمْ يَعْلَمْ الرِّقَّةَ مَثَلًا فِيضَمَّنَ) (وَحَالَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) لا مفهوم له
(أَنَّهُ تَلَفَ بَلَاءَ دُلْسَةٍ) استظهاراً إذا لم تنفها البيعة (ولا يعلم موضعها) إن ادعى
الضياع (وَاسْتَمَرَ ضَمَانُهُ إِنْ قُبِضَ الدِّينُ أَوْ وَدِبَ) أشهب يرجع إن وهبه له
ففرمه وحلف أنه لو علم ذلك ما وهبه (إِلَّا أَنْ يُخْضِرَهُ إِرْبَهُ أَوْ يَذْعُوهُ لِأَخِيهِ
فَيَقُولَ اتْرُكْهُ عِنْدَكَ) فوديعه (وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ) يعني لم
تثبت إلا باعترافه (لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ) ولو ببعض الدين بل يبقى وعليه الارش
أو الثمن فان خلص لغان (وَالْإِلَّا) بأن أيسر للتحاكم (بِقِيٍّ إِنْ فَدَاهُ) وَإِلَّا أُسْلِمَ
بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ) إِلَّا أَنْ تَسْبِقَ الْجَفَايَةُ وَلَمْ يَتَحَمَّلِ الْارْشَ فِيهِ جَل مَا يَجَل
وإلا فرهن ولربها القيمة أو الثمن (وَإِنْ تَبَيَّنَتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأُسْلِمَتْ) أما إن فداء
فواضح أنه رهن (فَإِنْ أُسْلِمَتْ مُرْتَهِنُهُ أَيْضًا فَلِلْمُجْتَنِي عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ
بَعِيرٍ إِذْنَهُ فَفِدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطْ) لا في ماله (إِنْ لَمْ يُرْهَنْ بِمَالِهِ وَلَمْ
يُبَّعْ إِلَّا فِي الْأَجَلِ) لأنه فدى لحكم الرهينة (وَبِإِذْنِهِ فَلْيَنْسَ رَهْنًا يَدِ) في
عب وغيره اعتماد أنه رهن به (وَإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدِّينِ أَوْ سَقَطَ فَجَبَّعَ الرَّهْنُ
فِيمَا بَقِيَ) للشيوخ واحتمال السكاد (كَاسْتَحَقَّاقِ بَعْضِهِ) فلا يلزم بدله فهو في

(١) المفتي بذلك هو الباجه . واستوجه فتواه في شرح المجموع .

قوة قوله كل الرهن في بعض الدين كالعكس ، أى كل الدين في بعض الرهن واستحقاق كله كتلفه للرهن الفسخ إن لم يقبضه أو غير (وَالْقَوْلُ إِذَا مَعِيَ نَفِي الرهنية) وأنه وديعة مثلاً (وَهُوَ كَالشَّاهِدِ فِي قَدْرِ الدِّينِ لَا الْعَكْسَ إِلَى قِيَمَتِهِ وَلَوْ بَيَّنَّ أَمِينٌ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَمْ يَفُتْ فِي ضَمَانِ الرَّاهِنِ) كله راجع لما قبل النفي (وَحَلَفَ مُرْتَمِنُهُ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكِكْهُ فَإِنْ زَادَ) للرهن في دعواه على قيمة الرهن (حَلَفَ الرَّاهِنُ وَإِنْ نَقَصَ) الراهن والموضوع زيادة للرهن (حَلَفَا) ويبدأ للرهن (وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكِكْهُ بِقِيَمَتِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ تَأْوِيلِ تَوَاصُفَاهُ ثُمَّ قَوْمٌ فَإِنْ اخْتَلَفَا) في الصفة (فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَمِنِ فَإِنْ تَجَاهَلَاهُ فَالرَّهْنُ بِمَا فِيهِ^(١) وَاعْتُبِرَتْ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْحُكْمِ إِنْ بَقِيَ وَمَلَّ يَوْمَ التَّلَفِ أَوْ الْقَبْضِ أَوْ الرَّهْنِ) وهو الأرجح (إِنْ تَأْوِيلُ أَقْوَالٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ) بينت أنه (عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ وَزَعَّ بَعْدَ حَلْفِهِمَا كَالْحَمَالَةِ) إذا تنازعا هل هي في المقبوض أو غيره فيوزع^(٢)

﴿ باب ﴾

(لِلْغَرِيمِ مَنْعُ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ) حاصل ما حققه (ر) وابن أن التبرع بمنع بمجرد الإحاطة ، أو قيام الغرماء وهو الفاس الأعظم يمنع حتى من التصرف المالى (وَسَفَرِهِ) أى المدين مطلقاً (إِنْ حَلَّ بِقِيَمَتِهِ) ولا مال له ولم يأت بحميل مال (وَأَعْطَاهُ غَيْرِهِ) أى غير القائم (قَبْلَ أَجَلِهِ أَوْ كُلَّ مَا بِيَدِهِ كَأَقْرَارِهِ لِمَتَّهِمْ عَلَيْهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَصَحِّ لَا بَعْضُهُ) حيثبقى ما يمايل عليه (وَرَهْنِهِ وَفِي كِتَابَتِهِ) بالمثل (قَوْلَانِ وَلَهُ التَّزْوِجُ) اللاتق (وَفِي تَزْوِجِهِ أَرْبَعًا وَتَطَوُّعِهِ بِالْحُجِّ تَرَدُّدٌ) المذهب منع ما زاد على الواحدة والحج طامعاً^(٣) (وَفُتَّسَ

(١) أى فيها رهن فيه من الدين فلا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء .

(٢) للعلامة المرحوم الشيخ العاطى الشراوى وردة الدهان فى أحكام الرهان مطبوع

بنفس ، وللشيخ اسماعيل الحامدى رسالة فى أحكام الحمالة مطبوعة بمصر

(٣) فى المجموع وشرحه : ولا يحج الفرض لأنه ممدوم إليه

حَضَرَ أَوْ غَابَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَلَأَهُ) وكذا إن علم وبعدت غيبته كما قال ابن رشد
 كذا ابن وغيبه ماله كغيبته (بِطَانِيهِ) أى الغريم (وَإِنْ أُنِى غَيْرُهُ) من الغرماء
 فليس للمدين تغليس نفسه (دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَفَى بِالْمَوْجَلِ)
 وفى التغليس بالمساوى خلاف وإنما يقاس إن لم يأت بحميل مال والد (فَمُنْعَ
 مِنْ تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ لَا فِي ذِمَّتِهِ) فيجوز (كَخُلْعِهِ وَطَلَاقِهِ وَفِصَاصِهِ وَعَفْوِهِ
 وَعِتْقِ أُمِّ وَلَدِهِ) حيث استولدها قبل الحجر (وَتَبِعَهَا مَالُهَا إِنْ قَلَّ) المتمد ولو
 كثر (وَحَلَّ بِهِ) أى بالفلس الأخص وهو حكم الحاكم (وَبِالْمَوْتِ مَا أَجَّلَ)
 عليه إلا لشرط (وَلَوْ دَيْنَ كِرَاءٍ) وجيبة وإن لم يستوف المضاف نعم له فى الفلس
 أخذ عين شئته ولا يعول على ما فى الخرشى وحيث أخذ ما بقى رد منابه بما قبض
 وحاصص ببقية ما مضى (أَوْ قَدِمَ الْغَائِبُ مَلِكًا) فى حيز المبالغة فلا يبطل الحلول
 (وَلَمْ يَنْكَلِ الْمَفْلُسُ) وله شاهد بحق (حَافًى كَلَّ) من الغرماء (كَهْوٍ)
 على جميع الحق (وَأَخَذَ حِصَّتَهُ) منه (وَلَوْ نَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ) وترد
 يمين الغير على المطلوب فان نكل غريم له (وَقِيلَ لِإِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِسِ) أى مجلس
 التغليس (أَوْ قُرْبِهِ) لمن لا يقيم عليه (إِنْ تَبَيَّنَ دَيْنُهُ) الأول (بِإِقْرَارِهِ
 لَا بِبَيِّنَةٍ) فلا يزاحم الثانى فى المال للوجود (وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ) بن ولو علم تقدم
 معاملته (وَقِيلَ تَعْيِيدُهُ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ) أى
 ما ذكر رجح بن تقييده بالقرب خلاف ما فى الخرشى (وَالْمَخْتَارُ قَبُولُ قَوْلِ
 الصَّانِعِ) إذ أفلس هذا شئ فلان مع يمين المقر له (بِالْبَيِّنَةِ) بأصل الاصطناع
 بخلاف ما قبله ولو مريضاً ولا يعول على ما فى عب والخرشى (وَحُجِرَ أَيْضًا إِنْ
 تَجَدَّدَ مَالٌ) لأن الحجر قاصر على حد المال الأول ولذا قال (وَانْفَكَ وَلَوْ بِلا
 حُكْمٍ) بخلاف السفية (وَلَوْ مَسَكَنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ
 فَلَا دُخُولَ لِلأَوَّلِينَ كَتَغْلِيهِسِ الْخَالِكِ إِلَّا كَارِثٌ وَصِلَةٌ وَأَرْشٌ حِينَ بَاءَ)

فيسمونه فيه (وَبَيْعَ مَالِهِ بِحَضْرَتِهِ) ندباً (بِالْخِيَارِ) للعصاة للاستزادة
 (ثَلَاثًا) أَيْ مَرَّةً (وَلَوْ كُتِبَ أَوْ نَوِيَّ جُمُعَتِهِ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُمَا وَفِي بَيْعِ آلَةِ
 الصَّانِعِ تَرَدُّدٌ) لعبد الحميد (وَأَوْجَرَ رَقِيقَهُ) الذي لا يباع (بِخِلَافِ
 مُسْتَوْلَدَتِهِ وَلَا يُلْزَمُ بِتَكْسِبِ وَتَسْلُفِ وَاسْتِشْفَاجِ) أخذ شفعة ربيع (وَعَفْوِ
 لِلدَّيَّةِ وَانْتِزَاعِ مَالِ رَقِيقِهِ) الذي لا يباع (وَمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ وَعُجِّلَ بَيْعُ
 الْخِيَوَانِ وَاسْتِثْنَى بَعْقَارُهُ كَالشَّهْرَيْنِ وَقُيِّمَ بِنِسْبَةِ الدُّبُونِ) فيأخذ كل من
 الحاضر بنسبة دينه لمجموع الدبون (بِلَا بَيِّنَةٍ حَضَرِهِمْ) بخلاف الورثة
 (وَاسْتِثْنَى بِهِ إِنْ عُرِفَ بِالَّذِينَ فِي الْوُتِ فَقَطُّ) كالثائب البعيد (وَقَوْمَ
 مُحَاكِفِ النَّقْدِ يَوْمَ الْحِصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ مِنْهُ بِمَا يُخْصُهُ وَمَخَى) ما ناب من
 القيمة (إِنْ رَخِصَ أَوْ غَلَا) باعتباره الغرماء ويحاسب المدين بما آل (وَعَلَّ
 يُشْتَرَى) له (فِي شَرْطٍ جَيِّدٍ أَذْنَاهُ أَوْ وَسْطُهُ) كغير المفاس (قَوْلَانِ وَجَازَ
 الثَّمَنُ إِلَّا لِمَا نَسِمَ كَالْإِفْتِضَاءِ) بغير الجنس السابق في السلم (وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ
 بِمَا أَتَفَقَّتْ) على نفسها زمن يسره (وَبَصَدَاقُهَا) ثم إن طلقها قبل البناء ردت
 ما زاد على حصص النصف (كَالْمَوْتِ) وما سبق في الفلاس (لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ)
 والأبوين^(١) لأنها إعانة منها (وَلَمَّا ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحِقَّ مَبِيعٌ وَلَمَّا قَبِلَ
 فَلَسِيهِ) الواو للعمال والأحسن حذف وإن لأن المبيع بعده الفلاس يرجع بجميع ماله
 (رُجِعَ بِالْخِصَّةِ) على كل مما ينويه في الخاصة (كَوَارِثِ أَوْ مَوْصَى لَهُ عَلَى
 مِثْلِهِ وَإِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بَدِينٍ أَوْ عَلِمَ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ) الغرماء (رَجَعَ عَلَيْهِ)
 من بطراً (و) إن قبض الوارث لنفسه ولو بدون الشهرة والمهر رجع عليه (أُخِذَ مَالِي
 عَنْ مُعَدِّمٍ بِمَا لَمْ يُجَاوِزْ مَا قَبِضَهُ) وقوله (ثُمَّ رَجَعَ) الوارث (عَلَى الْغَرِيمِ)

(١) هذا على رواية ابن الفصام واقتصر عليها في المجموع ولا يصح تفصيل في المسألة وهو
 أن لها الخاصة بشروط . أن يحكم بها حاكم . وأن تنسلف تلك النفقة . وأن يكون اتفاقها
 على يسره .

من ثمة فرع الاشتمار (وفيها) أيضاً (الهدأة بالفريم وهل خلاف) عمله
على التعمين (أو على التخيير تأويلان فإن تلف نصيب غائب عزل)
بو كالة الحاكم (فممنه كمين ووفاء إفرمانه لا عرض) فيضمنه المماس (وهل
إلا أن يكون يكد به تأويلان) أرجحهما الاطلاق (وترك له قوته)
والنقطة الواجبة عليه لظن بسريته وكسوتهم كل دسقا متنادا (١) ولو
ورث أباه بيع لا وهب له إن علم وإليه أنه يقتضى عليه وخبر لثبوت
عسرو (ولو مقعدا) (إن جهل حاله وآم يستل الصبر له) أى لثبوت
(بحميل بوجوه فقرم) أى الحيل (إن آم يأت به) على القاعدة (ولو
أنبت عذمة) في غيبته والأرجح برأيه حينئذ كما اقتصر عليه في الغمان (أو
ظهر ملاده) عطف على جهل (إن نقالس) ولم يأت بحميل بالمال وهل يكفيه
بالوجه خلاف (وإن وهب بقضاء وسأل تأخير كالنوم) واليومين (أعطى
حجيلا بالمال وإلا سجن كملوم اللاء) ولا يقبل منه حميل وفي بن قبوله
بالمال (وأجل لبيع عروضة إن أعطى حجيلا بالمال وإلا سجن وفي خلافه
على عدم الناض) حيث جهل واستظهر (تردد وإن علم بالناض آم
يؤخر وضرب) اللد (مرة بعد مرة وإن شهد بعسرو أنه لا يعرف له
مال ظاهر ولا باطن حلف كذا لك) بدى لامال له امكن على البت (وزاد
وإن وجد ليقضين) ليعفيه عن الحلف إن أدى بمره في المستقبل (وأنظار)
إلى ميسرة (وحلف الطالب) لا يعلم عذمه (إن ادعى عليه علم المدم وإن
سأل الطالب) تفتيش داره فقيه تردد) ويجاب لتفتيش جيبه (ورجحت

(١) في المجموع . ومن استمرقته الثيمات في ماله لا يترك له إلا ما صد جوعته وصدر
عورته وماله حيث تصدر الرد — لأربابه — صدقة أو لنفع المسلمين . وكره مما ملته
إن غابت ا .

بَيْدَتُهُ الْعَلَاءُ إِنْ بَيَّنَّتْ) ليس شرطاً كافياً مع وغيره (وأُخْرِجَ الْجَاهِلُونَ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ) في نظر الحاكم (بِقَدْرِ الدِّينِ) قلة وكثرة (وَالشَّخْصِ) شرطاً وخسة (وَحَبْسِ النَّمَاةِ عِنْدَ أَمِينَةٍ) منفردة (أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ وَالسَّيِّدُ لِمُسْكَانِيهِمْ) ^(١) بما لا يوفي الدين (وَالْجَدُّ) لابن ابنه (وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ لَا عِنْدَهُ) إلا في النفقة أو كانت على الابن دين ويحجب الأب على الوفاء بغير الحبس (كَالْيَمِينِ) إثباتاً ونفيّاً (إِلَّا لِلنُّقْلِيَّةِ) بأن حقق الأب الدعوى (وَالْمُعْتَقَى بِهَا لغيره حَقٌّ) كالمعلقة بجهار البنت ويخفف الأب مع شاهده (وَأَمَّ يُقَرِّقَ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا) من الرجال وإلا لم يحبس به الزوجة (وَلَا يُنْمَعُ مُسْلِمًا أَوْ خَادِمًا) حيث مرض (بِخِلَافٍ) إقامة (زَوْجَةٍ وَأُخْرِجَ لِحَتِّهِ) ولو قتلاً (أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِمَوَدِّهِ) بكفيل بالوجه (وَاسْتُخْصِنَ بِكَفِيلِهِ رَجُلِيهِ لِمَرَضٍ أَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبٍ جِدًّا لِيُسَلِّمَ) والذي صوبه الباجي عند الخروج (لَا جُمُعَةٍ وَعِيْدِهِ وَعَسَدُوهُ إِلَّا لِحُوفٍ قَتْلِهِ أَوْ أَضْرِهِ) فيقتل حبسه (وَلِلْفَرِيمِ أَخْذُهُ عَيْنٍ شَيْئِهِ) المدفوع قبل التفتليس (الْحَاكِمِ) حقه الحوز (عَنَّهُ) وإلا أخذه ولو في الموت (فِي الْفَأْسِ لَا الْمَوْتِ) وَلَوْ مَسْكُوكًا أَوْ أَبَقًا وَلَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ (ومثل الغريم وارثه وموهوبه لا من اشترى منه) إِنْ لَمْ يَفْقِدْ غَرَمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَالِهِمْ وَأَمْسَكْنَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْلَسَ الزَّوْجُ بَعْدَ الدَّخُولِ (وَعِصْمَةٍ) إِنْ نَلَسَتْ الْحَالَةَ (وَقِصَاصٍ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا إِنْ طُحِنَتْ الْحِنْطَةُ أَوْ خُلِطَ بِغَيْرِ مِثْلِ أَوْ تُنَمَّنَ زُبْدُهُ أَوْ فَضِّلَ تَوْبُهُ أَوْ دُبْحُ كَبْشُهُ أَوْ تَمَرُّ رُطْبِهِ كَأَحْيَرٍ رَغِيٍّ وَنَحْوِهِ) تشبيهه في أنه لا يختص بما بيده في أجرته حيث لم يشتد حوزة بخلاف مكثري دابة تعينت (وَذِي حَاوُوتٍ بِمَا فِيهِ وَرَادَّ لِسَلْعَةٍ بِعَيْبٍ) فلا يختص بها في الثمن (وَأَنْ أُخِذَتْ

عَنْ دَيْنٍ وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ) لَا يَكُونُ الْقَرْضُ أَحَقَّ بِعَيْنٍ شَيْئُهُ (وَأِنْ لَمْ
يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ) وَرَجَحَ (أَوْ كَالْبَيْعِ) وَفِي بِنِ تَصَحُّبِهِ (خِلَافٌ وَلَهُ) أَى
لِلغَرِيمِ إِذَا وَجَدَ عَيْنَ شَيْئِهِ مَرهُونًا (فَكَ الرِّهْنِ وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَائِهِ
الْجَانِي وَ) لَهُ (نَقْضُ الْمُحَاصَّةِ إِنْ رُدَّتْ) سَلَمَتِهِ الْمَفَاسِ (بِعَيْنِ) وَيَأْخُذُهَا
(وَ) لَهُ (رَدُّهَا وَالْمُحَاصَّةُ) بِمَنْهَا (بِعَيْنِ تَمَازُي) حَدَثَ عِنْدَ الْمَفَاسِ
(أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ) هُوَ الْمَفَاسِ (أَوْ) مِنْ (أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ أَوْ
أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ) هَذَا هُوَ الْمَدَارُ فَالْأَوَّلَى تَرْكُ الْأَخْذِ وَعَدَمُهُ (وَالْأَيُّ) يَعِدُ
(فَبِذَسْبَةِ نَقْضِهِ) بِحَاصٍّ إِذَا أَخَذَهُ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِنْ أَخَذَهُ
(وَرَدَّ بَعْضُ نَمَنِ قُبُضَ وَأَخَذَهَا) أَى سَلَمَتِهِ (وَأَخْذُ بَعْضِهِ وَحَاصٌّ بِالْفَائِثِ)
وَلَوْ وَجَّهَ الصَّفَقَةُ وَيَرُدُّ مَا يَنْبُوِيهِ الْمَأْخُوذُ مِمَّا قُبِضَ (كَبَيْعٍ أَمْ وَلَدَتْ) تَشْبِيهِ فِي
الْحَاصَّةِ بِقِيَمَةِ الْأُمِّ مِنْ مَجْمُوعِ قِيَمَتِهَا وَالْوَلَدُ أَنْ لَوْ كَانَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ
الْآنَ وَيَأْخُذُ الْوَلَدُ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدُ فَلَا حِصَّةَ) لِلْفَائِثِ بَلْ
يَأْخُذُ الْهَاقِ بِمَجْمُوعِ الثَّمَنِ أَوْ بِحَاصِّهِ وَالتَّمَكُّنُ مِنَ الدِّيَةِ كَالْبَيْعِ (وَأَخْذُ) الْمَفَاسِ
(النِّمْرَةِ) مِجَانًا إِذَا جَذَّهَا كَمَا سَبَقَ (وَالْفَلَّةُ إِلَّا صُوفًا تَمَّ) وَأَوْ جَذَّهَا إِلَّا أَنْ
يَقْبِطَهُ فَيَحَاصِّصُ بِمَا يَنْبُوِيهِ (أَوْ ثَمَرَةً مُؤَبَّرَةً) اشْتَرَاهَا فَإِنْ جَذَّهَا حَاصٌّ بِمَا
يَنْبُوِيهَا (وَأَخْذُ الْمُسْكِرِيِّ دَابَّتَهُ وَأَرْضَهُ) فِي الْمَفَاسِ عَلَى مَا سَبَقَ (وَقُدَّمَ فِي
زَرْعِهَا فِي الْفَلَسِ) يَسْتَوْفِي مِنْهُ الْأَجْرَةَ (ثُمَّ سَاقِيَهُ) الْأَجِيرُ فِيهِ (ثُمَّ مُرْتَهِنُهُ)
وَهُوَ الْمَقْدَمُ فِي الْمَوْتِ أَمَّا الْمَسَاقِيُّ فَشَرُّكَ مَطْلَقًا^(١) (وَالصَّانِعُ أَحَقُّ) فِي أَجْرَتِهِ
(وَلَوْ يَمُوتُ بِمَا يَبِيدُهُ وَإِلَّا) بِأَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ (نَلَا) يَكُونُ أَحَقُّ (إِنْ
لَمْ يُضَفْ لَصِفَتِهِ شَيْئًا إِلَّا النَّسِجَ فَكَالزَّرْدِ) رَجَحَ أَنْ النَّسِجَ كَغَيْرِهِ
(بُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ) وَلَوْ لَمْ يَزِدْ فِي قِيَمَةِ الثَّوبِ (وَالْمُكْتَرِي) أَحَقُّ (بِالْمُعَيَّنَةِ)
وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْهَا (وَبَعَثَهَا) إِنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدْبِرَتْ (عَلَيْهِ الدَّوَابُّ) فَيَخْتَصِمُ

بما قبضه حالا (وَرَبُّهَا بِالْمَعْمُولِ) في كرايتها (وَأِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ) ولو لم يطل كافي بن (وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقُّ بِالسَّامَةِ) في نفسها (يَفْسَخُ) يابضى أنه مصدر مجزور بباء موحدة (لِفَسَادِ الْبَيْعِ أَوْ لَا أَوْ) أحق (فِي) البيع (الْفَقْدِ أَقْوَالُ) أرجحها أولها (وَهُوَ أَحَقُّ بِشَمْنِهِ) ولو في الموت لفساد العقد (وَبِالسَّامَةِ إِنْ يَبَيْتَ بِسَامَةٍ وَاسْتُجِزَّتْ) البيع بها (وَقُضِيَ) بأخذ المدين الوثيقة) ويخصم ما بها (أَوْ تَقْطَعُهَا لَا) وثيقة (صَدَقَ قُضِيَ) لأغراضها في النكاح (وَرَبُّهَا رَدُّهَا) من المدين (إِنْ ادَّعَى سُقُوطَهَا) وحلف على بقاء المدين (وَقُضِيَ) (إِذَا هُنَّ بِيَدِهِ رَهْنُهُ يَدْفَعُ الدِّينَ) وحلف إلا أن يدعى المرتهن نحو المرفقة والسقوط بقرب (كَوَثِيقَةٍ زَعَمَ رَبُّهَا سُقُوطَهَا) تشبيه في براءة المدين مع عدمها (وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدُهَا إِلَّا بِهَا) وإلا مضى حيث وعى .

﴿ بَابٌ ﴾^(١)

(الْمَجْنُونُ مَحْجُورٌ) عليه (لِلْإِفَاقَةِ وَالْعَبَثِ لِبُلُوغِهِ) بالنسبة لحجر النفس (بَيْنَ مَائِ عَشْرَةٍ أَوْ الْخُلْمِ أَوْ الْخُبْضِ أَوْ الْخُمْلِ أَوْ الْإِنْبَاتِ) للعانة (وَهَلْ إِلَّا فِي حَتْمِهِ تَعَالَى تَرَدُّدٌ) أرجحها كما في حش أنه علامة مطلقة (وَصَدَّقَ) الصبي في شأن البلوغ (إِنْ لَمْ يَرْبْ وَلَإِوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُبْمِزٍ) بالمصاحبة (وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَيْثُ بَعْدَ بُلُوغِهِ) فهدد البين التي صدرت في صباه بمتق أو غيره (أَوْ وَقَعَ الْمَوْفِيقَ) نفير أولا (وَصَحْنٍ) الصبي ولو غير مبميز (مَا أَفْسَدَ) في ذمته (إِنْ لَمْ يُوْمَنْ عَلَيْهِ) وإلا ضمن في المال بقدر تصويفه

(١) هذا باب في بيان سبب الحجر . وأسبابه سبعة وهي فليس وجنون وصبا ورق وتبذير ومهض ونسكاح باعتبار الزوجة . أي أن الزوج يحجر على زوجته فيما زاد على الثلث .

(وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ كَالسَّفِيهِ إِنْ لَمْ يُخْلَطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ)
 أى بعد البلوغ غاية لحجر المال (وَلَيْتَ وَصِيٍّ أَوْ مُقَدِّمٍ قَاضٍ) عطف على حفظ
 وهذا فى القديم (إِلَّا كَدَّرَ لَهُمْ لِعَيْشِهِ) استثناء من الحجر (لَا طَلَاقَ) أى
 السفه البالغ (وَأَسْعَاقَ نَسَبٍ وَنَهْيَهُ وَعَنْقَ مُسْتَوَلَدَتِهِ) وتبعها ما لها كالنفس
 (وَقَصَاصَ وَنَهْيَهُ) مما لم يتقرر فيه مال (وَأَقْرَارَ يَعْقُوبَ) فلا كلام للولى فى
 شئ من ذلك (وَتَصَرُّفُهُ) أى السفه وأما السفه فعلى الرد قطعاً (قَبُولَ الْحَجْرِ
 عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ) وما زلنا نسمع من الأشياخ ترجيعه (لَا ابْنُ النَّكِيمِ)
 وفى بن تقيته (وَعَلَيْهِمَا النِّكَاسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رُشِدَ بَعْدَهُ) قبل فكه (وَزَيْدٌ
 وَفِي الْأَنْثَى) على حفظ المال وفك الوصى أو المتقدم (دُخُولَ زَوْجِهَا وَشَهَادَةَ
 الْمُدْوَِلِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا) فلا يمتير (عَلَى الْأَرْجَحِ،
 وَالْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ) بعد الدخول (وَأَوْ لَمْ يُعْلَمْ
 رُشْدُهَا) فالمدار أن لا يعلم سقمها (وَفِي مُقَدِّمِ الْقَاضِي خِلَافٌ) أرجعه ليس له
 الترشيده مع جهل الحال (وَالْوَلِيُّ الْأَبُ وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا) ولو عتساراً لغير
 الأسباب الآتية (وَأِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ ثُمَّ وَصِيَّتُهُ وَإِنْ بَعْدَ وَمَلَّكَ لَا صِرَ أَوْ
 إِلَّا الرُّبْعَ قَبِيحِيَّانِ السَّبَبِ) من الآية باثبات ملى مافى بن راداً على ما هو المذهب
 من تصديقه (خِلَافٌ) وليس له هبة للثواب ثم حاكمه وبيع بثبوت بغير
 وإماله) من كوصى (وَمِلْكِهِ لِمَا يَبِيعُ وَأَنَّهُ) أى بيمه (الْأَرْثَى وَحِيَاةُ
 الشُّهُودِ لَهُ) مثلاً يقال المبيع غير عقاره (وَالْقَسْوَقُ) ظهوره المشترين إظهاراً تاماً
 (وَعَدَمِ الْغَاوِزِ) على الثمر (وَالسَّادِ فِي الثَّمَنِ زَيْ) وجوب (تَضَرُّعٍ
 بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ) فى كتابه (قَوْلَانِ لَا حَاضِرَ كَعَبْدٍ) ذُنْحٌ لَدَرْفٍ فَكَلَا يَهْدَاهُ
 والتقديم (وَعَمِلَ بِإِمْرَأَةٍ الْيَسِيرِ) بنظر الحاضن (وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّدٌ) والأظهر
 اختلافه بالنسبة للأموال (وَالْوَلِيُّ تَرَكُ الدَّفْعِ) أى أخذ الشفعة بالنظر وإلا

فله إن رشد (وَالْفَصَاصِ) بالدية (فَيَسْتَقْطَانِ وَلَا يَعْقُو) بأقل منها إلا العسر
(وَمَضَى عِتْقَهُ بِمَوْضٍ) سداد من غير العبد (كَأَيِّهِ إِنْ أَيْسَرَ) فيعزم
القيمة (وَأِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدَّهُ وَ) أمور (الْوَصِيَّةِ وَالْحُبْسِ لِلْعَتَبِ)
كعلى الفقراء (وَأَمْرُ الْفَائِبِ) غير المنقود كما سبق (وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَحَذَرِ
وَقِصَاصِ وَمَالِ يَدَيِّهِ الْقَضَاءُ) وأولى السلطان نفسه وبأنى ودعى إن حكم
غيرهم صواباً وأدب (وَأِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ) أى اليقيم (لِحَاجَةٍ) كنفقة أودين
(أَوْ غِبْطَةٍ) زيادة الثمن على الثلث (أَوْ لِسُكُونِهِ مُوَظَّافًا) بحكر (أَوْ حِصَّةً
أَوْ قِلَّةً غَلَّتِهِ فَيَتَبَدَّلُ) عقار (خِلَافَهُ) سالم من موجب البيع (أَوْ بَيْنَ
ذَمَيْنَيْنِ أَوْ جِيرَانِ سَوْءٍ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِّبِكِهِ بَيْعًا وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَةِ
انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ) عنه (أَوْ لظُرَابٍ وَلَا مَالَ لَهُ) يعمر به (أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْ لِي
وَحُجْرَةٍ عَلَى الرُّقِيقِ) ولولم يفتزع ماله كالمبعض في يوم سيده (إِلَّا بِإِذْنِ)
في التجارة ككتابة (وَلَوْ فِي تَوَعٍ) فيصرف في غيره لأنه أقدمه للناس
(فَسَكَّوْكَيلٍ مَفْوضٍ، وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُوَخَّرَ وَيُضَيَّفَ أَنْ اسْتَأْنَفَ) بذلك
في التجارة (وَيَأْخُذَ قِرَاضًا) ورجحه للسيد (وَيَدْفَعُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِي كَيْفِيَّةٍ
وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمُ مَنْعِهِ مِنْهَا) أى من قبولها (وَلْيَسِيرَ مَنْ أُذِنَ لَهُ الْقَبُولُ
بِلَا إِذْنِ وَالْحُجْرُ مَكُونُهُ كَالْحُرِّ) ولا بد من الحاكم في حجر المأذون (وَأُخِذَ)
دينه (بِمَا يَسِيرُهُ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَهُ) ومن يعتق عايشه وما يدوب ولدها للسيد
(كَمَطِيئَتِهِ وَعَلَى إِنْ مُنْجَحَ لِلدَّيْنِ أَوْ مُطْلَقًا) واستظهر (تَأْوِيلَانِ لَا غَلْطَ
وَرَقَبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ غَيْرِيْمَ فَسَكَّنِيهِ) للسيد انتزاع ماله (وَلَا يُسَكَّنُ
ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍّ فِي كَنْهَرٍ إِنْ اتَّجَرَ لِسَيِّدِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما للمضى
مع أهل دينه (وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَسْرَةِ الْمَوْتِ بِدِ كَسَلٍ وَقَوْلَانِجِ
وَعَلَى قَوْبَةٍ وَحَامِلٍ سِتَّةٍ وَنَحْبُوصٍ لِقَتْلِ أَوْ) مقرب (لِقَطْعِ) إن خيف

الْمَوْتُ وَحَاضِرِ صَفِّ الْقِتَالِ لَا كَجَرَبٍ وَمُلَجَّبٍ بِبَحْرِ وَلَوْ حَمَلَ الْقَوْلُ
إِلَّا مِنْ لَابِحِ الْمَوْتِ بِغَيْرِ سَفِينَةٍ (فِي غَيْرِ مُؤَنَّتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُؤَاوَضَةِ مَالِيَّةٍ)
بِلَا مَحَابَةِ (وَوُفِّتَ تَبَرُّهُ إِلَّا لِمَالِ مُؤْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ فَإِنْ مَاتَ فَمِنْ الثَّلَاثِ
وَالْأَمْعَى) حَيْثُ نَجَزَهُ (وَقَلَى الزَّوْجَةَ إِزْوَجَهَا وَأَوْعَدَهَا) وَلَا كَلَامَ لِسِيْدِهِ
(فِي تَبَرُّعِ زَادَ قَلَى ثُلُثَهَا وَإِنْ يَكْفَالَةً) بِأَلِ وَلَوْ لَهُ كَمَا يَأْتِي وَلَهُ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ
وَالطَّلَبِ مَطْلَقًا لِخُرُوجِ (وَفِي لِقْرَاضِهَا) دِينَكَ (قَوْلَانِ وَهُوَ) أَيْ تُصْرَفُ
الزَّوْجَةُ (جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ فَمَضَى إِنْ لَمْ يَمُتْ) الزَّوْجُ (حَتَّى تَأْتِيَتْ أَوْ مَاتَ
أَحَدُهُمَا كَعِتْقِ الْعَبْدِ) فَيَمَضَى تَبَرُّعُهُ (وَوَفَاءُ الدَّيْنِ) فَيَمَضَى تُصْرَفُ الْمَدِينُ
(وَلَهُ رَدُّ الْجُلُوسِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَادٍ) بِخِلَافِ وَرَثَةِ الْمَدِينِ (وَلَيْسَ لَهَا تَبَرُّعٌ
بَعْدَ الثَّلَاثِ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ) كَسِتَةِ أَشْهُرٍ فِي ثَلَاثِ الْبَاقِ

﴿ بَاب ﴾

(الصَّالِحُ^(١)) عَلَى غَيْرِ الْمُدَّعَى بِهِ بَيْعٌ) إِنْ كَانَ الْغَيْرُ ذَاتًا فَيَشْتَرِطُ فِيهِ
شُرُوطُ الْبَيْعِ (أَوْ إِجَارَةً) إِنْ كَانَ مَنَافِعَ (وَقَلَى بَعْضُهُ هِبَةً) أَيْ إِبْرَاءً فَلَا
يَحْتَاجُ لِحُوزٍ (وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ) لَا بِتَوْخُرٍ أَوْ ضَعْفٍ وَتَعْجِلٍ أَوْ حُطِّ
الضَّمَانِ وَأَزِيدَكَ (وَعَنْ ذَهَبٍ يُوْرِقُ وَعَمَّا كَسِبَهُ إِنْ حَلَّ وَتَعْجِلَ) الصَّالِحُ بِهِ
وَمَعْنَى حُلُولِهِ أَنْ لَا يَشْتَرِطُ تَأْخِيرُهُ وَإِلَّا تُصْرَفُ وَتَوْخُرُ (كَمَا أَنَّ دِينَقَارَ وَدِرْهَمَ)
وَاحِدَ (عَنْ مَائَتَيْهِمَا) لِأَنَّهُ أَبْرَأُ مِنْ بَقِيَةِ الدَّرَاهِمِ (وَقَلَى الْإِفْتِدَارُ مِنْ يَمِينٍ أَوْ
الْمَكُوتِ) كَالْإِقْرَارِ (أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَازَ قَلَى دَعَاوَى كُلِّ) شَرْطٍ فِي
الْإِنْكَارِ فَقَطْ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لَا إِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا طَعَامٌ مِنْ بَيْعٍ (وَوَظَائِرُ الْحُكْمِ)

(١) ابنُ عَرَفَةَ . الصَّالِحُ انْتِقَالٌ عَنْ حَقٍّ أَوْ دَعَاوَى بِمَعْنَى لِرْفَعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفٍ وَقَوَعِهِ
وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : بَيْعٌ . إِجَارَةٌ . هِبَةٌ .

لا إن أخره لأنه تهمة سلف جر نفعاً بسقوط البين واشترط ابن القاسم الأول فقط وأصبح أن لا يتفقا على فساد فيجوز ما سبق لا إن ادعى بدراهم وطعام فأنسكو أحدهما وصالح من الآخر برى (وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ قُلُوبُ أَقْرَبَ بَعْدَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ) في بن قصرها على المدلين لا شاهد وعين (لَمْ يَعْزَمْهَا) وحلف على ذلك (أَوْ أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا) لبعد غيبتها والإعلان عند الحاكم (أَوْ وَجَدَ وَثِيقَتَهُ بَعْدَهُ) وقد أشهد أو نسيها وحلف كالبينة (فَلَهُ نَقْضُهُ كَمَنْ لَمْ يُعْلِنِ) بالاشهاد (أَوْ يَقْرَأُ) المدعى عليه عطف على المعنى (سِرّاً فَقَطْ) فشهد على جده أنه صالح ليقر ظاهراً فله نقضه ولو أسقط البينة حيث استرعى بيينة على أنه غير ملتزم إسقاطها (عَلَى الْأَخْسَنِ لَا إِنْ عَلِمَ بَيِّنَةٌ وَلَمْ يُشْهِدْ) على أنه يقوم بها (أَوْ ادَّعَى ضَيَاعَ الصَّكِّ فَقِيلَ لَهُ حَقُّكَ ثَابِتٌ) به (وَأَتَتْ بِهِ فَصَالِحٌ ثُمَّ وَجَدَهُ) ولم يشهد على القيام به (وَ) جاز (عَنْ إِمْرَةٍ زَوْجَتِهِ) مثلاً (مِنْ عَرَضٍ وَوَرِقٍ وَذَهَبٍ يَذْهَبُ مِنْ التَّرَكَّةِ قَدَرَهُ مَوْرِنَهَا مِنْهُ) أى من الذهب الحاضر (فَأَقْبَلَ) وكذا بدراهم (أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ) أو العروض لاجتماع البيع والصرف في دينار وحضرت التركة كلها (وَحَضَرَ) جميعها (وَأَقْرَأَ الْمَدِينُ) إن كان في التركة دين (وَحَضَرَ) تأخذه الأحكام (وَعَنْ دَرَاهِمٍ وَفَرَضٍ ثَرِكَا يَذْهَبُ) من غيرها فهو في حيز الاستثناء وكذا عكسه (كَتَبِيعَ وَصَرَفِي) يجوز إن اجتمع في دينار (وَإِنْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ) والصالح بعين فلا تكرار (فَسَكَبِيْعُهُ) فيحرم إن كان الدين عينا كطعام بيع (وَعَنْ دَمِ الْعَمْدِ) ثبت أولاً (بِمَا قِيلَ وَكَثُرَ لَا غَرَرٍ كَرِطَالٍ مِنْ شَاةٍ) أهل ساجها (وَلِلَّذِي دَيْنٌ مِنْهُ) أى للمدين (مِنْهُ) أى من صالح على جنايته عمداً (وَإِنْ رُدَّ مُقَوِّمٌ) صالح به عن إنسكار أو دم عمداً (بِعَيْنٍ رُجِيعَ بَيِّنَتِهِ) وكذا الاستعانة بالأخذ بالشبهة (كَتَبِيعَ) القوم مهوره (وَحُلْعٍ) به وكان

جعل عوض كتابته أو قطاعة أو عمرى وتأتى له هذه المسائل فى الاستحقاق
 (وإن قتل جماعة أو فطموا جاز صالح كليل والعفو منه) وأما تعدد المقتول
 فصالح القاتل عن واحد فقطل بأخر فلورثته رد المالح لأنه إنما صالح ليحيى
 (وإن صالح مقطوع ثم نرى فمات فالولى لا له) الضمير للجاني (ردّه
 والقتل بقسامة) إلا أن يصالح عنه وعما يؤول إليه وكان يقتص منه (كأخذهم
 الدية فى الخطأ) تشبيهه فى القسامة بعد نفض الصالح (وإن وجب ليربض
 على رجل جرح عمده فصالح فى مرضه بأرضه أو غيره ثم مات من مرضه
 جاز وأزيم) إذ له أن يمفو بجائنا (وهل مطلقاً أو إن صالح عليه) وهو
 مذهب الأكثر واستشكله (ر) بأن الأمر آل لغير ماله الصالح لأن التحقيق
 أن للجرح مدخلا فى الموت (لا ما يؤول إليه) فلا يعضى (تأويلان وإن
 صالح أحد وليين فللاخر الدخول معه) ولا رجوع على الجاني وله عدم
 الدخول ونصيبه من دية عمده (وسقط القتل كدعواك) ياولى (صلحه
 فأنكر) فإن نكل حلفت وأخذت الدية (وإن صالح مقر بخطأ بماله
 أزيمه وهل مطلقاً) إذ الراجع أن الإقرار لا يسرى على العاقلة (أو ما دفع
 تأويلان لا إن ثبت الخطأ (وجعل أزيمه) للعاقلة (وحلف ورد) ما صالح
 به إن زاد على حصته (إن طوالب به) أى بالصالح (مطلقاً) ولو تلف لأنه
 كالملوب (أو طلبه ووجدته وإن صالح أحد ولدين) مثلاً عن دين لمورثهم
 (وإن عن إنكار فليصاحبه الدخول) وله أن لا يدخل فليس له
 فى الإنكار ولا بينة إلا البين (كحق لهم) أى الشخصين تشبيهه فى مطلق
 دخول أحدهما فيما قبضه الآخر (فى كتاب أو مطلق) بلا كتابة (إلا الطعام
 فقيه تردّد) حقه تأويلان ويؤخره عن قوله (إلا أن يشخص) يخرج بشخصه
 ولو لحاضر (وبمذّر إليه) أى يرسل لشريكه لقطع عذره (فى الخروج أو
 التوكالة فيمتنع) فلا دخول له وهنا استثنى فى المدونة الطعام فقبل من أصل

المسألة وهو قبض أحدهما دون الآخر وقيل من آخرها وهو عدم الدخول عند
الاعذار والفهمان صحيحان لأن ما ذكره قسمة وهي بيع ولا يجوز في الطسام قبل
قبضه (وإن لم يكن) عند المدين (غَيْرُ الْمُقْتَضَى) مبالغة في عدم
الدخول مع الاعذار (أَوْ يَكُونُ بِكِتَابَيْنِ) عطف على يشخص فلا دخول
أيضاً (وَفِيهَا لَيْسَ لَهَا) أصله كأن يكون لكل سلعة باعاهما بثمن
واحد (وَكُتِبَ فِي كِتَابٍ قَوْلَانِ) أرجحهما الدخول (وَلَا رُجُوعَ)
لغير القابض على صاحبه (إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ) أو ما بيده
(وَإِنْ صَالَحَ) أحد متداخلين لكل خمسين (عَلَى عَشْرَةٍ مِنْ خَمْسِينَ)
لإثبات النون على إعرابه كحين (فَلِلْآخِرِ إِسْلَامُهَا) ويتبع الغريم بخمسين
(أَوْ أَخَذَ خَمْسَةَ مِنْ شَرِيكِهِ وَيَرْجِعُ) على الغريم (بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ
وَيَأْخُذُ الْآخَرُ) من الغريم أيضاً (خَمْسَةَ وَإِنْ صَالَحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ
مُسْتَهْلِكٍ لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِدَرَاهِمٍ قَدَرِ قِيَمَتِهِ فَأَقْلٌ أَوْ ذَهَبٌ كَذَلِكَ) لئلا يلزم
فسخ الدين في الدين (وَهُوَ تَمَّ بِبَاعِهِ) لا إن كان المستهلك ربوياً صولح عنه
بمثله مؤخر وهذا يؤخذ من تشبيهه الصلح بالبيع (كَمَبْدٍ آتِي) من عندك ولزمك
قيمه فلا تصلح عنها بمؤخر من غير جنسها أو أكثر منها (وَإِنْ صَالَحَ
بِشَيْءٍ عَنْ مُوضِحَةٍ عَمْدٍ وَخَطَأٍ فَالشُّفْعَةُ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الشُّفْعِ) للعمد
(وَبِدِيَّةِ الْمُوضِحَةِ وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَفَ الْجُرْحُ) كنفس ويد ففصفان
أو مثالثة وهو الأظهر فما ناب العمد فبالقيمة ومقابل الخطأ فبديته (تَأْوِيلَانِ)

﴿ باب ﴾

(مَرْطُ الْحَوَالَةِ^(١) رَضَى الْمَجِيلِ وَالْمَحَالِ فَطَ^(٢)) لا الحال عليه وفي اشتراط

(١) الحوالة صرف دين عن ذمة المدين بمثله إلى أخرى تبرأ بها الأولى اهـ أقرب المسالك
(٢) في المجموع : ولا تصح على عدو فإن حدثت عداوة فالظاهر منعه أن يقتضى بنفسه اهـ

حضوره وإقراره خلاف وحوالة الاذن لا يشترط فيها الشرط (وَيُبَيِّنُ
 دَيْنَ لَزِمٍ) فلا يحال على المسكاتب ويحيل سيده على مكانبه (فَإِنْ أَعْلَمَهُ
 بَعْدَهُ) أى الحيل الحلال بعدم الدين (وَمَرَطَ الْبَرَاءَةَ صَحَّ) وكانت حماله
 لا بد من رضى الحال عليه حيث لم تشترط البراءة ويرجع بما أدى على الصواب
 (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفَلِّسَ) الحال عليه (أَوْ يَمُوتَ) فيرجع الحال على الحيل
 (تَأْوِيلَانِ) أرجعهما عدم الرجوع مطلقاً حيث شرط البراءة (وَصِيغَتُهُمَا)
 مفهوماً ولو من غير مادتها على الراجح (وَحُلُولُ الْمُحَالِ بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً)
 وتحل بتنجيز العتق (لَا) يشترط حلول الحال (عَلَيْهِ) وتساوى الدَّيْنَيْنِ
 قَدَرًا وَصِفَةً وَلِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأُذْنِ تَرَدُّدٌ) أرجعه المنع حيث لم يرجع
 بالباقي والعكس ممنوع قطعاً (وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامًا مِنْ بَيْعٍ) ولا يضر أحدهما
 (لَا كَشْفُهُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ) أملى أم معدوم (وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ
 عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَحَدَ) بعدُ (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُجِيلُ
 بِإِفْلَاسِهِ) أو جحده (فَقَطُّ) دون علم الحال (وَحَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ ظَنَّ) بالبناء
 للمجهول لا خصوص المدعى به (الْعِلْمُ) بين تهمة لا ترد على الصواب (فَلَوْ
 أَحَالَ بَائِعٌ عَلَى مُشْتَرِيٍّ بِالْثَمَنِ ثُمَّ رُدَّ بَعِيْبٌ أَوْ اسْتَحَقَّقَ لَهُ تَنْفُسِيخُ الْحَوَالَةِ
 (وَاخْتِيَارُ خِلَافِهِ) وأنها تنفسخ وهو الصواب لكن اصطلاحه أنه لا يخفى من
 عند نفسه ، وليس كذلك فيهما بل قول أشهب ورجحه ابن راشد بالآف^(١)
 (وَالْقَوْلُ لِلْمُجِيلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ) بعد قبول الحوالة ، فأعدم الحال عليه
 أو غاب (نَفَى الدَّيْنَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ) اللام بمعنى عن متعلقة بنفى أو على متعلقة
 بدَيْن (لَا فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أَوْ سَلَفًا) لا حوالة وفي حش القول للمجهول أيضاً .

(١) هو محمد بن عبد الله بن راشد البكرى نسبا القفصى بلداً نزيل تونس . أخذ عن
 القرافي وابن دقيق العيد وابن المنير والشمس الأصبهاني وغيرهم . له مؤلفات عدة منها الشهاب
 الثائب في شرح ابن الحاجب . عليه نهج الشراح بعده كابن هارون وابن عبد السلام .

باب

(الضَّامُّ أَنْ شَفَّلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِأَخَى وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) فَإِنْ تَبَتَّ عَقْدُ
إِجَارَةٍ قَبْلَهُ قَدِمَتْ (كَمْ سَكَاتٍ وَمَا أَذُونِ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُمَا، وَزَوْجَتُهُ وَمَرِيضُهُ
بِثَلْثٍ) وَاعْتَفَرَ مَا خَفَ فَوْقَهُ كَالِدِيْنَارِ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَبَرُّعًا مُحَضًّا (وَأَتْبَعَ ذُو الرِّقِّ
بِهِ إِنْ عَتَقَ) حَيْثُ لَمْ يَرُدَّهُ السَّيِّدُ (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ) بِأَزِيدٍ مِنْ مَالِهِ
(وَعَنِ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ وَالضَّامِّينِ) وَلَوْ تَسَلَّسَلْ أَوْ اخْتَلَفَتْ الْأَنْوَاعُ (وَالْمَوْجَلُّ
حَالًا) أَوْ لَدُونِ (إِنْ كَانَ مِمَّا يُعْجَلُ) وَإِلَّا فَهُوَ حُطُّ الْغَمَانِ وَأَزِيدُكَ تَوْفَقًا
وَيَمْتَنِعُ لَا يَمُدُّ وَيَجُوزُ لِلْأَجَلِ (وَعَكَسُهُ) يَضْمَنُ الْحَالُ عَلَى أَنْ يُؤْجَلَ (إِنْ
أُسْرَ غَيْرُهُ) الْآنَ لِأَنَّهُ كَابْتِدَاءٍ سَافٍ بِضَامِنٍ (أَوْ لَمْ يُوسِرْ فِي الْأَجَلِ)
فَإِنْ كَانَ الْعَادَةُ إِيسَارَهُ أُنْئِنَاهُ كَانَ التَّأْخِيرُ فِي الْإِسَارِ سَلْفًا جَرَّ نَفْعَ ضَمَانِ الْأَعْسَارِ
خِلَافًا لِشُهْبِ (وَبِالْمُوسِرِ أَوِ الْمُعْسِرِ) بِهِ (لَا بِالْجَمِيعِ) وَلَوْ بَعْضًا مِنْ كُلِّ
لِمَا سَبَقَ (يَدَيْنِ) فِي شَبِّ بَهْلَانِ ضَمَانِ الدَّلَالَيْنِ لِبَعْضِهِمْ فِي الْأَسْوَاقِ لِأَنَّهُ
ضَمَانٌ فِي الْأَمَانَاتِ وَفِي عِبِّ صِحَّتِهِ إِذَا لَوْ سَطَّ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْعَوَضِ لَسَكَتَ فَرِيضَةُ
وَهُوَ مِنَ الْمَصَالِحِ وَعَمَمُهُ فِي الْقَرَاظِ وَنَحْوِهِ (لَا يَزِمُ أَوْ آيِلُ) إِلَى الْإِزْمِ
(لَا كِتَابَةً) إِلَّا أَنْ يُعْجَلَ الْمُتَقَى أَوْ يَشْتَرَطَ تَعَجُّلُهُ أَوْ كَانَتْ نَجْمًا وَاحِدًا
(بَلْ كَجَمْلٍ وَدَيْنٍ فَلَانَا) وَأَنَا ضَامِنٌ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ هَذَا فَعَرُورُ قَوْلِي لَا يَلْزَمُ
بِهِ شَيْءٌ كَمَا فِي (ح) (وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ وَهَلْ) إِنْ لَمْ يَمِنْ شَيْئًا (يُعَيِّدُ بِمَا
يُضَامَلُ بِهِ) مِثْلُهُ وَهُوَ الْمَذْهَبُ (تَأْوِيلَانِ وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمُتَامَلَةِ بِخِلَافِ
الْخَلِيفَةِ وَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ) فَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْخَلِيفَةِ (إِنْ أُمِّكَتْ أَسْتَقْبَلَتْهُ
عَنْ ضَامِنِهِ) كَمَا هُوَ شَأْنُ الدِّينِ لَا كَعَدِّ (وَلَمَّا جُمِلَ أَوْ مِنْ لَهُ) كَنْ
أَخَذَ مَالَ مُورَثِهِ وَتَحْمَلُ بِدِينِهِ فَيَلْزَمُ عَلَى الْأَقْوَى (وَيَغْيِرُ إِذْنَهُ) أَيْ الْمُضْمَنُونَ
(كَأَدَائِهِ) أَيْ الدِّينَ عَنْهُ (رَفَقًا لَا عَنَتًا) لِيُضْرَ بِالْمَدِينِ (فَيُرَدُّ كَثِيرَاتُهُ)
عَنَتًا (وَهَلْ إِنْ عَلِمَ بِأَنَّهُ) وَإِلَا مَضَى وَوَكَّلَ مِنْ يَتَقَبَّضُهُ (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) اصطلاحه

الأرجح (تأويلان لا إن ادعى على غائب فصمن ثم) قدم و(أنكر أو قال
 المدعى على مفكر إن لم آنك به لغير فأننا ضامن ولم يأت به إن لم يثبت
 حقه) المدعى فيها (يدينه وهل بإقراره تأويلان) أحدهما إلغاء لإقرار
 الممسر (كقول المدعى عليه أجلي اليوم فإن لم أو فك) بألف بمد الواو
 على الأحسن (فألذي تدعيه على حق) فلا يلزمه إن لم يحى (ورجع) الضامن
 (بما أدى ولو مقوماً) من جنس الدين في جمع بمثله أو ما اشتراه به غير محابة
 (إن ثبت الدفع) فان لم يشهد على رب الدين وأنكر القبض فلا رجوع له
 على المضمون ولو دفع بحضرته فان دفع من مال المضمون فمليه لأن المقرط في ترك
 الاشهاد من له المال (وجاز صلحه عنه بما جاز للغيريم على الأصح) إلا
 الدرهم من الدين ولو حالة وعن طعام السلم أجود منه أو أردأ (ورجع بالأقل
 منه) أى من الدين (أو قيمته) أى ما دفع (وإن برى الأصل) كارت
 رب الدين تركه للدين (برى لا عكسه) كما إذا وهب لدين للحميل فيطلبه
 (وعجل) إن شاء ربه (يموت الضامن ورجع وارثه بعد أجله) فان كان
 بالوجه وقف من التركة بقدر الدين كما في عيج (أو) موت (الغيريم إن تركه)
 وإلا بقى (ولا يطالب إن حضر الغيريم مؤسراً) تناله الأحكام غير ملد
 ولا بماتل ويمكن أن هذا معنى قوله (ولم يبعد إتيانه عليه) على أنه بالنون
 أى تسلطه وقيل الواو بمعنى أو وهو في الغائب ويقرأ بالثاء أوله مثلثة بعدها
 موحدة أى إثبات مال الغيريم والوفاء منه (والقول له في ملائيه) وحلف إن
 ادعى عليه العلم ورجح تصديق رب الدين في عدم الغيريم حتى يثبت الحميل الملاء
 انظر حوين (وأفاد شرط أخذ أبهما شاء وتقديمه) أى الحميل (أو) لا يطالب
 إلا (إن مات) أحدهما (كشرط ذي الوجه أو رب الدين التصديق في)
 شأن (الإحضار) هو تأويله بما يمين أو لا (والمطالب المستحق بتخليصه
 عند أجله) ولو يموت أو فلس الغيريم وطالب الغيريم بالدفع (لا بتسليم المال

إِلَيْهِ وَضَمَّهُ إِنَّ اقْتِضَاءَهُ لَا) إِنْ (أُرْسِلَ بِهِ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَيُفْرَمُ الْمَدِينِ إِلَّا أَنْ
يُوكَلَهُ رَبُّ الدِّينِ فَعَلَيْهِ (وَلَزِمَهُ تَأْخِيرُ رَبِّهِ) الْمَدِينِ (الْمُفْسِرَ أَوْ الْمُؤَشِّرَ إِنْ
سَكَتَ) شَرْطُ فِي الثَّانِي (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حَتَّى حُلَّ الْأَجَلُ إِذَا الضَّمَانُ ثَابِتٌ
(إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْ مُسْقِطًا وَإِنْ أَنْكَرَ) أَيْ لَمْ يَرْضَ بِتَأْخِيرِ الْمُرْسَرِ
(حَلَفَ) رَبُّ الدِّينِ (أَنَّهُ لَمْ يَسْقِطْهُ وَأَزَمَهُ) الضَّمَانُ وَسَقَطَ التَّأْخِيرُ أَصْلًا كَمَا
فِي الْخُرُشِيِّ وَبْنِ رَدَّاءٍ عَلَى عِبِ (وَتَأَخَّرَ غَيْرُهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ) أَنَّهُ
أَخْرَجَ خُصُوصَ الْحَمِيلِ (وَبَطَلَ) الضَّمَانُ (إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ أَوْ فَسَدَتْ)
الْكِفَالَةُ لِمَعْنَى فِيهَا (كَجَبِّحْلٍ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِينِهِ) بِأَنْ وَصَلَ الضَّامِنُ أَمَّا إِنْ
دَفَعَ رَبُّ الدِّينِ الْمَدِينِ فَخَازَ إِلَّا قَبْلَ الْأَجَلِ لَشِبْهِهِ بَضْعٌ وَتَجَلَّى كَأَنَّهُ حَشِ
(وَإِنْ) كَانَ الْجَمْلُ (ضَمَّانَ مَضْمُونِهِ) لَدِينٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي اشْتِرَاءٍ هِيَ)
مَعِينٌ وَإِلَّا فَهِيَ شَرَكَةٌ ذَمٌّ كَمَا يَأْتِي (بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُ) سَالِمًا (كَتَرَضِهِمَا
هَلَى الْأَصَحُّ) فَيَجُوزُ ضَمَانُ كُلِّ بَقْدَرٍ مَا يَضْمَنُهُ الْآخَرُ (وَإِنْ تَعَدَّدَ حَمَلَاءُ) وَلَمْ
يَسْتَقِلَّ أَحَدٌ بِالْحَقِّ (اتَّبَعَ كُلُّ بَحِيصَتِهِ) مِنْ قِسْمَةِ الدِّينِ هَلَى عَدَدُهُمْ (إِلَّا
أَنْ يَشْتَرِطَ حَمَالَةٌ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ) نِيْلُ خُذِ الْمُتَبَسِّرَ عَنِ الْمُتَعَذِّرِ (كَتَرَضِهِمْ)
الْمَدَارِ هَلَى اسْتِقْلَالُ كُلِّ بِالضَّمَانِ فَيَأْخُذُ مَنْ شَاءَ وَلَوْ تَبَسَّرَ غَيْرُهُ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْ
يَقُولُ أَيْكَمْ شَيْءٍ أَخَذْتُ مِنْ حَقِّي (وَرَجَعَ الْمُؤَدَّى بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ
بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُتَلَقِّ) بَدَلُ مَفْصَلٍ مِنْ بَغِيرٍ (ثُمَّ سَاوَاهُ) فَيَا هَلَى الْبَاقِي فَهَمَّ حَمَلَاءُ
غَرَمَاءُ وَوَضَحَهُ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةً بِسِتْمَاةٍ بِالْحَمَالَةِ) لِبَعْضِهِمْ (فَلَقِيَ)
رَبَّ الدِّينِ (أَحَدُهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ) مِائَةً أَصَالَةً وَخَمْسَمِائَةً حَمَالَةً (ثُمَّ إِنْ
لَقِيَ) هَذَا الْمُؤَدَّى (أَحَدُهُمْ أَخَذَهُ بِمِائَةٍ) كُلُّ مَا عَلَى الْمُتَلَقِّ مِنَ الْجَمْعِ مِائَةً
الزَّائِدَةَ عَلَى مَا آدَاهُ الْأَوَّلُ عَنْ نَفْسِهِ (ثُمَّ بِمِائَتَيْنِ) مِثْلَ مِثْلِهِمَا فَيَا هَلَى الْبَاقِي (فَإِنْ
أَقْبَى أَحَدُهُمَا) وَقَدْ غَرَمَ ثَلَاثَةً مِنْهَا عَنْ نَفْسِهِ مِائَةً (ثُمَّ أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ)
حَصَّةً مِنَ الْمِائَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ (وَبِخَمْسَةٍ وَسِتِّينِ) مِثْلَ مِثْلِهِمَا فَيَا هَلَى الْبَاقِي (وَالْخَمْسِينَ)

الباقية (فَإِنْ لَقِيَ الثَّلَاثُ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ) حصة من الخمسة
والسبعين فانها عن الثلاثة (وَمِثْلُهَا) مشاركة في الخمسين (ثُمَّ) الرابع يرجع
على الخامس (بِإِثْنَيْ عَشَرَ وَنِصْفٍ) حصة من الخمسة والعشرين (وَبِسِتَّةِ
وَرُبُعٍ) مشاركة في حصة السادس وقد وضفنا تسكيل العمل بجدول في الشرح
(وَهَلْ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخُصُّهُ أُبْضًا إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ أَوْ لَا) نفى
لأننى فيستووا في السكك (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ) راجع الأول المعتمد (تَأْوِيلَانِ)
ويصح جعل أولا ظرفا منونا أى قبل الحالة والثانى مطوى فان كانوا ثلاثة
والدين ثلاثمائة أخذت من أحدهم فأخذ من الثانى مائة وخمسين باتفاقهما ظهرت
ثمره الخلاف فى الثالث فعلى الأول يرجع كل عليه بخمسين وعلى الثانى من لقيه
أولا ساواه فيأخذ منه خمسة وسبعين فإذا لقيه الآخر ساواه فيما زاد عليه من الغرم
فيأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف ثم يرجع كل على من لقي أولا بإثني عشر
ونصف أفاده بن عن المسناوى وهو حسن فتدبره (وَصَحَّ) الغمان (بِالْوَجْهِ
وَالزَّوْجِ رَدُّهُ) أى ضمان الوجه (وَبَرَى) ضمان الوجه (بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنْ
يَسْبِقُنِ) ولو لم يمكن تخلص الحق منه بأن منع منه لأنه كموته كافى بن رد على
عب (أَوْ بِتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ إِنْ أَمَرَهُ) الضامن (بِهِ) أى بالتسليم (إِنْ
حَلَّ الْحَقُّ) فيهما (وَ) بتسليمه (بِغَيْرِ تَجَلُّسِ الْحُكَمِ) إِنْ أَمَّ يَشْتَرِطُ وَبِغَيْرِ
بَلَدِهِ) أى الشرط على أحد قولين أو الغمان (إِنْ كَانَ بِهِ) أى بغير بلد
الشرط (حَاكِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا) راجع لأصل التسليم (وَإِلَّا) يسلمه (أَغْرِمَ بَعْدَ
خَفِيفِ تَلَوُّمٍ إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَةُ غَرِيمِهِ كَالْيَوْمِ) واليومين ويتلوم فى الحاضر
أَيْضًا عَلَى الْإِظْهَرِ (وَلَا يَسْقُطُ الْغَرَمُ بِالْحَضَارِهِ إِنْ حُكِمَ لَا) يغرم (إِنْ
أُثْبِتَ) بعد الحكم (عُدْمَهُ) أى المضمون قبل الحكم (أَوْ مَوْتَهُ) لأن الحكم
لم يصادف محلا (فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ) ما قبل المبالغا هو ما بعدها فلذا

قيل الأول راجع لعدم والثاني للموت (وَرَجَعَ) الضامن (به) أى بما غرم قبل ثبوت عدم أو الموت (و) صح الضمان (بِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ) لا فى حقوق الله تعالى فلا تطلب (كَأَنَّا حَمِيلٌ يَطْلُبُهُ أَوْ اشْتَرَطَ نَفَى الْمَالِ أَوْ قَالَ لَا أَضْمِنُ إِلَّا وَجْهَهُ) من جزئيات ما قبله (وَطَلَبُهُ بِمَا يَقْضَى عَلَيْهِ) حيث علم موضعه وقرب (وَحَلَفَ مَا قَصَرَ وَغَرِمَ إِنْ قَرِطَ أَوْ هَرَبَهُ) أولوى بمقابلته (وَعُوقِبَ) إن اتهم بتفريط ولم يغرم (وَهَلْ فِي مُطْلَقِ أَنَا حَمِيلٌ أَوْ زَعِيمٌ) تطلق الزعامة على السيادة وضامن القوم له عليهم سيادة (أَوْ أَذِينَ) فعيل أى ملتزم قال تعالى وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم (وَتَبِيلٌ) حفيظ (وَعِنْدِي وَإِلَى وَشِبْهِهِ) كنى (عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ) كأن على الثانية بمعنى فى (لَا إِنْ اخْتَلَفَا) فالقول للضامن أنه يضمن المال بيمين (وَلَمْ يَجِبْ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ) فى بن العمل بوجوبه (بِالدَّعْوَى إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ ادَّعَى بَيِّنَةً يَكَالِفُ شَوْقِي أَوْ قَفَهُ) أى المدعى عليه (الْقَاضِ عِنْدَهُ) فان بعدت فهو قوله ولم يجب وكيل الخ .

﴿ بَاب ﴾

(الشَّرِكَةُ إِذَنْ فِي التَّصَرُّفِ لَهَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا^(١)) محمله تصريف كل لنفسه ولصاحبه فى جميع المال (وَلَا نَمَّا تَصِيحُّ مِنْ أَهْلِ الْقَوَى كَيْلٌ وَالتَّوَكُّلُ) غير الحُجُور ولو عدواً وكافراً لم يعمل بمصديقه فية صدق بما منها فإن شك نذب ويضمن من انفرد بالتصرف فى شركة الحُجُور رأس ماله وإن غر العبد بحرية خُان (وَلَزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ عَرَفَاً) كالتقول (كَاشْتَرَكْنَا) فيجوز تبرع أحدهما بمقد بزيادة عمل (بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا) ولم يخالف

(١) فى أقرب الممالك : الشركة عقد مالكي مالين فأكثر على التجر فيهما معاً أو على

عمل بينهما بما يدل عرفاً اهـ

الوزن لا تبر ومسكوك حيث كثر فضل السكة (وَبِهِمَا مِنْهُمَا) مع الشروط السابقة (وَبَعَيْنٍ وَبَعْرَضٍ) ولو طاماماً (وَبَعْرَضَيْنِ) ولو أحدهما طامام (مُطْلَقًا) اتفقا أو اختلفا (وَكُلُّهُ) من العرضين يعتبر رأس مال في الشركة (بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَحْضَرَ لَا فَاتَ إِنْ صَحَّتِ الشَّرِكَةُ) فإن فسدت فما بيع به فإن لم يعرف فبالقيمة يوم البيع وإن حصل خلط الطعام فالمعتبر القيمة يومه (إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُسْماً) كجاءل صريتهما عند أحدهما شرط في اشتراكهما في الضمان المأخوذ من اللازم كما يفيد قوله (وَالْأَلَّا فَالْتَالِيفُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا ابْتَدَعَ بِتَقْرِهِ فَبَيْنَهُمَا) إن شاء المشتري (وَكُلِّي الْمُتَلَفِ) ماله (نِصْفُ الثَّمَنِ) إن كانت الشركة مناصفة (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَقَلِيمُهُ أَوْ مُطْلَقًا) ولو علم حيث أراد ذو التالف (إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ تَرَدُّدٌ) اصطلاحه تأويلان وشرط الخلط فيما فيه حق توفية (وَلَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِيهَا إِنْ لَمْ يَبْدُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ) القيدان لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى اللاحق عدم اعتبارهما انظر ابن عرفة كذا في بن (لَا يَذْهَبُ) من طرف (وَبُورِقٍ) من آخر (وَلَا) (بِطَامَيْنِ^(١)) وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ يَتَوَعَّرَ فَمَقَاوَصُهُ) وفي اشتراكنا قولان أظهرهما عنان (وَلَا يُقْسِدُهَا أَنْفَرَادُ أَحَدِيهَا بِشَيْءٍ) يعمل فيه لنفسه حيث استويا في عمل الشركة (وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ إِنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَّ كِلَا عَارَةِ آلَةٍ وَدَفَعَ كِسْرَةً وَيُبْخِشَ) يرسل يشتري من بلد (وَبِقَارِضٍ) وجزءه شركة وقيدهما اللاحق بانساع المال (وَبُودِعَ لِمُذَرٍّ وَلَا ضَمِينَ وَيُشَارِكُ فِي مُعَيِّنٍ) بحيث لا تجول يد الثالث (وَيَقِيلَ وَبُوتَلَى) بالنظر (وَيَقْبَلُ الْمَاعِيَبَ)

(١) قال في شرح المجموع : لعل ضعيقة أظهرها ما اقتصر عليه ابن الحاجب . بيع الطعام للتجر قبل قبضه من بيع الشركة والخلط ليس قبضاً وفيه أنه موجود في طامام من أحدهما . ومتأخرو المالكية تعودوا قبول الآراء غير المأقولة أو المعلقة بعمل غير مقبولة ولا حجة لهم إلا قولهم : الفقه مسلم !

الذى باعه أحدهما فرد (وَإِنْ أَبَى الْآخَرُ وَيُقَرَّرُ بَدَيْنِ) في مال الشركة قبل
التفريق كما سبق (إِمِنْ لَا يُتَمَّمُ عَلَيْهِ) وإلا ففي ذمته (وَيَكْمَلُ بِالدَّيْنِ
لَا الشَّرَاءَ بِهِ) إلا بإذن (كَكِتَابَةِ وَعِثْقِ عَلَى مَالٍ) من العبد تشبيهه في
الذمي ومن غيره كالبيع (وَإِذْنٌ لِعَبْدٍ فِي تِجَارَةٍ أَوْ مُمْارَظَةٍ) مع ثبات مفهوم
قوله سابقاً ويشارك في مدين (وَاسْتَبَدَّ أَخَذَ قِرَاضٍ وَمُسْتَعِيرٌ دَابَّةٌ بِلاَ إِذْنٍ
وَإِنْ لِلشَّرِكَةِ) ينبغى أن الواو للتحال (وَمُتَّجِرٌ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّبْحِ) قبل هو
في الدابة رجوعه بحصة شريكه في الشراء وفي (ر) أن المصنف أجمل فيوزع
والنقل ليس فيه الربح في الدابة (وَالْخُسْرُ) هو في الدابة ضمانها إن حكم به
حنفي أو فيما يغاب عليه من كالأرذعة (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيكُهُ) ويرضى (بِتَعَدُّهِ
بِالتَّجَرُّ فِي الْوَدِيعَةِ) فسيان (وَكُلٌّ وَكَيْلٌ فَيُرَدُّ عَلَى حَاضِرٍ أَمْ يَقُولُ) بيعه بسبب
(كَالْقَائِبِ) فيما سبق من قوله ثم قضى إن أثبت عمدة الخ (إِنْ بَعْدَتْ غَيْبَتُهُ)
كالعشرة أو يومين مع الخوف (وَإِلَّا أَنْتَظَرَ وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرُ) والعمل (يَقْدَرُ
الْمَالَيْنِ وَتَفْسُدُ بَشَرُطِ التَّفَاوُتِ وَلِسْكَالٍ) إن عملاً قبل الفسخ (أَجْرُ عَمَلِهِ
لِلْآخَرِ) أراد به ما يشمل الربح فيترادان بحسب المالين (وَلَهُ التَّبَرُّعُ وَالسَّافُ)
لغيره بنفيه كما يأتي (وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ) وقبله غير الساف تفاوت (وَالْقَوْلُ
الْمُدَّعَى التَّمَلُّفِ وَالْخُسْرُ) إلا لقرينة (أَوْ لَأَخِذٍ لَا نِقْلَهُ) أنه ليس للشركة
(وَلِلْمُدَّعَى النِّصْفِ وَحِجْلًا عَلَيْهِ فِي تَفَاوُتِهِمَا) ينفى عنه عموم ما قبله
(وَالِاشْتِرَاكِ) عطف على لأخذ معمول مدعى واللام مقبولة (فَيَا بَيْدَ أَحَدِهِمَا
إِلَّا لِبَيْدَتِهِ) لمدعى الاختصاص به (عَلَى كِبَارَتِهِ) وهبته له هذا إن قالت
نعلم تأخر الإرث عن الشركة بل (وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ تَقَدُّمَهُ لَهَا) ولا
تأخره فإن علمت تقدمه دخل إلا أن يشهد بخروجه (إِنْ شَهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ)
شرط في كون القول لمدعى الاشتراك (وَأَوَّلَهُمْ شَهِدٌ بِالْإِفْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّحِ

وَالْمُقِيمِ بَيْنَهُ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهُ بَاقِيَةٌ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْإِخْذِ) قَائِلًا خَوْفِ
 دَعْوَى الرَّدِّ وَعَدُولِ الْقَاضِي مَحْمُولُونَ عَلَى قَصْدِ التَّوَقُّعِ (أَوْ قَصْرَتِ الْمُدَّةُ)
 لَا كَسْنَةٍ يَصِلُ فِيهَا الْعَمَلُ (كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ هِيَ الْمَقَاوِضَةُ إِلَّا أَنْ
 يَطُولَ كَسْنُهُ) بَلَا مَطَالِبَةٍ فِيَصْدَقَ الْمَدْفُوعُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ (إِلَّا
 بَيْنَتَهُ بِكَارِهِ) اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبِلَ إِلَّا (وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ) تَأْخُرُهُ كَمَا سَبَقَ
 (وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ) وَإِلَّا فَقَدْ سَبَقَ (فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ
 نَصِيْبِهِ) فَيَحْتَاجُ لِلْعَدَالَةِ وَتَسْكُلَةِ النَّصَابِ (وَأَلْفَيْتَ نَفَقَتَهُمَا وَكَسْنَهُمَا وَإِنْ
 يَمْلِكَنِ مُخْتَلِفِي السَّعْرِ كَعِيَالِهِمَا إِنْ تَقَارَبَا وَإِلَّا حَسَبًا كَأَنَّهُمَا بِدَارِهِمَا) (وَلَمْ يَشْتَرِ)
 مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ (جَارِبَةٌ لِنَفْسِهِ فَلَا خَيْرَ رَدِّهَا) لِلشَّرِكَةِ أَوْ يَتْبَعُهُ بِنَصْفِ
 الثَّمَنِ (إِلَّا لِلْوِطْءِ بِإِذْنِهِ) لَا مَفْهُومٌ لِلْوِطْءِ فَلَا أَحْسَنَ نَسْخِهِ زِيَادَةٌ أَوْ قَبْلُ بِإِذْنِهِ
 فَيَتَّبَعُ الثَّمَنُ (وَإِنْ وَطِئَ جَارِبَةٌ لِلشَّرِكَةِ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِهِ وَحَلَّتْ) وَهُوَ
 مُوسِرٌ (فَوُوتٌ) وَلَا حُدُودَ أُمٍّ وَلَدٍ (وَإِلَّا) تَحْمِلُ أَوْ أَعْسَرُ (فَلَا خَيْرَ إِبْقَائِهَا)
 لِلشَّرِكَةِ وَالْوَلَدِ حُرٌّ (أَوْ مُقَاوَاتُهَا) يَعْنِي تَقْوِيْعَهَا وَتَبَاعُ إِنْ أَعْمَرَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ
 شَرَطًا نَفَى الْإِسْتِبْدَادَ) بِالنَّصْرِ (فَعَيْنَانِ وَجَارَ لِذِي طَيْرٍ) ذَكَرَ (وَذِي
 طَيْرَةٍ) أَنْتِي (أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ) وَطَيْرٌ كُلُّ طَيْرٍ مِلْكُهُ وَضَمَانُهُ
 وَكَذَا إِذَا تَعَدَّدَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَا إِنْ اسْتَقَلَ ذَكَرَ أَحَدَهُمَا بِأَنْشَاءِ وَلَا نَحْوِ الدِّجَاجِ
 عَمَّا يَحْتَاجُ الْأُمَّ فَقَطْ وَلَوْ أَنْ سَكَحَ الرَّقِيقَانِ عَلَى ذَلِكَ ثَبِتَ بَعْدَ الْبِنَاءِ بِمِثْلِ
 وَالْأَوْلَادِ لِلْمَالِكِ الْأُمِّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ بَيْضًا لَذِي طَيْرَةٍ فَالْفِرَاحُ لِرَبِّهَا وَلِلدَّافِعِ
 مِثْلُ الْبَيْضِ كَمَنْ دَفَعَ بَزْرًا لِمَنْ يَزْرَعُهُ فِي أَرْضِهِ كَأَنَّهُ حَشٌّ وَغَيْرُهُ (وَ) إِنْ قَالَ
 (اشْتَرَيْتَ لِي وَلَكَ فَوَكَالَةً وَجَارَ وَانْقَضَتْ عَنِّي إِنْ لَمْ يَقُلْ وَأَبِيْعُهَا لَكَ) لِأَنَّهُ سَلَفَ

بنفع (وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا) فيما نقد (إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَاحِبُهَا فَسَكَارُهُنَّ وَإِنْ
أَسْلَفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ إِلَّا لِكَبَيْتِهِ وَالْمُشْتَرِي) ووجهه لما سبق (وَأَجِيرُ)
من أبي الشركة في الطرفين (عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا لِكَسْفَرٍ وَفَنِيَّةٍ)
وولية (وَعَزْهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَسَكَّأْ) ولم يندر بعلوم التشرية وإن بهرقة (مِنْ
تُجَارِهِ) أي الشيء ولو بغير ذلك السوق ولو لم يكن من التجار (وَهَلْ وَلَوْ فِي
الزُّفَاقِ لَا كَبَيْتِهِ قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الجبر في الزقاق ولو نافذاً (وَجَازَتْ^(١)
بِالْعَمَلِ إِنْ انْتَحَدَ وَتَلَازَمَ) كواحد ينسج والآخر يدور (وَتَسَاوَا فِيهِ أَوْ
تَقَارَبَا) يعني أخذ كل ما يساوي له أو يقاربه بالعرف (وَحَصَلَ التَّمَاوُنُ وَإِنْ
بِمَكَانَيْنِ) تصرفا فيهما والنفاق واحد (وَفِي جَوَازٍ إِخْرَاجِ كُلِّ آلَةٍ وَاسْتِجَارِهِ
مِنْ الْآخِرِ أَوْ لَا بُدَّ) للجواز ابتداء (مِنْ مِلْكٍ أَوْ كِرَاءٍ) من غيرهما
(تَأْوِيلَانِ كَطَبِيبَيْنِ) اتحدا طبياً أو تلازما كواحد يخرج الغشاوة والآخر
يُسَكِّلُهُمَا (اشْتَرَكَا فِي الدَّوَاءِ وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازِينِ) أو الكلبين (وَهَلْ وَإِنْ
افْتَرَقَا) في الملك أو الطالب أو لابد من الاجتماع فيهما (رُويَتْ عَلَيْهِمَا وَحَافِرَيْنِ
بِسُكْرِ كَارٍ وَمَعْدِنٍ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ وَارِثُهُ بَقِيَّةً وَأَفْطَمَهُ الْإِمَامُ وَقِيدَ بِمَا)
إذا (لَمْ يَبْدُ) وفي حش تبعاً لشب ضعف القيد (وَلَزِمَهُ) عمل (مَا يَقْبَلُهُ
صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ) إلا أن يقبله بمدة طول غيبته (وَلِنْ تَقَاَصَلَا) بمدة قبوله
(وَأَلْفِي مَرَضُ كَيَوْمَيْنِ وَغَيْبَتُهُمَا لَا إِنْ كَثُرَ) فيرجع بما يخصه من كراء
المثل وما أتى بينهما (وَفَسَدَتْ بِاشْتِرَاطِهِ) أي إلغاء الكثرة (كَكَثِيرِ الْآلَةِ)
يتبرع به أحدهما في صلب العقد (وَهَلْ يَكُنِي الْيَوْمَانِ كَالصَّحِيحَةِ) الظن كما
قال بن أن أصله في الصحيحة خرفت في بالكاف أي هل يلغى من الكثير
يوماني أي وأما الفاسدة فلا يلغى فيها شيء اتفاقاً (تَرَدُّدٌ وَ) فسدت (بِاشْتِرَاطِهِمَا

(١) هذه شركة الأبدان . والسابقة شركة الأموال .

فِي الذَّمِّ أَنْ يَشْتَرِيَ) شَيْئًا بِمَا مَالٍ مَعِينًا تَضَامَنًا فِيهِ بِالسُّوْبَةِ كَمَا سَبَقَ (وَهُوَ
 بَيْنَهُمَا وَكَبَيْعٍ وَجَنِيهِ مَالٌ خَامِلٌ بِحِزْءٍ مِنْ رِئْخِهِ) وَلِلْمَشْتَرِي الرَّدَّ فَإِنْ فَاتَ
 فَالْأَقْلُ مِنَ الثَّمْرِ وَالْقِيَمَةِ وَلِلْوَجِيهِ جَعَلَ مِثْلَهُ (وَكَذَى رَحَى وَذَى نَيْتٍ وَذَى دَابَّةٍ
 لِيَعْمَلُوا إِنْ لَمْ يَنْسَاؤُا الْكِرَاءَ وَنَسَاؤُوا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَدُّوا الْأُكْرِيَةَ) بِحَسَبِ
 مَا السَّكَلِ (وَإِنْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ) لَا مَفْهُومَ لَهُ (فَالْغَلَّةُ لَهُ وَعَمَلُهُ
 كَأَوَّلِهَا وَقَضَى عَلَى شَرِيكَ) وَلَوْ وَقَعَ مَعَ مَالِكَ فَيَسْتَنْتِ مِنْ بَيْعِ الْوَقْفِ بِقَدَرِ
 التَّعْمِيرِ (فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ) كَحَمَامٍ (أَنْ يُعْمَرَ أَوْ يَبَيْعَ) مَنْ يَعْمُرُ (كَذَى سَفْلٍ
 إِنْ وَهَى) تَشْبِيهِ فِي الْجَبْرِ السَّابِقِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْأَسْفَلِ (التَّامِلِيُّ) (لِلْأَهْلِ
 وَالسَّفَفِ) لَا الْبَلَاطِ (وَكُنْشُ مَرْحَاضٍ) وَفِي الْمَسْكَنِ خِلَافَ وَعَمَلٍ بِالْعَرَفِ
 وَإِخْرَاجِ دَابَّةٍ مَانَتْ عَلَى رَجُلٍ (لَا سُلْمٌ وَبَعْدَمُ زِيَادَةِ التَّمَلُّؤِ إِلَّا الْخَفِيفُ
 وَبِالسَّفَفِ لِلْأَسْفَلِ) لَا مَالًا يَقْضَى عَلَيْهِ بِهِ (وَبِالدَّابَّةِ لِلرَّاكِبِ) وَالْقَدَمُ أَوْ مِنْ
 عَلَى الظَّهْرِ عَلَى غَيْرِهَا وَالْجَنْبَانِ بَيْنَهُمَا كَالْمُعَامَلَيْنِ (لَا مُتَعَامَلَيْنِ بِإِجَامٍ) إِلَّا الْقَرِيبَةُ
 أَوْ عَرَفَ (وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَى إِذْ أَبْيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ وَيَسْتَوِي فِي مَنَافِعِهَا مَا أَتَفَقَ)
 وَلَوْ أَذْنُوا وَلَمْ يَطْلَعُوا إِلَّا بَعْدَ الْإِصْلَاحِ لَرَجَعَ فِي ذِمَّتِهِمْ (وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ
 لِإِصْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ) كَخَشْبَةٍ وَمَتَاعٍ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ (وَبِقِسْمَتِهِ) أَيْ الْجِدَارِ
 بِالْقِرْعَةِ (إِنْ طَابَتْ) فِي طَوْلِهِ مِنَ الشَّرْقِ الْمَغْرِبِ (لَا يَطْوِلُهُ عَرْضًا) الْأَحْسَنُ
 حَذْفُ قَوْلِهِ بِطَوْلِهِ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَى لَا وَالْعَرْضُ النُّخْزُ فَلَا يَقْسِمُ إِلَّا تَرْضَايَا لَثَلَا يَخْرُجُ
 الْأَسْمُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ فَإِنْ مَنَعَ مِنَ الْقِسْمِ مَانِعٌ كَخَشْبَةٍ مَفْرُوزَةٍ تَقَاوَبَا فَنُصِرَ لَهُ أُنْزَلَ
 غَيْرُهُ (وَبِإِعَادَةِ السَّاتِرِ لِغَيْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ إِلَّا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدَمَ بِنَفْسِهِ) وَلَوْ تَدَارَ
 عَلَى رَدِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْتَرَكًا (وَيَهْدَمُ بِنَاءً بِطَرِيْقٍ وَلَوْ لَمْ يُفْصَرْ)
 أَوْ أَصْلُهُ مَالٌ اسْتَفْرَقَ مَدَّةَ الْحَيَازَةِ وَرَبُّهُ سَاكِنٌ (وَبِحُلُوسِ بَاعَةِ بِأَفْنِيَةِ الدُّوْرِ
 لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَ) وَلَا تَحُلُ أَجْرَةٌ عَلَى مَا قَضَى بِهِ (وَلِلسَّابِقِ) الْمَبَاحُ (كَمُسْجِدِهِ)

وقضى من اشهر فيه بموضعه (وَسَدَّ كُوَّةَ) بناها (فُتِحَتْ أَرْضَ سَدَّ خَلْفَهَا) حيث اشرفت بغير سلام (وَيَمْنَعُ دُخَانَ كَهْمَامٍ وَرَائِحَةَ كَدِّ بَاغٍ) حدث ذلك (وَأَنْذَرَ قَبْلَ بَيْتٍ) يضر غبارها كالنفوذ في الطريق ولو على بابها (وَمُخْرِجٍ بِحِدَارٍ) كحدوث بئر أو رحي (وَاضْطَبَّلِي أَوْ حَانُوتٍ قُبَالَةَ بَابٍ وَقَطَعَ مَا أَضْرَمَ مِنْ) (أَغْصَانِ شَجَرَةٍ بِحِدَارٍ إِنْ تَجَدَّدَتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجعهما قطع ماضر أيضا كان صعد عليها السراق بخلاف الخربة فيحترق جارها (لَا مَانِمَ ضَوْءُ أَوْ شَمْسٍ أَوْ مَحَرٍّ إِلَّا لِأَنْذَرٍ) كالريح من طاحونة (وَعُلُوٌّ بِمَاءٍ) إلا لذي وفي مساوانه قولان ويجوز له شراء العالي (وَصَوْتٌ كَهَمْدٍ) وقصر مالم يشتد ويدم (وَبَابٌ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَرَوْشَنٍ وَسَابَاطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَأَانِيَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَإِلَّا فَسَكَّالُكَ لِجَمِيْعِهِمْ) لا بد من إذن من يمر تحته وقيل لا فرق بين النافذة وغيرها يجوز ما لا يضر ورجح (إِلَّا بِأَبَا نُسُكَبَ) عن مقابله أو أذن والموضوع غير النافذة (وَصُودَ مَخْلَةٍ وَأَنْذَرَ بِطُلُوعِهِ وَنُدْبَ أَعَارَةِ حِدَارِهِ) لجاره (لِعَرَزٍ خَشَبَةٍ أَوْ إِرْفَاقٍ بِمَاءٍ وَفَتْحُ بَابٍ وَلَهُ) إن أعار عرصته لبنا غير مقيد بده (أَنْ يَرْجِعَ وَفِيهِمَا إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيَمَتَهُ) أو لحكاية خلاف موضعيهما (وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ) بحمل الثاني على الشراء بالنفي أو عدم الشراء أصلا (تَرَدَّدُ) حقه تأويلان.

﴿فصل﴾ (لِكُلِّ فَسْحٍ لِّلزَّارِعَةِ إِنْ لَّمْ يُبَذَّرْ) فيلزم بقدر البذر كاف (ر) وكراء الأرض لازم (وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَنْعُوعٍ) وهو الطمام كدمل النحل أو ما تنبته^(١) فطن لا كخشب مغرة (وَقَابِلَتَهُمَا مُسَارٍ وَتَسَاوِيَا) مؤداهما واحد إن لم يأخذ كل بقدر ما من جهته (إِلَّا لَتَبْرُجٍ بِمَدِّ الْعَقْدِ) فلا يضر (وَخَاطُ بَذَرٍ إِنْ كَانَ) منهما والمراد به ما يشمل الزريعة (وَلَوْ بِالْخَرَاكِهَمَا) معا وهذا قول، والثاني لا بشرط الخلط (فَإِنْ لَمْ يَنْبُتْ بَذَرُ أَحَدِهِمَا

(١) لورود النهي عن المخابرة وهي كراء الأرض بما تنبته .

وَعَلِمَ لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ إِنْ غَرَّ وَعَلَيْهِ مِنْهُ نِصْفِ النَّابِتِ) وما عمل شريكه في البئر وكراء أرضه إذ الفرض فوات الإبان (وإلا) غر (فمـ) لى كل نِصْفُ بَذْرِ الْآخِرِ وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا كَانَ تَسَاوِيًا فِي الْجَمْعِ) العمل والبذر والأرض (أَوْ قَابَلَ بَذْرَ أَحَدِيهَا عَمَلٌ) والأرض بينهما (أَوْ) قال العمل (أَرْضُهُ) وَبَذْرُهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَنْتَهْضْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْرِهِ) لجموع البذر لأن أخرج ثلثي البذر وله النصف لأن بعض البذر في مقابلة الأرض (وَلَا أَحَدِيهَا الْجَمْعُ إِلَّا الْعَمَلُ) وهى مسألة الخماس (إِنْ عَقَدَا بِإِفْظِ الشَّرِكَةِ لَا الْإِجَارَةَ) للجهالة (أَوْ أَطْلَقَا كَالْعَاءِ أَرْضٍ) لها بال (وَتَسَاوِيًا غَيْرَهَا) تشبيهه فى الفساد للنفات (أَوْ لِأَحَدِيهَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ) والآخر للبذر (عَلَى الْأَصَحِّ) اصطلاحه الأرجح ولو حذف رخيصة لحسن (وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَسَكَّافَتْ عَمَلًا) يعنى وجوده منهما ولو لم يتساويا (فَبَيْنَهُمَا) على حسب العمل (وَتَرَادًا غَيْرُهُ) من البذر وأجرة الأرض بنسبة ما أخذ كل (وَلَا) بأن انفرد أحدهما بالعمل (فَالْعَامِلُ) الزرع (وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ) كَانَ لَهُ بَذْرٌ وَعَمَلٌ أَوْ أَرْضٌ) معه فيغرم مثل البذر (أَوْ كُلُّ إِسْكَالٍ) فإن لم يسكن للعامل غير العمل كان عقد الخماس بغير الشراكة فله أجرته والمراد بالعمل الحث للجهالة غيره

﴿ بَاب ﴾

(صِحَّةُ الْوَكَالَةِ^(١)) بفتح الواو وكسرها (فِي قَابِلِ النَّيَابَةِ مِنْ عَقْدِ وَتَسْخِيرِ وَقَبْضِ حَقِّ وَعَقُوبَةِ) كقصاص (وَحَوَالَةِ وَلِإِزَاءِ وَإِنْ جَمِلَهُ الثَّلَاثَةُ) المبرى والمبرى والوكيل وحج على ماسبق ووظيفة فيستحق له وهو والوكيل على ما تراضيا حيث لم يخالف شرط واقف والفرع محل خلاف (وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ

(١) الوكالة نيابة فى حق غير مشروطة بعوته ولا أمانة اقرب للمالك

وإن كرهه خصمه (التوكيل وإن رضى بالعدد جاز) (لأنه فاعده خصمه كغلائث) مجالس شيخنا المكاف زائدة إذ لا يضر ما دونها وما زاد أولوى (إلا إعدري) كلفه لا خاصه إن آذاه (وحلف في كسفر) ونذر اعتكاف حل أنه ما توصل بذلك للتوكيل وعلى المرض الخفي (وليس له حينئذ) أى بعد مجالسة الوكيل ثلاثاً (عزله) وقبلها لا يلزمه ما فعل إن أعلن عند الحاكم أو أشهد بعزله ولم يفرط في إعلامه (ولا له عزل نفسه ولا الإقرار إن لم يفوض له أو يجعل له وإخضعه اضطراره إتيه) أى إلى جعل الإقرار للوكيل (قال) المازري (وإن قال أقر عني بألف فأقرار) رقيس عليه أبره إبراء (لأن في كمينين) محترز قابل النية (ومعصية كظهاك) بخلاف الطلاق ولو في الحيض مثلاً لأن النهي عارض (بما يدل عرفاً لا بمجرد وكلمتك حتى يفوض) بخلاف الوصية فتعم للحاجة (فيتمضي النظر إلا أن يقول وغير النظر) وهو ما لا تنمية فيه كمتق (إلا الطلاق وإنسكاح بذكره وتبيع دار سكناه وعنده) المرغوب فيه فلا يمضي ذلك إلا بنص خاص (أو بعين) للوكل عليه مقابل يفوض (بنص أو قرينة وتخصص) للوكل عليه (وتفيمد بالعرف) كدوابي والعرف أنها الحبر أو عمامة والعرف أنها بيضاء (فلا بعده) أى ما خصه العرف (إلا على بيع فله طلب الثمن وقبضه أو اشتراء فله قبض المبيع ورده المبيع إن لم يعينه) أى المشتري (وكله) أو كان مفوضاً (وطولب) الوكيل (بثمن ومؤمن مالم يصرح بالبراءة كبعثني فلان لتدبيره لا لأشترى منك) ولو زاد له (وبالمهدة ما لم يعلم) أنه وكيل كالسمسار (وتعين في المطلق نقد البذل ولا يبق به إلا أن يسمى الثمن) ولا يبق باللائق (فتردد) حقه تأويلان (وثمن المنزل وإلا خير) والتخير في الطام إذا قبضه الوكيل وإلا لم يمه قبل قبضه فانه يتمديه صار له وفي البيع له أن يرد ويلزم

الوكيل القيمة إذا فات (كأنه لو س) باعها (إلا ما شأنه ذلك ليختمه) كالبقول
 (كصرف ذهب) قبل الشراء به (بفضية) تشبيهه في الخيار (إلا أن يكون
 الشان) أي العادة والمصلحة (وكمخالفته مشتري عين أو سوق أو زمان أو بيمينه
 بأقل أو اشتراؤه بأكثر كثيراً) إلا أكثر أن القيد للثاني كما في بن
 (لا كد يكرين في أرضين) فالقيل نصف المشر (وصدق في دفعهما) من
 عنده (وإن سلم) السلعة لموكله (مألم يطل) لغير عذر فلا يصدق في الزيادة
 (وحيث خاف في اشتراء لزومه إن لم يرضه موكله) وأما إن اشترى
 ما أمره به لنفسه ففي ح خلاف ممدد بأنه يقبل بيمينه إن اتهم (كذي عيب)
 اشتراه فيلزمه إن لم يرضه موكله (إلا أن يقل) العيب (وهو فرصة أو)
 خالف (في بيع فيخير موكله) على ما سبق (ولو ربوياً بمثل) بناء على
 أن الخيار الحكي ليس كالشرطي فلا تلتزم الذميمة (إن لم يلتزم الوكيل
 الزائد على الأحسن) قيد في التخيير (لأن زاد في بيع أو نقص في اشتراء
 أو اشترياً) عاقد على عينا (فاشترى في الذمة) حالا (ونقدتها وعسكسها
 أو شاء يدينار فاشترى به اثنتين) فيهما الصفة (لم يمسكن أفرادها إلا
 خير في الثمانية) بما ينوبها (أو أخذ في سلمك) بعد عقده (حجلاً أو رهنماً
 وضمنه قبل علمك به ورضاك وفي) ثمن (ذهب في) قوله بع (بدرهم
 وعسكسيه) ولا تفاوت (قولاً لأن) في بن ترجيح لازم (وحيث يفعله في
 لا أفعله إلا بذية) في الفتوى كما سبق (ومنع ذبي في بيع أو شراء
 أو تفاض) إلا باطلاع المسلم (وعدو على عدو) ككافر على مسلم^(١)
 (والرضى بمخالفته في سلم إن دفع له الثمن) مما يعرف بيمينه قبل القبض

(١) في المجموع وشرحه: وكره توكل مسلم لدى لنوع الإذلال ولذا في ح لا يوكل الرجل
 أباه في تخليص حقه فان تحقق الإذلال حرم أو لم يتوصل الذي لحقه بغير ذلك جازاه

والحلول لفسخ الدين الواجب بالخالفه في مؤخر وفي الطعام ببعه قبل قبضه
(وَبَيْعُهُ لِنَفْسِهِ) إلا برضى الموكل أو تنافت رغبات المشتريين (وَمُخْجَرِهِ
بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ) غير المحجور كـ مكاتب وماذون (إِنْ لَمْ يُحَاجَّ
وَاشْتَرَاؤُهُ مَنْ يَمْتَقِنُ عَلَيْهِ) أى على الموكل (إِنْ عَلِمَ) بالقرابة ولو لم يعلم
الحكم (وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ وَهَتَّقَ عَلَيْهِ) أى على الوكيل إن أبسر وإلا
بيع بحسبه والولاء للموكل (وَالْإِلَّا) بأن لم يعلم أو عينه (فَعَلَى أَمْرِهِ) وشراء من
يمتقن على الوكيل لا يؤثر (وَتَوَكَّلْهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ) الموكل عليه (أَوْ
يَسْكُنُهُ) وللمفوض التوكيل (فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بِزَلِّ الْأَوَّلِ) أو موته بل
يمزل الأصل كوكيل بعد وكيل لا إن قال وكيل لك (وَفِي رِضَاةِ) أى الموكل (إِنْ
تَعَدَّى بِهِ) أى بالنوكيل في السلم لأنه ماخالف الأمر . ومنعه لما سبق (تَأْوِيلَانِ
وَرِضَاةٌ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ) مما لا يعرف بعينه (بِمُسَمَّاهُ) بدل من
سلم ويحمل على الزيادة في الثمن لثلاثا يتكرر مع ما سبق (أَوْ) خالف فباع (بِثَنَيْنِ)
فيمتنع الرضى حيث خالف المسمى أو كثير (إِنْ فَاتَ وَبَيْعَ) لدين (فَإِنْ وَفَى بِالْقِيَمَةِ)
حيث لا تسمية (أَوْ التَّسْمِيَةِ) فالأمر ظاهر (وَالْإِلَّا غَرِمَ) الوكيل ما بقى (وَأِنْ سَأَلَ)
الوكيل (غَرِمَ التَّسْمِيَةَ) أو القيمة الآن (وَيَصْبِرُ لِمَقْبَضِهَا) من المشتري (وَيَدْفَعُ
الْبَاقِي) إن كان للموكل (جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا) أى التسمية أو القيمة
(فَأَقْلَ) فإن كانت قيمته اثني عشر لسكونه خمسة عشر مثلاً والمسمى عشرة
فقد فسخ الدرهمين في خمسة (وَأِنْ أَمَرَ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ) من فروع
ما قبلها (أَغْرِمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْثِنَ بِالطَّعَامِ لِأَجَلِهِ) حتى يقبض
(فَبَيْعَ وَغَرِمَ النِّقْصَ وَالزِّيَادَةَ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْبَضَ الدِّينَ وَلَمْ يُشْهَدْ)
فأنكر القابض (أَوْ بَاعَ بِطَّعَامٍ نَقْدًا) لا مفهوم له (مَا لَا يُبَاعُ بِهِ) وفات
كما سبق وأعاد له قوله (وَأَدَّى الْإِذْنَ فَتُوزَعُ) فالقول للموكل في عدمه
(أَوْ أَنْسَكَزَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ) به (فَشُهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالتَّكْلِيفِ) لأنه

كذبها (كأنه يدبان) أنكر المعاملة فشهدت بيعة بالدين فقامت أخرى بالأداء
وأما في الحدود أنكر أن يكون قذفه فأثبتته فأثبت العفو والأصول من العفار
ادعى عليه جاره فأنكر أن تكون جرت في ماله فأثبتته فأثبت شراءها منه
فلا تسقط بالانكاذيب (ولو قال غير الموقوف قبضت وتلف بريء ولم يبرأ
الغريم إلا ببينة) على دفعه وبريء بقول الموقوف (وأنكر الموكل غريم
التمن إلى أن يصل إربؤه) ولو تلف مراراً من الوكيل (إن لم يدفعه له)
قبل العقد فيلزم الشراء الوكيل حيث لم يأمره بالشراء في الذمة (وصدق في الرد)
الأحسن الدفع (كأنه ودع) فيشترط إلا بتوثق عليه عند قبضه ببينة (فلا يؤخر
للإشهاد) التحقيق أن له التأخير ليستط عن نفسه البين له كن في بن عن ابن
عرفة أن هذا نص الغزالي لأهل المذهب (ولأحد الوكيلين) المترين
(الاستبذاد) ويحصل عطفه على للمنع فيحمل على المعية كالوصيين مطابقاً
(إلا لشرط) فيهما (وإن بعث) باموكل (وباع فأولاً ولا قبض) من الثاني
غير عالم كذات الوايين وفي الوكيلين الأول مطابقاً على ما في الخرشي (ولك)
باموكل (قبض سلمه لك إن ثبت ببينة) وليس للمسلم إليه أن يقول أرفع
لمن عاملني ولا يكون المسلم إليه شاهداً للموكل أن المسلم له على أحد قواين كذا
في الخرشي (والقول لك إن ادعى الإذن) لأن الأصل عدمه (أو صفة له
إلا أن يشترى) بالتمن شيئاً (فزعمت أنك أمرته بغيره) وأشبهه (وحلف)
واعترض حش ما في الخرشي من تقييد الثمن بما لا يعرف بعينه (كقوله أعزت
ببنيعة بعشرة وقلت بأكثر وأشبهت) بقاء التأييث والضمير للمعسر (وفات
المبيع برزوال عيئه أو لم يفت ولم تحلف) وحاف (وإن وكنته على أخذ
جارية فبعث بها فوطئت ثم قدم بأخرى وقال هذه لك والاولى
وديمة فإن لم يبين وحاف أخذها إلا أن تغوت بكولدي) قال البدر

الاعتراف بأنه مفوت أيضاً مع البيان المجرد عن البيينة (أو تدبير) أو كتابة أو عتق (إلا البيينة) على أن الأولى وديمة فلا نفوت وبأخذ قيمة الولد إلا أن يبين مع البيينة فرق (ولزم منك الأخرى وإن أمرته بما أتته فقال أخذتها بما أتته وخمسين فإن لم تنف خبرت في أخذها بما قال وإلا) بأن فانت (لم يلزمك إلا المائة وإن ردت دراهمك لزيف فإن عرفها مأمورك لزمتك وهل وإن قبضت) السلمة (تأويلان وإلا) يعرفها (فإن قبلها حلفت وهل مطلقاً أو لعديم) أى عسر (المأمور) فإن أيسر لم تحلف (ما دقت إلا جياًداً في علمك) وأنت لا تعرفها من دراهمك (ولزمتها تأويلان) جواب هل (وإلا) يقابلها والموضوع أنه لم يعرفها (حلف كذلك) ما دفع لإجباراً (وحلف) بالتشديد (البائع) والمفعول محذوف أى الأمر أيضاً (وفي المبدأ) تأويلان وانعزل يموت موكلاً (وفلسه الاخص) (إن علم وإلا فتأويلان وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف) حيث لم يفرط الموكل في الإعلام (وهل لا تلزم أو إن وقعت بأجرة) بأن عين الموكل فيه (أو جمل فكمهم) تلزم الإجارة كالجعل الموكل بالشروع (وإلا لم تلزم تردد)

﴿باب﴾^(١)

(يؤخذ الموكلف بلا حجب) لا مريض أقر بأنه تبرع في صحته فباطل إرثاً وإن أجزى فمطية إلا أن يقول أنفذوه فوصية كما في ح (بإقراره لأهل لم يكذب به) ولورجع عن التكذيب لم يقد إلا بإقرار ثان وإنما يعتبر تكذيب الرشيد

(١) باب في حكم الاقرار وهو الاعتراف بما يوجب حقاً على قائله بشرطه وهو أيضاً خبر كلابن عرفة والفرق بينه وبين الدعوى والشهادة أن الخبر إن كان حكمه قاصراً على قائله فلا إقرار وإن لم يقصر فإن كان للخبر فيه نفع فالدعوى أو لم يكن فيه نفع فالشهادة اه أقرب للمسالك مع حاشيته ، ابن شاس . أركانه أربعة المقر والمقر له والمقر به والصيغة .

(وَلَمْ يَتَّهَمُوا كَالْعَبْدِ فِي غَيْرِ الْمَالِ) كد أو في المال من مكاتب ومأذون (وَأُخْرَسَ
وَمَرِيضٌ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ) ولو أنى وهذا شرط فيما بعد إلا بعد أما هو فيمكن
وجود الأقرب كما هو لازم لوصفه بأبعد والمراد قرب الإدلاء كالأم بالنسبة
للأخوة (لِأَبْعَدَ أَوْ لِمَلَّطِفٍ أَوْ لِمَنْ لَمْ يَرِثْهُ) كحال لعلبة الخنو عليه عن
الأبعد عادة (أَوْ أَمِجْهُوْلٍ حَالُهُ) أملاطف أم قريب أم أجنبي وإن أمكن
الكشف اعتبر وهذا آخر مسائل اشتراط الولد (كَزَوْجٍ عِلْمٌ بِنُفْسِهِ أَمَّا) لاجبه
وإقراره كعكسه (أَوْ جِهْلٍ وَوَرِثَهُ ابْنٌ أَوْ بَنُونَ) خاص بحال الجهل
(إِلَّا أَنْ تَفْقَرَدَ بِالصَّغِيرِ) أى يوجد معها جنسه فيتهم (وَمَعَ الْإِنَاثِ) أى
جنسهن (وَالْمَصْبَةِ قَوْلَانِ) لأنها أقرب من العصبية وأبعد من البنوت (كَإِقْرَارِهِ
لِلْوَلَدِ الْعَاقِّ) من أولاده لأن العقوق مبعد (أَوْ لِأُمِّهِ) بل الخلاف في الإقرار
لمطلق زوجة معه (أَوْ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُقَرَّرْ لَهُ أَقْرَبُ) أو مساو (وَأَبْعَدُ) كأم أو
أخت وعم أقر معهما لأخت تشبيهه في التولين (لَا الْمُسَاوِي وَالْأَقْرَبُ) فلا
يصح قطعاً (كَأَخْرَجِي لِسَنَةٍ وَأَنَا أَقْرُ وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ وَازِمَ لِحَمْلٍ إِنْ
وُطِئَتْ وَوُضِعَ لِأَفْلِهِ) أى لأقل من مدته لعدم وجوده عند الإقرار (وَلِإِلَّا)
بأن غاب واطمأ (فِيْلَا كَثَرِهِ) من يوم غيبته يستحق (وَسُوَّى بَيْنَ تَوَآمِيهِ
لِإِبْدِيَانِ الْفَضْلِ) للذكر ككونه موروثاً عن أبيهم مثلاً (بِمَلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي
أَوْ عِنْدِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ) أو ككتابة ولو بأرض إن أشهد بها لا في الهواء
(وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قَضَى أَوْ وَهَبْتُهُ لِي أَوْ بَعْتُهُ أَوْ وَفَيْتُهُ) فيثبت وله
تحليف المقر له (أَفَرَضْتَنِي أَوْ أَمَّا أَفَرَضْتَنِي أَوْ أَلَمْ تَقْرَضْنِي) فلم يكذبه كما
سبق (أَوْ سَاهَلْنِي أَوْ أَنْزَلْنِي مِنْ أَوْ لَا قَضَيْتَكَ الْيَوْمَ) بالنفي أو الإثبات
(أَوْ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلَ جَوَاباً لَا لَيْسَ لِي عِنْدَكَ) وراعى في نعم العرف
(أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسَرَةٌ لَا أَقِرُّ) وعداً (أَوْ عَلَى أَوْ عَلَى فَلَانٍ) للابهام (أَوْ مِنْ

أَيُّ مَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْعَدَكَ مِنْهَا) لَأَن الْأَوَّلَ هَزُو (وَفِي حَتَّى يَأْنِي وَكَيْلِي
وَشِبْهِهِ أَوْ أَنْزِنَ أَوْ خُذْ قَوْلَ لَانَ) عِنْدَ عَدَمِ الْقَرَانِ وَالْأَقْرَبُ كَأَفْ-شِ الْإِزْمِ
(كَذَلِكَ عَلَى أَلْفٍ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلَيَّ) أَوْ ظَنِّي تَشْبِيهِهِ فِي الْقَوْلَيْنِ لِاشْتِ
أَوْ وَهْمِي (وَأَزِمَ إِنْ نُؤَكِّرَ) شَرْطُ مَعْلُومٍ (فِي أَلْفٍ مِنْ نَمْنٍ خَيْرٍ) لِإِنْ وَوَفَقِ
إِلَّا لَدُمِي فَعِيْمَتَهَا (أَوْ عَبْدِي وَلَمْ أَقْبِضْهُ) وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْقَرَبِ (كَدَعْوَاهُ
الرَّبَّاءُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَابَاهُ فِي أَلْفٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ غَيْرُهَا (لَا إِنْ أَقَامَهَا عَلَى
إِقْرَارِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا إِلَّا الرَّبَّاءُ) فَتَنْفَعُهُ (أَوْ اشْتَرَيْتُ خَيْرًا
بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) لِأَنَّهُ تَعْقِيبُ الرَّافِعِ مَعَ التَّأْخِيرِ
(أَوْ أَقْرَزْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَأَنَّهُ بَرَسَمٌ إِنْ عَلِمَ تَقَدُّمُهُ) أَيْ الْبَرَسَامُ نَوْعٌ
مِنَ الْجُنُونِ (أَوْ أَقْرَزْتُ اغْتِذَارًا) كَأَن طَلَبَ مِنْهُ لِمُعَارَاةِ دَابَّتِهِ فَقَالَ هِيَ لِفُلَانٍ (أَوْ
بِقَرْضٍ شُكْرًا) كَأَسْلَفَنِي جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا (عَلَى الْأَصَحِّ) قِيلَ حَقُّهُ كَالَّذِي عَلَى
الْأَرْجَحِ وَالَّذِي بِإِسَاءَةِ الطَّلَبِ ^(١) (وَقِيلَ أَجَلٌ وَمِثْلُهُ) الضَّمِيرُ لِلْمُأَقْرَبِ بِهِ (فِي بَيْعٍ
لَا قَرْضٍ) لِأَن أَصْلَهُ الْحُلُولُ (وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَلْفٍ وَدِرْهَمٍ) فَلَا يُلْزَمُ أَنْ
تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَطُوفِ (وَكَيْفَ خَاتَمَ فِيهِ لِي نَسَقًا إِلَّا فِي غَضَبٍ فَقَوْلَانِ)
أَظْهَرُهَا الْقَبُولُ (لَا يَجْزَعُ وَبَابٌ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ)
لِأَنَّهَا لَتَتَّبَعِيضُ (كَفَى عَلَى الْأَخْسَنِ وَمَالٌ نِصَابٌ) فِي الزَّكَاةِ وَقِيلَ لِلْمُسْرِقَةِ
(وَالْأَخْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَشَيْءٍ وَكَذَا وَسُجْنٌ لَهُ) أَيْ لِلتَّفْسِيرِ (وَكَشْرَةٌ
وَنَيْفٌ) عَطْفٌ عَلَى الْمَشْبَهَةِ فِي التَّفْسِيرِ (وَسَقَطَ) لَفْظُهُ (فِي كَيْفَ أَيْ وَنَيْفٍ)
حَيْثُ يَسْتَعْمَلُ لِتَهْقِيقِ مَا قَبْلَهُ عَرَفْنَا نَحْوَ زَيْدٍ رَجُلٍ وَنِصْفِ كَذَا فِي بَنٍ (وَكَذَا
دِرْهَمًا عِشْرُونَ) لِأَنَّهُ أَقَلُّ عِدَدٍ تَمَيِّزُهُ مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا
(أَحَدٌ وَعِشْرُونَ) أَقَلُّ الْمَطُوفِ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا (أَحَدٌ عِشْرِينَ)
أَقَلُّ مَرْكَبٍ تَمَيِّزُهُ مَنْصُوبٌ وَالَّذِي قَالَ سَمْعُونُ تَفْسِيرُهُ جَمْعٌ ذَلِكَ وَهُوَ أَبْقَى

(١) كَأَن يَقُولُ : أَقْرَضَنِي فُلَانٌ كَذَا ثُمَّ ضَايَقَنِي حَتَّى قَضَيْتُهُ لِأَجْزَاءِ اللَّهِ خَيْرًا إِنْ شَرَحَ أَقْرَبَ الْمَسَالِكِ

بالعرف (وَبِضْعٍ أَوْ دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةً وَكَثِيرَةً أَوْ لَا كَثِيرَةً وَلَا قَلِيلَةً أَرْبَعَةً) وتحمل الكثرة المنفعة على الخمسة (وَدِرْهَمُ الْمُتَعَارَفِ) ولو نحاساً (وَالْأَلَّ) يكن عرف (فَالشَّرْعِيُّ وَقِيلَ غَشُّهُ وَنَقَصُهُ) ولو جمعهما (إِنْ وَصَلَ وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ تَحَقُّهُ أَوْ قَوْفُهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ وَدِرْهَمٍ أَوْ نِصْفِ دِرْهَمٍ دِرْهَمَانِ وَسَقَطَ) ما قبل بل (فِي لَا بَلٍ دِيْنَارَانِ) وكذا إن حذف لا وإن نقص ما بعدها قيل إن وصل أو ساءى لزماً حملاً لها على مجرد المطف (وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٌ أَوْ بِدِرْهَمٍ دِرْهَمٌ) حملاً الأول على التأكيذ والثاني على السببية (وَحَلَفَ مَا أَرَادَهُمَا) لاحتمال المعية أو حذف العاطف في الأول (كَبِشْهَادٍ فِي ذِكْرِ مِائَةٍ وَفِي آخِرِ مِائَةٍ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التمدد (وَبِمِائَتَيْنِ الْأَكْثَرُ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التمدد (وَبِمِائَةٍ وَبِمِائَتَيْنِ الْأَكْثَرُ) يحتمل الاقرار الجرد والاذكار ففيه ما سبق (وَجُلُّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبُهَا أَوْ نَحْوُهَا الثُّلُثَانِ فَأَكْثَرُ بِالْإِجْتِهَادِ) فيما زاد على الثلثين (وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ عَشْرُونَ) لأن عرفنا المعية والبعدة (أَوْ مِائَةٌ قَوْلَانِ) وقيل بعشرة وفي المقابلة والسببية (وَتَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ أَوْ زَيْتٍ فِي جَرَّةٍ فِي أَرْوَمٍ ظَرَفٍ قَوْلَانِ لَا دَابَّةٌ فِي إِصْطَبِيلٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحْلَ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ) لأنه يقول ما ظننته يفعل (كَبِشْهَادٍ فِي غَيْرِ) مقام (الدَّعْوَى) وإلا لزم (أَوْ شَهِدَ فُلَانٌ غَيْرُ الْعَدْلِ) لا مفهوم له في الاقرار نعم العدل شاهد وإن حكم بغير حكمه الشرعي (وَهَذِهِ الشَّأَةُ أَوْ هَذِهِ الْفَاقَةُ لَزِمَتْهُ الشَّأَةُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا) يعني يلزمه الأول ويحلف على نفي الثاني (وَعَصَبَتْهُ مِنْ فُلَانٍ لَا بَلٍ مِنْ آخَرٍ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيَمَتِهِ) وكذا إن حذف لا قال ميسى ويحلفان (وَلَكَّ أَحَدُ تَوْبَيْنِ عَيْنٍ) وحلف إن نوزع في تعيين الأدنى (وَالْأَلَّ) فَإِنَّ عَيْنَ الْمُقَرِّ لَهُ أَجُودُهَا حَلَفَ وَإِنْ قَالَ لَا أَذْرِي حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَاشْتَرَكََا وَالْأَسْتَفْهَامُ هُنَا كَثِيرٌ) فيصح إن اتصل إلا لعارض ولم

يستغرق^(١) ولا يكفي هنا إسماع النفس (وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي) (لمسكن فيها)
(وَبَغَيْرِ الْجَنَسِ كَأَنْتَ إِلَّا عَهْدًا وَسَقَطَتْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ أَبْرَأَ فَلَنَا مِمَّا لَهُ
قَبْلَهُ أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ أَبْرَأَهُ) هكذا على الإطلاق (بَرَى مُطْلَقًا وَمِنْ
الْقَذْفِ) ولو بلغ الإمام إن أراد سترًا (وَ) مال (السَّرْقَةِ) وقطعها حق لله
تعالى (فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَإِنْ بَصَكَ) وثيقة (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ) أى الصك
(بَعْدَهُ) أى بعد الإبراء (وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِمَّا مَعَهُ بَرَى مِنَ الْأَمَانَةِ لَا الدِّينَ
إِلَّا لعرف باستعمال مع فى الذمم^(٣) .

﴿ باب ﴾

(إِنَّمَا يَسْتَلْحِقُ الْأَبُ نَجْمُ حَوْلِ النَّسَبِ) لا كالجند والأم ، ومن علم نسبه
مستلحقه قاذف ولا من ثبت أنه ابن زنا ويسقطنى من الجهول اللقيط كإيأتى (إِنْ
لَمْ يُكْذِّبْهُ الْعَقْلُ لِصِفَرِهِ أَوْ الْعَادَةُ) كاستلحاقه من ولد ببلد بعيد علم أنه لم
يدخله (وَلَمْ يُكُنْ رِقًّا لِمُكْذِّبِهِ أَوْ هَوًى) للكذب لانهامه على قصد
الانزعاج من الرق والولاء (السِّكْنَةُ يُبْلَغُ بِهِ) يحتمل أنه إشارة لطريق أخرى
وكذلك قوله (وَفِيهِمَا أَيْضًا يَصْدَقُ وَإِنْ أُعْتِمَهُ مُشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَى
كَذِبِهِ) بما مر من العقل والعادة ويحتمل حمل هذا على ما إذا سبق له ملك على
أمه أو عليه كما يأتى بخلاف الأول وقوله له كنهه يلحق به على مجرد النسب بالانزع
وقد ذكر هنا صور أربع علم سبق الملك وصدق الحائز لحق ونزع انتفيا أو ثبت
أحدهما لحق النسب ولا ينزع (وَإِنْ كَبُرَ أَوْ مَاتَ وَوَرَثَهُ إِنْ وَرَثَهُ ابْنُ)

(١) وإن تعدد الاستثناء فكل مما قبله على ما فيه من الخلاف

(٢) فى المجموع : ولا يرى عموما قاض ناظر الوقف ولا وصى لمجوره ولا محجور ولا محجور قبل
ستة أشهر من رشده اهـ « تنبيه » لوجده شخص حق آخر ثم أبرأه صاحب الحق فهل تنفعه
البراءة فى الآخرة فلا يطالب عند الله به . أو لا تنفعه قولان حكاهما القرطبى فى شرح مسلم
أنظرهما الأول .

بمضى مطابق ولد كما سبق في الامان والشرط في الإرث من المستلحق بعد موته أو في
 مرضه (أو بآءه) عطف على كبر (وَنَقَضَ) البيع ولو تكرّر ويقتضى ورد بن ماني
 الحرشي من أن الولاء للمشتري (وَرَجَعَ) المشتري (بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
 خِدْمَةٌ) فرأس برأس (فَلْيُأَرْجَعْ وَإِنْ ادَّعَى اسْتِبْلَادَهَا بِسَاقٍ) على يدها
 (فَقَوْلَانِ فِيهَا) أي المدركة أرجعها ما رد البيع حيث لانهمة (وَإِنْ بَايَعَهَا قَوْلَانِ
 فَاسْتَلْحَقَّتْ) ولو ظاهرة الحمل على ما حققه (ر) لأن ولد الأمة ينفي بلا امان
 فاحتاج للاستلحاق مطلقاً (أَجَبَتْ وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا إِنْ اتَّهَمَ بِمَعْجَبَةٍ أَوْ عَدَمِ
 نَمَنِ) منه إذا رجع عليه فيفوز بها ويضيع الثمن ولا ينظر اقله الثمن كما في حش
 (أَوْ وَجَاهَةٍ) لها عطف على محبة (وَرَدَّ نَمَنَهَا) حيث لم تبق في ملك المشتري
 بأن أخذها البائع أو مانت أو اعتقت (وَلَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ) المستلحق (مُطْلَقًا)
 اتهم فيها أولاً ما لم تزد على أقصى الحمل من البيع أو يأتي لأقله من وطء المشتري
 (وَإِنْ اشْتَرَى مُسْتَلْحَقَةً وَالْمَلِكُ اغْيَرَهُ) جملة حالية من ضمير مستلحقة (عَقَقَ
 كَشَاهِدٍ) بحرية (رُدَّتْ شَهَادَتُهُ) فإذا اشتراه عتق عليه بالحكم (وَإِنْ
 اسْتَلْحَقَ غَيْرَ وَلَدٍ) كأخ واستلحق غير الأب مجاز بمضى الإقرار (لَمْ يَرْتَهُ إِنْ
 كَانَ وَارِثٌ) لجميع المال (وَلَا فِخْلَافٌ) أرجعه الإرث من الطرفين حيث
 تصادقا ودخل هذا ابن ابني، وأما أبو هذا ولدى فيصح قطعاً بشرط الاستلحاق
 كهذا أعتقني لأنه إقرار على النفس (وَحَصُّهُ) أي الخلاف (الْمُخْتَارُ) لا يحمي
 فهو اسم فاعل (بِمَا إِذَا لَمْ يَبْطُلِ الْإِقْرَارُ) فيتوارثان قطعاً إرث ثابت النسب
 كافي بن (وَإِنْ قَالَ لِأَوْلَادِ أُمَّتِهِ أَحَدُهُمْ وَلَدِي) ومات ولم يعلم (عَقَقَ
 الْأَصْغَرُ) ولا يرث لاحتمال أنه ليس ولده ، وإنما عتق تبعاً لأم الولد (وَتُكْنَى
 الْأَوْسَطُ) ويرق ثلثه لاحتمال أن الولد الأصغر (وَتُكْنَى الْأَكْبَرُ) لأنها لما
 (م ٢٢ — لا كليل)

يُتَّقَى عَلَى أَحْتِمَالٍ أَنَّهُ الْوَلَدُ (وَلِإِنْ أَفْضَرَتْ أُمُّهُمُ فَوَاحِدٌ) تَتَّبِعُهُ أُمُّهُ (بِالْأَقْرَبَةِ)
 عَلَى الرُّؤُوسِ وَلَا يَنْظَرُ لِقِيمٍ كَمَا حَقَّقَهُ (ر) (وَلِإِنْ وَلَدَتْ زَوْجَةً وَرَجُلًا وَأُمُّهُ
 آخَرٌ وَاخْتَلَطَا عَيْدَتُهُ الْفَاقَةُ وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ وَجَدَتْ مَعَ ابْنَتَيْهَا
 أُخْرَى لَا تُلْحَقُ بِهِ وَاحِدَةً) وَالْمَعْمُولُ عَلَيْهِ الْفَاقَةُ أَيْضًا وَأَمَّا قَوْلُهُمُ الْفَاقَةُ لَا تَدْعَى
 فِي الْحَرَائِرِ فَمَعْنَاهُ إِنْ تَزَوَّجَتْ لِمُطْلَقَةٍ قَبْلَ حَيْضَةٍ وَأَبَتْ بَوْلًا لِحَقِّ بِالْأَوَّلِ كَافِي (ر)
 (وَلِإِنَّمَا تَعْتَمِدُ الْفَاقَةُ عَلَى أَبِي لَمْ يُدْفَنْ) بِالْجُمْلَةِ تَعْتَمِدُ الْأَجْزَاءُ قَبْلَ تَغْيِيرِهَا
 (وَلِإِنْ أَقْرَّ عَدْلَانِ بِثَلَاثٍ ثَبَتَ النَّسَبُ) بِشَهَادَتِهِمَا (وَعَدْلٌ يَخْلِفُ مَعَهُ
 وَبَرٌّ) الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ مَا نَقَصَ الْمَقْرَبُ بِلَا يَمِينٍ كَمَا بَأْنَى (وَلَا نَسَبٌ وَلَا) يَكُن
 الْمَقْرَبُ عَدْلًا (فِي حِصَّةِ الْمُقَرَّبِ كَالْمَالِ) تَقْسِمُ عَلَى الْإِنْكَارِ وَالْإِقْرَارِ وَيَأْخُذُ الْمَقْرَبُ
 بِهِ مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ (وَهَذَا أَخِي بَلْ هَذَا فَلِلْأَوَّلِ نِصْفُ لِمَنْ أَبَيْدَ وَلِلثَانِي
 نِصْفُ مَا بَقِيَ) وَهَكَذَا (وَلِإِنْ تَرَكَ أُمًّا وَأَخًا فَأَقْرَّتْ بِأَخٍ) وَلَوْلَا بَ مَعَ شَقِيقٍ
 فَأَنْكَرَ فَلِإِنَّهُ بِالْإِقْرَارِ (فَالَهُ مِنْهَا الشُّدُسُ) بِمَقْتَضَى إِقْرَارِهَا (وَلِإِنْ أَقْرَّ مَيِّتٌ)
 قَبْلَ مَوْتِهِ (بَأَنَّ فَلَانَةَ جَارِبَتُهُ وَلَدَتْ مِنْهُ فَلَانَةً وَلَهَا ابْنَتَانِ أَيْضًا) مِنْ
 غَيْرِهِ (وَتَسَيِّمَتُهُمَا الْوَرَثَةُ وَالْبَيْئَةُ) الْأُولَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْبَيْئَةِ (فَإِنْ أَقْرَّ بِذَلِكَ)
 الَّذِي شَهِدَ بِهِ (الْوَرَثَةُ فَمِنْ أَحْرَارٍ) لِقُوَّةِ الْحَالِ بِالْتَّعْيِينَ ابْتِدَاءً بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ
 أَحَدِهِمُ السَّابِقَةِ فَالِإِسْهَامُ فِيهَا أَصْلَى (وَلَهُنَّ مِيرَاثٌ بِذَنْتٍ وَلَا) يَقْرُ الْوَرَثَةُ
 (لَمْ يَعْتَقْ شَيْءٌ) لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بَطُلَ بِمَعْضَاهَا بِتَسْيِانِ التَّعْيِينَ فَتَبْطُلُ كُلُّهَا عَلَى الْفَاعِدَةِ
 (وَلِإِنْ اسْتَلْحَقَّ وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَرَهُ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَا بَرَّ لَهُ) بِخِلَافِ الْعَكْسِ
 (وَوُفِّقَ مَالُهُ فَإِنْ مَاتَ فَلِوَرَثَتِهِ وَقُضِيَ بِهِ دَيْنُهُ) وَلِإِنْ قَامَ غُرْمَاؤُهُ وَهُوَ
 حَيٌّ أَخَذُوهُ (وَيُلْفَزُ بِهِمَا مِنْ وَجْهِهِ) ^(١)

(١) فيقال : ابن يرث أباه ولا عكس وليس بالأب مانع . ويقال : مال يرثه الوارث ولم
 يملكه مورثه ، ويقال : مال يوقف لوارث الوارث دون الوارث ، ويقال : مال يقضى منه
 دين الشخص لا يأخذه هو اه شرح المجموع وحاشية أقرب المسالك

﴿ باب ﴾

(الْإِدَاعُ تَوْكِيلٌ بِحِفْظِ مَالٍ) فَيَحْرُمُ الْقَبُولُ إِنْ لَا يَحْفَظُ لَهُ كَمَا تَنْفَرُ
 الدَّمُ وَيَضَعُ مَنْ رَدَّ لَهُ شَيْئًا لِبَيْتِ الْمَالِ كَأَنَّهُ حَافِظٌ وَيَكْفِي الرِّضَى بِهِ بِالسَّكُوتِ
 وَلَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا لَتَخْلِيصِ مَسْتَمْلِكٍ وَيَجِبُ الْحِفْظُ وَلَوْ أَمْرُ رَبِّهَا بِالْإِلَافِ (تَضَمَّنُ
 بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهَا) وَلَوْ خَطَأً كَمَا أَذِنَ لَهُ فِي تَقْلِيْبِ إِيَّاهُ فَسَطَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْهَا
 ضَمَّنَ غَيْرَ الْمُقْلَبِ (لَا إِنْ انْكَسَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلِهَا وَبَحْطِهَا إِلَّا كَقَفْطِ
 بِمِثْلِهَا أَوْ دَرَاهِمَ بِدَنَائِرٍ الْإِخْرَازِ) أَوْ الرِّفْقِ بِاتِّحَادِ الْمَكَانِ (ثُمَّ إِنْ تَلَفَ
 بَعْضُهُ فَبَيَّنْكُمْ) بِقِسْمَةِ مَا لِكُلِّ (إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ وَبِاتِّفَاعِهَا) كَرُكُوبِ
 يَخْشَى مِنْهُ الْهَلَاكُ فَحَصَلَ (أَوْ سَفَرِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ) أَوْ رَدِّهَا (إِلَّا أَنْ
 تُرَدَّ سَالِمَةً) وَفِي النِّفْعِ الْأَجْرَةِ إِنْ اعْتَادَهَا مِثْلَ رَبِّهَا (وَحَرُمَ سَلْفُ مُقُومٍ
 وَمُعَدِّمٍ وَكَرِهَ) سَلْفُ الْمَوْسَرِ (النَّقْدَ وَالْمِثْلِيَّ) عَطْفَ عَامٍ وَدَقِ حَمَلٍ إِذْ جَازَ
 أَوْ عَلِمَ عَدَمَهُ حَرَمَ (كَالتَّجَارَةِ) النَّفْعِ يَقِي كَأَنَّ بِنِ قَوْلِ النَّاصِرِ أَنَّهُ تَشْبِيهُ تَامٌ (وَالرَّيْحُ
 لَهُ) وَلَرَبُّهَا الْقِيَمَةُ مَعَ الْقَوَاتِ وَالْخِيَارِ إِنْ لَمْ تَفْتِ وَلَا فَرَقَ بَيْنَ بَيْعِهِ بِعَرَضٍ أَوْ
 نَقْدٍ كَأَنَّهُ حَشٌّ وَالْوَصَى كَالْمَوْدَعِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُبْضَعِ فَإِنَّهُ أَرِيدَ لِلتَّنْمِيَةِ فَلَا يَخْصُ
 بِالرَّيْحِ (وَبَرِيءٌ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْقَوْمِ فَلَا يَدْرِي وَصُولُهُ لِرَبِّهِ
 وَأَمَّا الْمَدْمُ فَيُفَرِّقُهُ الرَّدُّ لِمَا كَانَ الْوَدِيعَةُ (إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولَ إِنْ اخْتَبَتْ فَخُذْ
 فَكَالِإِلَافِ لَا يَدْرِي مِنَ الرَّدِّ لِرَبِّهِ (وَضَمَّنَ) عَلَى مَا سَبَقَ) (لَا أَخُودَ فَقَطْ أَوْ يَقْفِلُ
 بِنَهْيٍ أَوْ بِوَضْعٍ بِنَحَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ) لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ إِغْرَاءٌ لِلتَّمَدُّدِ (لَا إِنْ
 زَادَ قَفْلًا أَوْ عَكْسًا) فَوْضَعُ (فِي الْفَخَّارِ) فِي مِرْقَةٍ لَا كَسْرَ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْقَفْلِ
 وَالْعَلْقِ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَةِ (أَوْ أَمْرَ رَبِّهِ بِكُلِّهِ أَخَذَ بِالْيَدِ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ
 الْإِخْفَاءَ إِذَا يَدُ أَحْفَظَ (كَجَبْرِ) فِي الصَّدْرِ لَا الْجَنْبِ (عَلَى الْمُخْتَارِ وَبِنِسْبَتِهَا
 فِي مَوْضِعٍ إِذَا عَمِيَ) أَوْ غَيْرِهِ (وَبَدْخُولِهِ الْحَمَامَ رِبَّهَا) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (وَبَحْرُوحِهِ

بِهَا يُبْطِئُ آلَهُ فَضَاعَتِ) أَوْ دَفْعُهَا الْغَيْرَ رِبْهَا غُلَاطًا (لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كُمَةٍ) سَبْوَطَةٌ
 كَمَا أَمَرَ (فَوَقَعَتْ وَلَا إِنْ شَرَطَ مَلَكَتْهُ الضَّمَانُ وَإِنْ بَدَأَهَا وَإِنْ بِسْفَرٍ) بِمَعْنَى فِي
 (لِغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اعْتِيْلًا بِذَلِكَ) وَمَثَلُهَا الْخَادِمُ (إِلَّا لِعَوْرَةٍ حَدَثَتْ) فَتَرَدُّ
 إِذَا زَالَتْ (أَوْ لِسْفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ وَإِنْ أُودِعَ بِسْفَرٍ) قَبْلَهُ (وَوَجَبَ
 الْإِشْهَادُ بِالْمُذَرِّ وَبَرَرِيءٌ إِنْ رَجَعَتْ سَالِمَةً) مِنْ مَمْنُوعٍ (وَعَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِنْ نَوَى
 الْإِلْبَاقَ) وَالْإِلْبَاقُ نَدْبٌ (وَبِعَمَلِهِ بِهَا) بِلَا إِذْنٍ (وَبِإِنْزَائِهِ عَلَيْهَا فَمَنْعٌ) جَمْعُ نَظَرٍ
 لِمَعْنَى (وَلَا إِنْ مِنَ الْوِلَادَةِ كَأَمَةٍ زَوْجَهَا فَمَاتَتْ مِنْ أَوْلَادَةٍ وَبِحَجْدِهِ ثُمَّ فِي
 قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ) الْمَعْتَمِدُ عَلَيْهِ (وَبِمَوْنِهِ وَلَمْ يُوصَ وَلَمْ تُوجَدْ)
 وَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَنْفَاهَا كَانَ قَالَ عِنْدِي أَمَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ تَوْجَدْ فَلَا يَضْمَنُ
 (إِلَّا بِكَمَشْرِ سِنِينَ) فَيَحْمِلُ عَلَى الرَّدِّ (وَأَخَذَهَا إِنْ تَبَيَّنَتْ بِكَمَتَابَةٍ) مُتَعَلِّقٌ
 بِأَخْذِ (عَلَيْهَا أَنَّهَا لَهُ أَنْ ذَلِكَ خَطُّهُ) فَاعِلٌ ثَبَتَ (أَوْ خَطُّ الْمَيْتِ) وَأَوَّلَى
 بِيَدِهِ لَا أَمَارَةً (وَسَعْيِهِ بِهَا) دَلَالَتُهُ (لِمُصَادِرٍ) ظَالِمٍ (وَيَمُوتُ الْمُرْسَلُ مَعَهُ
 لِجَلْدٍ) يَعْنِي يَضْمَنُ الرِّسُولُ (إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى الْبَلَدِ بِمَا يُمْكِنُ فِيهِ
 الْإِبْصَالُ وَتَحْلُفُ وَرَثَةُ الرِّسُولِ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهَا حَيْثُ لَمْ يَضْمَنْ (وَبِكُلْبَيْسِ الثَّوْبِ
 وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ) أَعَادَهُ مَعَ تَقْدِيمِ الِاتِّفَاعِ لِقَوْلِهِ (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً
 إِنْ أَقْرَبَ بِالْفِعْلِ وَإِنْ أَكْرَاهَا) أَيْ الْوَدْعَةُ وَلَوْ لِلْقَفِيَّةِ كَمَا فِي حَشْوِيْنِ (لِمَكَّةِ)
 مَثَلًا (وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا) عَجَزَ وَكَذَا لَوْ نَقَصَتْ فَإِنْ تَلَفَتْ فَالْقِيَمَةُ (إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا
 عَنْ أَسْوَأِهَا) أَوْ طَالَ مِظَاةُ الرِّخْصِ كَمَا فِي حَشْ (فَلَاكَ قِيَمَتُهَا يَوْمَ كَرَائِهِ
 وَلَا كِرَاءٍ أَوْ أَخْذُهُ وَأَخْذُهَا وَبَدْفِعِهَا) لِأَحَدٍ (مُدَّعِيًا أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِهِ وَحَلَفْتَ
 وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرَرِيءٌ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْأَمْرِ) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الضَّمَانِ (وَرَجَعَ)
 حَيْثُ ضَمِنَ (عَلَى الْقَابِضِ) إِلَّا أَنْ يَحْقُقَ أَسْرَكَ فَالْارْجُوعُ أَنْ حَسَنَ الظَّنُّ
 بِرِسَالَتِكَ وَحَيْثُ بَرَرِيءٌ رَجَعَتْ عَلَى الْقَابِضِ (وَلَا يَبْعَثُ إِلَيْهِ بِمَا لِي فَقَالَ

تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَىَّ وَأَنْكَرْتِ فَأَرْسُولُ شَاهِدٌ) وحلف حيث شهد له بخلافته
الأصل (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ) لا إن تلف
ولم يتم لرسول بيعة على الدفع (تَأْوِيلَانِ وَبِدَعْوَى الرَّدِّ عَلَى وَارِثِكَ) كانت
الدعوى أو الرد منه أو من وارثه وكذلك الرد عليك من وارثه فلا تصديق إلا
في رد من الأخذ لمؤتمنه (أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُتَكَبِّرِ) عطف على الوارث والرد
في هذا بمعنى الدفع (كَمَلَيْكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْعَةٌ بِهِ) أى الإبداع
(مَقْصُودَةٌ) للتوثيق خوف دعوى الرد (لَا بِدَعْوَى التَّلْفِ أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ
بِالتَّلْفِ أَوْ الضِّيَاعِ وَحَلَفَ الْمُتَمِّمُ) أو من حققت عليه الدعوى وفي الرد
مطلقاً (وَلَمْ يُفِذْهُ شَرْطُ تَفْيِهَا) أى اليمين (فَإِنْ تَكَلَّ حَلَفَتْ) ولو في دعوى
الانتهام هنا كما في حش تبعاً لر (وَلَا ضِمَانٍ) إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ
بِلَا بَيْعَةٍ (فَأَنكَرَ) وَيَقُولُ تَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بِمَدَّ مَنَعِهِ دَفْعَهَا كَقَوْلِهِ
بَعْدَهُ) وكان المنع (بِلَا عَذْرِ) إِنْ قَالَ لَا أَذْرِ مَتَى تَلَفْتُ) ولو منهما بلا
عذر (وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ بَيْعَةً) للتوثيق عليه (لَا إِنْ
قَالَ صَاعَتْ مِنْ سَرِينٍ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ خَصَرَ صَاحِبُهَا) ولم يخبره
(كَمَا قَرَأَ صِرَ) تشبيهه في عدم الضمان فيما سبق (وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ
ظَلَمَهُ بِعَمَلِهِ^(١)) رجع أن للظالم الأخذ بقدر حقه مع الأمن ومنه سرقة
الزكاة أو ما يستحقه من بيت المال (وَلَا أُجْرَةُ حِفْظِهَا بِخِلَافِ تَحَلُّهَا) إلا
لشرط أو عادة فيها (وَلِكُلِّ تَرَكُّمًا) بردها متى شاء (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ

(١) الحديث «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» حسنه الترمذى وصححه
غيره . ورجح الأخذ منها كما قال الشارح لقوله تعالى «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم» وأجاب ابن رشد عن الحديث بأن معنى ولا تخن من خانك أى لا تأخذ
أكثر من حقه فتسكون خائناً أما من أخذ حقه فليس بخائن . ولذا قال في المجموع ولك
أخذ قدر ما ظلمت به أن أمنت ولو من غير الجنس اهـ .

سَفِيهَا أَوْ أَفْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَنْفَلَ لَمْ يَضْمَنْ) كما سبق في الحجر (وَلَا يُؤْذَنُ أَهْلُهُ وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْأُذُنِ عَاجِلًا) كما (وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِنْ عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ وَإِنْ قَالَ هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسَبَتْهُ تَحَالُفًا وَتُسَمِّيَتْ بَيْنَهُمَا) بخلاف الدين فتغرمه لكل (وَلَا يُؤْذَعُ اثْنَيْنِ جُمْلًا بِمَدِّ الْأَعْدَلِ) كالوصيين.

باب (١) في

(صَحَّ وَتُدَبَّ إِعَارَةُ مَالِكٍ مَنفَعَةً بِلاَ حَجَرٍ) عاينه فيها (وَلَا يُؤْذَنُ مُسْتَعِيرًا) مبالغة في الصحة (لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ) فقط كما استهزأه إن قبل له لا تهر (مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ) بها مبيعول إعارة ومن يمدني اللام (عَيْنًا) مبيعوله أيضًا (لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّي مُسْلِمًا) حرمة خدمته له خصوصًا وبكره انتقال العام كالخياط (وَجَارِبَةٍ لِلْوَطَنِ) (٢) وَخِدْمَةٍ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ) وفي بن تخفيف في أمة الزوجة بحسب حال الناس (أَوْ لِمَنْ تَعَتَّقَ عَلَيْهِ) لأن الخدمة فرع للملك (وَهِيَ) أي الخدمة في هذه الحالة (لَهَا) كالعبد (وَالْأَطْعَمَةُ وَالنُّقُودُ قَرْضٌ) لأن الانتفاع بها بذهاب عينها (بِمَا بَدَلَ وَجَارَ أَعْنَى بِغْلَامِكَ لَا عَيْنَكَ) بغلامي (إِعَارَةٌ) فيشترط العلم وإن لا يتأخر فوق نصف شهر على ما في بن (وَضَمِنْ الْمَغْيِبِ عَلَيْهِ) ومنه عدة الدابة لا كسوة العبد لحيازته لها كافي بن (إِلَّا لِمَيْدَنَةٍ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْيًا) راجع لما قبل إلا (تَرَدُّدٌ لَا غَيْرُهُ وَلَوْ بِشَرْطٍ) وتقلب إعارة فاسدة كما في الحراني (وَحَالَفَ فِيمَا عُلِمَ أَنَّهُ بِلاَ سَبِيهِ كَسُوسٍ) وفي الفار خلاف (أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرِيءٌ فِي كَثِيرٍ كَسَيْفٍ)

(١) الإعارة عليك منفعة مؤقتة بلا عوض اه أقرب المسالك
(٢) فإن وقعت كانت باطلة وإن وطئها فلا يحد للشبهة اه صاوي

وقدوم (إن شهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ) ولولم يعلم الغرب (أَوْ ضَرَبَ بِهِ
 ضَرْبَ مِثْلِهِ) راجع لنحو القدوم (وَفَعَلَ الْمَأْذُونُ وَمِثْلُهُ وَدُونُهُ لَا أَضَرَّ)
 كالحجر بدل القمع ولو أخف والراجع أنه لا يخالف في المسافة ولا منلا إلا
 بإذن كالإجارة (وإن زَادَ مَا تَعَطَّبُ بِهِ) وعطبت (لَهُ فِيمَتُّهَا) يوم التمدى
 أو الأرض إن تعييت (أَوْ كِرَاؤُهُ كَرَدِيفٍ وَاتِّبَاعٍ) الرديف (إن أُعْذِمَ)
 للمعار (وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ) حقه بالتمدى فإن علم به فغير بيان (وَالْإِلَّا) بأن لم
 تعطب أو زاد مالا تعطب به (فَكِرَاؤُهُ وَازِمَتِ الْمُقَيَّدَةُ بِمَعْمَلٍ أَوْ أَجَلٍ
 لَا نَقِصَانَهُ وَلَا ظُلْمَتَادُ لَهُ الْإِخْرَاجُ) قبل ذلك وهذا مقابل لعدم ماسبق
 والمعمل عليه ماسبق كما في حش وغيره (فِي كَيْفَاءٍ) وغرس (إن دَفَعَ مَا أَنْفَقَ
 وَفِيهَا أَيْضًا فِيمَتُهُ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ فِيمَتُهُ إن أَمْ يَشْتَرِيهِ أَوْ إن طَالَ أَوْ ائْتَرَاهُ
 بِعَيْنٍ كَثِيرٍ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ فَسَكَالْقَاصِبِ)
 يؤمس بالقلع أو يعطى قيمة للقلع كما يأتي (وإن ادَّعَاهَا) أى العارية (الْأَخِذُ
 وَالْمَالِكُ الْكَرَاءُ فَالْقَوْلُ لَهُ) أى للمالك (بِيعَيْنٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُهُ عَنْهُ) أى
 الكراء فيبدأ الأخذ بالحلف (كَزَائِدِ الْمَسَانَةِ) تشبيهه في أن القول لربها لم يعمله
 (إن لَمْ يَزِدْ وَلَا) بأن كان التنارع بعد أن أخذ في الزيادة (فَلِلْمُسْتَعِيرِ فِي
 نَفْيِ الْكَرَاءِ وَالضَّمَانِ وَإِنْ بِرَسُولٍ مُخَالَفٍ) راجع لما قبل إلا وما بعدها
 فليس شاهدا هذا (كَدَعَوَاهُ رَدَّ مَا لَمْ يَضْمَنْ) تشبيهه في أن القول للمستعير
 إلا لتوافق بيينة على الأرجح (وإن زَعَمَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لِاسْتِعَارَةِ حُلِيِّ وَتَلِفٍ)
 ولم يثبت التلف (صَمْنَةُ مُرْسِلُهُ إِنْ صَدَّقَتْهُ) على الإرسال واعترض كلام المص
 كما في ر وحش بأن المعول عليه ضمان الرسول عند عدم البيينة (وَالْأَحَافِ
 وَبَرِيءٌ ثُمَّ حَلَفَ الرَّسُولُ وَبَرِيءٌ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْمَدَاءِ) وأنه لم يرسل
 (ضَمْنُ الْحُرِّ) والمأذون (وَالْمَهْدُ) غيره (فِي ذِمَّتِهِ إِنْ عَتَقَ وَإِنْ قَالَ أَوْ صَلَّمَتْهُ

لَهُمْ) أَى لِلَّذِينَ أَرْسَلُونِي (فَعَلَيْهِمْ وَعَلَى الْيَمِينِ) قَبْلَهُ (وَمَوْئِدَهُ أُخْذَهَا عَلَى
الْمُسْتَمِيرِ كَرَدَهَا عَلَى الْأَظْهَرِ وَفِي عِلْفِ الدَّابَّةِ) فَتَجِ الْإِلَامِ (قَوْلَانِ) الْأَرْجَحُ
عَلَى رِسْمِهَا .

(بَابُ)

(الْفَضْبُ أَخْذُ مَالٍ قَهْرًا تَعْدِيًّا بِلَا حِرَابَةٍ) أَرَادَ بِالْمَالِ الذَّاتَ ^(١) وَلَا فَتَدُ
(وَأَدَبٌ مُتَّبِعٌ) وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ (كَمُدَّ عِيدَهُ عَلَى صَاحِبِهِ) بِنِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الشَّمِ
لَا التَّظْلِمِ (وَفِي حَلْفِ الْمُجْهُولِ) إِذَا ادَّعى عَلَيْهِ الْغَضَبُ (قَوْلَانِ) وَمَعْلُومُ
الْعَدَاءِ يَحْبَسُ وَيَضْرِبُ . قَالَ سَجْنُونُ وَيُلْزِمُهُ مَا أَقْرَبَهُ (وَصَحْنِ بِالْأَسْتِغْلَاءِ)
(وَالْإِلَاءِ) يَمِيزُ (فَتَرَدُّدٌ) أَرْجَحُهُ الْغِيَانُ وَلَا يَحْدُ التَّمْيِيزُ بِسَنَ (كَإِنْ مَاتَ)
الْمَغْصُوبُ قَانَ الْغِيَانُ هُنَا وَلَوْ سَمَاوِي (أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِصَاصًا) فِي جَنَابَتِهِ عِنْدَ
غَاصِبِهِ (أَوْ رَكِبَ) فِيضَمَّنَ الْكِرَاءَ وَهَذَا مِنَ التَّعْدِي (أَوْ ذَجَّ) وَمَقُوتُ
الْمَقُومُ بِوَجْهِ الْخِيَارِ بَيْنَ أَخْذِهِ وَقِيَمَتِهِ وَلَا أَرَشَ وَخَيْرَتُهُ تَأْتِي ضَرَرَهُ (أَوْ جَعَدَ
وَدِيمَةً) فِيضَمَّنَهَا وَإِنْ بِسَمَارِي (أَوْ أَكْبَلَ بِلَا عِلْمٍ) وَتَعَذَّرَ الْغَاصِبُ قَانَ
عِلْمُ بِالْغَضَبِ فَكَالْمَغْصُوبِ (أَوْ أَكْرَهَ غَيْرُهُ عَلَى التَّقَاتِ) وَتَعَذَّرَ لِلْبَائِسِ (أَوْ
حَفَرَ بِئْرًا تَعْدِيًّا وَقُدِّمَ عَلَيْهِ الْمُرْدِي) بَلِ الْغِيَانُ عَلَى الْمُرْدِي وَحَدَّهُ (إِلَاءُ
لِمُسْتَمِيرٍ فَسَيِّئَانِ أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لِثَلَاثِ يَأْتِي) مَتَعَاقٍ بِقَيْدٍ لَا إِنْ قَيْدَ تَنكِيلًا
(أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبِّهِ) قَادِرًا عَلَى مَكِهِ (أَوْ حِرْزًا) عَلَى
غَيْرِ حَيَوَانِ (الْمِثْلِيُّ) وَلَوْ بِعَلَاءِ بِمِثْلِهِ وَصَبَرَ لَوْ جُودِهِ وَابْتَدَاهُ وَلَوْ صَاحِبَتُهُ
وَمُنْبَعُ الْمَنَةِ) أَى مِنَ الْمَغْصُوبِ فِي غَيْرِ الْمِلْدِ (لِلتَّوَثُّقِ) حَتَّى يَوْفَى بِبِلْدِ
الْغَضَبِ (وَلَا رَدَّ لَهُ) أَى لَا يُلْزِمُهُ رَدَّ بِخُصُوصِهِ لِأَنَّهُ لَدَهُ لَأَنَّ مِثْلَهُ يَكْفِي

(١) وَلِذَا زَادَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي تَعْرِيفِهِ : أَخْذُ مَالٍ غَرِ مُنْفَعَةٌ الْخِ . وَفِي الْمَجْمُوعِ : أَخْذُ الذَّاتِ .
قَهْرًا الْخِ .

(كَلِمًا جَزَنِيَةً بِمَعْنَاهُ مَعِيًّا زَالَ وَقَالَ أَجَزْتُ لِيْظَنِّ بِقَاتِهِ) تشبيهه فيما أفاده الكلام من أنه لا كلام لربه (كَفَرَّةٌ صِبْغَتْ وَطِينَ لُبْنٍ وَقَمْحٍ طُحْنٍ وَبَذِرْ زُرْعٍ) وبعد الموت يجوز تملكه من الغاصب (وَبَيْضٍ أَخْرَجَ إِلَّا مَا بَاضَ) الطير المنصوب (إِنْ خَضَنَ) والدار متى كان البيض والطير المنصوب منه فله الفراخ وإلا فنل بيضه أو أجرة طيره (وَعَصِيرٍ نَخَمَرٍ وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ كَتَمْتَهُمْ) أى الخمرة (لِيَدْمِيَّ وَتَعَمِّيَّ) الخمر (إِغْيِرْهُ وَإِنْ ضَمَّعَ كَغَزْلٍ وَحَلَّى وَغَيْرَ مِثْلِيَّ) من باقى المقومات (فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِهِ وَإِنْ جِلْدَ مَيْتَةٍ لَمْ يُدْبَغْ أَوْ كَلْبًا يُنْظَرُ الْعَارِفِينَ فِي ذَلِكَ أَنْ لَوْ بِيَعَ) (وَلَوْ قَتَلَهُ تَعَدَّى) مبالغة فى أن القيمة يوم الغضب لا يوم القتل وفى بعض النسخ بعداه أى بسبب عدائه عليه ولم يقدر على دفعه إلا بالقتل فيضمن لظلمه بالغصب (وَحُيِّرَ) ربه (فِي) قتل (الْأَجَنَبِيِّ) فَإِنْ تَبِعَهُ) أى تبع الغاصب (تَبِيعَ هُوَ الْجَانِي فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلًا فَلَهُ الرَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطْ) وذلك لأن الأجنبي يضمن القيمة يوم تعديبه وقد تكون أقل من القيمة يوم الغصب (وَلَهُ هَذُمُ بِنَاءٍ عَلَيْهِ) الضمير للمنصوب من حجر أو خشب ومثله بطانة الثوب وله تركه وأخذ قيمته ولا تدخل الأرض ^(١) هنا (وَعَلَّةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ) لا إن لم يستعمل والفرض غضب الذات وإن غرم القيمة فاز بالغلة على الصواب (وَصَيْدُ عَبْدٍ وَجَارِحٍ وَكِرَاءُ أَرْضٍ بُنِيَتْ) فيما مضى (كَتَرَبَ نَخْرٍ وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ) يعنى ما لا قيمة له بعد نزعها ويدفع قبضة الممار كما احتاج له من الاحبا والسوارى وإلا أخذه الغاصب (وَصَيْدُ شَبَكَةٍ) وروى عطف على أرض فلو حذف صيْدُ حَسَنَ والفرس كالشبكة الصيد للغاصب وعليه الكراء بخلاف الجارح كما سبق (وَمَا أَنْفَقَ فِي الْعَلَّةِ) ويرد زيادة الغلة ولا شيء له إن

(١) لأنه سيأتى الكلام عليها فى قول المصنف : وفى بنائه فى أخذه ودفع قيمة نقضه الخ لا فى قوله : وكراء أرض بنيت ، حتى يفترض بأنه فى الكلام عليها من حيث الكراء .

نقصت (وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ، مُتَعَدِّدٌ مَطَاءٌ فِيهِ) وهو قول مالك وابن القاسم
والأحسن حذف الغاء (أَوْ بِأَلَّا كَثُرَ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ) كما قال عيسى^(١)
(تَرَدُّدٌ) ليس على اصطلاحه (وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبُهُ) أى المقوم (بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ
مَحَلِّهِ فَلَهُ نَصْرَتُهُ) قيمته لأنها تعتبر يوم الغصب بمحله على كل حال فلا تفاوت
بخلاف المثلى فيختلف في الأمكنة (وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ أَمَّ بِخَيْرٍ لِكَثِيرٍ خَلٍ)
وإلا خير (لَا إِنْ هُزِزَتْ جَارِيَةٌ أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ ضَمَنَةً ثُمَّ عَادَ) إخراج من
الضمان (أَوْ خَصَّاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى نَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ) فقام فشقاه
وفي المشى تردد انظر حش أو أحرق نحو الرُّنَّ الحارَّ (أَوْ دَلَّ إِصْبًا) المفتى به
أن من سلب ظمناً يفرم عند تعذره (أَوْ أَعَادَ مَصُوغًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا،
فَقِيَمَتُهُ كَكَثْرِهِ) فيضمن قيمة الصياغة المباعة على المعتمد (أَوْ غَضَبَ
مَنْفَعَةً فَتَقَدَّرَتِ الذَّاتُ) بلا سببه لم يضمنها (أَوْ أَكَلَهُ مَا لَيْسَ لَهُ ضِيَاةً)
إلا بعد فواته (أَوْ نَقَصَتِ الشُّوفُ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ) فلا
شئ عليه من القيمة ويضمن السكراء (كَسَارِقٍ وَلَوْ فِي تَعَدَّى كَسْتًا جَرِيً)
ومستعير (كَرَاهِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ) ولم يكثر (وَلَا خَيْرَ فِيهِ) وفي قيمتها وثلثه
وإن تعيَّبَ وإن قلَّ ككسره نهذهما أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِيٌّ خَيْرٌ فِيهِ) أى فى
المغصوب وقيمه وله معه الأرض فى الأخيرين من الجاني وإن أخذ القيمة من
الغاصب فأرض الأجنبي للغاصب (كَصَبْفِهِ) تشبيهه فى النخبير (فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ
نَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَتَهُ نَقْضُهُ بَعْدَ سَنَوَطٍ
كَغَلْفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا) الغاصب بكخدمه، وفى أمره بتسوية الأرض كما كانت

(١) فى المجموع وشرحه : قال الإمام وثبته ابن القاسم يضمن ما أعطى فيه متعدداً به .
ولعيسى إلا أن تكون القيمة أكثر فيضمنها وهل قول عيسى مقابل لقول الإمامين ضعيف أو
مقيد لها خلافه .

(وَمَنْفَعَةُ الْحُرِّ وَالْبُضْعِ بِالتَّقْوِيَةِ) بالاستعمال (كَحُرِّ بَاعِهِ) لانه موم للبيع
(وَمَنْذَرٌ رُجُوعُهُ) يضمن دية عمد فإن رجع رجع بها (وغيرهما بالقوات)
ولو لم يستعمل والفرض التمدى على المنفعة لا إن غصب الذات كما سبق (وهل
يضمن شاكيه لعمره زائداً على قدر الرسول) للمعاد (إن ظلم) وإلا لم
يضمن الزائد (أو الجميع) وإن لم يظلم لا يضمن أصلاً (أو لا) أصلاً ولو
ظلم وإنما يؤدب (أقوال) العمل بشايعها (وملكه كنه إن اشتراه ولو غاب) ومنع
أشهب نقد زائد على القيمة لتردد السلفية (أو غريم قيمته) أو حكم بها قاض
كما في بن (إن لم يموت) بأن يخفيه ويدعى القاف المر به أخذه (ورجع عليه
بفضلة أخفاها) بأر ظهر أزيد مما وصف (والقول له في تلفه ونعته وقدره
وحكته) إلا أن بفرد المالك بالشبه فإن لم يشبه في القيمة فوسط (كشتر منه)
القول له في التلف وما معه (ثم غريم لآخر رؤية) فإن علم ضمن بالاستيلاء
كالغاصب (واربؤه انضاء بيته وتقض عتق المشتري وإجازته) بالزاي^(١)
أو الرأ (وضمن مشتري لم يعلم في عتق) بومه ورجع بشمها (لا سماوي وغلة)
فيوز بها ولا يغرمها الغاصب (وهل الخطأ كالعمد) أو السامى (تأويلان
وقاربه وموهوبه إن علماً كهو وإلا) بهما (بدى بالغاصب ورجع عليه
بغلة موهوبه) حيث ردت السلعة إذ لا يجمع بين الغلة والقيمة كما سبق (إن
أعسر فعلى الموهوب ولحق شاهد بالغصب لآخر على إقراره بالغصب
كشاهد يملكك لئلا ينقضك) أى الغصب منك معاينة أو إقراراً (وجعلت
ذا يد) حائزاً فيها حتى يتبين الأمر (لا مالسكنا) فلا يشتري منك ولا يشهد
لك بالملك بذلك (إلا أن تخلف مع شاهد الملك) تكلمة الغصاب أنها ملكك

(١) إن كان بالزاي فهو بالرفع معطوف على تقض . وإن كان بالراء فهو بالجر معطوف
على قوله عتق المضاف إليه تقض .

(وَيَمِينِ الْقَضَاءِ) أنها باقية لم تنقل عنك (وإن ادعت استكرهاها على غير
لأني بلا تعلق حدث له) أي لازنا إلا أن ترجع ولا حمل وأما القذف فلا
يسقط بالتماق إلا في المجهول ولا حد في الفاسق بوجه (والمتمعدى^(١)) جَانٍ عَلَى
بعض غالباً) وقد يحرق الثوب كله أو يغصب المنفعة (فإن أفات المقتضود
كقطع ذنب دابة ذى هيئة أو أذنها أو طيلسانه وأبن شاة هو المقتضود
وقلغ عيني عبد أو يديه فله أخذه ونقصه أو قيمته وإن لم يفتحه
فنقصه ككلمين بقررة) تراد لغيره (وبد عبد) غير صانع (أو عينه وعتق
عليه إن قوم ولا منع لصاحب) من التقويم والعتق (في الفاحش على
الأرجح ورفا الثوب مطلقاً) ولو كانت الجناية مفيدة واختار ربه أخذه ثم
يغرم الأرض بعد الرفو (وفي أجره الطبيب قولان) أرجحها وجوبها حيث
لا أرض مقرر ثم يغرم الشين .

(فصل^(٢)) دَانُ زَرَعَ فَاسْتَحِقَّتْ فَإِنْ لَمْ يُلْتَفَعْ بِالزَّرْعِ أَخَذَ بِلاَ
شَيْءٍ (والأ) بأن انتفع به (فله قلمه إن لم يفت وقت ما تراد له وله
أخذه بقيته على المختار والأ) بأن فات إبان الأرض (فسكره سنة)
وهذا راجع لجميع ما سبق^(٣) (كذي شبهة) تشبيهه في كراء سنة لكن قبل
الابان فإن فات فلا شيء عليه (أو جهل حاله) لأن الأصل عدم التمدي
(وفاتت) أرض استحق كراؤها المعلن (بحرئها فيما بين مسكر ومسكر)
(وفااتت) أرض استحق كراؤها المعلن (بحرئها فيما بين مسكر ومسكر)

(١) هذا شروع في حكم التمدي ، ابن عرفة : التمدي هو التصرف في شيء بغير إذن
ربه دون قصد تملكه اه فالتمدي مالا يكون معه تملك سواء حصلت جنابة على السكل أو البعض
(٢) هذا الفصل لبيان الاستحقاق وهو : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبيله أو حرية بغير
عوض ، وحكمه الوجوب إن وجد سببه وهو قيام البينة ، وبدأ المصنف بمسألة الزرع
للكوة فتر وعها .

(٣) أي سواء انتفع بالزرع أم لم ينتفع به .

أى لا سبيل لفسخها والمستحق أخذها فإن أخذ شيئاً فعلى المكترى أجره المنزل
فإن لم تحرث فلربها أخذها (وَالْمُسْتَحِقُّ) يحتمل مستحق الكراء إذا أجاز
ومستحق الأرض (أَخْذُهَا وَدَفْعُ كِرَاءِ الْخَرْثِ فَإِنْ أُبَيَّ قِيلَ لَهُ) أى
المكترى (أَعْطِيَ كِرَاءَ سَنَةٍ وَإِلَّا أُسْلِمَ بِهَا بِلَا نَيْءٍ وَ) إن استحققت الأرض
(فِي) كراء (سِنِينَ) بِفَسْخٍ أَوْ يُبْغِىَ إِنْ عَرَفَ النَّسَبَةَ (أى نسبة ما بقى
للجميع لينتفى الجهل (وَلَا خِيَارَ الْمُكْتَرَى لِلْمُعْتَدَةِ) فليس له أن لا يرضى
بعمدة مستحق الأرض (وَأَنْتَدَّ) المستحق (إِنْ أَنْتَدَّ الْأَوَّلُ وَأَمِنْ هُوَ
وَالْعَلَّةُ لِدَى الشُّبْهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحُكْمِ) وعليه النفقة إلا زمن الخصام فعلى
المنضى له كما باتى (كَوَارِثٍ وَمَوْهُوبٍ وَمُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمُوا) تشبيهه فى أن العلة
لهم (بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ) فراجع (عَلَى وَارِثٍ) بالعلة (كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ
إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ) بنفسه غير عالم بالآخر ولا محجوب به فيفوز بها (وَلِنْ غَرَسَ)
ذو الشبهة (أَوْ بَنَى قِيلَ لِمَالِكٍ أَعْطِيَ قِيَمَتَهُ قَائِماً) ابن عرفة إلا أن يكون
من بناء الملوك فتقوضاً كذا فى بن (فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ
أَبَى فَشَرِّ بِكَانٍ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْمَحْبُوسَةَ فَالْتَفُضُّ) فإن كان الموقف
ربيع بقيمته بقى فيه^(١) (وَضَمِنَ قِيَمَةَ) الأمة (الْمُسْتَحَقَّةَ وَوَلَدَهَا) وهو
لاحق به (يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلَ) من قيمة الولد وديته (إِنْ أَخَذَ دِيَةً)
أو صلحاً أو عفا عن الخطأ وفى العمدة الغرم على الجاني لا إن اقتص (لَا صَدَاقٌ

(١) قال الدردير : الواقع الآن بمصر أن النظار يبيعون أوقاف المساجد أو غيرها والمشتري
منهم عالم بذلك ، ثم يحملون لجهة الوقف دراهم قليلة يسمونها حكراً ويسمون استيلاء البغاة
على تلك الاوقاف خلوا وانتفاعها ببيع وبورث ، ثم ينسبون جواز ذلك للمالكية وحاشا المالكية
أن يقولوا ذلك كيف ومذهبهم مبنى على سد الذرائع وإبطال الخيل ، وسندهم فتوى وقعت
من القاصر اللقاني ليست من هذا القبيل . والمرسالة التى ألفها الغرناوى فى جواز ذلك لاتوافق
قواعد المذهب .

حرّة) اشتراها ظن ربحها (أو غلّتها) وإن هدم مُكْتَرِ تَمَدُّيًا) أما بإدنى
 للمكسب فكم دمه هدر كالإصلاح (فله المستحقّ النقص وقيمة المدم وإن
 أبرأه) أى المكسب (مُكْتَرِ يَد) ذو الشبهة (كسارق عبد ثم استحقّ)
 يضمن المستحق ولو أبرأه المروق منه ذو الشبهة (بخلاف مستحق مدعى
 حرّبة) يخرج من قوله لا صدق حرّة أو غلّتها فيرجع على من استخدمه (إلا اقليل)
 ونفقه كالغاصب (وله) أى مستحق الأرض (هدم مُسْجِد) قاله ابن حابس^(١)
 (وإن استحقّ بعض فسكال غيب) أولى من نخذ فسكاله مع فيه قض بوجه
 الصفة ويتمسك في استحقاق غيره (ورجع للتقويم) لا للتسمية ككسرة كل
 واحد باثنين كما سبق في الخيار (وله ردّ أحد عبدَيْنِ استحقّ أفضاهُمَا حرّبة)
 اللام بمعنى على أو المقابل التماسك بجمع الثمن وهو من زنيات ما قبله (كأن
 صالح عن غيب) في عبد مثلاً (بآخر) فكانه اشتراها معاً إذا استحق أحدهما
 (وهل بقوم الأول يوم الصّاح) وهو الأقوى (أو يوم البيع) تأويلان
 وإن صالح فاستحق ما بيده مدعيه) وهو المصالح به (رجع في مقريه) وهو
 المصالح منه (أم يفت وإلا) بأن فاق بحواله سوق فألى (في عوضه) من قيمة
 أو مثل (كأنسكار) تشبّه في الرجوع بالعوض لكن عوض المصالح به (على
 الأرجح لا إلى الخصومة) وإن استحق (ما بيده المدعى عليه) في الإنسكار
 يرجع بما دفع) إن لم يفت (وإلا فبقيمة) وفي الإقرار لا يرجع إليه
 صحة ملك بأئمه) يرمى بالتأويل والتشبيه^(٢) (لا إن قلّ دأره) فلا يعد عالماً
 بالصحة بمجرد ذلك لأن الإضافة تأتي لأدنى ملازمة (وفي عرض بعرض)
 يرجع (بما خرج منه أو قيمته) حيث كان المستحق معيناً^(٣) (إلا نسكاً)

(١) يجعل في وقت غيره

(٢) أى لعله ، أو كعلمه

(٣) فإن كان مضموناً رجع بمثله

استثناء منقطع فلا يرجع بما خرج من بضعه ونحوه بل بقيمة المستحق (وخلفاً
 وصليحاً غيره) عن إقرار أو إنكار (ومقاطعة به عن غيره) من غير ما له
 وإلا فلا رجوع إذ هو مجرد انتزاع (أو مكاتب) ولو من ماله (أو غيره)
 وإن أنفذت وصية مستحق برق آمن بضمن وصي وحاج إن عرف
 بالحريفة (أو عين الحاج) وأخذ السيد ما يبيع وآمن يفت بالثمن) ثم يرجع
 بالثمن على البائع (كشهود يهود إن عذرت بيئته) كأن رأوه مصروعاً
 في القتلى تشبهه في جميع ما سبق (وإلا) يعرف بحرية ولم تعذر البيعة (فكانه أصيب)
 فيهما المالك أخذ التصرف فيه مطلقاً وترد الزوجة ولو دخل بها آخر ولو
 عذرت البيعة (وما فات) مفهوم لم يفت فيهما (فالثمن كما لو دبره أو غيره
 صغير) لا حوالة سوق.

﴿ باب ﴾

(الشفعة أخذ شريك ولو ذميّاً باع المسلم) شريكه (لذمي كذميّين
 تهماً كوا إيماناً أو محبساً) بالسكمر (ليحبس) ما يأخذ ولن له المرجع الأخذ
 كالعمر بالسكمر (كسلطان) نيابة عن مرتد (لا محبس عليه ولو ليحبس
 وجاري) ومنه شريك غير الشائع (وإن ملك تطرّفاً) بطريق المبيع (وناظر وقف
 وكراه) لا شفعة فيه (وفي ناظر العيراث قولان) أظهرهما أخذه لبيت المال (ثمن
 تجدد مدله الأزم) لا محجور بلا إذن (اختياراً) لا بإرث (بمأوضة) لا كهدية
 (ولو موصى ببيع غير المساكين) أي لأجل التفرقة عليهم والأولى تأخير هذا عن
 قوله عقاراً (على الأصح والمختار لا موصى له ببيع جزء عقاراً) ممول أخذ
 (ولو مناقلاً به) بأن يباع بشقص آخر (إن اتسمم وفيها الإطلاق وعمل به)
 في الحمام والراجح الأول (يمثل الثمن ولو ديناً) في ذمة البائع ويقضى ما فات

من أجله (أو قيمته) أى المقوم غير الدين كالكتابة (برهنه وضامنه) حال
 من الثمن أو متعلق بمنزل (وأجرة دلال وعقد شراء) كتابته (وفى المكس
 تردد) رجح اعتبار المعتاد (أو قيمة الشئ فى كخلع وصالح عمده)
 ونكاح وعق على الشئ واحتر فى الخطأ الدية (وجزاف نقد) الراجح
 اعتبار قيمة الجزاف فىمكن أنه عطف على الشئ فلو اشترى ذى بكعمر فهل
 بقيمته أو بقيمة الشئ خلاف (وَمَا يَحْصُهُ) أى الشئ (إن صاحب غيره
 وأزيم المشتري الباقي) ولو قل فليس كالأستحقاق (وإلى أجله إن أيسر أو
 ضيمه ملى وإلا عجل) بأن يفترضه المفسر مثلاً (إلا أن يتساوياً) الشئ
 والمشتري (عُدماً على المختار ولا يجوز إحالة البايع به) من قبل المشتري على
 الشئ قبل الحلول (كأن أخذ من أجنبي مالا ليأخذ) للأجنبي (وبزبح)
 الزائد على الثمن تشبيهه فى المنع (ثم لا أخذ له) إن أراد لنفسه بعد (أو باع)
 المأخوذ بالشفعة (قبل أخذه بخلاف أخذ مال بعدة) أى الشراء (ليستقط)
 المشتري لجائز (كشجر) مثال للمعار (ويشأ بأرض حبس) بالإضافة (أو
 معبر) ومسألة بناء الحبس إحدى المستحسنيات الأربع التى تفرد بها مالك^(١)
 والشفعة فى الثمار والقصاص بشاهد وعين والرابعة فى أنملة الإبهام خمس من الأبل
 (وقدّم المعبر) على الشئ فى أخذ البناء (بنقضه) أى قيمته منقوضاً (أو ثمنه)
 الذى بيع به (إن مضى ما يعاكر له) شرط فى اعتباره منقوضاً (ولاً فقائماً
 وكثيرة ومقتاة وباذنجان ولو مفردة) عن الأصول والأرض (إلا أن
 تذبس وخط حصتها) حيث فانت باليدس (إن أزهت أو أبرت)

(١) لأنه كان يقول : هذا الشئ أستحسنه وما علمت أحداً قاله غيرى اه يعنى ممن سبقه

ونظمها ح مم مسألة خامسة فى قوله :

وقال مالك بالاختيار فى شفعة الأتقاضي والثمار
 والجرح مثل المال فى الأحكام والخمس فى أنملة الإبهام
 وفى وصاء الأم باليسير منها ولاولى للفسير

يوم البيع واشترطها المشتري (وَفِيهَا) أَيْضًا (أَخَذَهَا) بالشفعة (مَا لَمْ تَيْدُبْسْ
أَوْ تَجِدْ وَهَلْ هُوَ اخْتِلَافٌ) وهو الأقوى فالأرجح الاقتصار على اليبس أو
وفاق فالقوات بالجذ إذا لم تشتت مفردة (تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطْ)
بأن لم تفر يوم البيع (أَخَذَتْ وَإِنْ أَبْرَتْ) بعد (وَرَجَعَ) المشتري على الشفيع
(بِالْمُؤَوَّنَةِ) في علاجها (وَكَيْفَ لَمْ تَقْسَمْ أَرْضُهَا) التي توزع عليها (وَالْأُ
فَلَا) شفعة (وَأُولَتْ أَيْضًا بِالْمُتَّجِدَةِ) وغيرها فيها الشفعة ولو قسمت والراجح
إطلاق الأول (لَا عَرَضٍ وَكِتَابَةٍ وَدَيْنٍ) مشتركين ولاحق لمن هما عليه إذا بيعا
(وَعُلُوٌّ عَلَى سُفْلٍ وَعَكْسِيهِ وَزَرْعٌ وَلَوْ بِأَرْضِهِ) ويحيط منابه (وَبَقْلٍ)
كمن دبا بخلاف المفاتي كما سبق (وَعَرْصَةٌ وَتَمْرَةٌ قُسِمَ مَتَّبِعُوهُ) أى متبوع كل
منهما (وَحَيَوَانٌ إِلَّا فِي كَحَانِطٍ) وأرض زرع (وَأَرْضٌ وَهَبَةٌ بِلَا ثَوَابٍ
وَالْأُفْبِهِ بَعْدَهُ) ويكفي القول حيث عين الثواب (وَحَيْكَارٌ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ وَوَجَبَتْ
لِمُشْتَرِيهِ) أى الخيار (إِنْ بَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَقِلًا فَأَمَضَى) هذا هو المشهور
وإن كان مهنياً على انعقاد بيع الخيار (وَيَبْعُ فَسَدَ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَبِالْقِيَمَةِ)
فيما يفوت بالقيمة (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْقَوَاتُ (بِذِيْعٍ صَحَّ فَبِالْثَمَنِ فِيهِ وَتَنَازَعُ
فِي سَبْقِ مِلْكٍ إِلَّا أَنْ يَنْسَكَلَ أَحَدُهُمَا) فيأخذ الخالف (وَسَقَطَتْ إِنْ قَامَ)
ولا تسقط بمجرد طلب القسمة كما حققه (ر) وغيره (أَوْ اشْتَرَى أَوْ سَاوَمَ)
من المشتري (أَوْ سَاقَى) لَهُ (أَوْ اسْتَأْجَرَ) مِنْهُ (أَوْ يَبْعُ حِصَّتَهُ) وبعضها
بحسبه (أَوْ سَكَّتْ بِهِ ثُمَّ أَوْ يَبْعُ) ولو لمصلحة على الأقوى كما في حش وغيره
(أَوْ شَرَيْنِ إِنْ حَصَرَ الْعَقْدَ إِلَّا فَسَنَةً) المول عليه لا يسقط إلا سنة
وشهران مطلقاً (كَأَنْ عَلِمَ فَنَابَ) بعد العلم فكالحضر (إِلَّا أَنْ يَظُنَّ
الْأُتْبَةَ قَبْلَهَا) أى المدة المسقطه (فَعَيَقَ وَحَافَ إِنْ بَعْدَ) أنه ما سافر
مسقطاً (وَصُدِّقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ) قبل السفر (لَا إِنْ غَابَ أَوْ لَا)
(م ٢٣ — لكيل)

فقبل الجميع أو العلم حتى تمضي المدة بعد حضوره والتربيب كالحاضر (أو أسقط
 لكذب في الثمن وحلف) ما أسقط إلا لذلك (أو في المشتري أو المشتري
 أو انفراديه أو أسقط وصي أو أب بلا نظر وشفع لنفسه) من شريكه
 يقيمه (أو لينيم آخر أو أنكر المشتري الشراء وحلف وأقر به بأثمه)
 لعدم الملك المتجدد على ماسبق في الفنازع (وهي على الأنبياء) يومها (وتترك
 للشفيع^(١) حصته) ان لو اشترى أجنبي (وطولب بالأخذ) بالشفعة (بعد
 اشتراؤه لا قبله) ذكره مع بدايته ليرتب عليه قوله (ولم يلزمه إسقاطه)
 قبل الشراء (وله نقض وفك كميّة وصدقة والثمن لمعطاه إن علم) الواهب
 شفيعه) أي أن له شفيعاً^(٢) (لا إن وهب داراً فاستحق نصفها) وأخذ
 الثاني بالشفعة فالثمن للواهب لعدم علمه بالشفعة (وملك) المأخوذ بالشفعة
 (يجزكم) به (أو دفع ثمن أو إشهاد) على الأخذ (واستعجل إن قصد
 ارتيابه أو نظراً للمشتري) بالفتح (إلا) أن يكون على (كساعة وأزيم)
 الشفيع (إن أخذ و) قد (عرف الثمن فبيع) من مال الشفيع الشخص أو
 غيره (لثمن و) لزم (المشتري إن سلم فإن سكت فلمه نقضه) حيث
 لم يجعل له الثمن (وإن قال أنا أخذ أجل ثلاثاً) إن مرض المشتري (للفقد)
 فإن نقد (وإلا سقطت) إن شاء المشتري (وإن اتحدت الصفة وتمددت
 الحصة) بأن كانت في أماكن (والبائع) وأولى اتحدا (لم تبعه من)
 لضرر المشتري بل يأخذ الجميع أو يترك الجميع (كتعدد المشتري على الأصح)
 تشبيهه في عدم التبعض والصفة واحدة (وكان أسقط بعضهم) أي
 الشفاء (أو غاب) فالآخر يأخذ الجميع أو يترك الجميع (أو أرادته)

(١) نسخة : للشريك .

(٢) وإن لم يعلم عينه .

أى التبعيض (المشترى) فيقضى للشفيع بالكل (وإمن حَصْرَ حَصْرُهُ) معه
 وهكذا (وَهَلِ الْمُهْدَةُ) لمن كان غائباً (مَكِينُهُ) أى على الشفيع (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى)
 تخيير (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى فَقَطْ كَغَيْرِهِ) أى كمهددة غير الغائب وذكره مع
 وضوحه لقوله (وَلَوْ أَقَالَهُ) فإن الإقالة هنا لغو (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ) الشفيع (فَيَلْمَهُ)
 فابتداء بيع كاختلاف الثمن (تَأْوِيلَانِ) راجع لما قبله كاف (وَقَدْ مُمَّشَارِكُهُ
 فِي السَّهْمِ وَإِنْ كَانَتْ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا) فإنه تسكلة الثلثين فلا تختص
 أخرى لأب عن الشريعة خلافاً لأشهب (وَدَخَلَ) الأخص أى الأقرب (عَلَى
 غَيْرِهِ) كبيت من بنات مانت لإحدها من أولاد بامت لإحدى الباقيتين دخل
 مع الأخرى أولاد الميعة نيابة عن أمهم وإذا باع واحد من أولاد الميعة لم يدخل
 في حصته واحدة من باقى الخالات لأن الأولاد أقرب الميعة الثاني (كَذَى
 سَهْمُهُ) يدخل (عَلَى وَارِثِهِ) عاصب فإذا باع أحد عيين مع ابنتين فلجميع
 (وَدَخَلَ) (وَارِثُهُ) عَلَى مَوْصَى أَمَّهُمْ) باع أحدهم (نُفْسُهُ) بعد المشارك (الْوَارِثُ)
 ولو عاصباً على المعتمد ومثله الموصى له (نُفْسُهُ) الأجنبي وأخذ بأى بيع وعهدته
 (عَلَيْهِ) أى تابعة للبيع الذى أخذ بشمته ولو من يد غير مشتريه وقيد بما إذا لم
 يسكت بعد العلم فإنه رضى ويأخذ بالأخير (وَنَقِضَ مَا بَعْدَهُ) أى ما بعد المأخوذ
 به ومضى ما قبله عكس المضى فى الاستحقاق (وَلَهُ) أى للمشتري (غَلَّتُهُ)
 إلى قيام الشفيع (وَفِي فُسْخٍ عَقْدٍ كِرَائِيٍّ) اللازم وللشفيع إن أمضاه من يومه وعدم
 تمكيه من فسخه ولو طال كما فى بن رداً على عب (تَرَدُّدٌ وَلَا يَضْمَنُ) المشتري
 (نَقَضَهُ) أى الشفيع إلا أن يبعث (إِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيمَتُهُ قَائِمًا وَلِلْشَّفِيعِ
 النُّقْضُ) فإن فات حط ما ينوبه (أَمَّا لِمَيْبَةِ شَفِيعِهِ) إذ لو سككت على ذلك
 سقطت (فَقَائِمَهُ وَكِيلُهُ) إلا المفوض فيسقطها (أَوْ قَاضٍ عَنْهُ) فلذلك لم يكن

البائى متهدبا حتى يأخذ القيمة منقوضا (أو ترك اكذب في الثمن) من غير
المشتري وإلا فتمهد (أو استحق نصفها) فالشفعة في الثاني غير معلومة ابتداء
(وخط) عن الشفع (ما خط) عن المشتري (لعييب أو لهبة إن خط عادة
أو أشبه الثمن بمده) الشرط راجع للهبة (وإن استحق الثمن) المعين
لأن هذا من أفراد عرض بمرض السابق (أو رد بعيب بعدها) أى الشفعة
(رجع البائع بقيمة شقصه) الخارج من يده لقواته بالشفعة (ولو كان
الثمن مئليا إلا المقدم فمئله ولم ينقص ما بين الشفع والمشتري) بل
مضى أخذه بما أخذ ولا يرجع بأرش هيب كما حققه بن (وإن وقع) ماذكر
(قبلها بطلت) ورجع بنفس الشقص (وإن اختلفا) المشتري والشفيع
(في الثمن) فالقول للمشتري بيمين فيما يشبهه ككبير يرغب في مجاوره
فيزيد لتوسعه محله (وإلا) يشبه المشتري (فالشفيع) إن أشبه (فإن لم
يشبهما خلفا وردا إلى الوسط) قيمة ويقضى للحالف على الفاكل ونكولما
كلفهما (وإن نكل مشتر) نازعه بائع ولزمه ما ادعى البائع (ففي الأخذ
بما ادعى أو أذى قولان وإن ابتاع أرضا بزريعها الأخصر فاستحق
نصفها) أو أكثر كما في بن وغيره (نقط) دون الزرع (واستشفع) لا مفهوم له
(بطل البيع في نصف الزرع) حيث لم يببس (لبقائه بلا أرض كمشترى
قطعة من جنان بإزاء جفائه لمتوصل له) أى ما ذكر من القطعة (من
جفان مشتر به ثم استحق جفان المشتري) أظهر في محل الإضمار والتشبيه
في بطلان البيع ثم كل فرع الأرض والزرع بقوله (ورد البائع نصف الثمن
وله نصف الزرع وخير الشفع أولا) قبل المشتري (بين أن يشفع) فيفوز
المشتري بنصف الزرع الباقي (أو لا) يشفع (فخير المبتاع في رد ما بقي)
بزوجه لأنه استحق منه ما له بال .

﴿ باب ٨ ﴾

(الْقِسْمَةُ تَهَابُوفِي زَمَنِ كَخِدْمَةِ عَبْدِ شَهْرًا ^(١)) فَإِنْ تَعَدَّدَ كَعَبْدَيْنِ يَخْدَمُ
 كَلَا وَاحِدٍ لَمْ يَشْتَرِطْ تَعْيِينَ زَمَنِ عَلَى مَالِ بْنِ رَشْدٍ وَعِيَاضِ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَارْتِضَاءِ
 فِي التَّوْضِيحِ خِلَافًا لِابْنِ عَرَفَةَ (وَسُكُنَى دَارِ سِنِينَ كَالْإِجَارَةِ لَا فِي غَلْمَةٍ وَلَوْ
 يَوْمًا) لَعَدِمَ انْضِبَاطُهَا (وَمُرَاضَاةُ فَسْكَالِيبَيْعٍ) وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي بَعْضِ أُمُورِ كَا
 سِيَاتِي (وَفَرْعَةٌ وَهِيَ تَمَيِّزُ حَقِّ وَكَفَى قَاسِمٌ لَا مُقَوِّمٌ) فَلَا بَدَّ مِنْ تَعَدُّدِهِ
 (وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْحَصَصُ (وَكُرَّةٌ) أَجْرُ الْقِسْمِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
 الْعُلُومِ (وَقُسِمَ الْعَقَارُ وَغَيْرُهُ) مِنَ الْمَقُومَاتِ (بِالْقِيَمَةِ وَأَفْرَدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجُمِعَ
 دُورٌ وَأَفْرَحَةٌ) مَزَارِعَ (وَلَوْ يَوْضَفٍ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةٌ وَرَغْبَةٌ وَتَقَارَبَتْ
 كَالْمَيْلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ) أَى الْجَمْعِ (أَحَدُهُمَا وَلَوْ بِمَلَأَ) بِشَرْبِ بَعْرُوقِهِ (وَسَيَحًا)
 بِشَرْبِ بِالْأَنْهَارِ لَا تَحَادُ زَكَاتُهُمَا (إِلَّا مَعْرُوفَةً بِالسُّكُنَى) لِهَيْتِ أَوْ وَرَثَتِهِ
 (فَأَلْفَوْهُ لِمُعْرِدِهَا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وَأَنْ الْقَوْلُ أَنْ دَعَا لَجْمِهَا وَرَجَحَ
 أَيْضًا (وَفِي جَمْعِ الْعُلُومِ وَالسُّفْلِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (نَأْوِي بِلَانٍ وَأَفْرَدَ كُلُّ صِنْفٍ
 كَسْتَفَاحٍ إِنْ احْتَمَلَ إِلَّا كَحَائِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ) فَلَا لِأَفْرَادِ (أَوْ أَرْضٍ
 بِشَجَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ) فَتَقْسَمُ مَعَهُ (وَجَازَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ إِنْ جُزَّ وَإِنْ لَيْسَ كَتَصِفٍ
 شَهْرٍ) زَمَنِ الْقَامِ وَالْبَدءِ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ (وَأَخَذُ وَارِثٌ عَرْضًا وَآخَرُ دَبْنًا إِنْ
 جَازَ بَيْعُهُ) أَى الدِّينِ بِاسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ (وَأَخَذُ أَحَدُهَا قِطْنِيَّةً
 وَالْآخَرَ قَمَحًا) تَرَاضِيًا يَدَأُ بِيَدِ (وَخِيَارُ أَحَدِهَا كَالْبَيْعِ) فِي التَّفَاصِلِ
 السَّابِقَةِ (وَغَرَسُ أُخْرَى إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ إِنْ أَمْ)

(١) القسمة تعين نصيب كل شريك في مشاع ولو باختصاص تصرف اه أقرب المسالك
 وهي ثلاثة مهاباة ومهاضة وقرعة

تَسْكُنُ أَضْرًا كَغَرْسِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ (تشبيهه في الجواز إن لم
يضر وهذا كله استطراد) وَجُمِلَتْ فِي طَرَحٍ كُنْهَاتِهِ أَيْ نَهْرِكَ الْجَارِي بِأَرْضِ
غَيْرِكَ (عَلَى الْعُرْفِ وَلَمْ تَطْرَحْ عَلَى حَافَتِهِ) الَّتِي بِهَا أَشْجَارُ رَبِّ الْأَرْضِ (إِنْ
وَجَدْتَ سَعَةً وَجَازًا تَزَافُهُ) أَيْ الْقِسَامِ (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَا شَهَادَتُهُ) عِنْدَ
غَيْرِ مَنْ أَرْسَلَهُ لِأَنَّهُا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ (وَ) جَاز (فِي قَفْزٍ) بَيْنَهُمَا مَفَاصِفَةٌ (أَخَذَ
أَحَدُهُمَا ثَلَاثِينَ) عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ (لَا إِنْ زَادَ) أَحَدُهُمَا (عَيْنًا أَوْ كَيْلًا
لِدَنَاءَةٍ) فِي حِفْظِ صَاحِبِهِ (وَ) جَاز (فِي ثَلَاثِينَ قَفْزًا وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) بَيْنَهُمَا
(أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَعَشْرِينَ قَفْزًا إِنْ اتَّفَقَ الْقَمَنُحُ صِفَةً وَوَجَبَتْ
غَرْبَلَةٌ قَمَنُحٌ لِيَبْنَعَ إِنْ زَادَ غَلَّتُهُ عَلَى الثُّلُثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ وَجُمِعُ بَرٍّ)
الْمَلْبُوسِ (وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كَيْلُ وَذَاتِ بَرٍّ أَوْ غَرْبِ) الدَّلْوِ السَّكْبِيرِ
لَاخْتِلَافَ زَكَاتِهِمَا (وَ) لَا يَقْسِمُ (ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ) قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهِ (إِنْ لَمْ
يَجُذَّاهُ) لِأَنَّهُ كَبِيرُهُ بغير شرط الجُذِّ (كَقَسْمِهِ بِأَصْلِهِ) تشبيهه في المنع لأنه طعام
وعرض بمثلهما (أَوْ قَمَنًا أَوْ ذَرْعًا) عَطَفَ عَلَى بَاصِلِهِ (أَوْ) قَسَمَ (فِيهِ فُسَادٌ
كَيْلًا قَوْتًا أَوْ كَجَفِيرٍ) لِسَيْفٍ وَنَحْوِ الْخَفِينِ يَقْسِمُ صِرَاضَةً (أَوْ) قَسَمَ مَا ذَكَرَ
مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ بِمَدِّ بَدْوِ صِلَاحِهِ (فِي أَصْلِهِ بِالْخُرْصِ) لِأَنَّكَ فِي التَّمَاثُلِ
(كَتَبَلٍ) لَا يَقْسِمُ بِالْخُرْصِ (إِلَّا الثَّمَرُ وَالْعِنَبُ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِي أَصْلِهِ
بِالْخُرْصِ (إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ) هَذَا إِنْ كَانَ بِإِرَادَةِ بَعْضِ الْبَيْعِ وَآخِرُ
الْأَكْلِ بَلْ (وَإِنْ بِسَكْنَةٍ آكَلٍ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَقَوْلُهُ عِيَالُ الْآخِرِ (وَقُلْ
وَحَلَّ بَيْعُهُ وَاتَّخَذَ مِنْ بُسْرٍ وَرُطْبٍ لَا ثَمَرٍ) إِذَا لَا دَاعِيَ لَتَبْقِيَّتِهِ (وَقُسِمَ
بِالْقُرْعَةِ) لِأَنَّهُا تُمَيِّزُ حَقَّ وَالْمِرَاضَةَ بِيَمٍ (بِالتَّحَرِّيِّ) كَيْلًا إِلَّا أَنْ يوزن فَقَطْ
(كَالْبَلْحِ السَّكْبِيرِ) تشبيهه في الجواز فالمراد بمنزلة ما بدا صلاحه إن لم يدخل
على التبقية (وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ) إِنْ اقْتَضَى الْأَصُولُ بِمَدِّ الثَّمَرِ فَاخْتَلَفَتْ وَهَذَا

عند المشاهدة وإلا فلا كلامها السقي كما سبق (كَبَأْتِهِ الْمُسْتَنْتَقَى) بصيغة المفعول
 (تَمَرُّهُ) شرعا وهي المؤبرة فيـتى (حَتَّى يُسَلِّمَ) بجذها (أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ
 يَقِلَّ) المتعمد ولو قل كمرضان^(١) فيمة أحدهما عشرون والآخر عشرة على أن
 من صار له الأول غرم خمسة (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ) كحلب كل واحد يوما
 (إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ) لخروجه المعروف (أَوْ قَسَمُوا) الساحة (بِلَا مَخْرَجٍ)
 لبعض الأقسام (مُطْلَقًا) من أى جهة لأنها ليست قسمة شرعية (وَنَحَتْ إِنْ
 سَكَّتْ عَقْدُهُ وَاشْتَرَاكَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) بعد (وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمٍ تَجَرَّى الْمَاءُ)
 قفانه وبقسم مراعاة ولا تقسم العين مطلقاً (وَقُسِمَ بِالْأَمْلِ) جبرا والنقد بكسر
 الفاف معيار زمنه^(٢) كجرة تفق تملأ ماء كالمفـكـاب يأخذ كل بقدره (كُسْتَرَقَ
 بَيْتُهُمَا) تشبيهه في عدم الجبر على إعادتها إن لم تهدم عنها كما سبق أو في الجبر قبله
 إن كانت مشتركة (وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِيَيْنِ إِلَّا بِرِضَاؤِهِمَا إِلَّا مَعَ كَرَوْنِهِمَا)
 الصواب حذف إلا الثانية (فَيُجْمَعُ أَوْ لَا) ثم مانا بهم بقسم بينهم (كُذِيَ سَمُهُ)
 أراد الجلوس أو الفريق فنجمع الزوجات مثلاً جبراً (وَوَرْتَهُ) بقاضون شريك
 موردتهم (وَكُتِبَ الشَّرْكَاءُ ثُمَّ رَحَى أَوْ كُتِبَ الْمَقْسُومُ) أجزاء بحسب الأصغر
 (وَأُعْطِيَ كُلُّ أَحَدٍ كَلِّهِ وَمُنْعَ اشْتِرَاءِ الْخَارِجِ) أى ما سيخرج لاجم لاختلاف الشائع
 (وَأَزِمَ) القسم (وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرِ أَوْ غُلَاطٍ) في القرعة (وَحَافَ الْمُنْكَرُ)
 إن لم يثبت شيء (فَإِنْ تَفَافَحَ) ظهر لكل أحد (أَوْ تَبَيَّنَتْ تَقْضَتْ كَالْمُرَاضَةِ إِنْ
 أَدْخَلَا مَقْوَمًا) وإلا فكالبيع لا ترد بين (وَأُجْبِرَ أَحَدُ) أى للقرعة إذا طلبها بهضم
 (كُلُّ مَنْ إِنْ انْتَفَعَ كُلٌّ) بقسمه (وَ) أجبر (لِلْبَيْعِ) مع شريكه فيما لا ينقسم

(١) كذا بالأصل وكتب على هامشه ما نصه : هذا على لغة من يلزم المثنى الألف في
 الأحوال كلها ولو جرى على اللغة المشهورة لقال كمرضين اهـ وإلزام المثنى الألف لغة كبنانة
 وبنى الحارث بن كعب وخيم وزبيد وأهل تلمذ الناحية .
 (٢) أي زمن جرى الماء .

إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكَهِ مُفْرَدَةً (وَلَمْ يَلْتَزِمِ النَقْصَ) (لَا كَرَبْعٍ غَلَّةً)
 وَتِجَارَةً (أَوْ) كَانَ شَرِيكَهُ (اشْتَرَى بَعْضًا) فَالْجِبْرَانِ اشْتَرَوْا جَمْلَةً (وَإِنْ وَجَدَ)
 بِمَضْمَنِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ (عَيْبًا) بِأَلَّا كَثُرَ فَلَهُ رَدُّهَا (أَوْ يَتَمَسَّكَ وَلَا شَيْءَ لَهُ) (فَإِنْ
 قَاتَ مَا يَبِيدُ صَاحِبُهُ بِسَكْمَتِهِ) وَالْمَوْضُوعُ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّدَّ (رَدًّا) صَاحِبُهُ (نِصْفَ
 قِيَمَتِهِ) حَقُّهُ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي قِيَمَةُ نِصْفِهِ وَهُوَ أَقْلٌ لِلتَّبَهُ بَعْضُ (يَوْمَ قَبَضَهُ وَمَا سَلِمَ)
 مِنَ الْفَوَاتِ وَهُوَ الْمَعِيبُ (بَيْنَهُمَا) فَإِنْ قَاتَا فَمَقَاصَةُ (وَإِلَّا) يَكُنْ فِي الْأَكْثَرِ
 (رَجْعَ رِئِصَافٍ لِلْعَيْبِ) أَيْ بِمَوْضِعِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الشَّرَكَةُ مُنَاصِفَةً (يَمَّا
 فِي يَدِهِ) الضَّمِيرُ لِصَاحِبِ السَّلِيمِ (تَمَنَّا) أَيْ قِيَمَةُ وَرَجَحَ بِمَضْمَنِهِ تَخْيِيرُهُ فِي
 النِّصْفِ وَالثَّلْثِ كَالِاسْتِجْتَابِ الْآتِي فِيهِ الرُّجُوعُ فِي ذَاتِ السَّلِيمِ (وَالْعَيْبُ بَيْنَهُمَا
 وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ) الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ فِي تَرْكِ الْقِسْمَةِ بِجَاهِلِهَا أَوْ
 مُشَارِكَةِ شَرِيكَهِ بِحِسْبِهِ (لَا رُبْعٌ) فَيَتَعَيَّنُ رُجُوعُهُ بِالْقِيَمَةِ (وَفُسِّخَتْ فِي) اسْتَحَقَّقَ
 (الْأَكْثَرُ كَطَرُؤُ غَرِيمٍ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِعَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ وَارِثٍ وَمَوْصَى لَهُ
 بِالثَّلْثِ) تَشْبِيهِهُ فِي فُسْخِ الْقِسْمَةِ (وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا
 رَجَعَ عَلَى كُلِّ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ نَقْصِ الْقِسْمَا هُنَا وَسَيَأْتِي مَحَلُّ هَذَا الْقَيْدِ
 (وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِمْ إِنْ يَعْلَمُوا) بِالذِّينِ وَعَلَى الْمُعْتَمِدِ تَقْضَى وَلَوْ لَمْ يَعْلَمُوا (وَإِنْ
 دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ) الذِّينِ (مَضَتْ) الْقِسْمَةُ (كَبَيْعِهِمْ) تَشْبِيهُهُ فِي الْمَضَى إِذَا
 لَمْ يَعْلَمُوا كَمَا حَقَّقَ بَنُ وَغَيْرُهُ (بِلَا غَبْنٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ يَرْجِعُ بِالْغَبْنِ عَلَى الْبَائِعِ
 أَوِ الْمُشْتَرَى (وَاسْتَوْفَى) الْغَرِيمَ (ثُمَّ وَجَدَ) مِنَ التَّرَكَّةِ مَعَ بَعْضِهِمْ (ثُمَّ تَرَا جَعُوا)
 فِيمَا بَيْنَهُمْ (وَمَنْ أَعْسَرَ) مِنَ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِمْ (فَعَلَيْهِمْ إِنْ أَمَّ يَعْلَمُوا) فَيَشْتَرِكُ
 الْعَالِمَانِ مِنَ الْمَعْسَرِ كَمَا فِي الْحَالَةِ نَأْنِدِفَعُ مَا فِي الْخُرُشَى (وَإِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ)
 أَوْ مَوْصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ اتَّبَعَ كُلًّا بِحِصَّتِهِ (هَذَا
 مَحَلُّ الشَّرْطِ السَّابِقِ أَيْ إِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا فَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ كَدَارٍ نَقَضَتْ

(وَأُخِّرَتْ) القسمة كما يأتي (لَا دَيْنَ يُحْمَلُ فِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ) فإن كانت بعدد فلكالدين وعلى تعجيل غيرها يرجع إن تلفت التركة بحسبها (وَقَسَمَ عَنْ صَفِيرِ أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ وَمُلْتَقِطٍ كَقَاضٍ عَنْ غَائِبٍ لَا ذِي شُرْطَةٍ) وزن غرفة علامة الحاكم السياسي (أَوْ كَنَفٍ) مصدر عطف على شرطه (أَخَا) مموله إلا أن يعتاد فكالوصي كما سبق في الحجر (أَوْ أَبٍ عَنْ كَبِيرٍ) رشيد (وَأِنْ غَابَ وَفِيهَا قَسَمُ نَخْلَةٍ وَزَيْتُونَةٍ إِنْ اعْتَدَلَا) أي القسمان (وَهَلْ هِيَ قُرْهَةٌ) ودخلت النوعين (لِلْقِلَّةِ أَوْ مُرَاضَاةٍ) دخلا فيها على عدم الغبن (تَأْوِيلَانِ) .

﴿ باب ﴾

(الْقِرَاضُ تَوْكِيلٌ هَلَى تَجَرُّ فِي نَقْدٍ مَضْرُوبٍ مُسَلَّمٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ إِنْ عُلِمَ قَدْرُهَا) أي النقد والجزء (وَلَوْ مَغْشُوشًا) يتعامل به (لَا دَيْنَ عَلَيْهِ) محترز مسلم (وَأَسْتَمَرَ) الدين واختص العامل بالربح والخسر (مَا أَمَّ بِقُبْضٍ أَوْ يُخْضِرُهُ وَيُشْهِدُ) ولو رجلا وامرأتين على ما به التعامل من عدد أو وزن فيجوز (وَلَا يَرَهُنَ أَوْ وَدِيعةً) إلا مع أحد الأمرين كالدين على الأرجح هذا إذا كان الرهن أو الوديعة بيد أمين لا تنفاد ربه بالتخليص بل (وَأِنْ يَبْدُوهُ) أي العامل (وَلَوْ بِتَغْيِيرٍ لَمْ يُتَعَامَلْ بِهِ بِلَدِهِ) أي القراض كالموس وعرض إن تولى بيعه (وَأِنْ بَاعَهُ غَيْرُهُ) وجعل الثمر رأس مال جاز (كَأَنَّ وَكَلَّهُ عَلَى دَيْنٍ) يخلصه (أَوْ لِيَصْرِفَ) الذهب (ثُمَّ يَعْمَلُ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوَلِيهِ) غير القراض من بيع وتخليص وصرف (ثُمَّ قِرَاضٌ مِثْلُهُ فِي رِبْحِهِ كَأَنَّكَ تَبْرُكُ وَلَا عَادَةَ أَوْ مُبْتَهَمٌ) كلك جزء وهو قريب مما قبله أو أَجَّلَ ابتداء كاعمل فيه بعد سنة أو انتهاء كاعمل سنة (أَوْ ضَمَّنَ) أي اشترط أنه ضامن أما حمل إن فرط فحائز (أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَلَانَ) وبعها (ثُمَّ انْتَجَرَ فِي ثَمَمِهَا) وله

أجر مثله في توليه أيضاً (أَوْ بِدَيْنٍ) مع نقد فاشترى بالنقد (أَوْ مَا يَقِلُّ) كلا
تفجر إلا في البر ولا يوجد إلا في الشتاء مثلاً فالمراد بالقلة أن يوجد تارة ويقدم
تارة (كَخْتَلَا فِيمَا فِي الرِّبْحِ وَادَّعِيَا مَا لَا يُشْبِهُ) بعد العمل فإن أشبهها فالقول
للعامل (وَفِيمَا فَسَدَ غَيْرُهُ) حال أي غير ماسبق (أَجْرُهُ مِثْلُهُ فِي الذِّمَّةِ) ولو لم
يخرج ربح والفرق أيضاً أن قراض المثل لا يفسخ في أثناء العمل ويقدم على
لغيره (كَاشْتَرَا طَرِيقَهُ) أي رب المال من أحدهما (أَوْ مُرَاجَعَتِهِ أَوْ أَمِينًا
عَلَيْهِ) أي على العامل (بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ) رقيب (بِمَصِيبٍ لَهُ) أي
للغلام أولاً نصيب فالضرر نصيب لربه (وَكُنْ) اشترط على العامل أن
(يَخِيطَ) ثياباً (أَوْ يَخْرِزَ) نعلاً (أَوْ يُشَارِكَ) غيره (أَوْ يَزْرَعَ) أي يعمل
في الزرع بيده أما صرف المال في الزرع فجاز (أَوْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَى) أن يصل إلى
(بَلَدٍ كَذَا وَبَعْدَ اشْتِرَائِهِ) طلب منه الثمن قراضاً (إِنْ أَخْبَرَهُ) بأنه اشترى
(فَقَرْضٌ) يضمنه ويختص ويرده فوراً لفساده (أَوْ عَيْنَ شَخْصًا) يبيع أو يشتري
منه (أَوْ زَمَنًا) كالصيف (أَوْ مَحَلًّا) كالقاهرة (كَأَنَّ أَخَذَ مَا لَا يَخْرُجُ
لِبَلَدٍ فَيَشْتَرِي) ويحلبه كل ذلك فيه أجرة للمثل (وَعَلَيْهِ) أي العامل (كَالْتَّشْرِ
وَالطَّيِّئِ الْخَفِيِّينَ وَ) عليه (الْأَجْرُ إِنْ اشْتَأَجَرَ) على ذلك (وَجَازَ جُزْأً قَلًّا أَوْ
كَثْرًا وَرِضًا بِمَدُّ) أي بعد العمل (عَلَى ذَلِكَ) ولو خلاف ما عقدا (وَ) جاز
اشتراط (زَكَائِهِ) أي الربح (عَلَى أَحَدِهِمَا) وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط
زكاته على العامل اتفاقاً (وَهُوَ) أي جزء الزكاة (لِلْمُشْتَرِطِ وَإِنْ لَمْ تَحِبَّ) بأن
تفاضل قبل مرور الحول والواو زائدة فإنها إذا وجبت للفقراء (وَ) جاز (الرِّبْحُ)
كله (لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِكِلَيْهِمَا) وتسميته قراضاً حينئذ مجاز (وَضَمِينُهُ) العامل (فِي)
جعل (الرِّبْحَ لَهُ إِنْ لَمْ يَنْفَقِ) أي الضمان (وَلَمْ يُسَمِّ قِرَاضًا وَ) جاز (عَمَلُ
غُلَامٍ رَبٍّ أَوْ ذَابِقٍ) أوهما مجازاً (فِي السَّكْنِ) بالنسبة للماعز (وَ) جاز (خَطْأُهُ)
بلا شرط ولا إفساد كما هو (وَإِنْ بَمَالِهِ) أي العامل (وَهُوَ) أي الخلط (الصَّوَابُ)

المطلوب (إن خاف بتقديم أحدهما رخصاً) وضمن إن آخر القراض (وشارك) العامل (إن زاد) في الثمن (مؤجلاً بقيته) والحال بعدده وتقوم الدين به ورض ثم هي بنقد حال فما نابها اختص به وسواء اشترى لنفسه أو للقراض كما حققه ر (وسفره) إن لم يحجزه عليه قبل شغله وادفع لي فقد وجدت رخصاً (أشترى به) من غير تعيين لما سبق (وبينه) برضى ورده بعيب والمالك قبوله وإن كان الجميع والتمن عني) لأنه ينص إن رد فيما أخذه وكذا إن كان البعض والباقي عين فيما أخذه على وجه المفاضلة (ومقارضة عبده وأجيريه) فإن شغله عن الخدمة أسقط من الأجرة بحسبه (ودفع مالهين) معاً (أو متعاقبين) ودفع الثاني (قبل شغل الأول وإن بمختلفين) أي بجزءين مختلفين (إن شرطاً خاطئاً) فيه في المختلفين اتفاقاً والمتفقين على الأرجح كما (ل) وغيره (أو شغله) أي الأول قبل دفع الثاني (إن لم يشترطه) أي الخاطئ ولم يحصل خلط بالفعل (كنضوض الأول) فيجوز دفع الثاني (إن ساوى) لا إن نص بزيادة أو نقص لهمة الترغيب بالثاني للربح أو لجبر الخسر (وانفق جزؤهما) واشترطاً الخطأ وهذا مما يؤيد أن الشرط السابق في المختلفين (واشتراه ربه منه إن صح) قصده في ذلك ولم يشترط حال العقد لأن توصل بذلك إلى أخذ شيء من الربح قبل المفاضلة (واشترطه أن لا ينزل وادياً أو يمشي بئيل أو يبخر أو) لا (ببتاع سيامة) لغرض (وضمن إن خالف كأن زرع أو ساقى بموضع جوزه أو حرّكه بعد) علم (موته عيناً) حال من مفعول حركه (أو شارك وإن عاملاً) لربه (أو باع يدين أو قارض بلا إذن وغرم) العامل الأول (لإكمال الثاني إن دخل) معه (على أكثر) من الجزء الأول (كخسره وإن قبل عمله) إذا جبر بعمل الثاني ضمن له الأول بقدره (والربح لهما) أي لرب المال والثاني ولا ربح للأول (كسكل أخذ مال

لِلتَّنْمِيَةِ) كوكيل ويضع معه (فَتَعَدِّي) خالف فيضمن الخسر ولا ربح له بخلاف من لم يأخذ للتنمية كودع وغاصب ووصى فعليه وله (لَا إِنْ نَهَاهُ عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ) فيختص ربها وخسراً (أَوْ جَنَى كُلِّ) من العامل ورب المال (أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأْجَنِي) رأس المال ما بقي ويضمن الذهاب ولا يجبر المستهلك بالربح أصلاً ولا يعول على ما في الخروشي^(١) (وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ) أي العامل للتجارة (مِنْ رَبِّهِ) اتهمه القراض بعرض لأن رأس المال رجع إليه شيخنا: النقل للكرامة (أَوْ) اشتراؤه (بِذَسِيئَةٍ وَإِنْ أَذِنَ) أي لا يجوز لأنها في ذمة العامل فيأكل ربه ربح ما لم يضمن (أَوْ) شراؤه (بَأَكْثَرِ) دبقاً لما سبق (وَلَا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ) القراض (الثَّانِي يَشْخُلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَمْسَعُ رَبُّهُ سَلَامَةً بِلَا إِذْنٍ وَجِبَرَ خُسْرُهُ وَمَا تَلَفَ) بما سوى (وَمِنْ قَبْلِ عَلَيْهِ) ولو تراضيا على عدم الجبر على ما للمالك وابن القاسم (لَا أَنْ يَقْبَضَ) ثم يرد فكقراض آخر لا يجبر الأول (وَلَهُ) أي لربه (الْخَلْفُ فَإِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمْ اتِّخَافُ) العامل ولا الجبر به إن قبله بخلاف البعض (وَأَزِمَتُهُ) أي السلامة العامل إذا لم يخلف ربه ما اشتراها به (وَمِنْ تَعَدُّدِ) العامل (فَأَرَبُّهُ) أي جزء العمل بينهم (كَالْعَمَلِ) لا مجرد الرؤوس (وَأَنْفَقَ) العامل (إِنْ سَافَرَ) الاخصى واشتغل بالقراض عن قوته (وَلَمْ يَبْنِ بِزَوْجَتِهِ) ولا يعتبر هنا الدعاء المدخول كما أفاده بن (وَاحْتَمَلَ الْمَالُ لِغَيْرِ أَهْلٍ) زوجة مدخول بها وأنفق رجوعه كأن سافر بها على الأظهر (وَحَجَّ وَغَزَوْا) وصلة رحم فلا ينفق في هذه ذاهباً ولا آيياً (بِالْمَرْوُوفِ فِي الْمَالِ) لا في الذمة إن تلف وقد أنفق من عنده (رَاسْتَعْدَمَ إِنْ تَأَهَّلَ) وإنفاقه فيما يحتاج له من كجامة وحق وحمام (لَا دَوَاءَ

(١) حيث فصل فقال : إن كانت الجنابة قبل العمل فالباقي رأس المال وإن كانت بعده فـ رأس المال على أصله لأن الربح يجبره . ومثله لعب قال ي : وهو خطأ فاحش اه صاوي

وَأَكْتَسَى إِنْ بَعْدَ) أَى طَالَ زَمَنُ السَّفَرِ (وَوُزِعَ النُّفَقَةُ إِنْ خَرَجَ) مَعَ
القراض (إِحَاجَةً) غَيْرَ مَا سَبَقَ فِي كِفْزِهِ (وَلِنْ بَعْدَ أَنْ أَكْثَرَى وَتَزَوَّدَ)
لِلْحَاجَةِ (وَلِنْ اشْتَرَى مَنْ يَمْتَقُّ حَلَى رَبِّهِ عَالِمًا) بِقَرَابَتِهِ (عَتَقَ عَلَيْهِ) أَى
عَلَى الْعَامِلِ (إِنْ أَيْسَرَ) وَالْوَلَاءُ لِرَبِّ الْقَرَاضِ (وَلِأَلَّا) بِأَنْ أَعْسَرَ (بِإِيعَ يَقْدَرُ
ثَمَنُهُ) الْأَوْضَحُ رَأْسُ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ قَبْلَهُ) أَى قَبْلَ الْعَبْدِ وَهُوَ مَا يَفْرَمُهُ عِنْدَ
الْيَسَارِ وَالضَّمِيرِ فِي رِبْحِهِ لِرَبِّ الْقَرَاضِ (وَعَتَقَ بِأَقْبِيهِ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي
بَعْضُهُ بِمِيعَ كَلَهُ لِحَقِّ رَبِّ الْمَالِ (وَعَبَّرَ عَالِمٌ فَعَمَلَى رَبِّهِ) عَتَقَهُ (وَلِلْعَامِلِ رِبْحُهُ
فِيهِ) أَى فِي الْعَبْدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ كُلَّ رِبْحٍ مِنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ
إِلَّا بِرِبْحِهِ قَبْلَهُ كَمَا فِي حَشٍّ وَبِنْ فَإِنْ أَعْسَرَ رَبُّهُ بَقِيَ يَقْدَرُ مَا لِلْعَامِلِ رَفِيقًا
(وَمَنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ) أَى عَلَى الْعَامِلِ (وَعَلِمَ) بِالْقَرَابَةِ أَيْضًا (عَتَقَ بِأَلَّا كَثُرَ
مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْحَكَمِ (وَتَمَنَّهُ) وَيَسْفُطُ رِبْحَ الْعَامِلِ مِمَّا يَفْرَمُ (وَلَوْ أَمَّ يَسْكُنُ
فِي أَلْمَالِ فَضْلًا) رِبْحُ يَوْمِ الشِّرَاءِ لِأَنَّ الْعَامِلَ شَرِيكَ بِجُودِ الْقَبْضِ (وَلِأَلَّا)
يَعْلَمُ (فَيَقِيمَتِهِ) مَا عَدَا رِبْحَ الْعَامِلِ وَالْعَتَقُ فِي هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ فَضْلٌ كَمَا
فِي الْخُرْنِيِّ (إِنْ أَيْسَرَ فِيمَا) الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ (وَلِأَلَّا بِإِيعَ بِمَا وَجَبَ) وَهُوَ
مَا يَعْتَقُ بِهِ السَّابِقُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ الْأَكْثَرُ فِي الْأَوَّلِ بِتَمِيعِ ذِمَّةِ الْعَامِلِ
بِمَا زَادَ عَنِ الْقِيَمَةِ وَالْبَيْعِ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ انْتِشُوفُ الشَّارِعِ لِلْحَرِيَةِ
وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي شَقَصًا بِبَيْعِ السَّكَلِ (وَلِنْ أَعْتَقَ) الْعَامِلُ (مُشْتَرَى
لِلْعَتَقِ غَرَمَ ثَمَنَهُ) أَى رَأْسَ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ) أَى رَبَّ الْمَالِ قَبْلَ الْعَبْدِ (وَلِلْقَرَاضِ)
قِيَمَتُهُ بِوَمَثَلِ (أَى يَوْمَ الْعَتَقِ) (لِأَلَّا رِبْحُهُ) أَى الْعَامِلُ هَكَذَا الْهَوَابِ (فَإِنْ
أَعْسَرَ بِمِيعَ مِنْهُ بِمَا لِرَبِّهِ) فِيهِمَا (وَلِنْ وَطِئَ) الْعَامِلُ (أَمَةً) اشْتَرَاهَا مِنْ
مَالِ الْقَرَاضِ أَوْ لِلْوِطَاءِ (قَوَّامَ رَبِّهَا أَوْ أَبْقَى) لِلْوِطَاءِ عَلَى الْأَرْجَحِ بِالْثَمَنِ فَصَحَّتْ
لِلْمُقَابَلَةِ (إِنْ أَمَّ تَحْمِيلُ فَإِنْ أَعْسَرَ) رَاجِعُ الْمَفْهُومِ فِي أَمَةِ الْقَرَاضِ (اتَّبَعَهُ بِهَا)

أى بقيمتها يوم الوطء فلا يصح قوله (وَبِحِصَّةِ الْوَلَدِ) فإنه في الشق الثاني أعنى قوله (أَوْ بَاعَ لَهُ) من الأمة (بِقَدْرِ مَالِهِ) والولد حر نسيب مطلقاً (وَأِنْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطْءِ فَالْتَّمَنُ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أُعْسِرَ وَلِاسْكَالٍ فَسَخُّهُ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَاهٍ وَإِنْ تَزَوَّدَ) العامل ويحسب الزاد على ربه فإن أراد العامل الفسخ غرم ما تزد من مال القراض (لِسَفَرٍ وَلَمْ يَطْعَنْ) بأن سافر وعمل (فَلَمْ يَضُوضِهِ وَإِنْ اسْتَنْصَحَهُ) أحدهما وأبى الآخر (فَالْحَاكِمُ) ينظر الأصلح (وَأِنْ مَاتَ) العامل (فَلِوَارِثِهِ الْأَمِينِ أَنْ يُكَمِّلَهُ وَإِلَّا) يكن أميناً (أَيَّ بَأْمِينٍ كَأَلَوَّلٍ) في مطلق الأمانة (وَلِإِلَّا سَلَّمُوا هَدَرًا وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ) بيمين ولو غير أمين لرضى رب المال به (فِي تَلْفِهِ وَخُسْرِهِ) ما لم يظهر مكذبه (وَرَدَّهِ إِنْ قُبِضَ بِبَلَاءٍ بَيِّنَةٍ) للتوثق (أَوْ قَالَ قِرَاضٌ وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجَرٍ) وبلا أجر أجرة المثل على المعتمد (وَعَسَكُسُهُ أَوْ ادَّعَى) رب المال (عَلَيْهِ النِّصْبُ أَوْ قَالَ الْعَامِلُ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ) ليرجع (وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى مُشْتَرَاةً) أشبهه رب المال أم لا (وَالْمَالُ بِيَدِهِ أَوْ وَدِيعَةً وَإِنْ لِرَبِّهِ) اللام بمعنى عند والتقييد في الإنفاق وجزء الربح لا إن تفاضلا (وَلِرَبِّهِ إِنْ ادَّعَى) في الجزء (لِلْمُشْتَرَاةِ فَقَطُّ أَوْ قَالَ قَرَضٌ فِي) قول العامل (قِرَاضٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَفِي جُزْءِ قَبْلِ الْعَمَلِ مُطْلَقاً) أشبهه أم لا وهذا غير ضرورى فإنه غير لازم (وَأِنْ قَالَ وَدِيعَةٌ ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ) فإن قال قراض والعامل قرض صدق العامل (وَالْمُدَّعَى الصَّحَّةُ) إلا أن يطلب الفساد كما حققه بن وغيره (وَمَنْ هَلَكَ وَقَبْلَهُ كَقِرَاضٍ أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ) ويحمل على أنه تصرف فيه إلا أن يطول كعشر سنين كما مر في الوديعه (وَحَاصٌّ) رب المال الذى لم يوجد (غُرْمَاءُ) أى الميت (وَتَعَيَّنَ) أى كالقراض والوديعه (بِوَصِيَّةٍ وَقُدِّمَ) على الغرماء بما عين (فِي الصَّحَّةِ وَاللَّرَاضِ وَلَا يَنْبَغِي لِعَامِلٍ) أى يحرم على المعتمد (هَبَةً أَوْ تَوَالِيَةً وَوَسِيْعَةً أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَغَيْرِهِ)

تشبيهه في مطلق الشراكة (إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّغْضُّلَ) يريد لا يزيد على غيره ماله
بال (وَإِلَّا فَلَيْتَ حَلَّاهُ) أى رب المال (فَإِنْ أُبْنِيَ فَلَيْتَ كَافِيَتُهُ) على الزائد بشيء

﴿ بَابٌ ^(١) ﴾

(إِنْما نَصَحْتُ مُسَاقَاةُ شَجَرٍ وَلَوْ بَعْلًا) ومؤنته تقوم مقامى السقى (ذِي
نَعَمٍ) يعنى بلغ حد الإطعام (لَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ وَلَمْ يُخْلَفْ) دائماً كاللوز (إِلَّا
تَبَعًا) استثناء من مفهوم الأوصاف الثلاثة والتبعية الثالث (يَجُزُّ قُلٌّ أَوْ كَثْرٌ
شَاعَ) في جميع الحائظ (وَعُلِمَ) اسمه من نصف أو ثلث مثلاً متحد لا نصف
نوع وثلاث آخر وجاز كل الثمرة للعامل (بِسَاقِيَتِ) لا غيرها عند ابن القمام
وأجاز سحنون مادة عاملت بل في بن أن خلافه في الإجارة أيضاً (وَلَا نَقْصَ
مَنْ فِي الْحَائِظِ) كخدمة وآلات وقت عقدها ويجوز قبلها بخلاف المرأة يخرجها
زوجها يربط طلاقها فتمود لأمهدة (وَلَا تَجْدِيدِ) لشيء فيه فهو بالجيم (وَلَا زِيَادَةٍ
لِأَحَدِهَا) خارجة من الحائظ (وَتَعْمَلُ الْعَامِلُ) أى حصل (جَمِيعَ مَا يُفْتَقَرُ
إِلَيْهِ عُرْثًا كَالْبَارِ) رعى الطلع (وَتَنْفِقِيهِ) لمنافع الشجر (وَدَرَابٌ وَأَجْرَاءُ
وَأُنْفَقَ) عليهم من يومها (وَكَسَى لَا أَجْرَةَ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفَ مَنْ مَاتَ
أَوْ مَرَضَ كَمَا رَثَ) من كمال تشبيهه فيما قبل النفي تخلفه على العامل وفي نسخة
لا رث إخراج من النفي (عَلَى الْأَصَحِّ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْنَأٍ)
تشبيهه في جواز المساقاة (إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ وَخِيفَ مَوْنُهُ وَبَرَزَ بَيْدُ صَلَاحِهِ)
وسبق أن بدو صلاح البقل إطعامه (وَهَلْ كَذَلِكَ أُوْرِدُ وَنَحْوُهُ وَالْفُطْنُ)
الذى يخلف (أَوْ كَالْأَوَّلِ) وهو الشجر (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَاقْتَتِ)
إن كان توقيت (بِالْجَذَازِ) وحملت عليه عند الإطلاق (وَجِئَاتِ عَلَى الْأَوَّلِ)

(١) المساقاة عقد على القيام بمؤنة شجر أو نبات بجزء من ثلثته بصيغة ساقيت أو عاملت
فقط اه أقرب المسالك .

من بطون تميزت (إن لم يشتراط ثمانية وكبيرة نخل أو زرع) أي معهما
 ولو انفرد بناحية (إن وافق الجزء) فيه جزء متبوعه ولم يشتراط ذلك أصبح كما
 في بن (وبذره المأمول وكان ثلثا) من قيمة المجموع (بإسقاط كلفة الثمرة
 وإلا) بأن اختل شرط (فسد كاشتراطه ربه) إن كان سقيه زيادة على
 العامل (وألغى) الثلث (للمأمول إن سكننا عنه أو اشتراطه ودخل شجره
 تبع زرعاً) وعكسه والمعتبر شروط المتبوع (وجاز زرع وشجر) عقد عليهما
 (وإن غير تبع وحواط وإن اختلفت) أنواعها (بجزء) متحد (إلا في
 صفقات وغائب إن وصيف) كبيع (ووصله قبل طيبه) أي أمكن ذلك
 (واشتراط جزء الزكاة على أحدهما) وإلا بدى بها فإن لم يجب ألغيت
 (وسين ما لم تسكن جداً بلا حد) بل ما تغير فيه الأصول (واشتراط
 عامل) على رب الحائط (دابة أو غلاماً في الكبير وقسم الزيتون حباً)
 عطف على جزء الزكاة وهو الواجب أصالة إلا أن يجري العرف بقسمه بعد
 عصره وحينئذ يظهر للشرط ثمر : (كمنهريه على أحدهما وإصلاح جدار
 وكنس عين وشدة حظيرة) زرب (وإصلاح ضفيرة) محل الماء (أو ما قل)
 غير ذلك على العامل (وتقاليم ما) عطف على اشتراط (هدر) ابن رشد وجزء
 معلوم قبل العمل وبعده قولان (ومساقاة المأمول آخر) لأن الحائط لا يغاب
 عليه بخلاف القراض (وأو أقل أمانة) لا عديهما (وحمل على ضدهما وضمن
 الأول) حتى تثبت أمانة الثاني (فإن عجز وأتم بجدي أميناً أسلمه هدر أول
 نفسه) فليس ربه وبيع مساقى ومساقاة وصحى ومدينين بلا حجب
 قيام الغرماء (ودفعه لذي أم بعينه حصته خمر لا مشاركة ربه) للعامل
 (أو إعطاه أرض لغرض فإذا بلغت كانت مساقاة) فإن أثمر وعمل فأجرة منه
 فيما مضى ومساقاة منه وله قيمة الأشجار يوم غرسها فإن لم يقل فإذا باغت ، صحت

المغارة بديان نوع الشجر والتأجيل بالإطعام على الأرض والشجر شركة مسماة
(أَوْ شَجَرٍ) عطف على أرض (لَمْ يَبْلُغْ) حد الإطعام (خَمْسَ سِنِينَ) مثلاً
معمول لإطعام المفدر (وَهِيَ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا) بعد العام الأول نص على المتوهم
(وَفُسِخَتْ فَاسِدَةً بِلاَ عَمَلٍ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ) بماله بال (أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ)
من جملة الاثناء (إِنْ وَجَبَتْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَبَعْدَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ إِنْ خَرَجَا
لِغَيْرِهَا كَأَنْ أَزْهَادَ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا) فإن الزيادة من العامل شراء الثمرة قبل
بدو صلاحها ومن رب الحائط إجارة فاسدة (وَلَا) بخرجا (فَمُسَاقَاةُ الْمِثْلِ)
والفرق ما سبق في القراض ويقدم هنا بأجرة المثل في الفلاس (كَمُسَاقَاتِهِ مَعَ
ثَمَرٍ أَطْعَمَ) غير مطعم بلا تبعية (أَوْ مَعَ بَيْعٍ) ونحوه (أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلَ
رَبِّهِ) فان اشترط رب الحائط فأجر المثل (أَوْ دَابَّةً أَوْ غُلَامًا وَهُوَ) أى الحائط
(صَفِيرٌ أَوْ حَمَلٌ لِمَنْزِلِهِ أَوْ يَكْفِيهِ مَوْنَةٌ أُخْرَى أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ) وانحدت
الصفة (بِشَيْئَيْنِ أَوْ حَوَائِطَ كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشَبَّهَا) تشبيهه في مساقاة المثل بعد
العمل وإن أشبهها فالعامل ويقضى للتحالف وقبل العمل حلفاً وفسخ ولا ينظر
الشبه (وَأِنْ شَاقَّيْتَهُ أَوْ أَكْرَهَيْتَهُ) دابة مثلاً أما للخدمة فذلك الفسخ كما يأتي لعمر
الاحتفظ (فَأَلْفَيْتُهُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَقْ سِخٌ وَلَيْدٌ سَخَطَ كَبَيْعِهِ مِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلْسِهِ)
لعدم تشبهه ومحل أخذ شبهه إن طرأ الفلاس (وَسَاقِطُ الْفَحْلِ كَلِيفٍ كَالثَّمَرَةِ)
بينهما، أما أصل سقط فلربه (وَالْقَوْلُ لِمُدَّعَى الصَّحَّةِ) إلا أن يغلب الفساد كما
حقه بن (وَأِنْ قَصَرَ عَامِلٌ عَمَّا شَرِطَ حُطٌّ بِمُسْتَبْتِهِ) إلا إن أغنى المطر بخلاف
الإجارة للمساحة هنا^(١).

(١) ترك الشارح رحمه الله باب المغارة فلم يكتب عليه شيئاً ولعله لم يكن موجوداً في
نسخته من المتن وانظر ما كتبه في تصدير الكتاب.

﴿ باب ﴾

(صِحَّةُ الْإِجَارَةِ^(١) بِمَقْدَرِ أَجْرِ كَالْبَيْعِ وَعُجْلٌ) أى وجب تمجيل الأجر
 إن عُيِّنَ أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةً (فِي غَيْرِ الْمَعِينِ) (أَوْ فِي) منافع (مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ
 فِيهَا) فَيُعْجَلُ الْجَمِيعُ لِثَلَا يُلْزَمُ الدِّينَ بِالْدِّينِ (إِلَّا كَرِيحٍ حَجٍّ) أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَوَانِهِ
 (فَالْيَسِيرُ) كَأَنَّهُ يُعْجَلُ (وَالْإِلَّا) بِكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ (وَمِثْلًا وَمَةً)
 كُلُّ مَا تُمْسِكُ مِنْ زَمَنٍ دَفَعَ أَجْرَهُ (وَفَسَدَتْ إِنْ انْتَفَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعِينِ)
 وَشَرْطُهُ وَلَوْ عَجَلَ (كَتَمَعَ جُعِلَ) تَشْبِيهِهُ فِي الْفَسَادِ (لَا يَنْفَعُ وَكَجِلْدِ لِسْلَاخٍ)
 إِذْ لَا يَدْرِي كَيْفَ يَخْرُجُ وَأَوَّلُ اللَّحْمِ (وَنَحَالَةٍ إِطْحَانٍ وَجَزْءُ ثَوْبٍ إِنْ سَاجَرُ أَوْ)
 جِزْءُ (رَضِيعٍ) فِي إِرْضَاعِهِ (وَلِنْ) جَعَلَ الْجِزْءُ (مِنْ الْآنَ) بِخِلَافِ جِزْءِ الْفَزْلِ
 أَوِ الْجِلْدِ مِنَ الْآنَ فَجَائِزٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ جِسْمُهُمَا فِي الْعَمَلِ لِلتَّعْجِيلِ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ (وَيَمَّا
 سَقَطَ) أَيْ جِزْءُهُ (أَوْ خَرَجَ فِي تَفْضِ زَيْتُونٍ أَوْ عَصِيرَةٍ) لَفٍ وَنَشْرٍ مَرْتَبٍ
 بِخِلَافِ اللَّانِطِ كَتَفْضِ الْجَمِيعِ (كَأَخْصَدَ وَادْرُسَ وَلَكَ نِصْفُهُ) الْمَنْعُ تَابِعٌ لِلدَّرْسِ
 لِلْجَهْلِ بِالْحَبِّ (وَكِرَاءُ الْأَرْضِ) الْزَّرَاعَةِ (بِطَعَامٍ) وَلِنْ لَمْ تَنْبِتْهُ كَالْبَيْنِ وَعَسَلِ
 الذَّهْلِ (أَوْ يَمَّا تُنْذِئُهُ) وَلَوْ غَيْرَ طَعَامٍ كَالْفَطْنِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ وَهُوَ
 فَسْحَةٌ (إِلَّا كَتَشَبٍ) وَمَعْدَنٌ وَمَالًا يَسْتَنْبِتُ كَالْحَشِيشِ وَالْخَلْفَا (وَتَحْمِلُ طَعَامٍ
 إِبْلَدٍ يَنْصُفُهُ) لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ بَيْعٍ مَعِينٍ يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ)
 مَعَ شَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمَعِينِ السَّابِقِ (وَكِنْ خِطْمُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا
 وَإِلَّا فَيَكْذَا) لِلْجَهْلِ (وَأَعْمَلُ هَلَى دَابَّتِي) مِثْلًا (فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ
 وَهُوَ لِأَمَلٍ وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا) وَأَمَّا الدَّارُ وَالْحَمَامُ فَفِي بَنٍ أَنَّهُ أَجِيرٌ إِذْ لَا عَمَلَ لَهَا رَادًّا
 عَلَى مَا فِي الْخُرْمِيِّ (عَكْسُ لِكُسْرِهَا) فَسَكْرَا وَهِيَ رِبْهَا وَمَالِيهِ أَجْرُهُ ذَلِكَ

(١) الأجرة عقد معاوضة على تملك منفعة بموضع بما يدل أنه دردير

(كَتَبِيهِ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نِصْفًا) فالسمسرة جزء من الثمن فيمنع (إلا) أن تكون السمسرة (بالبلد) أو قريبا (إنَّ أَجَلًا) إذ لو لم يؤجلها كانت جمالة مع البيع (وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ) أى ثمن السمسرة وهو نصف المبيع (مِثْلًا) مثلا يكون سلفا إن باع قبل الأجل فانه يرد بحقه (وَجَازَ بِنِصْفِ مَا يَحْتَطِبُ عَلَيْهَا) مثلا إن علم ولا تحجر (وَصَاعَ ذَقِيقٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ أَمْ يَخْتَلِفُ) فيهما (وَاسْتَنْجَارُ الْمَالِكِ مِنْهُ) أى من المؤجر (وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ) فان مات تحاميا (وَاحْصُدْ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ) فتا (وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ نِصْفُهُ) وهو جمل له الترك متى شاء (وَأَجَارَةُ دَابَّةٍ لِكَذَا عَلَى إِنْ اسْتَعْنَى فِيهَا حَاسِبٌ وَاسْتَنْجَارُ مُوَجَّرٍ) بالفتح ليقبض بعدها (أَوْ مُسْتَعْنَى مِنْهُ مَقْتُهُ) لباثمه فيؤجره المشتري الآن ليقبض بعدها (وَالنَّقْدُ فِيهِ) أفرد لأن العطف بأو (إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ غَايَةً) قيد لئني فلا يجوز مع الاحتمال (وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ لِكُلِّ سَنَةٍ) مثلا (وَكِرَاهُ أَرْضٍ لِنَقْدٍ مَسْجُودًا مُدَّةً وَالنَّقْضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ وَكَلَى طَرَحَ مَيْتَةٍ وَالْقَصَاصُ وَالْأَدَبُ) وصدق فيه السيد والأب في الصغير (وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا) مع النقض إن أمن على ما سبق (وَبَوْنٌ أَوْ خِيَاطَةٌ قُوبٍ مَثَلًا وَهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَمَعَهُمَا) أى الزمن والعمل (وَتَسَاوِيًا) وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وذكر ابن عبد السلام أنه أحد مشهورين (أَوْ مُطْلَقًا) ولو زاد الزمن على أحد المشهورين عند ابن رشد ويجوز عند ابن عبد السلام اتفاقا ولا يتصور ضيق الزمن (خِلَافٌ وَبَيْعٌ دَارٍ لِنَقْبِضَ بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لِمَشْرِئٍ وَاسْتِزْضَاعٌ وَالْعُرْفُ فِي كَفْسِلِ خِرَافَةٍ) فإن لم يكن فلي أبيه (وَأَزْوَاجُهَا) لا أب الشريفة (فَسَخُّهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الطُّفْلِ إِذَا حَمَلَتْ وَمَوْتُ أَحَدَى الظَّوْرَيْنِ) فلأخرى الفسخ حيث دخلت على الثانية (وَمَوْتُ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَهُ) ولا تركه فلها الفسخ (إِلَّا أَنْ يَقْطُوعَ رِجْلُهَا

مُتَّطَوِّعٌ وَكَطْمُورٍ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَرٍ بِأَكْلِهِ أَوْ كَوْلًا (كعبد لزوجته) (أَوْ مُنِيعٌ
 زَوْجٌ رَضِيَ) (بارضاءها) (مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ وَفَرَّ كَأَن تَرْضَعَ مَعَهُ)
 وغيره لم يكن معها حال العقد ولو كفت (وَلَا يَسْتَتِيعُ حَضَانَةً كَعَكْسِهِ وَ)
 جاز (بَيْعُهُ سِلْمَةً عَلَى أَن يَتَّجِرَ) (المشترى) (بِشَمْنِهَا سَنَةً إِنْ شَرَطَ الْخُلْفُ)
 لما تلف من الثمن وبين نوع التجار ولم يُدخل فيه الربح (كَفَنٌ هَيَّئَتْ) تشبيهه
 في الجواز بشرط الخلف وقيل لا يشترط والحكم بوجبه (وَالْأَلَّ) تُعَيَّن (فَلَهُ
 الْخُلْفُ عَلَى آجِرِهِ) أو يعطيه جميع الأجرة (كَرَّاكِبٍ) تشبيهه في الخلف إِنْ
 مات أو دابته غير المعينة (وَهَافَتِي نَهْرَكَ) عطف على مؤجر من قوله واستنجار
 (لِيَتَنَبَّأَ بَيْتًا وَطَرِيقًا فِي دَارٍ وَمَسِيلَ مَصَبٍّ مِنْ حَاضٍ لَّا) شراء ماء (مِيزَابٍ)
 لا جهل فهذا استطراد لأنه بيع لا إجارة (إِلَّا) كراء ميزاب ماء (لِأَنْزِلَكَ فِي
 أَرْضِهِ) فالاستثناء منقطع (وَكِرَاءُ رَحَى مَاءٍ بِطَائِمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَهَلْ تَعْلِيمٌ قُرْآنٍ
 مُشَاهَرَةٌ أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ) الفهم فإن جمع بين الزمن والحفظ فعلى ما سبق من
 الخلاف كافي بن (وَأَخَذَهَا) أى الحذاقة المفهومة من السياق وهى الاصراف
 (وَلِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ) على العرف (وَلِإِجَارَةٍ مَاعُونٍ كَصَحْفَةٍ وَقِدْرِ وَهَلْ حَقِيرٍ
 بِئْرِ إِجَارَةٍ وَجَعَالَةٍ) فى الموت (وَبُسْكُرَةٍ) إجارة (حَلَى) والشأن لإعارته
 (كَبَابِجَارٍ مُسْتَأْجَرٍ دَابَّةٍ لِمِثْلِهِ أَوْ لِقَظٍ^(١) أَوْ ثَوْبٍ لِمِثْلِهِ) إحدى اللامين
 زائدة ثم هو خاص بعد عام (وَتَعْلِيمٌ فَقِيرٍ وَفَرَّائِضٍ) بأجرة مكروه (كَتَبِيعٍ كَتَبِيهِ
 وَقِرَاءَةٍ بِلَحْنٍ) أى الإجارة عليها^(٢) وسبقت كراهة القراءة نفسها فى سجود التلاوة
 (وَكِرَاءَةُ دُفٍّ وَمِعْزَفٍ لِعُرْسٍ) ولا يلزم من إباحة الشيء جواز أجرته (وَكِرَاءَةُ
 عَبْدٍ) ودابة (لِسَكَاةٍ) بخصوصه فان أذل الاسلام حرم أو كان فى العموم

(١) كذا بالأصاين والنسخ المشهورة فيها : أو ثوب لثا

(٢) لأن القراءة باللحن والتطريب مكروهة وأما الإجارة على أصل التلاوة فجائزة لعموم

« إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » وانظر هب وابن

جاز (وَبَنَاءُ مَسْجِدٍ لِلْكَرَاءِ وَسُكْنَى فَوْقَهُ) بالأهل وحملت الكراهة هنا على التحريم حيث سبق التحريم على السكنى وإلا جاز كتحته (بِمَنْفَعَةٍ) ملتبس بقوله صحة الاجارة يعاقد وأجر (نَتَقَوُّمُ) بفتح أوله وهى المؤثرة لانتفاع لشمه أو كطعام لتزبين الخانوت به (قُدِرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا) لا على إخراج الجان^(١) وقيد بما إذا لم يجرب (بَلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْداً) استثنوا من ذلك الاستراضاع وكراء أرض بها بئر (وَلَا حَظَرٍ) منع (وَتَعْنِي) بالشخص (وَلَوْ مُصْحَفًا) مبالغة فى جواز الإجارة (وَأَرْضًا غَمَرَ مَأْوَاهَا وَنَدَرَ انْكِشَافُهُ وَشَجَرًا لَتَجَفِيفِ عَلَيْهَا عَلَى الْأَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ) لأنه استيفاء عين قصداً (أَوْ شَأْنًا لِلْبَنِي) يصح عطفه على ما قبل لا حيث استوفت الشروط بأن كثرت الأشياء كعشرة وعرف وجه الحلاب فى إبانته كملأته أشجار (وَأَغْتَفَرَ مَا فِي الْأَرْضِ) من الأشجار (مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ بِالتَّقْوِيمِ) لأنه وإن كان استيفاء عين تبع غير مقصود ولا يبلغ بالزرع الثلاث ، بن عن ابن رشد : الثلاث من اليسير إلا فى حمل العاقلة ومعاقة المرأة للرجل والجائحة (وَلَا تَعْلِيمٍ غِنَاءُ^(٢)) أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ لِمُتَّخَذِ كَنِيسَةٍ (محترز قوله ولا حظر (كَبَيْعِهَا لِذَلِكَ وَتُصَدَّقَ بِالْكَرَاءِ) كله (وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ) على بيعها ممن لا يتخذها كنيسة (عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَا مُتَّعَيْنٍ) لا يقبل النياحة (كَرَّ كَعْتَى الْفَجْرِ بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ) إلا صلاة الجنائزة (وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ وَرَضِيعٌ) لينف الجمل ولا يشترط الاختيار (وَدَارٌ) لاسقيفة (وَحَانُوتٌ وَبَنَاءٌ عَلَى جِدَاوٍ) لا أرض (وَنَحْمِلُ إِنْ لَمْ

(١) وحل المربوط مثلاً ، قال الأبنى لا يحمل ما يأخذه الذى يكتب البرامة لرد الضائع لأنه من السحر . قال وما يؤخذ على الموقود فان كان بالرق العربية جاز وإن كان بالرق العجمية امتنع وكان الشيخ يعنى ابن عرفة يقول إن تكرر منه النفع فذلك جائز اه من ح
(٢) وأما استئجار نحو المنشدين الذين يقولون القصائد النبوية والكلام المشتمل على المعارف فلا شك فى جوازه اه صاوى .

تَوْصَفُ (فَيَسْكُنُ الْوَصْفَ) وَدَابَّةٌ لِرُكُوبٍ وَإِنْ ضُمِنَتْ فَجَيْدَسٌ وَتَوْعٌ
 وَذُكُورَةٌ (كَجَلِّ يَخْتِي) وَلَيْسَ لِرَاعٍ رَعًى أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقَوْ إِلَّا بِمَشَارِكِ
 أَوْ تَقِلَّ (الاستثناء منقطع لأنَّ شأن القلة القدرة) وَلَمْ يَشْتَرِطْ خِلَافَهُ وَإِلَّا
 بَأَن اشترط خلافه ومنه أن لا يستأجره على عدد بل على جميع عمله (فَأَجْرُهُ)
 الثَّانِي فِيمَا يَشْبَهُ الْأَوَّلَ لَا إِنْ خَاطَرَهُ (لَمْ يَسْتَأْجِرْهُ) وَلَهُ أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الْأَوَّلِ بِقَدَرِ
 مَا أَشْفَلَ (كَأَجِيرٍ لِيَخْدُمَهُ أَجَرَ نَفْسِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ رَعًى الْوَالِدِ) بَلْ يَرَعَاهُ
 آخِرُ مَعَهُ (إِلَّا لِعُرْفٍ وَعُمَلٍ بِهِ فِي الْخَيْطِ وَنَفْسِ الرَّحَى وَآلَةِ بَقَاءٍ وَإِلَّا)
 يَكُنْ عُرْفٌ (فَقَلَى رَبِّهِ) أَيْ الشَّيْءُ الْمَصْنُوعُ (عَسْكَسُ إِكَافٍ وَشِبْهِهِ) فَعَلَى
 رَبِّ الدَّابَّةِ عِنْدَ عَدَمِ الْعُرْفِ وَالشَّرْطِ (وَفِي السَّيْرِ وَالْمَفَازِ وَالْمَا بَقِيَ) جَمْعُ
 مَعْلُوقٍ كَمَصْفُورٍ أَمْتَعَةِ الرَّكَّابِ (وَالزَّامِلَةِ) الْخُرْجُ وَنَحْوُهُ (وَوِطَانِهِ بِمَحْمِلٍ
 وَبَدَلِ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ) كُلُّ مَا أَكَلَ (وَنَوِيْهِ كَنَزْعِ الطَّيْلِ كَسَانٍ قَائِلَةٌ
 وَهُوَ) أَيْ عَافِدُ الْإِجَارَةِ (أَمِينٌ فَلَا ضِمَانَ) إِلَّا مَنْ حَمَلَ مَا تَسَارَعَ لَهُ لِأَيْدِي
 كَطَامٍ وَفِي بَنِ اسْتِصْلَاحِ ضِمَانِ الرَّاعِي (وَلَوْ شَرِطَ لِمُنْبَأْتِهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ
 الْمَيْتِ) وَالشَّرْطُ مَفْسُدٌ فِي الْعَمَلِ إِنْ تَمَّ قَبْلَ إِسْقَاطِهِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ (أَوْ عَثَرَ بِدُهْنٍ
 أَوْ طَعَامٍ أَوْ بِأَنْتِيَةٍ فَأَنْسَكَسَتْ وَلَمْ يَتَعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَغْرُ بِفَعْلٍ)
 كَرَبَطَهُ بَرَثٌ وَلَا تَمْنَى فِي الْغُرُورِ الْقَوْلُ ش: إِلَّا صِيرَ فَيَأْخُذُ أَجْرَهُ عَلَى الْأَحْسَنِ
 (كَجَارِسٍ وَلَوْ تَحْمَايَا) وَأَمْنَى بِالْمُضَمِّينَ مَصْلَحَةً^(١) (وَأَجِيرٍ لِصَائِعٍ) لِأَنَّهُ
 أَمِينُهُ (وَيَمْنَسَارُ إِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) إِلَّا أَنْ يَنْهَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ فَالْمُهْدَةُ
 عَلَيْهِ (وَنَوِيْ غَرَقَتْ سَفَقَتْهُ بِفَعْلٍ سَائِعٌ لَا إِنْ خَالَفَ مَرَعًى شَرِطَ أَوْ
 أَنْزَى بِلَا إِذْنَ) فَانْتَ تَحْتَ الْفَعْلِ أَوْ فِي الْوَلَادَةِ (أَوْ غَرَّ بِفَعْلٍ) كَمَشِيهِ بِمَخُوفٍ

(١) أفتى به الأجهوري وغيره ولذا قال في المجموع: والمصلحة ضمان كجارس الحمام والسمسار
 اه وانظر عب وابن

(فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ التَّلَافِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرِهِ) كالظرف (وَلَوْ مُحْتَاجًا لَهُ عَمَلٌ) ولا إن كان في الصنعة تقرير كفتش الفصوص وذهب الواو وتقويم السيوف وإحراق الخبز عند الغران ووضع الثوب في قدر الصباغ إلا أن يتعدى فيها (وَلَا بَيِّنَةٌ أَوْ بَلَا أَجْرٍ إِنْ نَصَبَ نَفْسَهُ) لعمامة الناس (وَعَابَ عَلَيْهَا) إلا إن كان بيت ربها (فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ دَفْعِهِ) إلا أن يثبت زمن بعده (وَلَوْ شَرَطَ نَفْيَهُ) وهو مفسد كما سبق (أَوْ دَعَا لِحُذِهِ) ولم تقبض الأجرة (إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ) بالتلف (فَدَسَّطُ الْأَجْرَةِ) حيث لم يضمن (وَلَا أَنْ يَخْفِرَهُ لِرَبِّهِ بِشَرْطِهِ) الذي أمره به إذ صار وديمة (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَتَجَرَّ) هذا خاص بالراعي ومثله الملتقط وغوى ابن عرفة حلف المتهم (أَوْ مَرَقَةٍ مَنحُورِهِ) لا أكله إلا أن يحمل له (أَوْ) ادعى الطبيب (قَلَعَ ضِرْسٍ) مأذون فيه وقال المقلوع أذنت في غير هذا فالقول للطبيب وله أجره (أَوْ) ادعى الصانع (صِيغًا) فلا عبرة بمخالفة ربه (فَنُوزِعَ) في الأربع (وَفُسِّخَتْ بِتَلَفِ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) للمعين (لَا) بتلف ما يستوفى (بِهِ إِلَّا صَبِيَّ نَعْلٍ وَرَضْعٍ وَفَرَسٍ نَزْوٍ وَرَوْضٍ) وقد حكى في التوضيح خلافًا إذا استأجره على حصد زرع ليس له غيره أو بناء حائط أو خياطة ثوب للبدن ليس له غيره أو صنع جوهر نفيس أو برء عليل انظر بن (وَسِنْ لِقَلَعَ فَسَكَنْتَ كَمَقْوِ الْفِصَاصِ) من غير من استأجر عليه (وَبَغْضَبِ الدَّارِ وَغَضَبِ مَنْزَعَتِهَا وَأَمْرِ السُّلْطَانِ بِإِعْلَاقِ الْخَوَانِيتِ وَخَلِّ ظَنِّ) كما سبق (أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضَاعِهِ وَمَرَضٍ عَهْدٍ أَوْ هَرَبٍ كَعَدْوٍ) مما يمهذر معه ترجميه كل ذلك تملذ فيه المستوفى منه (إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ) كما كان (فِي بَقِيَّتِهِ) أى الأجل ولا يجوز قضاء ما عوضه في ذمة المكرمى لنفسه في مؤخر (بِخِلَافِ مَرَضٍ دَابَّةٍ بِسَفَرٍ ثُمَّ تَصِحَّ) ومثلها العبد لعدم القوة الأولى والسفر محتاج لها (وَحَيْرٌ إِنْ

تَبَيَّنَ أَنَّهُ) أَى أَجِيرِ الْخِدْمَةِ (سَارِقٌ وَبُرْشِدٌ صَغِيرٌ عَقَدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سِلَاحِهِ
وَلَوْ إِلَّا لِظَنِّ عَدَمِ بُلُوغِهِ) قَبْلَ الْأَجْلِ (وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ) وَالْأَيَّامِ
وَالْإِسْتِثْنَاءُ رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَكَسَلُ السَّفِينَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ (كَسَفِيهِ
ثَلَاثَ سِنِينَ) أَوْ أَكْثَرَ وَأَمَّا نَفْسُ السَّفِينَةِ فَلَا كَلَامَ لَوْلَاهِ فِي إِيجَارِهِ إِلَّا أَنْ
يَحَابِي (وَبِمَوْتِ مُسْتَحِقٍّ وَتَوْبِ آجَرَ وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ
النَّاظِرِ (لَا بِإِفْرَارِ الْمَالِكِ) أَنْ مَا آجَرَهُ لغيرِهِ لَاتِهَامُهُ وَيُفْرَمُ ^(١) الْأَكْثَرُ مِنْ
كَرَاءِ الْمَثَلِ وَمَا أَخَذَ (أَوْ خُلِفَ) مَوْعِدَ (رَبِّ دَائِبَةٍ فِي غَيْرِ) زَمَنِ (مُعَيَّنِ)
حَالِ الْعَقْدِ (وَحَجَّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ) أَى الْمُسْكِرَى (أَوْ فُسِقَ مُسْتَأْجِرُ
وَأَجَرَ الْحَاكِمُ) عَلَيْهِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ) كَالْمَالِكِ فَإِنْ لَمْ يَنْسَكِفْ بِيَعْتَ عَلَيْهِ
(أَوْ بِعَقْدِ عَبْدٍ) مَكْرَى (وَخُسْكَمُهُ عَلَى الرِّقِّ) إِلَّا فِي وَطْءِ الْأُمَةِ (وَأَجْرَتُهُ
لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا) أَى الْإِجَارَةِ .

فَضْلٌ وَكَرَاهُ الدَّائِبَةُ كَذَلِكَ وَجَازَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ عِلْفُهَا أَوْ طَعَامُ رَبِّهَا
أَوْ عَلَيْهِ طَعَامُكَ) حَيْثُ لَمْ تَكْتَرِعْهَا بِطَعَامٍ لثَلَا يَكُونُ نَسِيئَةً (أَوْ إِيْرَ كِبَهَا فِي
حَوَائِجِهِ أَوْ لِيَطْعَنَ بِهَا شَهْرًا) رَاجِعٌ لَهَا وَالرُّكُوبَ وَالطَّحْنَ مَعْرُوفَ (أَوْ
لِيَحْمِلَ عَلَى دَوَائِبِهِ مِائَةً وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَالِي كُلِّ) فَإِنْ سَمِيَ مُخْتَلَفًا فَلَا بَدَّ مِنْ
تَعْيِينِ مَا لِكُلِّ لِاخْتِلَافِ الْأَعْرَاضِ (وَ عَلَى حَمْلِ آدِيٍّ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَلْزَمَهُ
الْفَادِحُ ^(٢)) وَلَا الْمَرَأَةَ إِنْ عَقَدَ عَلَى رَجُلٍ (بِخِلَافِ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ) فَيَلْزَمُهُ حَمْلُهُ
مَعَهَا (وَبَيْعُهَا وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا الثَّلَاثَ لِأَجْمَعَةِ وَكِرَاهُ الْمُتَوَسَّطِ) وَالضَّمَانِ
فِي الْمَنْوُوعِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْفَقْفَقَةِ فِي غَيْرِهِ عَلَى الْمُشْتَرَى كَالدَّائِبَةِ الْمُسْتَأْجَرَةِ (وَكَرَاهُ
دَائِبَةٍ) بِتَأْخِرِ قَبْضِهَا (شَهْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ) أَى بِشَرْطِهِ (وَالرَّضَى بِغَيْرِ

(١) أَى الْمَقْرُ لَهُ

(٢) وَ "مُظْهِمُ الثَّقِيلِ"

الْمُعَيَّنَةِ الْمَالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ أَوْ نَقَذَ وَاضْطَرَّ) وإلا لزم فسخ ما في الذمة من
الأجرة في منافع مؤخرة بقاء على أن قبض الأوائل ليس كقبض الأواخر (وَقَوْلُ
الْمُسْتَأْجَرِ عَلَيْهِ وَدُونَهُ) لا أضر ولو أقل كنهض قنطار حجراً وقد استأجر على
قنطار قطن (وَحَمْلُ بَرُوثَيْتِهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ) وبين الجنس كما في حش
(أَوْ عَدْدِهِ إِنْ لَمْ يَتَفَاوَتْ) كثيراً كقبض لا يطبخ (وَلِقَالَةُ قَبْلَ النُّقْدِ
وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَغِبْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا) تجوز بزيادة (إِلَّا مِنْ لَمْ يَكْتَرِ فَقَطُّ
إِنْ انْقَصَا) بالزيادة من رأس المال ويرجع بالباقي (أَوْ) من المسكرى (بَعْدَ سَيْرِ
كَثِيرٍ) لبعده تهمة السلف بزيادة حينئذ وتجوز على رأس المال مطلقاً وحيث كانت
المنافع مضمونة فلا بد من تسجيل المأخوذ به لها وإلا انفسخ الدين في الدين
(وَأَشْتَرَا طُ هَدِيَّةً مَكَّةً) أي حملها أو هي للمسكرى (إِنْ عُرِفَ وَهَبُهُ الْأَجِيرُ)
الخادم يركب الدابة الميل السادس (لَا تَحْمِلُ مَنْ مَرِضٍ) من أرباب الأمتعة
(وَلَا اشْتَرَا طُ إِنْ مَاتَتْ مُعَيَّنَةٌ أَتَاهُ بِغَيْرِهَا) حيث نقد كما سبق (كَدَوَابِّ
إِرْجَالٍ) إلا أن تستوى الشركة في الكل أو يتفق الحمول وأجرته (أَوْ لَا مَكْنَةَ
أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُرْفُ نَقْدَ مُعَيَّنٍ) ولم يشترط كما سبق وفقدت إن انتفى عرف
تمجيل الممين (وَلِنْ نَقَذَ أَوْ بَدَّلَا نِيرَ عُمَيْتٍ إِلَّا بِشَرْطِ الْخَلْفِ) في الغائبة
وبكفي في الحاضرة بشرط التمجيل (أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهِمَا مَا شَاءَ أَوْ لِمَكَانٍ شَاءَ أَوْ
بِمِثْلِ كِرَاءِ النَّاسِ) ولم يكن ذلك معروفاً (أَوْ إِنْ وَصَلَتْ فِي كَذَا فَبِكَذَا)
وإلا فبكذا أو بجائناً (أَوْ يَنْتَقِلَ لِبَلَدٍ وَإِنْ سَاوَتْ إِلَّا بِإِذْنِ كِلَا رَدَا فِيهِ خَلْفَكَ
أَوْ تَحْمِلُ مَعَكَ وَالْكِرَاءُ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زِنَةً كَالسَّيْفِيَّةِ وَضَمِنْ إِنْ أَكْرَمَى
بِغَيْرِ أَمِينٍ) أو لأقل أمانة ويضمن الثاني أيضاً حيث كان بسببه أو علم بالتعدي
أو بعدم الملك وأعدم الأول (أَوْ عَطَبَتْ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ) مطلقاً (أَوْ تَحْمِلُ
تَقَطَّبُ بِهِ) ويغتفر من المسافة ما يعدل له الناس كما يأتي قبل الفصل والمضمون

القيمة وقت التعمدى أو كراء ما زاد وبأخذ كراء ما قبل التعمدى مطلقاً (وإلا) تمطب بزيادة المسافة ، أو كان لا تمطب به (فألـ كراءه كَمَا أَنْ لَمْ تَمَطَّبْ) بزيادة حمل تمطب به (إلا أن يَحْدِسَهَا كَثِيرًا) ما تَغْيِرُ فِيهِ الْأَسْوَاقُ كَأَجْلِ الْمِـ (فَلَهُ كِرَاهُ الزَّائِدِ أَوْ قِيمَتُهَا وَلَئِكَ فَسَخُّ مَضُوضٍ أَوْ جُوحٍ أَوْ أَغْنَى) ولو لم تحتج له لـ (أو) ما كان (دَبْرُهُ) فَاحِشًا كَانَ بِطَاحِنٍ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ لَزِمَ بَيْنَ بَدْرِهِمْ فَوُجِدَ لَا يَطَّحِنُ إِلَّا لَزْدَبًا) تشبيهه في الخيار وإن أبقى لم يلزم إلا نصف درهم كما حققه (ر) ، (وإن زاد أو نقص ما يُشْبِهُ الْكَفِيلَ) مثلاً (فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ) .

(فصل ١٠) (جَازَ كِرَاهُ سَحَامٍ وَدَارٍ غَائِبَةٍ كَبِيرَةٍ) برؤية أو وصف أو خيار (أَوْ نِصْفِهَا أَوْ نِصْفِ عَبْدٍ) فتوزع خدمته (وَسَهْرًا هَلَى إِنْ سَكَنَ يَوْمًا لَزِمَ إِنْ مَلَكَ الْبَقِيَّةُ) يتصرف فيها بما شاء من كراء أو غيره (وَعَدَمُ بَيَانِ الْإِبْدَاءِ وَحُمَلٍ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ) ومنه كسر الشهور بالعدد (وَمُشَاهَرَةٌ وَلَمْ يَلَزَمَ كِرَاهُ الشَّاهِرَةِ) (أَهْمًا إِلَّا بِنَقْدٍ فَقَدْرُهُ كَوَاجِبَةٍ) تشبيهه في اللزوم إلا اشترط فيهما (بِشَهْرٍ كَذَا) بالإضافة (أَوْ هَذَا الشَّهْرَ أَوْ شَهْرًا أَوْ إِلَى كَذَا) وفي سنة بِكَذَا تَأْوِيلَانِ) أرجعهما وجيبة (وَأَرْضٍ مَطَرٍ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَفْقُدْ) أى يشترطه (وإن سنة) مبالغة في الفهم للتردد بين السلفية والتنمية (إِلَّا الْمَأْمُونَةُ كَالْتَّكْلِ وَالْمَيْمَنَةُ فَيَجُوزُ وَيَجِبُ) النقد (فِي مَأْمُونَةِ النَّبْلِ) لا مفهوم لها (إِذَا رَوَيْتَ) وتمسكن منها كما يأتي (وَقَدَرٍ مِنْ أَرْضِكَ) كاذرع (إِنْ عُيِّنَ أَوْ نَسَاوَتْ) أو كان جزءاً شائماً (وَهَلَى أَنْ يَخْرُجَ ثَلَاثًا أَوْ يَزِيدَ بِهَا) لبقاء نفع ذلك في الأرض (إِنْ عُرِفَ) الزبل وقدره (وَ) كراء (أَرْضٍ) مكثرة (سِينِينَ لِي شَجَرٍ بِهَا سِينِينَ مُسْتَقْبَلَةً) معمول المصدر (وإن) كان الشجر (إِغْرِكَ) بامكثري وتأمره بأمره بالقلع إن لم يرضك (لَا زَرْعٍ) عطف على شجر فيمنع كراؤها

لغير ربه كالشجر المؤبر (وَشَرَطُ كُنْزٍ مِرْحَاضٍ وَمَرْمَةٍ وَنَظِيرٍ مِنْ كِرَاءٍ
وَجَبَ لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ) فِي (ر) الْمُعْتَمِدَ وَلَوْ لَمْ يَجِبْ (أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُسْكِرَةِ)
إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ (أَوْ يَجِبَ) أَهْلُ ذِي الْحِمَامِ أَوْ نُورَتِهِمْ مُطْلَقًا (وَلَوْ لَمْ يَدْعُهُمْ
إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ الْقَدَارَ كَالْحِطَاةِ وَالْحَبِزِ) (أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ فِي الْأَرْضِ بِنَاءً وَغَرَسَ
وَبَعْضُهُمْ أَخْضَرَ وَلَا عُرْفَ وَكَرَاهٍ وَكَيْلٍ بِمُجَابَاةٍ أَوْ بِعَرْضٍ) فَلِلْمُوكِلِ الْفَيْعُ فَإِنْ
قَاتَ رَجَعَ عَلَى الْوَكِيلِ فَإِنْ أَعْدَمَ فَعَلَى السَّاكِنِ وَكَذَا فِي الْفَاظِرِ وَالْوَصِيِّ (وَأَرْضُ
مُدَّةٍ إِنْ غَرَسَ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ لِنَفْسِهِ) (لِغَرَسٍ فِي الْبَقَاءِ) (وَالسَّنَةِ
فِي) أَرْضِ (الْمَطَرِ بِالْخَصَادِ وَفِي) أَرْضِ (السَّقِيِّ بِالشُّهُورِ فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ
زَرْعٌ أَخْضَرَ فَكَرَاهٍ مِثْلُ الزَّائِدِ) فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ الزَّرْعَ يَتَجَاوَزُ الْمُدَّةَ
كَشَجَرٍ مُؤَبَّرٍ (وَإِذَا انْقَضَتْ لِلْمُسْكِرَةِ) فَرَضَ مَسْأَلَةً (حَبٌّ فَتَبَتَ قَابِلًا فَهُوَ
لِرَبِّ الْأَرْضِ) وَيَحِطُّ مِنْ كِرَائِهَا بَعْدَ ، وَأَمَّا إِنْ تَأَخَّرَ النَّبْتُ فَالْكِرَاءُ (كَمَنْ
جَرَّهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ) الضَّمِيرُ لِلْحَبِّ وَالزَّرْعِ وَالشَّجَرِ لِرَبِّهِمَا إِلَّا أَنْ يَقْلَعَ الشَّجَرُ
رَبُّهُ لغير غَرَسٍ فَلِرَبِّ الْأَرْضِ ذِفَعُ قِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا (وَلَزِمَ الْكِرَاءُ بِالْإِتِمَاقِ)
عَادَةً لَا إِنْ خَشِيَ عَلَى الزَّرْعِ نَحْوُ الْفَارِ (وَإِنْ فَسَدَ لِجَائِحَةٍ) لَا دَخَلَ الْأَرْضَ
فِيهَا مَبَالِغَةٌ فِي اللَّزُومِ (أَوْ غَرِقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ) يَعْنِي إِبَانِ الزَّرْعِ وَقَدْ تَمَكَّنَ
مِنْهُ (أَوْ عَدَمِهِ) لِأَهْلِ الْبَلَدِ (بَذْرًا أَوْ سَجْنَةً) لَا مَكَانَ لِكِرَائِهِ فَإِنْ نَهَضَ
سَاجِنُهُ مِنْهُ الْكِرَاءُ (أَوْ إِنْ تَمَّتْ ثَمَرُهَا فَاتُ الْبَيْتِ) وَلَمْ يَنْفَعِهِ (أَوْ سَكَنَ
أَجْنَبِيٌّ بَعْضُهُ) بِلَا إِذْنِ رَبِّهِ (لَا إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكِرَاءِ وَإِنْ قُلَّ أَوْ
انْهَدَمَ بَيْتٌ مِنْهَا أَوْ سَكَنَهُ مُسْكِرٌ بِهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ) لِلْمُسْكِرِ (بِسُلْمٍ لِلْأَعْلَى
أَوْ عَطِشَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ) قَبْلَ التَّمَكُّنِ (فَتَجِدُهَا) بِحِطِّ فِي قَوْلِهِ
لَا إِنْ نَقَصَ وَمَا بَعْدَهُ (وَخَيْرٌ فِي مُضَيَّرِهِ كَهَطْلٍ) الْمَطَرُ مِنْ بَلَى سَقْفِهَا (فَإِنْ
بَقِيَ فَالْكِرَاءُ) كَلَهُ لِأَنَّ خَيْرَهُ تَنَفُّيَ ضَرَرِهِ (كَهَطْشِ أَرْضٍ صَالِحٍ) نَشِيطِهِ فِي

قوله فالسكراء (وهل مُطلقاً) وهو المتمد (أولاً أن يصاحبوا على الأرض) خصوصاً (تأويلان عكس تالف الزرع لسكرته دودها أو فأرها أو عطش أو بقی القليل) فيسقط السكراء في ذلك كله (ولم يجز أجره على إصلاح مُطلقاً) ولو أضر بالساكن ويخير، ابن عهه السلام العمل على الجبر وخرجت الخبرة بحجب العمران على هذا (بخلاف ساكن أصلح له بقية المدف قبل خروجه) فيجبر على البقاء (وإن أكثرها حائوتاً فأراد كل مُقدمه قسم إن أمكن وإلا أكرى عليهما) والقسم بمجر دالجلوس (وإن غارت عين مُسكري سجين بعد زرعيه) وأبى ربه الإصلاح (نفقت حصّة سنة فقط وإن تزوج ذات بيت وإن بكراء فلا كراء إلا أن تُبين) كأبيها وأمه وحلف أخوها وعمها إن لم يطل ورجما وأبواه كأبويها لا أخوه وعمه (والقول لأجير أنه وصل كتاباً) من حيث الأجرة أما إن أنكر المرسل إليه فيضمن الرسول إلا لبيته كما سبق (وأنه استصنع وقال) ربه (وديعة أو خوفاً في الصفة والأجرة إن أشبه) في الكل (وحاز لا كبناء) ومن يحيط في بيت ربه وإنما يعتبر الحوز إن أشبهها وإن لم يشبهها فأجرة المثل (ولا في رده لربه وإن) قبضه (بلا بدقة) إلا مالا يغاب عليه إلا لتوثق (وإن ادّعاها) أي الاستصناع (قال) ربه (سرق مني وأراد أخذه دفع قيمة الصنيع) بالفتح (بيمين إن زادت دعوى الصانع) في الأجرة (عليها وإن اختار تضمينه فإن دفع الصانع قيمته أبيض فلا يمين وإلا حلفاً واشتركا) بالقيمتين (لأن تخالفاً في لت السوبيق) يخرج من التحالف والاشتراك ولو قال رب السوبيق وديعة لوجود المثل (وأبى من دفع ما قال اللات فمثل سوبيقه) وإلا أخذه ملتوتاً (وله) أي الأجـمـهـر (وللجمال بيمين في عدم قبض الأجرة، وإن بلغنا الغاية إلا نطول فليسكتريه بيمين) والقرب اليومان ونحوهما (وإن قال بمائة إبرقة وقال

للمكثري (بل لا فرق بين حلفا وفسخ إن عديم الشئ أو قل وإن نقده) ولا ينظر الشبه (ولمّا فكّنوت المبيع والمكثري في المسافة فقط إن أشبه) حق العبارة وإلا فالمكثري إن أشبه ويدخل تحت إلا من المير الكثير بلوغ برقة (قوله فقط أو أشبهها وانتقد وإن لم ينتقد حلف المكثري وأزيم الجمال ما قال إلا أن يحلف على ما ادعى فله حصة المأفّة على دعوى المكثري وفسخ الباقي وإن لم يشبهها حلفا وفسخ بكراء المثل فيما مضى وإن قال أكرهت بك (المدينة بمائة وبلغها وقال بل إمكّة) إلا بعد (بأقل فإن نقده) الأقل (فالقول للجمال فيما يشبه منها) وحلفا وفسخ وإن لم ينتقد فالفقول للجمال في المسافة والمكثري في حصتها بما ذكر بعد بينهما) وكذا إن أشبه المكثري فقط (وإن أشبه قول المكثري فقط فالفقول له بينهما) وإن لم يشبهها فكالمسابقة (وإن أقاما بيّنة ففصى بأعد لهما وإلا سقطتا وإن قال أكرهت عشرين بخمسين وقال بل تخمس بمائة حلفا وفسخ) ولا ينظر لشبه ولا نقد حيث لازرع (وإن زرع بعضا) من المدة (ولم ينتقد فله ما أقر به المكثري) بكل سنة خمسة (إن أشبه وحلف وإلا) يشبه أولم يحلف (فقول ربها إن أشبه وحلف وإن لم يشبهها حلفا وجب كراء المثل وقوله فيما مضى وفسخ الباقي مطلقا) راجع لجميع الفروع (وإن نقده فتردد) حقه تأويلان في كون القول المكثري في صورتي شبهه لنقو به بالنقد أو كما لو لم ينتقد.

﴿ باب ﴾

(صحّة الجمل بالتزام أهل الإجازة جملا علم) أما إن علم الجمال فقط مكان الآبق فعليه الأكثر من الجمل وأجر المثل أو الجمول له فيقدر تعبه

وأي علمهما خلاف (بَسْمَجَّةُ السَّامِجِ) ولو بواسطة (بالتَّامِّمِ كَيَرَاءِ السُّفْنِ) تشبيهه في التَّامِّمِ بالتَّامِّمِ في الغاية ولو غرقت بعد (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَلَى التَّامِّمِ فَبِنِسْبَةِ الثَّانِي) لحل الأول وكذا إذا حملت بلا استئجار أو انتفع وأما في السفن فهذه الأول للزومه فإنها إجارة على بلاغ (وإن استعجق) العبد قبل تسليمه لأنه الذي ورطه ولا يرجع على المستعجق (وَلَوْ بِحُرِّيَّةٍ بِخِلَافِ مَوْنِهِ) قبل تسليمه (بِلَا تَقْدِيرِ زَمَنٍ إِلَّا بِشَرْطِ تَرْكِ مَتَى شَاءَ) ليدخل على خفة الضرر وإن كان هو الحكم الأصلي (وَلَا تَقْدِيرِ مُشْتَرِطٍ) للضرر الاشتراط (فِي كُلِّ مَا جَارَ فِيهِ الْإِجَارَةُ) الأليق بالفقه أنها مهتداً مؤخر^(١) وإن كان خلاف السياق (بِلَا عَكْسٍ) فالإجارة أعم لا نفرادها فيما ينتفع فيه قبل التَّامِّمِ وتجاوز في الأبق الجهور على مدة معلومة فليس وجهياً^(٢) (وَلَوْ فِي الْكَثِيرِ إِلَّا كَبَيْعِ سِلَاحٍ لَا يَأْخُذُ شَيْئاً إِلَّا بِالْجَمِيعِ) لأن كل سلعة لها جمالة في المعنى فالشرط منافي لمقتضى العقد (وَفِي شَرْطِ مَنَفَعَةِ الْجَمَاعِلِ) فلا يصح على مجرد صعود جهل (قَوْلَانِ وَلِئِنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعِلَ مِثْلُهُ إِنْ اعْتَادَ كَحِلْفِهِمَا بَعْدَ تَحَالُفِهِمَا) بعد العمل ولم يشبه واحد فإن أشبهها فلن بيده العبد وإلا فكعدم الشبه على الأظهر (وَلِزَبِّهِ تَرْكُهُ) أي العبد لمن جاء به حيث لم يلتزم واعتاده العامل (وَلَا) يعتد (فَالْمَنَعَةُ) في تحصيله (فَإِنْ أَفْلَتْ) قبل تسليمه (فَجَاءَ بِهِ آخَرُ فَلَيْسَ كُلُّ نِسْبَتِهِ) فإن قاب محله الأول اختص الثاني (وَأِنْ جَاءَ بِهِ ذُو دِرْهَمٍ وَذُو أَقْلٍ اشْتَرَكَ فِيهِ) أي الدرهم بالنسبة فإن جعل الأفل نصفاً فله الثالث (وَالِكَلِيمَةُ) الْفَسْخُ وَتَوَرَّتِ

(١) أي وقوله في أول الفصل : صحة الجعل خبر مقدم . ولكن السياق لا يساعد عليه .

(٢) كما قال الأجهوري ووجهه بانفراد الجمالة فيما جهل حاله ومكانه كالأبق وأوجب بعدم الانفراد لجواز أن يؤاجر على التفتيش عنه كل يوم بكذا . فالصواب ما في المتن من أن بينهما محمولاً وخصوصاً مطلقاً .

الْجَاعِلَ بِالشَّرُوعِ وَفِي الْفَاسِدِ جُمْلُ الْمِثْلِ إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ لِمُدَوَّرِهِ
(بِجُمْلَةٍ مُطْلَقًا) تَمَّ الْعَمَلُ أَوْ لَا تَخْرُوجُهُ عَنْ سُنَّةِ الْجَمَلِ (فَأَجْرَتُهُ)

(بَابُ)

(مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ) فَلَا
يَزُولُ الْإِخْتِصَاصُ حَيْثُ كَانَتْ الْعِمَارَةُ فِيمَا مَلَكَ بِشِرَاءٍ أَوْ إِعْطَاءٍ مِنْ مَالِكَ بِأَحْيَاءٍ
أَوْ إِقْطَاعٍ (إِلَّا) أَنْ تَكُونَ الْعِمَارَةُ مَذْهُوبَةً (لِإِحْيَاءٍ) فَانْدَرَسَتْ وَطَالَ الْأَمْرُ
فَأَحْيَاهَا ثَانٍ فَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ وَلَمْ يَقْرَهُ الْأَوَّلُ فَقِيَمَةُ الْعِمَارَةِ وَمَنْعُ وَضْعِهِ إِنْ عَلِمَ بِالْأَوَّلِ
بِمَدِّ حَلْفِهِ مَا عَرَضَ (وَيَحْرِيحُهَا) أَيْ الْعِمَارَةَ (كَمَا حَتَّطَ وَمَرَّعَى يُدْعَقُ غَدُوءًا
وَرَوَاحًا لِبَلَدِهِ وَمَا لَا يَضِيقُ حَتَّى وَارِدٍ وَلَا يَضُرُّ بِمَاءٍ لِبَيْتٍ وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ
لِإِنْفَاقِهِ وَمَطْرَحُ ثُرَابٍ وَمَصَبُّ مِيْزَابٍ لِلدَّارِ وَلَا تَخْتَصُّ مَخْفُوفَةً بِأَمْلَاقٍ) بِمَحْرِمٍ
(وَإِكْلَالِ الْإِنْفَاقِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَلَا يَقْطَعُ مَعْمُورًا مَعْنُوقًا
مِنْهَا) بَلْ انْتِفَاعًا لِأَنَّهَا حَبْسٌ بِلِ مَوَاتِهَا وَمَا انْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَا كَلَامٌ لَهُ فِي أَرْضِ
الصَّلَاحِ كَمَا سَبَقَ (وَيَحْمِي الْإِمَامُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ قُلٌّ) بَارٍ لَا يَضُرُّ (مِنْ بَلَدٍ عَقْلًا كَنَزْوٍ)
أَوْ مَاشِيَةً صَدَقَةً أَوْ فُقَرَاءَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ وَنَائِبِهِ يَحْمِي وَلَوْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ فِي خُصُوصِهِ
بِمُخَالَفَةِ الْإِقْطَاعِ لِأَنَّهُ تَمْلِكُ وَبِحْتَاجِ الْحَيَازَةِ وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمَقْطَعِ لَهُ فِي الْأَذْنِ
(وَأَنْتَقَرَّ) الْأَحْيَاءُ (لِإِذْنٍ وَلِإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قُرُبَ) مِنَ الْعِمَارَةِ وَالْوَاوِ لِلْعَالِ
فَإِنْ الذِّمِّي لَا يَحْمِي فِي الْقُرْبِ (وَإِلَّا) بِسْتَأْذَنِ (فَلِلْإِمَامِ إِمْضَاؤُهُ أَوْ جَعْلُهُ
مُعْتَدِّيًا) يَدْفَعُ لَهُ الْقِيَمَةَ مَنفُوضًا (بِمُخَالَفَةِ التَّبَعِيَّةِ) فَلَا يَحْتَاجُ لِإِذْنٍ (وَلَوْ
ذِمِّيًّا بِفَيْزِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ) لِمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا (وَالْإِحْيَاءُ بِتَقْدِيرِ
مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ) عَنْ الْأَرْضِ (وَبِنَبَاءٍ وَبِقَرْسٍ وَبِحَرْثٍ وَتَحْرِيكِ أَرْضٍ)
لِلزَّرْعِ (وَبِقَطْعِ شَجَرِهَا وَبِكُسْرِ حَجَرِهَا وَتَسْوِيَّتِهَا) لَا يَتَعَوِّضُ بِرَعْيِ كَلَاءِ

وَحَفَرُ بئرٍ مَأْشِيَةٍ وَجَازٌ بِمَسْجِدٍ سُكْنَى إِرْجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْمِبَادَةِ وَعَقْدٌ نِكَاحٌ
وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَقَتْلُ مُقَرَّبٍ وَتَوْنٌ بِقَائِلَةٍ وَتَضْيِيفٌ بِمَسْجِدٍ بَادِيَةٍ (بِمَا لَا يَقْدِرُ
(وَلَمَّا لَا لِأَبْوَلٍ إِنْ خَافَ سَبْعًا) بِالْعَيْنِ وَالْقَافِ ^(١)) (كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ وَمُنْعٌ
عَكْسُهُ) (لَأَنَّ فَوْقَ الْمَسْجِدِ لَهُ حَكْمٌ ^(٢)) (كَبَاخِرَاجٍ رِبْعٍ وَمُكْتٍ بِمَجْرَسٍ
وَكُرَّةٌ أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَكْمُهُ) وَحَرَمٌ إِنْ فُذِرَ كَالْقَعْنَشِ إِلَّا كَرِهَ (وَأَقْلِيمٌ
صَبِيٌّ) وَمَنْعٌ مِظَنَةُ الْعَبَثِ (وَبَيْعٌ وَشِرَاءٌ وَسَلٌّ سَيْفٍ) لَغِيرِ إِخَافَةٍ (وَأَشَادُ
ضَالَّةٌ وَهَتْفٌ بِمَيِّتٍ وَرَفْعٌ صَوْتٍ كَرَفْعِهِ يَعْلَمُ) وَلَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ (وَوَقِيدٌ
نَارٌ وَدُخُولٌ كَخَيْلٍ لِنَقْلِ) مِنْ كُلِّ نَحْسٍ الْفَضْلَةُ (وَفَرَشٌ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (أَوْ
مَتَكًا وَلَيْدِي مَأْجَلٍ) صَهْرَبَجٍ (وَبِئْرٌ وَمِنْ سَالٍ مَطَرٍ كَمَا يَبْدُلُكُمْ مَنَعُهُ
وَبَيْعُهُ) (وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمْنَعَ) (إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ) (فَلَا يَتَّبِعُ
بِهِ) (وَالْأَرْجَحُ بِالْثَمَنِ) لَعَلَّ الْمَعْنَى إِلَّا بَأَنَّ كَانَ مَعَ مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ مَنْ رُجِّحَ أَيْ
قُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ هَذَا خِلَافٌ وَلَا تَرْجِيحٌ أَوْ أَنَّ الْأَرْجَحُ أَفْعَلُ
تَفْضِيلٌ وَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرِ حَقِّهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَأَخَذَ يُصْلِحُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَذْهَبَ
الْمَدُونَةِ الْمَقْتَدَمِ مِنْ أَخْذِهِ مِجَازًا ذَكَرَ مَا لَابَنُ يُونُسَ لَكِنْ صِغَةُ الْإِسْمِ لَيْسَتْ فِي
مَحَلِّهَا لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ (كَفَضْلِ بئرٍ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ يَهْدُمُ بئرَهُ)
فَإِنْ زَرْعُ الْجَارِ عَلَى غَيْرِ بئرٍ لَمْ يَجِبْ (وَأَخَذَ يُصْلِحُ وَأُجِبَرَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى إِعْطَاءِ
الْفَضْلِ (كَفَضْلِ بئرٍ مَأْشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَذَرًا إِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمَذْكَبِيَّةَ) عِنْدَ
حَفَرِهَا (وَبُدْيٌ) فَيَا فَضْلَ عَنْ رَبِّهَا (بِمُسَاوَرَةٍ وَلَةٍ) عَلَى الْحَاضِرِ (مَأْرِيَةُ آلَةٍ
ثُمَّ حَاضِرٍ ثُمَّ دَابَّةٌ رَبَّهَا) ثُمَّ دَابَّةٌ مُسَافِرٍ وَالْمَوَاشِي بَعْدَ الدَّوَابِّ لِإِمَّاكَانِ ذِكْرِهَا

(١) أَيْ خَافَ صَبَقَ الْبَوْلَ

(٢) إِلَّا أَنْ تَتَأَخَّرَ الْمَسْجِدِيَّةُ فَتُسَكَّرُ أَوْ تُشْرَحُ الْمَجْمُوعُ

(إِجْمَعِ الرِّىَّ وَلَا) يَكْفِ الماءُ الجميع (فَبِنَفْسِ الْمَجْمُودِ) فَإِنْ اسْتَوَوْا فَكَمَا
سَبَقَ (وَأِنْ سَأَلَ مَطَرٌ بِمُبَاحٍ سُقِيَ الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ) إَحْيَاءُ وَسَاوَى (لِلْكَتَبِ
وَأَمَرَ بِالتَّسْوِيَةِ وَلَا فَسَكَّهَا طَيْنٍ وَفُسِمَ لِمُتَقَا بِلَسَيْنِ) قُرْبًا مِنَ الْمَاءِ (كَالْفَيْلِ
وَأِنْ مُلِكَ) الْمَاءِ (أَوَّلًا) قَبْلَ وَصُولِهِ لَهُمْ (فُسِمَ) عَلَى عَمَلِهِمْ (بِقِلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ)
كَمَا سَبَقَ وَالْحَظُّ (١) مِنْ حِينَ الْجَرَى وَإِنْ قَدِمَتِ الْأَرْضُ بِعَدْ شَرَكَةِ الْمَاءِ لِأَنَّهَا قَوْمَتِ
عَلَى الْقُرْبِ مِنْهُ وَالْهَمْدُ إِلَّا فَالْوَصُولِ (وَأَنْفَرَعَ لِلتَّشَاخُّ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدُ
تَمَكٍ وَإِنْ مِنْ مَنَاسِكِهِ وَهَلْ فِي أَرْضِ الْمَنُوقَةِ فَقَطْ أَوْ) مَطْلَقًا (إِلَّا أَنْ
يَصِيدَ لِلْأَلِكِ نَأَوْ بِلَانٍ) وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ الصَّائِدَ مَطْلَقًا إِلَّا اضْطُرَّ حَرِيمٌ
أَوْ زَرْعٌ (وَلَا كَلًّا) عَشْبًا (بِفَحْصٍ) أَرْضَ تَرْكُ زَرْعَهَا اسْتَفْنَاءُ عَنْهَا (وَعَفَا)
مَا لَا يَصْلَحُ (لَمْ يَسْكَنْفُهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَرْجِهِ وَحِمَاهُ) وَهُوَ مَا تَرَكَ لِهَرَعِهِ،
وَأَمَّا الْمَرْجُ فَهُوَ الْمَرْعَى مَطْلَقًا فَالْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ « فَائِدَةٌ » مَا انْكَشَفَ عَنْهُ الْبَحْرُ
الْأَقْرَبُ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ كَمَا فِي حَشٍّ عَنِ الْبَدْرِ .

﴿ بَابٌ ﴾

(صَحَّ وَقَفٌ مَمْلُوكٍ) (٢) وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) وَمِنْهُ الْخُلُوتُ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ (وَلَوْ
حَيَوَانًا وَرَقِيْفًا كَمَا بَدَأَ عَلَى مَرْضَى لَمْ يَفْضِدْ ضَرَرَهُ وَفِي وَقَفٍ كَطَاعِمٍ) وَتَدَ
لِلْأَمَانِ (تَرَدُّدٌ) أَرْجَحُهُ الْجَوَازِ (عَلَى أَهْلِ لَلَّةِ الْمَلِكِ) وَلَوْ حَكَمًا كَالْمَجْدِ (كَمَنْ
سَيُولَدُ وَذِيٍّ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ قَرَبَةٌ) كَمَا فِي غَنَى (أَوْ يَشْتَرِطُ) عَطْفٌ عَلَى الْغَنَى
غَيْرِ دَاخِلٍ فِي حَيْزِهِ (تَسَلَّمَ غَلَّتِهِ مِنْ نَظَرِهِ لِيَهْمَرِ فَمًا) وَلَيْسَ كَلَامًا شَرْطًا بَاطِلًا

(١) قوله والخط أي ابتداء زمن النصب من الماء من حين ابتداء من جرى الماء في القناة
ليصل لأرض ذي النصب من الماء ولو بعدت أرضه .

(٢) الوقف جعل منقمة مملوك ولو بأجرة أو غلته مستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس
أحمد دردير .
(م ٢٥ - الكليل)

(أَوْ كِتَابٍ عَادَ إِلَيْهِ) وَلِلْاِتِّفَاعِ كَافٍ بِنِ رَدِّهِ عَلَى (ر) . (بَقْدَ صَرَفِهِ
 فِي مَضَرِّهِ) وَلَوْ كَرِاسًا كَرِاسًا كَانِطِلَ وَالسَّلَاحِ (وَبَطْلَ عَلَى مَعْصِيَةٍ) كَأَكَاةِ
 الْحَشِيشِ (وَحَرَبِيٍّ وَ) مَرِ (كَافِرٍ كَمَسْجِدٍ) وَكُلْ أُمُورَ الدِّينِ وَالْأُظْهَرُ عَدَمُ
 رَدِّ كَقَطْرَةٍ (أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) رَجَعَتْ الصَّغِيرَةُ إِلَى الْكَرَامَةِ (أَوْ عَادَ
 إِلَيْكَ كَتَبَ قَبْلَ هَاجِمٍ) وَبَعْدَهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا عَلَى مَحْجُورِهِ (أَوْ جُمْلَ سَبْقُهُ
 لِدَيْنٍ إِنْ كَانَ عَلَى تَحْجُورِهِ) وَالْأَمُوحِ (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِّكَ) إِنْ كَانَ
 يَحُوزُ الشَّرِيكَ (أَوْ عَلَى أَنْ النَّظَرَ لَهُ) لَتَحْجِيرٍ إِلَّا أَنْ يَحُوزَ هَذِهِ قَبْلَ مَا نَحْ (أَوْ
 لَمْ يَحُزْهُ كَبِيرُهُ وَقَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيَّ هَفِيهِ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ صَحَّةُ حُوزِ
 الْعَصِيرِ الْمَبِيزِ كَالسَّفِيهِ وَإِنْ كَرِهَهَا ابْتِدَاءً كَافٍ حَشِ (أَوْ أَمَّ يُحَلِّ بَيْنَ النَّاسِ
 وَبَيْنَ كَمَسْجِدٍ) وَبُرْ (قَبْلَ فَلَسِيهِ وَمَوْتِهِ وَمَرَضِهِ) أَيْ الْمَوْتُ رَاجِعٌ إِلَى مَنْ لَمْ
 يَحُزْهُ الْحِ (إِلَّا لِمَحْجُورِهِ وَإِذَا أَشْهَدَ صَرَفَ الْغَلَّةِ وَأَمَّ تَكُنْ دَارَ سَكْنَاهُ)
 إِلَّا أَنْ يُخْلِيَهَا (أَوْ عَلَى وَارِثٍ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ) وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ لَمْ يَحُزْ
 (إِلَّا مُقْبًا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَكَهَيَاثٍ لِلْوَارِثِ كَمَثَلِ ثَلَاثَةِ أَوْ لَوَادٍ وَأَرْبَعَةٍ
 أَوْ لَوَادٍ أَوْ لَوَادٍ وَعَقْبُهُ وَتَرَكَ زَوْجَةً وَأَمَّا قِيمَةُ خَلَاذٍ فَيَا (لَوَادٍ) دَهْوِ
 ثَلَاثَةِ أَسْبَاعٍ نَقَسَمَ كَالْمَوَارِثِ (وَأَرْبَعَةٌ أُشْبَاهُهُ لَوْلَا لَوْلَا) لِأَنَّ الْقَدَمَةَ عَلَى
 الرُّؤُوسِ أَوَّلًا (وَنَفْ) بِمَعْنَى فِيهِ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى إِلَّا لَشَرَطِ (وَأَتَقَضَى الْقَسَمُ
 بِحُدُوثِ وَلَدٍ لَهَا) أَيْ الْأَوْلَادِ أَوْ أَوْلَادِهِمْ لِذَا لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ فِيمَا يَبْدُو بِهِ
 بِمَجْدِ اِتِّفَاعِ (كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ) وَيُحْيِي مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ عَدَمُ
 الْقَسَمِ عَلَى الْمَوَارِثِ بَعْدَ تَقْدِيرٍ فِيهِ طَيُّ حَقِّهِ لَوَرْتَا (لَا) مَوْتِ (زَوْجَةٍ
 وَالْأُمِّ) وَمَا يَبْدُو لَوَرْتَهُنَّ ، وَلَوْ بَيْتُ الْمَالِ مَا دَامَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ وَبَدَمُ
 لَوَادٍ الْأَوْلَادِ نَمِ صَرَاحِ الْأَعْيَانِ (فَيَا خَلَاذٍ فَيَا (لَوَادٍ) مَنْ تَبَيَّنَ بِالْوَتِ
 (وَدَخَلَ) أَيْضًا (فَيَا زَيْدًا لِلْوَلَدِ) بِمَوْتِ مَنْ وَلَدَ الْوَلَدِ (يُحْدِثُ وَوَقَفْتُ

أَوْ تَصَدَّقْتُ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ) كَلَّا يَبَاعُ وَيَأْتِي مَفْهُومُهُ فِي قَوْلِهِ وَصَدَقَةُ لِفُلَانٍ
(أَوْ حَرَمَةٍ لَا تَقْطَعُ) مَطْلَبٌ هُوَ مَحْذُوفٌ أَيْ عَلَى مَمْسُومٍ أَوْ جِهَةٍ كَالْفُقَرَاءِ
(أَوْ لِمَنْ يَتَبَوَّأُ الْوَقْفَ) كَلَّا لَا فُلَانٌ (وَرَجَحُ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبٍ فَقَرَأَ
عَصَبَةَ الْمُحِبِّينِ وَأَمْرٌ أَوْ لَوْ رُجِّعَتْ عَصَبَتُهُ) مَعَ بَقَاةِ وَاسْطِهَا خَرَجَ بَنَاتُ الْبَنَاتِ
مِثْلًا بِمَوْضِعٍ مِنْ شَيْءٍ تَرْجِيحُ مَصَارِعِ الْقُرْبِ وَالْفَقْرِ فِي النِّسَاءِ أَيْضًا (فَإِنْ ضَاقَ
قُدِّمَ الْبَنَاتُ) عَلَى الْأَكْثَرِ الْأَبْدَانِ (وَقَلَى الْبَنَاتُ وَبَعْدَهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ
تَصِيبٌ إِنْ مَاتَ لَهُمْ) أَيْ لِقَرَأِهِ (إِلَّا عَلَى كَثْرَةِ حَيَاتِهِمْ فَيُمْلَأُكَ بَعْدَهُمْ)
وَنَصِيبٌ مِنْ مَاتَ لِلْبَنَاتِ (وَالْوَقْفُ) فِي كَفَّةِ نَظَرَةٍ (هَدَمَتْ) وَلَمْ يُرَجَّ
عَوْدُهَا (بِصَرْفٍ) فِي وَثْلَةٍ) مِنَ الْأَحْبَابِ وَنَوْعُهَا مَقْدَمٌ كَمَا سَبَقَ (وَالْإِلَّا)
بِأَنْ رَجَى عَوْدَهَا (وَوُثِّلَتْ) كَمَا رَضَاةُ لِفُلَانٍ (كَلَّا) مَا سَكَ (أَوْ لِمَسَاكِينٍ
تُوقَ أَمْعُهَا بِالْإِجْتِمَاعِ وَلَا بِشَرْطِ التَّجَيُّزِ وَتَحِيلِ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيفَةٍ
أَتَى بِهَا كَرًّا لَا الْعَادِيَّةَ) وَهِيَ ثُمَّ جَارُ شَرْطِ الْإِدْخَالِ وَالْإِخْرَاجِ (وَلَا تَعْمِيقُ
مَصْرُفٍ وَصَرْفٍ فِي غَائِبٍ إِلَّا) يَكُنْ غَالِبٌ (فَالْفُقَرَاءُ وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ)
كَالْفُقَرَاءِ (إِلَّا الْمُطْعَمُونَ الْأَسْلَافُ) لِقَرَأِهِ لَا كَجَوْنٍ (فَإِنْ زِدَ فَسَكْمُ قَطْعٍ)
يَدْنِي الْفُقَرَاءَ (وَالْبَيْعُ مُرْمُوكُهُ إِنْ جَازَ) أَيْ لَمْ يَحْرَمْ وَلَوْ كَرِهَ (كَتَخْصِيصِ
مَذْهَبٍ أَوْ نَظَرٍ) وَلَا يَهْزُلُهُ الْحَاكِمُ إِلَّا لِمَوْجِبٍ كَأَنَّهُ رَغْمُهُ (أَوْ تَبْدِئَةٍ
فُلَانٍ يَكُونُ إِنْ بَيْنَ كَلِمَةٍ ثَانِيَةٍ) فَتَعْنِي (إِنْ لَمْ يَنْقَلِ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ
أَوْ أَنْ مَوْرِدَ خَاجٍ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ) أَوْ هُوَ (بِأَعٍ أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ
فَانْزَوْ عَلَيْهِ رَجْعَةً) (أَوْ لَوْ لَزِمَ كَعَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهْ) (تَشْبِيهِ
فِي الرِّجْعِ مَا سَكَ) لَا شَرْطَ إِصْلَاحٍ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ (خُرُوجُهُ لِلْإِجَارَةِ
بِعَجْزِهِ) (كَأَنَّكَ) لَمْ تَطْلَعْ (لَمْ تَطْلَعْ) وَظَيْفُهَا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ (إِلَّا) أَنْ يَحَاسِبَ
(بَيْنَ غَلَّتِيهَا) فَيَجْزِزُ (عَلَى الْأَصْحَ أَوْ عَدَمَ بَدْعٍ بِإِصْلَاحِهِ وَنَقَّةٍ) فِي

كحيوان بل يبدأ (وأخرج السّاكن الموقوف عَمَلِهِ لِلشَّيْءِ كَنَى إِنْ لَمْ يُصَاحَ)
 اِتَّكَرَى لَهُ وَأَنْفَقَ فِي فَرَسٍ لِيَكْفَزُوا مِنْ بَيْتِ الْمَتَالِ فَلَبِثَ عُدْمَ بَيْعٍ
 وَعُوضَ بِهِ سِلَاحٌ كَمَا لَوْ كَلَبَ) تشبيهه في البيع ثم يندرج في قوله (وَبَيْعٌ
 مَالًا يُلْتَمَعُ بِهِ) الانقفاع المقصود (مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ) وجمل (فِي مِثْلِهِ أَوْ
 شِقَاقِهِ كَأَنَّهُ أَتَمَّ) غير العقار فقيمه في مثله (وَقَفْضُ الدُّكُورِ) عن النزول
 (وَمَا كَبُرَ مِنَ الْإِنَاثِ فِي إِنْثٍ لَا) يباع (عَقَارٌ وَإِنْ خَرِبَ وَتَنَصَّ وَلَوْ
 بِغَيْرِ خَرِبٍ إِلَّا لَأَتَوْسِعَ كَمَا سَجِدَ) جامع وطريق (وَلَوْ جَبْرًا وَأَمْرًا يَجْعَلُ
 تَمَنُّهُ لغيرِهِ وَمَنْ هَدَمَ وَفَقًا فَعَمَلُهُ إِعَادَتُهُ) مذهب المدونة لزوم القيمة (وَتَنَاوَلَ
 الذَّرْبَةُ وَوَلَدَ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ أَوْ الدُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُهُمْ) راجع لما قبل
 أَوْ أَيْضًا (الْخَانِدَ) ولد البنت ذكرًا كَانَ أَوْ أَنثَى (لَا أَسْلَى وَعَقَبِي) قيل
 المعروف الآن تناوله الخاند (وَوَلَدِي وَوَلَدُ وَلَدِي وَأَوْلَادِي وَأَوْلَادُ وَلَدِي
 وَبَنِيَّ وَبَنِيَّ بَنِيَّ وَبَنِيَّ وَلَدِي وَوَلَدِيهِمْ قَوْلَانِ) في شموله الخاند (وَالْإِخْوَةُ)
 تتناول (الْأُنثَى) نعليها (وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاؤُهُمُ الصَّغِيرَ) والصغيرة
 (وَبَنِيَّ أُمِّي إِخْوَتُهُ الدُّكُورُ وَأَوْلَادُهُمْ وَأَلِي وَأَهْلِي الْمَصَبَّةُ وَمَنْ لَوْ رُجِلَتْ
 عَصَبَتُ وَأَفَارِي أَقَارِبَ جِهَتَيْهِ) الأب والأم (مُطْلَقًا) ذكورًا أو إناثًا فربوا
 أَوْ بَعْدُوا (وَإِنْ نَصَرَى) ذميين (وَمَوَالِيهِ الْمُعْتَقُ) بفتح الغاء (وَوَلَدُهُ
 وَمُعْتَقُ أَبِيهِ وَابْنِهِ) ولا يدخل المولى الأهل في مذهب المدونة إلا لقرينة
 (وَقَوْمُهُ عَصَبَتُهُ فَقَطْ وَطِفْلٌ وَصَبِيٌّ وَصَغِيرٌ لِمَنْ كَمْ يَبْلُغُ وَشَابٌ وَحَدَثٌ
 لِلأَرْبَعِينَ وَإِلَّا) بأن زاد على الأربعين (فَسَكُنُ لِلسَّيِّئِينَ وَإِلَّا فَشَبَّحُ وَشِمْلُ)
 ما ذكر من الطفل وما بعده (الْأُنثَى كَالْأَزْمَلِ) الأعزب (وَأَلَهُ لَكَ لِلْوَأْتِفِ
 لَا أَلْفَةً فَلَهُ وَلِوَارِثِهِ مَنَعٌ مَنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ) مثلًا بفهر أماراته ويصالح هو
 (وَلَا يُفْسَخُ كِرَاؤُهُ) بالمثل (لِرَبِّ يَدَاةٍ وَلَا يُقْسَمُ) من الفلّة (إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ)

هذا في المعقب اثلاً بطراً مستحق لا الفقراء (أو أكرى نأظره إن كان على
مُعَيَّن كَالسَّائِغَيْنِ) وفي غير المعين الأربعة هـ— إذا كله لغير من يرجع له الوقف
(وَأَمَّنْ مَرْجُمَهَا) أي الدار (أَمْ كَالْمُشْرِ) فان كان لشرط أو إصلاح فبحسبه
(وَأَمَّنْ بَنَى مُحَبَّسٌ عَلَيْهِ فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ فَمَوْ وَفَتْ) بخلاف الأجنبي
كافي النوادر (وَعَلَى مَنْ لَا يُحَاطُ بِهِمْ أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ
وَأَمْ يُعَيِّنُهُمْ) متعلق بقوله (فَضَلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْيَمَالِ فِي غَلَّةٍ
وَسُكْنَى) والمعينون أسوة (وَأَمْ يُخْرِجُ سَاكِنٌ لِيُغَيِّرَهُ إِلَّا لَشَرِّطٍ أَوْ سَفَرٍ
انْقِطَاعٍ أَوْ بَعِيدٍ).

﴿باب﴾

(الْهَبَةُ) لغير ثواب (تَمْلِيكٌ بِإِلَّا) قصد (عَوَضٍ) لوجه المعطى (وَ)
التمايك (إِثْوَابِ الْآخِرَةِ مَدْرَقَةٌ وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يُنْقَلُ) لا رغبة
مكاتب وأم ولد (يَمْنُ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا وَإِنْ تَجَهُّوْلًا) ولو خالف الظن (وَكَلْبًا)
وجلد أخصبة (وَدَيْنًا وَهُوَ إِبْرَاهِ) فيحتاج لقبول بخلاف الإسقاط كالعتق
والطلاق (إِنْ وَهَبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَكَالْرَهْنِ) أي كرهن الدين يحاز
بالإشهاد ودفع الوثيقة والجمع بين الموهوب والمدين شرط كال (وَرَهْنًا أَمْ يُقْبَضُ
وَأَيْسَرَ رَاهْنُهُ أَوْ رَضِيَ مَرْتَهْنُهُ وَإِلَّا) بأن قبض (قُضِيَ عَلَيْهِ بِمَسْكِهِ إِنْ
كَانَ الدِّينُ بِمَا يُعَجَّلُ) وأيسر ووهب عالمًا بأنه يلزمه فكه (وَالْإِلَّا يُقَى
لِبَعْدِ الْأَجَلِ) لعل بعد منهسوب ومجورور اللام محذوف أي لما بعد ومصدوق
الموصول زمن فان بعد لا تجر باللام (بِصِيْفَةٍ) يعنى مادة وهب وغيرها داخل في
قوله (أَوْ مُفْهِمَهَا وَإِنْ بِفَعْلٍ كَنَحْلِيَّةٍ وَلَدِهِ) ولو كبرها بخلاف الزوجة بعد
البناء كافي بن فيحمل على الامتاع (لَا بَابِنِ) أمر بالبهاء (مَعَ قَوْلِهِ دَارُهُ)

الضمير للولد وفي الأجنبي تمليك (وَجِيرَ) للرهوب (فَإِنْ يَلَا إِذْنِ) من
 الواهب (وَأَجِيرَ عَلَيْهِ) للزومها بالنول (وَعَلَّكَتَ إِنْ تَأَمَّرَ) الحرز (لِإِنْ
 مُحِيطٍ أَوْ وَهَبَ لِمَنْ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ هَبَ أَوْ لِقَبْرِهِ) (وَلَوْ أَنَّ كَرَأَى
 رَاعُوا الْقَوْلَ بِأَنهَا لَا تَلْزَمُ بِالنَوْلِ وَلَا يَضُرُّ الْوُطْءُ وَلَا أَحْبَابُ) (وَلَا يَحْتَثُ) على
 الواهب في الفروع الثلاثة (أَوْ ائْتَصَحَّ بِقَدْرَةِ أَوْ أَوْسَدَا) ثُمَّ كُنْتُ أَوْ
 الْمُعَيَّنَةُ لَهُ) فَإِنْ لَمْ يَمِنْ لِلرَّهوبِ فَلَا تَوَالٍ مَوْثُوكَا يَأْتِ (فَإِنْ كُنْ تَشْرِي) وَلَا
 صَحَّ فِي السَّكْلِ (كَأَنَّ دَقَمْتُ لِيَنْ يَصَافِي مَنَّا بِمَا لِي دَأَمْتُ تَشْرِي) تشبيه في
 البطلان بموت الدافع والبال بعد ذكرك لمعدوم بهر فادها (لَا إِنْ بَاعَ وَهَبَ
 قَبْلَ عِلْمِ الْمُوَهَّبِ) فله رده (وَالْأَلَا) بَأَنْ بَاعَ بَدَعَ عِلْمُ الْمُبْتَاعِ (فَالْتَمَعَنُ) مُتَعَلِّقُ
 رَوَيْتَ يَفْتَحُ الطَّاءُ) وهو أربع (وَكُنْهَا أَوْ جُنَّ أَوْ مَرَضَ وَأَصْلًا
 يَمُوتُهُ) عطف على قوله لدين محيط نعم إن جهزت بعه زوال النافع صح وأما
 تبرع المرض ففانفذ لغير الوارث من الثلث وإِنْ لَمْ يَزَلْ فِي حَكْمِ الرِّصْدَةِ نَحْمُ
 إِنْ صَحَّ فَمَا نَجَزَ كَغَيْرِهِ (أَوْ وَهَبَ لِمَنْ عَرَفَ لَمْ يَقْبَلْ لِعَزْمِهِ) (أَوْ الْوَاهِبُ
 (وَصَحَّ) الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ (إِنْ تَبَيَّنَ لِمَنْ تَوَصَّى) لَأَنَّهُ أَقْوَى مِنْ حُوزِ الْوَدْعِ
 (أَوْ جَدَّ فِيهِ) أَيْ الْحُوزِ (أَوْ فِي أَنْ كَيْفِيَّةً شَارِدِيهِ) (الْجَدَّ) حَيْثُ أَسْكُرَ
 الْوَاهِبُ (أَوْ أَعْتَقَ) لِلرَّهوبِ (أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا اشْرَكَ) على مطلق
 (وَأَعْلَنَ) مُرْطَبٌ فِي غَيْرِ الْحَقِّ لِلتَّذَوُّفِ لِلْهَرَبَةِ (أَوْ لَمْ يَمُتْ) بِالْوَدْعِ لِقَبُولِ
 فَإِنَّ الْمَسَالِمَ وَارِثَ الرَّهوبِ (رَبَّكَ لَا يَمْلِكُ تَوَصِّي) وَلَمْ يَتَصَدَّقْ بِهِ كَمَا سَبَقَ
 فَيَأْخُذُهَا الْوَارِثُ (وَحَوْزُ الْمُخْدَمِ وَتَشْتَقِيهِ) عطف على فاعل صح (مُتَأَمَّنًا)
 وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُبْتَاعُ (وَمُؤَدِّعَ إِنْ عِلْمَ) رَجَحَ كَأَنَّ حَسَّ وَغَيْرَهُ كَكْفَايَةِ
 حَوْزِهِ مطلقاً أيضاً (لَا غَايِبٍ) لَأَنَّهُ حَوْزُهُ مَمْدُومٌ شَرْعاً (وَمُؤَدِّعِينَ

وَمُسْتَأْجِرٍ) إبقاء استيلاء الواهب (إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ) أيضاً وبتولى قبضها
 الموهوب (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ يُقْرَبُ) دون السنة بدليل المقابلة (بِأَنْ
 آخِرَهَا أَوْ أَرْقَىٰ فِيهَا) مجاناً بفصل مانع قبل أخذها (بِخِلَافِ) العود بعد
 (سَنَةٍ) فلا يضر (أَوْ رَجَعَ مُخْتَفِياً أَوْ ضَيْقاً فَكَتَ) عطف على معنى قوله بخلاف
 سنة (وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرَ مَتَا) عطف على فاعل صح ولا يشترط
 الجوز فيما يحتاج لمعوم الإنفاق (وَهَبَهُ زَوْجَةُ دَارَ سُكْنَاهَا إِنْ وَجِدَتْ) حيث
 لم تشترط في الهبة أن لا يخرجها كما عتق (ر) وأما شرط عدم البيع فقريضة الحبس
 كما سبق (لَا الْمَخْسُ) سكناء يمنع وزها لأن السكنى للزوج أصالة قال تعالى
 أَسْكَنُوا مِنْ مَنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) كما سبق (إِلَّا
 إِنْ تَجَوَّزَ) فيجوز له (إِلَّا مَا لَا يُزْفُ) بعينه (وَلَوْ خُيِّمَ وَدَارَ سُكْنَاهُ إِلَّا
 أَنْ يَسْكُنَ أَفْئَلَهَا وَيُسْكِرَى الْأَكْثَرُ وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَطَلَ قَطُّ
 وَالْأَكْثَرُ بَطَلَ الْجَمِيعُ) بخلاف هبة الكبير فلا يبطل إلا بقدر سكناء مطلقاً
 (وَجَازَتْ) (١) الدُّمَرَى (٢) كَأَنْ تَمُرَّ نَكَتُ أَوْ وَارِثَتُكَ) هذه الدار أو الحلى من مالا
 وَرَجَعَتْ لِلْمُعْتَرِ أَوْ وَارِثَتِهِ) بعد موت المعتر بالفتخ والراد من ورثته يوم مات
 فمقتضى لورثته (كَبَحْسٍ عَلَيْهِ كَمَا وَهُوَ لِآخِرِكَا) فخرج في الفرعين (مِنْ كَا
 لَا الرُّقْبَى كَذَوْنِي ذَاوَنِي قَالَا إِنْ مِتُّ قَبْلِي فَهُمَا لِي) (٣) وَإِلَّا فَلَاكَ كَهَبَةٍ
 نَحْلٍ وَسَنْدُشَاءَ كَمَرَتَهَا سَيْنِينَ) مثلاً (وَالسَّقِيُّ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ) جملة حاوية
 (أَوْ قَيْسٍ لِمَنْ يَفْزُو عَلَيْهَا سَيْنِينَ وَيَفْزُقُ عَلَيْهَا الْمَدْفُوعُ لَهُ وَلَا بَيْعُهُ إِيَّاهُ
 الْأَجَلَ) عني بنفي البيع عدم تصرف المالك (وَاللَّابِ) دنية (اِهْتَصَارُهَا)

(١) المراد بالجواز الاذن فيها شرعاً فهي مندوبة لأنها من العروف .

(٢) الدُّمَرَى تملك النفقة حياة الموهوب مجاناً ثم هي ملك للواهب أو من ورثته اه مجموع

(٣) سميت رقبى لزقب كل منهما موت الآخر . وفي رواية من مالك : لا أدري ما الرقبى ؟

قال صاحب البحر الزخار كأنه لم يبلغه ما ورد فيها .

أى الهبة^(١) ولا يشترط لفظ الاعتصار على التتبع (مِنْ وَلَدِهِ) مطلقاً (كَأَنَّمَا
فَقَطَّ وَهَبَتْ ذَا أَبٍ وَإِنْ مَجْنُونًا) الأب أو فقيراً (وَلَوْ تَنَيْمًا) بعدد (حَتَّى
الْمُخْتَارِ) المفتى به منع الطارىء قبل البلوغ من الاعتصار (إِلَّا فِيمَا أُرِيدَ بِهِ
الْآخِرَةُ) أو صلة رحم (كَصَدَقَةٍ بِلاَ شَرْطٍ) فان شرط الاعتصار عمل به
(إِنْ أَمَّ تَفَتُّ لَا يَحْوِلُ سَوْفَ بَلٍ يَزِيدُ أَوْ نَقْصٍ وَأَمَّ يُنْكَحُ أَوْ يُدَايِنُ
لَهَا) وقد رجح أن المدار على وجودها أيضاً (أَوْ يَطَّأُ تَيْبًا أَوْ يَمْزُضَ كَوَاهِبٍ
إِلَّا أَنْ يَهَبَ حَتَّى هَذِهِ الْأَحْوَالِ) فيعتصر (أَوْ يَزُولَ الْعَرَضُ حَتَّى الْمُخْتَارِ)
بخلاف المعاملة (وَكُرِهَ^(٢) تَمَلُّكُ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا يَزَكِّيَهَا أَوْ بَأْسُ كُلِّ
مِنْ غَلَقِهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشُرْبِ اللَّبَنِ) فلا كراهة
(تَأْوِيلَانِ وَيُنْفِقُ حَتَّى أَبٍ افْتَقَرَ مِنْهَا) أى من صدقته وعطف على معناه قوله
(وَتَقْوِيمُ عَبْدٍ أَوْ جَارِيَةٍ لِلضَّرُورَةِ) حاجة الأب (وَيُسْتَقْفَى) بالقيمة (وَجَازَ
شَرْطُ النُّوَابِ وَلَزِمَ بِتَعْيِينِهِ) مع القبول (وَصُدِّقَ وَاهِبٌ فِيهِ إِنْ أَمَّ بِشَهَادَةٍ
عُرِفَ بِضِدِّهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ) عرفنا لا يحتاج المبالغة على العرس (وهلْ يُخْلِفُ)
مطلقاً (أَوْ إِنْ أَشْكَلَ تَأْوِيلَانِ فِي غَيْرِ الْمُسْكُوكِ) متعلق بقوله صدق
(إِلَّا بِشَرْطِ وَهْبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلسَّاخِرِ) إلا اقربته (وَلِقَادِمٍ عِنْدَ قُدُومِهِ
وَإِنْ فَقِيرًا لَغْنَى) عرفنا الآن النُّوَابِ من القادم خصوصاً من الحج (وَلَا يَأْخُذُ)
الواهب الذى لم يقض له بنوَابِ (هَبَتْهُ وَإِنْ قَائِمَةٌ وَلَزِمَ وَاهِبُهَا لَا الْمُؤَهَّبُ
الْقِيَمَةُ) وللموهوب ردها (إِلَّا لِقَوْتِ يَزِيدُ أَوْ نَقْصٍ وَلَهُ) أى الواهب (مَنْعُهَا
حَتَّى يَقْبِضَهُ) أى النُّوَابِ (وَأُتِيبَ مَا يُقْبَضُ عَنْهُ بِبَيْعٍ) أى سلم لا لحم

(١) ذكر عب والخرشى أن الأب إذا شهد على هبته لا يعتصر . قال بن : ولم أر ذلك منصوصاً .

(٢) تنزيها على ما للخمى وابن عبد السلام والتوضيح وقيل كره تحريماً وهو قول الباجى وجماعة وارتضاه ابن عرفة ورد كلام اللخمى انظر بن .

بمحوان أو عرض من جنسه ولا تحتاج لحوز لأنها بيع (وإن مبيعاً إلا كعقاب
فلا يلزمه قبوله) هذا خلاف عرفنا الآن (ولله أذن ولأب في مال ولده
الهيئة للنواب وإن قال داري صدقة يمين مطلقاً) ولو لم يكن (أو غيرها
ولم يمين لم يقض عليه) وإن وجب (بخلاف المعين) بلا تعاقب فيغني
(وفي مسجد معين قوله لأن) نظراً لتعيينه وعموم الانتفاع به (وقضى بين
مسلم وذبح فيها) أي الهبة (محكمين) ولا تعرض لدمهين .

﴿ باب ﴾

(اللقطة مال مضموم عرض للضياع وإن كلباً) مأذوناً (وفرساً
وحماراً) ^(١) ورذ بمعرفة مشدود فيه) وهو العفاص (وبه) وهو الوكاه
(وعنده بلا يمين) وكذا لا يمين مع الأولين (وقضى له) أي من عرفها
(على ذي المدد والوزن) للنص عليهما في الحديث ^(٢) (وإن وصف كان وصف
أول) أو أقوى (ولم يمين بها حلفاً وقسمت) فإن بان بحيث أمكن إشاعة
الخبر اختص الأول كان وصف أقوى (كبيئتين لم يؤرخا) أو اتحدا فيه
تشبيه في الحلف والقسم (ولاً قبلأقدام) أو للورخة أو الأعدل (ولا ضمان
على دافع بوصف وإن قامت بيئته غيره) ويكون النزاع بينهما (واشتؤني
في) معرفة الصفة (الواحدة إن جعل غيرها) فإن لم يأت غيره بأثبت

(١) بالغ على الكلب لثلا يتوهم من منعه ييمه أنه ليس بمال وعلى ما بعده لثلا يتوهم أنه
مثل ضالة الإبل لا يلتقط .

(٢) عن أبي بن كعب في حديث اللقطة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « عرفها
فإن جاء أحد يخبرك بمدتها ووعائها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » رواه مسلم وفي
رواية له عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « فإن جاء صاحبها فمرف
عفاصها وعددها ووكائها فأعطها إياه وإلا فهي لك » .

دفوت له (لا غلط على الأظفار وكل يعضر عنقه له بقدره) ولا الغلط بزيادته
 (ووجب أخذها بخوفها لا إن قال خيانتها كقولهم قتلوا) يخف
 خائفا ولا لم غيابة (كقولهم لا أخشوا ولا يفرقوا كقولهم لا يفرقوا) استظم أن
 دالم يزد على الدهر في كونه في كونه في كونه في كونه (لا تأنوا)
 دون الدرهم الشرعي فلا يعرف أصلا (بظان دالمها بك) أي قد يجد في كل
 يومه أو ثلاثة بنفسي أو من يثق به أو يأمن بها إن لم يعرف منة
 وإلا لكان أن يرضى بغيرها ولا يذكرها على الشكر (بل يقول
 شي) (وإذا فست ليضرب إن هو يفتن بقرينة) فط (وله حبسها مدها) أي
 السنة لربها (أو المصنف أو المصنف) ولو يمسكها (ومع ذلك لا يحل لهاها)^(١)
 محمول على عدم الله وبقوله عليه مع حرمته فلا يترحم عليه بالانصراف الحاج
 (منايا فيوما) ولو تصدق عن ربه (كقوله أخذها) لاسمها تشبه في الضمان
 (قيلتها) أي قبل الله لها ليعلم كالمصنف (بوزن ما بعد أخذها) ليحفظ
 (لا يقرض كتمانها) أي لا يقرضها من ربه (لهم إن ربه يقرض لم
 يضمن وبالله ضمن) (وإذا لم تكن كذلك) ولا يضمن ربه إلا بالباطل ولا
 يصح ربه في نفسه (وقيل السكوت) أن استعملها جناية (في رقبته
 وله أكن ما يفسد كقولهم يقرض) (وشاة بغيره كقولهم يحل
 خراف) (لأن يفسد الحق للمعان وجب لا فرق بين البقر والشاء كما في بن
 (والأ) (تكن بعمل خوف) (أو كنت) (حق بأن ربه كقولهم لا يفرق خائف
 (فإن أخذها فليست له) (أو كنت يجرها) (وإذا لم تكن) (كأن في تأنيها
 كقولهم يقرضها) (أو كنت) (أو كنت) (أو كنت) (أو كنت) (أو كنت)

(١) عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فاج مكة ه إن هذا
 البلد حرام لا يمسك فيه شرك ولا يخلل خلاف ولا يضر صباه ولا تلتقط ليطنه إلا يعرف من الحديث
 متفق عليه .

تدبر قومه (ولا) بأن أكرم الله طائفة من عباده المؤمنين أو ركب لغز
 مرفوعة (ضمير) الذات والصفة (وغلّاها) في الغلظة (شؤونها) ورواها
 (وخرّبها) يخرّبونها (تسكنها) بالتفكير (حيث) حيث (أولادها) فيها (ولأن
 بها بقدرها) في حصة (قاربتها) إذا التفتت بخلاف ما لو وجدها يحد
 اليه يكره أن يقرع من تحتها (تسكنها) مع مع الطبع بل للخطأ أن ألف
 للمكان أن يقرع من تحتها أن تصدق بها من غدا أو من دهرها
 بقصص (الساكنين) أي من أهل المكان (بما يرددها) (إذا ألتها)
 ربحا (منه) أي من (ألا أن تصدق بها عن قسيسة) وإن قصصته بقدرة
 كمالها فإنها أخذت من قسيسة (ولا يفسد الساعات إلا أن نوى قبل الصلاة
 (ووجب الخطأ) (١) لا يقدّر على مبالغ نفسه (من) كناية (وفاقتة
 وتفقته) أن لم يخطئ من ألف (ألا أن يملك كماله أو يحد منه أو يحد من
 محققه) أن كان كماله (مكتوب بها) أنه لا (وخرّبها) كل أي أن
 طارئة عند (عندنا ما مله من ذلك كما سبوا) (والقول) أنه لم يفتق
 حينها (بمين) (وخرّبها) (أولادها) (وخرّبها) (بأولادها
 في قريته المؤمنين كمالها (بما لا يفتقر) (إن القطة مسلم
 وفي قريته المؤمنين كمالها (بما لا يفتقر) (إن القطة مسلم
 لا يفتقر (مع أن) (ألا يفتقر) (ألا يفتقر) (ألا يفتقر)
 والأخير (ألا أن) (ألا أن) (ألا أن) (ألا أن) (ألا أن)
 وقام (الاستق) (الاستق) (ثم) (الاستق) (الاستق) (الاستق)

(١) ويسمى الخطأ بقرعة ابن عرفة بقرعة: أي لم يسلأ أبدا ولا رقة، وخرج
 ولد الزانية فلوله، ومن علم أنه فهو لفظ لا لفظ أم
 (٢) أو ليأكل فلانا هل هو ابنه.

حَضَمَ) عطف على فاعل جاز (وجاهل وكافر وغير مميّز) عطف مدخول
 غير (في مال وجرح) عمد (لأحد وقتل وإيمان وولاء ونسب وطلاق
 وعين رمضى إن حكم صوابا وأدب^(١) وفي) نهكهم (صبي وعبد وامرأة
 وفاسق) أقول أولها البطلان مطلقا ثانيا الصحة مطلقا (ثالثها) إلا لصبي

(١) لأن عقد القضاء انفك من الجهتين . والوعيد على تولي القضاء شديد . ولذلك كان
 العلماء يهرون منه . أما اليوم فيطلبه الجهة ويدفعون الرشوة لأجل توليه .
 (٢) حل كلام المصنف على ما إذا لم يؤذن له في الاستخلاف أو لم يجر عرف به واستخلفه

(الإشهادُ) خوف الاسترقاق (وَلَيْسَ لِمُكَاتِبٍ وَتَحْوِيهِ الْعِقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ) لئلا يشغله (وَنُزِعَ نَحْوُكُمْ إِسْلَامِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَنُدِبَ أَخَذَ أَبِي لَيْنٍ يَعْرِفُ وَلَا) بأن لم يعرف سيده (فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخَذَهُ رَفَعَ لِلْإِمَامِ وَوُفِيَ) عند الإمام (سَنَةً مُنَّمٌ بِعِيقٍ وَلَا يُهْمَلُ) بل يكتب صفاته بختبر بها من يدعيه (وَأَخَذَ نَفَقَتَهُ) من الثمن (وَمَضَى بَيْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ أَغْنِيَّتُهُ) إلا ابينة كاحليلاد والولد موجود ولا قيمة (وَلَهُ) أى رب الآبق (عِتْقُهُ وَهَبَتُهُ لِفَخِيرٍ ثَوَابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَضَمَّتْهُ إِنْ أُرْسِلَتْ) بعد أخذه (إِلَّا إِخْوَافٍ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ وَفِيَا يَعْطَبُ بِهِ) فيعطب وإلا فالأجرة (لَا إِنْ أَبِي مِنْهُ وَإِنْ مُرْتَهِنًا) خروج عما الكلام فيه (وَحَلَفَ) المرتهن ما فوط (وَاسْتَحَقَّتْهُ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَبَيِّنٍ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دَعَاوَاهُ إِنْ صَدَّقَهُ) بعد الاستيناء ثم إن أنبته غيره نزع (وَأُفْرِقَ لِلْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحَقَّهُ) كرده لقوله (إِنْ لَمْ يُخَفْ ظُلْمُهُ وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ : إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فُلَانٌ هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ وَوَصَفَهُ فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ) الوصف مع بين الاستظهار .

﴿ بَاب ﴾

(أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ ذَكَرُ فَطْنٌ مُجْتَهِدٌ إِنْ وَجِدُوا إِلَّا فَا مِثْلُ مُقَدِّمِ) الأول عليه صحة المقلد ولو غير أمثل مع وجود المجتهد وإذا تضرع اجتماع الأوصاف اعتبر الأهم (وَزَيْدٌ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) على الأوصاف السابقة (فُورِشَى تُخَفِّكُمْ بِقَوْلِ مُقَلِّدِهِ وَنَفَذَ حُكْمُ أَعْمَى وَأَبْنُكُمْ وَأَصَمٌ وَوَجَبَ هَزْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَمَعِّينَ أَوْ الْخُلَافَاءَ فِتْنَةٌ إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ أَوْضِياعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ) فاعل لزم

(وَأُجِبَ وَإِنْ يَضْرِبَ وَإِلَّا) يَتَمَيَّن (فَلَهُ الْهَرَبُ^(١)) وَإِنْ هُيِّنَ) مِنَ الْإِمَامِ
لَمَزِيدِ الْخَطَرِ (وَحَرُمَ لِجَاهِلٍ وَقَاصِدٍ دُنْيَا وَنُدْبَ لِيَشْهَرَ عِلْمَهُ كَوَرَعَ غَنِيَّ
حَلِيمٍ نَزِيمٍ) عَنِ الطَّمَعِ (نَسِيبِ مُسْتَشِيرٍ بِلَا دَبْنٍ وَخَدِّ وَزَائِدٍ) أَيْ زِيَادَةِ
(فِي الدَّمَاءِ) الْحَذَقِ لِئَلَّا يَعُولَ عَلَيْهِ وَيَهْمِلَ الشَّرْعَ (وَيَطَانَةَ) جَمَاعَةٍ (سَوْءِ
وَمَنْعِ) الرَّاكِبِينَ مَعَهُ وَالْمُصَاحِبِينَ وَتَخْفِيفِ الْأَعْوَانِ وَالْمُخَاذَةِ مَنْ يُخْذِرُهُ
بِمَا يَقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُكْمِهِ وَشُهُودِهِ وَتَأْدِيبِ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ بِمَحْضُورِهِ
وَالْإِفَاتِحَاكِمِ مِنْ غَيْرِهِ (إِلَّا فِي مِثْلِ اتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي فَلْيُزِفْنِي بِهِ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ)
حَيْثُ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ (إِلَّا لِيُسْعَرَ عَمَلُهُ فِي جَهَنَّمَ بِمَعْدَتِ مَنْ عَلِمَ مَا اسْتُخْلِفَ فِيهِ
وَنُزِلَ) خَلِيفَتُهُ (بِمَوْتِهِ^(٢)) فِي شَبِّ وَغَيْرِهِ اعْتِمَادُ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ بَعْدَهُ وَلَا عَزَلُهُ
(لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَوْ الْخَلِيفَةُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذًا)
أَوْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِخِلَافِ إِبْخَارِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى وَالزَّلْزِلِ فِي مَضَى (وَجَازَ نَعْدُ مُسْتَقِلِّ)
عَامٍ (أَوْ خَصَّ بِفَاعِلٍ أَوْ نَوْعٍ) مِنَ الْعَامَلَاتِ (كَالْمُكَايَحِ وَالْقَوْلِ لِلطَّائِبِ)
أَنَّ الدَّعْوَى عِنْدَ هَذَا الْقَاضِي (مُنْمٌ مِّنْ سَبَقِ رَسُولِهِ وَإِلَّا أَفْرَعُ وَتَحْكِيمٌ غَيْرُ
خَفْئِهِ) عَطْفٌ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ (وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ) عَطْفٌ مَدْخُولٌ
غَيْرِ (فِي مَالٍ وَجَرْحٍ) عَمْدٍ (لَا حِدَّ وَقَتْلٍ إِيْمَانٍ وَوَلَاءٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ
وَعِتْقٍ وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَّبَ^(٣)) وَفِي (تَحْكِيمٍ وَصَحْبٍ وَعَبْدٍ وَامْرَأَةٍ
وَفَاسِقٍ) أَقُولُ أُولَئِكَ الْبَطْلَانِ مُطْلَقًا ثَانِيهِمَا الْمَصْحُوحَةُ مُطْلَقًا (ثَالِثُهُمَا) إِلَّا لِصَحْبٍ

(١) لأن عقد القضاء . نفك من الجهتين . والوعيد على تولى القضاء شديد . ولذلك كان
العلماء يهربون منه . أما اليوم فيطلبه الجهلة ويدفعون الرشوة لأجل توليه .

(٢) حمل كلام المصنف على ما إذا لم يؤذن له في الاستخلاف أو لم يجر عرف به واستخلفه
لاستماع عمله في هذه الحالة ينزل خليفته بعوته ، وفيه بحث ذكره بن .

(٣) إن نفذ حكمه بالفعل وأما مجرد قوله حكمت فلا يؤدب عليه .

وَرَأَيْتُمْ قَوْمًا يَقُولُ (١) وَفَرَسِيَّ تَعْمِي لَدَا) قَالَ أَلَا أَدْرِي بِالْجَوَارِ وَمَنْ فِي الْإِنْفِ فَقَدْ
يَجِبُ (وَقَوْلُهُ لَيْسَ لِي فِيهِ) لَمْ يَلْمِخْ إِنْ شَبَّهَ غَدَاً بِمَجْرُومٍ مُسَكَّنٍ (يَعْنِي
بِقَوْلِهِ) (وَأَمَّا بَرَأ) لَمْ يَزَلْ (مَنْ فَرَسِيَّ شَطِيطٌ وَغَنِيْمَتُهُ أَفْزَرُ مِنْ رَيْسِهِمْ لَا يَكْتَلِفُ)
لَا يَلْمِزُهُ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
لَا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَةَ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
(وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
مَعْمُولٌ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
فَ (نَمَّ فِي الْحُسُومِ وَتَنَبَّ كَاتِباً بِحَالٍ غَرِظاً) حَالٌ مِنَ الْعَدَالَةِ (حَسْرَتُكَ
وَأَعْتَازُهَا وَالْمُفْرِعُ مُخْبِرٌ) (يَعْنِي وَاحِدَةً) (يَعْنِي وَاحِدَةً) (يَعْنِي وَاحِدَةً)
الْمَعْمُولُ (٢) (كَالْمَعْمُولِ وَالْمَعْمُولِ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
مَعْمُولٌ أَخْضَرُ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
يُسْتَفْرَجُ بِمَجَالِسِ لَمَّا تَلَا (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
فَالْمَعْمُولُ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
كَأَنَّمَا عَلَيْهَا (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
تَحْكُمُهُ فِي تَشْرِيعِ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
بِمَجَالِسِهِ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
وَأَمَّا بَرَأ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)
مَائِدَتِهِمْ (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ) (وَأَمَّا بَرَأ)

(١) القول الأول بطرفه والثاني التبيين والثالث التفسير الرابع لأن المأثورين
(٢) المثال بالعدد لأن شاعر في الجواز لكونه من كلامه على ما يفتقر إلى التوضيح
أحد الخصمين مثلاً لأنه حيثما في معنى الشاهد كلامه لستف من برأيه الثاني للارادة فسا
في الحاشية ضيف وإن أعادته الشارح في الجوزج .
(٣) أما في غيرها كسائل المباداة فله أن يفتي .

تَذِيرُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَا تَكُنْ بَيِّنَةً فَإِنْ نَفَاهَا وَاسْتَحْلَفَهُ فَلَا بَيِّنَةَ (تَقْبِلُ) إِلَّا لِمَذْرُورٍ كَذْسِيَانِ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا (فَمَا لَا يَكْفِي فِيهِ وَاحِدٌ) (أَوْ) قَدَمُهُ ثَانِيًا (مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ وَلَهُ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يُحْلَفْهُ أَوْ لَا قَالَ) (لِلْمَازِرِيِّ) (وَكَذَا) لَهُ تَحْلِيفُهُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ (أَنَّهُ عَالِمٌ بِفِسْقِ شُهُودِهِ وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ بِأَبْقِيَّتِكَ حُجَّةً وَادَّبَ تَوْجِيهَهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ) (أَيُّ فِي الْأَعْذَارِ وَمَحْطُ الْأَدَبِ عَلَى التَّمَعُّدِ وَأَصْلُهُ وَاجِبٌ) (إِلَّا الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجَاسِ) (اسْتِثْنَاءُ مِنْ الْأَعْذَارِ لِأَنَّ الْقَاضِيَ شَارَكَهُ فِي الْعِلْمِ (وَمُوجَّهَهُ) أَيُّ مِنْ وَجْهِهِ الْقَاضِيَ الْقَضِيَّةَ لَا يَمْذُرُ فِيهِ (رَمُزَ كَيْ السُّرِّ) لِأَنَّهُ اخْتَارَهُ (وَالْمُبَرِّزَ) فِي الْعَدَالَةِ لَا يَطْعُنُ فِيهِ (بِغَيْرِ عَدَاوَةٍ) رِقَابَةٍ وَغَفْلَةٍ (وَمَنْ يُخَشَى مِنْهُ) عَلَى الشُّهُودِ لَا يَمْذُرُهُ فِيهِمْ وَاسْكُنْ يَفْتَشِ الْحَاكِمُ (وَأَنْظَرَهُ لَهَا) لِلْحُجَّةِ (بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ كَنَفَقَتِهَا وَلِيُجِبَ عَنِ الْمَجْرَحِ) وَهَكَذَا (وَيُجْزُهُ) أَيُّ الْحُكُومِ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي دَيْنٍ وَحُسْبٍ وَعَقْدٍ وَنَسَبٍ وَطَّلَاقٍ) قَالَ (ر) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ لَهُ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ الْحُجَّةِ بَعْدَ التَّجِيزِ مُطْلَقًا أَمَا عَلَى قَوْلِ الْمَدُونَةِ بِقَبُولِهَا لِمَذْرُورٍ كَذْسِيَانِ كَمَا سَبَقَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ وَغَيْرِهَا ^(١) (وَكَتَبَهُ) أَيُّ التَّمَجِيزِ قِطْعًا لِلنِّزَاعِ (وَلِنْ لَمْ يُجِبْ حُدُوسَ وَأَدَّبَ ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ وَإِلْمَدَّ عَلَى عَالِمِهِ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ) فِي تَرْتِيبِ الْحَقِّ كَمَا هُوَ مَثَلًا (وَقِيلَ نِسْيَانُهُ بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ الْمُعَامَلَةِ فَالْبَيِّنَةُ) عَلَى الْمَدْعَى (ثُمَّ لَا تَقْبَلُ بَيِّنَةُ بِالْقَضَاءِ) اتَّكَذِّبُهَا بِإِنْكَارِ الْمَدَّالَةِ (بِخِلَافِ لَاحِقٍ لَكَ عَلَى) فَتَقْبَلُ بَعْدَهُ الْبَيِّنَةُ بِالْقَضَاءِ (وَكُلُّ دَعْوَى لَا تَنْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ) خَرَجَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْوَالِ (فَلَا يَمِينُ بِمَجْرَدِهَا) فَإِنْ أَقَامَ شَاهِدًا تَوَجَّهَتْ (وَلَا تُرَدُّ) بَلْ إِنْ طَالَ حُبْسُهُ دِينَ (كَتَبَكَاحٍ) رَاجِعٌ لِمَنْطُوقٍ وَلَا تَتَوَجَّهَ الْيَمِينُ فِيهِ بِالشَّاهِدِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّهُورَةِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي نَحْوِ الطَّلَاقِ (وَأَمَّا بِالصَّاحِحِ

(١) وَنَاقَشَهُ بَنُ بِنَا يَعْلَمُ مِنْ مَرَاجَعَتِهِ .

ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَانَ خَشْيَ تَقَاوُمِ الْأُمْرِ (ولو ظهر وجه الصواب فيخمس ما يأتي^(١)) (وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) بل لمن يوليه (وَيُؤَيِّدُ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يُشَاوِرْ وَلَا تَعَقَّبَ) لاحتمال أن يقبس (وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا يَتَمَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) وليس النظر في جزئية قطعاً للنزاع ختم تعقبا (وَنَقَضَ وَبَيَّنَ السَّبَبَ مُطْلَقاً) كان الناقض هو أو غيره (مَا خَافَ قَاطِعاً أَوْ جَلَى قِيَاسٍ كَأَسْتَسَاءَ مُعْتَقٍ) بعضه وأعسر للمعتق ليكمل (وَشُفْعَةً جَارٍ وَحُكْمَ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ شَهَادَةَ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثَ ذَوِي رَحِمٍ) مع وجود غيرهم (أَوْ مَوْتَى أَسْفَلَ أَوْ يَعْلَمُ سَبْقَ نَجَاسَةٍ) لأن الحاكم لا يكون بينة (أَوْ جَعَلَ بَتَّةً وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذْباً فَأَخْطَأَ) وثبت ذلك (بِدَيْتَةٍ) تشهد على ما قبل الحكم (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِعَبْدَيْنِ^(٢)) أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَلْبَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ فَلَا يُرَدُّ إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ) خصمه (وَحَلَفَ فِي الْفَصَاصِ تَحْسِينَ مَعَ مَاصِيَةٍ) لأن الشاهد الباقي لوث (وَإِنْ نَكَلَ) عن القسامة (رُدَّتْ) الشهادة (وَعَرِمَ شُهُودٌ) جمع باعتبار الجزئيات إذ الباقي واحد (عَلِمُوا) بالمانع في الشاهد (وَإِلَّا فَمَلَى عَاقِلَةَ الْإِمَامِ) ولأن علم ففي ماله ولأنه لم يقتصر لأنهم يعلم الكذب (وَفِي الْقَطْعِ حَلَفَ الْمُنْطَوِّعُ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ) والفرم على ما سبق وهذا في السرقة كالجنابة إن نكل الطالب لأن القصاص في الجرح يعمل فيه بشاهد ويمين كما سبق في الاستحسانات (وَنَقَضَهُ هُوَ فَقَطُّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبُ أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ رَأَى مُقَلِّدًا) لرأى غيره (وَرَفَعَ الْخِلَافَ لِأَحْلَحَرَامًا) فيما له باطن لو اطاع عليه ما حكم كالزور (وَنَقَلَ وَلَيْكُ أَوْ فَسَخُ عَقْدٍ

(١) وهو قوله أو آخر الباب : ولا يبدءو لصلح إن ظهر وجهه أي الحق .

(٢) أي قضى بغير هديلين كعبددين الخ .

أَوْ تَقْرِيرُ نِكَاحٍ بِغَيْرِ وَلِيٍّ لَا لِأَجِبِزِهِ (وَأَوْ أَفْتَى وَأَمَّ بَتَعَدُّ
لِمَا نَبَلِ بَلْ إِنْ تَجَدَّدَ فَلَا جُنْهَادُ^(١) كَفَسَخَ بِرِضْعٍ كَبِيرٍ) عَلَى أُمِّ زَوْجَتِهِ مَثَلًا
وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ (وَتَأْبِيدٍ) حُرْمَةٌ (مَنْكُوحَةٍ عِدَّةٍ) عَطْفٌ عَلَى رِضْعٍ فَهُوَ سَبَبُ
لِحْكَمِهِ بِالْفَسْخِ فَإِذَا حَصَلَ عَقْدُ نَظِيرِ الْأَوَّلِ وَلَوْ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْأَوَّلِ احْتِجَاجُ
لِحْكَمِ آخَرٍ كَمَا قَالَ (وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ) مَنْ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ حُكْمٌ
(وَلَا يَدْعُو لِصَاحِبِ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ) أَيْ الْحَقُّ إِلَّا لِرَحْمٍ أَوْ فَضْلٍ كَمَا سَبَقَ (وَلَا
يَسْتَنْدُ لِعَلِّهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ كَالشُّهُوَةِ بِذَلِكَ) تَشْبِيهِ فِي الْاسْتِنَادِ
(أَوْ إِفْرَارِ الْخُصْمِ بِالْمَذَلَّةِ وَإِنْ أَنْكَرَ تَحْكُومُ عَلَيْهِ إِفْرَارُهُ بَعْدَهُ) أَيْ
الْحُكْمَ (لَمْ يَفِدْهُ) وَقَبْلَهُ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ وَإِنْ أَنْكَرَ الشُّهُودُ بَعْدَ الْحُكْمِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ
الْقَاضِي بِالْعَدَالَةِ نَظَرَ السُّلْطَانُ وَلَا غَرَمَ عَلَى الشُّهُودِ (وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نَسِيَةً
أَوْ أَنْكَرَا مُضَاهَاً وَأَنْهَى لغيرِهِ بِمُشَافَهَةِ إِنْ كَانَ كُلُّهُ يُولَا يَقْدِرُ وَبِشَاهِدَيْنِ
مُطْلَقًا) كَانَتْ الدَّعْوَى مِمَّا يَعتبر فِيهِ الشَّاهِدَانِ أَوْ لَا وَلَا بَدَأَهُ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتَقَبَّلُ
عِزْلَهُ (وَأَعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَنُدِبَ حَقُّهُ) مِنْ خَارِجٍ بِكَشْمَعَةٍ
أَحْتِيَاطًا خَصُوصًا إِذَا أَشْهَدَاهَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمَا (وَلَمْ يَفِدْ^(٢) وَحْدَهُ وَأَدْبَا
وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ) أَيْ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ (وَأَقَادَ إِنْ أَشْهَدَاهَا أَنْ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ
خَطُّهُ كَالْإِفْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمِهِ وَحِرْفَتِهِ وَغَيْرِهَا فَتَفْدَهُ
الثَّانِي وَبَنَى) إِنْ لَمْ يَنْهَ الْأَوَّلُ الْحُكْمَ (كَأَنَّ نُقِلَ) الْأَوَّلُ (الْخُطَّةَ) بِالضَّمِّ قَضِيَّةُ
(أُخْرَى) تَشْبِيهِ فِي الْبِنَاءِ (وَإِنْ حَدًّا إِنْ كَانَ) الْأَوَّلُ (أَهْلًا أَوْ قَاضِيًا

(١) كَمَا فَعَلَ عُمَرُ فِي الْحَارَبَةِ فَإِنَّهُ قَضَى فِيهَا بِقَضَائِهِ وَقَالَ : ذَلِكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا وَهَذَا

عَلَى مَا قَضَى .

(٢) يَخْصُ مِنْ هَذَا مَا سَبَقَ لَهُ آخِرُ بَابِ الْفُطْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ : وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ لِنَفْسِهِ
قَدْ شَهِدَ عِنْدِي الْخُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَعْمَلُ بِكِتَابِ الْقَاضِي وَحْدَهُ لِحَقِّ الْأَمْرِ فِيهَا لِذَلِكَ حُوزَهَا
بِالْوَصْفِ وَحْدَهُ مِنْ غَيْرِ كِتَابٍ .

مُعْزٍ وَإِلَّا فَلَا) راجع لقوله نفذه الخ (كَأَن شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيِّتًا) إِلَّا
 أَنْ يَمْلَأَ بِقَرِينَةٍ (وَإِنْ لَمْ يُعْمَرْ) الخضم في الكتاب (فَنِي إِعْدَائِهِ) أَيْ
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَبْثُثَ الْإِشْرَاقَ (أَوْ لَا حَتَّى يَنْبُتَ أَحَدِيَّتُهُ قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ
 كَالْخَاضِرِ) وَيُوجِبُ إِلَيْهِ بِالْإِعْذَارِ كَمَا سَبَقَ (وَالْبَعِيدُ جِدًّا كَالْفَرِيقَةِ فَضَى عَلَيْهِ
 بَيِّنَاتِ الْقَضَاءِ) وَتَوَجَّهَ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَلَى مَيِّتٍ لَمْ تَقْرُورَتِهِ وَيَكْفَى فِي
 قَضَائِهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ عَلَى يَتِيمٍ أَوْ مُسْكِينٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ بَيْتٍ مَالٍ . أَوْ وَجْهٌ بُوَ اسْتِحْقَاقِ
 حَيَوَانٍ (وَسَمَّى الشُّهُودَ) لِيَمْذُرَ لِلْبَعِيدِ إِذَا قَدِمَ (وَلَا نُقِضَ وَالْمَشْرَعُ أَوْ
 الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا) أَيْ يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ
 إِذَا قَدِمَ (فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ وَحَكْمَ بِنَا يَتَمَيَّزُ غَائِبًا بِالصُّنَّةِ كَدَبْنِ
 وَجَلَبَ الْخُصْمَ بِخَاتَمِهِ أَوْ رَسُولٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْعَدْوَى) الْقَصْرِ
 (لَا أَكْثَرَ كَسْتَيْنِ مَيْلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يُرَوِّجُ امْرَأَةٌ لَيْسَتْ بِوَلَا يَنْفَرُ وَهَلْ
 يُدْعَى حَيْثُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) مُطْلَقًا (وَبِهِ عَمِلَ أَوِ الْمُدْعَى) بِهِ مِنَ الْعَقَارِ
 (وَأَقِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمْسُكِينَ الدَّعْوَى إِفْغَائِبِ بِلَا وَكَالَةِ) وَلَا حَقَّ فِي الْمُنَازَعِ
 فِيهِ حَقًّا لِمَالِ الْفَهْرِ (تَرَدُّدٌ) .

﴿بَابُ (١)﴾

(الْعَدْلُ حُرٌّ) وَإِنْ ظَهَرَ رَفَقَهُ لَمْ يَرُدَّ بِخِلَافِ الْفَاضِي أَنْظَرَ حَشَّ (مُسْلِمٌ
 عَاقِلٌ بَالِغٌ بِلَا فِسْقٍ وَبِلَا حَبْرٍ وَبِدَعَةٍ وَإِنْ تَأَوَّلَ كَخَارِجِيٍّ وَتَدْرِيٍّ)
 وَالشَّرُوطُ عِنْدَ الْأَدَاءِ إِلَّا فِي الْفِكَاحِ وَمَنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ فَيَعْتَبَرُ التَّحْمِيلَ (لَمْ يُبَايَعْ شَرٌّ)

(١) فِي الشَّهَادَةِ وَأَحْكَامِهَا وَهِيَ الْخَبَارُ عَدْلٌ حَاضِرًا بِمَا عَلِمَ وَلَوْ بِأَمْرٍ عَامٍ لِيَحْكُمَ بِمُقْتَضَاهُ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الرِّوَايَةِ وَسَائِرِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْخَبَرَ أَنْ قَصِدَ بِهِ تَرْتِيبُ حُكْمٍ وَابْتِرَامُ قَضَاءٍ ،
 فَالشَّهَادَةُ . وَأَنْ قَصِدَ بِهِ تَعْرِيفُ دَلِيلِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِشَرْعِهِ فَالرِّوَايَةُ . وَأَنْ خَلَا عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ
 سَائِرُ الْأَخْبَارِ . هَذَا حَاصِلُ مَا فَرَّهُ بِن .

كَبِيرَةً أَوْ كَثِيرَ كَذِبٍ أَوْ صَغِيرَةَ خِيَسَةٍ (كالتفسير لقوله بلا فسق (وَسَفَاهَةٍ) زيادة الجون (وَأَعْيَبَ نَزْدٍ) بعرف بالطاولة لحديث « من لعب به فسكأنا صبيغ يده من دم الخنزير »^(١) (ذُو مُرُوءَةٍ يَتْرَكَ غَيْرَ لَأُثْقِي مِنْ) لعب (سَحَامٍ) بطير (وَسَمَاعٍ غِفَاهٍ) متكرراً كما في حش (وَدِنَاغَةٍ وَحِيَا كِيَةً اخْتِيَاراً) ممن ليست شأنه (وَادَامَةَ شَطْرَ نَجٍ) وحرم يجعل كبنفهر على الأشهر^(٢) وفي بن قول بجوازه مع نظيره في خلوة لامع الأوباش (وَأِنْ أُنْعِمَ فِي قَوْلٍ) أو فعل علمة قبل العمى أو بحس كما يأتي في الزنا (أَوْ أَصَمَّ فِي فِعْلٍ لَيْسَ بِمُتَقَلِّ إِلَّا فِيمَا لَا يَلْبِسُ وَلَا مُتَأَكِّدِ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَزَوْجُهُمَا) أي الأبوين وكذا أبو الزوج وابنه والزوج يشمل الأنثى ولا يشهد في عقد تولاه لأنه من فعله ولا سمسار في ثمن يزيد أجرته (وَوَلَدٍ وَإِنْ سَقَلَ كَبَيْذَتْ وَزَوْجُهُمَا وَشَهَادَةُ ابْنٍ مَعَ أَبِي وَاحِدَةٍ) الأرجح انثان كالبن وحش (كَكُلِّ هَذَا الْآخِرِ) تشبيهه في الإلغاء (أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ) ونصح على خطئه على التحقيق (بِخِلَافٍ أَخْرٍ لِأَخْرٍ) فتجوز (إِنْ بَرَزَ) في المدالة (وَلَوْ) شهد (بِمَدْلِيلٍ) لأخيه (وَنُؤُوَّتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وأنه لا يمد له (كَأَجِيرٍ) تشبيهه في اشتراط التعريض (وَمَوْلَى) أسفل (وَمُلَاطِفٍ وَمُفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مُفَاوِضَةٍ وَزَانِدٍ أَوْ مُنْقِصٍ وَذَا كِرٍ بَعْدَ شَكٍّ وَتَزَكِيَةٍ) وتجوز (وَأِنْ بَحْدٍ) دم (مِنْ مَعْرُوفٍ إِلَّا الْغَرِيبَ) والنساء فيزكيهما غير المعروف ثم يزكيه معروف وفي بن :
عدالة على عدالة هباء إلا عدالة النساء والفرباء
(بِأَشْهَدُ) في تعيين مادة الشهادة خلاف^(٣) (أَنَّهُ هَذَا رِضَى) فإن اقتصر

(١) لفظ الحديث « من لعب بالتردشير فسكأنا صبيغ يده من دم خنزير » رواه مسلم وغيره عن بريدة .

(٢) لكن لم يصح في تحريمه حديث .

(٣) الأرجح عزمه كما في شرح المجموع .

هل أحدهما بخلاف^(١) في بن (من فطن عارف لا يخذع مُعْتَمِدٍ عَلَى طَوْلِ
عِشْرَةِ لَاسْمَاعِ) إِلَّا فَاشِيَا (مِنْ سَوْفِهِ أَوْ تَحْتَهُ إِلَّا لَتَمْدَدٍ وَوَجَبَ إِنْ
تَعَيَّنَ) الْمَزْكِي (كَجَرَحٍ إِنْ بَطَلَ الْحَقُّ) حش من علم صدق الفاسق لا يجرحه
(وَتُدْبَ تَزْكِيَّةُ سِرِّ مَعَهَا) وكلاهما (مِنْ مُعْتَمِدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِسْمَ
وَلَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجَرَحِ) فلا بد من ذكر سببه ويلحق كما في
تت (وَهُوَ مُقَدَّمٌ) وهل إلا أن يكون للزكي أعدل أو أكثر خلاف في بن
(وَإِنْ شَهِدَ ثَانِيًا فِي الْإِكْفَاءِ بِالنِّزَكِيَّةِ الْأُولَى تَرَدُّدٌ) الأرجح عدمه
مالم يشهر لمكن لا ينقض إن اكتفى (وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَقَدْ بَيَّنَّ عَلَى الْآخِرِ
أَوْ أَبُوَيْهِ) عطف على قوله بخلاف أخ فتجاوز (إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِثْلُ لَهُ وَلَا
عَدُوٌّ) عداوة دنيوية (وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ) أى العدو (أَوْ) كانت العداوة الدنيوية
بين (مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلِيُخْبِرَ بِهَا) رجح أنه لا يخبر القاضى بالعداوة إذا علم
صدق نفسه (كَقَوْلِهِ بِمَدَّهَا) أى الشهادة (تَقْتَضِي وَأَشْبَهُنِي بِالْمَجْنُونِ
مُخَاصِمًا) فتد (لَأَشَاكِيَا) معانها (وَاعْتَمَدَ فِي) شهادة (عَلَى إِعْصَارٍ بِصُحْبَةٍ)
متعلقان باعتمد مضمناً معنى تمسك (وَقَرِيْنَةُ صَبْرٍ ضَرْبٍ كَضَرْبِ الزَّوْجَيْنِ)
تشبيهه فى الاعتماد على القريفة (وَلَا إِبْرَاصَ حَرِصَ عَلَى إِزَالَةِ نَقْصٍ) بأن
شهد (فَيَا رُدَّ فِيهِ لِفِسْقٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ رَقِيٍّ) بعدهم فيتم على محاولة دفع
عار الرد بالقبول بعد (أَوْ عَلَى التَّمَأْسَى) بمشاركة الغير (كَشَهَادَةِ
وَلَدِ الزَّوْنَا فِيهِ) وكذا الزانى فى اللواط على الظاهر (وَإِلَّا إِنْ حَرِصَ
عَلَى الْقَبُولِ لِامْتِحَانِيَّةٍ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ) أى رفعه للقاضى (بِطَلْقًا) ولو فى حق
الله تعالى إلا الشرطى إن رفع فوراً حسب الإمكان (أَوْ شَهِدَ وَحَلَفَ)

(١) المرجح منه قول اللخمي : إن قال هو عدل رضى وكفى ، ولا يكفى عدل أو رضى
خلفاً لابن مرزوق .

ويغفر هذا للعوام وللغاضى تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه (أَوْ رَفَعَ قَبْلَ
الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ) الأولى كفاً بن حذف محض (وَفِي مَحْضِ حَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْسَاكِ) لكن من غير رفع الخصم معه كما سبق
(إِنْ اسْتَدْرَجَ تَحْرِيمُهُ كَعَتَقِ وَطَلَقِ وَوَقْفِ وَرَضَاعِ وَإِلَّا) يستدم (خَيْرُ
كَالِزُّنَى) والستر على غير المجاهر أولى (بِخِلَافِ الْخُرُصِ عَلَى التَّحْمِيلِ) فلا
يضر (كَالْمُخْتَنِي) ليشهد (وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبَدَوِي لِحَضَرِي) إلى طلب
تحمله (بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ) من غير فصد (أَوْ مَرَّ بِهِ) فيجوز (وَلَا سَأَلِ) (وَلَا
شَهِدَ) فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ) وإن قبل (أَوْ يَسْأَلِ الْأَعْيَانَ وَلَا إِنْ
جَرَّ بِهَا نَفْعًا كَعَلَى مُورَثِهِ الْمُحْصَنِ بِالزُّنَى أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ إِلَّا) المورث
(الْفَقِيرَ أَوْ بَعَثَ مَنْ يُتَمِّمُ فِي وَلَائِهِ) كما إذا شهد أن أباه أعتق فلاناً وفي الورثة
من لا حق له في الولاء كالبنيات (أَوْ بَدَيْنِ) بل مطلق مال (لِمَدِينَةٍ) للعسر
ولم يبعد أجله (بِخِلَافِ) شهادة (الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفَقِ عَلَيْهِ) إلا أن يلزمها مدة
إعساره (وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخِرِ وَابْتُ) بالمجلس (على واحد إلا التهمة تواطىء
(وَالْقَافِلَةَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي حِرَابَةٍ) على من حاربهم مع العسداوة للضرورة
(لَا) شهادة العسكر (الْمَجْلُوبِينَ) على أهل البلاد لبعضهم (كَالْبُحَّارِ مُسْتَأْجِرِ
دَابَّةٍ لِمِثْلِهِ أَوْ لِقَطٍّ أَوْ ثَوْبٍ لِمِثْلِهِ) أى لنفسه (بِكَثِيرٍ) يتهم به (وَلِغَيْرِهِ)
مطلقاً (بِوَصِيَّةٍ) بمعنى في متعلق بشهد (وَإِلَّا) بأن شهد لنفسه بقليل ولغيره
بكثير على الأرجح (قَبْلَ لَهْمًا) ويحلف الغير لاهو لتبعيته وبها يلغز (١) وهذا
خاص بالوصية لأن الميت قد لا يجد غيره كما في عب وهذا إذا كتبت بكتاب
واحد بغير خط الشاهد وإلا صحت للغير فقط (وَلَا إِنْ دَفَعَ) ضرراً (كَشَهَادَةِ

(١) فيقال : شهادة للنفس مضت ، ويقال : دعوى أخذت بشاهد بلا عين ، أو على
ميت بلا عين استظهار ، ويقال : شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى اهـ شرح المجموع .

بَعْضِ الْعَاقِلَةِ يَفْسُقُ شُهُودَ الْقَتْلِ (الْخَطَأُ) (أَوِ الْإِدْمَانِ الْمُعْسِرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُقْتِ
 عَلَى مُسْتَفْتِيهِ) فِي طَلَاقٍ (إِنْ كَانَ يَمَّا يُنَوَّى فِيهِ) فِي غَيْرِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ عِلْمٌ بِرَأْيِهِ
 (وَالْإِلَا) كَارَادَةِ مَيِّتَةٍ (رَفَعَ وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقِ وَقَالَ أَنَا بَعْتُهُ) أَوْ وَهَبْتَهُ
 عَلَى الرَّاحِجِ لِأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِالْمَلِكِ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ (وَلَا إِنْ حَدَّثَ فِسْقٌ بَعْدَ
 الْأَدَاءِ) قَبْلَ الْحَكْمِ وَلَوْ ثَبَتَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرُّ وَدَفْعٍ وَعَدَاوَةٍ (كَأَنَّ
 يَشْهَدُ لَامْرَأَةٍ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ الْأَدَاءِ أَوْ يَجْرَحُ رَجُلًا فَيَشْهَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ
 بِدِيَةِ فَلَا يَضُرُّ (وَلَا عَالِمٍ) شَأْنُهُ الْحَقْدُ (عَلَى مِثْلِهِ^(١)) وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعُمَالِ
 الَّذِينَ لَمْ يُطْلَقْ لَهُمُ التَّصَرُّفُ (أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ
 كَالرَّشْوَةِ وَتَأَقَّنَ خَصْمٍ) بِغَيْرِ حَقٍّ (وَلَعِبَ نَيْرُوزٍ) مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعَامَةِ (وَمَطْلٍ)
 مِنْ غَنَى (وَحَلَفَ بِعَيْتٍ وَطَلَّقَ وَجَحَى بِمَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا) أَيَّامًا مُتَوَالِيَةً
 (بِلَا عُذْرٍ وَتِجَارَةٍ لِأَرْضٍ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَغْضُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ
 وَبَوْطَةٍ مَنْ لَا تَوَطُّأً) كَجَائِزٍ وَصَغِيرَةٍ (وَبِالْتَفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِالْفِتْرَانِ
 حِجَارَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ) لِمَطْلَقِ حَبْسٍ (وَعَدَمِ إِحْسَاكِمِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَالزَّكَاةِ
 لِمَنْ لَزِمَتْهُ وَبَيْعِ نَرْدٍ وَطُنْبُورٍ وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ وَقُدْحٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِكُلِّ
 مِنَ الْمَجْرَحَاتِ (وَفِي الْمُبَرِّزِ بِالْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ) وَالصَّدَاقَةِ وَيَقْبَلُ التَّجْرِيحَ فِي
 الشَّاهِدِ (وَإِنْ يَدُونَهُ) فِي الْعَدَالَةِ (كَغَيْرِهِمَا) أَيْ الْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ (عَلَى
 الْمُخْتَارِ) عِنْدَ الْخَمَى (وَزَوَالِ الْعَدَاوَةِ وَالْفِسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا

(٢) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْفَرْعَ تَبَعًا لِابْنِ عَاتٍ فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّعْبَانِيِّ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَتَّبِعُونَ
 كَالْفَرَائِضِ وَرَدَّ الشَّيْخُ حُلُولَهُ فِي شَرْحِهِ وَأَطَالَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَوْلَا أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ ذَلِكَ
 مَا كَتَبْتُهُ وَلَيْتَهُ لَمْ يَذْكُرْهُ وَفِي مَخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ الْمَعْمَلُ عَلَى خِلَافِهِ وَفِي أَسْئَلَةِ شَيْخِنَا الْبَرْزَلِيِّ كَانَ
 شَيْخِنَا الْغُبَرِيُّ يَذْكُرُ هَذَا الْقَوْلَ أَيْ فِي الْجَمْعِ وَشَرْحُهُ : وَالْعَالَمُ الْمَسْدُودُ مَقْبُولٌ عَلَى مِثَالِهِ
 بِخِلَافِ مَنْ يَحْقِدُ عَلَى قَرِينِهِ وَيَحْسَدُهُ هـ .

حَدِّ (بَزَمَنَ) (وَمَنْ امْتَنَعَتْ) الشهادة (لَهُ لَمْ يَزَكْ) (الشاهد الممتنع له
(شَاهِدُهُ وَ) لَمْ (يُجْرَحْ شَاهِدًا عَلَيْهِ وَمَنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ) كَالْمَدَّو
(فَالْمَكْسُ إِلَّا الصَّبِيَّانَ) استثناء من شروط العدالة السابقة (لَا نِسَاءً فِي كُرْمِي)
والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب فلذا لا يقبل مار من غير أهل الجمع
(فِي جُرْحٍ أَوْ قَتْلٍ) مع وجود القتل (وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُبَيَّنٌّ ذَكَرٌ أَعَدَّ دَلِيلًا
بَعْدُو) (وَلَوْ فِي الدِّينِ لَمَزِيدُ تَصِيبِ الصَّغَارِ وَخَفِيفِ شَهَادَتِهِمْ (وَلَا قَرِيبٍ) ولو
بعد (وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ) فِي الشَّهَادَةِ بِهِ وَلَا يَضُرُّ سَكُوتُ الْبَعْضِ (وَ) لَا (فُرْقَةٌ)
تَفَرُّقُ الْجَمْعِ (إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ) عَدُول (قَبْلَهَا) وَلَمْ يَحْضُرْ كِبَرُهُ (لِظَنَّةِ
التَّعْلِيمِ) (أَوْ يَشْهَدَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ لَهُ مَعَهُمْ (وَلَا يَقْدَحُ رُجُوعُهُمْ)
بعد الشهادة (وَلَا يُجْرَحُ بِحُجْمٍ وَلِلزَّانَا وَاللَّوَاطِ أَرْبَعَةٌ بِوَقْتٍ) يَذْهَبُونَ فِيهِ لِلْقَاضِي
(وَرُؤْيَا اتَّحَدْنَا) بَن : وَيَكْفِي تَعَاقُبُهُمْ فِي أَرْبَعَةٍ مُتَّصِلَاتٍ إِنْ قَالَ أَحَدُهُمْ أَكْرَمَهَا
وَالْبَاقِي طَاعَتْ (وَفَرَّقُوا فَقَطْ) بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ وَهَلْ نَدَبًا أَوْ وَجُوبًا خِلَافَ وَكَذَا
الْخِلَافُ فِي زِيَادَةِ كَالْمُرُودِ فِي الْمُسْكَلَةِ^(١) عَلَى قَوْلِهِمْ (وَأَنَّهُ أَذْخَلَ فَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا)
عُطِفَ عَلَى مَوْقِفِ (وَلِكُلِّ) مِنَ الْأَرْبَعَةِ (النَّظَرُ لِلْعَوْرَةِ) وَلَا يَقْدَحُ فِيهِمْ عَدَمُ
إِرَادَةِ الزَّانِي كَمَا فِي ح وَغَيْرِهِ (وَنُدِبَ سَوَالُهُمْ) رَجَعَ الْوَجُوبُ^(٢) (كَالْمَرْقَةِ مَا مَيَّ
وَكَيْفَ أَخَذَتْ) فَانْ اخْتَلَفُوا بِطَلَّتْ وَحَدُّوا (لَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلَ لَهُ كَيْفَ تَقِي)
وَطَلَّاقٌ أَمَّا الْوَقْفُ فَنِ الْمَالِ (وَرَجْعَةٌ) وَاسْتِلْحَاقٌ وَإِحْلَالٌ وَإِحْصَانٌ (وَكِتَابَةٌ)

(١) فِي الْجَمْعِ : وَتَفَرِّقُهُمْ وَزِيَادَةُ كَالْمُرُودِ فِي الْمُسْكَلَةِ مَدْبُوبٌ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ انْتَهَى
لَكِنْ فِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ تَرْجِيحُ الْوَجُوبِ فِيهِمَا فَانْظُرْهُ .

(٢) عِبَارَةُ الْمَدُونَةِ : وَيَنْبَغِي إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عِنْدَهُ بِالزَّانَا أَنْ يَكْشِفَهُمْ عَلَى شَهَادَتِهِمْ ،
وَكَيْفَ رَأَوْهُ . الْخِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ انْظُرْ قَوْلَهُ يَنْبَغِي هَلْ مَدَّاهُ يَجِبُ أَوْ هُوَ عَلَى بَابِهِ ؟ الْأَقْرَبُ
الْوَجُوبُ انْتَهَى .

ونكاح ووكالة أو وصية بغير مال وإسلام وردة وتاريخ عدة (عَدْلَانِ وَإِلَّا)
بأن آل المال (فَعَدْلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ أَحَدُهَا بَيِّعِينَ كَأَجَلٍ) في بيع (وَحَيْارِو)
شان (شَفْعَةٌ وَإِجَارَةٌ وَجُرُوحُ خَطَائِرٍ أَوْ مَالٍ) وهي التالف التي لا قصاص فيها
(وَأَدَاءُ كِتَابَةٍ وَإِيصَاءٌ بِتَعَصُّفٍ فِيهِ) أى المال وإنما يحلف الوصى إن كان له
نفع وإلا تدين العدل والمرأتان (أَوْ بِأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ بِهِ) أى المال (كَثِيرًا
زَوْجَتِهِ) وفيه النكاح تبع (وَتَقْدِيمُ ذَنْبٍ عِتْقًا وَقِصَاصٍ فِي جُرُوحٍ) كما سبق
في المستحسنيات الأربع في باب الشفعة (وَلَمَّا لَا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ امْرَأَتَانِ كَوَلَادَةٍ)
ولو لم يوجد الولد ولا ثبتت أمومة الولد إن أنكر الوطاء إلا بعدلين (وَعَيِّبِ
فَرَجٍ) بأمة كالحره إن مكنت وإلا فهي مصدقة^(١) كما سبق (وَاسْتِهْلَالِ
وَحَيْضٍ) من أمة ونصدق الحره (وَنِكَاحٍ بِعَدَمَاتٍ) حق هذا المتقدم على
قوله ولما لا يظهر للرجال لأنه مما يؤول المال (أَوْ سَبْقِيَّتِهِ) أى الموت ليأخذ
ورثة المتأخر من المتوارثين (أَوْ مَوْتٍ وَلَا زَوْجَةً وَلَا مُدَبَّرًا وَنَحْوَهُ) كدَام
ولد وإلا فلا بد من عدلين (وَتَبَيَّتِ الْإِرْثُ) في مسألة الاستهلال (وَالنَّسَبُ
لَهُ وَعَلَيْهِ) راجع الإرث بلا يمينٍ وَالْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ كَقَتْلِ
عَبْدٍ آخَرَ) فثبتت القيمة جنابة لا القصاص راجع لما يؤول المال (وَحَيَاتِ أَمَةٍ)
من غير أمين^(٢) (مُطْلَقًا) ولو لم تطلب الحيلولة (كَخَيْرِهَا) بن إلا المقار (إِنْ
طَلَبْتَ بِعَدْلٍ أَوْ ائْتَمَنْتَ بِزَكِيٍّ) متعاق بحيلت (وَبَيْعَ مَا يَفْسُدُ وَوَقْفَ
ثَمَنِهِ مَعَهَا) أى مع شهادة المحتاجين لاتزكية (بِخِلَافِ الْعَدْلِ) ولم يحلف معه
(فَيَحْلِفُ) ذاك لرد شهادته (وَيُبَيِّنُ بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنها ولو بسماوى (وَأَنْ
يُسْأَلَ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيِّنَةٌ سَمِعَتْ وَإِنْ أَمَّ نَقَطَ وَضَعَ قِيمَتَهُ الْعَبْدُ لِيَذْهَبَ

(١) بيمينها .

(٢) أما الأمين فلا يحال على الراجح كما في شرح المجموع .

به إلى بلدي يشهد له على عينه) وينعى قاضيا (أجيب لا انتفيا وطلب
إيقافه ليأتي ببينة وإن بكى ممين إلا أن يدعى بينة حاضرة أو سماعا
يثبت به) بأن فشا وعينوا العبد (فيوقف ويؤكل به) من يحفظه (في كيويم
والغلة له) أى المدعى عليه (للقضاء والنفقة) زمن الإيقاف (على للمقضى له
به وجازت على خط مقرر بلا يمين) إلا أن يكون فى مسائل يمين القضاء
السابقة وهذا إن شهد على الخط عدلان وهل يعمل بشاهد ويمين عليه فى المالىات
وفى بن ترجيحه أو لا كالنقل وفى الخرشى وغيره ترجيحه ورجح بعضهم اشتراط
الخط وإلزام صاحبه كتابة ما يظهر خطه حيث لا بينة (وخط شاهد مات أو
غاب ببعد) لا حضر ولو امرأة (وإن بغير مال فيهما) شيخنا الراجح قصر خط
الشاهد على المالىات (إن عرفته) أى البينة الخط (كالمعين) غيره (وإن
كان يعرف مشهده) المعول عليه لا يشترط ذلك ويكفى قوله (وتحملا عدلا)
واستمر عدلا (لا) يشهد معتمداً (على خط نفسه حتى يذكرها) أى القضية
(وأدى) أن هذا خطه (بلا نفع) لاحتمال أن يعمل به القاضى كما هو قول
مالك الأول وعليه جماعة قال الأشياخ وهو من المصالح الآن (ولا على من
لا يعرف إلا على عينه) لا الاسم لاحتمال تغييره (ويسجل من زعمت أنها
ابنة فلان) والمذهب ثبوت الحق دون النسب^(١) ولولم يذكر الزعم (ولا على
مُنتقبة لتتعين الأداء وإن قالوا أشهدتنا مُنتقبة وكذلك نعرفها قلدوا
وعليهم إخراجها) من نساء غيرها (إن قيل لهم عيئوها) حيث لم يميزوها
بنسب يخصها على أرجح القولين والخلاف أيضاً فيما شهد به من دابة ورقيق كما
حققه (ر) (وجاز الأداء إن حصل العلم) بأن هذه المشهود عليها (وإن بامرأة
لا يشاهدين شاركاه فى الشهادة عليها) (إلا نقلاً) عنهما نعم لو سألها فأخبراه

(١) وفى ذلك خلاف مبسوط فى كتب الأصول .

وحصل العلم فأولى من المرأة (وَجَازَتْ بِسَمَاعٍ فَشَا عَنْ ثِقَاةٍ وَغَيْرِهِمْ) والأرجح
لا بد من جمعهما في الأداء (بِمَلِكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا) (حقق ر وغيره
أن التصرف لا يشترط هنا فضلا عن الطول (وَقُدِّمَتْ بَيْتُهُ الْمَلِكِ) بتأ (إلا
بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبَى الْقَائِمِ) لأن الناقلة مقدمة (وَوَقُفٍ) عطف على
ملك والأرجح أنه لا يشترط فيه الحوز (وَمَوْتٍ بِبُعْدٍ) في البلاد ولم يطل الزمن
وإلا فلا بد من القطع (إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) بالسماع كعشرين سنة وهذا في
غير الموت لما عرفت (بِلَا رَيْبَةٍ) لا إن لم يعلم ذلك من في سنهم مع كثرة
(وَحَلَفَ وَشَهِدَ اثْنَانِ) وقيل يعمل بشاهد ويمين (كَغَزَلٍ وَجُرْحٍ وَكُفْرِ
وَسَفَرٍ وَنِكَاحٍ وَضِدِّهَا) من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وإن
يُخْلَعُ وَضَرَرِ زَوْجٍ) ولو لم يطل (وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوِلَادَةٍ وَحِرَابَةٍ وَإِبَاقٍ
وَعُدْمٍ وَأَسْرٍ وَعِتْقٍ وَلَوْثٍ) ونفس شهادتهما على القتل لوث^(١)
(وَالْتَحْمُلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَعْيِينَ الْأَدَاءِ مِنْ كَبَرِيْدَيْنِ
وَعَلَى) شاهد (ثَانٍ إِنْ لَمْ يَحْتَزْ بِهِمَا وَإِنْ انْتَفَعَ) من تعين عليه الأداء
(فَجُرْحٍ إِلَّا رُكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمِ دَابَّتِهِ لَا كَسَافَةِ الْقَصْرِ)
عطف على قوله كبريدين (وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ) مع البمد
(وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَانْكَاحٍ فَإِنْ نَكَحَ حُرِّسَ وَإِنْ طَاوَدُ) (سبق
عند قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعداين الخ) (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيهٌ مَعَ
شَاهِدِهِ) (وإلا حلف سيد غير المأذون وكذا تحلف السفينة على الميسر في خلوة
الاهتداء ولها المهر (لَا ضِيَّ وَأَبَوَاهُ وَإِنْ أَنْفَقَ) خلافاً للقول بالحلف
تسقط النفقة فإن ولي الأولى العاملة فهو الذي يحلف (وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ)

(١) جملة المسائل التي يعمل فيها بشهادة السماع اثنتان وثلاثون نظمها بعضهم في ثمانية
أبيات أوردها شب . وتلقاها عنه الصاوي في بلغة السالك فلتنظر ثمة .

مَطْلُوبٌ) للصبي (رَأَيْتَكَ) للدعي به (بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنه من السماوى
(وَأُسْجِلَ) شهادة شاهد الصبي (لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ) إن مات (قَبْلَهُ)
أى البلوغ (إِلَّا أَنْ يَكُونِ) الوارث (نَسْكَالٌ أَوْ لَا) عن حلف حصته فيما
إذا شهد الشاهد بمشترك (فَفِي حَلْفِهِ) على حصة الصبي لأنه قد يظهر له الحق
(قَوْلَانِ وَإِنْ نَسَكَالَ) الصبي إذا بلغ أو وارثه (اِكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ
الْأُولَى) وأما لو نسكل المطلب فانه يؤخذ منه ابتداءً (وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ)
لرد شاهد (ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ) أى الطالب (مَعَهُ) أى الآخر
(وَتَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ) ثانياً (إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ) أظهرهما الحلف ولو أقام
شاهدين قضى لهما على الأرجح (وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاهِدٍ يَوْفَى عَلَى بَيْتِهِ
وَحَقِيقَتِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلَفَ) للدعي عليه فى الثانية ابتداءً وفى الأولى بعد
نسكول للدعي (وَلَا فُجُبُسٌ) وإذا بطل فى الأولى بنكول الموجودين وحلف
الخصم فى حلف من باتى بعد واستحقاقهم خلاف فى بن (فَإِنْ مَاتَ) الحالف
فى الأولى (فَفِي تَفْيِيزٍ مُسْتَحَقٍّ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلَيْنِ) ويحلفون ولا يضرهم
نكولهم الأول كما سبق فى وارث الصبي وقوله الآتى ولا يمكن إن نسكل فى اتحاد
الحق (أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي) وهو الأرجح (تَرَدُّدٌ) ومن للبيان ويحلف أولاد
الفاكلين (وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ قَالَ تَبَتَّ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْهَادٍ) منه وهو
تعدىل لناقلين فلا يجرهما غيره (كَاشْهَدَ عَلَى شَهِادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّيَهَا) عند
قاض تشبيهه فى جواز النقل عن الشاهد ولو تسلسل (إِنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ)
أما المرأة فلا يشترط غيبتها (بِمَسْكَاتٍ لَا يَأْزِمُ الْأَدَاءَ مِنْهُ) على ماسبق
(وَلَا يَسْكُنِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ) وقيل كغيرها^(١) (أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ

(١) هو قول سحنون . وما مشى عليه المصنف قول ابن القاسم فى العتبية .

وَأَلَمْ يَطْرَأْ) على الأصل (فَسَقُّ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جِنٍّ^(١)) فلا يضر طوره
 (وَأَلَمْ يُكَذِّبْهُ أَصْلُهُ) ولو بشكك (قَبْلَ الْحُكْمِ) راجع للتعذيب أما الفسق
 والعداوة فلا يضران بعد الأداء ولو قبل الحكم على الراجح كافي حش وغيره
 (وَالْأَ) بأن كذبه بعد الحكم (مَتَّحَى بِأَلَا غَرْمٍ) على الشهود (وَنَقَلَ عَنْ
 كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا) ويكفي اثنان عنهما وكذا في قوله (وَفِي الزَّنا
 أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ) أربعة (بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ) وأولاه عن كل واحد
 اثنان وكذا اثنان عن ثلاثة واثنان عن واحد على ما لعبد الملك وهو الوجه كافي
 بن خلافا لما في توضيحه (وَلَقَّقَ نَقْلٌ بِأَصْلٍ) لاعتكسه (وَنَقَلَ امْرَأَتَيْنِ مَعَ
 رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ وَإِنْ قَالََا وَهَمَّا بِلَهُوَ هَذَا سَقَطَتْ) لأن الشهادة بلا
 تثبيت جرحه وهذا قبل الحكم ومثله الرجوع الخض (وَقَوْلُهُ) (لَا رُجُوعُهُمْ)
 أى فلا يسقط بعد الحكم ومثله الوهم فهو احتباك والدليل على أنه بعد الحكم قوله
 (وَعَرِمًا مَالًا وَدِيَّةً) فان الغرم لما أناف بالحكم (وَلَوْ تَعَمَّدَا) وقال أشهب
 يقتض من تعمد الزور (وَيُقَضُّ إِنْ تَبَيَّنَتْ كَذِبُهُمْ كَجَيَاةٍ مَنْ قُتِلَ أَوْ جَبَّهَ قَبْلَ
 الزَّنا) فلا يستوفى وإن ثبت بعد الاستيفاء غرما ويوجعان أدباً في القتل ويسجنان
 (وَلَا يُشَارِكُهُمْ) أى شهود الزنا في الدية (شَاهِدَا الْإِحْصَانِ) إذا رجع الكل
 وقال أشهب بالشركة فقبل على العدد وقيل مناصفة كافي بن (كَرُّ جُوعِ الزَّكِيِّ)
 فالغرم على الأصل وإن رجع الزكي وحده أو شامدا الاحصان وحدهما فلا غرم
 (وَأَدْبَا فِي كَقَذْفٍ) إن لم يتلفا شيئاً بضمثانه (وَحُدَّ شُهُودُ الزَّنا) إذا رجعوا
 (مُطْلَقًا) ولو بعد الحكم (كَرُّ جُوعِ أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَهُ
 حُدُّ الرَّاجِعِ فَقَطْ) وأما إن تبين أحدهم غير عدل فينتقض كما سبق ويحدون كما

فِي هَش وَبَن (وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ فَلَا غُرْمَ وَلَا حُدَّ) لِبَقَاءِ النَّصَابِ (إِلَّا
 أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ عَبْدٌ فَيُحَدُّ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ) وَلَا غُرْمَ عَلَى الْعَبْدِ
 (وَعَرِمَ مَا فَقَطَ رُبْعَ الدِّيَةِ ثُمَّ إِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ) مِنْ سِتَّةِ أَعْرَافٍ (حُدَّ هُوَ
 وَالسَّابِقَانِ وَعَرِمُوا رُبْعَ الدِّيَةِ) لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَلَوْ كَثُرَ كَرَارِعُ
 (وَرَابِعٌ قَنَصُهَا) ثُمَّ لِكُلِّ رُبْعٍ (وَإِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ بَعْدَ فَقْدِ عَيْنِهِ وَخَامِسٌ
 بَعْدَ مَوْضِعَتِهِ وَرَابِعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَلَى) الرَّاجِعِ (الثَّانِي خُمُسُ الْمُوَضَّعَةِ)
 لِأَنَّهَا بِخُمُسَةٍ هُوَ أَحَدُهُمْ (مَعَ سُدُسِ الْعَيْنِ كَالْأَوَّلِ) نَشْبِيهِ فِي السُّدُسِ (وَعَلَى
 الثَّلَاثِ رُبْعُ دِيَةِ النَّفْسِ فَقَطُ) وَالْأَطْرَافُ تَنْدَرُجُ وَهَذَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمَوَازِ أَنْ
 الرَّجُوعَ بَعْدَ الْحَكْمِ يَمْنَعُ الْإِسْتِيفَاءَ وَالرَّاجِحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ يَسْتَوْفِي فَيَشْتَرِكُ الثَّلَاثَةُ
 فِي الرُّبْعِ (وَمُسْكَنٌ مَدَّعٍ رُجُوعًا مِنْ بَيْتَيْنِ كَيْمَيْنِ) مِنَ الشَّاهِدِ أَنَّهُ مَا رَجَعَ
 (إِنْ أَتَى بِلَطْخٍ) فِيمَا بَعْدَ الْكَافِ كَانَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِالرُّجُوعِ (وَلَا يُتَبَلُّ
 رُجُوعُهُمَا عَنِ الرُّجُوعِ وَإِنْ عِلِمَ الْحَاكِمُ بِكُذِّبِهِمْ وَحَكَّمَ فَالْقِصَاصُ)
 لَوْلَى وَبَعْدَ الْعَدَالَةِ، فَالِدِيَّةُ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْقَضَاءِ حَقَّقَهُ بَن (وَإِنْ رَجَعَا
 عَنْ طَّلَاقٍ فَلَا غُرْمَ كَعَقْرِ الْقِصَاصِ إِنْ دَخَلَ) لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ لَا قِيَمَةَ لَهُ
 (وَالْإِسْتِمْتَاعُ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ شَيْئًا مَشْهُورٌ عَلَى ضَعِيفٍ (كَرُّ رُجُوعِهِمَا
 عَنْ دُخُولِ مُطَلَّقَةٍ) إِلَّا فِي التَّفْوِيزِ فَالْكُلُّ (وَإِخْتَصَّ) بِغُرْمِ النِّصْفِ كَمَا فِي
 (ر). (الرَّاجِعَانِ) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (بِدُخُولٍ عَنْ) الرَّاجِعِينَ عَنْ (الطَّلَاقِ)
 لِأَنَّهُمَا كُنَا رَجَعَا عَنْ طَّلَاقٍ مَدْخُولٍ بِهَا وَسَبَقَ لِأَمْرٍ عَلَيْهِمَا (وَرَجَعَ شَاهِدًا
 الدُّخُولِ) بِنِصْفِ الصَّدَاقِ (عَلَى الزَّوْجِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ إِنْ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ)
 لِأَنَّهُ مُعْتَرَفٌ بِمَوْتِهَا فِي عَصَمَتِهِ فَيَتَكَلَّمُ الْمَهْرُ (وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا) أَيْ شَاهِدِي
 الطَّلَاقِ (بِمَا قَوَّاهُ مِنْ إِرْثٍ دُونَ مَا غَرِمَ) مِنْ مَهْرٍ (وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا
 قَاتَاهُ مِنْ إِرْثٍ وَ) نِصْفِ (صَدَاقٍ وَإِنْ كَانَ) الرَّجُوعُ (عَنْ تَجْرِيجٍ أَوْ

تُعْلِيْطُ شَاهِدِيْ طَالِقِ أُمَةٍ غَرِمَ لِلسَّيِّدِ مَا نَقَصَ بِزَوْجِيَّتِهَا (وكذا العبد
 لا الحرّة) (وَلَوْ كَانَ يَخْلَعُ) الباء بمعنى عن (بِشَمْرَةٍ لَمْ تَطْبُ أَوْ بَاقِي) فَالْقِيَمَةُ
 حِينَئِذٍ (على غرره) (كَمَا تَلَاَفَ) بِلَا تَأْخِيْرٍ لِلْحُصُولِ فَتَغْرُمُ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ (أى
 حين الحصول) (عَلَى الْأَحْسَنِ وَإِنْ كَانَ بَعِيْقٌ غَرِمَ مَا قِيَمَتُهُ وَوَلَاؤُهُ لَهُ وَهَلْ
 إِنْ كَانَ) العتق المرجوع عنه لِأَجْلِ يَغْرِمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لَهَا بِقَدْرِ
 مَا غَرِمَا قَالَهُ سَحْنُونُ وَهُوَ الْأَقْوَى ، فَإِنْ قَتَلَهُ السَّيِّدُ رَجَعَا عَلَيْهِ ، أَوْ مَاتَ مِنْ مَالِهِ
 (أَوْ تَسَطَّطَ مِنْهَا) قِيَمَةُ (الْمَنْفَعَةِ) عَلَى الْغَرَرِ وَيُسْتَوْفِيهَا السَّيِّدُ (أَوْ يُخَيَّرُ فِيهَا)
 أى تسليم المنفعة كالأول كلما استوفى دفع مقابله (أَقْوَالٌ وَإِنْ كَانَ بَعِيْقٌ
 تَدْبِيْرٌ) بَيَانِيَةٌ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ مَيُوتَ سَيِّدِهِ فَعَلَيْهِمَا (
 ضَاعَ) (وَهُمَا أَوْلَى إِنْ رَدَّهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْجَنَائِيَةِ) تشبيهه فى أن الجنى عليه أولى
 مِنَ الْغَرَمَاءِ (وَإِنْ كَانَ بِكِتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ وَإِنْ رُقِيَ فَمِنْ
 رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ بِاسْتِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ وَأَخْذًا مِنْ أَرْشِ جِنَائِيَةٍ عَلَيْهَا وَفِيهَا
 اسْتَفَادَتُهُ قَوْلَانِ) أَقْوَاهَا لَا يَأْخُذَانِ مِنْهُ (وَإِنْ كَانَ بِعِتْقِهَا) أى أم الولد
 (فَلَا غُرْمَ) إِذْ لَمْ يَفُوتَا إِلَّا الِاسْتِمْتَاعَ كَالْمَدْخُولِ بِهَا وَيُسِيرُ الْخِدْمَةُ لَعُو (أَوْ
 بِعِتْقِ مُكَاتَبٍ فَالْكِتَابَةُ) أَوْ مَدْبِرٍ أَوْ مُؤْجَلٍ فَقِيَمَتُهُمَا كَذَلِكَ (فَإِنْ كَانَ)
 شَهَادَةُ الرَّاجِعَيْنِ (بِبُنُوْقِهِ فَلَا غُرْمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ يَارِثُ) (فَيَغْرِمَانِ
 لِمُسْتَحَقِّهِ لَوْلَاهُ) (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْمَشْهُودُ بَيْنُوْتَهُ (عَبْدًا) (لِلْأَبِ) (فَقِيَمَتُهُ)
 يَغْرِمَانِهَا (أَوْ لَا ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ) ابْنًا (آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ) لَا يَرِثُ مِنْهَا
 الْمَشْهُودُ بِهِ وَبِذَلِكَ يُلْغَزُ (وَغَرَمَا لَهُ) أى للآخر (نِصْفَ الْبَاقِي) الَّذِي أَخْذَهُ
 لِمَشْهُودٍ بِهِ (وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ أَخْذَ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ) الَّذِي بِيَدِهِ قَبْلَ
 الْقِيَمَةِ تَقْدِيْمًا لِلْمَالِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ (وَكُلُّهُ بِالْقِيَمَةِ) مَا بَقِيَ مِنَ الدَّيْنِ (وَرَجَعَا عَلَى
 الْأَوَّلِ بِمَا غَرِمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيْمِ) وَإِنْ كَانَ بِرِقٍّ لِحُرٍّ فَلَا غُرْمَ إِلَّا لِكُلِّ

مَا اسْتَقْبَلَ وَمَالَ أَنْتَزَعَ وَلَا يَأْخُذُهُ) أَى الْمَرْجُوعُ بِهِ (الْمَشْهُودُ لَهُ) بالرقبة (وَوُورِثَ عَنْهُ) أَى عَنِ الْعَبْدِ (وَأَلَهُ عَطِيَّتُهُ لَا تَزُوجُ) بِهِ بِلَا إِذْنِ (وَلِإِنْ كَانَ بِمَائَةٍ لَزَبْدٍ وَغَمْرٍو ثُمَّ قَالَا لَزَبْدٍ) كُلُّهَا (غَرِمَا تَحْسِينًا) مدفوعة (لِعَمْرٍو فَقَطُّ) وَلَا يَأْخُذُ زَبْدٌ غَيْرَ الْخَمْسِينَ قَالَا يَفْرَمَانُ لَهُ وَلَا عَنْهُ (وَلِإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ) وَالشَّاهِدُ مَعَ الْيَمِينِ يَفْرَمُ الْجَمِيعَ عَلَى الرَّاجِحِ (كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ) تَشْبِيهِهُ فِي غَرَامَتِهِ النِّصْفَ وَلِإِنْ بَقِيَ مِنَ النِّسَاءِ وَاحِدَةٌ فَعَلَى مَنْ رَجَعَ رُبْعَ الْحَقِّ وَلِإِنْ كَثُرْنَ وَلِإِنْ رَجَعَ كُلُّهُنَّ فَعَلَيْهِنَّ النِّصْفُ (وَهُوَ مَعْمُومٌ فِي الرِّضَاعِ كَالثَّانِيَيْنِ) لِلْمَذْهَبِ كَوَاحِدَةٍ وَالرِّضَاعُ يَثْبُتُ بِمَرَاتَيْنِ فَتَقِي بَقِيَّتَ وَاحِدَةٍ فَعَلَى الرَّجُلِ وَالرَّاجِمَاتِ النِّصْفَ وَالسَّكَلُ عَلَيْهِمْ وَالْفَرَمُ الْإِلَارِثُ وَصَدَاقُهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِالْمَوْتِ تَأْمَلِ (وَ) إِنْ رَجَعَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ (عَنْ بَعْضِهِ) أَى بَعْضُ الْمَشْهُودِ بِهِ (غَرِمَ نِصْفَ الْبَعْضِ) فَعَنِ الثَّلَاثِ غَرِمَ السُّدُسَ وَقَسْ (وَلِإِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحَكْمُ بَعْدَهُ فَلَا غَرَمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ) عَلَى مَا سَبَقَ (وَالْمَقْضَى عَلَيْهِ مُطَاوَبُهُمْ بِالْإِنْفَاعِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَالْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ) الْأَخْذَ (مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَلِإِنْ أُمِكنَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ جَمْعًا) كَبَانَ تَشْهَدُ بِهِ لَمْ تَوْبُ فِي مَائَةٍ فَتَشْهَدُ الْآخَرَى بِسَلَمِهِ تَوْبَيْنِ غَدْرِهِ فِي مَائَةٍ فَيَلْزَمُهُ الْأَنْوَابُ الثَّلَاثَةُ فِي الْمَائَتَيْنِ (وَالْإِلَاءُ) يُمْكِنُ جَمْعُ (رُجْعٍ يَسْتَبِ بِمِلْكٍ كَتَسْنِجٍ وَتَسْكَجٍ إِلَّا) أَنْ يَشْهَدَ الْآخَرُ (بِمِلْكٍ مِنَ الْمُفَاسِمِ) فَتَقْدُمُ بَيْنَتُهُ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ (أَوْ تَارِيخٌ أَوْ تَقْدُمُهُ وَبِمَزِيدٍ عَدْلَةٍ) فِي الْأَصُولِ لَا الْمَزْكِيَيْنِ وَيَحْلِفُ صَاحِبُهَا وَالتَّرْجِيحُ فِي الْمَالِيَّاتِ ^(١) لِمَا سَبَقَ مِنْ إِنْغَائِهِ فِي النِّكَاحِ (لَا عَدَدٍ) حَيْثُ لَمْ يَخْرُجْ مَخْرُجَ

(١) التَّرْجِيحُ مُبْتَدَأٌ وَفِي الْمَالِيَّاتِ خَبَرٌ وَالْمَعْنَى أَنَّ التَّرْجِيحَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَالِيَّاتِ وَمَا آتَى إِلَيْهَا مِمَّا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَبَعَيْنٍ، وَأَمَّا غَيْرُهُمَا مِمَّا يَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ فَلَا يَقَعُ التَّرْجِيحُ فِيهِ بِزِيَادَةِ الْعَدَالَةِ.

التواتر (وَبَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ اِمْرَأَتَيْنِ) إلا أن يكون الشاهد مع المرأتين عدل وبشاهد وامرأتين عليه مع يمين (وَبَيْدٍ) فيما لم يعرف أصله (إِنْ لَمْ تَرْجَحْ بَيْنَهُ مُقَابِلَهُ فَيَحْلِفُ وَبِالْمَلِكِ عَلَى الْحَوْزِ) ولم تمض مدة الحياة (وَبِنَقْلِ عَلَى مُسْتَصْحَبَةٍ وَصَحَّةٍ) شهادة (الْمَلِكِ) بتا (بِالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ مُنَازَعِ وَحَوْزِ طَالَ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ) فإن قطعوا ردوا وفي الإطلاى تردد^(١) (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْكَأَلِ فِي الْأَخِيرِ) والمعتمد أن ذكره شرط وما قبله يعتمد عليه وإن لم يذكر (لَا بِالِاشْتِرَاءِ) من غير تعيين المشتري منه عطف بالتصرف ومع تعيينه هو قوله وبنقل (وَأِنْ شُهِدَ بِإِقْرَارٍ) بأنها ملك خصمه (اسْتُصْحِبَ) ولا يحتاج لزيادتهم: لم يخرج عن ملكه (وَأِنْ تَعَدَّرَ تَرْجِيحُهُ سَقَطَتْمَا وَبَقِيَ بَيْدُ حَازِرِهِ) كما سبق (أَوْ لِمَنْ يُقَرُّ لَهُ) الحائز به ولا يخرج عنهما (وَقُسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْدٌ أَحَدَهُمَا كَالْعَوْلِ) فإذا ادعاه أحدهما والثاني نصفه فكانها ستة عالت لتسعة فللأول الثلثان ولو قسم على التنازع والتسليم لأخذ ثلاثة أرباعه (وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ) إذ لا يلزم من الحوز للملك (وَأِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنْ أَبَاهُ أَسْلَمَ فَالْقَوْلُ لِلنَّصْرَانِيِّ) لموافقته الأصل حيث لا بينة (وَقَدْ مَتَّ بَيْنَةُ الْمُسْلِمِ) لأنها ناقلة (إِلَّا) أن تشهد بينة الأخير (بِأَنَّهُ تَنَصَّرَ وَمَاتَ إِنْ جُهِلَ أَصْلُهُ) هذا محط الاستثناء وهو منقطع لأن ما قبله أصله نصراني (فَيُقْسَمُ) حيث لا مرجح (كَمَجْهُولِ الدِّينِ) ولا بينة فلا تسكرار (وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ) راجع لما قبل الكاف أيضاً الإسلام والنصرانية واليهودية وما عداها (بِالسَّوِيَّةِ) ولو اختلف عدد أصحابها ثم كل جهة على شرعها (وَأِنْ كَانَ مَعَهُمَا طِفْلٌ قَتَلَ يَحْلِفَانِ وَيُوقَفُ الثُّلُثُ)

(١) أظهره الصحة .

لأحمال اختيار اختياره إذا بلغ جهة الثالثة (فَمَنْ وَافَقَهُ أَخَذَ حِصَّتَهُ وَرَدَّ عَلَى
 الْآخِرِ) سدسه ولا ينقص ذلك عن الثلث وبها يلغز (وَإِنْ مَاتَ حَافًا) كالأول
 لتصيب الصبي (وَقُسِمَ) بينهما (أَوْ لِالصَّغِيرِ النِّصْفُ) لأن كلا يقول أخى
 وتنازعا في غير نصفه (وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْئِهِ ^(١))
 ولو من غير جنسه (فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرُ عُمُوبَةٍ) وفي العقوبة لا بد من
 الحاكم (وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ) ولو من وداعة وما سبق في الوداعة ^(٢) ضعيف
 (وَإِنْ قَالَ أَبْرَأْنِي مَوْكَائِكَ الْعَائِبُ أَنْظِرْ) إن قربت الغيبة وأخذ المال مع
 البعد فاذا قدم الموكل وأقر بالإبراء رد وإلا حلف وأخذه وإلا حلف ذلك فان
 نكل فلا شيء له (وَمَنْ اسْتَمْلَلَ بِدَفْعِ بَيِّنَةٍ أُمْلِيَ بِالْإِجْتِهَادِ) كما سبق
 (كَجِسَابٍ وَشُبْهَةٍ بِكَفِيلٍ بِالْمَالِ) راجع لمسألة الغائب والمعتمد فيما بعدها كفاية
 حميل الوجه (كَمَاَنْ أَرَدَ إِقَامَةً) شاهد (ثَانٍ) فيطلق غريمه بكفيل بمال (أَوْ
 بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ) الباء بمعنى اللام كما في نسخة عطف على الدفع (فَبِحَمِيلٍ بِالْوَجْهِ
 وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ وَهَلْ خِلَافٌ) وهو المعتمد فالراجع النفي كما سبق في الضمان
 (أَوْ الْمُرَادُ) بالثبوت (وَكُلُّهُ يُلَازِمُهُ) لاحقيقة الحميل الغارم (أَوْ) محله
 (إِنْ لَمْ تُعْرَفْ عَيْنُهُ تَأْوِيلَاتٌ وَيُجِبُّ عَنْ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ) فإن لهم كان
 استحياه ولى الدم رد إقراره إلا أن يحل الولي فيحلف (وَعَنِ الْأَرُشِ السَّيِّدُ)
 فان قامت قرينة كتمعاق المقطوع بالعبد قبل إقراره ^(٣) (وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ ^(٤)) ولو
 قل (بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا) لا مجوسياً (وَتَوَلَّاتْ عَلَى أَنَّ النَّصْرَانِيَّ

(١) أى المالى .

(٢) وهو قول المص : وليس له الأخذ منها لمن ظلمه بمثلها .

(٣) ويكرن الارش في وقفته ، فيخير سيده بين أن يفديه أو يملكه في أرضه .

(٤) غير اللعان والقسامة أما اللعان فيمينه أشهد بالله ، والقسامة يمينها أقسم بالله . ولا يزيد

فيهما : الذى لا اله الا هو .

يَقُولُ بِاللَّهِ فَمَقَطٌ) لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّمْلِيثَ بِلِ وَتَوَوَاتٍ عَلَى ذَلِكَ فِي الْيَهُودِيِّ أَيْضًا وَفِي
نَحْوِ التَّحَايِفِ بِالْإِطْلَاقِ^(١) تَحَدُّثِ النَّاسِ أَقْضِيَّةَ بِحَسَبِ مَا يَحْدُثُونَ مِنَ الْفُجُورِ (وَعُلِّمَتْ
فِي رُبْعٍ دِينَارٍ) لَوْ أَخَذَ (بِجَامِعٍ) وَيَجْلِبُ لَهُ كَالْجَمْعَةِ عَلَى خِلَافِ بْنِ (كَأَنَّ كَنِيسَةَ
وَبَيْتَ النَّارِ وَبِالْقِيَامِ لَا بِالْإِسْتِقْبَالِ وَبِجَنْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَجَجَ وَرَأَى
مَطْرَفَ وَابْنَ الْمَاجِشُونَ تَغْلِيظَهَا بِمَطْلُقِ مَنْبَرٍ، بِنِ وَبِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا (وَحَرَجَتْ
الْمُخَذَّرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ مَهَارًا وَإِنْ مُسْتَوْلَدَةً
فَلْيَا) وَلَا يُلْزَمُهَا الْإِخْتِفَاءُ (وَتَحْلَفُ فِي أَفْلٍ فِي يَبْتَرِهَا) كَمَنْ لَا تَخْرُجُ أَصْلًا
وَلَا يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ حُضُورُ الْخَصْمِ بِمِثْلِهَا كَمَا فِي عَجَجَ (وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى
مِثِّ لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ) وَيُثَبِّتُ الْحَقَّ لَجَمِيعِهِمْ فَإِنْ نَسَكَ
أَخْرَجَ الصَّبِيَّ لِلْبُلُوغِ كَمَنْ شَاهَدَ كَمَا فِي بِنِ (وَحْلَفَ فِي تَقْصُصٍ) مِنْ عَدَدٍ أَوْ وَزْنٍ يَتَعَامَلُ
بِهِ (بَتًّا وَغِشًّا) وَوَزْنٌ لَا يَتَعَامَلُ بِهِ (عِلْمًا) إِلَّا الصَّيْرِ فِي فَبَتًّا عَلَى الْأُظْهَرِ وَهَذَا
إِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا إِلَّا أَخَذَ لِرَبِّهَا فَيَصْدُقُ بِمِثْلِهِ (وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوَى^(٢)
كَحِطُّ أَيْبِهِ أَوْ قَرِينَةٍ) مِنْهُ أَوْ مِنْ خَصْمِهِ (وَيَمِينُ الْمَطْلُوبِ مَالُهُ عِذْرِي
كَذًا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَتَفَى سَبَبًا إِنْ عُنِيَ وَغَيْرُهُ) تَشْدِيدًا (فَإِنْ قُضِيَ نَوَى
سَلَفًا يَحِبُّ رَدُّهُ) الْآنَ^(٣) وَقَدْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِ الْحَقِيقِي يَخَافُ الْحَبْسَ كَمَا فِي
عَجَجَ (وَإِنْ قَالَ وَقَفْتُ أَوْ لَوْلِي لَمْ يُنْعَ مَدَّعٍ مِنْ بَيْنَةٍ) وَخَصَامَهُ عَلَى مَنْ
لَهُ ذَلِكَ (وَإِنْ قَالَ لِفُلَانٍ فَإِنْ حَضَرَ ادَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَمْ يَدَّعِ الْأَمْرَ)
أَنْ يُقَرَّرَ حَقُّ (وَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَ وَغَرِمَ مَا قَوَّتَهُ أَوْ غَابَ لَزِمَهُ يَمِينُ أَوْ بَيْنَةٌ)

(١) وبالمصنف وبضريح الولي، وكذا بالصليب للصمغاني.

(٢) والغموس حيث لم يقو الظن.

(٣) وتنفعه توريته. وفولهم: اليمين على نية المحلف — وهو مأخوذ من حديث —

عمله إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر، وهنا لاحق له.

ولو على إيداع فلان (وَأَنْتَقَلَتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ) المقر (أَخَذَهُ) المدعى جوازاً (بِلاَ يَمِينٍ فَإِنْ جَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقَرُّ أَخَذَهُ) وإن كذبه فلا شيء له (وَأِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَاجُوعَةٌ يَعْلَمُهَا لَمْ تَسْمَعْ) كما سبق (وَأِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقِّهِ) أى ما يؤول إليه (اسْتُحِقَّ بِهِ بِيَمِينٍ) أى بسبب النكول مع يمين (إِنْ حَقَّقَ) فإن المشهور أن يمين التهمة تتوجه ولا ترد (وَالْيَمِينُ الْخَالِئُ) وجوباً (حُكْمُهُ) أى التكول (مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْخَصْمِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهَا) ثانياً (إِنْ نَكَلَ بِخِلَافٍ مُدَّعٍ) أو عدعى عليه (الَّتَزَمَهَا ثُمَّ رَجَعَ) فيردها على الآخر أو يقيم ثانياً (وَأِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ) لا مفهوم لودت ولا المدعى (وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْخِلَافُ وَإِنْ حَازَ أَجَنِيٌّ غَيْرُ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ) تصرف الملاك غير الهبة والوطء والكتابة فإن هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان إذا علم المدعى ذلك ولم ينكروها هذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها المؤلف والتي لم يذكرها كالأصهار والمواالى ولا يلتفت لكلام الشرح وغيره ولحاضر يبيع سلعته الثمن ما لم تمض سنة وللغائب الرد ما لم تمض سنة ، فالثمن ما لم يطل وأفاد التصرف أنه لا حيازة فيما في الذمة كالوقوف لحق الله تعالى (ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ) وهل تفيد المنازعة بلا حاكم خلاف (بِلاَ مَا نَعِيَ) كخوف فلا حيازة لمن عرف بالتعدى ككافى بن وقيل بشرط بيان سبب الملك ، وكجهل الملك لا مستنده على ما فى بن وهل يحمل على العلم أو عدمه خلاف فى (ح) (عَشْرَ سِنِينَ لَمْ تَسْمَعْ^(١)) دعواه الملكية (وَلَا بَيِّنَتُهُ إِلَّا بِإِسْكَانٍ) ونحوه كمزارعة لأن الحيازة إذا جهل كيفية دخول الحائز ، ولا بدأن يدعى الحائز الملكية لما قال ابن رشد وغيره الحيازة لا تنقل ملكاً ، وإنما تدل عليه وتقويه

(١) قال ابن سحنون : لما أمر الله تعالى نبيه القتال بعد عشر سنين - يعنى من إرساله - علم أنها غاية الاعتذار اه شرح المجموع .

وفي لزوم بيان سبب المملكية والحلف خلاف (كشريك أجنبي حاز فيها) أى العشر (إن هدم وبنى) مالا يستحق وأحدهما^(١) كاف (وفي الشريك القريب) بل القريب مطلقاً إلا لعداوة فـكالأجنبي (معهما) أى الهدم والبناء (قولان) قليل يكفى العشر وقليل لا بد من زيادة على أربعين^(٢)، كمع غيرها والموالى والأصهار كالأقارب^(٣) وقليل كالأجنبي، وقليل كالشريك (لا بين أب وابنه إلا بكهبة) بحضرته فيمضى كما سبق أنه لا يشترط فيه الطول (إلا أن يطول معهما) أى الهدم والبناء (مات هلك البينة وينقطع العلم وإما تفترق الدار من غيرها في الأجنبي) بل وفي القريب يكفى غير الدار الزيادة على العشر (ففي الدابة وأمة الخدمة السنتان ويراد في عبد وعرض) وأمة غير الخدمة على ثلاث سنين وثوب اللباس تفنيه سنة وأصل الباب غايمة الظن .

﴿باب﴾

(إن أتلّف مكلف) ولو سكر حراماً وإلا فعلى العاقلة (وإن رُق غير حرّبي) لأنه بتوبته تسقط جنايته وقبلها يقتل لحريته على ماسبق (ولا رائد حرّبي أو إسلام حين القتل) يعنى من الرمي للتلّف كما قال بعد (إلا لغيره) وهى القتل لأخذ المال فيقتل الزائد لأنه حد حكماً كما يأتى (معصوماً) منعول أتلّف من الرمي (للتلف^(٤)) ولا حاجة لقوله (والإصابة) لأنه سيأتى يقول والجرح كذلك لا إن كان هدرأ عند أحدهما (بإيمان وأمان) ودخل فيه

(١) قالوا بمعنى أو .

(٢) وهو الأرجح .

(٣) على أظهر الأقوال .

(٤) متعلق بمعصوما والمعنى أن المقتول يكون معصوماً من وقت رميه إلى حين تلفه فلو ضرب معصوماً ثم ارتد الضروب قبل خروج روحه لم يقتض من الضارب .

الجزية متعلق بمعصوم (كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ وَأَدَبَ) المستحق إن قتله
 وثم من ينصفه (كَمُرْتَدٍّ) وعلى قاتله دية (وَزَانٍ أَحْصَنَ) ويقتص بالبكر
 إلا أن يراه أوبينة مع زوجته فالدية على العاقلة إلحاقاً للغيرة بالجنون (وَيَدِ سَارِقٍ)
 يؤدب قاطعها للافتيات على الإمام في ذلك كله (فَالْقَوْدُ) جواب إن أتلّف
 (عَيْنًا) بمعنى أنه ليس للولي إلزام الجاني الدية على المشهور (وَلَوْ قَالَ إِنْ قَتَلْتَنِي
 أَزْنُوكَ) إلا بعد إنفاذ المقاتل فتفيد البراءة كمن جرح ويؤدب من أجهز منفوذ
 المقاتل على الأظهر وهو كالحى فى الإرث (وَلَادِيَّةٌ إِعَافٍ مُطْلَقٌ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ
 إِرَادَتُهَا فَيَحْفِظُ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ) فى القصاص (إِنْ أَمْتَنَعَ) الجانى من الدية
 (كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ) تشبيهه فى أنه ليس له عوض إلا أن تظهر إرادته
 (وَاسْتَحَقَّ وَلِيٌّ) لنفس أو جرح (دَمٌ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ) ينبغى أنه
 مصدر عطف على ذم (يَدِ الْقَاطِعِ لِكَدِّيَّةِ الْخَطَا) إن كان الثانى مخطئاً ،
 فالكلام لولى المقتول الأول (فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ وَإِنْ قُتِلَتْ عَيْنُ
 الْقَاتِلِ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أَسْلِمَ) له (فَلَهُ الْقَوْدُ) لعصمة
 أطرافه (وَقُتِلَ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى كَحَرِّ كِتَابِي بِعَبْدٍ مُسْلِمٍ) لا عكسه لأن الحرية
 لا توازى الإسلام (وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِي وَنَجْوسِي
 وَمُؤْمَنٍ) اسم مفعول مضعف ولو حذفه ماضر (كَذَوِي الرُّقِّ) ولا عبرة
 بالشائبة (وَذَكَرٍ وَصَحِيحٍ وَضِدِّهِمَا) ومنه تام الأعضاء بغيره (وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ
 عَبْدًا) وثبت قتله (بِدَيْنَةٍ أَوْ قَسَامَةٍ) أما باقرار العبد فيبطل باستحيائه كما
 سبق (خَيْرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلَسِيدٌ إِسْلَامُهُ أَوْ فِدَاؤُهُ) بالقيمة أو دية
 الحر (إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا) ومثله نظر العائن الجرب وقيس عليه الحال ^(١) واستبعده بن

(١) أى القتل بالحال وتوجيه الهمّة ومذهب الشافعية لا قصاص ، وانظر ما لو قتل ولي
 بالمغرب ولياً آخر باليمن مثلاً على سبيل خرق العادة ، ماذا يكون حكمه ؟ والظاهر لا قصاص
 أيضاً كالقتل بدهوة مستجابة ،

(وَأِنْ بِقَضِيْبٍ) ولو أصاب غيره حيث لم يحل أصل الضرب (كَخَنْقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ أَوْ مُثَقِّلٍ وَلَا قَسَامَةً إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا وَكَطَرَحٍ غَيْرِ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ (١) عَدَاوَةً) لا مفهوم له حيث لم يحسن ولم يجزم. بسلامته (وَالْإِلَّا فِدْيَةٌ وَكَحْفَرٍ بئرٍ وَإِنْ بِبَيْتِهِ أَوْ وَضَعَ مُزْلِقٍ أَوْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَقُورٍ تُقَدِّمُ إِصْحَابِهِ إِذَا رُئِيَ) بما حكم أو إظهار (قَصْدَ الضَّرَرِ وَهَلَكِ الْمَقْصُودُ) في جميع ما بعد الكاف (وَالْإِلَّا) يقصد معيناً أو هلك غير المقصود (فَالدِّيَّةُ) ولا شيء في بئرٍ في الملك أو الموات لمنفعة أو إيقاف دابة ليدخل المسجد مثلاً أو كلب كرس حيث لم يعلم العداء (وَكَالِإِكْرَاهِ) كما يأتي (أَوْ تَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمْيِهِ حَيَّةً عَلَيْهِ) تقتل أو عداوة ولو مات من الخوف (وَكَاإِشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ) فوات مستنداً مثلاً (وَأِنْ سَمَّطَ فَقَسَامَةً) لاحتمال موته من الواقعة (وَإِشَارَتُهُ فَقَطُّ خَطَأً وَكَالِإِمْسَاكِ لِلْقَتْلِ) فلا بد أن يعلم أن الطالب أراد قتله وهل يشترط أن يكون لولا المسك ما قتله خلاف في بن (٢) (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ (٣)) ولو لم يتألفوا وهل لا بد أن يقصد كل القتل في نفسه ولا يكفي قصد الضرب عند الاشتراك وهو ما عجز وقواه بن بكلام ابن عبد السلام أو يكفي وهو الأليق بما سبق وهو لبعض مشايخ عجز وارتضاه رخلاف (وَالْمُتَمَّا لُتُونَ وَإِنْ بِسَوْطٍ سَوْطٍ) بل ولو لم يباشروا إلا واحدا بحيث لو استعان أعانوه (وَالْمُسَبَّبُ مَعَ الْمُبَاشِرِ) كمن حفر بئراً لشخص فرداه آخر (كَمُكْرِهِ وَمُكْرِهِ) إلا أن يكون المكره بالفتح أباً فيقتل

-
- (١) ولو طلب غريباً فلما أخذه خشي على نفسه الهلاك فتركه ومات في الموازية والعتبة عن ابن القاسم لا شيء عليه اه توضيح .
 (٢) الراجح يشترط ذلك .
 (٣) إن قصدوا ضربه وضربوه ولم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت فإن تفاوتت اقتصر من صاحب الأقوى وعوقب غيره .

المكروه بالكسر وحده (وَكَسَبٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمْرٍ صَغِيرًا) لأن أمرهما له كلاً كراه
وعلى عاقلة الصغير نصف الدية فإن تعدد اشتراك عواقلهم ولو ناب كلا دون الثلث
(وَسَيِّدٌ أَمْرٍ عَبْدًا مُطْلَقًا) صغيراً أو كبيراً ويقتل الكبير أيضاً ولا شيء على
الصغير كما في حش (فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ) شدة أذى (اِقْتَصَّ مِنْهُ فَقَطُّ)
أعدم الإكراه ويضرب الأمر مائة ويحبس سنة وإن حضر القتل اقتص منه
لتقريره (وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَتِمَّا لَأَعْلَى قَتْلِهِ) وعلى عاقلة الصبي
نصف الدية كالكبير إن أخطأ وإلا ففي ماله (لَا شَرِيكَ مُخْطِئٍ وَتَجَنُّونِ) بل
يشتري في الدية وليس للورثة قسامة لقصاص (وَهَلْ يَقْتَصُّ مِنْ شَرِيكِ سَبْعٍ
وَجَارِحِ نَفْسِهِ وَحَرْبِي وَمَرَضٍ بَعْدَ الْجُرْحِ أَوْ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ قَوْلَانِ)
والمعتمد في الأخير^(٢) القود والدية في الخطأ بقسامة فيهما (وَإِنْ تَصَادَ مَا أَوْ تَجَاذَبَا
مُطْلَقًا) بجمل أو غيره راكبين أو لا (قَصْدًا فَإِنَّا أَوْ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْدُ) فلا يقتل
صبي ولا حر بعبد وكذا لو قصد أحدهما (وَحِمْلًا عَلَيْهِ) أي على القصد (عَكْسُ
السَّفِينَتَيْنِ) فيحتمل على العجز ويهدر ومع القصد يقتص على الأظهر (إِلَّا لِعَجْزِ
حَقِيقٍ) استثناء منقوع من قوله فالقود والأرجح أنه في التصادم كالخطأ لا هدر
(لَا إِخْوَفَ غَرَقِي أَوْ ظُلْمَةٍ) مخرج من قوله عكس السفينتين فلا هدر بل
يضمنون كالخطأ إذ ليس لهم أن يسلوا بهلاك غيرهم (وَالْإِلَّا) بأن أخطئنا (فَدِيَةٌ
كُلٌّ عَلَى عَاقِلَةِ الْآخِرِ وَفَرَسُهُ) مثلاً (فِي مَالِ الْآخِرِ) وأحدهما فاسلك حكمه
ولا يخفى ما في سياتي المص هنا من الصعوبة^(١) (كَثْمَنِ الْعَبْدِ) بمعنى قيمته
تشبيهه في أنه في مال الحر (وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُتَبَاشِرُ فِي الْمَمْلَاةِ يُقْتَلُ الْجَمِيعُ)

(١) وهو المرض بعد الجرح - والظاهر في شريك السبع القصاص نظراً لتمام قتله .

(٢) وعبارة المجموع هنا أوضح ونصها : وإن تصادما أو تجاذبا عمداً أو أخطأ أحدهما
فأحكام القود وحمل على العمد والسفيتين على العجز وبابه هدر وليس منه خوف كالفرق ودية
كل من المخطئين على عاقلة الآخر وغيرها كالفرس في مال صاحبه اهـ

أعاد هذا لقوله (وَأِلَّا) تكن ممالاة (قُدِّمَ الْأَقْوَى) حيث تميزت الضربات وإلا قتلوا به إن قتل مكانه وإلا فالقسامة على واحد (وَلَا يَسْتَقْبَلُ الْقَتْلُ عِنْدَ الْمُسَاوَاةِ بِرْوَائِلًا يَعْتَقُ أَوْ إِسْلَامٍ) بعد تمام الجناية (وَضَمِنَ وَقْتُ الْإِصَابَةِ وَالْمَوْتُ) هذا في الخطأ والعمد الذي لا قود فيه وما سبق أول الباب في القود فيعتبر تغير الصفات بكسرية وإسلام إذ ذاك (وَالْجُرْحُ كَالْمَنْفَسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَنْعُولِ) (إِلَّا نَاقِصًا) (ككافر) (جَرَحَ كَامِلًا) فلا يقتص هنا بل الأرش على المشهور لأنه كاليد الشلاء مع الصحيحة بخلاف قتل الأدنى الأعلى (وَأِنْ تَمَيَّزَتْ جِنَايَاتُ جَرَحاتٍ) (بِلَا تَمَازُجٍ) لا مفهوم له (فَمِنْ كُلِّ كَنْفَعَةٍ وَاقْتَصَّ مِنْ مُوَضَّعَةٍ أَوْضَحَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ فِي الْخَدَّيْنِ وَإِنْ كَلْبَرَةٌ وَسَابِقُهَا مِنْ دَامِيَةٍ) (بِلَا شِقِّ) (وَحَارِصَةٍ شَقَّتِ الْجِلْدَ وَسَمَحَاقٍ كَشَطْنَتُهُ وَبَاضِعَةٍ شَقَّتِ الْأَعْمَ وَمُتَلَاحِجَةٍ غَاصَتْ فِيهِ بِتَعَدُّدٍ) لا مفهوم له (وَمِلْطَاطٍ) بالهمز (قَرُبَتْ لِلْعَظْمِ كَضْرِبَةِ السَّوْطِ) ولو لم يحصل جرح (وَجَرَّاحُ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالسَّاحَةِ) بكسر الميم إلا في عمق الموضحة فلا بد من ظهور العظم (إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلُ) فلا يزداد عليه إن عظم عضو الجنى عليه (كَطَبِيبٍ زَادَ) في القصاص (عَمْدًا) فيقتص منه (وَأِلَّا) يتعمد (فَالْعَمَلُ) والنقص لغو (كَذِي شَلَاءٍ عَدِمَتِ النَّفْعُ) (وَأِلَّا خير الجنى عليه كالتت وهو الصواب (بِصَحِيحَةٍ وَبِالْعَكْسِ) تشبيه في العقل (وَعَيْنٍ أَعْمَى وَلِسَانٍ أَبْكَمٍ) ويأتى أن في ذلك الحكومة (وَمَا بَعْدَ الْمُوَضَّحَةِ مِنْ مُنْقَلَةٍ) في الرأس في حيز العقل لعظم الخطر (طَارًا فِرَاشُ الْعَظْمِ) إضافة بيانية (مِنْ الدَّوَاءِ) أى من أجله (وَأَمَّا أَفْضَتْ لِلدَّمَائِغِ وَدَامِغَةٍ خَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ كَلَطَمَةٍ) تشبيه في عدم القصاص وإنما الأدب بالنظر (وَشُقْرِ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ وَاحِمَةٍ وَعَمْدُهُ كَاخْطِلًا إِلَّا فِي الْأَدَبِ) وفيه حكومة إن لم يثبت (وَكُنْ يَعْظُمُ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا كَعَظْمِ

الصدْرِ وَفِيهَا : أَخَافُ فِي رَضٍ الْأَنْثَمِينَ أَنْ يَتَلَفَ) بخلاف قطعها على الأرجح (وَإِنْ ذَهَبَ كَبْصَرٍ بِجُرْحٍ اقْتَصَّ مِنْهُ) أى الجرح (فَإِنْ حَصَلَ) ذهاب المنفعة أيضاً (أَوْ زَادَ) فظاهر والزائد هدر (وَإِلَّا) يحصل (فِدْيَةٌ مَا لَمْ يَذْهَبْ) فى ماله كلاً أو بعضاً (وَإِنْ ذَهَبَ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ) القصاص (كَذَلِكَ) بحيلة (وَإِلَّا فَالْعَقْلُ كَانَ شُلْتُ يَدِهِ بِضَرْبَةٍ) يقتص منها ، فإن لم تشل بالقصاص فالعقل كان كانت الضربة لا قصاص فيها فهذا مما يدخل تحت الكف فى قوله وإن ذهب كبصر (وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَمَوَىٍّ أَوْ سَرَقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ غَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَإِنْ قُطِعَ أَقْطَعُ الْكَفِّ مِنَ الْمِرْفَقِ فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ كَمَقْطُوعِ الْحَشْفَةِ) إذا جنى على عيب سالمها فيخير (وَتُقَطَّعُ الْيَدُ النَّاتِئَةُ إِصْبَعًا بِالْكَامِلَةِ بِلَا غُرْمٍ وَخَيْرٌ إِنْ نَقَصَتْ أَكْثَرُ فِيهِ) أى القطع ولا شيء له (وَفِي الدِّيَّةِ وَإِنْ نَقَصَتْ يَدُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ) عن يد الجانى إصبعاً (فَالْقَوْدُ وَلَوْ إِبْهَامًا لَا أَكْثَرَ) أى إصبعين ففوق فدية ما بقى ويندرج الكف إلا مع واحد فمكومة (وَلَا يُحُوزُ) القصاص (بِكُوعٍ لِنَدَى مِرْفَقٍ وَإِنْ رَضِيََا) لأن الحدود لا تغير مقاديرها ، وإن جاز أصل العفو (وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ السَّادَّةُ بِالضَّعِيفَةِ خِلْقَةً أَوْ مِنْ كِبَرٍ وَاجْدَرِيٍّ أَوْ لِكَرْمِيَّةٍ ، فَالْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ) الثانى (وَإِلَّا) بأن أخطأ (فَبِحِسَابِهِ) حيث أخذ للأول عقلاً كما يأتى (وَإِنْ قَتَلَ سَالِمٌ عَيْنَ أَعْوَرَ فَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ أَخَذَ دِيَّةً كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَلَ أَعْوَرٌ مِنْ سَالِمٍ مُمَثِّلَتَهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرِهَا) أى المماثلة (فَنِصْفُ دِيَّةٍ قُتِطَ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَلَ عَيْنِي السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قُتِعَتْ سِنَّ) وردت (فَشُدَّتْ فَالْقَوْدُ) فى العمد (وَفِي الْخَطَا كَدِيَّةِ الْخَطَا) غيرها (وَالِاسْتِيفَاءُ لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ) والنكاح

في الترتيب^(١) (إِلَّا الْجَدَّ) الأدنى (وَالْإِخْوَةَ فَسَيَّانٍ) هنا (وَيُخْلِفُ) الجسد في القسامة مع الإخوة (الثَلَاثَ) لأنه إرثه (وَهَلْ إِلَّا فِي الْعَمْدِ فَسَكَاتُخِ) ولو زادوا على اثنين لأنه ليس بمال ابتداء (تَأْوِيلَانِ) وَانْتَظَرَ غَائِبٌ لَمْ يَتَعَمَّدْ غَيْبَتَهُ) إذا أراد من في درجته القتل فقد يعفو ذلك (وَمُعَمَّى وَمُبْرَسَمٌ) البرسام ورم في الرأس يثقل منه الدماغ (لَا مُطَبَّقٌ) وإلا انتظر (وصغيرٌ لَمْ يَتَوَقَّفِ الثُّبُوتُ عَلَيْهِ) وإلا انتظر كما سيقول (وَالنِّسَاءُ) عطف على العاصب (إِنْ وَرِثْنِ) خرج العمت والخالات (وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبٌ) وإلا فهو، وأفهم أنهم في محل عصبة فخرج الزوجات والأخوات للأم والجدة لها (وَلِسُكْلٌ) من النساء والعاصب غير المساوي (الْقَتْلُ وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ) ولو بعضاً من كل فريق كما سيأتي (كَأَنَّ حُزْنَ الْمِيرَاثِ) تشبيهه في قوله ولسكل القتل (وُثِّبَتْ بِقَسَامَةٍ) وإلا فلا كلام للعصبة (وَالْوَارِثُ) غير زوج (كَمُورَثِهِ) من الأولياء ولا يضر في وراثات الولي مساوات عاصب (وَالصَّغِيرُ إِنْ عَفَا نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْ كَيْفَ النَّظَرُ فِي الْقَتْلِ وَالِدِيَّةٌ كَامِلَةٌ) حيث قتل مورثه (كَقَطْعِ يَدِهِ) أى الصغير فينظر الأصلح من القصاص والعقل (إِلَّا ائْتَمَرَ) استثناء من قوله الدية كاملة (فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ) أى الصغير (فَلِعَاصِبِهِ) والولاية انقطعت بموته (وَالْأَحَبُّ أَخَذَ الْمَالَ فِي عَبْدِهِ) إذ لا منفعة له في القود (وَيَتَمَتَّصُ مَنْ يَعْرِفُ) بالموسى لا بما جنى به كما في ح (يَأْجُرُهُ الْمُسْتَحِقُّ وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ فَيَقْطَعُ لِلْوَلِيِّ وَنَهَى عَنِ الْعَبَثِ وَأُخِّرَ) مادون النفس لِبَرْدٍ وَحَرٍّ كَلِبْرَةٍ) من مرض أو قصاص آخر (كَدِيَّةٍ الْخَطَا) تؤخر

(١) المشار إليه بقول عج :

بنسل وإبساء ولا جنازة
نكاح أختاً وابناً على الجد قدم
وهقل ووسطه بياب حضنة
وسوء مم الآباء في الارث والدم

للبرء (وَلَوْ كِبَاءً نَفَقَةً) مما فيه شيء مقرر لاحتمال السريان للنفس (وَ) تؤخر عقوبة (الْحَامِلُ وَإِنْ يَجُرَّحَ مُحِيفٍ) إِنْ ثَبَتَ حَمْلُهَا بِتَحْرُكِ (لَا) يَدْعَوَاهَا وَحُبْسَتْ كَالْحَدِّ) تحبس له ككل من آخر (وَالْمَرْضِعُ لَوْ جُودَ مَرْضِعٍ) غيرها أو الفطام (وَ) تؤخر (الْمَوْلَاةُ فِي الْأَطْرَافِ) مع الخوف (كَحَدِّ بَيْنَ اللَّهِ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِمَا) وكذا لغيره إلا أن يعدد فالقرعة (وَبُدِيَءٌ بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفَّ) لا يؤخر (بِدُخُولِ الْحَرَمِ) بل هو أولى بإقامة الحدود فيه ولوعلى محرم (وَسَقَطَ) القصاص (إِنْ عَمَّا رَجُلٌ كَالْبَاقِ) أو أولى (وَالْبِذْتُ) وبنت الابن (أَوْلَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَقْوٍ) ولا شيء للأخت (وَضِدَّهَا وَإِنْ عَفَتْ بِذْتُ مِنْ بَنَاتِ نَظَرَ الْحَاكِمُ) في الأصوب ككل أنى من مستويات (وَفِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِهِمَا أَوْ بِيَعْضِهِمَا) فالفرق يستقل بالقتل لا العفو (وَمَعَهَا أَسْقَطَ الْبَعْضُ فَلِمَنْ بَقِيَ) ممن له التكلم أو مصاحب لمن له التكلم كأحد الولدين أو معها بنت بخلاف الزجين والأخت مع البنت (نَصِيبُهُ مِنْ دِيَّةِ عَمْدٍ كِبَارُهُ وَلَوْ قِسْطًا مِنْ نَفْسِهِ) حيث كان يستقل بالعفو وإلا فلا بد من بعض الفريق (وَإِذَا عَمَّا كَالْمَالِ) في الجملة فلا يرد الزوجان كما سبق ولا يضر وارثات الولي مساواة عاصب بخلاف الأصلية كما مر (وَجَازَ صُلْحُهُ فِي عَمْدٍ بِأَقْلٍ) من الدية (وَأَكْثَرُ وَالْخَطَا كَبَيْعِ الدِّينِ) وهو الدية فيمتنع بدين ويعين للنسيئة وبأقر لضع وتعجل وبأكثر أبعد للسلف بزيادة ويجوز حيث لا مانع (وَلَا يَمُضِي) صلح الجاني (عَلَى عَاقِلَةٍ كَعَكْسِهِ) لا يلزمه صلحها (فَإِنْ عَمَّا) الجنى عليه خطأ (فَوَصِيَّةٌ) يلزم الثلث (وَتَدْخُلُ الْوَصَايَا فِيهِ) أى فى واجب الخطأ (وَإِنْ بَعْدَ سَبَبِهَا) أى الجنائية وحقه قبل فلذا ضبط بعد ماضياً أى فى المستقبل كانت الوصية بمعين (أَوْ بِشَيْءٍ أَوْ بِشَيْءٍ) غير معين وكان يكفي عن هذا إطلاق الوصايا (إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا) أى الوصية (مَا يُمَكِّنُهُ

التَّغْيِيرُ فَلَمْ يُغَيَّرْ) وإلا لم تدخل فيما تأخر سببه عنها (بِخِلَافِ الْعَمْدِ) فلا تدخل فيه الوصايا (إِلَّا أَنْ يُنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَيَقْبَلَ وَارِثُهُ الدِّيَّةَ وَعَلِمَ) بقبوله (وَأِنْ عَمَّا عَنْ جُرْحِهِ أَوْ صَالِحَ قَاتٍ فَلَاؤِلِيَّانِهِ التَّسَامَةُ وَالْقَتْلُ وَرَجَعَ الْجَانِي فِيمَا أَخَذَ مِنْهُ) وهل ولو صالح عنه وعما يؤول إليه خلاف مر في الصلح (وَلِلْقَاتِلِ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى الْعَفْوِ فَإِنْ نَسَكَلَ) الولي (حَلَفَ) الجاني على العفو يميناً (وَاحِدَةً وَبَرَى^(١) وَتُلَوَّمُ لَهُ فِي بَيِّنَتِهِ الْعَائِبَةُ) بالعفو بعد حلفه أن له بينة غائبة (وَقُتِلَ^(٢) بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَارًا لَا يَحْمَرُّ وَلَوْ أَطِ وَسِحْرٌ وَمَا يَطُولُ) فبالسيف (وَهَلْ وَالسُّمُّ) أيضاً بالهيف (أَوْ يُجْتَنَدُ فِي قَدَرِهِ) القاتل (تَأْوِيلَانِ^(٣) فَيُغْرَقُ وَيُخْنَقُ وَيُجَجَرُ وَضُرِبَ بِالْعَصَى لِلْمَوْتِ كَذِي عَصَوَيْنِ) قتل بهما فيضرب بالعصى للموت ولا يعتبر العدد (وَمُسْكَنٌ مُسْتَحِقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقًا) لأنه الأصل (وَأَنْدَرَجَ طَرَفُ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لَغَبَرِهِ) أى الجنى عاياه (لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَةً) شرط فيما قبل المبالغة ويندرج ما بعدها مطاقاً كذا في حش (كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ) تندرجه ما لم يقصد المثلة (وَدِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْبَادِي^(٤) مُحْصَاةٌ بِنْتُ مُحَاضٍ وَوَلَدُ الْأَجْرَنِ) ذكر وأثى (وَحِقَّةٌ وَجَدَعَةٌ) بالسوية (وَرُبُعَةٌ فِي الْعَمْدِ) حالة من ماله (يَحْدَفُ ابْنُ الْأَجْرَنِ وَثُلُثَتْ فِي الْأَبِ وَلَوْ مُجُوسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ) بأن لا يقصد الإزهاق (كَجُرْحِهِ) أى العمد تشبيهه في التغليظ على الأب وغيره (بِثَلَاثِينَ حِقَّةً

(١) استشكل ابن عاشر والمساوى توجيه اليمين بمجرد الدعوى ها مع قولهم : كل دعوى لا تثبت إلا بمدين فلا يمين بمجرد دعوى وعدوا منها العفو . وهو استشكل قوى .
(٢) حيث ثبت القتل ببينة أو اعتراف أما لو ثبت بقسمامة فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد .

(٣) أظهرها الأول .

(٤) ساكن البادية .

وثلثين جذعةً وأربعين خلفاً) بكسر اللام حوامل (بلا حد سن) يبار
للتعويض على الأب (وعلى الشامي والمصري والمغربي ألف دينار وعلى
العراقي^(١) اثنا عشر ألف درهم) ولا يزداد (إلا في المثلثة فيزداد بنسبة
ما بين الديتين) أي ينسب ما زادته قيمة المثلثة على الخمسة لقيمة الخمسة
وبتلك النسبة يزداد ولا يغلف في الذهب والفضة بالتربيع (والسكتاني) في الزمة
(والمعاهد) بأمان مثلاً ولو حذفه صح (نصفه) أي المسلم (والمجوسي)
المعصوم (والمزند) ثلث خمس وأنشئ كل كنيسته وفي الرقيق (ولو أم ولد
(قيمتها) قننا (وإن زادت) على الدية (وفي الجنين وإن علقه) دمًا مجتمعاً
لا يذوبه الماء الحار (عشر) واجب (أمه ولو أمة) من غير سيدها (تقدأ أو
غرة عبد أو وليدة تساويه) أي العشرة أغرت ليصح التفريق^(٢) (والأمة
من سيدها والنصرانية الحرة من العبد المسلم كالحرة) المسألة في الثاني
ومن دين سيدها في الأول (إن زایلها كُله حية) وإلا فالعبرة بها (إلا أن
يحمي فالدية بقسامة ولو مات عاجلاً) أو ماتت أيضاً فديتان (وإن تعمده
بضرب ظهر أو بطن أو رأس) لأن الأبر به متصل بالقلب (ففي القصاص
خلاف) أرجحه القصاص في الأولين بقسامة من غير الأب وعدمه في الأخير
(وتعدّد الواجب بتعدده) أي الجنين وتحمل العاقلة خطأ بلغ ثلث الجاني أو
أو المرأة (وورثت) العرة (على الفرائض وفي الجرح) حيث لا قصاص
(حكومة بنسبة نقصان الجناية إذا برئ من قيمته) متعلق بنقصان

(١) والفارسي والحراساني أيضاً ما لم يغلب الذهب عندهم فنه والمجازي مثل المصري في
قول أصبغ والظاهر كما قال الباجي أن ينظر إلى غالب الأحوال في البلاد وإذا لم توجد الإبل
أو الذهب أو الفضة فهل يؤخذ بدلها بقر أو غنم أو عروض خلاف .
(٢) بينها وبين أمها وحن الإندلس سبع سنين .

(عَبْدًا قَرُضًا مِنَ الدِّيَةِ) متعلق بنسبة (كَجَنَيْنِ الْبَهِيمَةِ) تعبیه فی الحکومة
لنقص الأم مع قيمته إن نزل حياً (إِلَّا الْجَائِفَةَ وَالْأَمَّةَ فَشُلَّتْ) كالدائمة (وَالْمَوْضِحَةَ
فَنَصَفُ عَشْرٍ) استثناء من قوله في الجراح حكومة (وَالْمُنْقَلَةَ وَالْهَاشِمَةَ) كاسرة
العظم قيل هي المنقلة (فَعَشْرٌ وَنِصْفُهُ وَإِنْ بَشَيْنَ فِيهِنَّ) يستثنى منه الموضحة فيزداد
لشئنها حكومة على المشهور (إِنْ كُنَّ بِرَأْسٍ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى) في غير الجائفة
لأنها ثقب الظاهر أو البطن (وَالنَّيْمَةَ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ) فيؤخذ المقدر منها (وَالْإِلَّا)
تسكن برأس أو لحي (فَلَا تَقْدِيرَ) بل حكومة (وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِجَائِفَةٍ نَفَذَتْ
كَتَعَدُّدِ الْمَوْضِحَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْأَمَّةِ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) بأن سد اللحم في البين (وَالْإِلَّا)
بأن اتصلت (فَلَا) تعدد (وَلِنْ بِقَوْرِ فِي ضَرْبَاتٍ) الباء للظرفية وفي للسبية
(وَالدِّيَةُ فِي الْعَتَلِ أَوْ السَّمْعِ أَوْ الْبَصَرِ أَوْ النُّطْقِ أَوْ الصَّوْتِ) الساذج
(أَوْ الذَّوْقِ) كالشم والشفنتين وفي عظم الصدر قولان (أَوْ قُوَّةِ الْجَمَاعِ أَوْ
نَسْلِهِ أَوْ تَجْدِيهِ أَوْ تَهْرِيصِهِ أَوْ تَسْوِيْدِهِ أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ) أو القيام وحده
وفي الجلوس وحده حكومة (أَوْ الْأَذُنَيْنِ) المعتمد حكومة حيث بقي السمع
(أَوْ الشَّوْصَى) جلد الرأس (أَوْ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلسَّنَةِ بِخِلَافِ كُلِّ
زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَفِي الرَّجْلَيْنِ وَمَا رِنِ الْأَنْفِ وَالْحَشَنَةِ
وَفِي بَعْضِهِمَا بِحِسَابِهَا مِنْهُمَا لَا مِنْ أَصْلِهِ) أى الأنف أو الذكر (وَفِي الْأَنْثَيْنِ
مُطْلَقًا) سلا أو قطعاً أو رضاً مع الذكر أولاً (وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ قَوْلَانِ^(١))
بالدية والحكومة والخنثى نصف دية ونصف حكومة (وَفِي شَفْرِئِ الْمَرْأَةِ إِنْ
بَدَا الْعَظْمُ وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَامَسَتِيهَا إِنْ بَطَلَ اللَّبَنُ وَاسْتَوْنِي بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ
الصَّغِيرِ لَمْ يُشْفَرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ) تشبيه في الاستيناء (وَالْإِلَّا) بأن أيس
قيل سنة في السن (أَنْتَظَرَ سَنَةً) فالمراد الأبعد (وَسَقَطَا) أى الدية والقود (إِنْ

عَادَتْ وَوُرُثًا إِنْ مَاتَ وَفِي عَوْدِ السِّنِّ أَصْغَرَ بِحِسَابِهَا) وأكبر حكومة في
الجمال (وَجُرَّبَ الْعَقْلُ بِاخْتِلَافَاتِ) بالتجسس والمدعى الأولياء (وَالسَّمْعُ بِأَنْ
يُصَاحُ مِنْ أَمَّا كُنْ مُخْتَلِفَةً مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنُسْبِ لِسَمْعِهِ الْآخِرِ وَإِلَّا)
بأن ادعى الذهاب منهما (فَسَمْعٌ وَسَطٌ) ينسب إليه (وَلَهُ نُسْبَتُهُ إِنْ حَلَفَ
وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ وَإِلَّا) يحلف أو اختلف بينا في الجهات (فَهَذَرُ وَالْبَصَرُ
بِإِغْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ) في تبديل الأماكن والنسبة (وَالشَّمُّ بِرَأْحَةِ
حَادَّةٍ وَالنُّطْقُ بِالْكَلَامِ) أى مكالمته (اجْتِهَادًا وَالدُّقُّ بِالْمَقَرِّ) بكسر القاف
المر (وَصَدَّقَ مُدَّعَى ذَهَابِ الْجَمِيعِ بِيَمِينٍ) ويختبر إن أمكن (وَالضَّعِيفُ
مِنْ عَيْنٍ وَرِجْلٍ وَنَحْوِهَا خِلْفَةً) أو لكبر كما سبق (كَغَيْرِهِ وَكَذَا الْمَجْنِيُّ
عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا) فإن أخذه أو تركه باختياره فبحسابه كما سبق (وَفِي
لِسَانِ النَّاطِقِ) عطف على ما فيه الدية (وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ النَّطْقُ مَا قَطَعَهُ فَحُكْمُهُ
كِلِسَانِ الْأَخْرَسِ وَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالسَّاعِدِ وَالْيَتَى الْمَرْأَةِ) كالرجل (وَسِنْ
مُضْطَرِبَةٍ جِدًّا وَعَسِيبٍ ذَكَرٍ بَعْدَ الْحَشْفَةِ وَحَاجِبٍ أَوْ هُدْبٍ) ولحمة (وَظُفْرٍ
وَفِيهِ الْقِصَاصُ وَإِفْضَاءٌ) واستظهر في توضيحه القول بالدية بالأولى من الشفرين
(وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبَكَارَةِ إِلَّا بِإِصْبَعِهِ فَلَا تَنْدَرِجُ)
لغير الزوج ولا له إن طلق قبل البناء (١) (وَفِي كُلِّ أُصْبُعٍ عَشْرٌ) بضم العين
أشمل (وَالْأَنْمَلَةُ ثَلَاثُهُ إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ فَخِصْفُهُ وَفِي الْأُصْبُعِ الزَّائِدِ الْقُوَّةِ
عَشْرٌ إِنْ انْفَرَدَتْ) لا مفهوم له وكأنه راجع للمفهوم أى وفي غير القوية حكومة
إن أفردت وإلا اندرجت (وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ) بفتح الخاء (وَإِنْ صَوَدَاءُ بَقْلَعٍ
أَوْ اسْوَدَادٍ أَوْ بِهِمَا أَوْ بِحُمْرَةٍ أَوْ صَفْرَةٍ إِنْ كَانَا عُرْفًا كَالسَّوَادِ وَبِاضْطِرَاحِهَا
جِدًّا وَإِنْ تَبَيَّنَتْ الْكِبَرُ قَبْلَ اخْتِلَافِهَا) كما سبق (كَالْجِرَاحَاتِ

(١) بل يلزمه أرش البكارة مع نصف الصداق فان امسكها فلا شيء عليه . وإزالة البكارة
بالأصبع حرام فيؤدب الزوج عليه أه دردير .

الأربع) الموضحة والمنقلة والجائفة والآمة (وَرُدَّ فِي عَوْدِ الْبَصَرِ وَقُوَّةِ الْجَمَاعِ
وَمَنْفَعَةِ اللَّبَنِ وَفِي الْأُذُنِ إِنْ نُبِتَتْ تَأْوِيلَانِ) وكذا يرد الأرض بعود السمع
(وَتَعَدَّدَتْ) الدية (بِتَعَدُّدِهَا) أى الجنسية (إِلَّا الْمَنْفَعَةَ بِمَحَلِّهَا) كالأذن
والسمع ، ولا تندرج قوة الجماع فى الصاب ولا العقل فى الرأس (وَسَاوَتْ الْمَرْأَةُ
الرَّجُلَ لِمِثْلِكَ دِيَّتِهِ) بخروج الغاية (فَتَرْجِعُ لِذِيَّتِهَا وَضُمَّ مُتَّحِدُ الْفِعْلِ
أَوْ فِي حُكْمِهِ) الفسور (أَوْ الْمَحَلُّ فِي الْأَصَابِعِ) فإذا قطع لها من يد ثلاثة
فثلاثون ثم الاصبع من تلك اليد بخمس ومن غيرها بعشر (لَا الْأَسْنَانِ وَالْمَوَاضِحِ
وَالْمَنَاقِلِ) فلا تضم باتحاد المحل مع التراخي (وَ) لا (عَمْدٌ لِخَطَاٍ وَإِنْ عَمَتْ)
المرأة (وَنُجِمَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ لَخَطَاٍ بِلَا اعْتِرَافٍ) وبه على المعترف حالة ولو عدلا
مأموناً خلافاً للشيخ شرف الدين ^(١) (عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ دِيَّةِ
الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيَّةٌ غُلْظَتْ) عطف
خاص (وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ) أى العضو (إِلَّا مَا لَا يَقْتَضِي مِنْهُ مِنَ الْجِرَاحِ لِإِتْلَافِهِ
فَعَلَمِيَّهَا) إذا بلغ الثلث (وَهِيَ الْعَصَبَةُ وَبُذَيٌّ بِالْذِّيَوَانِ إِنْ أُعْطُوا ثُمَّ بِهَآ)
فى (ر) وأقره بن تضعيف التول بأن الديوان عاقلة وإنما المعول عليه القبيلة
(الْأَقْرَبُ فَلَا قَرَبُ ، ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ ، ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ ، ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ
إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا) قيد فى جميع الترتيب السابق (وَإِلَّا فَالذِّمَى أَهْلُ
دِيَّتِهِ) لا يهودى عن نصرانى مثلاً (وَضُمَّ كَكُورٍ مَضْرٍ) كالبلد الواحد
(وَالصُّلْحَى أَهْلُ صُلْحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَالٍ يَضُرُّ وَعُقِلَ عَنْ صَبِيٍّ)
ولو تعمداً (وَبُخْنُونَ وَامْرَأَةٌ وَفَتِيرٌ وَغَارِمٌ) عطف خاص (وَلَا يَعْتَلُونَ)
ولا أنفسهم على الأرجح ^(٢) (وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ

(١) الطخى .

(٢) كما فى بن خلافاً لبق فى أنهم يعتلون عن أنفسهم .

غَائِبٌ) بعيداً^(١) (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ) بل يحل كبقية الديون
(وَلَا دُخُولَ اِبْدَوِيٍّ مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مِصْرِيٍّ مُطْلَقاً) ولو اتفقا في
البدو والحضر (السَّامِلَةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ تَحِلُّ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ
وَالثُّلُثُ وَالْمُلْثَانِ بِالنِّسْبَةِ ، وَنُجْمٌ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالتَّمَاثِيلِ)
كل ثلث في سنة (ثُمَّ لِلزَّائِدِ) وهو السدس في الأول ونصفه في الثاني (سَنَةً)
وفي حش المعتمد أن كل ربع في سنة فيهما (وَحُكْمُ مَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلِ بِنَايَةِ
وَاحِدَةٍ) بأن اشترك أشخاص (كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ) تقسم الدية على العواقل
ونصيب كل عاقلة في ثلاث سنين ولو قل أو اختلف جنسه (كَتَعَدُّ الْجَنَائِاتِ عَلَيْهَا)
فتغرم جميع الجنائيات في ثلاث سنين كالجناية الواحدة (وَهَلْ حَدُّهَا) الذي إذا حصل
من الأقرب لم يؤخذ مما بعده (سِتِّحُ مِائَةٍ أَوْ الزَّائِدِ) يَبْنَأُ (عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ^(٢))
وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا) لأن الكفارة من خطاب الوضع
(أَوْ شَرِيكًا) ويؤخذ من (ح) ترجيح أنهما إذا انتبها فوجدا الطفل ميتاً بينهما
لا شيء عليهما (إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عَتَقُ رَقَبَةً وَلِعَجَزَ هَا شَهْرَانِ
كَالظَّهَارِ) فيهما (لَا) إن قتل (صَائِلًا) لا كفارة من مال (قَاتِلِ نَفْسِهِ كَدِيَّتِهِ)
في الانتفاء (وَنُدِبَتْ فِي جَنَيْنٍ وَرَقِيقٍ) لغيره (وَعَمْدٍ وَعَبْدٍ) له (وَذِمِّي وَعَلِيَّهِ)
أى قاتل العمد (مُطْلَقًا) كأنما المقتول من كان (جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ حَبْسُ سَنَةٍ) بلا تغريب
(وَإِنْ بَقِيَ مَجْجُوسِيٍّ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ نَكُولِ الْمُدَّعَى عَلَى ذِي اللُّوْثِ وَحَفِيفِهِ) أى

(١) فلا توزع عليه الدية أى لا يضرب عليه نصيبه منها .

(٢) وروى الباجي : لا حد لمن تقسم عليهم الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد فهذا
قول ثالث ، رطاهر ابن عرفة أنه المذهب لتصديره به ، وهو الظاهر لأنه لم يرد بتحديد
العدد دليل .

ذِي اللُّوْثِ فِي جِلْدِ نَظَرٍ لِّلْوِثِ (وَالْقَسَامَةُ سَبِيْهَا قَتْلُ الْخُرِّ الْمُسْلِمِ كَمَا أَنَّ يَقُوْلَ
بِالْبَيْعِ خُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فُلَانٌ وَلَوْ خَطَاً أَوْ مَسْخُوطاً) فَاسْتَقَا (عَلَى وَرِعٍ أَوْ
وَلَدًا عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جُرْحٌ) أَوْ أَثْرُضَ
لأنَّ المشهور إلغاء التدمية البيضاء^(١) (أَوْ أَطْنَقَ) المقتول فلم يبين أعمداً أم خطأ
(وَبَيَّنُوا) هم معتمدون على القرآن (لَا) إِنْ (خَالَفُوا) بَأَن قَالِ عَمْدًا فَقَالُوا
خطأً أَوْ عكسه (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ) له (وَلَا إِنْ قَالِ بَعْضُ عَمْدًا وَبَعْضُ
لَا تَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فُلَهُ الْخَلْفُ وَأَخَذُ نَصِيْبِهِ) فلا يضره
قول البعض لا نعلم ولا نكولهم (وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِمَا) أى العمد والخطأ (وَاسْتَوَا
حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ لِّلْجَمِيعِ دِيَّةُ الْخَطَا وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنُكُولِ غَيْرِهِمْ)
لأنهم تابعون ويدخلون فى حصة من حلف من مدعى الخطأ (وَكَشَاهِدِينَ بِجُرْحٍ
أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا) عَمْدًا أَوْ خَطَاً (وَإِقْرَارِ الْمُقْتُولِ) بالجرح والضرب (فى
الْعَمْدِ وَالْخَطَا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ) شرط فى المعاينة وإلا لم يحتج لقسامة أما الإقرار
فلا بد من قسامة ولو لم يتأخر لأنه دعوى (يُتَسَمَّى كَمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ شَاهِدًا بِذَلِكَ
مُطْلَقًا) أى بالمعاينة عَمْدًا وخطأ والمرأتان كالعدل ويزاد فى القسامة لقد ضربه (إِنْ
ثَبَتَ لِلْمَوْتِ) فى الجميع (أَوْ بِإِقْرَارِ الْمُتَوَلِّ عَمْدًا) وفى الخطأ لا بد من عدلين
لأنَّ المقتول كالشاهد على العاقلة بالدية فلا ينقل عنه إلا اثنتان والإطلاق كالخطأ
(كَبَيِّنَاتِهِ مَعَ شَاهِدٍ) بالمعاينة (مُطْلَقًا) عَمْدًا أَوْ خَطَاً وهذا من تكرار
اللوث (أَوْ إِقْرَارِ الْقَاتِلِ فى الْخَطَا فَقَطْ بِشَاهِدٍ) بالمعاينة فالبايع معنى مع (وَإِنْ
اِخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ) أى القتل ولو فى كَيْفِيَّتِهِ وَإِنْ لم يلزمهم أَنْ يبينوها ابتداءً
(بَطَلَ وَكَالْعَدْلِ فَقَطْ فى مُعَايِنَةِ الْقَتْلِ) كما سبق (أَوْ يَرَاهُ يَتَشَحَّطُ فى

(١) هى ألا يكون به أثر جرح أو ضرب وعكسها هى التدمية الحمراء . عمل بها
المالكبة وألغاه كثير من العلماء .

دَمِهِ وَالْمُسَهَّمِ تَرْبَهُ عَلَيْهِ آثَارُهُ) أى القتل (وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْأَوْثُ)
 فلا يغنى تعدده عنها (وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِتَرْبَةٍ قَوْمٍ) يطرقها غيرهم (أَوْ
 دَارِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قَتَلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتُخْلِفَ كُلُّ خَمْسِينَ
 وَلَدِيَّةً عَلَيْهِمْ) إذا حافوا كلهم أو نكلوا كلهم (أَوْ عَلَى مَنْ نَسَكَلَ بِلَا قِسَامَةٍ
 وَإِنْ انْفَصَلَتْ بُغَاةٌ عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ قَتَلَ لَا قِسَامَةً وَلَا قَوْدَ مُطْلَقًا
 أَوْ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ) وهو المعتمد كافي بن وغيره (أَوْ عَنْ
 الشَّاهِدِ فَقَطْ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ تَأَوَّلُوا قَهْدَرُ كَزَا حِفَّةٍ عَلَى دَافِعَةٍ) قدم الزاحفة
 هدر (وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا مَتَوَالِيَةً) فى بن قال ابن مرزوق لم أقف على قيد
 التوالى لغير ابن شاس وابن الحاجب (بَتْنًا) فلا يكفي لانعلم غيره قتله واعتمد
 البات على ظن قوى (وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَخْلِفُهَا فِي الْخَطِّ مَنْ يَرِثُ وَإِنْ
 وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجُوبَتْ الْيَمِينُ) عند المشاحة (عَلَى أَكْثَرِ كَسْرِهَا) ولو فى
 أقل النصيبين (وَإِلَّا) استوى الكسر (فَعَلَى الْجَمْعِ) ولا يضر زيادتها على خمسين
 (وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا) فيحلف الحاضر الكل ويأخذ نصيبه (وَإِنْ نَسَكَلُوا
 أَوْ بَعْضُهُمْ حَافَتُ الْعَاقِلَةِ) كل واحد يمينًا (وَمَنْ نَسَكَلَ فَخَصَّتُهُ) لذا كاي وغير
 الما كل يحلف جميع القسامة ويأخذ نصيبه (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقَلُّ
 مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةٍ) من النسب (وَإِلَّا فَوَإِلَى) أعلن (وَلَوْ لَوِي) ووجب إن
 انفراد (الْإِسْتِعَاةُ بِعَاصِيهِ) ولو أجنبياً من المقتول كالعَم فى دم الأم (وَلَوْ لَوِي فَقَطْ)
 لا للمعين نعم له الزيادة على معين آخر (حَافٍ الْأَكْثَرُ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزِعَتْ)
 على الرأس فى العمد (وَاجْتَرَىءَ بِأَشْنَتَيْنِ طَاءً مِنْ أَكْثَرِ) لم ينكلوا (وَنَسَكُولُ
 الْمَعِينُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ) فله أن يستعين بآخر (بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُ) من المقتول كبنى عم
 مع تساويهم (فَتُرَدُّ عَلَى الْدَّعَى عَلَيْهِمْ) تقرىع على قوله بخلاف غيره (فَيَخْلِفُ كُلُّ

خَمْسِينَ وَمَنْ نَكَلَ حُسَّ حَتَّى يَخْلِفَ وَلَا اسْتِغَانَةً (وقد رجح جوازها هنا أيضاً) (وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطَلَ) كالنكول والموضوع العمد والضمير للدم (بِخِلَافِ عَقْوِهِ) بعد القسم (فَلَا يَأْتِي نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَّةِ) وقبلها كالنكذيب (وَلَا يَنْتَظَرُ صَغِيرُ بَخْلَافِ الْمَغْمَى وَالْمُبْرَسَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ) راجع للصغير (فَيَخْلِفُ الْكَبِيرُ حِصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ) ندباً وقد أنكره بعضهم فإذا بلغ حلف وثبت الدم (وَوَجَبَ بِهَا الدِّيَّةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ يُعَيِّنُ لَهَا) فإن استوى فعلمهم أقسموا على السكول واختاروا واحداً يقتلونه وأما في الخطأ فعلى عواقلهم (وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُرْحٍ وَقَتَلَ كَافِرًا) من مسلم ككافر خطأ (أَوْ عَبْدٍ أَوْ جَنِينٍ خَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَّةَ) ويقتص في الجرح بشاهد ويدين كما سبق في المستحسنيات (فَإِنْ نَكَلَ بَرِيءُ الْجَارِحِ^(١) إِنْ خَلَفَ وَإِلَّا حُسَّ) فإن طال عوقب وهذا في جرح العمد وغرم أرش غيره (فَلَوْ قَالَتْ دَمِي وَجَنِينِي عِنْدُ فُلَانٍ فَفِيهَا الْقَسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهْلَ) إذ لا يعتبر فيه لوها .

﴿ بَاب ﴾

(الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتِ الْإِمَامَ لِمَنْعِهِ حَقٌّ أَوْ أَخْلَعَهُ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ) فيندرون أولاً وتجب مساعدته على المسلمين (وَلَا يُسْتَرْقُونَ وَلَا يُحْرَقُ شَجَرُهُمْ وَلَا تُرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بَارِئًا وَلَا يَدْعُوهُمْ بِأَلٍ وَاسْتِغْنَاءٍ بِأَلِهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احْتَجَّجَ لَهُ ثُمَّ رُدَّ كَفَرِهِ وَإِنْ أُمِنُوا لَمْ يَتَّجِعْ مُهْزِمُهُمْ وَلَا يُذَفَّفُ) بالمعجمة والمهملة يحجز (على جَرِيحِهِمْ وَكَرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ أَبِيهِ) الباغِي (وَوَرَثَتُهُ وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ) (١) لو عبر بالجاني لكان أشمل .

أى المتأول (وَحَدَّثُ أَقَامَهُ) ورد ذمى معه لِدَمَّتِهِ وَضَمِنَ الْمَعَانِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ
وَالذَّمَّى مَعَهُ نَاقِضٌ (إلا أن يكرهه (وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ) قتال الرجل (كالكافر جُلٍ)
بن من اشتدت وطأته وجبت طاعته بلا شرط ومدار الباب على درء المفسد
وارتكاب أخف الضررين .

﴿ باب ﴾

(الرِّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ) وإن صبيها ولا يقتل قبل بلوغه (بَصْرِيحٌ أَوْ لَفْظٌ
يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُصْحَفٌ ^(١)) بِقَدْرِ وَشَدِّ زَنَارٍ (مِيلًا ^(٢))
للكفر (وَسِجَرٍ) يعظم به غير الرب وتنسب إليه المقادير وفي ح وأقره بن ترجيح
أنه يقتل مطلقا كالزنديق (وَقَوْلٌ بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَوْ بَقَائِهِ) بلا قِيَامَةٍ (أَوْ سَكٌّ
فِي ذَلِكَ أَوْ بِنَتْنَسُخِ الْأَرْوَاحِ) من جنس لجنس (أَوْ بِتَمَوُّلِهِ فِي كُلِّ جِنْسٍ)
من الحيوانات (نَذِيرٌ) نبى (أَوْ ادَّعَى شِرْكَ كَأَمْعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أو
غيره من الأنبياء (أَوْ) قوله (بِمُحَارَبَةِ نَبِيٍّ أَوْ جَوَزَ اكْتِسَابَ النُّبُوَّةِ أَوْ
ادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لِلَّهِ أَوْ يُعَاقِبُ الْخُورَ أَوْ اسْتَحْلَلَ كَالشَّرْبِ ^(٣)) لَا بِأَمَاتِهِ اللَّهُ
كَافِرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ (أى الكفر) (وَاسْتَتَيْبَ ثَلَاثَةً
أَيَّامٍ بِلَا جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقَبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتَّبَعْ) يعنى وإن أصر على عدم
التوبة (فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ) والثلاثة من يوم الثبوت وألغى إن سبق بالتمجر
(وَاسْتُمِيرِئَتْ بِحَيْضَةٍ) إن كان لها واطىء وإن رجعية (وَمَالُ الْعَبْدِ لِلسَّيِّدِ
وَإِلَّا) بأن كان حراً (فَقِيَ) ماله (وَبَقِيَ وَلَدُهُ) أى المرتد (مُسْلِمًا) إن اطلع
عليه (كَأَن تَرِكَ) معه حتى بلغ فلا يقر على دين أبيه (وَأُخِذَ مِنْهُ مَا جَنَى عَمْدًا

(١) أو حديث كما فى المجموع ، ومن رأى ورقة مطروحة فى الطريق ولم يعلم ما كتب
فيها حرم عليه تركها فان علم أن فيها آية أو حديثاً وتركها مطروحة كان ردة كذا فى بن .

(٢) أما لبا فخرام والبريطة كالزنانر ان صاحبها دخول كنيسة . رفتوى محمد عبده باباحة
لبس البريطة من طامات شواذه .

(٣) ونحوه مما علم من الدين بالضرورة

عَلَى عَبْدٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لَأَحَرٍّ مُسْلِمٍ) لَأَن حُدَّهِ الْقَتْلُ وَهُوَ يَقْتُلُ بَرْدَتَهُ (كَأَن هَرَبَ
لِدَارِ الْحَرْبِ) نَعَمْ إِذَا رَجَعَ وَأَسْلَمَ اقْتَصَصَ (إِلَّا حَدَّ الْفِرْيَةِ) كَذِبُ الْقَذْفِ
اِسْتِثْنَاءُ مَنْقُطَعٍ فَلَا يَسْقُطُ بِالْهَرَبِ حَيْثُ قَذَفَ بِيَلَادِ الْإِسْلَامِ (وَالْخَطَأُ) مِنَ الْمُرْتَدِّ
(عَلَى بَيْتِ الذَّالِ كَأَخْذِهِ جِنَايَةً عَلَيْهِ وَإِنْ تَابَ فَمَا لَهُ لَهُ وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا)
أَيُّ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ الصَّادِرَتَيْنِ مِنْهُ وَعَلَيْهِه مَجُوسِي إِنْ لَمْ يَتُبْ (وَقُتِلَ الْمُسْتَسِرُّ)
الزَّنْدِيقُ (بِلَا اِسْتِثْنَاءٍ) يَعْنِي أَنَّ تَوْبَتَهُ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْقَتْلُ حَدًّا (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ
تَابًا وَمَالُهُ لِوَارِثِهِ) إِذَا تَابَ أَوْ أَنْكَرَ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ (وَقُبِلَ عُذْرُ مَنْ
أَسْلَمَ وَقَالَ أَسْأَلْتُ عَنْ ضَيْقٍ إِنْ ظَهَرَ) عَذْرُهُ (كَأَنَّ تَوَضُّعًا وَصَلَّى وَأَعَادَ
مَأْمُومُهُ) كَمَا سَبَقَ (وَأَدَّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَائِمِ) فَلَمَّا عَلِمَ بِهَا
كَرِهَ وَرَجَعَ (كَسَاحِرٍ ذِمِّيٍّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فَيَنْقُضُ عَهْدَهُ
(وَأَسْقَطَتْ صَلَاةً وَصِيَامًا وَزَكَاةً) إِلَّا أَنْ يَرْتَدَّ بِقَصْدِ ذَلِكَ وَنَحْوِهِ (وَحَجًّا
تَقَدَّمَ) فَيُحْجِجُ آخَرَ (وَنَذْرًا وَيَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بِعَتَقٍ أَوْ ظَهَارٍ وَإِحْصَانًا وَوَصِيَّةً
قِيلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ^(١)) (لَا طَلَاقًا) وَلَا عَتَقًا وَوَقْفًا وَهَبَةً وَإِنْ ارْتَدَا بَعْدَ ثَلَاثِ
ثُمَّ تَابَا حَلَّتْ لَهُ قَبْلَ زَوْجٍ^(٢) (وَلَا تَسْقُطُ رِدَّةُ مُحَلِّلٍ) إِحْلَالًا لِأَنَّهُ وَصَفَ
فِي الْمَرْأَةِ (بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ) فَتَسْقُطُ إِحْلَالُهَا (وَأَقْرَبُ كَافِرٍ انْتَمَلَ إِكْفَرُ
آخَرَ وَحُكْمُ بِإِسْلَامٍ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ إِصْغَرَ أَوْ جُنُونٍ بِإِسْلَامٍ أَبِيهِ فَقَطُّ)
لَا أُمُّهُ وَجَدَهُ (كَأَنَّ مَيَّزَ إِلَّا الْمَرَاهِقَ وَالْمَتْرُوكَ) بَأَن غَفَلَ عَنْهُ (لَهَا) أَيُّ
لِلْمَرَاهِقَةِ (فَلَا يُجْبَرُ بِقِتْلٍ إِنْ اِمْتَنَعَ) نَعَمْ بغيره (وَيُوقَفُ إِرْثُهُ) لِلْبَالِغِ
وَلَا يُعْتَبَرُ هُنَا إِسْلَامُهُ قَبْلَهُ (وَلِلْإِسْلَامِ سَابِقُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ) فَيَتْبَعُهُ
حَشَّ الْمَعُولِ عَلَيْهِ جَبَرُ الْمَجُوسِيِّ وَنَوُ كَبِيرًا دُونَ السَّكَنَابِيِّ وَلَوْ صَغِيرًا (وَالْمُتَنَصِّرُ

(١) فَتَصَحَّحَ وَصِيَّتُهُ نَقْلَهُ الْمَوَاقِفُ عَنِ الْمَدُونَةِ وَأَقْرَبُهُ بَنُ

(٢) وَيُلْفَزُ بِهَا فَيُقَالُ : طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَحَلَّتْ قَبْلَ زَوْجٍ .

مِنْ كَأْسِيرٍ) وتاجر ببلاد الحرب محمول (عَلَى الطَّوْعِ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ إِكْرَاهُهُ
وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكَ أَوْ عَرَضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ اسْتَخَفَّ
بِحَقِّهِ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا وَإِنْ فِي بَدَنِهِ أَوْ خَصَلَتِهِ أَوْ غَضَّ مِنْ
مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَفُورِ عِلْمِهِ أَوْ زُهِدِهِ أَوْ أَضَافَ لَهُ مَالًا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ
مَالًا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدِّمِّ) قيد لبيان الواقع (أَوْ قِيلَ لَهُ بِحَقِّ رَسُولِ
اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ) لأنها مرسله لمن تلدغه (قِيلَ وَلَمْ يُسْتَتَبْ
حَدًّا) إِنْ تَابَ (١) (إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ الْكَافِرُ) الأصل فلا يسقط بردة بعد توبته
على أظهر ما في ح (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَمَّهُ) مما يدل على أن القيد السابق
لا مفهوم له (لِجَهْلٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ تَهَوُّرٍ) عدم ضبط في الكلام (وَفِيْمَنْ قَالَ
لَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لَصَلَّى أَوْ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ يُسْتَهْمُونَ جَوَابًا
لِتَسْتَهْمُنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَانِ (٢)
بِالْقَتْلِ وَالنِّكَالِ (وَاسْتُتِيبَ فِي هُزْمٍ) المعتمد يقتل مطلقاً (أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ
أَوْ تَذَبَّأَ إِلَّا أَنْ يُسِرَّ) النبوة فكل زنديق (على الأظهر) عند ابن رشد (وَأُدِّبَ
اجْتِهَادًا فِي إِذْكَرٍ) كَذَا ظَلَمًا (وَاشْكُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَوْ سَبَّيَ مَلَكٌ
لَسَبَّيْتُهُ أَوْ يَا ابْنَ آلِفٍ كَلْبٍ أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ مُعَيَّرَنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَعَى
الْعَمَّ أَوْ قَالَ لِعُضْبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ أَوْ مَالِكٍ أَوْ اسْتَشْهَدَ بِيَعُضٍ
جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةٌ لَهُ أَوْ أُغِيرَ أَوْ شَهَّ لِمَنْصِبِهِ أَحَقُّهُ لَا عَلَى التَّمَاثِي) ولا
شيء على التَّمَاثِي (كَإِنْ كُذِّبَتْ فَقَدْ كُذِّبُوا أَوْ لَعَنَ الْعَرَبَ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ
وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشُدَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ فُنْدُقٍ

(١) فتوبته لا تدرأ عنه حد القتل وإن كانت تنفعه عند الله إن كانت صحيحة .

(٢) أظهرهما القتل .

قَرْنَانُ^(١) وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ (أنه من الآل ولا يشدد في غيره مثله) (كَانَ انْتَسَبَ لَهُ أَوْ احْتَمَلَ قَوْلُهُ) النسبة كقوله لا أحد أشرف من أولاد البيت جواباً لأنت شريف (أَوْ شَهَدَ عَلَيْهِ) بموجب القتل (عَدْلٌ أَوْ لَفِيفٌ^(٢) فَعَاقَ) بسبب كونه نفياً لا تقبل شهادته (عَنِ الْقَتْلِ أَوْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى نُبُوَّتِهِ) كالخضر (أَوْ صَحَابِيًّا وَسَبَّ اللَّهُ كَذَلِكَ) في إيجاب القتل (وَفِي اسْتِنَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ) أرجحه قبول توبته (كَمَنْ قَالَ لَقِيتُ فِي مَرَضِي مَا لَوْ قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ) تشبيهه في الخلاف لكنه هنا بالقتل والنكال .

﴿ بَابٌ ﴾

(الزَّوْنَا وَطَى مُسْكَنٌ مُسْلِمٌ قَرَجَ آدَمِيٍّ) ويؤدب من فعل بنفسه كالخشي في غير دبره (لَا مِلَّكَ لَهُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ) راجع للنفي (تَعَمُّدًا) ولو مع نوم كان تحقق مع الجن (وَإِنْ لَوَاطِئًا) فإنه زنا بالمعنى الأعم (أَوْ إِيَّانَ أَجْنَبِيَّةٍ بِدُبُرٍ) وأدب في الحليلة (أَوْ مَيِّتَةٍ غَيْرِ زَوْجٍ) ولا مهر كالنفويض كالجنابة (أَوْ صَغِيرَةٍ يُسْكِنُ وَطَرُهَا أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ لَوِطَةٍ) إلا من السيد فحللة (أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مَمْلُوكَةٍ تَعْتِقُ) أو بتعليق على الشراء (أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهَا أَوْ مُحَرَّمَةٍ بِصَهْرِ مُوَالِدٍ) سيد كر مفهومه في قوله أو بنت على أم (أَوْ حَامِسَةٍ أَوْ مَرَهُونَةٍ) فأذن السيد في وطئها فحللة (أَوْ ذَاتِ دَغْنَمٍ أَوْ حَرَبِيَّةٍ) فإن خرج بها ملكها (أَوْ مُبْتَوْتَةٍ وَإِنْ بَعْدَ وَهْلٍ وَإِنْ أَبَدَتْ فِي مَرَّةٍ) وهو المعتمد الشذوذ الواحدة (تَأْوِيلَانِ أَوْ مُطْلَقَةٌ قَبْلَ الْبِنَاءِ) كالبائن بعده غير البتة بعد العدة (أَوْ مُعْتَمَةٍ بِإِلَاقَةٍ) فيهما (كَأَنَّ يَطَّأَهَا مَمْلُوكَهَا أَوْ مَجْنُونٌ

(١) ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون أي يقرن بين الرجل والمرأة اه
عقابوى والقياس قران بتشديد الراء كما ينطقه المغاربة .
(٢) أي لفيف من الناس غير مقبولين في الشهادة .

بِخِلَافِ الصَّيِّ إِلَّا أَنْ يَجْهَلَ الْعَيْنَ أَوْ الْحُكْمَ إِنْ جَهَلَ مِثْلَهُ إِلَّا الْوَاضِحَ) فيهما (لَا مُسَاحَقَةَ وَأَدَبَ اجْتِهَاداً) ويثبت مافيه الأدب بشاهدين (كَبْهِيمَةٍ وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الذَّبْحِ وَالْأَكْلِ) وعن الشافعي قتلها إخفاء للفاحشة^(١) وَمَنْ حَرَّمَ إِعَارِضَ كَحَائِضٍ أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ (مَحْرَمٌ لَا تَعْتَقُ أَوْ مُعْتَدَّةٌ) من غير نكحها (أَوْ بِنْتٌ عَلَى أُمِّ أُمٍّ يَدْخُلُ بِهَا أَوْ عَلَى أُخْتِهَا وَهَلْ إِلَّا أُخْتُ النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ تَأْوِيلَانِ وَكَأَمَةِ مُحَمَّاتٍ وَقَوْمَتٍ) على الواطئ (وَأِنْ أُبَيًّا أَوْ) امرأة (مُكْرَهَةً أَوْ مَبِيعَةً بِالْغُلَاءِ وَالْأَظْهَرُ كَأَنْ ادَّعَى شِرَاءَ أُمَةٍ وَنَسَكَلَ الْبَائِعُ وَحَلَفَ الْوَاطِئُ وَالْمُخْتَارُ أَنْ الْمُكْرَهَ كَذَلِكَ وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ) فالمشهور حده (وَتَبَّتْ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ مُطْلَقًا) لشبهة أولا (أَوْ يَهْرَبُ وَإِنْ فِي الْحُدِّ وَبِالْبَيِّنَةِ فَلَا يَسْتُطِ بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ بِبِكَارَتِهَا) في بن مثله أربعة رجال لاحتمال دخول البكارة ومن أسقط بالرجال أسقط بالنساء لأن شهادتهن شبهة وإن ضعفت (أَوْ بِجَمَلٍ فِي غَيْرِ مُتَزَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيْدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهَا) أى من ظهر حملها (الْفَصْبَ بِلَا قَرِينَةٍ) كاستغاثتها عقب النازلة (يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ) أى الصفات السابقة (بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحَّ) الوطئ أى أبيض (بِحِجَارَةٍ مُعْتَدَلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ) مالك (بِدَاءَةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّا طِ^(٢)) مُطْلَقًا وَإِنْ عَبْدَيْنِ وَكَافِرَيْنِ وَجُلْدَ الْبِكْرِ الْحُرِّ مِائَةً وَتَشَطَّرَ لِلرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونِ صَاحِبِهِ بِالْعِتْقِ) له (وَالْوَطِئُ بَعْدَهُ وَغُرَبَ الْحُرِّ

(١) ولحديث ورد في قتلها لكونه ضيف .

(٢) وملوط به بالنين ، ولا يرجع بالغ . يمكن من نفسه صبياً . وحدّ الواط عند الشافعية حد الزنا جلدًا ورجماً قياساً عليه ، ودليل المالكية حديث ابن عباس « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواء أصحاب السنين وفي ثبوته خلاف وللسيوطي فيه رسالة اسمها بلوغ المأمول من خدمة الرسول بين فيها مصته .

الَّذِ كَرُّ فَقَطُّ عَامًا) الأولى حذفه والمدار على ما يأتي من سجنه سنة (وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ
وَأِنْ أَمَّ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَرِنْ بَيْتِ الْمَالِ) والمسلمين (كَفَدَكَ وَخَيْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ)
على يومين فأكثر (فَيُسْجَنَ سَنَةً وَإِنْ عَادَ) لبلده (أُخْرِجَ ثَانِيَةً) وإِنْ
زنى بعد تأنسه غرب أخرى (وَتُؤَخَّرُ الْمُتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ) كالسرية إذا لم
يستبرأ أو مضى أربعون يوماً للزنا وأمكن الحمل والحمل والرضاع المتعين (وَبِالْجُلْدِ
اعْتِدَالُ الْهَوَاءِ) وبمحضرة أربعة فأكثر (وَأَقَامَهُ الْحَاكِمُ وَالسَّيِّدُ إِنْ كَلِمَ
يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ) متعلق بأقامه لأن الحاكم لا يكون بينه ولا يقيم
حد السرقة إلا الإمام (وَأِنْ أَنْكَرَتْ الْوُطَى بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا
الزَّوْجُ فَالْحُدُّ) (رَجْعًا) (١) (وَعَنْهُ) أى ابن القاسم كما فى بن (فِي الرَّجُلِ يَسْتَقْطُ
مَالَهُ يَتَرَبَّ بِهِ أَوْ يُؤَلِّدُ لَهُ وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ لِخِلَافِ الزَّوْجِ فِي الْأُولَى)
ولم تخالفه فى الثانية (فَقَطُّ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ) والمرأة لا تصبر على ترك الوطى
(أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ أَمَّ تَبْلُغُ عِشْرِينَ تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ مَعَهُ فَادَّعَى
الْوَطَى وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَجِدَا فِي بَيْتٍ وَأَقْرَابِهِ) الوطى (وَادَّعَى النِّكَاحَ)
غير طارئى ولا بينة ولا فشو (أَوْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقَتْهُ هِيَ وَوَلِيِّهَا وَقَالَا لَمْ نُشْهِدْ
حُدًّا) فى الكل .

﴿ بَابٌ ﴾

(قَذْفُ الْمُكَلَّفِ) ولو سكران (حُرًّا مُسْلِمًا) أو أبوه (بِنَفْيِ
نَسَبٍ عَنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لَأُمٍّ وَلَا إِنْ نُبِذَ أَوْ زَنَى) عطف على نفى (إِنْ
كُلِّفَ) لا مجنون من البلوغ للقذف (وَعَفَّ) كما هو الأصل
هنا للآية (عَنْ وَطَى) يُوجِبُ الْحُدَّ بَالَةً (لا مجنونًا أو معترضًا) (وَبَلَغَ

(١) فى المجموع وشرحه : وان أنكر أحد الزوجين الوطى بعد عشرين سنة فالظاهر
من الطرق تصديقه رجلاً أو امرأة أو ثمة التصديق بسقوط الرجم عنه .

كَأَنَّ بَلَغَتِ الْوَطْءَ) كالصبي يقذف بالمفعولية وهذا كالتفصيل لقوله كاف (أَوْ
مَحْمُولًا) مجهولا كما في نسخة عطف على المنفى أو المثبت إن رمى بزنى أو بفساد
النسب مطلقاً (وَإِنْ مُلَاعِنَةً وَابْنَهَا) إلا الزوج بما لا عنها به (أَوْ عَرَضَ غَيْرُ
أَبٍ إِنْ أَفْهَمَ يُوجِبُ تَمَانِينَ جَلْدَةً) خبر قذف (وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ
إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفَهُ عَلَى الْعَبْدِ كَسَلْتُ بِرَازٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنُكَ) واستظهر ابن
عبد السلام قول أشهب بعدم الحد الحديث^(١) زنى الأعضاء والفرج يكذب ذلك
ويصدق (أَوْ) زנית (مُكْرِهَةً أَوْ) أنا (عَفِيفُ الْفَرْجِ) تعريضاً (أَوْ
لِعَرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِحُرٍّ أَوْ يَارُوحيُّ كَانَ نَسَبُهُ لِعَمِّهِ بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ قَالَ
أَنَا نَعْلٌ) بالغين المعجمة أى فاسد النسب (أَوْ وَلَدَ زَنَى أَوْ كَيَّا فَجَبُهُ) أو صبية
(أَوْ قَوْلَانُ أَوْ يَا ابْنَ مُنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّأْيَةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي
عُكْبَاهَا لِأَنَّ نَسَبَ جِنْسًا لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَ) فالأدب (إِنْ لَمْ
يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ) لاحتمال أنه في الواقع كذلك وحد في العرب لأنها تبالغ
في معرفة أنسابها (أَوْ قَالَ مَوْلَى لِغَيْرِهِ أَنَا حَيْرٌ مِنْكَ) لأن الخيرية أعم من
النسب (أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَصْلٌ) لأن القصد منه عرفاً ذم الأخلاق (أَوْ
قَالَ لَجَمَاعَةٍ أَحَدُكُمْ زَانٍ) للكثرة (وَحُدِّثَ مَا بُونِ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ
وَفِي يَابْنَ النَّصْرَانِيَّ) العرف الآن الأدب (أَوْ الْأَزْرَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
آبَائِهِ كَذَلِكَ أَوْ فِي مُحَنَّتٍ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ) أنه أراد التكسر وعرفنا خصه
بالمفعول فلا بد من الحد (وَأَدَّبَ فِي يَابْنَ الْفَاسِقَةِ) العرف أيضاً لحد لانصراف

(١) لفظ الحديث «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدرك ذلك لاحتالة العيان
زناها النظر والاذن رناها الاستماع واللسان زناه الكلام ولأيد زناها البش والرجل زناها
الخطى والقلب يهوى ويتدى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه، رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى
مختصراً وفيه روايات.

اطلاق الفسق إلى النعل (أَوْ الْفَاجِرَةَ أَوْ يَا حِمَارُ يَا ابْنَ الْحِمَارِ أَوْ أَنَا عَفِيفٌ) بلا ذكر الفرج (أَوْ إِنَّكَ عَفِيفَةٌ) تهكما إلا لعرف (أَوْ يَا فَاسِقُ) سبق مافيه (أَوْ فَاجِرُ وَإِنْ قَالَتْ) أجنبية (بِكَ جَوَابًا لَزَنْتِ) سقط حده (وَحُدَّتْ لَزْنًا) مالم ترجع (وَالْقَذْفِ) كالجواب بأزنى مني (وَلَهُ حَدُّ أَبِيهِ وَفُسْقَ) المعتمد لا يحيد الأب (وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَوَارِثُهُ وَإِنْ قَذَفَ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ وَأَبٍ وَأَبِيهِ) فإن لم يوجد عصبتة فالأخوات والجدات ولا كلام للزوجين (وَلِكُلِّ الْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ حَصَلَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ) أو قام به مانع الإرث (وَالْعَقْوُ) عطف على حد أبيه (قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سَتْرًا) لا رأفة ولا إن أوصى به الميت (وَإِنْ قَذَفَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَىٰ لَهُمَا إِلَّا أَنْ يَبْقَىٰ سَيْرٌ) دون الصف (فَيُكْمَلُ الْأَوَّلُ)

باب

(تُقَطَّعُ الْيَمْنَى وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لِسَلَالٍ أَوْ تَقْصِ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْبُسْرَى) على المعتمد (وَمَحَا^(١) لِيَدِهِ الْبُسْرَى) ضعيف (ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رَجْلُهُ ثُمَّ) إن سرق بعد ائتماع من خلاف (عُزِّرَ وَحُسِرَ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ بُسْرَهُ أَوْ لَا فَالْقَوْدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأٌ أَجْزَأُ) وفي شب وغيره أن العمد يزي أيضا (فَرَجْلُهُ الْيَمْنَى) إن سرق بعد مفرع على قوله وخطأ أجْزَأُ (بُسْرَقَةٌ طِفْلٍ) أو كبير لا يعقل متعلق بتقطع (مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ) عادة (أَوْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ) ولو ناقصة راجت ككاملة (أَوْ مَا يُسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعًا) ولا عبرة بمنفعة غير شرعية (وَإِنْ كَمَاءٌ) مما أصله مباح (أَوْ جَارِحٌ) غير كلب (لِتَعْلِيمِهِ أَوْ جَلْدِهِ بَعْدَ ذَنْبِهِ أَوْ جَلْدِ مَيْتٍ إِنْ زَادَ دَبْعُهُ نِصَابًا أَوْ ظَنًّا) الربع والثلاثة (فَأَرْسًا أَوْ الثَّوْبُ فَارِغًا أَوْ شَرِكَةً

(١) أى الامام قطع الرجل اليسرى وعدل لقطع اليد اليسرى فمما مضمن معنى غير

صَيِّ لَأَبٍ) عاقل (وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ) في المحاكاة (وَلَا إِنْ تَكَمَّلَ) غير
مقصود جميعه (بِرَّارٍ فِي كَيْلَةٍ) أو من أحران (أَوْ اشْتَرَكَ فِي حِمْلٍ إِنْ اسْتَقَلَّ
كُلُّهُ) أى أمكن استقلاله وإلا قطع الجميع (وَلَمْ يَذْبُحْهُ نِصَابٌ) وإلا قطعوا
كمن انفرد بالحمل (مَلِكٌ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ) لحق الله تعالى لاحتمال أنه
رحمه (أَوْ أُخِذَ كَيْلًا وَادَّعَى الْإِرْسَالَ وَصُدِّقَ إِنْ أَشْبَهَ) بأن لم يسلك مسالك
السراق في وقت الإرسال عادة (لَا مِلِكِهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ كَمِلِكِهِ
قَبْلَ خُرُوجِهِ) بكارث (مُحْتَرِمٌ لَا خَيْرَ وَطُنْبُورٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوَى بَعْدَ كَسْرِهِ
نِصَابًا وَلَا كَلْبٍ مُطْلَقًا) ولو معاملاً مأذوناً لورود النهى عن ثمنه ^(١) (وَأُخْصِيَةً
بَعْدَ ذِمَّتِهَا بِخِلَافٍ لِحَمِيَّاتٍ مِنْ قَقِيرٍ) بل مطلق معطى فيقطع والمدايا كاضحايا
(تَأَمَّ الْمَلِكُ لَأَشْبَهَةً فِيهِ) قوية (وَإِنْ بَيَّتَ الْمَالُ وَالْغَنِيمَةَ) في من تقييده
هنا والزنى بكثرة الجيش ^(٢) (أَوْ مَالٍ شَرِكَةٍ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ وَسَرَقَ فَوْقَ
حَقِّهِ) من الجميع في المثلى ومن المسروق ن المقوم (نِصَابًا لَا الْجَدَّ وَلَوْ لَأَمَّ) ولا
العبد لزيادة المصيبة على السيد (وَلَا مِنْ جَلِيدٍ أَوْ مُمَاطِلٍ إِحْقَهِ) كما سبق
(مُخْرِجٍ مِنْ حَرَزٍ بَأَنْ لَا يُعَدَّ الْوَاضِعُ فِيهِ مُضَيِّعًا وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ هُوَ وَ
ابْتِئَاعَ دُرًّا) بخلاف ما يفسده الأكل وإن ضمنه (أَوْ أَدَّهَنْ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ
نِصَابٌ) بعد (أَوْ أَشَارَ إِلَى شَاةٍ بِالْعَلْفِ فَخَرَجَتْ أَوْ) سداد (الْأَعْدَ
الْمَشْرُوعِ) (أَوْ الْخُبَاءِ أَوْ مَا فِيهِ أَوْ فِي حَانُوتٍ أَوْ فِنَاءٍ هِمَا أَوْ حِمْلٍ أَوْ ظَهْرٍ
دَابَّةٍ وَإِنْ غِيبَ عَنْهُمْ) أى المذكورات (أَوْ) حب (بِجَرَيْنِ) لاقبله (أَوْ

(١) روى الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود « نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن
الكلب ومهر البغي وحلوان الكاعن » ولأحمد والنسائي عن جابر « نهى عن ثمن الكلب
إلا الكلب المعلم » وهذا يرد إطلاق المص ويؤيد قول أشهب بالقطع في المأذون باتخاذ .

(٢) وهو المعتمد .

سَاحَةِ دَارٍ لِأَجْنَبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ (بخلاف الشريك والمأذون) كالسَّفِينَةِ (لغير الركاب أو بحضرة ربه أو من كانن) (أَوْ حَانٍ لِلْإِثْمَالِ أَوْ زَوْجٍ فِيمَا حُجِرَ عَنْهُ أَوْ مَوْقِفٍ دَابَّةٍ لِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ) إذا اعتيد (أَوْ قَبْرٍ أَوْ بَحْرٍ لِمَنْ رُمِيَ بِهِ لِكْفَنِ) شرعى (أَوْ سَفِينَةٍ بِمِرْسَاةٍ أَوْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ) ولا يقطع من سرق دابة براكبها أو سفينة بأهلها (أَوْ مَطْعَمٍ) مخزن حب (قَرُبٍ) من البلد (أَوْ قِطَارٍ وَنَحْوِهِ) كجمع الدواب فبإباتها إلا الغنم في غير المراح (أَوْ أَزَالَ بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ سَتَقَهُ أَوْ أَخْرَجَ قَنَادِيلَهُ) بل بمجرد إزالتها (أَوْ حُصْرَهُ أَوْ بُسْطَهُ إِنْ تُرِكَتِ) البسط (أَوْ حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ) من الباب (لِلسَّرِقَةِ أَوْ نَقَبٍ أَوْ تَسَوَّرٍ أَوْ) للغسل في حمام (بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَقْلِيْبٍ) وإلا خيانة (وَصُدُوقٍ مُدْعَى التَّلَطُّطِ) في ثيابه إن أشبه (أَوْ حَمَلٍ عَبْدًا لَمْ يُمَيِّزْ أَوْ خَدَعَهُ أَوْ أَخْرَجَهُ فِي ذِي الإِذْنِ الْعَامِّ) كدار العالم من محجور لمجمله (اللام بمعنى عن والضمير الإذن العام ، لأنه لا يقطع إلا بإخراجه عن جميع الدار (لَا إِذْنَ) خاص كضَيْفٍ مَا حُجِرَ عَنْهُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ جَمِيعِهِ وَلَا إِنْ نَقَلَهُ) من محل (وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَا فِيمَا عَلَى صَبِيٍّ) وحده (أَوْ مَعَهُ وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَاوَلَ مِنْهُ الْخَارِجُ) داخل الحرز (وَلَا إِنْ اخْتَلَسَ) خطف جهاراً (أَوْ كَابَرَ) غصب (أَوْ هَرَبَ بَعْدَ أَخْذِهِ فِي الْحَرَزِ وَلَوْ) ذهب (لِيَأْتِيَ بِمَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ أَوْ أَحَدَ دَابَّةٍ بِبَابِ مَسْجِدٍ أَوْ سُوقٍ) بغير بيع وموقف معتاد (أَوْ ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ) جذبه من خارج (أَوْ ثَمَرًا مُعَلَّقًا) في شجرة (إِلَّا بِفَلَقٍ فَقَوْلَانِ ^(١)) وَإِلَّا بَعْدَ حَصْدِهِ فَمَالِ الشَّيْءِ (القطع (إِنْ كُدِّسَ) كالجرين (وَلَا إِنْ نَقَبَ فَقَطَّ) ولا من أخذ بعد المواطأة (وَإِنْ التَّقْيَا وَسَطَ النَّقَبِ أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ الْخَارِجُ قُطْعًا وَشَرْطُهُ)

أَيُّ الْقَطْعِ (التَّكْلِيفُ) وَيَتَضَمَّنُ الطَّوْعَ (فَيَقْطَعُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْمُعَاهِدُ وَإِنْ لِمِثْلِهِمْ إِلَّا الرَّقِيقَ لِسَيِّدِهِ) كَمَا سَبَقَ (وَتَبَتَ بِإِقْرَارِ إِنْ طَاعَ وَإِلَّا فَلَا) قِيلَ إِلَّا لِمَتَّهِمَ بِالْعَدَاءِ ^(١) (وَلَوْ عَيْنَ السَّرِقَةِ أَوْ أَخْرَجَ الْقَتِيلَ) لاحتِمالُ أَنَّهُ فَعَلَ غَيْرَهُ (وَقَبِيلَ رُجُوعُهُ وَلَوْ بِلَا شُبْهَةٍ) كَظَنِّ أَخْذِ مَا رَهْنَهُ سَرِقَةً (وَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ) مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ السَّرِقَةَ (فَحَلَفَ الطَّالِبُ أَوْ شَهِدَ وَجُلَّ وَامْرَأَتَانِ أَوْ وَاحِدٌ وَحَلَفَ أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ فَالْغَرْمُ بِلَا قَطْعٍ) فِي السَّكْلِ (وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ فَالْعَكْسُ وَوَجَبَ رَدُّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَقْطَعْ مُطْلَقًا) كَأَنْ يَبْقَى بَعِينَهُ (أَوْ قُطِعَ إِنْ أَيْسَرَ إِلَيْهِ) أَيُّ إِلَى الْقَطْعِ (مِنْ الْأَخْذِ وَسَقَطَ الْحَدُّ إِنْ سَقَطَ الْعُضْوُ بِسَمَائِيٍّ) أَوْ قِصَاصٍ أَوْ جُنَايَةٍ (لَا بِتَوْبَةٍ وَعَدَالَةٍ وَإِنْ طَالَ زَمَنُهَا وَتَدَاخَلَتْ) أَسْبَابُ الْحُدُودِ (إِنْ اتَّحَدَ الْمُوجِبُ) بِالْفَتْحِ (كَتَقْدَفٍ وَشُرْبٍ وَإِلَّا تَكَرَّرَتْ) وَالْقَتْلُ يَغْنَى عَنْ غَيْرِ الْقَذْفِ .

﴿ بَابُ ﴾

الْمَحَارِبُ قَاطِعُ طَرِيقٍ لِمَنْعِ سُلُوكِ أَوْ اخْذٍ (بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ طَرِيقٍ (مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ) مَعْصُومًا (عَلَى وَجْهِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْغَوْتُ وَإِنْ اذْهَبَتْ بِمَدِينَةٍ كَمُسْتَقَى السَّيْكِرَانِ) كَالدَّائِرَةِ (لِلذَلِكَ) لِأَخْذِ الْمَالِ (وَمُخَادَعِ الصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَا مَعَهُ وَالِدَاخِلُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي زُفَاقٍ أَوْ دَارٍ قَاتِلٍ لِيَأْخُذَ الْمَالَ) لَا لِيَنْجُو بَعْدَ اخْذِهِ ^(٢) (فَيَقَاتِلُ بِمَدِّ الْمُنَاشِدَةِ)

(١) عِنْدَ سَجْنُونَ وَعَلَيْهِ الْفَضَاءُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَنَدَّ ابْنُ الْقَاسِمِ لَا يَلْزَمُ الْمَكْرَهُ شَيْءٌ وَلَوْ مَتَّهِمًا وَهُوَ الْمُرَافِقُ لِلْقَوَاعِدِ ثُمَّ الْإِفْتِدَاءُ عَلَى إِكْرَاءِ الْمُتَّهِمِ بِالضَّرْبِ وَنَحْوِهِ لِيَقْرَعَ عَيْبٌ عَلَى الْمَالِكِيَّةِ كَثِيرًا وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ بِهِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ مَرَاجَعَةِ مَبْنِيِّ الْإِسْتِصْلَاحِ فِي الْأَصُولِ .
(٢) بِعَنْ لَوْ أَخْذَ الْمَالِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ قَاتِلٌ لِيَنْجُو بِمَا أَخْذَهُ فَهُوَ سَارِقٌ إِنْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ خَارِجُ الْحَرْزِ وَإِنْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ دَاخِلُهُ فَخَيْتَلَسَ .

ندبا (إِنْ أُمْكِنَ ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَمِتْ كَمَا هُوَ أَحَدُ حَدُودِهِ (يُصَلَّبُ فَيَقْتُلُ أَوْ يُنْفَى
الْحُرُّ) بعد الضرب (كَالزَّانِي) ويحبس للأقصى من سنة وظهور توبته (أَوْ تُقَطَّعُ
يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَا) أى لا يؤخر خوف الموت لأنه أحد حدوده
(وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ) لأنه حده حيث لم يتب (أَوْ بِإِعَانَةٍ وَلَوْ
جَاء تَائِبًا) لكنه كالقصاص ^(١) (وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ) إذا لم يتب (وَنَدْبٌ ^(٢)
لِذِي التَّدْبِيرِ الْقَتْلُ وَالبَطْشُ الْقَلْعُ وَغَيْرُهُمَا وَلِمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلَتَةُ النِّفْيِ
وَالضَّرْبُ وَالتَّعْمِينَ لِلْإِمَامِ لَا لِمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَرِمَ كُلُّ عَنِ الْجَمِيعِ
كسكل متعاونين (مُطْلَقًا) تابوا أو لابقى المأخوذ أولًا (وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ)
إذا لم يجد أو أيسر من الأخذ للحد (وَدُفِعَ مَا بَأْيَدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْإِسْتِينَاءِ)
أعله يأتى أثبت (وَالتَّيْمِينَ) ويضمنه إن ظهر مستحق (أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ
الرُّفْقَةِ لَا لَأَنْفُسِهِمَا) ولو تبعًا بخلاف الوصية كذا فى عب وعند بن خلافة (وَلَوْ
شَهِدَا اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُشْتَهَرُ بِهَا ثَبَّتَتْ وَإِنْ كَلَّمَ يَعَانِيَهَا) وبالإقرار ما لم يرجع كما
فى ح (وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِتْيَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا وَتَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ) أى التوبة قبل
القدرة ويضمن .

﴿ بَابُ ﴾

(يَشْرَبُ الْمُسْلِمُ الْمُسْكَلَفَ مَا يُسْكِرُ جَنْسُهُ) ونو لم يسكر ما شربه لقله أو
عادة (طَوْعًا بِلَا عُدْرٍ) خرج الغالط (وَضَرْوَرَةً كَعُصَّةٍ أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَإِنْ قَلَّ
أَوْ جَهَلَ وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْحُرْمَةِ لِقُرْبِ عَهْدِهِ وَلَوْ حَقَاقِيًا يَشْرَبُ النَّبِيدَ) ولا
يبلغ القدر المسكر (وَصَحَّ نَفْيُهُ) عنه (تَائِمَانُونَ بَعْدَ صَحْوِهِ وَتَشَطَّرَ

(١) فيقتل بكفو دون غيره .

(٢) أى ندب قتل ذى التدبير ونطح ذى البطش الخ والتيمين للإمام حسب المصاحبة .

بِالرَّقِّ إِنَّ أَقْرَّ أَوْ شَهْدَ بِشُرْبِ أَوْ شَمِّ وَإِنْ خُولِفَا) لأن المثلث مقدم على
 النافي (وَجَارَ لِإِكْرَاهِ وَإِسَاعَةِ) للغصة (لَادَوَاءَ وَلَوْ طِلَاءً) ولا لعطش (وَالْحُدُودُ
 بِسَوَاطِ وَضَرْبِ مُعْتَدِلَيْنِ قَاعِدًا) كل منهما (بِلَا رَبْطٍ) إلا أن يضطرب فلا
 يقع موقعه (وَشَدِيدٍ بِظَاهِرِهِ وَكَتِفِهِ وَجُرْدَ الرَّجُلِ) من غير ساتر العورة
 (وَالْمَرْأَةُ مِمَّا يَبْقَى الضَّرْبِ) كالفرو (وَنَدَبَ جَعَلُهَا فِي قَعَّةٍ) فيها تراب وماء
 سترًا لئلا يخرج منها شيء (وَعَزَّزَ الْإِمَامُ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ إِحَقَّ أَدَمِي حَبْسًا
 وَلَوْ مَا وَبِالإِقَامَةِ) من الجلاس (وَزَنَعَ الْعِمَامَةَ وَضَرْبًا بِسَوَاطِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ
 زَادَ عَلَى الْحُدِّ^(١)) بالنظر (وَأَتَى عَلَى النَّفْسِ وَخَمِنَ مَاسَرَى) قيل إن لم يظن
 السلامة (كَطَيْبِ جَهْلٍ أَوْ قَصَرَ) تشبيهه في الضمان (أَوْ) داوى (بِلَا
 إِذْنٍ مُعْتَبَرٍ وَلَوْ إِذْنُ عَبْدٍ بِفَصْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ) بمخوف (أَوْ خِتَانٍ وَكَتَّاجِيحِ
 نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) أو إرسال ماء (وَكُسْمُوطٍ جِدَارٍ مَالٍ وَأَنْذَرَ صَاحِبَهُ)
 أو اتضح له ميلانه أو كان من أصل بنائه (وَأَمَّا كُنَّ تَدَارُكُهُ أَوْ عَضَّهُ
 فَسَلَّ يَدُهُ فَقَمَعَ أَسْنَانَهُ) حيث أمكن الخلاص بلا قلع وإلا فهدر كما في
 الحديث (أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كُودَةٍ قَتَصَدَ عَيْنُهُ) فيقتص (وَالْفَلَا كُسْمُوطٍ مِيزَابٍ)
 على ما تشبيهه في عدم الضمان (أَوْ بَغَتْ رِيحٌ لِنَارٍ كَحَرْقِهَا قَائِمًا لَاطِفِيهَا) فهدر
 (وَجَارَ دَفْعُ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاهِمِ) ندبًا كما سبق (وَإِنْ عَنْ مَالٍ وَقَصْدُ
 قَتْلِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ) لو كان محاربًا (لَا جُرْحُ) لغير المحارب
 (إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْهَرَبِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَمَا أَتَفَتَهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا قَمَلَى رَبَّهَا)
 إلا أن يغلق عليها (وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهَا) وليس له إسلامها فيه (بِقِيمَتِهِ عَلَى

(١) الحسن ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يجلد فوق عشرة
 أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى» وحمل بعض المتأخرين هذا الحديث على التأديب الصادر
 من غير الولاية كالسيد والوالد والزوج .

الرَّجَاءِ وَالْخُوفِ لَأَنْهَاراً إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْعَزَائِرِ وَإِلَّا
فَعَلَى الرَّاعِي (مَتَى تَرَكَ حِفْظَهَا وَالصَّبِي الْقَوِي كَالْبَالِغِ وَإِنْ سَرَحَهَا رُبَهَا قَرَبَ
الْمَزَارِعَ بِلَا رَاعٍ ضَمِنَ كَأَنْ عَرَفَتْ بِالْعَدَاءِ وَلَمْ يَحْفَظْهَا وَلَا شَيْءَ عَلَى رَبِّ الْحَمَامِ
وَالنَّحْلِ وَيَتَحَفَظُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَمَا وَطَّئَتْهُ هَدْرٌ إِلَّا مِنْ فَعْلٍ كَالسَّائِقِ وَالْقَائِدِ
وَيَقْدَمَانِ عَلَى الرَّاكِبِ .

﴿ بَابٌ ﴾

(إِنْمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ مُكَلَّفٍ بِإِلَا حَجَرٍ وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ وَلِغَيْرِئِهِ رَدُّهُ أَوْ
بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَطُولَ) حَيْثُ يَشْتَهَرُ بِالْحُرِّيَةِ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْعِلْمِ أَوْ إِفَادَةِ مَالٍ
(أَوْ يُفِيدَ مَالًا وَلَوْ قَبْلَ نَفُوزِ الْبَيْعِ) لِلْعَبْدِ فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَبِيعُ مَالَ الْمُسْلِمِينَ
بِالْخِيَارِ كَمَا سَبَقَ فَرَدَ الْغَرِيمَ إِيقَافَ وَالزَّوْجَ إِبْطَالِ وَقِيلَ وَاسْطَةُ وَالْحَاكِمُ كَمَنْ تَابَ
عَنْهُ وَمَا أَحْسَنَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ (١) .

أَبْطَلَ صَنِيعَ الْعَبْدِ وَالسَّفِيهِ بَرَدَ مَوْلَاهُ وَمَنْ يَلِيهِ
وَأَوْقَفَنَ فَعَلَ الْغَرِيمَ وَاخْتَلَفَ فِي الزَّوْجِ وَالْقَاضِي كَمَا بَدَلَ عَرَفَ
(رَقِيقًا لَمْ يَتَّعَقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ) كَرَهْنٍ وَجَنَازَةٍ وَعَتَقَ بِشَاطِئَةِ مُحَرِّمَةٍ
(بِهِ) أَيْ بِمَادَّةِ الْإِعْتَاقِ (وَبِفِكَ الرِّقْبَةِ وَالتَّخْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ)
فَيَتَأَبَّدُ كَالْإِطْلَاقِ (بِإِلَا تَرِيئَةً مَذْحِجًا أَوْ خُلْفٍ) عَلَى مَعْنَى تَفْعَلُ كَالْحُرِّ (أَوْ أَدْفَعِ
مَكْسٍ) لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ (وَبِلَا مِلْكٍ أَوْ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ إِلَّا لِجَوَابٍ) تَوْبِيخٌ
(وَبِكَوْهَيْتُ لَكَ نَفْسَكَ) أَوْ عَمَّاكَ أَوْ خَرَجَكَ وَلَا يَعْذُرُ بِجَهْلٍ (وَبِكَسْفِي
أَوْ أَذْهَبَ أَوْ أَغْزَبَ بِالنِّمَةِ وَعَتَقَ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ عُلِقَ هُوَ وَالْمُشْتَرِي عَلَى

الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ) لف ونشر مرتب ولو تأخر الإيجاب لتقدمه رتبة على القبول وإن
 هلك الصدقة تصدق بالثمن (وَبِالْإِشْتِرَاءِ الْفَاسِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُكَ) تشوف للحرية
 فيفوت (كَأَنَّ اشْتَرَى نَفْسَهُ فَاسِداً وَالشَّقْصُ وَالْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ عَبْدِهِ)
 أو غيره (مَنْ أَمَتِهِ وَإِنْ بَعَدَ يَمِينُهُ) الحنث لا من تجدد ملكه على مافي بن
 (وَالْأُنْثَى فِيمَنْ يَمْلِكُهُ أَوْ لَى أَوْ رَقِيقَى أَوْ عَبِيدَى أَوْ مَمَالِكِي) إلا لعرف
 فيهما (لَا عَبِيدُ عَبِيدِهِ كَأَمْلِكُهُ أَبَدًا) تشبيه في الإنعاء كالطلاق للخرج
 (وَوَجَبَ بِالْغَدْرِ وَلَمْ يَقْضَ إِلَّا بِدَّتْ مُعَيَّنٍ) ومن البت لحصول المعلق عليه
 (وَهُوَ فِي خُصُوصِهِ) كمن أملكه من صنف كذا فيلزم (وَعُمُومِهِ) كسكل
 من أملك فيلغى (وَمَنْعٌ مِنْ وَطْءٍ وَبَيْعٍ فِي صِغَةِ الْحِنْثِ) حتى يفعل (وَعَتَقَ
 عَضُوهُ وَتَمْلِكُهُ لِلْعَبْدِ وَجَوَابِهِ كَالطَّلَاقِ) في الجملة فانه لا بد من حكم هنا في
 العضو وإذا قال اخترت نفسي لا يكون عتقا عند ابن القاسم^(١) إلا إن نواه لأنه
 قد يريد البيع (إِلَّا لِأَجَلٍ) فيصح هنا ولا يطاق (وَإِحْدَاكُمَا فَلَهُ الْخِيَارُ) حيث
 لا نية له فان نسيها عتقا كالطلاق (وَإِنْ حَمَلَتْ فَلَهُ وَطْئُهَا فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً)
 وترجع بغلة زمن الحمل وسبق تنجيز الطلاق (وَإِنْ جَعَلَ عِتْمَهُ لِأَثْنَيْنِ لَمْ
 يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) بأن يفهم الاستقلال (وَإِنْ
 قَالَ إِنْ دَخَلْتُ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا) كالطلاق
 محمله على كراهة الاجتماع ، بخلاف إِنْ دخلت الدارين ففيه الحنث ببعض
 (وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ) فلا يحتاج لحكم على المشهور (الْآبَوَانِ وَإِنْ عَلَوَا
 وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَقَلَ كَبْنَتْ وَأَخْرَ وَأَخْتٌ مُطْلَقًا) ولو غير شقيقين (وَإِنْ
 رَهْبَةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ وَصِيَّةً إِنْ عَلِمَ الْمُعْطَى) بالكسر أنه يعتق وإنما يحتاج
 لهذا في المدين بدليل ما يأتي في الإرث والشراء فلا يباع في الدين لأن

١ وقال أشهب يعتق ولو لم ينوه لأنه لا معنى لاختياره نفسه إلا الحربة . وهذا أقيس وأقوى

الواهب قصد العتق (وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَوَلَاؤُهُ لَهُ) أى الموهوب كمن أعتق نفسه
(وَلَا يُكَمَّلُ فِي) هبة (جُزْءٌ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَبِيلُهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ) أو سفيهه
(أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ) بالأولى (لَا يَارِثُ أَوْ شِرَاءٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) فيهما (فَيُبَاعُ
وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمَدَ بِشَيْنٍ لِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٍ لِرَقِيقِهِ) ولو بشائبة (أَوْ لَوْلَا
صَغِيرٌ) أو سفيهه وفاعل عمده قوله (غَيْرُ سَفِيهِ) وأولى صبي ومجنون (وَعَبْدٌ
وَذَمِيٌّ بِمِثْلِهِ وَزَوْجَتُهُ وَمَرِيضٌ فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ وَمَدِينٌ كَقَطْعِ ظُفْرِ وَقَطْعِ بَعْضِ
أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنَّةٍ أَوْ سَحْلٍ) بردها حتى أذهب نفعها (أَوْ خَرَمَ أَنْفٍ أَوْ
حَلَقَ شَعْرَ أُمَةٍ رَفِيعَةً أَوْ لِحْيَةً تَاجِرٌ) فى عب ترجيح أن حلق الشعر مطلقاً ليس
مثله ولم يتبعه بن^(١) (أَوْ وَسَمَ وَجْهَهُ بِنَارٍ لِأَغْيَرِهِ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ) عب
الراجح أن الوسم بالنار مثله ولو فى غير الوجه وفى الوجه مثله ولو بغير النار لغير
جمال ولم يرتضه بن (وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ) لأن الناس لا يمثلون بأموالهم
غالباً (لَا فِي عِتْقٍ بِمَالٍ) لأن الأصل عدم المالح لا يجوز بيع الخصى وقيل
يجوز إن كان سيده كافراً (وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءاً وَالْبَاقِي لَهُ
كَأَنَّ بَقِيَ لغيرِهِ إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ) أى الحكم (وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا
أَوْ الْعَبْدُ) لا موجب لتكرار إن فى هذه الشروط (وَإِنْ أُيسِّرَ بِهَا) حقه
التقديم على الدفع (أَوْ بِبَعْضِهَا مُقَابَلًا) أنث لأن البعض خصه (وَفَضَلَتْ عَنْ
مَتْرُوكِ الْمُفْلِسِ) تفسير لليسار (وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا يَارِثُ) فيمن
يعتق بالملك (وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعِتْقَ لَا إِنْ كَانَ حُرٌّ الْبَعْضِ وَقَوْمٌ) نصيب
الثالث (عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا) يعلم الأول أو أعتقا معا (فَعَلَى حَصَصِهَا إِنْ أُيسِّرَا
وَالْأَفْعَلَى الْمُوَسَّرِ وَتُجِّلَ) التقويم (فِي ثُلْثِ مَرِيضٍ أَمِنْ) كالعقار (وَلَمْ

١ لقول ابن رشد روى ابن الماجشون : حاق لحية العبد النبيل ورأس الأمة الرفيعة مثله
بخلاف غيرها هكذا نقله ابن عرفة مقتصرأ عليه ووجه ما قاله عب سرعة عود الشعر .

يُقَوِّمُ عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يُوصَ) لا تنتقل انتركز (وَقَوِّمَ كَامِلًا) على الأظهر حيث
 اشترياه كذلك ولم يبيع الثاني بالعتق (بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِنَ الْعَتَقِ
 وَنُقُضَ لَهُ بَيْعُ مِنْهُ) (إِلَّا أَنْ يَعْتَقَهُ الْمُشْتَرَى) (وَتَأْجِيلَ الثَّانِي) (ظَهَرَ فِي مَحَلِّ
 الْإِضْمَارِ) (أَوْ تَدْيِيرُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ) الشريك (بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدَهُمَا) عتقه أو
 التقويم (وَإِذَا حُكِمَ بِمَنْعِهِ) أى التقويم (لِعُسْرِهِ مَضَى كَتَبُهُ) أى الحكم
 (مُتَّأَسِّرًا) فلا يعتق (إِنْ كَانَ بَيْنَ الْعُسْرِ) حين العتق (وَحَضَرَ الْعَبْدُ)
 لأنه لو كان يسر لأظهره (وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ) أى الحكم (كَالْقَيْنِ وَلَا يَلْزَمُ
 اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ وَلَا تَخْلِيدُ الْقِيَمَةِ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ بِرِضَى
 الشَّرِيكِ) نص على المتوهم (وَمَنْ أَعْتَقَ حَصَّتَهُ لِأَجْلِ قَوْمٍ عَلَيْهِ) (الآن
 لِيَعْتَقَ جَمِيعُهُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَبْتَ الثَّانِي فَنَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ دَبَّرَ
 حَصَّتَهُ تَقَاوِيَاهُ لِيُرَقَّ كُلُّهُ) (إِنْ وَقَعَ غَيْرُ الْمَدِيرِ) (أَوْ يُدَبَّرَ) (إِنْ وَقَعَ لِلْمَدِيرِ
 (وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْبَهُ) أى العبد عند التقويم (فَلَهُ اسْتِحْلَافُهُ) أنه
 لا عيب به وترد اليمين (وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ) ابتداء (أَوْ أَجَازَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا
 قَوْمًا فِي مَالِ السَّيِّدِ) الأعلى (وَإِنْ أَحْتِيجَ لِبَيْعِ) العبد (الْمُعْتَقِ) فيقال سيد
 يباع فى عتق عبده وربما اشتراه نفس العبد (وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدٍ لَمْ يَعْتَقِ الثَّانِي
 وَلَوْ مَاتَ) الأول (وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ دَبَّرَهُ فَحُرٌّ) ومدير (وَإِنْ لَأَكْثَرَ
 الْحَمْلِ) لا أزيد لأنه حادث (إِلَّا زَوْجٍ) أو سيد (مُرْسَلٍ عَائِلًا فَلَا قُلَّةَ)
 بخروج الغاية لاحتمال طروده (وَبِيعَتْ) تلك الأمة المعتوق جنيها في الدين مطلقاً
 وجنيها قبل الوضع يتبع ويباع بعده (إِنْ سَبَقَ الْعَتَقَ دَيْنٌ وَرُقِيَ) معلوم أنه
 لم يوف بالفرع كما ترى (وَلَا يُسْتَمْتَنَى) الجنين (بِبَيْعِ أَوْ عَتَقِ) بخلاف التبرعات
 (وَلَمْ يَجْزِ اشْتِرَاؤُهُ وَلِيٍّ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ) أو سيفه (بِمَالِهِ وَلَا عَبْدُ
 لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدًا مَالًا لِيَنْشْتَرِيَهُ بِهِ فَإِنْ قَالَ

اشْتَرَيْتَنِي لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَنْتَنِي) أَى اشترط (مَالَهُ وَإِلَّا غَرِمَهُ)
فَان عَيْن فَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَبْدِ (كَالْمُعْتَقَتَيْنِ) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْشَّرْطِ السَّابِقِ
(وَبَيْعَ فِيهِ) حَيْثُ أَعْسَرَ الْغَارِمُ (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءِ لَهُ) وَلَا
يُجْبِرُ عَلَى الْعَتَقِ إِذَا غَرِمَ (وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحُرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ) كَقَطَاعِ (إِنْ
اسْتَنْتَنِي مَالَهُ وَإِلَّا رُقِيَ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِهِمْ وَلَوْ
سَمَّاهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ الثُّلُثُ) فِيهِمَا (أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثُلُثِهِمْ أَوْ بَعْدَ سَمَاءِ
مِنْ أَكْثَرِ) كَعَشْرَةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ (أَقْرَعَ كَالْقِسْمَةِ) لِلضَّيْقِ فِي الْأَوَّلِينَ وَدَفْعًا
لِلتَّحَكُّمِ فِي الْأَخِيرِينَ (إِلَّا أَنْ يُرْتَّبَ) كَالْأَكْبَرِ فَلَا كَبْرَ (فَيَتَّبَعُ أَوْ يَقُولُ
ثُلُثُ كُلٍّ أَوْ أَنْصَافُهُمْ أَوْ أَثْلَاثُهُمْ) فَمَنْ كُلُّ حَمَلِ الثُّلُثِ وَلَوْ أَقْلُ مِمَّا سَمِيَ
(وَتَبَعَ) الْمَعْتُوقُ (سَيِّدُهُ بِدَيْنٍ إِنْ لَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ وَرَقِيَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ
بِرَّقِهِ) أَى الشَّخْصُ (أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنٌ) عَلَى عَتَقِهِ (وَحَلَفَ) مَعَهُ الْمُدْعَى
(وَاسْتَوْفَى بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِالْوَلَاءِ شَاهِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَ يَسْمَعَانِ
أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ وَحَلَفَ) الْمُدْعَى حَيْثُ لَمْ يَبْلُغِ السَّمْعُ الْقَطْعَ (وَإِنْ شَهِدَ
أَحَدُ الْوَرِثَةِ) عِنْدَ حَاكِمٍ (أَوْ أَقْرَأَ أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَحْزَ وَلَمْ يَقُومْ
عَلَيْهِ) لِمَهْمَتِهِ عَلَى ضَرَرِ الْوَرِثَةِ وَبِمَلِكٍ حَصَّتْهُ تَبَعًا (وَإِنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ
بِعِتْقِ نَصِيبِهِ فَنَصِيبُ الشَّاهِدِ حُرٌّ إِنْ أَيْسَرَ شَرِيكُهُ) وَقَدْ ظَلَمَهُ فِي قِيَمَتِهِ
(وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ كَعُسْرِهِ) لَكِنِ الْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ .

﴿ بَابُ ﴾

التَّدْبِيرُ تَعْلِيقُ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ وَإِنْ زَوْجَتُهُ فِي زَائِدِ الثُّلُثِ وَالزَّوْجُ
كَغَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ (الْعَتَقَ بِمَوْتِهِ لَا عَلَى) وَجْهِ (وَصِيَّةٍ كَأَنَّ مَتَّ
مِنْ مَرَضِي أَوْ سَفَرِي هَذَا) فَأَنْتَ حُرٌّ كَدَبَرِ عَلِيٍّ خِلَافَ فِي بَنٍ مِثَالِ الْعُنْفَى

لأنه علق بأمر محتمل فخرج عن لزوم التدبير إلى جواز الوصية (أَوْ بَعْدَ مَوْتِي) أنت حر أما مدبر فتدبير (إِنْ لَمْ يُرِدْهُ) أى التدبير بأن نوى اللزوم (وَلَمْ يُعَلِّقْهُ) (لِلزومه بمحصول المعلق عليه) (أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ) فَإِنْ أَرَادَهُ خِلَافَ (يَدْبِرُكَ أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي) إِلَّا أَنْ يَصْرَحَ بِعَدَمِ التَّحْتَمِ فَوْصِيَّةً (وَنَفَذَ تَدْبِيرُ نَصْرَانِيٍّ لِمُسْلِمٍ وَأَوْجِرَ لَهُ) وَالْوَلَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَصَبَةُ السَّيِّدِ الْمُسْلِمُونَ أَوْلَا وَلَا يَرْجِعُ الْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ إِسْلَامُ الْعَبْدِ عَنِ التَّدْبِيرِ (وَتَنَاوَلَ الْحَمْلَ مَعَهَا) فَأَوْلَى حَمْلُهَا بِعَبْدٍ (لِوَلَدٍ) عَبْدٍ (مُدَبِّرٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ) أى تدبير العبد (وَصَارَتْ) سِرِّيَّةَ الْمُدَبِّرِ (أُمٌّ وَلَدٍ بِهِ إِنْ عَتَقَ وَقُدِّمَ الْأَبُّ عَلَيْهِ فِي الصُّيُوقِ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ اسْتَوَاؤُهُمَا (وَاللَّسِيذُ نَزَعُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَمْرُضْ) كَالْغَلَّةِ وَلَوْ مَرَضَ (وَرَهْنُهُ) فَيُبَاعَ عَلَى مَا سَبَقَ وَيَأْتِي (وَكِتَابَتُهُ لِأَخْرَاجِهِ لَغَيْرِ حُرِّيَّةٍ وَفُسْخٌ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَغْتَقِ) فِي حَيَاةِ الْمُدَبِّرِ (وَالْوَلَاءُ لَهُ) أى للأصلى إِنْ عَتَقَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَرْجِعُ الْمُعْتَقُ بِالْثَمَنِ وَقَبْلَهُ لِمُعْتَقِهِ (كَالْمُكَاتَبِ) يَفْسُخُ بَيْعَهُ إِنْ لَمْ يَغْتَقِ (وَإِنْ جَنَّا فَإِنْ قَدَّاهُ) سَيِّدُهُ مُدَبِّرٌ عَلَى حَالِهِ (وَالْأَسْلَمُ خِدْمَتُهُ تَقَاضِيًا وَحَاصَةً مَجْنِيًّا عَلَيْهِ ثَانِيًا) بِحَسَبِ مَا لِسُكُلِ (وَرَجَعَ إِنْ وَفَى وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ اتَّبَعَ بِالْبَاقِي) لِأَنَّ التَّسْلِيمَ تَقَاضٍ (أَوْ بَعْضُهُ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ عَتَقٍ (اتَّبَعَ بِحَصَّتِهِ) أى حَصَّةَ مَا عَتَقَ مِنْ بَاقِي الْأَرْضِ (وَوَخِيرُ الْوَارِثِ فِي إِسْلَامِ مَا رَقَّ أَوْ فَسَكَّهُ) بِمَنَابِهِ مِنَ الْبَاقِي (وَقَوْمٌ بِمَالِهِ) إِذَا لَمْ يَسْتَتِنِ (فَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الثَّلَاثُ إِلَّا بَعْضَهُ عَتَقَ وَأَقْرَّ مَالُهُ بِيَدِهِ) كُلُّهُ لِأَنَّ الْقَصْدَ الرِّقْبَةُ (وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مُؤَسَّرٍ) مَقْرٍ (بِيعَ) أى قَوْمٌ (بِالنَّقْدِ) الْحَالِ (وَإِنْ قُرِبَتْ غَيْبَتُهُ) كَالْأَيَّامِ (اسْتَوْنِي) أى انتظر بالمُدَبِّرِ (قَبْضُهُ وَإِلَّا) بِأَنْ يَبْعُدَ أَوْ أَعْمَرَ (بِيعَ) الْمُدَبِّرُ أى رَقَّ (فَإِنْ حَضَرَ) الْمَدِينِ (الْغَائِبُ أَوْ أَيْسَرَ الْمُعْدِمُ بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ) بِحَسَبِهِ (حَيْثُ كَانَ) عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ غَيْرِهِ (وَأَنْتَ

حُرُّ قَبْلَ مَوْتِي بِسَنَةٍ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِيًّا لَمْ يُوقَفْ فَإِذَا مَاتَ نَظَرَ فَإِنْ
 صَحَّ (فِي السَّنَةِ) اتَّبَعَ بِإِخْلَاصٍ وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا (بَأَن مَرَضَ
 السَّيِّدِ جَمِيعَ السَّنَةِ) (فَمِنْ الثُّلْثِ وَلَمْ يَتَّبِعْ) لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَخَذَ عِلَّةَ الْمَعْتُوقِ مِنْ
 الثُّلْثِ (وَإِنْ كَانَ) السَّيِّدُ (غَيْرَ مَلِيٍّ) وَقَفَ خَرَجَ سَنَةٍ ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ مِمَّا
 وَقَفَ مَا خَدَمَ نَظِيرُهُ (زَمَنًا) (وَبَطَلَ التَّدْبِيرُ بِقَتْلِ سَيِّدِهِ عَمْدًا) بِخِلَافِ أَمِ
 الْوَلَدِ وَبِخِلَافِ خَطَأِهَا وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ دُونَهَا ^(١) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ (وَاسْتِغْرَافِ الدِّينِ
 لَهُ وَلِلتَّرَكَةِ) قَالَ عَج :

ويبطل التدبير دين سبقا ان سيد حيا والا مطلقا

(وَبَعْضُهُ مُجَاوِزَةُ الثُّلْثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ) وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يَعْتِقَ
 فِيهَا وَجِدَ حَيْثُ نَبَذَ (أَى حِينَ التَّقْوِيمِ) (وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ)
 عَتَقَ مِنَ الثُّلْثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرِ فَمُعْتَقٌ
 لِأَجْلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ (إِنْ كَانَ فِي الصَّحَةِ .

﴿ بَابٌ ﴾

(نَدَبَ مُكَاتَبَةُ أَهْلِ تَبَرُّعٍ وَحَطَّ جُزْءٌ آخَرًا وَلَمْ يُجَبِّرِ الْعَبْدُ عَلَيْهَا ،
 وَالْمَأْخُودُ مِنْهَا الْجَبْرِ) لَكِنِ الْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ (بِمُكَاتَبَتِكَ وَنَحْوِهِ بِكُذَّاءٍ وَظَاهِرُهَا
 اشْتِرَاطُ التَّنَجِيمِ) وَيَحْمِلَانِ عَلَيْهِ (وَصَحَّحَ خِلَافُهُ) وَيَأْتِي أَنَّ الْحَالِ مَقَاطِعَةُ
 (وَجَازَ غَيْرَ كَأَبَقٍ) فِي مَلِكِ الْعَبْدِ (وَعَبْدِ فُلَانٍ) غَيْرِ الْأَبَقِ (وَجَنَيْنَ لَا لَوْلَا
 لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمَرٍ وَرَجَعَ لِمُكَاتَبَةِ مِثْلِهِ وَفَسَخُ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ)
 عَطَفَ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ لِأَنَّ الْكُتَابَةَ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ (أَوْ كَذَهَبٍ عَنْ

(١) بمعنى أن أم الولد إذا قتلت سيدها خطأ فلا دية عليها وفي العبد تقتل به ولا يغزى بها
 فيقال : عمد فيه القصاص ولا شيء في خطئه .

(وَرِقٍ) ولا يراعى صرف مؤخر كالطعام قبل قبضه وضع وتعجل (وَمُكَاتَبَةٌ
وَلِيٌّ مَا لِمَحْجُورٍ بِالْمَصْلَحَةِ) لا على حال لأنه ينتزع (وَمُكَاتَبَةٌ أُمَةٌ وَصَغِيرٌ
وَإِنْ بِلَا مَالٍ وَكَسْبٍ وَبَيْعٍ كِتَابَةٌ) كالدين ابن عرفة لا بد من حضور المكاتب
لأن ذاته مبيعة على تقدير مجزئه (أَوْ جُزْءٌ لَا نَجْمٍ) إلا أن يعلم قدره ونسبته لباقي
النجوم فكالجزء (فَإِنْ وَفَى قَالُوا لَا لِلأَوَّلِ وَإِلَّا رُقٍ لِّلْمُشْتَرَى وَإِقْرَارُ مَرِيضٍ
بِقَبْضِهَا إِنْ وُثِرَ غَيْرَ كِلَالَةٍ) يعنى ورثه ولد لبعده التهمة (وَمُكَاتَبَتُهُ) أى
المريض (بِلَا مُحَابَاةٍ وَإِلَّا) بأن حابى أو أقر كلاله (فَفِي ثُلُثِهِ وَمُكَاتَبَةُ جَمَاعَةٍ
لِمَالِكٍ فَتَوَزَعُ عَلَى قُوَّتِهِمْ عَلَى الْإِدَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنُ أَحَدُهُمْ
أُحْمَاءً مُطْلَقًا) لا فرق بين قوى وغيره اشترط الجماعة أولا (فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَالِ
الْجَمِيعُ وَيَرْجِعُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِ) المدفوع عنه (عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ رَوْجًا
وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ يَمُوتُ وَاحِدٌ) أو غصبه بخلاف استحقاقه (وَلِلسَّيِّدِ
عِتْقُ قَوًى مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوَّوْا فَإِنْ رَدَّ عَتَقَهُ ثُمَّ عَجَزُوا صَحَّ عِتْقُهُ
وِيرْجَعُ بِمَا أَدَى (وَالْخِيَارُ فِيهَا) ولو بعد عطر على الجائزات (وَمُكَاتَبَةٌ
شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ) يقتضيانها معاً (لَا أَحَدَهُمَا أَوْ مَا لَيْنِ أَوْ مُتَّحِدٍ بَعْدَ دَيْنٍ
فَيُفْسَخُ) فى الثلاث (وَرَضَى أَحَدُهُمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ) بعد العقد فى القبض
(وَرَجَعَ لِعَجْزٍ بِحِصَّتِهِ) مما قبض (كَأَنَّ قَاطِعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى
عِشْرَةٍ) تشبيه فى الجواز (فَإِنْ عَجَزَ خَيْرُ الْمُقَاتِعِ بَيْنَ رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ
شَرِيكَهُ وَيُشَارِكُ فِي الرَّقْبَةِ وَإِسْلَامِ حِصَّتِهِ رِقًا) ولا يرد شيئاً (وَلَا رُجُوعَ
لَهُ عَلَى الْإِذْنِ وَإِنْ قَبِضَ الْأَكْثَرُ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الْآذِنُ مَالَهُ) من الكتابة
(بِلَا تَقْصِيرٍ إِنْ تَرَكَهُ) المكاتب (وَالْإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ) على المقاطع (وَعِتْقُ
أَحَدِهِمَا) أى نطقه بصيغة العتق (وَضَعُ لِمَالَهُ) وبملك حصته بالعجز (إِلَّا إِنْ

قَصَدَ الْعِتْقَ (أى فك الرقبة) (كَأَنُ فَعَلَتْ فَيَصْفُكَ حُرٌّ فَكَاتَبَهُ ثُمَّ فَعَلَ
وَضَعَ النَّصْفُ) بيان لوجه الشبه (وَرُقَّ كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ) فى مسألتى الوضع
(وَلَهُ كَاتِبٌ بِذَى إِذْنٍ بَيْعٌ أَوْ اشْتِرَاءٌ) بلا محاباة (وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَضَةٌ
وَمُسْكَاتَبَةٌ) فإن عجز أذى الأسفل للأعلى (وَاسْتِخْلَافٌ عَاقِدٌ لِأَمْتِهِ وَإِسَاءَةٌ مُهَا
أَوْ فِدَاؤُهَا إِنْ جَمَعَتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَإِقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ)
حقه فى ذمته لأنه الذى ينفرد به عن القن (وَإِسْقَاطُ شَفْعَتِهِ لِاعْتِقِ وَإِنْ قَرِيبًا)
يعتق بالملك لأن شرطه الحرية (وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَزْوِيجٌ وَإِقْرَارٌ بِجِنَايَةٍ خَطَأً
وَسَفَرٌ بَعْدَ الْإِذْنِ) فى الجميع (وَلَهُ تَعَجُّيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا) أو طلبه هو على
مارجح (وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيُرْقُ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ) بعد (كَأَنُ عَجَزَ عَنْ
شَيْءٍ) تشبيهه فى الرق (أَوْ غَابَ عِنْدَ الْحِلِّ) الحلول (وَلَا مَالٌ لَهُ وَفَسَخَ
الْحَاكِمُ وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ) على حال أو فسخ كتابة يتلوم فيها
(وَإِنْ شَرَطَ خِلَافَهُ) فيهما (وَقَبَضَ) الحاكم (إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ وَلَوْ قَبْلَ أَجَلِهَا)
لأنه حق للعبد (وَفُسِخَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لَوْلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَدَخَلَ
مَعَهُ بِشَرْطٍ) يحتاج له فى الولد إن سبق الحمل على الكتابة (أَوْ غَيْرِهِ فَتَوَدَّى
حَالَةً) ويرجع مستحق تركه المكاتب على المحمول عنه الذى لا يعتق كافى بن
(وَوَرِثَهُ مَنْ مَعَهُ فَقَطْ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ) لا كزوجة (وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ
وَفَاءً وَقَوَى وَلَدُهُ) أو غيرهم (على السَّغَى سَعَوْا وَتَرِكَ مَتْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ
إِنْ أَمِنَ كَأَمَّ وَلَدِهِ) وتباع فى نجوم الولد كما سبق (وَإِنْ وَجِدَ الْعَوَاضُ
مَعِيًّا أَوْ اسْتَحِقَّ مَوْصُوفًا) رجع بمثله (كَمُعَيْنٍ) تشبيهه فى مطلق
الرجوع ، فإن المقوم المعين يرجع بقيمته (وَإِنْ بِشُبْهَةٍ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ مَالٌ) مقلوب وحقه وإن لم يكن له مال إن بشبهة وإلا رُق

(وَمَضَتْ كِتَابَةً كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ وَبِيعَتْ كَأَن أُسْلِمَ) والولاء كالنذير (وَبِيعَ مَعَهُ مَنْ فِي عَقْدِهِ) تبعاً ولو كافراً (وَكُفِّرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرِطَ وَطَأَ الْمُسْكَاةَ وَاسْتَدْنَأَ حَمَلَهَا أَوْ مَا يُؤَلَّدُ لَهَا أَوْ يُؤَلَّدُ لِمُكَاتَبٍ مِنْ أَمَتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَلِيلٍ كَخِدْمَةٍ إِنْ وَفَى لَعْنُو) خير اشتراط وما بعده والكثير من النجوم ^(١) (وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ) كما سبق (أَوْ عَنْ أَرْشٍ جَنَائِيَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رَقٌّ) وخير فيه (كَالْقَيْنِ وَأَدَبٍ إِنْ وَطِئَ بِلَا) لزوم (مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمَكْرَهَةِ) البكر (وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ) مكاتبه (وَالْمُؤَمَّةِ الْوَلَدِ إِلَّا لِضَعْفَاءٍ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتْ الْأُمُومَةُ) ورضى الأقوياء (وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيَمَةُ لِلْسَيِّدِ وَهَلْ فَنَاءٌ أَوْ مُكَاتَبًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءُ لَا الْقَدْرَ وَالْأَجَلَ وَالْجَنْسَ) فلا عبد إلا أن ينفرد السيد بالشبهة فإن لم يشبها حلها ورجع للمثل كنكولها ويقضى للحالف وصدق مدعى العين إلا أن يخرج عن الشبه (وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الصَّدَقَةَ عَابَهُ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ وَعَلَى السَّيِّدِ بِمَا قَبَضَهُ إِنْ عَجَزَ وَإِلَّا) بأن قصد العين الصدقة (فَلَا وَإِنْ أَوْصَى بِمُكَاتَبَتِهِ فَكِتَابَةُ الْمِثْلِ إِنْ حَمَلَهَا) أى الرقبة (الثُلُثُ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ فَإِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ جَارَتْ وَإِلَّا) يحمل الثلث فيهما (فَعَلَى الْوَارِثِ الْإِجَارَةُ أَوْ عَتَقَ مُحْمِلَ الثُّلُثِ) وحط من كل نجم بنسبة ما عتق (وَإِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتَبَتِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ بِعَتَقِهِ جَارَتْ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَةَ كِتَابَتِهِ أَوْ قِيَمَةَ الرَّقْبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتَبٌ) أى الأقل منهما (وَأَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنَّ عَمَلَكَ أَلْفًا أَوْ وَعَلَيْكَ لَزِمَ الْعِتْقُ وَالْمَالُ وَخَيْرُ الْعَبْدِ

(١) أى والكثير من الخدمة يعتبر من النجوم ، هذا على ما نقله عبد الحقي عن بعض شيوخه ، وظاهر المدونة الغاء الكثير كالقليل وعليه الأكثر .

فِي الْإِلْزَامِ وَالرَّدِّ فِي حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّيَ أَوْ إِنْ أُعْطِيََتْ وَنَحْوِهِ
مما جعل للعبد .

﴿ باب (١) ﴾

(إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوَاطِءَ وَلَا يَمِينِ إِنْ أَنْكَرَ كَانَ اسْتِبْرَاءً بِخِيَصَةٍ وَنَفَاهُ
وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) من الاستبراء (وَإِلَّا لَحِقَ بِهِ وَلَوْ لَا كَثَرَهُ إِنْ ثَبَتَ
إِلْقَاءُ عُلْمَةٍ فَفَوْقُ وَإِنْ بِأَمْرٍ أَتَيْنِ كَادَّعَاهَا سِقْطًا رَأَيْنِ أَثَرَهُ عَتَقَتْ مِنْ رَأْسِ
الْمَالِ وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ) ويكفي مع إقراره بالوطء وجود الولد وإن لم تثبت
الولادة (وَلَا يَرُدُّهُ) أى عتقها (دَيْنٌ سَبَقَ) على الاستيلاد (كاشْتَرَاءَ زَوْجَتِهِ
حَامِلًا) فتكون بالحل أم ولد (لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدٍ) حمل (مِنْ) وَطْءِ
شُبْهَةِ إِلَّا أَمَةً مُكَاتِبَةٍ أَوْ وَلَدِهِ) ويغرم قيمتها كالحللة (وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلُ
أَوْ وَطْءِ بِدُبُرٍ أَوْ فِخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَجَازَ بِرِضَاهَا إِجَارَتَهَا وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ
وَلَهُ قَلِيلُ خِدْمَةٍ) فيها (وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرَشُ جِنَايَةٍ
عَائِلِيهَا وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ) حش المعتد لها إن مات (وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا
وِانْتِزَاعُ مَالِهَا مَا لَمْ يَمْرُضْ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا) لأنه ليس من
المروءة كما سبق في النكاح (وَمُصَيَّبَتُهَا إِنْ بَاعَتْ مِنْ بَائِعِهَا وَرُدَّ عِتْقُهَا)
إلا معلقاً على الشراء فيمضى (وَفُدِيَتْ إِنْ جَنَتْ بِأَقْلَى الْقِيَمَةِ تَوَمَّ الْحُكْمُ
وَالْأَرَشُ) وليس للسيد إسلامها (وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ
لَهَا صُدِّقَ إِنْ وَرَثَهُ وَلَدٌ) فان كان لها ولد صدق مطلقاً (وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ
بِإِلَادٍ أَوْ عَتَقَ فِي صِحَّتِهِ) وفي مرضه من الثلث (لَمْ تَعْتَقْ مِنْ ثُلْثٍ) لأنه
ليس وصية (وَلَا رَأْسَ مَالٍ) أى حيث لم يرثه ولد وألا صدق فهذا مفهوم
ما قبله (وَإِنْ وَطِئَ شَرِيكَ كَفَمَلَتْ غَيْرِمَ نَصِيبَ الْآخِرِ فَإِنْ أَعْسَرَ خُصِيرٌ

فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ أَوْ بَيْعِهَا لِذَلِكَ) أَى الْقِيَمَةِ (وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ)
 إِنْ لَمْ تَوْفَ (وَبِنِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ) فَلَذَا فِي حَشْ تَرْجِيحِ أَنْ الْقِيَمَةَ عِنْدَ الْإِعْسَارِ
 يَوْمَ الْحُلِّ (وَإِنْ وَطِئَهَا بِطَهْرٍ) وَإِلَّا فَلَا خَيْرَ (فَأَلْقَاهُ وَلَوْ كَانَ) أَحَدُهَا
 (عَبْدًا أَوْ ذَمِيمًا فَإِنْ أَشْرَكَ كُتُمَا قَمُسْلِمٌ) حَرَّ تَغْلِيْبًا لِلْإِشْرَافِ (وَوَالَى) مِنْ
 أَشْرَكَتَهُ (إِذَا بَلَغَ أَحَدُهُمَا) فَيُلْحَقُ بِهِ (كَأَنَّ لَمْ تَوْجَدَ قَافَةً وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ
 أَوَّلَا) قَبْلَ الْمَوَالَةِ لِأَنَّهُ مَالٌ تَنَازَعَهُ اثْنَانِ (وَحَرُمَتْ عَلَى مُرْتَدٍّ أُمُّ وَلَدِهِ حَتَّى
 يُسْلِمَ وَوُقِفَتْ كَمُدْبِرِهِ إِنْ فَرَّ لِدَارِ الْحَرْبِ) فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ أَوْ مَدَّةِ التَّعْمِيرِ
 (وَلَا يَحُوزُ كِتَابَتُهَا) بَغَيْرِ رِضَاهَا (وَعَتَقَتْ إِنْ أَدَّتْ)

﴿ فَصَلِّ الْوَلَاءُ لِمُعْتَقٍ ﴾ ^(١) وَلَوْ نَفَاهُ عَلَى الْأَظْهَرِ (وَإِنْ بَيَّعَ مِنْ نَفْسِهِ)
 أَى الْعَبْدِ (أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنَّهُ) أَى الْمُعْتَقَ حَكَمًا (بِإِلَازِنٍ) نَصَّ عَلَى التَّوَهُّمِ
 (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بَعْتَقَهُ حَتَّى عَتَقَ) أَوْ سَكَتَ أَمَّا إِنْ أَجَازَ فَالْوَلَاءُ لَهُ أُوْرِدَ
 فِرْقَ (إِلَّا كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَوْ رَقِيْقًا) وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ
 وَالسَّيِّدِ بِالْإِسْلَامِ وَالْعَتَقِ (إِنْ كَانَ يُنْزَعُ مَالُهُ) وَإِلَّا فَلَهُ بَعْدَ تَحْرِيْرِهِ (وَعَنِ
 الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبَةٍ وَكُرْهٍ) لِأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ الْجَاهِلِيَّةِ (وَإِنْ أَسْلَمَ
 الْعَبْدُ) بَعْدَ عَتَقِ الْكَافِرِ (عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَرَ وَلَدَ الْمُعْتَقِ
 كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ) يَرْجِعُ لِمَا قَبْلَ السَّكَافِ أَيْضًا
 كَأَوْلَادِ بِنْتِ الْمُعْتَقِ (إِلَّا لِرِقٍّ أَوْ عِتْقٍ لَآخِرٍ وَمُعْتَقَتَيْهَا) إِلَّا حَالُ حَرِيَّةِ سَبَقَتْ
 ثُمَّ نَقَضَ بَدَارَ الْحَرْبِ (وَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ أَوْ اسْتَلْحَقَّ رَجَعَ الْوَلَاءُ

(١) فِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ : بَابُ . الْوَلَاءُ لِحِمَّةِ كَلِمَةِ الذَّسْبِ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ إِهْوَفِ
 الْمَجْمُوعُ : بَابُ . إِنَّمَا الْوَلَاءُ إِنْ أُعْتِقَ إِهْوَفَاتَانِ الْمَجْلُتَانِ لَفْظًا حَدِيثَيْنِ فَالْأَوَّلُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
 وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَمَلٍ وَالثَّانِي رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ عَائِشَةَ . وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْكِتَابَيْنِ
 الْمَذْكُورَيْنِ يَقْتَضِي الْعَجَبَ الشَّدِيدَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِكِيَّةِ الَّذِينَ أَضْرَبُوا عَنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ فِي كِتَابِهِمْ
 مَعَ الْإِسْفِ الشَّدِيدِ .

لِعَتَقِهِ مِنْ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ) ويرجع من معتق الأم لمعتق الجد (وَالْقَوْلُ
لِمُعْتَقِ الْأَبِ) أن الحمل بعد عتقها فولأؤه له (لَا لِمُعْتَقِهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِدُونِ
سِتَّةٍ مِنْ عِتْقِهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ
مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَلْمُتْ) حيث لم يفش كما سبق في العتق والشهادات
(لَسْكَنِهِ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِئْذَانِ وَقَدْ مَرَّ عَصَبُ النَّسَبِ ثُمَّ الْمُعْتَقُ
ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ) والنكاح فيقدم الأخ وابنه على الجد (ثُمَّ الْمُعْتَقُ مُعْتَقُهُ)
ثُمَّ عَصَبَتُهُ وهكذا (وَلَا تَرْتَبُهُ أَنْشَى إِنْ لَمْ يُبَاشِرْهُ) فترته (بِعِتْقِ أَوْ جَرَّةٍ وَلَا
بِوَلَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَإِنْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبِذَتْ أَبَاهُمَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا قَمَاتَ
الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرِثَتُهُ الْإِبْنُ) تقدماً لعصبة النسب (فَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوْ لَا)
قبل العبد وإن كان الأب مات قبله (فَلِلْمِذَّتِ النِّصْفُ) من تركه العبد (لِعِتْقِهَا
نِصْفَ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعُ) بانجرار نصف ولأء الابن لها (لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفَ
أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ) والعبد مات قبلهما (فَلِلْمِذَّتِ) من أبيها
(النِّصْفُ بِالرُّبْعِ وَالْوَلَاءُ) بالمباشرة (وَالثَّمَنُ بِجَرَّةٍ) من الابن .

﴿ باب (١) ﴾

(صَحَّ إِصْلَاحُ حُرٍّ مُمَيَّزٍ مَالِكٍ وَإِنْ سَفِيهَا وَصَغِيرًا وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْدَاقِضْ
قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ تَأْوِيلَانِ وَكَافِرٍ إِلَّا نَكَحَهُمْ لِمُحْلٍ مَنْ يَصِحُّ تَمَلُّكُهُ
كَمَنْ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهْلَ وَوَزَّعَ لِعَدَدِهِ) بالسوية إلا لشرط على قاعدة العطاء
(بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ وَقَبُولِ الْمُعَيَّنِ شَرْطٌ بَعْدَ الْمَوْتِ فَالْمَلِكُ لَهُ بِالْمَوْتِ

(١) باب في الوصية وهي مندوبة لحديث « ما حق امرئ مسلم يبني ليلتين وله شيء يريد
أن يوصي فيه إلا وصيته مكتوبة عنده رأسه » رواه السنة وقل جماعة بوجوبها وهو قول
الشافعي في القديم . والحيف فيها يوجب الإرث كما ورد في الحديث .

وَقَوْمٌ يَغْلَةً حَصَّاتٌ بَعْدَهُ) وتسمى الوصية لثالث الغلة إذا لم يحملها الثالث (وَلَمْ
يَحْتَاجْ رِقٌّ لِإِذْنٍ فِي قَبُولِ كِبَايَصَائِهِ بِعَتْمِهِ) فلا يحتاج لقبول من أصله
(وَحُيِّرَتْ جَارِيَةُ الْوُطْءِ) إن أوصى ببيعها للعنق (وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ) لغير ما اختارت
(وَصَحَّ لِعَبْدٍ وَارِثِهِ إِنْ اتَّحَدَ) أو اشتركا فيه كإرثهم (أَوْ بِتَأْفِهِ أُرِيدَ بِهِ
الْعَبْدُ أَوْ لِمَسْجِدٍ وَصَرَفَ فِي مَصَالِحِهِ وَلَمِيتْ عُلْمٌ بِمَوْتِهِ فِي دِينِهِ أَوْ وَارِثِهِ
وَلَدِمَى وَقَاتِلٌ عِلْمُ الْمُوصَى بِالسَّبَبِ) أي بأنه قتله (وَالَا فِتْنًا وَبِلَانٍ^(١) ،
وَبَطَلَتْ بَرْدَةٌ وَإِصَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثَّلَاثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ
وَأِنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ) من الوارث تحتاج لحوز (وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيزُوا)
لوارث (فَالْمَسَاكِينِ) فتبطل لهم (بِخِلَافِ الْعَكْسِ) يعنى للمساكين إن لم
يجيزوه^(٢) لو ارثي فتصح إن أجازوا له (وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ رَضِيَ بِقَوْلٍ
أَوْ بَيْعٍ وَعَتَقَ وَكِتَابَةً وَإِبْلَادٍ وَحَصْدَ زَرْعٍ^(٣) وَنَسَجَ غَزْلٍ وَصَوَّغَ فِضَّةً
وَحَشَوَ قُطْنٍ^(٤) وَذَبَحَ شَاةً وَتَفْصِيلَ شُقَّةٍ وَإِصَاءًا بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ ائْتَفَاقًا قَالَ
إِنْ مِتُّ فِيهَا وَإِنْ بِكِتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهَا وَلَوْ
أُطْلِقَهَا) أو قيدها بما وجد مباغة في الاسترداد بقطع النظر عن الموضوع من
التقييد (لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرَدَّهُ) فتصح ولو قيدت بمعدوم (أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ
الْمَوْتُ) هذا في المعنى إطلاق (أَوْ بَنَى الْعَرُصَةَ وَاشْتَرَا كِبَايَصَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ
ثُمَّ بِهِ لِعَمْرٍو) إلا لقرينة الرجوع عن الأول (وَلَا بَرَهْنٍ وَتَزْوِيجٍ رَقِيقَةٍ وَتَعْلِيمِهِ

(١) أظهرهما عدم الصحة .

(٢) كذا بالأصل والصواب : ألا أن يجيزوه ، كما عبر به في شرح المجموع ،

(٣) اعتمد لا تبطل بحصد الزرع بل بتذريته وتخليص حبه .

(٤) في المجموع وشرحه : وحشو قطن بمضربة بخلاف ، كالخدة والطراحة مما يسهل

إخراجه اهـ .

وَوُطْءٌ وَلَا إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَشْيَا بِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بَثْوَبِ
فَبَاعَهُ وَاشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ مِثْلِهِ وَلَا إِنْ جَصَصَ الدَّارَ أَوْ صَمِغَ الثَّوبَ أَوْ لَتَّ
السَّوِيقَ فَلِلْمُوصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ ، وَفِي تَقْضِ الْعَرَصَةِ (بضم النون لمن يكون
(قَوْلَانِ^(١)) عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَنْ هَدَمَهَا لَيْسَ رَجُوعًا (وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ
بَعْدَ أُخْرَى فَالْوَصِيَّتَانِ) مِنْ نَوْعٍ وَتَسَاوَا (كَنُوعَيْنِ وَدَرَاهِمَ وَسَبَائِكَ)
عَطَفَ خَاصَ (وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَإِلَّا) بَأَنِ اتَّحَدَ النُّوعُ وَتَفَاوَتَا (فَأَكْثَرُهَا وَإِنْ
تَقَدَّمَ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثُلْثِهِ عَمَقَ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ وَأَخَذَ بَاقِيَهُ وَإِلَّا) يَحْمِلُهُ
(قَوْمٌ فِي مَالِهِ) أَيْضًا وَأَمَّا إِنْ حَمَلَهُ فَالْهَلْ (وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمِسْكِينِ
كَعَكْسِهِ وَ) دَخَلَ (فِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأُمِّهِ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ أَقَارِبٌ لِأَبٍ) وَقِيلَ وَلَوْ وَعَلَيْهِ مَشَى فِي الْوَقْفِ (وَالْوَارِثُ كَغَيْرِهِ
بِخِلَافٍ أَقَارِبُهُ هُوَ) فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ^(٢) (وَأَوْثَرُ) زَيْدُ (الْمُحْتَاجُ الْأَبَدُ إِلَّا
لِمَيَّانٍ فَيُقَدَّمُ) إِنْ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ (الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يَخْصُ)
الْمُؤْتَرِ بِالْجَمِيعِ (وَالزَّوْجَةُ) مَعَ زَوْجِهَا (فِي جِهْرَانِهِ) وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ التَّسْلِيمِ (لَا عِبْدٌ
مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ قَوْلَانِ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ) لِفُلَانٍ (إِنْ لَمْ
يَسْتَنْتِهِ وَالْأَسْفَلُونَ) مُخْتَصُونَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ (فِي الْمَوَالِي وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ)
لِلْمُوصَى بِهِ وَلَوْ وَضَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ (وَالْمُسْلِمُ) مُعْتَبَرُ (يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عِبِيدِهِ
الْمُسْلِمِينَ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فَهِنْ تَجِدُّ عَلَى الرَّاجِحِ (لَا الْمَوَالِي فِي
تَمِيمٍ أَوْ بَنِيهِمْ وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ) حَيْثُ كَانَ الْمَوْصَى مُسْلِمًا (وَلَمْ
يَلْزَمْ تَعْمِيمٌ كَغَزَاةٍ وَاجْتِهَادٍ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ وَلَا شَيْءَ لَوَارِثِهِ) إِنْ مَاتَ مِنْ

(١) أظهرها للموصى له .

(٢) لفظ حديث رواه الأربعة إلا أبا داود وأوله • إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه
فلا وصية لوارث • صححه الترمذي .

ذَكَرَ (قَبْلَ التَّسْمِ) بخلاف المعينين بأسمائهم وأولاد فلان يلزم التعميم ولا
 شيء للوارث (وَضُرِبَ الْمَجْهُولُ بِالثُّلْثِ) وضم له المعلوم كالمول ككتسبيل
 ماء كل يوم بدرهم أبداً واحمرو مائة ، فإن كان الثلث ثلاثمائة فاحمرو ربعة
 وباقيه المجهول (وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْخِصَصِ) كأن يقول في المثل وخبز
 بدرهمين . فأنثلاث وهو الأظهر أو مناصفة (قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتِيقِ
 يُزَادُ لثُلْثِ قِيمَتِهِ ثُمَّ اسْتُوْنِيَ ثُمَّ وُورِثَ وَيَدْبَعُ مِّنْ أَحَبِّ) يورث (بَعْدَ
 النَّقْصِ) الثلث (وَالْإِبَانَةُ) ولا استيناء على الراجح في هذه كما في حش وغيره
 (وَاشْتَرَاءُ لِفُلَانٍ وَأَبْنَى) سيده (بُحْلًا بَطَلَتْ وَلَزِمَ يَادَةً فَلِلْمَوْصَى لَهُ) بزيادة
 الثلث (وَبِدْبَعِهِ لِلْعَتِيقِ نَقْصٌ مُُّثْلُهُ وَإِلَّا) يشتره أحد (خَيْرَ الْوَارِثِ فِي بَيْعِهِ)
 بما يدفع فيه (أَوْ عَتَقَ مُثْلَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ) أى بالثلث (لِفُلَانٍ فِي) الإيصاء
 للبيع (لَهُ وَبِعْتَقَ عَبْدٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِ الْحَاضِرِ وَقِفَ) للحاضر (إِنْ كَانَ
 لِأَشْهَرٍ يَسِيرَةٍ وَإِلَّا عَتَقَ ثُلْثَ الْحَاضِرِ وَتَمَّ مِنْهُ) أى الغائب بحسب ما يأتى
 (وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِثِ) ماله رده (بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ) الموصى (بَعْدَهُ إِلَّا
 لِمَبْنٍ عُدِرَ بكونه في نفقته أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ مَنْ يَحْمِلُ
 مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهْلٌ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ لَا بَصْحَةَ وَلَا بَكْسَفَرٍ وَالْوَارِثُ يُصِيرُ غَيْرَ وَارِثٍ
 وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ) في الإيصاء له (مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ) الموصى حين الموت
 بالمال (وَاجْتَهَدَ فِي مَن مَّشْتَرَى لِظَهَارٍ أَوْ تَطَوُّعٍ بِقَدْرِ الْمَالِ) حيث لم يسم
 (فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ يَسِيرًا) عن الرقبة (أَوْ قَلَّ الثُّلْثُ شَوْرَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ
 وَإِلَّا) يمكن (فَاخِرُ نَجْمٍ مُّكَاتِبٍ) يعان به ولا يشارك في الظهار ويطعم) وإن
 عَتَقَ (التَطَوُّعِ) وَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقًى الْمُتَابِلُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ
 يَعْتَقِ اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَبْلَغِ الثُّلْثِ وَبِشَاةٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ)

فأربعة وله أربعون بالعشر (وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَسْمَاهُ فَهُوَ لَهُ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ لَا ثُلُثُ غَنَمِي فَتَمُوتُ) بحسب الباقي (وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ) أى الموصى بشاة غَنَمٍ فَلَهُ شَاةٌ وَسَطٌ وَإِنْ قَالَ مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ بَطَلَتْ كَعَتَقِ عَبْدٍ مِنْ عَمِيدِهِ وَمَاتُوا وَقُدِّمَ لِضَيْقِ الثُّلُثِ فَكَأَسِيرٍ ثُمَّ مَدَّ بَرُّ صِحَّةٍ ثُمَّ صَدَّاقُ مَرِيضٍ ثُمَّ زَكَاةُ أَوْصَى بِهَا إِلَّا أَنْ يَعْتَرَفَ بِجُلُودِهَا وَيُوصَى فَرِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَإِنْ لَمْ يُوصَ ثُمَّ الْفِطْرَةُ ثُمَّ عَتَقُ ظَهَارٍ وَقَتْلٍ وَأَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ كَفَّارَةُ يَمِينِهِ ثُمَّ لِفِطْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ لِلتَّفْرِيطِ ثُمَّ النَّذْرُ ثُمَّ الْمُتَبَلُّ وَمَدَّ بَرُّ مَرَضٍ ثُمَّ الْمَوْصَى بِعَتَقِهِ مُعِينًا عِنْدَهُ أَوْ يَشْتَرِي أَوْ لِكَشْفِ أَوْ بِمَالٍ فَعَجَّلَهُ ثُمَّ الْمَوْصَى بِكِتَابَتِهِ وَالْمُعْتَقُ بِمَالٍ) لم يجعله (وَالْمُعْتَقُ لِأَجَلٍ بَعْدَ ثُمَّ الْمُعْتَقُ لِسَنَةِ عَلَى أَكْثَرِ) المعول عليه أن ما زاد على شهر مرتبة واحدة وبعدها الموصى بكتابته إلى آخره (ثُمَّ عَتَقَ لَمْ يُعَيَّنْ ثُمَّ حَجٌّ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَيَتَحَاصَّنُ كَعَتَقِ لَمْ يُعَيَّنْ وَمُعَيَّنَ غَيْرُهُ وَجُزْئُهُ) الضمير للغير والتشبيه في التخاص (وَلِلْمَرِيضِ اشْتِرَاءٌ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِثَلَاثَةِ وَرِثَتْ لَا إِنْ أَوْصَى بِشِرَاءِ ابْنِهِ وَعَتَقَ) فهو حال الموت ليس أهلاً للإرث (وَقُدِّمَ) لضيق الثلث (الابن) وكل من يعتق بالملك (عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَا لَيْسَ فِيهَا أَوْ يَعْتَقُ عَبْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ وَلَا يَحْمِلُ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ) رجح أنه لا يشترط في الثانية (خَيْرَ الْوَارِثِ بَيْنَ أَنْ يُحْزَنَ أَوْ يَخْلَعَ ثُلُثَ الْجَمِيعِ) للوصية (وَبِنَصِيبِ ابْنِهِ أَوْ بِمِثْلِهِ فَبِالْجَمِيعِ) أى جميع نصيب الابن ويحتاج ما فوق الثلث لإجازة (لَا أَجْعَلُوهُ وَارِثًا مَعَهُ أَوْ أَلْحَقُوهُ بِهِ فَرِثًا) معه (وَبِنَصِيبِ أَحَدٍ وَرِثَتِهِ فَيُجْزَى مِنْ عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَيُجْزَى أَوْ سَهْمٌ فَلِسَهْمٍ مِنْ) أصل (فَرِثَتِهِ وَفِي كَوْنِ ضِعْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلَيْنِهِ تَرَدُّدٌ ^(١)) وبمنافع عبد ورثت عن

(١) أظهره قول ابن القصار : مثلاه وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة .

الموصى له) مادام العبد (وإن حدها بزمن فكالمستأجر فإن قُتل فلو ارث) للموصى (القصاص أو القيمة) وبطلت الوصية (كأن جرى إلا أن يفد به المخدم بالكسر أو الفتح (أو الوارث) لأحدهما (فتستمر وهي ومدبر إن كان مريض في المعلوم) وفي الصحة يدخل في المجهول (ودخلت) الوصية (فيه) أى فى المدبر على ما سبق فى الترتيب فلو حذف هذا ماضى كافى ح (وفى العُمري) إذا رجعت بعد موته (وفى سفينة أو عبد شهر تلفهما ثم ظهرت السلامة قولا لأن لا فيما أقر به فى مرضه أو أوصى به لو ارث) فيبطل لأنه قصد إخراجه (وإن ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقتل) وإن فى الكتاب (أنفذوها لم تنفذ) لاحتمال أنه متردد (وأنذب فيه) أى عقد الوصية (تقديم التشهد وإلهم الشهادة وإن لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده وإن شهد بما فيها وما بقى فلفلان ثم مات ففتحت فإذا فيها وما بقى فللمساكين قسم بينهما وكتبتهما عند فلان فصدقوه أو أوصيته بثلاثي فصدقوه يصدق إن لم يقل لا بى) بغير خط الموصى (ووصى فقط بعم وعلى كذا يخص به كوصى حتى يقدم فلان أو إلى أن تنزوح زوجتي وإن زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح) حيث لم يجعل غيره (وإنما يوصى على المحجور عليه أب أو وصيه) ولو تسلسل حيث لم يمنعه الأب منه لا مقدم والأب السفه الكلام لوليه ومن سفه بعد البلوغ للحاكم (كأتم) توصى (إن قل) المال (ولا ولي) وورث عنها لمسلم مكلف ددل) فيما وليه (كاف وإن أعنى وامرأة وعبدًا وتصرف بإذن سيده) وإن فى القبول (وإن أراد الأكبر بيع موصى اشتري للأصغر) بالمصلحة (وطرؤ الفسق يعزله) بحكم (ولا يبيع الموصى عبدًا يحسن القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب

بِإِلْحَاكِمْ وَلَا تُنْسِينَ حُمْلَ عَلَى التَّعَاوُنِ) إِلَّا لِبَيَانِ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَا
فَالْحَاكِمُ وَلَا لِأَحَدِهِمَا إِيصَالٌ وَلَا لَهُمَا قَسَمُ الْمَالِ) بينهما (وَالْإِلْحَاكِمُ وَالْوَصِيُّ
اِقْتِصَاءُ الدِّينِ وَتَأْخِيرُهُ اِنْظَارُ وَالتَّفَقُّهُ عَلَى الطُّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ وَفِي خَتْنِهِ وَعُرْسِهِ
وَعِيْدِهِ وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قُلَّتْ وَإِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ وَزَكَاتِهِ وَرَفْعُ اِلْحَاكِمٍ إِنْ
كَانَ حَاكِمٌ حَنْفِيٌّ وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا أَوْ بَضَاعَةً وَلَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ) النهي
للسكراهة لئلا يجابى (وَلَا اشْتِرَاءٌ مِنَ التَّرَكُّزِ) عطف على المعنى (وَتَعَقُّبُ
بِالنَّظَرِ إِلَّا كَحِمَارَيْنِ قَلَّ ثَمَنُهُمَا وَتَسَوَّقَ بِهِمَا الْخَضِرَ وَالسَّفَرَ) واحدهما كاف
والفرض تنهاى الرغبات (وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي وَلَوْ قَبْلَ لَابَعْدُهَا)
أى الحياة والقبول (وَأِنْ أَبَى الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا قَبُولَ لَهُ بَعْدُ) نعم إن
قدمه قاض (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدْرِ النَّفَقَةِ لَا فِي تَارِيخِ الْمَوْتِ) لأن الأمانة لم
تتناوله (وَلَا فِي دَفْعِ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ) لأن الله تعالى قال (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ
أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ) أى لئلا يغرر موا على المشهور .

﴿بَابُ (١)﴾

يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ كَالْمَرْهُونِ (٢) وَعَبْدٌ جَنَى ثُمَّ
مُؤْنٌ تَجَهَّزَ بِهِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تُقْضَى دُيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي ثُمَّ
الْبَاقِي لِوَارِثِهِ مِنْ ذِي النِّصْفِ الزَّوْجِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَ وَلَدٌ (وَبِذَتْ وَبِذَتْ

(١) باب فى الموارث والفرائض وهو علم جليل تولى الله بيانته فى القرآن وحض على تعلمه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثرت فيه المؤلفات ما بين مطول ومختصر ، طبع
منها قدر غير يسير وللشارح حوائى على شرح الشذورى للرحبية أفاد فيها للغاية .

(٢) نقل ح عن البرزلى : يجوز للانسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منتظم
أن يتجهل على إخراج ماله بعد موته فى طاعة الله وذلك بأن يشهد فى صحته بشئ من حقوق
الله تعالى فى ذمته كزكاة وكفارات وجب إخراجها . من رأس المال ولو أتى على جميعها بعد
الحقوق المتعلقة بالميت .

ابنٍ إن لم تكن بنتٌ وأختٌ شقيقةٌ أو لأبٍ إن لم تكن شقيقةٌ وعصبٌ
كلاً من الأناث (أخٌ يساويها) لا ابن أخ ولا الذى للأب الشقيقة ، لا ابن
الابن من تحته ويعصب من فوقه إن لم يفضل لها شيء من الثلث (و) عصب
(الجدُّ والأوليان) أى البنت وبنت الابن (الأخريَّين) الشقيقة والى للأب
(وبتعددهنَّ الثلثانِ وللثانية) بنت الابن (مع الأولى) البنت (السدسُ
وإن كثرن وحجبهما) أى بنت الابن (ابنٌ فوقها) يشمل ابن الابن الأقرب
(وبنتانِ فوقها) كذلك (إلا لابنٍ فى درجتها مطلقاً) أخاها أو ابن عمها
(أو أسفلَ فمعصبٌ) كما سبق (وأختٌ لأبٍ فأكثرُ مع الشقيقةِ فأكثرُ
كذلك) للى للأب وإن كثرت السدس مع الشقيقة فإن تعددت الشقيقة سقطت
التي للأب ولو كثرت إلا لمعصب (إلا أنه إنما يعصبُ) هنا (الأخ) لا ابنه
كما سبق (و) من ذى (الرَّبعِ الزَّوجِ بفرعٍ) وارث ولو بنتها (وزوجةٌ
فأكثرُ) مع عدمه (والثمنِ لها أو لهنَّ) أى الزوجات (بفرعٍ لاحقٍ)
وارث للزوج (والثلاثينِ لذى النصفِ إن تعدَّد) تكرار (والثلثُ لأمٍّ
وولديها) اثنان مطلقاً (فأكثرُ وحجبهما للسدسِ ولدٌ) وارث (وإن سفلَ
وأخوانٍ أو أختانٍ) أو أخ وأخت ولو خشي (مطلقاً) ولو منها ولا تحجبهم
عكس قاعدة من أدلى بواسطة حجبه تلك الواسطة (ولها ثلثُ الباقي) بعد
فرض الزوجية (فى زوجٍ أو زوجةٍ وأبوينِ) وهما الغراوان لشهرتهما أو
غرورها (والسدسُ لئواحِدٍ مِنْ وَلَدِ الأمِّ مطلقاً) ذكراً أو غيره (وسقطَ)
ولد الأم مطلقاً (بابنٍ وابنه وبنتٍ وبنتِ ابنٍ وإن سفلتْ وأبٌ وجدٌ)
وغير الجد والأثنيين يسقط أيضاً من كان شقيقاً أو لأب (والأب والأمُّ
أصلي منهُما السدس) (مع ولدٍ وإن سفلَ والجدَّةُ فأكثرُ وأسقطها

الأم مُطلقاً) ولو جدة لأب (والأبُ الجدَّة من جهة والقرَّبى من جهة الأم
 البُعْدَى من جهة الأب وإلا) بأن كان بالعكس (اشترَكْنَا) وإنما يرث عند مالك
 من لم تدل بذكر غير الأب (و) السدس (أحدُ فُرُوضِ الجدِّ غير المدلى
 بأننى وله مع الإخوة والأخوات الأشْتِئَاءُ أو لأب) وليس ثم صاحب فرض
 (الخبر من الثلث أو المقاسمة وعاد الشقيق) الجد (بغيره) وهم بنو الأب في
 المقاسمة لأن المحجوب بالشخص معتبر أما بالوصف فكالعدم لا يجب أحدٌ شيئاً
 (ثم رجع) الشقيق بعد مقاسمة الجد على بنى الأب (كالشقيقة بما لها لو لم
 يكن جدً) فبالجملة الأخوة بعد أخذ الجد نصيبه مع كلهم يحرون فيما بينهم
 على قواعدهم فإن فضل عن فرض الشقيقة شيء فللذى للأب (وله) أى الجد
 (مع ذى فرضٍ معهما) أى نوعى الأخوة (السدس) ولا ينقص عنه بحال
 (أو ثلث الباقي أو المقاسمة ولا يفرض لأخت معه) لأنه بمنزلة الأخ (إلا
 فى الأكدرية والغراء) لقبان^(١) لمألة (زوج جد وأم وأخت شقيقة أو
 لأب فيفرض لها) النصف (وله) السدس فتعول لتسعة (ثم يقاسمها) فى
 مجموع حظهما كأخ فتصح من سبعة وعشرين (وإن كان محلاً) مع من ذكر
 (أخ لأب وده إخوة لأم سَطَا) ابن الأب لأن الجد هو الذى حجب
 بنى الأم فيختص بنصيبهم إذ لولا هو أخذوه وهى المالكية^(٢) فإن كان شقيقاً
 فشبها لأن الكلام لأصحاب الإمام (وإعاصب ورث المال) إن انفرد (أو
 الباقي بعد الفرض وهو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته) كما سبق (ثم
 الأب ثم الجد والإخوة كما تقدم ثم الشقيق) حقه حذف ثم (ثم للأب

(١) أفت بالأكدرية لأن الجد كدر على الاحت فرضها ، والغراء لشهرتها كفرة الفرس

(٢) سميت بذلك لأن مالكا لم يخالف زيدا إلا فيها كما قيل . وسميت الثانية بشبه المالكية

لأنه لم يكن مالك فيها نص وألحقها أصحابه بالاولى .

وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ دَمِهِ إِلَّا فِي الْحَمَارِيَّةِ وَالْمُشْتَرِكَةِ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ
وَأَخَوَانِ فَصَاعِدًا لِأُمٍّ وَشَقِيقٍ وَحَدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ (كَشَقِيقَةٍ (فَيُشَارَكُونَ)
أَيُّ الْأَشْقَاءِ (الْإِخْوَةَ لِأُمِّ الدَّكْرِ كَالْأُنثَى) وَكَأَنَّ أَبَاهُمْ حَمَارٌ ^(١) لِأَنَّ الْأُمَّ
تَجْمَعُهُمْ بِخِلَافِ الْأَخِ لِلأَبِ فَيَسْقُطُ (وَأَسْقَطَهُ أَيْضًا الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْعَاصِبِ الْبِنْتِ
أَوْ بِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرُ) مَعَهَا (ثُمَّ بَنُوهُمَا) أَيُّ نَوْعِ الْأَخَوَةِ (ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ
ثُمَّ اللَّابِ ثُمَّ الْجَدُّ الْأَقْرَبُ فَأَلْقَرَبُ) فِي الْجَمِيعِ (وَإِنْ غَيْرَ شَقِيقٍ (فَيَقْدَمُ
ابْنُ الْأَخِ لِأَبِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ (وَقَدْ دُمَّ مَعَ الدَّكْرِ أَوْ الشَّقِيقِ مُطْلَقًا)
بَنَى إِخْوَةً أَوْ بَنَى أَعْمَامَ . قَالَ الْجَعْفَرِيُّ :

فَبِالْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقَرْبِهِ وَبَعْدَهُمَا التَّقْدِيمُ بِالْقُوَّةِ أَجْعَلَا
(ثُمَّ الْمَعْتَقُ كَمَا تَقَدَّمَ) فِي الْوَلَاءِ (ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ وَلَا يَرُدُّ ^(٢) وَلَا يُدْفَعُ
لِدَوَى الْأَرْحَامِ) حَقَّقَ الْمَتَأَخَّرُونَ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ يَرُدُّ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ
بِنِسْبَةِ فُرُوضِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَرْدٍ عَلَيْهِ فَالْرَحِمُ وَقَدْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْعِجَالَةِ
(وَيَرِثُ بِفَرَضٍ وَعَصُوبَةٍ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَقَطَتْ كَابْنِ عَمٍّ أَخٌ
لِأُمٍّ وَوَرِثَ دَوَى فَرَضَيْنِ بِالْأَقْوَى) هَذَا إِنْ تَعَمَّدَ الْكُفَّارَ وَأَسْلَمَ وَاقْتَرَرَ الْإِسْلَامَ
نَسَبَهُمْ بَلْ (وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ ^(٣) كَنَامٌ أَوْ بِنْتٌ أُخْتُ) فَبِنْتُهُ وَلَدَتْ
مِنْهُ فَالْأُخْتِيَّةُ أَوْ أَعْلَفُ مِنْهُمَا ، فَتَرِثُ الْكَبْرَى بِالْأُمومةِ وَالصَّغْرَى بِالْبِنْتِيَّةِ (وَمَالُ
الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ الْمُؤَدَّى لِلْجَزْيَةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كُورَتِهِ) حَيْثُ لَا وَارِثَ
وَالرَّاجِحُ لِمَيْتٍ مَا لَنَا حَيْثُ أَفْرَدَتْ الرِّقَابَ بِجَزْيَةٍ (وَالْأَصُولُ اثْنَانِ وَأَرْبَعَةٌ
وِثْمَانِيَّةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ وَاثْنَانَا عَشْرًا وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَالْنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ

(١) أَوْ حَمَارٌ أَوْ أُنْثَى فِي الْإِمِّ كَمَا قَالَ الْإِخْوَةُ لِعَمْرِ حِينَ اسْتَقْلَمَهُمْ فَسَمِيَتْ حَمَارِيَّةً وَحَمَارِيَّةً
وَعِيَّةً وَمَشْرُكَةً بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِتَشْرِيكَ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ .

(٢) لِدَوَى السَّهَامِ . وَالدَّزْدِيَّةُ فِي الْأَنْصِبَاءِ نَقْصَانٌ فِي السَّهَامِ هَكَذَا الْعَوْلُ .

(٣) عَلَى سَبِيلِ الْفُلْطِ .

وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالرُّبْعُ وَالْثُلُثُ أَوِ السُّدُسُ مِنْ اثْنَتَيْنِ عَشَرَ وَالثُّمْنُ وَالسُّدُسُ أَوِ الثُّلُثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَمَالًا فَرَضَ فِيهَا فَأَصْلُهَا عَدَدُ عَصَبَتِهَا وَضَعْفُ اللَّذِكْرِ عَلَى الْأُنْثَى وَإِنْ زَادَتْ الْفُرُوضُ أُعِيلَتْ^(١) فَالْعَائِلُ السِّتَّةُ لِسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ (بِحَسَبِ الْفُرُوضِ) وَالْإِنْثَى ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَسَبْعَةَ عَشَرَ وَالْأَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ الْمُنْبَرِيَّةُ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ لِقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَقَدْ سَمِلَ عَنْهَا وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ) صَارَ ثَمْنُهَا تِسْعًا وَرَدَّ^(٢) كُلَّ صِنْفٍ انْكَسَرَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ إِلَى وَفْقِهِ وَإِلَّا (بَانَ بَيْنَهُ سَهْمَاهُ (تَرَكَ) وَلَا يَنْظَرُ بَيْنَهُمَا بغيرهما (وَقَابَلُ) الْفَرْضَى (بَيْنَ اثْنَيْنِ) مِنْ الْفَرْقِ الْمُنْكَسَرِ عَلَيْهِمَا سَهْمَاهُمَا (فَأَخَذَ أَحَدَ الْمِثْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ الْمُتَدَاخِلِينَ وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ تَوَافَقَا وَإِلَّا فَبِ كُلِّهِ إِنْ تَبَايَنَّا ثُمَّ بَيْنَ الْخَاصِلِ وَالثَّلَاثِ ثُمَّ كَذَلِكَ) الْمُنَاسِبُ حَذَفَ ثُمَّ إِذَا لَقِيَ انْكَسَارٌ عِنْدَ الْمَالِ السَّكِينَةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ فُرُقٍ (وَضُرِبَ) جِزَاءُ السَّهْمِ (فِي الْعَوْلِ أَيْضًا) أَى الْمَسْأَلَةِ بَعُولَهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً (وَفِي الصَّنْفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ سَهْمَهُ أَوْ يُبَايِنَهُ أَوْ يُوَافِقَ أَحَدَهُمَا وَيُبَايِنَ الْآخَرَ ثُمَّ كُلُّ) عَلَى كُلِّ (إِمَّا أَنْ يَتَدَاخَلَ أَوْ يَتَوَافَقَ أَوْ يَتَبَايَنَ أَوْ يَتَمَثَّلًا فَأَمْدَاخِلُ) ضَابِطُهُ (أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ) افْتَاءُ (أَوَّلًا) مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةً تَسْلِيْطَ عِدَدِ آخِرٍ وَإِلَّا فَمُوَافَقَةٌ كَمَا يَأْتِي لَهُ (وَإِلَّا) يَفْنَى الْأَصْغَرُ الْأَكْبَرَ إِذَا سَلَطَ عَلَيْهِ (فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَإِلَّا فَالْمُوَافَقَةُ بِنِسْبَةِ الْمُفْرَدِ) الْوَاحِدِ الْمَوَاتَى (لِلْعَدَدِ الْمُفْنِي آخِرًا) فَبَيْنَ ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ وَاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ

(١) العول بفتح العين زيادة في السهام ونقص في الانصباء ولم يقل به ابن عباس .

(٢) الحاسب أو القاسم .

توافق بجزء من أحد عشر جزءاً فيضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين أو ثلاثة في اثنين وعشرين (وَلِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تُقَسَّمِ التَّرَكَةُ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ) فالخارج تضرب فيه كل حظ (كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأُخْتٍ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِازْوَاجٍ ثَلَاثَةٍ وَالتَّرَكَةُ عِشْرُونَ) وغير العدود يقرط (فَالثَلَاثَةُ مِنَ الثَّمَانِيَةِ رُبْعٌ وَثُمْنٌ فَيَأْخُذُ) من العشرين (سَبْعَةً وَنِصْفًا) أو تقسم عشرين على ثمانية وتضرب له ثلاثة في اثنين ونصف (وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا) هذا مجمل (فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ) مفصل أى من غير زيادة ولا نقص وإلا فيأتى (وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ) أى ما جعل به في التركة ليرجع أخذه بذلك إذا استحق منه مثلاً كما في بن (فَأَجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ اجْعَلْ لِسِهَامِهِ) أى الآخذ (مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ) أى النسبة إلى جملة سهام غير الآخذ فإن أخذه الزوج في الفرض السابق فاجعل المسألة سهام الأم والأخت وهى خمسة واضرب نصيب الزوج في الخارج فحظ الزوج الذى أخذ به العرض اثنا عشر ومجموع التركة من الدنانير وما اصطلاحاً عليه في قيمة العرض اثنان وثلاثون (فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ) العرض (فَزِدْهَا) أى الخمسة (عَلَى الْعِشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمِ) المجموع على سهام غير الآخذ يخرج خمسة اضرب له فيها ثلاثة يحصل حظه ، وزد على الحاصل ما دفعه فالمجموع ثمن العرض وهو عشرون ، فالتركة أربعون له منها خمسة عشر فإن أخذ مع العرض خمسة مثلاً أسقط ما أخذ من التركة وقسمت الباقي على سهام غير الآخذ يخرج ثلاثة للزوج تسعة منها خمسة فالباقي للعرض ومجموع التركة أربعة وعشرون وقس (وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَرِثَهُ الْبَاقُونَ) وحدهم على الوجه الذى يرثون به الأول (كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُ) ولم يرثه بعض (كَزَوْجٍ مَعَهُمْ أَيْسَرُ آبَاهُمْ فَكَالْعَدَمِ)

من مات (وإلا) يرثه الباقيون على الوجه السابق (صحح الأولى ثم الثانية
فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت مات وترك أختاً) لغير أم
(وعاصباً صححاً) من الأولى (وإلا) ينقسم (وفقاً بين نصيبه وما صححت منه
مسألته واضرب وفق الثانية في الأولى كابنتين وابنتين مات أحدهما
وترك زوجة وبنتاً وثلاثة بنين فمن له شيء من الأولى ضرب له
في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق سهام الثاني وإن لم
يتوافقاً ضربت ما صححت منه مسألتها فيما صححت منه الأولى كموت أحدها
عن ابن وبنت وإن أقر أحد الورثة فقط) ويأتي ما إذا تعدد الورث
(بوارث فله) أي المقر به (ما نقصه الإقرار) من المقر (نعمل
فريضة الإنكار ثم الإقرار ثم انظر) لتحصيل الجامعة التي تنقسم على الإقرار
والإنكار ليظهر ما نقصه الإقرار (ما بينهما من تدخل وتباين وتوافق
الأول والثاني كشقيقتين وعاصباً أقرت واحدة بشقيقة) راجع للتدخل
إذ الإنكار من ثلاثة والإقرار يصح من تسعة لانكسار السهمين على الأخوات
فهي الجامعة المقررة سهمان والمقر سهم وللمنكرة ثلاثة وللعاصب ثلاثة (أو
شقيق) راجع للتباين إذ الإقرار من أربعة فالجامعة اثنا عشر للمقرة ثلاثة والأخ
سهم وللمنكرة أربعة وللعاصب أربعة (والثالث كابنتين وابن أقر بابن)
الإنكار من أربع والإقرار من ستة توافقها بالنصف فالجامعة اثنا عشر لكل
بنت ثلاثة والمقر أربعة والمقر به اثنان (وإن أقر ابن بنت وبنت بابن
فالإنكار من ثلاثة وإقراره من أربعة) وإقرارها (هي من خمسة
فتضرب أربعة في خمسة ثم) العشرين جامعة الإقرارين (في ثلاثة) الإنكار
فالستين جامعة الكل على الإنكار يخص الابن أربعون والبنت عشرون
(يرد الابن عشرة) للبنت التي أقر بها إذ على إقراره له ثلاثون وظلمتها أختها

في خمسة (وهي) ترد (ثمانية) للابن المقر به إذ على إقرارها لها اثنا عشر وظلمه أخوه في ستة عشر (وإن أقرت زوجة حامل^ه وأحد أخويه^ه أمها ولدت حياً) ومات (فالإنكار) يصح (من ثمانية كالإقرار) أصالة (وقريضة الابن) ثمانية المناسخة (من ثلاثة) لأمه وعميه (تضرب في ثمانية) الأولى لأن سهامه سبعة يبين مسألته فالأربعة والعشرون على الإنكار للمرأة ستة ولكل أخ تسعة وفي الإقرار لها ثلاثة وللابن أحد وعشرون توفي عنهم لأمه سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للأم مع ستة الإنكار فلها ثمانية والمقر سبعة والمنسكبر تسعة وظلمها المنسكبر في اثنين فتدبر (وإن أوصى بشائع كرُبْع أو جزء من أحد عشر أخذ مخرج الوصية ثم إن انقسم الباقي على الفريضة كابنتين وأوصى بالثالث فواضح وإلا وفق بين الباقي والمسألة واضرب وفق في مخرج الوصية كأربعة أولاد وإلا فكاملها كثلاثة) بالجملة مخرج الوصية كأولى المناسخة والفريضة كالثانية والباقي بعد جزء الوصية من مخرجها كسهام الميت (وإن أوصى بسُدُسٍ وسُبْعٍ ضربت ستة في سبعة ثم) الباقي بعدها (في أصل المسألة أو وفقها) على ماسبق (ولا يرث ملاحن وملاعنة) من الآخر إذا تم اللعان ولا الولد والأب إذا لم يستلحقه (وتوأماها شقيقان) كالمسبية والمستأمنة حاملاً ومع بقية أولادها أخوة لأم كتوأمي الزانية والمغصوبة (ولأريقق وإسيد المعتق بعضه جميع إرثه) فإن تعدد فعلى الحصص والأولى تأخير هذا عن قوله (ولا يورث إلا المكاتب) يرثه من معه من يعتق عليه كما سبق (ولا قاتل محمد أعدواً وإن أتى بشبهة) فلا يشترط العدوان وفي نسخة وإن أباً من الأبوة (كمخبري من الديق) فلا يجب أحداً

فِيهَا ^(١) (وَلَا مُخَالَفَ فِي دِينِ كَمُسْلِمٍ مَعَ مُرْتَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ كَافِرٍ أَصْلِي ^(٢)
 (وَكَيْهُودِيٍّ مَعَ نَصْرَانِيٍّ وَسَبَوَاهُمَا مِلَّةً) رَجَحَ أَنَّهُ مِلَّةٌ أَيْضًا (وَحُكْمُ بَيْنَ
 الْكُفَّارِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ) إِذَا تَرَافَعُوا (إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضُهُمْ) فَإِنَّ أَبِي بَعْضُ
 لَمْ تَتَعَرَّضْ لَهُمْ (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ بَعْضُهُمْ فَكَذَلِكَ) بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ (إِنْ لَمْ يَكُونُوا
 كِتَابِيِّينَ وَإِلَّا فَيُحْكَمُ بِهِمْ) وَلَا مَنْ جُهِلَ تَأْخِرُ مَوْتِهِ وَوُقِفَ الْقَسَمُ
 لِلْحَمْلِ ^(٣) وَمَالُ الْمَقْتُولِ لِلْحَكَمِ بِمَوْتِهِ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي بَابِهِ (وَإِنْ مَاتَ
 مُورَثُهُ قُدَّرَ حَيًّا وَمَيِّتًا وَوُقِفَ الْمَشْكُوكُ فِيهِ فَإِنَّ مَضَتْ مُدَّةُ التَّعْمِيرِ
 فَكَالْمَجْهُولِ) يَجْعَلُ كَالْعَدَمِ (فَذَاتُ زَوْجٍ وَأُمٌّ وَأُخْتٌ وَأَبٌ مَقْتُولٌ فَعَلَى
 حَيَاتِهِ مِنْ سِتَّةٍ وَمَوْتِهِ كَذَلِكَ وَتَعُولُ لِعِمَانِيَّةٍ فَتَضْرِبُ الْوَفْقَ فِي كُلِّ
 أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِازْوَاجٍ تِسْعَةً) إِذَا الْأُضْرَ عَلَيْهِ مَوْتُ الْأَبِ فَمِنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ
 ثَمَانِيَةِ أَخْذِهِ مَضْرُوبًا فِي ثَلَاثَةِ (وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةٌ) إِذَا الْأُضْرَ عَلَيْهَا حَيَاتِهِ فَيَضْرِبُ
 لَهَا مِنْ سِتَّةٍ فِي أَرْبَعَةٍ وَلَا شَيْءٌ لِلْأُخْتِ عَلَى حَيَاتِهِ (وَوُقِفَ الْبَاقِي) أَحَدُ عَشَرَ
 (فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ حَيٌّ فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأَبِ ثَمَانِيَةٌ أَوْ مَوْتُهُ أَوْ مُضِيُّ
 التَّعْمِيرِ فَلِلْأُخْتِ تِسْعَةٌ وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ وَلِلْخُنْتَى الْمَشْكِلِ نِصْفُ نِصْبِيٍّ ذَكَرٍ
 وَأُنْثَى تُصَحِّحُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى التَّفْذِيرَاتِ) مِنْ ذَكَوْرَةٍ وَأُنْثَى (ثُمَّ تَضْرِبُ
 الْوَفْقَ أَوْ السُّكْلَ ثُمَّ) الْحَاصِلُ (فِي حَالَتِي الْخُنْتَى) وَأَحْوَالُ الْخُنْتَى فَلِلْخُنْتَيْنِ

(١) لأنه لا يرث منها . ويرث من مال المقتول . ومن الخطأ فتناؤه على أنه حربى ، أو
 متأولا كما فى تقاتل طائفتين بتأويل مثل قصة الجبل . ثم القاتل العامد يرث الولاء كما فى
 المجموع وغيره .

(٢) وأخذ المسلم مال عبده الكافر بالنكاح لا بالارث .

(٣) هذا شروع فى مسائل الاشكال وهى ثلاثة إما احتمال الذكورة والأنوثة وهى
 مسألة الخنثى الآتية وإما احتمال الحياة والموت وهى مسألة المقتول ولما احتملها وهى مسألة
 الحمل هذه .

أربعة تذكيرها تأنيدهما تذكير هذا وتأنيث ذاك وعكسه (وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَضِيبٍ) للخنثى ومن معه (مِنَ الْإِثْنَيْنِ النُّصْفَ وَأَرْبَعَةَ الرَّبْعِ) وهكذا فإن الخنثى ثلاثة فلنكمل من مجموع انصبائه (فَمَا اجْتَمَعَ) أى حصل بالأخذ (فَنَضِيبُ كُلِّ كَذْكَرٍ وَخُنْثَى فَالْتَذْكَرُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ وَالَّتَانِثُ مِنَ ثَلَاثَةٍ فَمَضْرَبُ الْإِثْنَيْنِ فِيهَا ثَمٌّ فِي حَالَتِي الْخُنْثَى لَهُ فِي الدُّكُورَةِ سِتَّةٌ وَالْأُنُوثَةِ أَرْبَعَةٌ فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَكَخُنْثَيْنِ وَعَاصِبٍ فَأَرْبَعَةٌ أَحْوَالٍ تَنْتَهِي لِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَلِلْعَاصِبِ اثْنَانِ فَإِنْ بَالَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ أَكْثَرَ) مرات أو مقداراً (أَوْ أَسْبَقَ أَوْ نَبَتَ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ ثَدْيٌ أَوْ حَصَلَ مَنِيٌّ) من أحد الفرجين (أَوْ حَيْضٌ فَلَا إِشْكَالَ) والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله .

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى عفوه ورضاه ، راجئ عفو ربه الودود . على البسيوني داود ، غفر الله له ولوالديه ولشايخه ولأحبابه وللمسلمين أجمعين ، وكان الفراغ من كتابته محوۃ الثلاثاء المدا ١٢٨٠
من هجرة ذى ١
وعلى آل
علم

هذا آخر ما يسره الله من هذه التعليقات الوجيزة على هذا الشرح الذى يشبه فى وجازته ودقة تعبيره شرح الجلال الحلى على جمع الجوامع ، إذ يحذف الحرف أو يزيده بحساب . ويدهج عدة من المعانى المحتملة فى كلمات مختصرات ، ويشير إلى الاعتراض على المصنف أو غيره من الشراح بأسلوب خفى ، يتفطن له أولو الأبواب . إلى غير ذلك من دقائقه التى يتذوقها من مارسه ، وعرف لطائفه ، ولم نال جهداً فى تصحيحه وتحريره إلا ما نبا عنه البصر أو زل به القلم ، مما لعله لا يخفى على فطنة القراء ، هذا وقد أخذت فقه المالكية عن جماعة من العلماء أولهم وأولاهم بالتقديم والذى الشيخ الإمام العلامة الحافظ الهمام شيخ الإسلام والمسلمين أبو عبد الله سيدى محمد بن الصديق الغمارى قدس سره . وثانيهم العلامة الفقيه المرحوم الشيخ محمد الصنهاجى . وثالثهم العلامة الفقيه الشريف السيد الحبيب المهاجى . ورابعهم العلامة الفقيه الشريف ، مولاي عبد السلام العلوى . وخامسهم العلامة المحقق المرحوم مولاي أحمد القادري ، كما أخذت هذا الشرح عن جماعة بالإجازة منهم الشيخ محمد بن إبراهيم بن على الحميدى المالكي عن الشيخ محمد عايش شيخ المالكية عن الشيخ محمد الأمير الصغير عن والده الشيخ الأمير الكبير . والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

فهرس كتاب الاكليل

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
فصل في الاستخلاف	٦٥	خطبة الكتاب	٢
فصل في صلاة المسافرين	٦٧	باب المياه	٦
فصل في صلاة الجمعة	٧٠	فصل في بيان الطاهر والنجس	٩
فصل في صلاة الخريف	٧٤	فصل في حكم إزاله النجاسة	١٤
فصل في صلاة العيدين	٧٥	فصل في فرائض الوضوء	١٧
فصل في صلاة السكسوف	٧٧	فصل في آداب قضاء الحاجة	٢١
فصل في صلاة الاستسقاء	٧٨	فصل في نوافض الوضوء	٢٢
فصل في غسل الميت والصلاة عليه	٧٨	فصل في موجبات الغسل	٢٤
باب الزكاة	٨٥	فصل في مسح الخفين	٢٦
فصل في مصرف الزكاة	٩٩	فصل في التيمم	٢٨
فصل في زكاة الفطر	١٠٢	فصل في مسح الجبيرة	٣١
باب الصيام	١٠٣	فصل في الحيض	٣٢
باب الاعتكاف	١١٠	باب في اوقات الصلاة	٣٣
باب الحج	١١٢	فصل في الادان	٣٦
فصل في محرمات الاحرام	١٢٥	فصل في شروط الصلاة	٣٧
فصل في الاحصار	١٢٦	فصل في ستر العورة	٣٩
باب الزكاة	١٣٨	فصل في استقبال القبلة	٤١
باب الاطعمة	١٤٢	فصل في فرائض الصلاة	٤٢
باب الضحية	١٤٤	فصل في صلاة المرض ونحوه	٤٧
باب الايمان وكفارتها	١٤٧	فصل في قضاء الفوائت	٤٨
باب النذر	١٥٦	فصل في سجود السهو	٤٩
باب الجهاد	١٥٩	فصل في سجود التلاوة	٥٦
باب المسابقة	١٧٠	فصل في صلاة النوافل	٥٨
باب الخصائص	١٧١	فصل في صلاة الجماعة	٦٠